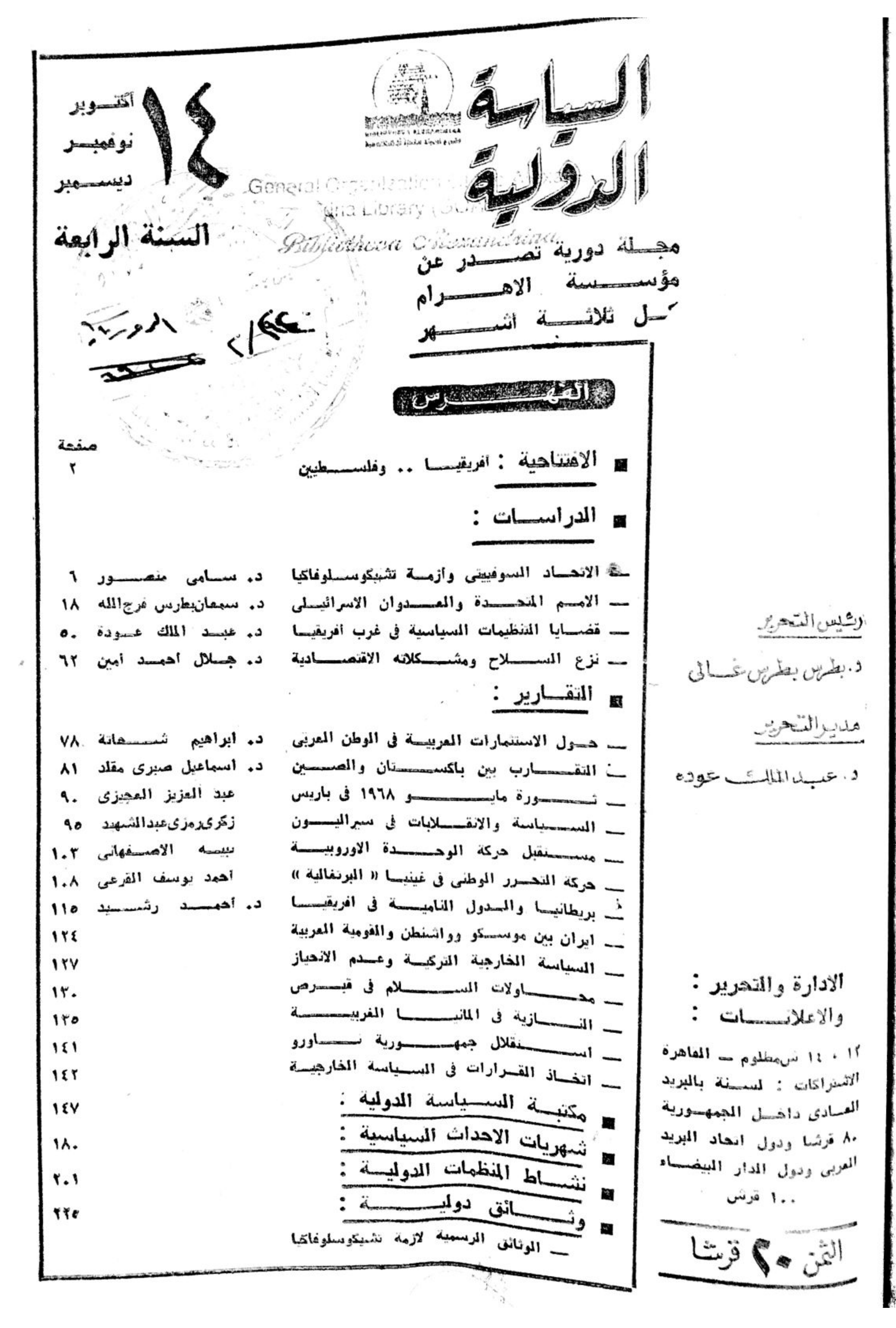


السياسة الدولية

١٤ أكتوبر نوفمبر ديسمبر

السنة الرابعة

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الاهرام كل ثلاثة أشهر

الفهرس

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير
د. عبد الملك عودة

الادارة والتحرير :
والاعلانات :
١٢ ، ١٤ ش مظلوم — القاهرة

الاشتراكات : لسنة بالبريد العادى داخل الجمهورية ٨٠ قرشا ودول اتحاد البريد العربي ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش

الثمن ٢٠ قرشا



أفـــريقيـــا .. وفلســـطين

لقد نجح الاستعمار فى أن يغرس فى نفوس كثير من الافريقيين أن هناك تناقضات بين افريقيا السوداء وافريقيا السمراء .. بين افريقيا الناطقة بالعربيـــة ، وافريقيا غير الناطقة بالعربية . وقد استغل الاستعمار الجديد والصهيونى هذا الغرس الخبيث ، واتخذت الصهيونية منه سلاحا من أقوى أسـلحتها فى مقاومة الدبلوماسية العربية فى افريقيا ، مؤكدة للمخدوعين بدعاياتها أن البلاد الافريقية العربية بسبب عروبتها مضطرة الى أن تكون مرتبطة بدول غير افريقية هى دول المشرق العربى فى آسيا ، وان هذا الارتباط من شأنه ادخال القضية الفلســـطينية فى النطـــاق الافريقى الذى لا ناقة له ولا جمل فى هـــذه القضية غير الافريقية .

تلك الدعوة الصـــهيونية الخبيثة التى زيفت على الافريقيين قد ظهرت لها آثار عندما وقع العدوان الاسرائيلى على الوطن العربى فى يونية سنة ١٩٦٧ ، فقد تقدمت بعض الدول الافريقية وعلى رأسها الصومال بطلب اجتمـــاع غير عادى لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ليتولى بحث هذا العدوان ، ولكن هـــذا الطلب مع تمشيه مع مبادىء وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ومع أنه يعبر تعبيرا صادقا من حقيقة روح التضامن الافريقى .. مع هذا كله لم ينل هـــذا الطلب تأييد الأصوات الكافية ليتم انعقـــاد مجلس وزراء الدول الافريقية .

وفى مؤتمر كينشـــاسا لرؤساء الـــدول والحكومات الافريقية الذى انعقد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ مرت قضية العدوان الاسرائيلى مر الكرام ، ولم يتخـــذ المؤتمر أى قرار بادانته ، ولم يتم اتخاذ مثل هذا القرار الا فى مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقـــد بأديس أبابا فى فبراير سنة ١٩٦٨ ، والذى أصدر قرارا بادانة العدوان الاستعمارى الصهيونى . وحتى هذا القرار فان بعض الدول الافريقية أعلنت بعد ذلك انها لم توافق على ما تضمنه .

وفى مؤتمر رؤســـاء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقد فى الاسابيع الماضية فى الجزائر — على الرغم من صدور قرار المؤتمر بادانة العدوان الاسرائيلى فان القضية الفلسطينية لم تنل ما هى جديرة به من الاهتمام من قبل المجتمع الافريقى الممثل فى هذا المؤتمر ، حتى لكأن فلسطين بلاد واقعة فى أعلى أحد القطبين ، وليست فى قلب العالم العربى .

لم يا ترى كان هـــذا الفتور من جانب افريقيا تجاه قضية حياة او موت لمجموعة من الدول الافريقية ؟ ولم نجحت الدبلوماسية الصهيونية والاستعمارية فى تسميم عقول الافريقيين الى هذا الحد ؟

« ج ع م تتمنى لمؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى الجزائر كل نجاح ... ونحن على ثقة من أن الدول العربية ستستطيع أن تبرز القضية العربية ابرازا كاملا » .

من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى

١٥ سبتمبر ١٩٦٨

« ان جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة ، وتمزيقها الى شمال الصحراء ، وجنوب الصحراء .. الى افريقيا بيضاء وسوداء وسمراء ... الى أفريقيا ناطقة بالفرنسية ، وأخرى ناطقة بالانجليزية قد انهارت جميعا ، وجرفتها الحقيقة الافريقية الاصيلة لم يبق على أرض أفريقيا غير لغة واحدة هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير » .

من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر اديس ابابا فى مايو سنة ١٩٦٣

لا شك أن ضعف الدبلوماسية العربية ، وعدم تغلغلها فى البلاد الافريقية قد يكون السبب الرئيسى فى عدم اقتناع الافريقيين بأن الاستعمار الذى يكافحونه فى جنوب القارة هو نفسه الاستعمار الذى تكافحه فى الشمال الشرقى من القارة . وفوق هذا فان هناك أسبابا كثيرة زادت من آثار ضعف الدبلوماسية العربية فى افريقيا ، وحالت بينها وبين الافادة من القوة الضخمة الممثلة فى نحو أربعين صوتا افريقيا يمثلون مجموع الدول الافريقية فى المحافل الدولية عامة ، والجمعية العامة للامم المتحدة خاصة . ومن هذه الأسباب :

أولا — الأغلبية الكبرى من الدول الافريقية كانت قد استقلت بعد قيام الدولة الصهيونية ، وعند ما أنضمت هذه الدول الى المنظمات الدولية ، أو اشتركت فى المحافل العالمية وجدت من بين اعضائها النشيطين اسرائيل . وبمعنى آخر فان الدول الافريقية بوجه عام لم تعاصر الملابسات الظالمة ، والخيانات الدولية ، والمؤامرات الاستعمارية التى مكنت لاسرائيل ان تغتصب الوطن العربى الفلسطينى ، وتطرد منه سكانه الاصليين لتحل محلهم مستوطنين جيء بهم من مختلف الدول الاستعمارية . وحتى لو أنه قد أتيح لبعض الدول الافريقية أن تتبع تلك الحالات المؤسفة التى صاحبت قيام الدولة الصهيونية فان تتبعها هذا يكون من وراء المنطق الاستعمارى الذى كان يحكمها .

ودول المغرب العربى التى كانت تستطيع أن تقوم بدور ايجابى فى افريقيا ، ولا سيما فى افريقيا الناطقة بالفرنسية ، كانت وقت ذاك تكافح فى سبيل الاستقلال الذى لم تظفر به الا بعد قيام الدولة الصهيونية بعدة سنوات .

ثانيا — الدول العربية ، سواء منها ما كان فى المغرب العربى أو المشرق العربى ومع أنها كانت ممثلة فى جامعة الدول العربية فانها لم توجه الاهتمام الكافى للدفاع عن القضية الفلسطينية فى القارة الافريقية ، اذ كان النشاط الدبلوماسى العربى مقصورا فى جملته على أوروبا وامريكا . ومن دلائل ذلك مثلا أن جامعة الدول العربية اتخذت لها مكاتب فى بعض عواصم العالم ولكن لم تنشىء أى مكتب لها فى الدول الافريقية .

ثالثا — كثير من الدول الافريقية بفعل الدعاية الصهيونية ما زالت تنظر الى اسرائيل على أنها دولة آسيوية صغيرة لا تمت الى الاستعمار بأى صلة ، بل لقد تسمعهم يقولون انها كافحت الاستعمار الانجليزى . والخلاف بين الدول العربية واسرائيل — بناء على هذا الفهم المضلل — لا يخرج عن كونه خلافا محليا كغيره من

الخلافات المتعددة التى وقعت وتقع بين الدول الافريقية وبعضها ، بل بين بعض الدول العربية وبعضها .

وبمعنى آخر فان العدوان الصهيونى الذى وقع فى يونية سنة ١٩٦٧ لا يختلف كثيرا فى نظر كثير من الافريقيين عن الاشتباك المسلح الذى وقع بين المغرب والجزائر .

هذا الفهم الخاطىء لظاهرة قيام الدولة الصهيونية يرجع فيما يرجع أيضا الى الرابطة التى تعقدها الصهيونية بين اضطهاد اليهود واضطهاد السود فى ظل المجتمع البورجوازى الاستعمارى ، اذ تقول الدعاية ان اليهود والسود كلاهما ذاق مرارة الاضطهاد ، وعذاب الرق ، وتجرع آلام التمييز العنصرى . ومن هذا فان الخصيصة الاستعمارية للدول الصهيونية لم تجد من يكشف عنها القناع ويفضح دخائلها لمعظم الافريقيين .

رابعا — كثير من الدول الافريقية — بفعل الدعاية أيضا — ما زالت تنظر الى اسرائيل على أنها دولة اشتراكية تقدمية ، استطاعت أن تبتكر نظما اقتصادية واجتماعية تتمشى مع مقتضيات العالم الثالث ، ومقتضيات اقتصاده النامى ، وهى بهذا تستطيع أن تقوم بمهمة الارشاد للدول الافريقية ، وبمهمة معاونتها فى تطوير اقتصادياتها ونموها الاجتماعى والسياسى — تلك بعض الأسباب التى مكنت للصهيونية من غرس ما شاعت من الانحرافات فى الفهم الافريقى ، ووضعت أسوارا لم تستطع الدبلوماسية العربية أن تتخطاها لتفندها ، وتكشف عن باطلها وزيفها .

ان الدعوة العربية فى افريقيا عليها واجب كبير يجب أن تستيقظ له ، وتعمل للنهوض به .. عليها أن تعمل ما استطاعت لابراز نقاط هامة منها ما يلى :

١ — ابراز الظاهرة الاستعمارية للدولة الصهيونية ، وتوضيح ان الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين لايختلف فى شىء عن الاستعمار الاستيطانى الفرنسى الذى كان قائما فى الجزائر ، أو الاستعمار الاستيطانى الايطالى الذى كان فى أرتيريا واثيوبيا ، أو الاستعمار الاستيطانى الانجليزى الذى كان فى كينيا ، والذى ما زال فى روديسيا ، والاستعمار الاستيطانى البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق . وهى فى طريقة ابرازها هذه يجب أن تركز على الفترة التى سبقت استقلال الدول الافريقية ، وهى نفس الفترة التى ظهر فيها الاستعمار الاستيطانى الصهيونى .

٢ — ابراز التمييز العنصرى القائم فى اسرائيل ، فاذا كان اليهود قد ذاقوا آلام الاضطهاد فى عصور مختلفة فهاهم قد تحولوا الى ظالمين يمارسون من الاضطهاد مثل ما كانوا يشتكون منه وذلك فى ظل الدولة الصهيونية . واذا كانت سياسة

الفصل العنصرى (الابرتاهيد) المتبعة فى جنوب افريقية واضحة المعالم للشعوب الافريقية فيجب على الدبلوماسية العربية أن تعرض صورة من واقع التمييز العنصرى فى الدولة الصهيونية لتقارن بينه وبين ماهو قائم فى جنوب افريقية .

٣ — ابراز ما تدعيه اسرائيل من اشتراكية تقدمية انما هو مجرد شعارات خادعة تخفى من ورائها سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الاوروبية والامريكية . وأن المعركة ضد الاستعمار الجديد واحدة سواء فى افريقيا أم فى الوطن العربى .

٤ — ابراز العلاقة الوثيقة القائمة بين اسرائيل والبرتغال وجنوب افريقيا ومن السهل تتبع الاصوات التى منحتها اسرائيل لتأييد الاستعمار داخل نطاق الامم المتحدة، كما أنه من السهل تتبع الدور الذى قامت به اسرائيل فى التعاون مع البرتغال وجنوب افريقية لتأييد الحركة الانفصالية فى بيافرا، وفيما حدث من قبل فى الكونغو . ولا أظن أن محاولة اثبات أن اسرائيل وسيط لتغلغل الاقتصاد الاستعمارى فى الدول الافريقية تكون محاولة ذات جدوى ما دامت هذه الدول الافريقية فى تخلف يجعلها تقبل أى مساعدة تقدم اليها سواء من الاستعمار أو عملائه مع أن هذا وحده كان محور النشاط الدبلوماسى العربى .

وعلى هذا فاذا كان من واجب الدول الافريقية العربية أن تكافح الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق ، وتحارب حكومة التمييز العنصرى فى روديسيا ، أو جنوب افريقية فان من حقها ان تطالب الدول الافريقية غير العربية أن تتضامن معها فى مكافحة الاستعمار الصهيونى الذى يهدد شمال القارة الافريقية .

ومن الناحية السياسية الايديولوجية فانه لا أمل للشخصية الافريقية فى أن تبرز وتتجلى ، وللتضامن الافريقى أن يتقوى ، وللضمير الافريقى أن يستيقظ ما دامت مجموعة من الدول الافريقية ترى أن الاستعمار والتمييز العنصرى يجب أن يحاربا فى جنوب القارة فى حين يرون ان الاستعمار والتمييز العنصرى فى الشمال الشرقى من القارة يجب أن يهادنا .

ان الحرية لا تتجزأ . ان حرية الوطن العربى حرية لافريقيا . ان انتصار افريقيا على الاستعمار الذى يمزق القارة وينزل بها الهوان .. ان كل ذلك لن يتحقق الا بانتصار الوطن العربى على الاستعمار الذى يمزقه وينزل به الهوان .

اذا لم يتيسر للصوت الافريقى الحر السيد أن يكون دعامة للصوت العربى الحر السيد فلا حرية ولا سيادة لا لأولئك ولا لهؤلاء .

رئيس التحرير

الاتحاد السوفيتي وأزمة تشيكوسلوفاكيا

د . سامي منصور

المحرر بجريدة الاهرام ، له عدد من المؤلفات في السياسة العربية والدولية

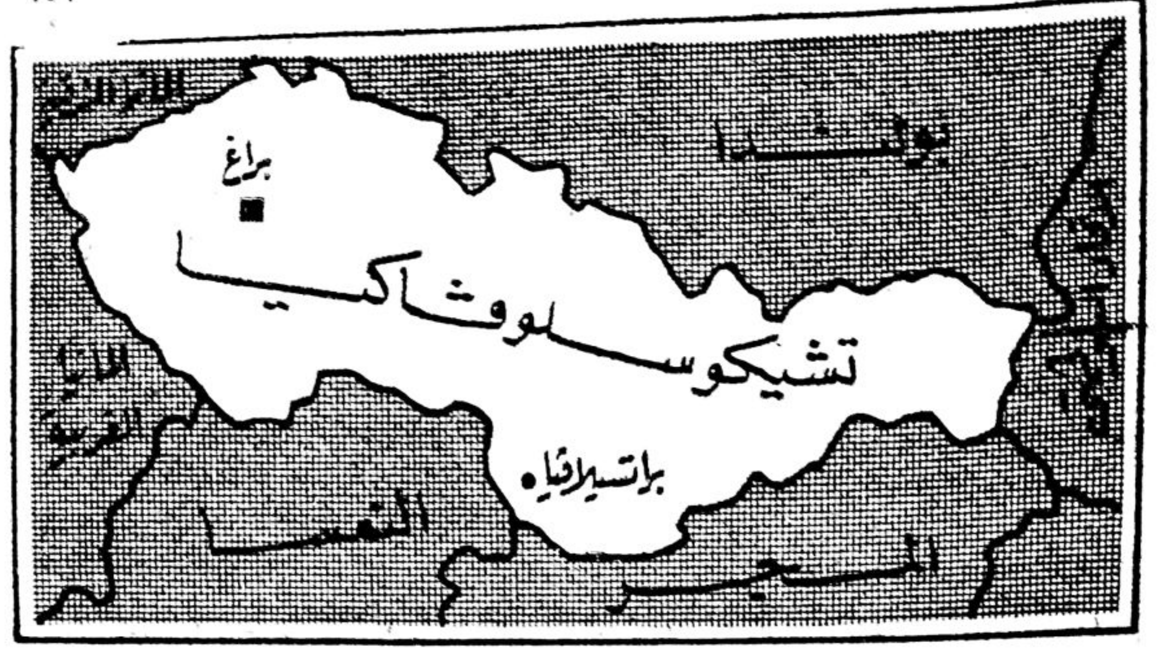
بولندا
المانيا الشرقية
تشيكوسلوفاكيا
النمسا
المجر
رومانيا
يوجوسلافيا

على طريق البحث عن تطوير جديد للتجربة الاشتراكية واجهت حكومة تشيكوسلوفاكيا عشرات كثيرة كان من بين أكثرها حدة ما يتعلق بأثر التغيير على العلاقات مع الاتحاد السوفيتي باعتباره الدولة الاشتراكية الام ومصدرا للحماية — لامن يواجه الاخطار — والمساعدة لاقتصاد في حاجة الى التطوير

وحتى تبدو لنا العلاقات بين البلدين في اطارها الحالي لا بد لنا من نظرة على تطور الاحداث بينهما منذ وقعت أولى خطوات التغيير في تشيكوسلوفاكيا في يناير ١٩٦٨ :

سافر بودجورني الى براج وقت عزل نوفوتني من سكرتارية الحزب الشيوعي التشيكي وقبل اذاعة خبر عزله . وقد قيل أنه سافر للتوسط في الموقف بينما كان الرأي الآخر ان سبب سفره هو معرفة الموقف على الواقع . واعتقد أن الرأي الثاني هو الأرجح عقلا لأنه من المستحيل تصور أن الاتحاد السوفيتي يدافع عن بقاء رجل في الحكم مثل نوفوتني بعد أن وصل النظام الى ما وصل اليه من تفكك .

تطور الموقف الداخلي في تشيكوسلوفاكيا الى حد اصبح واضحا معه أن الحكومة لا تكاد تسيطر عليه مما أثار القلق في كل العواصم الاشتراكية .



وفى هذه الظروف — مارس — وصل نائب رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا الى موسكو فى زيارة ليوم واحد . وبعد عودته أعلن دوبشيك سكرتير اول الحزب انه ليس هناك ما يدعو لقلق الاتحاد السوفيتى لأن اعداء الاشتراكية لن يستطيعوا انتهاز فرصة الاصلاحات .

بقى تصاعد الموقف على حاله ان لم يكن قد زاد سرعة حتى أن دوبشيك سافر بنفسه — فجأة فى أول مايو — على رأس وفد الى موسكو وفى اليوم التالى لعودته سافر وزير الخارجية التشيكى الى موسكو لاستكمال المباحثات .

بعد أيام — ٧ مايو — بدأت مناورات حلف وارسو حول حدود تشيكوسلوفاكيا وقد حاولت أجهزة الاعلام الغربية تصويرها على أنها تهديد وضغط على براج بينما هى كما فهمت من أطراف الموقف ليست الا تهديدا للقوى الخارجية التى تسعى للتدخل فى الموقف ..!

ارتفعت أصوات عديدة تشير الى احتمال تقارب بين براج والمانيا الغربية الى حد أن مشروع قرض ألمانى طرح على بساط البحث . وفجأة أعلن عن وصول كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الى براج لقضاء أجازة مرضية. انتهت بعد أسبوع وبعد التأكد من استبعاد مسألة ألمانيا الغربية . وخلال هذا الاسبوع وصل براج أيضا الماريشال جرتشكو وزير الدفاع

السوفيتى . ويبدو أنه اثباتا لاستمرار تشيكوسلوفاكيا عضوا فى حلف وارسو تم الاتفاق على اجراء مناورات الحلف فى داخل تشيكوسلوفاكيا .

جرت المناورات فى يوليو ولكن استمرار حملات النقد فى الصحف التشيكية للاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية لم تتغير بل تزايدت الى حد أن خمس دول عقدت مؤتمرا فى وارسو انتهى برسالة للحزب الشيوعى التشيكى تطالبه بوقف هذه الحملات . وخرجت فكرة المؤتمر الجماعى ولكن حكومة براج رفضت وطالبت بمفاوضات ثنائية .

تم اجتماع بين المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى مع مكتب الحزب التشيكى فى بلدة على الحدود . انتهى بعقد مؤتمر لدول حلف وارسو — باستثناء رومانيا — فى أول أغسطس . وهو ما لم يتوقعه أحد بعد رفض براج التفاوض الجماعى . وتوصل المؤتمر الى ازالة أهم مصدر من مصادر الخلاف وهو وقف حملات النقد بين أجهزة الاعلام .

وعلى رقعة النسيج الذى صنعته الاحداث المتبادلة بين العاصمتين يمكن دراسة الخطوط التفصيلية للموقف . وبداية لا بد من تحديد أهمية وجود كل منهما للاخر باعتباره الاطار الخارجى للنسيج .

أهمية موسكو لبراج

فمؤكد ان استمرار النظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا يعتمد الى حد بعيد على الاتحاد السوفيتى لعدة أسباب لعل أبرزها جميعا :

١ — ان الاتحاد السوفيتى هو مصدر الحماية العسكرية للنظام الاشتراكى التشيكى من احتمالات الخطر العسكرى الالمانى . فمعقدة اتفاقية ميونخ ما زالت تحكم براج (١) وخصوصا وأن المانيا الغربية ما زالت تكرر عدم قبولها لتسويات الحرب العالمية الثانية . صحيح أن مشكلة الامن الاوربى بلغت من دقتها وحساسيتها الى قدر قد يصل الى درجة الثبات مابقى الاطار العام للمجتمع الدولى على حاله . ورغم أن هذا التوازن يجعل من حرب أوربية أمرا يقرب من الاستحالة الا أنه فى نفس الوقت لا يمنع احتمالات التدخل عن طريق الانقلابات الداخلية . وعلى ذلك فليس غريبا أن يرتبط جانب من أزمة تشيكوسلوفاكيا الحالية بألمانيا الغربية حيث وجدت على الحدود المشتركة بينهما كمية من الاسلحة غير كل محاولات الضغط الألمانى على براج لتغيير خطها السياسى مع الاتحاد السوفيتى .

٢ — ان مساعدات الاتحاد السوفيتى كانت أمانة هى الدعامة الأولى لاقامة النظام الاشتراكى التشيكى . وكان أول اتفاق طويل الأجل بين البلدين قد وقع فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وهى كانت مساعدات مادية ومعنوية ، بمعنى أنها كانت مصانع كاملة غير الخبرة فى التخطيط الاشتراكى .

٣ — ان الاتحاد السوفيتى أكبر عميل لتشيكوسلوفاكيا رغم — باعتراف السلطات التشيكية — انخفاض مستوى الانتاج التشيكى وامكانية أن يحصل الاتحاد السوفيتى على بديل له ما لم تكن الرابطة « الأممية الماركسية » . وأمثلة للتبادل التجارى بينهما تكشف عن أهمية هذه الرابطة . فخلال العشرين عاما الماضية حصلت براج على أكثر من ١٩٫٥ مليون طن من الحبوب غير ١٩٢ ألف طن من الزبد أما عن الوقود . فقد حصلت تشيكوسلوفاكيا على ٣٠ مليون طن بترول خام مع ١٧٫٢ مليون طن فحم لسد العجز فى الانتاج التشيكى .

وعلى الجانب الآخر نجد أن الاتحاد السوفيتى أخذ من تشيكوسلوفاكيا ١٦٠ مليون زوج من الأحذية حتى أن كل زوج من زوجين أحذية فى الاتحاد السوفيتى من صنع تشيكى وكل قطعة أثاث من بين كل خمسة من صنع تشيكى . وهناك أكثر من ٢٣٠٠ جرار وقاطرة تشيكية تعمل على الأرض السوفيتية . وباختصار فان ٣٣٫٥٪ من

(١) Cisar, C., The Spirit of Munich, Prague 1963.

الصادرات التشيكية تذهب للاتحاد السوفيتي بينما ٤ر٣٣٪ من وارداتها منه .

أهمية براج لموسكو

ولا بد من تسجيل أن كل ذلك لا يقلل من أهمية تشيكوسلوفاكيا للمعسكر الاشتراكي التي يبرزها ما يلي :

الموقع الجغرافي لتشيكوسلوفاكيا في قلب أوربا الشرقية بحدود مشتركة مع ألمانيا الشرقية وبولندا والمجر والاتحاد السوفيتي ، كما أنها نقطة اتصال بالعالم الغربي بحدود مشتركة مع ألمانيا الغربية والنمسا . ورغم التطور الذي حدث في نوعية التسلح الى الصواريخ فان تشيكوسلوفاكيا لم تفقد أهمية موقعها الاستراتيجي .
هذا الى جانب أن تشيكوسلوفاكيا تعتبر مصنع السلاح للكتلة الشرقية وأحد المراكز الصناعية الرئيسية ، وبالتالي فوجودها بالمعسكر أمر بالغ الحيوية .

ولا يقف الأمر عند حد أهمية لها مدلولات مادية سواء كانت جغرافية أو اقتصادية أو عسكرية بل يتجاوز ذلك الى أن تشيكوسلوفاكيا واحدة من الدول اتخذت من الماركسية دليلا لعملها ، وأن أى تحول عن الماركسية سيكون بردود فعل بعيدة المدى حيث أنه لم يسبق أن تحولت دولة من الماركسية الى الرأسمالية ، ولو حدث لكان طعنة للفكر الماركسي كله وخصوصا وأنه في مرحلة التغير .

وقد يبدو على ضوء ذلك كله أن ما حدث خلال الأشهر الأخيرة أمرا غير طبيعي ، ولكن الواقع عكس ذلك . اذ أن ما حدث في تشيكوسلوفاكيا لو وضع في اطاره العلمي الصحيح لكان أمرا طبيعيا . واعتقد أن المناخ العام الذي جرت خلاله الاحداث هو الذي صنع من التغيير الطبيعي توترا ومن التحول انقلابا . منذ كان ضروريا أن بسقط حكم نوفوتني في تشيكوسلوفاكيا . وربما واستمراره هو الذي كان شيئا غير عادي . وربما كان ما يؤكد حتمية سقوط هذا النظام بالسهولة التي جرت عملية التغيير وسرعتها حيث دار

النقاش بين دوبشيك ونوفوتني حول أخطار النظام انتهى بعزل نوفوتني من سكرتارية الحزب التي أعطيت لدوبشيك . ولا بد من توضيح تفصيلي للعوامل التي ساعدت على أن يتم التغيير في النظام بسهولة وفي نطاق اللجنة المركزية ، وكل هذه العوامل تدخل تحت مظلة واحدة هي تركة حكم نوفوتني (٢) وهي :

تركة حكم نوفوتني

أولا : أزمة اقتصادية تتزايد مع الوقت ، فرغم أن اقتصاد تشيكوسلوفاكيا في مقدمة دول شرق أوربا الا أنه قد تخلف كثيرا عن ركب الصناعة العالمي ، الى حد أن الصناعات التي اشتهرت بها لم تعد قادرة على مواجهة المنافسة ، ومثال ذلك السيارة « سكودا » التي لو لم تجد السوق السوفيتي مفتوحا لها لكانت كارثة على الاقتصاد التشيكي . ولم يكن ممكنا أن تنجح أى محاولة خلال السنوات السابقة لانقاذ الاقتصاد التشيكي نتيجة البيروقراطية في السلطة والمركزية التي ترتبط بها حتى أن كل محاولات التغيير أو التطوير كانت تنتهي الى قنوات مغلقة في حلقات دائرة . وقد خلق ذلك نوعا من التكاسل قد يصل الى حد اللامبالاة أو البأس بين القوى العاملة ، ولم يعد هناك حافز على الانتاج المتطور مما دفع حكومة نوفوتني الى تقديم الوعود البراقة التي تحمل اقتصاد الدولة أعباء لا طاقة له على تحملها ، هذا بالاضافة الى الالتزامات غير الواقعية التي كانت تضيفها بيروقراطية النظام . كل ذلك كان في مناخ من القلق الجماهيري الذي أخذ طابع عدم الرضى نتيجة مرور أكثر من عشرين عاما على التجربة الاشتراكية دون أن تتحقق مكاسب تصل الى حد الرفاهية التي أصبحت الجماهير تسعى لها بعد هذه السنوات من العمل الشاق :

ثانيا : المركزية في السلطة الى حد جعل لجهاز الأمن التشيكي الصوت الأعلى وارثا تقاليده عن الحكم الستاليني الذي سقط سنة ١٩٥٣ في موسكو

(٢) The Report of the Central Committee of C.P.C. on May 1968.

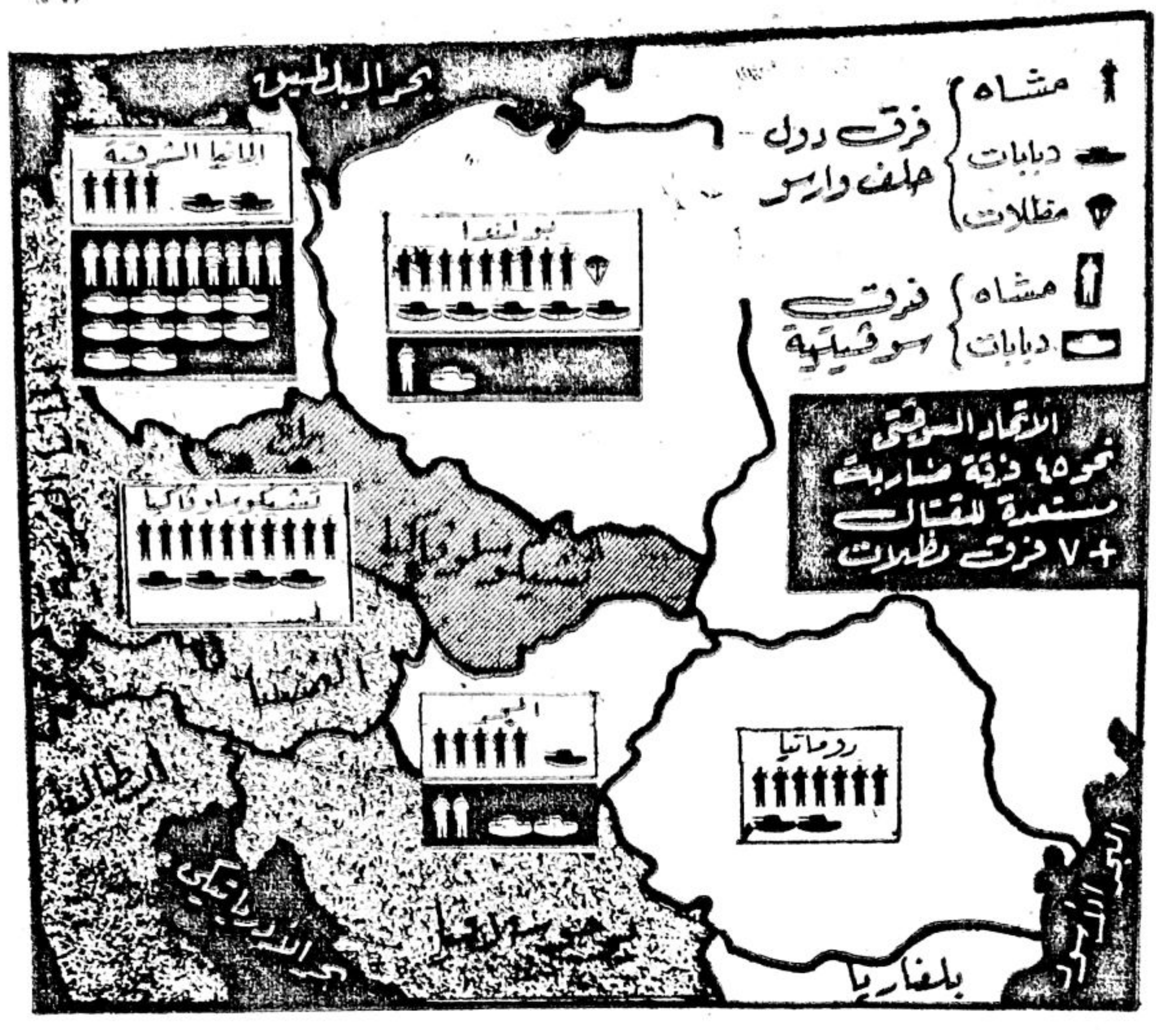
ولكنه استمر في مواقع اخرى باوربا الشرقية . وقد ترتب على ذلك أما خوف لدى القواعد من أن تتصدى للخطأ أو تشريد العناصر التى ترفع رأسها فى مواجهة الحزب الشيوعى بقيادة نوفوتنى . وقد خلق ذلك نوعا من الجمود فى قيادات الحزب الى حد خلق صراع بين جيلين الى جانب بروز دور غير طبيعى للشخصية التى فى يدها الأمر مما جعل الجماهير فى موقف تشعر فيه بعدم قيمتها . مما جعل من أهم مطالب الشباب هى الديمقراطية لتسمح بأصواتهم أن تصل الى الأسماع .

ثالثا : عدم الواقعية فى مواجهة المشاكل وعلى وجه خاص مشكلة الدعوة القومية . وهى فى تشيكوسلوفاكيا بشقين . فهناك قوميتان فى داخل الدولة كان النظام لا يتجاهل وجودهما فقط بل كان يتهم اقليم الاقلية « سلوفاكيا بالشوفينية أى القومية ضيقة الافق . دون أن يدرس عوامل انبعاث هذه القومية من جديد . والمعروف أن هذا الاقليم هو المنطقة الزراعية فى تشيكوسلوفاكيا . وأنه كان مصدر القوى العاملة الرخيصة . ورغم النظام الاشتراكى والسنوات العشرين فان الفجوة بين مستوى معيشة الاقليمين ما زالت كبيرة مما أصبح يهدد باحتمال انفصال مفاجىء . وكان الشق الثانى هو القومية الام التى كان من أبرز معالم انبعاثها هو الشعور بعدم الارتياح للوجود السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا . وهو أمانة أمر ليس مقصورا على براج ولكنه جزء من ظاهرة عامة تغطى كل شرق أوربا . وهو ليس كراهية أو عداء للاتحاد السوفيتى ولكنه مجرد تعبير عن مرحلة النضج الذاتى . وان كان مبالغ فيه فى بعض المواقع مثل رومانيا الا أنه عموما أمر معترف بوجوده حتى من الاتحاد السوفيتى . وان كان بعض مفكرى أحزاب أوربا الشرقية الشيوعية يفضلون اعتبارها « وطنية » وليست قومية . والمهم أنه نتيجة عدم المواجهة الواقعية لهذه الظاهرة القومية أن أخذت طابعا من الحدة هو حتما ليس من مظاهرها .

العناصر المستفيدة

وقد تجمعت كل هذه العوامل لتكون معول الهدم لقوائم حكم نوفوتنى مما جعل مهمة دوبشيك سهلة الى حد بعيد . ولكنها فى نفس الوقت شجعت عناصر كثيرة لاستغلال هذا المناخ المناسب لأى عمل وكل عمل مستغلة مشكلة انخفاض مستوى الوعى العام لدى الجماهير نتيجة عدم الاشتراك فى العمل السياسى سنوات طويلة أو المشاركة فيه حتى ولو بالمعرفة حيث أن أجهزة الاعلام لا تخرج عن مجرد نشرات أو تعليمات ، ومصادر الانباء الوحيدة المتوفرة هى الاذاعات الاجنبية وأغلبها يعمل على قلب النظام الاشتراكى. فقد طرحت بعض العناصر ذات المصالح الخاصة شعار «الاحتكام للجماهير» تحت اسم الديمقراطية ونتيجة انخفاض المستوى العام للوعى الجماهيرى تحول المناخ السياسى الى نوع من الفوضوية أو « الديماجوجية » وقد فلت زمام الموقف من يد الحكومة التى تولت الحكم بعد نوفوتنى الى حد أن سادت حالة يمكن وصفها بحالة « انعدام الوزن » ، لدرجة أن تكونت « نواد » بأمل أن تتحول الى تنظيمات سياسية وأبرزها ثلاثة « نادى المهتمين من غير أعضاء الاحزاب » « ونادى التفكير الانتقادى » و « جمعية الدفاع عن حقوق الانسان » . وعلى نطاق الطلبة غير « النادى العلمى لاصدقاء الفن » — الذى كان يعارض الاتحاد العام للطلبة فى سياسة — من اسمه الى « جمعية براج الاكاديمية » من أجل أن يتحول الى العمل السياسى ، وهذا غير « نادى المسجونين السياسيين » . ومن خلال هذه التجمعات خرجت محاولة أجهضت قبل اعلانها لتكوين حزب اشتراكى ديمقراطى بالمفهوم الغربى للاحزاب الاشتراكية . والغريب أن أبرز أسماء كل هذه التجمعات كانت موضع الاتهام بالتجسس لحساب الغرب أو التآمر لحساب قوى أجنبية وبعضهم حكم عليه بالفعل قبل تغير نظام الحكم .

والواضح أن كل الحركة منذ سقط نوفوتنى تقوم بها القوى التى تقود المثقفين . وقد حاولت بعض المجموعات التى برزت مع الاحداث أن تستفيد من هذه الظاهرة بدفع الحركة نحو عمل مضاد للعمال . وكان محور ذلك تصفية « ميليشيا العمال » وهو الجيش العمالى الذى يعتبر الدرع الحقيقى لحماية الوجود الاشتراكى فى المجتمع التشيكى . وقواعده الأولى كانت من فرق العمل الفدائى ضد الاستعمار النازى . وكادت هذه المحاولة الجريئة أن تحول التغيير السلمى الى صدام مسلح لولا حكمة دوبشيك وسرعة حركته حيث أعلن فى أكثر مناسبة أن فرق الميليشيا لن تحل .



قـــوات
هلـــف
وارســو

وكان واضحا من مخطط القوى المضادة للثورة الاشتراكية أنها تهدف أساسا الى حزب التحالف السوفيتي التشيكي كعمل ما يمثله من عقبات فى سبيل الانفراد بتشيكوسلوفاكيا بعيدا عن التوازن البالغ الحساسية للقوى فى أوربا . وقد استغلت الشعارات الاستقلالية وفى اطارها مسألة موقف براج من العدوان الاسرائيلى حيث طالبت هــذه القوى باتخاذ موقف خاص غير موقف الاتحــاد الســوفيتي . والمسألة هناك أبعــد من مجرد نشاط صهيونى من أجل اسرائيل . فهى تتعلق بضرب الوحدة الأممية للدول الاشتراكية ووسيلة لعزل تشيكوسلوفاكيا عن المعسكر كله . وقد ترتب على ذلك نوع من القلق ليس فى موسكو وحدها بل وفى الدول الاشتراكية الأخرى خوفا من مضاعفات الموقف التشيكى ، وشكا فى قدرة القيادة التشيكية الجديدة على السيطرة على الموقف بعد ان كاد أن يفلت زمامه بالفعل .

وفى اعتقادى أن الأزمة التى مرت بالعلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا لا تعود الى برنامج الحزب التشيكى الذى وضع موضع التنفيذ فى يناير ١٩٦٨ بعد أن وافق عليه المؤتمر الثالث عشر للحزب فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ برغم ما فيه من بعض نقط قد يعتبرها البعض خروجا عن الماركسية . وترجيحى لاستبعاد البرنامج سببا للازمة يرجع الى عاملين رئيسيين . أولهما أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ١٩٥٦ قد وضع قاعدة بالغة الاهمية وهى حق كل دولة وحزب فى أختيار الطريق المناسب للاشتراكية . وبالتالى فانه لم يعد هناك شــكل نمطى يجرى تطبيق الاشتراكية على هداه .

والعامل الآخر هو أن التغيير التشيكى ليس فى جوهره الا جزءا من الظاهرة العــامة فى الدول الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى بحثا عن وســائل جديدة للتطبيق الاشتراكى . وهى الظاهرة التى بدت فى اطار البحث الاكاديمى فى الاتحاد السوفيتى سـنة ١٩٥٨ ثم تحولت الى

حقل التجارب بعد ذلك بسنوات أربع وعرفت فى العالم الخارجى باسم واحد من الذين قادوا الجدل فيها وهو « ليبرمان » (٣) . وفى تشيكوسلوفاكيا قاد نفس الحوار — مع اختلاف التفاصيل الخاصة بكل تجربة — أوتاشيك نائب رئيس الوزراء الحالى وكان مديرا لمعهد التخطيط . وساعدت الأزمة الاقتصادية التى بدأت سنة ١٩٦٢ حين بدأ معدل النمو الاقتصادى فى الانخفاض المستمر . وحتى لا يبدو القول عن الرابطة بين التطوير التشيكى وغيره فى الدول الاشتراكية مجرد ادعاء فلا بد من القاء نظرة على برنامج التغيير التشيكى. فان اثبات هذه الرابطة دليل آخر على العلاقات الوثيقة بين الحزبين الشيوعيين السوفيتى والتشيكى .

برنامج التغيير التشيكى (٤)

سجلت مقدمة البرنامج أن الحركة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا قد حملها تياران حركة التحرير الوطنى والاشتراكية . ثم سار معهما بسطور سجلت مرحلة تاريخية الى أن أعلنت الجمهورية الشعبية لتبدأ الرحلة الصعبة التى وصفها البرنامج .. بالطريق الصعب فى عالم منقسم تحكمه الحرب الباردة . اذ كان ضروريا زيادة الجهد لحماية الوجود الذى تحقق بصعوبة ، والتركيز على تدعيم دفاعنا الذاتى الى جانب ما للدول الاشتراكية الاخرى . وكان بناء الجمهورية الجديدة والتى لم تكن الى حد كبير تملك الموارد الضرورية الخاصة لتنمية اقتصادها مرتبطا بتقدم ومشاكل المعسكر الاشتراكى كله وارتباط تشيكوسلوفاكيا بالمعسكر الاشتراكى قد حقق تغييرات جوهرية فى اتجاه التقدم وفى البناء الداخلى وفى طبيعة الدولة ونظامها الاجتماعى . وكان هذا مسألة تعود الى احترام الأهداف المشتركة لدول المعسكر . « ثم يعود البرنامج أسباب الازمات التى واجهت التجربة التشيكية ومحاولات تذليلها حتى وصل الى أن التقدم يحتاج الى أوسع نطاق لوجود القوى التقدمية فى المدينة والقرية بقيادة الطبقة العاملة ووحدة التشيك والسلوفاك ونمط جديد للاشتراكية الديمقراطية » .

وشرح البرنامج دور الحزب الشيوعى القيادى بأنه ليس من خلال ممارسة السلطة ولكن من خلال خدمة حرية وتنمية المجتمع الاشتراكى . فالحزب لا يستطيع أن يفرض سلطته ولكنه يجب أن يكسبها بنشاطه ، ولا أن يفرض سياسة بالاوامر والتوجيهات ولكن بعمل أعضائه وصحة نظرياته . وقد ترك للجنة المركزية مهمة تغيير هيكل بناء الحزب على أسس ديمقراطية عمادها الانتخاب وتحديد سياسة كادره التى تضمن ارتباط الأعضاء بمعرفة ما يدور حولهم ليكون الكادر أكثر فاعلية .

وصلب البرنامج وجوهره قائم على النظام الجديد المقترح للادارة السياسية للمجتمع (٥) وأبرز معالمها فى البرنامج هى :

تغيير المركزية فى السلطة على مستوياتها المختلفة الى لامركزية ، وتغيير العلاقات بين الحزب والجهاز الحكومى وبينهما وبين الجماهير.
اعادة النظر فى مسألة مشاركة الجماهير فى الادارة بزيادتها بشرط ألا تستمر مجرد تنفيذ الاوامر بدلا من الوصول الى القرارات السليمة .

ان التقدم لابد أن يسمح بوجود ادارة علمية على قدر كبير من الكفاية ، مع توفر كل الضمانات لعدم العودة الى الوسائل القديمة ، وفتح الابواب لجيل جديد يشارك فى العمل .

ليس هناك التزامات بلا حقوق . فلا بد من تحديد للمسئولية مع تسجيل لحقوق كل فرد وجهاز فى الدولة .

ان الاحزاب السياسية لا تحل مكان التنظيمات الاجتماعية القائمة على التطوع أو الانضمام

---

(٣) Goldman, M., Economic Revolution in S.U. Foreign Affairs, January 196"

(٤) The Action Program of the C.P.C., Prague 1968.

(٥) Otasik, Economic Planning and Management in Cz., Prague 1965.

الاختيارى ، كما أن هذه التنظيمات لا تحل مكان الاحزاب . ولعل ما يستحق التسليم أن ميلشيا العمال من بين هذه التنظيمات .

فتح ابواب الحزب للعناصر الشابه ، وتغيير علاقة الحزب باتحاد الشباب حتى يكون الشباب على دراية بالاحداث والمشاركة فيها .

اما الوجه الآخر للتغيير فقائم على السياسة الاقتصادية الجديدة . ومحورها خلق الحافز المادى لدى المؤسسة والفرد (٦) ، فانه ليس مستحيلا الاستمرار للابد على سياسة اقتصادية تأخذ ممن يعملون بكفاءة لتعطى للذين يعملون بعكس ذلك . ولذلك اصبح ضروريا أن يكون الاختلاف فى دخول المؤسسات الانتاجية لابد أن تعكس اختلافا حقيقيا فى مستوى النشاط الاقتصادى . هذا فى اطار عام لميكانيكية « السوق » بحيث تكون فى خدمة الاشتراكية . ولا يجب اغفال دور الزراعة القائمة على المؤسسات التعاونية بحيث توضع كل الامكانيات العلمية والمادية لزيادة معدل الانتاج الزراعى . كل ذلك بهدف أساسى هو الاسراع برفع مستوى المعيشة . اذ كان الأمر السائد فى الماضى هو تركيز الاستثمار على الصناعة الثقيلة، وذلك على حساب الزراعة وانتاج السلع الاستهلاكية . ولكن التغيير لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، فالمهم أن يكون التغيير فى مستوى المعيشة الفعلى ، وهذا أمر يتعلق بالأجور والاسعار ومستويات الانتاج (٧) .

وينتهى البرنامج بتحديد لاهمية العلم فى المجتمع الحديث وضرورة ازالة كل العقبات التى تقف فى طريق البحث العلمى من جانب وفى فتح كل مجالات تطبيق العلم فى الحياة اليومية (٨) .

واعتقد انه قبل الانتهاء من هذا العرض لبرنامج التغيير لابد من الاشارة الى بعض النقط التى تعتبر مصدرا لكشف قوى الضغط اليمينية على الحكم والتى سجل البرنامج فى مقدمته أنها بالغة الخطر وان كان الجناح المحافظ فى الحزب الشيوعى لا يقل خطورة عنها . واثر هذه العناصر كان واضحا فى :

(أ) اشارة البرنامج « ان الحزب يعلن انه يعارض كل سياسات العداء للسامية والعنصرية وغير الانسانية » . وفى ظنى ان ابراز مسألة العداء للسامية فى مقدمة ما يعارضه الحزب فى وقت ليست فيه سياسة ضد السامية هو اعتراف بوجود نفوذ صهيونى قوى ليس فقط داخل صفوف الحزب الشيوعى بل وفى اللجنة المركزية التى صاغت هذا البرنامج . فليس الخطأ فى الاعلان عن معاداة السامية ولكن الغرابة فى انه يسجل ذلك فى برنامج التغيير الذى يعلنه الحزب فى سنة ١٩٦٨ . وربما كان طبيعيا لو سجل ذلك فى برنامج الحزب بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت آثار هذه السياسة ما زالت مصدر قلق للرأى العام .

(ب) ينص البرنامج على أنه « حين تنتهى الاختلافات بين الطبقات تصبح المسألة فى كيفية اسهام الشخص فى تقدم المجتمع . هذا التقدم لا بد أن يكون بتصدير الخبراء والمؤهلين علميا للعمل ، لان عدم اختيار أشخاص غير مؤهلين أو خبراء لا يساعد الاشتراكية فى منافستها للراسمالية » .

ومصدر الشك فى هذا النص انه يبرز طبقة الفنيين ويزيد من مشكلة البيروقراطية ، وذلك على حساب الطبقة العاملة التى يحكم الحزب الشيوعى باسمها .

(جـ) ان الحزب عند تسجيله فى البرنامج قيادته للمجتمع التشيكى ينص على « خطأ نظرية أن الحزب اداة لديكتاتورية الطبقة العاملة » . وبذلك يكون الحزب بعد أن تجاهل الاشارة الى

---

(٦) Busch, E., Czechoslovakia; Second Phase of Revolution, Review of International Affairs, Belgrade, April 20, 1968.

(٧) Otasik, Plan and Market under Socialism, Prague 1967.

(٨) Lenin V., The State and Revolution — S.W. Vol. II, Part I, Moscow 1951.

الصراع بين الطبقات وأعتبره بعد سنوات التطبيق العشرين اختلافات اعتبر نظرية أن الحزب أداة لديكتاتورية الطبقة العاملة نظرية خاطئة ، وهما من دعائم الفكر الماركسى (٩) .

(د) اضعاف مركز النقابات العمالية فى العمل السياسى بالاعتراف باتهامها أنها تفرض سياسة « حماية عمالية مع أنه لا بد أن تتحول الى حماية لكل العاملين وليس العمال فقط .

وبرغم الثغرات فان وجودها فى البرنامج ليس نهائيا ولازال هناك مؤتمر الحزب الرابع عشر ، فى سبتمبر القادم . هذا الى جانب أنها مسائل كلها موضع نقاش ، وبالتالى لا يمكن أن تكون هى مصدر التوتر والخلاف الذى شاب العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا خلال الاشهر الاخيرة .

أسباب الازمة *

اذا لم يكن البرنامج الجديد هو مصدر الازمة فلابد من وجود عوامل أخرى استطيع ان اقول أنها لا تخرج عن نوع من عدم الثقة فى قدرة النظام التشيكى الجديد فى السيطرة على الموقف مما يثير احتمال سقوط التجربة كلها فى يد الرأسمالية. وكان من مصادر استمرار هذا الموقف من الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية هو أن النظام التشيكى ترك صيحات العناصر اليمينية والمشبوهة تغطى كل أجهزة الاعلام فى حملات استفزازية ضد موسكو على وجه خاص ودول المعسكر الاشتراكى بصفة عامة . فالاتحاد السوفيتى اعتبر هذا الصمت اما ضعفا فى القدرة على السيطرة على الموقف أو ثقة بالنفس مبالغ فيها فى مواجهة عدو لا يجب التهوين من قدره ، بينما تعتبر الحكومة التشيكية صمتها نوعا من الصبر وليس القبول . وأن مرجع هذا الصبر أن انحراف البعض بأجهزة الاعلام ليس الانتيجة طبيعية لسنوات طويلة من الضغط والديكتاتورية. وأن أجهزة الاعلام لن تصل الى مستوى المسئولية فى التعبير عن الرأى العام التشيكى الا من خلال الممارسة . وأن فرض رقابة جديدة على هذه الاجهزة خطر فى أن تعود الدائرة الى ما كانت عليه من كبت لكل الاصوات الحرة . فالديمقراطية فى النهاية سلوك والخطأ فيها لا يبرر اطلاقا التقييد منها . وان كان الخطأ هنا فى عدم تحديد القوى التى تتمتع بالحرية وما اذا كان من بينها القوى المضادة للثورة .

وقد ارتبط ذلك كله بمناخ هستيرى من أجهزة الاعلام الغربية التى حاولت بكل الوسائل خلق الفرص الصالحة لاستفادة الغرب من ثغرات بدت فى عملية التغيير فى النظام التشيكى . ومؤكدا أن أجهزة ألمانيا الغربية والولايات المتحدة لعبت دورا رئيسيا فى التهويل والتضخيم الى حد تصور البعض أن تشيكوسلوفاكيا على وشك السقوط فى يد الرأسمالية . وأن صداما أصبح وشيك الوقوع بين موسكو وبراج . وقد ساعد هذه الاجهزة فى اظهار تصوراتها باطار الخبر هو ارتباط المناورات العسكرية لقوات حلف وارسو بالاحداث المتقلبة فى براج . ففى يناير وقت عزل نوفوتنى من سكرتارية الحزب كانت هناك مناورات سوفيتية على وشك أن تبدأ وطلب دوبشيك تأجيلها حتى لا يبدو أن التغيير قد تم تحت ضغط عسكرى سوفيتى او أنها محاولة لمنع التغيير . وفعلا تأجلت المناورات الى أن زادت حملة الشائعات حول اقامة النظام الجديد فى براج علاقات دبلوماسية مع المانيا الغربية وأن هناك قرضا ألمانيا مقابل ذلك . وهى الشائعات التى ارتبطت برحلة كوسيجين الى براج وما انتهت حتى أجريت مناورات حربية حول حدود تشيكوسلوفاكيا . وكانت نوعا من التهديد للقوى الخارجية التى تحاول الاستفادة من هذه الظروف ، أو للقوى المضادة للثورة فى الداخل خصوصا وأن تشيكوسلوفاكيا رفضت أن تمتد

---

(٩) Preobrazhensky, E., The New Economic, Oxford 1965.

* أنظر : الوثائق الرسمية لازمة تشيكوسلوفاكيا بقسم الوثائق فى هذا العدد ص ٢٢٥.

الى داخل أراضيها ولكن بعـد رحلة كوسيجين تبلت براج الاشتراك فى مناورات جديدة التى قيل ان الجيش السوفيتى كان ينسحب بعدها ببطء .

صحيح أن معنى ذلك كله لم يكن فى هـذا الوقت يعنى أن الاتحاد السوفيتى قد قرر استخدام القوة حتى بعد أن خرجت القوات السوفيتية من تشيكوسلوفاكيا وبدأت منـــاورات جديدة على حدودها للمرة الثالثة خلال شهرين فقط . فقد كان الامر متصورا أنه مجرد تلويح بالقوة . وفى الواقع أن استخدام القوة المسلحة كان احتمالا مطروحـــا وان كان مستبعدا لو كان الامر فى السياسة مجرد حساب للعمل وانعكاســاته . ولعل ما كان يرجح كفة عـــدم استخدام القوة أن ما جرى فى تشيكوسلوفاكيا لم يكن يستحق ذلك . وأن الموقف لم يحسم بعد بين القـــوى المتصارعة فى الداخل . وكان المعروف أن النظام الذى جاء على تراث نوفوتنى يحكم بتوازن بين يمين ويسار فى نطاق الحزب الشيوعى طبعا . يمين يرأسه كويجل رئيس الجبهة الوطنيــــة ويسار يرأسه اندرا سكرتير اللجنـــة المركزية وبينهما وسط يمسك بالتوازن فى يد زعامتـــه وأبرزها دوبشيك وسمير كوفسكى رئيس الجبهة الوطنية . وكان واضحا أن الجناح اليمينى هو الاعلى صوتا بحكم سيطرته على الاعلام وان لم يكن الاقوى مركزا ، بينما كان يسار اندرا أقوى نفوذا وقاعدته باتساع طبقة العمال التشيكية ،

وكان الحكم على مصير كل من هذه القوى معلقـــا بمؤتمر الحزب الرابع عشر الذى كان مقررا عقده فى ٩ سبتمبر . هذا مع اختـــلاف اساسى بين ظروف التغيير فى براج وبين ظروف المجر سنة ١٩٥٦ ســـواء فى الاطار الدولى أو المناخ الداخلى . ثم أن هناك التغيير الذى حدث منذ سنة ١٩٦٤ فى نوعية القيادة والسياســـة

موقف الاحزاب الشيوعية فى العالم تجاه أزمـة المجـــر عام ١٩٥٦ وأزمة تشيكوسلوفاكيا عـــام ١٩٦٨

		أزمة المجر ١٩٥٦	أزمة تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨
الاحزاب الشيوعية الحاكمة	البانيا	موافقه	معارضه
	المانيا الشرقية	موافقه	موافقه
	بلغاريا	موافقه	موافقه
	الصين	موافقه	معارضه
	كوريا	موافقه	موافقه
	كوبا	—	موافقه
	المجر	موافقه	موافقه
	منغوليا	موافقه	موافقه
	فيتنام الشمالية	موافقه	موافقه
	بولندا	موافقه	موافقه
	رومانيا	موافقه	معارضه
	يوغوسلافيا	موافقه	معارضه
الاحزاب الشيوعية فى المعارضة	النمسا	موافقه	معارضه
	بلجيكا	موافقه	معارضه
	الولايات المتحدة	موافقه	موافقه
	فرنسا	موافقه	معارضه
	بريطانيا	موافقه	معارضه
	ايطاليا	موافقه	معارضه
	لوكسمبورج	موافقه	موافقه
	هولندا	موافقه	معارضه
الاحزاب الشيوعية فى النفى	المانيا الغربية	موافقه	موافقه
	اسبانيا	موافقه	؟
	اليونان	موافقه	موافقه

فى الاتحاد السوفيتى . وكان هناك تصور أن استخدام القوة يعرض السياســـة السوفيتيـــة لأزمة ثقة مع الحركات التحررية فى العالم وهو الذى يملك أكبر رصيد من ثقتها فى السياســــة الدولية المعاصرة تحقق من خلال عمل شـــاق وطويل فى المجتمع الدولى (١٠) ».

(١٠) International Communism after Khrushchev, edited by Leopold Labedz, 2e ed 1966, U.S.A.

أكثر من هذا أن انتهاء مباحثات الحدود سواء الثنائية — موسكو وبراج — أو الجماعية — براج ودول حلف وارسو باستثناء رومانيا — قد أكدت امكانية الوصول الى نقطة التقاء يستمر بها النظام التشيكى بقيادة دوبشيك ، وخصوصا وان ماركسية دوبشيك لم تكن موضع شك . وقد تلقن خطوطها فى موسكو بحكم حياته فى طفولته هناك ثم عودته وهو سكرتير الحزب ليقضى سنوات ثلاث انتهت مع وصول خروشوف للحكم سنة ١٩٥٨ .

كان ذلك كله حين يوضع فى حساب العمل السياسى يجعل احتمال استخدام السوفيت للقوة امرا بعيد التصور الى حد أن البعض قال انه لم يكن مطروحا على الاطلاق الا من أجهزة الدعاية الغربية الراسمالية .

وعلى ضوء أحداث ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٨ يمكن اعادة النظر فى الاحداث التى جرت قبله . فبعد تدخل القوات السوفيتية مع قوات دول حلف وارسو باستثناء رومانيا اعتقد أن المناورات العديدة التى جرت خلال الفترة القصيرة لم تكن الا تدريبات للعملية العسكرية فى براج حتى تتم بسرعة وكفاية تحول دون اراقة دماء كثيرة . وقد جاء فى البيان الذى أذاعته وكالة تاس السوفيتية أن التدخل العسكرى كان بناء على طلب قيادات تشيكية لم يحدد البيان اسمها . وان العمل العسكرى كان لمواجهة القوى المضادة للثورة وعلى سبيل المثال « نادى المسجونين السياسيين المعروف برقم قانون الاعتقال السياسى «٢٣١» (١١) .

وحقيقة أن أصدق تفسير لما حدث هو ما قاله بيان رئيس الجمهورية التشيكية من أنه لا يستطيع « أن يجد تفسيرا لذلك » . والمهم أن التدخل العسكرى كان مفروضا أن يكون نهاية لحالة انعدام الوزن التى مر بها الحكم التشيكى ، ونهاية لازمة العلاقات بين براج وموسكو ، ولكن الصورة التى تمت بها العملية حولتها الى مواجهة اعتقد أنه سيكون لها أبلغ الاثر على الحركات الاشتراكية كلها فى العالم . اذ أن وجود القوة المسلحة بدلا من أن يحسم الازمة اذا به يفجر ما هو أخطر منها وذلك بعد أن اعلنت الوزارة التشيكية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسكرتير الحزب أن دخول القوات المسلحة لحلف وارسو لم يكن بموافقتهم وطالبوا بضرورة انسحابها (١٢) . وساعد على تطور الموقف أن وزير الخارجية التشيكية كان بالخارج — فى بلجراد — مما أتاح له فرصة اعطاء تعليمات لوفده فى الامم المتحدة بالاعتراض على التدخل المسلح ، وخصوصا وأنه لم يتم تكوين وزارة تشيكية جديدة بعد عدة أيام من التدخل .

والبيانات المتناقضة التى صدرت بين الطرفين حدث لم يسبق له مثيل فى تاريخ المعسكر الاشتراكى ، الى جانب أن العمل العسكرى الجماعى نفسه ليس له مثيل فى تاريخ المعسكر .

وان محاولة تحديد آثار هذا الحدث البالغ الاهمية — الى حد أنه أصبح منعطفا جديدا فى العلاقات الدولية — ما زال أمرا عسيرا ودويه مازال يتردد فى الاذان . فمثل هذا الامر الخطير يحتاج بعض الوقت لرؤيته بموضوعية وحيادية ،

ونؤكد أن الذى سوف يحدد آثاره هى الاجابة على الاسئلة التالية :

— ما هو أثر هذا التدخل العسكرى على الحركة الشيوعية فى العالم كله وما مدى امكانية عقد مؤتمر الاحزاب الشيوعية العالمى المقرر عقده فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ ؟

---

(١١) Tass, 22, 8, 68 — Information Bulletin, USSR Embassy, Cairo.

(١٢) Czechoslovakia Informs, Cz. Embassy, Cairo, No. 1 — 16, Aug. 21 — 22.

ـ ما هى انعكاسات هذا الحدث على موقف الحركات التحررية فى العالم كله وموقفها من الاتحاد السوفيتى فى الموقف الدولى الحالى ؟..

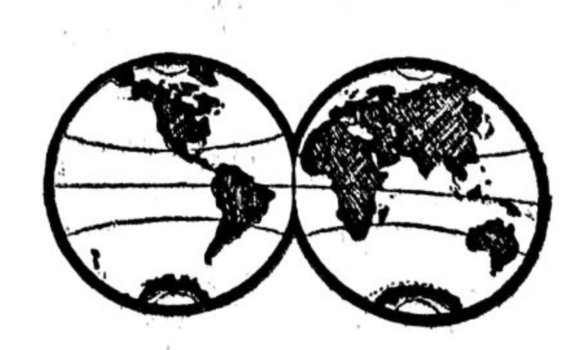
ـ ما مدى الضغوط التي سوف يتأثر بها التوازن الدولى وخصوصا فى نطاق مشكلة « الامن الاوربى » ، والصراع بين الاستعمار والقوى الوطنية فى العالم الثالث .. ؟

ـ كيف سوف تنتهى هذه الازمة والصورة التى سوف يصل الموقف اليها فى تشيكوسلوفاكيا

٧٦٩

وأثر ذلك على الاوضاع الداخلية فى دول المعسكر الاشتراكى .. ؟

وأعتقد أن الاجابة على هذه الاسئلة اليوم هو عمل تشوبه الموضوعية ويفتقر الى المنهج العلمى . وحتى يمكن الوصول الى اجابات مقنعة لهذه الاسئلة لا يمكن الا تركها مجرد علامات استفهام على الطريق الدولى فى متابعة لحظية مستمرة املا فى الوصول الى الاجابة الصحيحة . وهى التى ستحدد مدى عمق المنحنى الذى مر به العمل الدولى المعاصر .

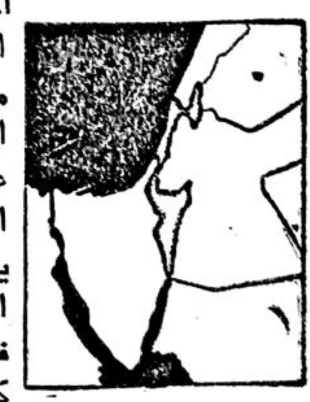


دراسة

الأمم المتحدة والعدوان الاسرائيلى

د. سمعان بطرس فرج الله

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة



احتلت مشكلة الشرق الأوسط مركز الصدارة فى مناقشات وأعمال هيئة الأمم المتحدة طوال النصف الثانى من عام ١٩٦٧ وما زالت هذه المشكلة الدقيقة تسيطر حتى يومنا هذا على نشاط المنظمة الدولية . ولا عجب فى ذلك ، فان مشكلة الشرق الأوسط كانت اختبارا قاسيا للأمم المتحدة . هل تتمكن من قمع أعمال العدوان وحفظ الأمن والسلم الدولى وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى كما ينص على ذلك ميثاقها أم أنها تتقاعس وتعجز عن أداء مهمتها فتنتهى الى نفس المصير الذى انتهت اليه عصبة الأمم من قبل بعد أن وقفت ساكنة أمام العدوان اليابانى على منشوريا ، والعدوان الايطالى على اثيوبيا ، والعدوان الألمانى على عديد من الدول الأوروبية ؟ هذا التساؤل فرض نفسه فرضا على الشعوب العربية وعلى جميع الشعوب والحكومات المحبة للسلام .

ولا شك ان الأمم المتحدة عجزت حتى الآن عن قمع العدوان الاسرائيلى . فما زالت القوات الاسرائيلية تحتل أجزاء كبيرة من الأراضى العربية ، وما زالت الحكومة الاسرائيلية تضرب بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط . وقد أثار هذا الوضع شعورا بالمرارة وخيبة الأمل فى غالبية



البلاد . وسرعان ما تواتر الحديث عن عدم جدوى المنظمة الدولية وعن سيطرة الولايات المتحدة عليها وارتفعت أصوات فى البلاد العربية تنادى بالانسحاب منها . هذا الشعور هو من قبيل الانفعال النفسانى وهو نابع عن تفاؤل مفرط فى ان الأمم المتحدة يجب أن تحل جميع مشاكلنا . وقد تناسينا ان الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية ولكنها منظمة دولية تعكس الأحوال كما توجد فى عالم اليوم . فموقفنا من الأمم المتحدة يجب ان يكون على اساس العقل والعلم — أى على اساس معرفة الواقع معرفة كاملة — لا للتسليم به وانما بقصد تبين عناصره لكى نستطيع ان نحدد موقفنا وان نتصرف على أساس من الواقعية الفعالة دون اسراف فى التفاؤل أو اسراف فى اليأس وخيبة الأمل ونحن على ادراك تام للوقائع .

ولذلك رأيناأن نستعرض مشكلة الشرق الاوسط فى الأمم المتحدة منذ أواخر مايو ١٩٦٧ حتى نتبين العوامل الأساسية التى أثرت على نشاط المنظمة الدولية ومقدرتها على تسوية المشاكل الدولية التى تتعلق بصيانة الأمن والسلم الدولى وقمع أعمال العدوان . فادراكنا لهذه العوامل يحدد لنا السبيل الذى نسلكه على ضوء معرفتنا لامكانيات الأمم المتحدة وحدود هذه الامكانيات .

وترجع مشكلة الشرق الأوسط ، كما ثارت فى النصف الثانى من ١٩٦٧ ، الى ان اسرائيل ، بدوافعها الخاصة وبدوافع المصالح الاستعمارية

المرتبطة بها ، خلقت جوا من التوتر والاستفزاز الشديدين فى المنطقة منذ أواخر ١٩٦٦ . وأخذت تضاعف حرارة هـذا الجو من خلال اعتداءات اقليمية عديدة على الاردن وسوريا كان آخرها عدوان ٧ ابريل ١٩٦٧ ضد سوريا الذى استخدمت فيه الطائرات الاسرائيليـة لأول مرة وتواترت التهديدات الاسرائيلية ضد الدول العربية عامة ، وضد سوريا على وجه الخصوص . فابتداء من ١٢ مايو ١٩٦٧ صـدرت عـدة تصريحات عن السلطات الاسرائيلية تهدد بالقيام بعمليـات عسكرية لاسـقاط الحكومة السورية . وأصبح معلوما الآن ان هيئة أركان الحرب الاسرائيلية كانت قد وضعت خططا لاحتلال مرتفعات جولان السورية التى تشرف على خط الهدنة السورى — الاسرائيلى — ومثل هذا العمل لم يكن يمثل قيمة استراتيجية بالنسبة لاسرائيل فحسب ولكن كان من شأنه أو كان من المنتظر أن يؤدى الى سقوط حكومة دمشق ، وهو أمر مرغوب فيه من وجهة النظر الامريكية . وأمام هـذا الموقف تحركت ج. ع. م. عسكريا لاتخاذ موقف الدفاع عن سوريا ، أو أى بلد عربى آخر ، فى حالة وقوع هجوم اسرائيلى عليها . ولضـمان أمن قوة الطوارىء الدولية المتمركزة فى نقط المراقبة على خطوط الهدنة طلبت ج. ع. م. سحب هـذه القوات فورا . ووافق أوثانت ، أمين عام الأمم المتحدة — رغم اعتراض الدول الغربية — على سحب هذه القوات على اعتبار انها موجودة فى مصر بموافقـة الحكومة المصرية طالما بقيت هـذه الموافقة . وكانت هذه نقطة بداية تدخل الأمم المتحدة فى مشكلة الشرق الأوسط الحالية .

انسحاب قوة الطوارىء الدولية :

لقد عارضت الدول الغربية — وعلى رأسها الولايات المتحـدة وبريطانيا — قـرار أوثانت بالاستجابة الى طلب ج. ع. م. بسـحب قوة الطوارىء الدولية . وأدعت هذه الدول ان هذا التصرف غير قانونى لأن سحب القوات الدولية يجب أن يكون بناء على قرار من الجمعية العامة أو على الأقل بعد استشارة أعضاء الأمم المتحدة كما ان « التسرع » فى سحب القوات الدولية من المنطقة كان السبب المباشر فى تدهور الاوضـاع فى الشرق الأوسط الى درجة القتال المسلح .

فى واقع الأمر ان استجابة الامين العام للأمم المتحدة لطلب حكومة ج. ع. م. بسـحب قوة الطوارىء الدولية من أراضى ج. ع. م. كان بناء على اعتبـارات قانونية واعتبارات سـياسية عمليـة .

فمن الناحية القانونية يلاحظ ان قوة الطوارىء الدولية دخلت أراضى ج.ع.م بناء على اتفاق مع الحكومة المصرية فاذا سحبت حكومة ج. ع. م. موافقتها على بقاء هذه القوات فى أراضيها كان عليها ن تنسحب . وحق ج.ع.م. فى سـحب موافقتها على بقـاء قوة الطوارىء الدولية فى أراضيها والمطالبة بانسحابها هو حق ثابت من حقوق السيادة لا يمكن المساس به . ويبدو هذا واضحا من استعراض الاحداث التى أدت الى نشأة قوة الطوارىء الدولية ودخولها الاراضى المصرية وممارسـتها لنشاطها عقب العـدوان الثلاثى (الاسرائيلى — البريطانى — الفرنسى) الذى وقع على مصر فى أواخر ١٩٥٦ .

ففى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ اتخذت الجمعية العامة، فى دورة استثنائية عاجلة ، قرارا (١) بوقف اطلاق النار فورا وسحب القوات المتحاربة الى ما وراء الخطوط التى كانت تحتلها قبل العدوان .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم اليها فى خلال ثمان وأربعين ساعة مشروعا — « بموافقـة الدول ذات الشأن » — لانشـاء قوة طوارىء دولية تابعة للأمم المتحدة لتضمن وتشرف على وقف الاعتداءات وفقا لقرار ٢ نوفمبر المشـار اليه (٢) . واضـح ان انشاء قوة الطوارىء الدولية لا يمـكن أن يقوم الا على اسـاس « موافقة الدول ذات الشأن » ومن بينها مصر بطبيعة الحال .

Resolution 997 (ES — I) (١)
Resolution 998 (ES — I) (٢)

وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ قدم داج همرشولد ، الأمين العام للأمم المتحدة أول تقرير بشأن انشاء قوة للطوارىء الدولية واقترح انشاء قيادة عامة للأمم المتحدة برئاسة الجنرال بيرنز وكان رئيسا لأركان حرب لجنة مراقبة الهدنة (٣) .

وفى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ وافقت الجمعية العامة على اقتراح الأمين العام ودعته الى اتخاذ ما يلزم من التدابير الادارية لانشاء قوة الطوارىء الدولية (٤) . وبالرغم من أن هذا القرار صدر دون معارضة فقد ظهر خلاف بين الدول حول طبيعة ووظيفة قوة الطوارىء الدولية . فقد ادعت الدول المعتدية الثلاث — اسرائيل وبريطانيا وفرنسا — تساندها استراليا ونيوزيلاند ان قوة الطوارىء هى بمثابة وسيلة للضغط على مصر لتسوية أزمة الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة قضية فلسطين وقضية قناة السويس ومن ثم فان بقاء القوة الدولية فى مصر مرهون بهذه التسوية العامة (٥) . ولكن مصر والدول العربية ومجموع الدول الافريقية والاسيوية ودول الكتلة السوفيتية اعترضت على هذا التفسير . فان قوات الأمم المتحدة ليست قوات احتلال ولا هى قوات يستعاض بها عن القوات المعتدية وليس من اختصاصها حل أية مسألة تتعلق بقناة السويس أو فلسطين او حرية الملاحة فى المياه الاقليمية أو التعدى على سيادة مصر بأى شكل كان . وانما ينحصر وجودها هناك فى التعبير عن عزم الأمم المتحدة على انهاء العدوان ضد مصر (٦) .

وقد أيدت الامم المتحدة وجهة نظر مصر فى هذا الشأن . فقد جاء فى التقرير الثانى الذى قدمه داج همرشولد الى الجمعية العامة فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ بشأن طبيعة ووظيفة وتنظيم قوة الطوارىء الدولية أن هذه القوة انشأتها الجمعية العامة فى حدود القرار رقم ٣٣٧ (الدورة الخامسة) الذى يدعى « الاتحاد من أجل حفظ السلام » . وهذا يستتبع ضرورة موافقة الدول المعنية على نشاط القوة الدولية . فانه « بالرغم من أن الجمعية العامة تملك اختصاص انشاء القوة الدولية باتفاق الدول المعنية فانها لا تملك سلطة تكليف القوة الدولية بالبقاء على اقليم دولة معينة وممارسة نشاطها الا بموافقة حكومة هذه الدولة »(٧) . وقد وافقت الجمعية العامة فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ بأغلبية ساحقة على وجهة نظر همرشولد التى كانت تتفق ، كما أشرنا ، ووجهة نظر مصر (٨) .

هذا وقد تجمعت الوحدات التابعة لقوة الطوارىء الدولية بالقرب من نابولى منذ ٧ نوفمبر ١٩٥٦ تمهيدا لنقلها الى منطقة نشاطها على الحدود المصرية — الاسرائيلية . ولكن عملية النقل تأخرت قرابة أسبوع نظرا لأن مصر أرادت أن تحدد بصفة قاطعة وظيفة قوة الطوارىء الدولية بحيث لا تتعارض هذه الوظيفة بحقوق السيادة المصرية . ودارت المفاوضات بهذا الشأن بين الحكومة المصرية والأمين العام للأمم المتحدة ، وهى مفاوضات فى غاية الأهمية لأنها تحدد فى واقع الأمر الأساس القانونى لبقاء ونشاط القوة الدولية فى مصر والقيود التى ترد على ذلك .

وقد انتهت هذه المفاوضات بتحرير مذكرة قدمها الأمين العام الى الجمعية العامة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ (٩) . ووافقت الجمعية العامة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ على المبادىء الواردة فى هذه المذكرة (١٠) . ولم يأت فى هذه المذكرة أية اشارة الى تقييد حق مصر فى طلب سحب القوات الدولية فى أى وقت تشاء . وأكد الدكتور محمود فوزى ، وزير الخارجية المصرية فى ذلك الوقت ، هذا

---

(٣) U.N. Doc. A/3289

(٤) Resolution 1000 (ES — I)

(٥) Rosner, G. : The United Nations Emergency Force, Columbia University Press, New-York, 1963, pp. 31 — 32.

(٦) نفس المرجع ، ص ٣٢ . UN Document, A/3302, par. 9

(٧) Resolution 1001 (ES — I)

(٨) UN Document A/3375

(٩) Resolution 1121 (XI)

(١٠)

المبدأ بكل قوة امام الجمعية العامة فى جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦، أى بعد ثلاثة ايام فقط من موافقة الجمعية العامة على المذكرة سالفة الذكر (١١) ولم يعترض أحد على هذا التفسير .

ولكن قد يقال ان مصر تعهدت بالتصرف « بحسن نية » فى كل ما يتعلق ببقاء ونشاط قوة الطوارىء الدولية . وقد يفهم من ذلك ان حق مصر فى طلب سحب القوات الدولية من اراضيها مقيد بتحقيق الهدف من وجود هذه القوات . ولكن يلاحظ ان هذا التعهد كان مقيداً بقرار الجمعية العامة الصادر فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ والذى حدد صراحة مهمة قوة الطوارىء الدولية بانها « الاشراف على وقف الأعمال العدوانية » اى وقف اطلاق النار وتيسير انسحاب القوات العسكرية المعتدية . وقد نفذت مصر فعلا تعهدها فى هذا الصدد وانسحبت قوات العدوان. أما بقاء قوة الطوارىء الدولية بعد ذلك على خطوط الهدنة وفى منطقة شرم الشيخ فكان بناء على قرارات صدرت فى فبراير ومارس ١٩٥٧ ولا يمكن القول بأن تعهد مصر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ ينصرف الى القرارات التالية لهذا التعهد (١٢) .

وقد حاولت اسرائيل فعلا ان تقيد حق مصر فى طلب سحب قوة الطوارىء الدولية من أراضيها. ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل .

فقد تباطأت اسرائيل فى سحب قواتها من الأراضى المصرية . عندئذ اتخذت الجمعية العامة قرارا بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٧ طلبت فيه من اسرائيل أن تسحب جميع قواتها الى ما وراء خط الهدنة خلال خمسة أيام . كما كلفت الامين العلم للأمم المتحدة برفع تقريره حول هذا الأمر للجمعية العامة ضمن المدة المحددة (١٣) .

وفى تقريره بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٧ اقترح الأمين العام وضع القوات الدولية على جانبى خط الهدنة بين مصر واسرائيل كما انه أشار الى انه يجب اتخاذ بعض التدابير فى منطقة شرم الشيخ. واكد صراحة ان كل توسع فى اختصاص قوة الطوارىء الدولية يستلزم الحصول على موافقة الحكومة المصرية (١٤) .

وفى ٢ فبراير ١٩٥٧ وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة والهند واندونيسيا ويوغوسلافيا والنرويج والبرازيل وكولومبيا يقضى بوضع القوات الدولية بعد انسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها الاصلية على طرفى خط الهدنة وذلك لضمان تنفيذ اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ بين مصر واسرائيل (١٥) . وقد اثارت صياغة هذا القرار بعض الشكوك عند الدول العربية . فان العبارات التى وردت فيه يمكن تفسيرها بأشكال مختلفة بتخويل الأمين العام صلاحية واسعة وغير محددة . وأصرت الدول العربية أن يذكر فى مشروع القرار بجلاء أن بقاء القوات الدولية معلق على موافقة مصر (١٦) . وقد وافقت الجمعية العامة على مشروع القرار دون تعديل ولكن الدول صاحبة المشروع طمأنت الدول العربية فيما يتعلق بمهمة قوة الطوارىء الدولية . فقد صرح المندوب الامريكى ــ هنرى كابوت لودج ــ فى اجتماع خاص عقدته الوفود العربية فى الأمم المتحدة انه « فيما يتعلق بموافقة مصر على بقاء القوات الدولية أو عدمه فهى من الشروط الأساسية لأن هذا أمر متعلق بسيادتها ويلزم على الجميع احترام سيادة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة .. وكما لا يسع حكومته القبول بتمركز القوات الدولية أو سواها فى بوسطن او شيكاغو دون رضاها ، كذلك لا يسعها القبول بتمركز هذه القوات فى مصر دون رضاها » (١٧) . وفى أثناء مناقشة

---

(١١) Nations Unies : A. G., XIème Session, 597ème séance plénière, parag. 48 — 50

(١٢) « Le Retrait de la FUNU », Rapport du Secrétaire Général, in ONU, Chronique Mensuelle, Vol. IV, No. 7, juillet 1967, pp. 171 — 175.

(١٣) تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية الى مجلس الجامعة الى دور انعقاده العادى السابع والعشرين ، مارس ١٩٥٧ ، ص ٧٢ .

(١٤) UN Document A/3512

(١٥) Resolution 1125 (XI)

(١٦) تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(١٧) نفس المرجع ، ص ٧٤ ــ ٧٧ .

الجمعية العامة لمشروع القرار أكد الدكتور محمود فوزى مندوب مصر مرة أخرى « ان دخول القوات الدولية الى المنطقة وبقاءها فيها خاضع لموافقة الحكومة المصرية » (١٨) . ولم يعترض أحد على هذا التفسير سوى مندوب اسرائيل . فقد أرسلت الحكومة الاسرائيليـــة مذكرة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٧ الى الأمين العام للأمم المتحدة تستوضحه فيها ما اذا كانت القوات الدولية ستتمركز على الشواطىء الغربيـــة لخليج العقبة لمنع أعمـــال العدوان (المقصود منع السفن الاسرائيلية من الملاحة فى مياه الخليج) وانها ستبقى فى هـــذه المنطقة الى أن تتوصل الاطراف المعنية الى اتفاق يضمن حرية الملاحة الدائمة فى الخليج والامتناع عن اى عمل عدوانى فى مضيق تيران (١٩) . وقد اجاب الأمين العام على هذه المذكرة ان المفهوم الاسرائيلى لوظيفة قوة الطوارىء الدولية وبقائها فى اقليم مصر الى أن تسوى قضية الملاحـــة فى خليج العقبة لا يستقيم وقرارات الجمعية العامة ويتطلب الحصول على موافقة مصر عليه (٢٠) .

واضح من كل ما تقدم ان قرارات الجمعيـــة العامة بشأن قوة الطوارىء الدولية والتفسيرات التى وردت عليها ســـواء من جانب وفود الدول الأعضاء أو من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ليس فيها مساس بحق مصر فى طلب سحب قوة الطوارىء الدولية فى أى وقت تشاء . فهذا حق من حقوق السيادة لايمكن تقييده الا بمقتضى قرار صـــادر من مجلس الأمن فى حـــدود سلطاته المنصوص عليها فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الفصل الخاص بأعمال القمع التى قد يتخذها المجلس لصيانة الأمن والسلم الدولى .

اكثر من ذلك فان اسرائيل استندت الى مبدأ السيادة لرفض تمركز القوات الدولية على جانبها من خط الهدنة . فمنذ ٤ نوفمبر ١٩٥٦ اكد مندوب اسرائيل فى الأمم المتحدة أنه من المسلم به انه من المستحيل وفقا لقواعد القانون الدولى ونصوص ميثاق الأمم المتحـــدة تمركز أية قوة فى الاراضى الواقعة تحت سيادة اسرائيل دون موافقة الحكومة الاسرائيلية . « وهذا المبدأ يسرى بطبيعة الحال بالنسبة لاقليم أية دولة أخرى » (٢١) .

فكيف يمكن للولايات المتحـــدة ولاسرائيل أن تدعى بعد ذلك أنه كان يجب على الأمين العام الحصـــول على موافقة الجمعية العـــامة قبل الاستجابة لطلب ج٠ ع٠ م٠ بسحب قوة الطوارىء الدوليـــة ؟

وقد تبينت الولايات المتحدة واسرائيل والدول المناصرة لهما ضعف ادعائهما من الناحية القانونية فاتهمـــت الامين العام بالتسرع فى تلبيـــة طلب ج٠ع٠م٠ بسحب قوةالطوارىءالدولية وكانعليه أن يخطر « اللجنة الاستشارية » الخاصة بقوة الطوارىء الدولية بهذا الطلب التى تقوم بدورها بعرض الأمر على الجمعية العامة . وهذا اتهـــام باطل يخالف الواقع . صحيح ان الجمعية العامة فى قرارها الصادر فى ٧ نوفمبر ١٩٥٦ وافقت على انشاء « لجنة استشارية » برئاسة الأمين العام من ممثلى الدول التى اشتركت قواتها فى تكوين قـــوة الطوارىء الدولية . وكلفت هـــذه اللجنة بمعاونة الأمين العام فى كل ما يتعلق بأعمـــال القوة الدولية . وقد تقرر أن للجنة الاستشارية ان تلتمس بالوسائل العادية رأى الجمعية العامة وان تقدم تقاريرها اليها بشأن الأمور التى ترى أنها ذات صفة عاجلة ومن الأهمية بحيث يجب عرضها على الجمعية العامة . وقد اجتمع الأمين العام فعلا مع اللجنة الاستشارية لقوة الطوارىء الدولية يوم ١٨ مايو ١٩٦٧ وقبل أن يرسل رده بالموافقة علىطلب ج٠ع٠م٠بسحب قوةالطوارىء الدولية . ولكن اللجنة سالفة الذكر لم تر ضرورة لرفع الأمر الى الجمعية العامة (٢٢) .

وباختصار فان حق مصر فى طلب سحب قوة الطوارىء الدولية وعدم تعليق هـــذا الحق على

---

(١٨) نفس المرجع ، ص ٧٧ . UN Document A/3527, annexe I

(١٩)

(٢٠) نفس المرجع فقرة ٥ . U.N.G.A., 1st Emergency Special Session, 565th meeting, November 4, 1956.

(٢١)

(٢٢) راجع تقرير الامين العام للامم المتحدة على سحبقوة الطوارىء الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ — ١٦٧ .

شرط موافقة الجمعية العامة حق ثابت قانونا للأسباب الآتية :

١ ـ أنه حق من حقوق السيادة لا يمكن تقييده الا بمقتضى قرار من مجلس الأمن فى جدود سلطاته المنصوص عليها فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فالجمعية العامة لا تملك مثل هذه السلطة .

٢ ـ لقد أكدت الجمعية العامة فى جميع قراراتها المتعلقة بقوة الطوارىء الدولية ضرورة الحصول على موافقة مصر ليس فقط بصدد تكوين القوة الدولية ودخولها الأراضى المصرية ولكن أيضا فيما يتعلق بوظيفتها وبقائها فى مصر .

٣ ـ أكد الأمين العام للأمم المتحدة فى جميع تقاريره التى رفعها الى الجمعية العامة سيادة مصر على أراضيها فى كل ما يتعلق بنشاط قوة الطوارىء الدولية .

٤ ـ أكد مندوب الولايات المتحدة صراحة ، فى ٢ فبراير ١٩٥٧ ، انه « فيما يتعلق بموافقة مصر على بقاء القوات الدولية أو عدمه فهى من الشروط الأساسية لأن هذا أمر متعلق بسيادتها ويلزم على الجميع احترام سيادة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة » .

٥ ـ أكد مندوب اسرائيل فى الأمم المتحدة صراحة ، فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، أنه من المستحيل وفقا لقواعد القانون الدولى ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تمركز أية قوة دولية فى أراضى دولة ما دون موافقة هذه الدولة .

٦ ـ أكدت الدول التى ساهمت بوحدات فى قوة الطوارىء الدولية أنه لا بد من الحصول على موافقة الدولة المضيفة (أى مصر) لبقاء هذه الوحدات فى أراضيها (٢٣) .

بالاضافة الى هذه الاعتبارات القانونية كانت هناك اعتبارات سياسية عملية اقتضت سحب قوة الطوارىء الدولية بناء على طلب حكومة ج. ع. م. ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات فى الآتى:

١ ـ أنه يستحيل على قوة الطوارىء الدولية مباشرة نشاطها دون تعاون ايجابى من جانب الدولة المضيفة . فاذا رفضت هذه الدولة تعاونها اصبحت القوة عاجزة تماما لانها ليست قوة مقاتلة ولكنها تقوم فقط بعمل لجنة مراقبة الهدنة على الحدود . فبمجرد تقدم القوات العربية الى خط الهدنة انتهت فاعلية قوة الطوارىء الدولية .

٢ ـ ان عدم تعاون الدولة المضيفة يعرض للخطر أفراد القوة الدولية نتيجة للاحتكاك الحتمى بين القوة الدولية وقوات ج. ع. م. اذا ما اعترضت القوة الدولية تقدم القوات العربية . فضلا عن ذلك فان عدم تعاون ج. ع. م. يمنع من تموين القوات الدولية .

٣ ـ ان بعض الدول التى اشتركت بوحداتها فى القوة الدولية اعلنت انها ستسحب وحداتها بناء على طلب ج. ع. م.

لهذه الاعتبارات القانونية والعملية كان حتميا ان يوافق الأمين العام للأمم المتحدة على سحب قوة الطوارىء الدولية بناء على طلب ج. ع. م.

وفى واقع الأمر فان قرار سحب قوات الطوارىء الدولية والقرار اللاحق بغلق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية وقعا وقع الصاعقة المفاجئة على اسرائيل والولايات المتحدة والدول المناصرة لهما . وخشيت هذه الدول ان يفلت زمام المبادرة من ايديها فارادت تقييد حرية الأمين العام فى التصرف . بعبارة أخرى أرادت الولايات المتحدة فرض وصايتها كاملة على نشاط الأمم المتحدة ، بما فى ذلك نشاط الامانة العامة . وهذا يذكرنا بسابقة أخرى حدثت فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ عند ما ضغطت الحكومة الامريكية بكل قوتها تحت ضغط الرجعية الامريكية (الحركة الماكارثية) على الأمين العام للأمم المتحدة ، تريجف لى ، فى ذلك الوقت ، للحد من سلطاته فى تعيين الموظفين الدوليين فى المنظمة وبقائهم فى مناصبهم بما يتلاءم وسياسة الولايات المتحدة . وقد أحدث هذا الضغط ضررا بالغا بمبدأ « استقلال الامانة العامة » الذى أكده بكل قوة نص المادة ١٠٠ من الميثاق . ويذكرنا أيضا بحادثة أخرى ، وقعت فى أواخر ١٩٦٠ ، عندما

(٢٣) روزنر ، قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

ضغطت الولايات المتحدة بشدة على الأمين العام لتوجيه سياسة الأمم المتحدة فى الكونغو (كينشاسا) بما يتفق مع المصالح الامريكيه والغربية . ومع ذلك استطاعت الأمانة العامة أن تخرج من هذه التجارب القاسية أكثر قوة عن ذى قبل بفضل التطور الدستورى الفعلى الذى لحق بمنظمة الأمم المتحدة نتيجة للتغير الكبير فى توازن القوى الدولى .

وقد تصرف أوثانت بنزاهة وشجاعة عندما لبى طلب ج. ع. م. بسحب قوة الطوارىء الدولية. اكثر من ذلك فقد بادر الأمين العام باتخاذ خطوة اخرى وهى التوجه الى القاهرة للتباحث مع السلطات العربيــة ، استنادا الى المركز الخاص الذى يتمتع به على مسرح السياسة العالمية ، وهو المركز الذى يستمده من صفته حاميا لمبادىء الأمم المتحدة وممثلا للمصلحة الدولية العامة التى تقضى بمنع تدهور الموقف الدولى الى حد استعمال العنف .

وخشيت الولايات المتحدة أن تؤدى هذه المبادرة الى افلات الزمام من يدها . فانتهزت فرصة اعلان حكومة ج. ع. م. فى ٢٣ مايــو ١٩٦٧ اغلاق خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية، وحظر مرور البضائع الاستراتيجية الواردة اليها عن طريق هذا الخليج ، وهو اجراء حتمى بحكم انسحاب قوة الطوارىء الدولية وعودة القوات المصرية الى احتــلال منطقة شرم الشيخ على مدخل الخليج (٢٤) ، وطلبت الى بعض أصدقائها — كندا والدانمارك — طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن (٢٥) لبحث الموقف المتوتر فى الشرق الأوسط . وقدم هــذا الطلب يوم ٢٤ مايو أثناء زيارة أوثانت للقاهرة . ومن المهم أن نحيط بمـا دار فى مجلس الأمن من مناقشـــات لكى نتبين الهدف الحقيقى من دعوة المجلس الى الانعقــاد بصورة عاجلة و فى مثل هذه الظروف .

جلســات مجــلس الامن

(٢٤ — ٣١ مايو ١٩٦٧) :

من الواضــح ان دعوة مجلس الأمن الــى الانعقاد على عجل فى ٢٤ مايو ١٩٦٧ كان بهدف نقــل زمام المبــادرة من يــد الامين العــام الى مجلــس الامــن حيث تتمتــع الــولايات المتحدة بنفوذ كبير وبالتالى يكون فى امكانهــا توجيه الأمور بما يتفق ومصــالحها الخاصة . ولا أدل على ذلك من الخطاب الذى القاه المندوب الامريكى أثنــاء المناقشه الحادة التى دارت فى مجلس الامن يوم ٢٤ مايو . فقد أعلن المندوب الامريكى ان حكومته مستعدة للانضمام الى أى « مجهود مشترك لاستعادة السلام فى الشرق الاوسط والمحافظة عليه » ، وان حكومته مستعدة للاشتراك فى مثل هذا المجهود « سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها مع الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا » (٢٦) . وفعــلا تعددت الاتصالات بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا لبحث امكانيات انشاء قوة بحرية دولية تعمــل تحت علم الأمم المتحدة ، أو حتى خارج الامم المتحدة ، لضمان حرية الملاحة لاسرائيل فى خليج العقبة . وتحركت وحدات من الاسطول الكندى من ميناء هاليفكس شرق المحيط الاطلنطى وص... الأوامر الى حاملة الطائرات البريطانية «هرمس» بالبقاء فى المحيط الهندى عنــد جزر « مالديف » (غرب جزيرة سيلان) الى حين صدور أوامر أخرى ، هــذا الى جانب تحركات الأســطول الامريكى السادس فى البحر المتوسط (٢٧) . بل أن الدول الغربية أرادت استغلال وجود ٨٠٠ من الجنود الكنديين فى قوة الطوارىء الدولية « لاحياء وجود الأمم المتحدة » فى المنطقــة (٢٨) . وقد تنبهــت الدول الآســيوية والافريقيــة والدول

---

(٢٤) ليس هنا مجال دراسة شرعية هذا القرار من وجهة نظر القانون الدولى ، راجع مقال الدكتور بطرس بطرس غالى : «المجابهة العربية الصهيونية» ، فى مجلة السياسة الدولية ، عدد ٩، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٠ — ١٣ .

(٢٥) U.N. Document S/7902

(٢٦) U.N. Monthly Chronicle, Vol. IV, No. 6, june 1967, p. 10

(٢٧) جريدة التايمز البريطانية ، ٢٦ مايــو ١٩٧٦ ص ١ و١٠ .

(٢٨) نفس المرجع ص ١ . هذا هو السبب الذى من اجله طلبت حكومة ج.ع.م ترحيل الكتيبة الكندية فورا ، راجع الاهرام فى ٢٨ مايو ١٩٦٧ ص ١ .

الاشتراكية الى مغزى ومدى المناورة الامريكية التى كشفت عن رغبة مستترة للتدخل فى شئون الآخرين قبل أن يتمكن أوثانت ، الأمين العام المتحدة ، من أداء مهمته فى القاهرة . وبلغت معارضة الدول الاشتراكية والمحايدة للمناورة الامريكية درجة من الحدة حتى اضطرت الحكومة الامريكية الى التراجع ولم تجرؤ كندا والدنمارك على طرح مشروع القرار الذى أعداه للتصويت . وتأجل المجلس دون اقتراع ودون أن يحدد موعداً للجلسة التالية (٢٩) .

وفى ٢٦ مايو أذاع أوثانت تقريره الى مجلس الأمن عن نتائج محادثاته فى القاهرة (٣٠) . وأعلن أوثانت ان الرئيس جمال عبد الناصر أكد له ان ج. ع. م. لن تبدأ عملا عدوانيا ضد اسرائيل وان هدفها هو عودة الاوضاع التى كانت سائدة قبل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والمراعاة التامة من جانب الطرفين لنصوص اتفاقية الهدنة العامة بين مصر واسرائيل . وجاء فى تقرير أوثانت كذلك ان قرار حكومة ج. ع. م. بفرض قيود على الملاحة فى مضيق تيران أدى الى خلق موقف جديد . فان حرية المرور فى المضيق من المسائل التى تراها حكومة اسرائيل حيوية جدا لمصالحها . وقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية انها ستعتبر ان اغلاق مضيق تيران سبب للحرب Casus Belli ومن ناحية أخرى أكدت حكومة ج. ع. م. ان المضيق مياه اقليمية وان لها حق مراقبة الملاحة فيه . وبصرف النظر عن النواحى القانونية لهذا الجدل أبدى أوثانت مخاوفه من أن أى صدام بين ج. ع. م. واسرائيل حول هذه المسألة سوف يؤدى حتما الى قتال عام فى الشرق الاوسط . ولذلك دعا أوثانت جميع الاطراف المعنية الى ممارسة قدر خاص من ضبط النفس ، والتغاضى عن النزعة الحربية وتجنب جميع الاعمال الاخرى التى من شأنها ان تزيد التوتر . فان « النتيجة السلمية اللازمة الحالية ستتوقف على فترة هدوء لالتقاط الانفاس تتيح للتوتر أن يهبط من مستواه المتفجر الحالى » والسماح لمجلس الامن بمعالجة الاسباب التى تنطوى عليها الازمة الحالية والسعى لايجاد حلول لها . واقترح أوثانت ، كمنهج عملى قد يساهم بقدر كبير فى تخفيف حدة التوتر فى المنطقة ، احياء لجنة الهدنة المشتركة التى تعمل على حدود مصر واسرائيل لتهيئة نوع محدود من وجود الامم المتحدة فى المنطقة . ودعا أوثانت اسرائيل الى اعادة النظر فى موقفها واستئناف اشتراكها فى لجنة الهدنة (قاطعت اسرائيل هذه اللجنة منذ ١٩٥٦) .

واضح أن تقرير أوثانت يتمشى فى نقاطه الاساسية مع وجهة نظر ج. ع. م. فالمسألة ليست مسألة حرية الملاحة فى خليج العقبة فحسب ولكن المسألة هى مسألة فلسطين ككل التى يجب على مجلس الامن أن يعمل على تسويتها تسوية عادلة ونهائية تحقق السلام والاستقرار فى المنطقة . وفى انتظار هذه التسوية يجب على « جميع الاطراف المعنية » ممارسة قدر خاص من ضبط النفس وتجنب الاعمال التى من شأنها أن تزيد التوتر حدة . معنى ذلك أنه يجب على اسرائيل أن تمتنع عن ارسال سفنها عبر مضيق تيران كما يجب عليها العودة الى لجنة الهدنة المشتركة الى حين التوصل الى تسوية . بعبارة أخرى فان أوثانت دعا الى تجميد الموقف حتى يتمكن مجلس الامن من معالجته .

هذا الموقف غير المتحيز لم يرق لاسرائيل ومناصريها . فقد ارادت الحصول فورا على حق المرور فى خليج العقبة دون انتظار لتسوية قضية فلسطين ككل . ولذلك بادرت الولايات المتحدة الى القيام بمناورة دبلوماسية بطلب دعوة مجلس الامن فورا يوم ٢٧ مايو وحمله على اتخاذ قرار يخالف فى جوهره مضمون تقرير الامين العام . ولكن وفود الدول الافريقية والاسيوية والشيوعية احبطت هذه المحاولة الجديدة بمناورتين دبلوماسيتين مضادتين . الاولى العمل على تأجيل اجتماع مجلس الامن الى يوم ٢٩ مايو بحجة حاجتها الى وقت للرجوع الى حكوماتها والحصول على تعليمات منها . والثانية ادراج موضوعات أخرى

---

(٢٩) UN Monthly Chronicle, June 1967, pp. 5 — 12

(٣٠) UN Document, S/7906

فى جدول أعمال المجلس لموازنة ، أو بالاحرى لتحييد ، طلب الدول الغربية . وهكذا قدمت ج.ع.م. فى ٢٧ مايو طلبا الى مجلس الامن تحت عنوان « السياسة العدوانية لاسرائيل وعدوانها المتكرر الذى يهدد السلام والامن فى الشرق الاوسط ويعرض السلام والامن الدوليين للخطر » (٣١) .

وهكذا وضحت أبعاد المواجهة بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة . فبينما أرادت الولايات المتحدة حمل مجلس الامن على اتخاذ قرار فورا بحق اسرائيل فى الملاحة فى خليج العقبة الى حين تسوية قضية فلسطين ، أرادت ج.ع.م. ان يبحث مجلس الامن قضية فلسطين ككل ، والى حين ايجاد تسوية لهذه القضية يظل الوضع مجمدا كما اقترح الامين العام فى تقريره بتاريخ ٢٦ مايو . وتظهر هذه المجابهة العربية الامريكية الصهيونية بكل جلاء فى مناقشات مجلس الامن فى الفترة من ٢٩ الى ٣١ مايو (٣٢) وفى مشروعى القرارين اللذين قدما الى المجلس من جانب الولايات المتحدة (٣٣) من جانب ج.ع.م (٣٤) .

فقد نص المشروع الامريكى على دعوة الاطراف المعنية الى الامتناع عن كل عمل حربى « وتجنب اتخاذ جميع الاعمال الاخرى التى من شأنها أن تزيد التوتر لتتيح للمجلس أن يعالج الاسباب العميقة اللازمة الحالية وايجاد حلول لها » .

هذا المشروع يتسم بالبراءة فى ظاهره فقط . أما مضمونه فيؤكد بصفة قاطعة تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل بكل قوة . فقد أوضح آرثر جولدبرج ، المندوب الامريكى ، فى خطاب تقديمه لمشروع القرار موقف حكومته من الموقف فى الشرق الاوسط فقال : (٣٥) انه يؤيد طلب الامين العام للأمم المتحدة الذى دعا الاطراف المعنية الى ممارسة قدر خاص من ضبط النفس وتجنب الاعمال التى من شأنها أن تزيد التوتر حدة ، ولكنه أضاف ان هذا الطلب يعنى عدم غلق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية . فان الولايات المتحدة تعتبر خليج العقبة مياها دولية وكل عمل من جانب ج.ع.م . من شأنه عرقلة الملاحة فى هذا الخليج هو عمل غير مشروع . فالاجراء الاول ، من وجهة النظر الامريكية ، لمنع تدهور الوضع فى الشرق الاوسط هو عدول ج.ع.م عن قرارها بغلق الخليج فى وجه الملاحة الاسرائيلية . أما الاجراء الثانى فهو ايجاد وسيلة لمنع الصدام العسكرى بين القوات المتعادية على الحدود السورية ـ الاسرائيلية والحدود المصرية ـ الاسرائيلية وذلك بواسطة أجهزة الامم المتحدة . والاجراء الثالث هو العمل على وقف ما سماه المندوب الامريكى « أعمال التخريب والاعمال الارهابية » فى المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا واسرائيل . وأخيرا الاجراء الرابع هو تأكيد اتفاقيات الهدنة واحياء لجان الهدنة المشتركة .

واضح أن المشروع الامريكى لا يتناول سوى جانب واحد من القضية الفلسطينية ، الا وهو حرية المرور فى خليج العقبة . بل ان الولايات المتحدة ذهبت فى تأييدها لاسرائيل الى ابعد من هذا الحد فطالبت بوقف أعمال الفدائيين الفلسطينيين .. الخ . وهكذا فان المشروع الامريكى كان ابعد ما يكون من مقترحات الامين العام للأمم المتحدة الذى دعا كما ذكرنا الى تجميد الوضع فى الشرق الاوسط ، بمعنى عدم اقدام اسرائيل على محاولة فتح خليج العقبة بالقوة الى أن يتمكن مجلس الامن من بحث الموقف وتسوية القضية الفلسطينية ككل . وهذا ما أراد المشروع العربى المضاد أن يؤكده فقد نص على الآتى :

١ ـ يقرر المجلس أن اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل لا تزال سارية المفعول ويؤكد ضرورة استمرار لجان الامم المتحدة المنبثقة من هذه الاتفاقية فى العمل ،

---

(٣١) UN Document, S/7907

(٣٢) UN Chronicle, June 1967, pp. 14 — 26.

(٣٣) UN Document, S/7916/Rev. 1

(٣٤) UN Document, S/7919

(٣٥) UN Chronicle, June 1967, pp. 14 — 15, 21, 28

٢ — يدعو الحكومة الاسرائيلية الى أن تحترم وتنفذ التزاماتها ومسئولياتها كما وردت فى اتفاقية الهدنة العامة .

٣ — يكلف رئيس هيئة الرقابة الدولية أن يبدأ على الفور فى اقامة مقر لجنة الهدنة التى تعمل على الخطوط بين مصر واسرائيل فى منطقة العوجة المنزوعة السلاح حيث كانت تمارس مهمتها قبل العمل الذى اتخذته اسرائيل من جانبها وطردت فيه اللجنة من المنطقة ، على أن يتم ذلك خلال أسبوعين ..

وثمة ملاحظة عامة تنطبق على صياغة كل من المشروع الامريكى والمشروع العربى . فقد تعمد المندوب الامريكى استخدام عبارات تقرير الامين العام للأمم المتحدة ، وهى عبارات تتسم بالموضوعية والحياد كما ذكرنا . ولكن المندوب الامريكى حاول أن يفسر تقرير أوثانت تفسيرات ملتوية لا صلة لها بالحقيقة ولا تتفق تماما مع ما قصده الامين العام فى تقريره .

وهذا تكتيك مألوف فى الدبلوماسية البرلمانية داخل المنظمات الدولية لمحاولة كسب المزيد من الاصوات فى صالح مشروع القرار المقدم والتأثير على الرأى العام الدولى . ولذلك لجأت الجمهورية العربية المتحدة الى نفس التكتيك كاجراء مضاد للمناورة الامريكية . فقد صاغت مشروع قرارها فى عبارات تتفق وقرارات الامم المتحدة السابقة بصدد قضية فلسطين وتتفق مع الاتجاه العام لميثاق الامم المتحدة الذى يقضى بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية . وبالتالى يكون من العسير على الدول الاعضاء فى مجلس الامن أن تصوت ضد مشروع قرار يؤكد المبادىء العامة للمنظمة الدولية ويطالب بتنفيذ قراراتها .

ولكن اذا كان هذا التكتيك الدبلوماسى قد يخفى على الرأى العام الدولى فى مجموعه فانه لا يكون خافيا على ممثلى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة التى تعرف جيدا الاهداف الحقيقية المتسترة وراء الصياغة العامة لمشروعات القرارات . ومن هنا نشأ المأزق الذى واجهه مجلس الامن وهو استحالة الموافقة على مشروع قرار ، بالرغم من صياغته العامة البريئة فى مظهرها ، اذا كان هذا المشروع يتعارض مع موقف احدى الدول الاطراف فى النزاع ، خصوصا اذا كانت هذه الدولة تجد سندا لها وتعضيدا من دولة كبرى . فكان من المعلوم مسبقا ان مجلس الامن لن يتمكن من اقرار المشروع الامريكى نظرا لمعارضة الاتحاد السوفييتى له (حق الفيتو) ، كما كان معلوما مسبقا أيضا أن المشروع العربى لن يفوز بتأييد المجلس لمعارضة الولايات المتحدة له التى كانت تستطيع التأثير على عدد من الاصوات لمنع اقراره (٣٦) . وفعلا أجل مجلس الامن جلسته دون اقتراع « لافساح الوقت أمام الوفود لاجراء مزيد من التفاوض والتشاور » .

اذا كان الامر كذلك فان السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : لماذا أقدمت كل من الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة الى تقديم مشروعات قرارات تعلم كل منهما مسبقا أن مصيرها الرفض حتما ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تعود بنا الى الملاحظة العامة التى ذكرناها بصدد صياغة مشروعات القرارات . فان الهدف الاساسى من تقديم مشروع القرار فى مثل هذه الظروف هو التأثير على الرأى العام الدولى لمناصرة طرف فى مواجهة طرف آخر . فقد أرادت الولايات المتحدة اقناع الرأى العام بأن غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية يخالف مبادىء القانون الدولى . بعبارة أخرى أرادت الحكومة الامريكية — وفقا للمخطط الصهيونى — وضع الجمهورية العربية المتحدة فى موقف المتهم بالعدوان وبالتالى اثارة عطف الرأى العام على موقف اسرائيل بحيث لو اقدمت اسرائيل على عدوان فانها تستطيع أن تصور نفسها بأنها كانت فى موقف المدافع عن نفسه . ومن هنا أتى التكتيك العربى المضاد

(٣٦) كان مجلس الامن يتكون فى ذلك الوقت من الدول التالية : الاعضاء الدائمين وهم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا والصين (فورموزا) ، واعضاء غير دائمين هم : كندا والدانمارك وبلغاريا والبرازيل والارجنتين واليابان والهند ومالى ونيجيريا واثيوبيا . واضح من هذا التكوين انه فى أمكان الولايات المتحدة التأثير على عدد كاف من الاصوات لمنع صدور أى قرار ضار بمصالحها (الاغلبية المطلوبة لصدور قرار من مجلس الامن هى ٩ أصوات من بينها اصوات الاعضاء الدائمين) .

لتبصير الرأى العام بشرعية وعدالة موقف مصر من الملاحة فى خيج العقبة وان تسوية هذه القضية الفرعية بالطرق السلمية لا يمكن أن تتم الا بتسوية قضية فلسطين ككل .

وكان واضحا تماما أن مجلس الامن عاجز عن اتخاذ اى قرار نظرا لتعارض المواقف تعارضـا بينا . وفى ٣ يونيو أجل المجلس جلساته لمزيد من المباحثات بين الدول والتوصل الى حل توفيقى تقبله سائر الاطراف المعنية ولكن اسرائيل كانت قد بيتت النيــة على تحقيق مطالبها بالقــوة العسكرية حتى تضع مجلس الامن أمام الامــر الواقع . وفعلا بدأت اسرائيل هجومها الشامل المفاجىء على ج٠ع٠م٠ والاردن وسوريا صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، واثقة تماما من أن الولايات المتحدة لن تعترض سبيلها كما فعلت فى ١٩٥٦ ، بل واثقة ان الولايات المتحــدة ســوف تؤيدها دبلوماســيا .

عدوان ٥ يونيو :

أمام هذا العدوان السافر والخرق الصريح لميثاق الامم المتحدة بدأت صفحة جديدة فى نشاط مجلس الامن . فالمجلس مكلف ، طبقا للفصــل السابع من الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان واعادة الامن والسلم الدولى الى نصابه. وهنا يبرز دور الولايات المتحدة فى مناصرة وتأييد اسرائيل عن طريق عرقلة مجلس الامن عن اصدار قرار يدين العــدوان الاسرائيلى ويأمر بسحب القــوات المعتــدية من الاراضى العربيــة التى احتلتهــا .

فقد عقد مجلس الامن جلسة طارئة عاجلة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . وتقدمت ج٠ع٠م بشكوى الى المجلس متهمة اسرائيل بارتكاب « عــدوان غادر مع سبق الاصرار » وان ج٠ع٠م تدافع عن نفسـها وفقــا للمــادة ٥١ من ميثــاق الامم المتحــدة (٣٧) . أما منــدوب اسرائيل فقد اتهم ج٠ع٠م. بالبدء فى الهجوم المركز على الحــدود الاسرائيلية وان اسرائيل تدافع عن نفسها وفقا للمادة ٥١ من الميثاق (٣٨) . من الواضــح ان اسرائيل أرادت تمييع الموقف الى ان تتمكن من تحقيق أهدافهــا العســكرية . ولم يكن فى استطاعة الامين العام للامم المتحدة تأكيد ادعاء على الآخر لعدم توفر المعلومات الكافية . ونحن — وبصرف النظر عن مسألة العدوان فى حد ذاتها — فمن المسلم به ان الحرب اندلعت فى الشرق الاوسط على نطاق واسع ، وكان على مجــلس الامن أن يقوم بمسئولياته ويعمل على اعــادة السلام الى نصابه بأن يأمر بوقف اطلاق النــار وسحب القوات المتحاربة الى ما وراء خطــوط الهدنة . وفيما يتعلق بهذه النقط الاخيرة يتضح التواطؤ بين اسرائيل والولايات المتحدة والدول المناصرة لهما . فقد استمر اعضاء المجلس فى مفاوضات دامت قرابة ٤٨ ساعة للاتفاق على مشروع قرار . لكن المجلس انقسم على نفسه . وقد أصرت الدول العربية والاسيوية والافريقيــة و دول الكتلة الشيوعية على ضرورة ادانة اسرائيل بسبب عدوانها السافر الذى لم يكن أمره خافيا على أحد فى الواقع ، أو على الاقل ضرورة النص فى قرار مجلس الامن على انسحاب جميع القوات المتحاربة الى ما وراء خطوط الهدنة . بينمــا أصرت الولايات المتحدة على الاكتفاء بالنص على وقف اطلاق النار كخطوة أولى تليها بعد ذلك خطوات أخرى يتخذها مجلس الامن لاعادة السلام الى المنطقةعلى أسس وطيدة وأكثر استقرارا عن ذى قبل . بعبارة أخرى أرادت الولايات المتحدة — برفضها النص على انسحاب القوات المتحاربة — تمكين اسرائيل من فرض شروطها لتســوية القضية الفلسطينية من مركز قوة بحكم احتلالها لبعض الاقاليم العربية . فقد كان واضحا للعالم أجمع — ومنذ الساعات الاولى لبدء القتال — أن اسرائيل سوف تنتصر حتما فى هذه الحرب بعد أن دمرت قوة الطيران العربية .

هذه المواجهة العربيــة — الاسرائيليــة — الامريكية أعجزت مجلس الامن عن اتخاذ قرار يوم ٥ يونيو . وفى اليوم التالى مباشرة أصبح ثابتا أن اسرائيل هى التى بدأت العدوان . ولم

(٣٧) O.N.U., Chronique mensuelle, Juillet 1967, p. 9.

(٣٨) نفس المرجع ، ص ١٠ .

يحاول وزير خارجية اسرائيل ــ أبا ايبان ــ انكار واقعة أن اسرائيل هى التى بدأت العمليات العسكرية ولكنه أدعى أن اسرائيل أضطرت الى هذا العمل نتيجة لسياسة الدول العربية التى أعلنت رسميا أنها تهدف الى القضاء على اسرائيل كلية . فان الدول العربية حاولت تدمير اسرائيل فى ١٩٤٨ وهى الان تغلق الممرات المائية الدولية فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، ورفضت الدخول فى مفاوضات مع اسرائيل لتسوية خلافاتها معها بالطرق السلمية وعملت على هدم نظام الاستقرار النسبى الذى ساد المنطقة منذ ١٩٥٧ وذلك بطردها قوات الطوارىء الدولية . وتساءل أبا ايبان هل القوات المصرية والسورية والاردنية والعراقية واللبنانية والكويتية والجزائرية هى التى طوقت اسرائيل أم ان « المارد الاسرائيلى » هو الذى طوق المنطقة الممتدة من المغرب الى الكويت (٢٩) ؟ بعبارة أخرى حاول أبا ايبان ان يصور اسرائيل أمام الراى العام العالمى بأنها دولة صغيرة مسالمة تريد تسوية خلافاتها مع الدول العربية بالطرق السلمية ولكن هذه الدول العديدة السكان رفضت هذه الوسيلة وارادت القضاء على اسرائيل كلية ، فلم تجد اسرائيل أمامها سوى الدفاع عن نفسها . والحق يقال ان اسرائيل نجحت نجاحا كبيرا منذ ١٩٤٨ فى اقناع الرأى العام العالمى بهذا التصوير الخاطىء ولم تنجح الدعاية العربية فى مواجهة الدعاية الصهيونية بما يتناسب مع هذه الدعاية ، على العكس فان التصريحات الرسمية وغير الرسمية التى صدرت من الدول العربية حتى حرب يونيو الماضى كانت تقدم وقودا فعالا للدعاية الصهيونية المغرضة . وهكذا كسبت اسرائيل دون شك حرب الدعاية قبل أن تثبت كفاءتها فى المعارك العسكرية .

والان يجب أن نتساءل هل ادعاء اسرائيل بأنها ــ بشنها حرب يونيو ١٩٦٧ ــ كانت تدافع عن نفسها ضد الدول العربية وفقا لمبادىء القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة ؟ من المسلم به ان الحرب أصبحت وسيلة ممنوعة أو محرمة لتحقيق الاهداف السياسية لاية دولة أو لتسوية أى نزاع دولى وذلك على الاقل منذ ميثاق بريان ــ كيلوج لعام ١٩٢٨ . وأكد ميثاق الامم المتحدة هذا المبدأ فى مادته الثانية فقرة ٤ التى تنص على أن « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة » . فالحرب أصبحت عملا غير مشروع باستثناء حالتين : الضمان الجماعى وفقا للفصل السابع من الميثاق والدفاع الشرعى عن النفس وهى المبدأ المنصوص عليه فى المادة ٥١ من الميثاق . وقد حددت هذه المادة شرط الدفاع عن النفس بأن هذا الحق لا يقدم الا « اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة » . فان النص الصريح لهذه المادة يفيد قطعا عدم مشروعية ما يسمى « بالحروب الوقائية » . وحتى لو سلمنا جدلا بأن نص المادة ٥١ بوصفه حق الدفاع الشرعى بأنه « حق طبيعى » لا يحرم ــ وفقا للتفسير الواسع ــ « الحروب الوقائية » التى قد تعتبر فى بعض الظروف وسيلة من وسائل الدفاع الشرعى فان القانون الدولى العرفى (« مبادىء القانون العامة التى أقرتها الامم المتمدنة » ، م ٣٨ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية) لا يقر هذه الوسيلة الا اذا توافرت بعض الظروف والملابسات التى تجعل الالتجاء الى الحرب أمرا لا مفر منه . فيشترط القانون الدولى أن تتعرض الدولة « لخطر » العدوان عليها ، وأن يكون هذا الخطر حالا أو وشيك الوقوع ولا يمكن تفاديه بأية وسيلة أخرى غير الحرب . والتجاء الدولة الى الحرب فى هذه الحالة لا يكون الا بالقدر اللازم لدفع الخطر عنها وليس تحقيقا لاهداف سياسية أو توسعية . وقد أكدت الدول العربية أنها لن تكون البادئة فى اشعال حرب فى المنطقة وبالتالى لم يكن هناك خطر داهم حال وشيك الوقوع على اسرائيل يبرر شن « حرب وقائية » للدفاع عن نفسها . فسواء أخذنا المادة ٥١ على محمل عبارتها الصريحة ، أو فسرنا هذه العبارة تفسيرا واسعا فمن الواضح أن شروط الدفاع الشرعى لا تنطبق على الحرب التى شنتها اسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ ، وان هذه الحرب هى عمل عدوانى دون أدنى شك . ومع ذلك فان الولايات المتحدة وانصارها لم ترفض ادانة

---

(٢٩) نفس المرجع ، ص ١٣ ــ ١٤ .

اسرائيل بالعدوان فحسب بل أنها رفضت مطالبة اسرائيل بسحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة كما ذكرنا . فاكتفى مجلس الامن — تحت ضغط الاحداث العسكرية — باصدار قرار يوم ٦ يونيو بمجرد « وقف اطلاق النار » (٤٠) .

ومع ذلك فان اسرائيل لم تمتثل لقرار وقف اطلاق النار بالرغم من أن الاردن قررت فورا امتثالها لهذا لقرار . فقد أخطر الامين العام للامم المتحدة مجلس الامن أن القوات الاسرائيلية ما زالت مستمره فى هجومها على مدينة القدس القديمة . وادعى مندوب اسرائيل ان القتال ما زال مستمرا لان الدول العربية لم تقبل قرار وقف اطلاق النار بينما اعلن مندوب ج.ع.م أن حكومته تفسر قرار ٦ يونيو بأنه يلزم اسرائيل بوقف عدوانها وسحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة ، فاذا وضعت اسرائيل حدا لعدوانها فلن يكون هناك محل لمقاومة العدوان . وقد وافق مجلس الامن يوم ٧ يونيو بالاجماع على مشروع قرار سوفييتى يطالب الحكومات المعنية بوقف اطلاق النار فورا » (٤١) .

ولكن اسرائيل لم تمتثل لاوامر مجلس الامن الا بعد ان حققت أغراضها العسكرية . وهنا بدأت حلقة جديده فى سلسلة المناورات الامريكية التى تهدف الى دعم المكاسب العسكرية الاسرائيلية التى نتجت عن مبادرتها بالعدوان بمكاسب سياسية على حساب الشعوب العربية . وهذا هو مضمون مشروع القرار الامريكى الذى قدمه ارثر جولدبرج الى مجلس الامن يوم ٨ يونيو . فبعد أن دعا المشروع الاطراف المتحاربة الى الاستجابة لنداءات مجلس الامن ، اقترح أن يتبع وقف اطلاق النار محادثات عن طريق الامم المتحدة حول انسحاب القوات والتخلى عن استخدام القوه واحترام الحقوق الدولية (٤٢) . معنى ذلك ان اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بقواتها فى المناطق العربية المحتلة كما تشاء لان مفاوضات تسوية القضية الفلسطينية قد تستغرق اشهرا بل سنوات . فالمشروع الامريكى لا يدين العدوان الاسرائيلى ، كما انه لا ينص على انسحاب القوات المعتدية الى ما وراء خطوط الهدنة . أكثر من ذلك فهو يطلب من الدول العربية الدخول فى مفاوضات مع اسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية تحت ضغط قوات الاحتلال . هذا الموقف يطابق تمام المطابقة سياسة اسرائيل كما أعلنها زعماؤها بكل صراحة . ولذلك قدم الاتحاد السوفيتى مشروعا مضادا يطالب مجلس الامن بأن يدين بحزم اعمال اسرائيل العدوانية وخرق اسرائيل لقرارات مجلس الامن بوقف اطلاق النار ويطالب أيضا بأن تسحب اسرائيل جميع قواتها من أراضى الدول العربية الى ما وراء خطوط الهدنة . وأعلن المندوب السوفييتى ان المهمة الاساسية التى تواجه مجلس الامن الان هى منع اسرائيل من أن « تجنى ثمار عدوانها الاجرامى » .

وبالرغم من قرارات وقف اطلاق النار المتكررة، وقبول الدول العربية لهذه القرارات (قبلت ج. ع. م. فى ٨ يونيو ، وسوريا فى ٩ يونيو) ، فقد استمرت اسرائيل فى عملياتها العسكرية وبصفة خاصة ضد سوريا بهدف الاستيلاء على مرتفعات جولان ذات القيمة الاستراتيجية ، ودعى مجلس الامن الى الاجتماع من جديد يوم ٩ يونيو بناء على طلب سوريا والاتحاد السوفييتى . وادعت اسرائيل أنه بالرغم من قبول سوريا لقرار وقف اطلاق النار الا أنها تواصل عدوانها على القرى الاسرائيلية ولذلك فان القوات الاسرائيلية تعمل على وقف هذا العدوان ! ! ووافق مجلس الامن بالاجماع على قرار يكرر فيه نداءه بوقف اطلاق النار فورا (٤٣) .

وواصل مجلس الامن بحثه للقضية وكان أمامه مشروع القرار السوفييتى والمشروع الامريكى سالفى الذكر . واقترح مندوب الهند خطة تتلخص فى أربع نقاط لتصفية آثار العدوان الاسرائيلى واقرار السلام فى المنطقة .

١ — يجب على المجلس أن يدعم نداءه بوقف اطلاق النار بأن يأمر بسحب القوات المتحاربة

(٤٠) UN Document S/Res/233 (1967)

(٤١) UN Document S/Res/234 (1967)

(٤٢) UN Document S/7952 et Rev. 1 — 2

(٤٣) UN Document S/Res/235 (1967)

فورا الى ما وراء الخطوط التى كان تحتلها قبل بدء العمليات العسكرية .

٢ — يجب تقويه جهاز الامم المتحده فى المنطقة (هيئة الرقابة الدولية) لضمان احترام وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة .

٣ — يجب على المجلس أن يبحث موضوع تكليف الامين العام للهيئة بارسال مندوب خاص عنه الى المنطقة لتهدئة التوتر فى المنطقة وضمان حماية المدنيين العرب المقيمين فى الاراضى التى احتلتها اسرائيل .

٤ — بعد انسحاب القوات وتصفية آثار العدوان الاسرائيلى يجب أن يبحث المجلس ما يلزم اتخاذه من اجراءات لاقرار السلام فى المنطقة ، آخذا فى الاعتبار سيادة الدول المعنية والحقوق العادلة للشعب العربى .

هذه المقترحات ، وان لم تتضمن ادانة العدوان الاسرائيلى صراحة ، الا أنها تتمشى مع مطالب الدول العربية فى حدها الادنى ولذلك فانها لم تلق اهتماما من الولايات المتحدة واسرائيل والدول المناصرة لهما . ولذلك لم يتقدم مندوب الهند بمشروع قرار رسمى الى المجلس . واستمر المجلس فى مناقشات طويلة يغلب عليها طابع الدعاية والتسويف من جانب المعسكر الامريكى لم يكن الهدف منها فى الواقع سوى اعطاء اسرائيل فسحة كافية من الوقت لتحقيق أهدافها العسكرية فى سوريا (٤٤) . والموضوع الاساسى الذى دار حوله هذا النقاش العقيم هو هل تم وقف اطلاق النار أم لا ، مع ملاحظة ان اسرائيل قبلت قرار وقف اطلاق النار مساء يوم ٩ يونيو فقد اتهمت سوريا اسرائيل بأنها تواصل عملياتها العسكرية بالرغم من قبولها قرار وقف اطلاق النار وأنها تشن غارات جوية عنيفة على دمشق وتحاول احتلال مدينة القنيطرة . وأكدت جميع التقارير الواردة من المراقبين الدوليين صحة هذه الاتهامات . ومع ذلك أنكر مندوب اسرائيل ان الطائرات الاسرائيلية اغارت على دمشق . وأعلن المندوب الامريكى أن المجلس لا يستطيع أن يتخذ قرارا فى هذا الشأن الا بعد التحقق من الوقائع فان المجلس لا يستطيع بناء قراراته على ادعاءات متناقضة صادرة عن الطرفين !!

وعقد مجلس الامن عدة جلسات أخرى شبه متواصلة فى الفترة من ١٠ الى ١٤ يونيو لبحث الاعتداءات المتكررة التى ترتكبها اسرائيل ضد سوريا والاردن و ج. ع. م. ولكن دون جدوى (٤٥) . ولم تعترف اسرائيل بأنها احتلت مدينة القنيطرة الا فى ١٣ يونيو ، وان هذا الاحتلال تم يوم ١٠ يونيو أى بعد قبول اسرائيل لقرار وقف اطلاق النار .

ومع ذلك فقد رفض المجلس — تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا — مشروع القرار السوفييتى لعدم حصوله على عدد الاصوات اللازمة . وعملية الاقتراع توضح تماما عملية التصويت الكتلى والضغط الذى مارسته الولايات المتحدة لمنع صدور قرار من المجلس . فقد طلبت الدول الغربية اجراء اقتراع منفرد على كل فقرة من فقرات المشروع السوفييتى . وقد أيدت أربع دول — الاتحاد السوفييتى ، بلغاريا، مالى والهند — الفقرة الاولى التى تدين اسرائيل بالعدوان ، وامتنعت احدى عشرة دولة عن التصويت . أما الفقرة الثانية التى تطالب اسرائيل بسحب قواتها خلف خطوط الهدنة فقد حصلت على ٦ أصوات هى : الاتحاد السوفييتى وبلغاريا ومالى والهند ونيجيريا وأثيوبيا ، وامتنعت الدول التسع الاخرى عن التصويت .

يلاحظ أن الولايات المتحدة استطاعت التأثير على الدول الاعضاء لمنع صدور القرار . هذا النفوذ يمكن فهمه بالنسبة للدول المرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة مثل دول اوروبا الغربية ودول أمريكا اللاتينية والصين (فورموزا) واليابان . ولكن هذا النفوذ يبدو عسير الفهم للدول الافريقية التى تعلن صراحة بأنها تتبع سياسة عدم الانحياز مثل أثيوبيا . وهنا تظهر فاعلية وسائل الضغط التى تمارسها دول كبرى على دول صغرى . فمقابل امتيازات تقدمها الدولة الكبرى الى الدول الصغرى فان هذه

(٤٤) ONU : Chronique mensuelle, Juillet 1967, pp. 20 — 26.
(٤٥) Ibid., pp. 26 — 36

الأخيرة ستجعل صوتها متمشيا مع رغبة تلك الدولة الكبرى ، خاصة اذا كان التصويت فى قضية لا تمس صميم مصالح تلك الدولة الصغرى. ثم هناك الاتساع السياسى والاقتصادى للدولة الكبرى . وهذا فى حد ذاته يؤثر فى سياسة الدولة الصغرى ويجعلها خاضعة لرغبات الدولة الكبرى دون أن تطلب ذلك منها ، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا : الوزن الادبى لنفوذ الدولة الكبرى (Mental Weighting) . وفيما يتعلق بأثيوبيا بالذات فانه بالاضافة الى تأثير الولايات المتحدة عليها فانها على علاقات اقتصادية مع اسرائيل ، هذا بالاضافة الى منازعاتها على الحدود مع الصومال وكينيا . ومع ذلك فان أثيوبيا ــ وان امتنعت عن ادانة العدوان الاسرائيلى ، الا أنها وافقت على الفقرة الثانية من مشروع القرار السوفييتى والتى تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية التى احتلتها دون قيد أو شرط . ومن ثم فان موقف أثيوبيا ــ بالرغم من الضغوط القوية الواقعة عليها ــ لا يجوز وصفه بأنه كان موقفا « عدائيا » للعرب ، بل لم يكن موقفا سلبيا تماما .

وهكذا فشل مجلس الامن ــ تحت الضغط الامريكى اساسا ــ فى ادانة العدوان الاسرائيلى السافر ، بل أنه فشل فى مطالبة اسرائيل بسحب قواتها من المناطق التى احتلتها نتيجة لعدوانها ، علما بأن مجلس الامن درج على النص فى قرارات وقف اطلاق النار على انسحاب القوات المتحاربة . ولم يتمكن المجلس الا من اصدار قرار ، فى ١٤ يونيو ، ذات هدف انسانى ، اقترحته الارجنتين والبرازيل واثيوبيا ، يطالب اسرائيل بضمان سلامة وأمن سكان المناطق التى احتلتها وتسهيل عودة النازحين وحسن معاملة أسرى الحرب وفقا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (٤٦) .

وهنا تجدر الاشارة الى خطأ شائع فى الاوساط الدبلوماسية وفى أوساط المراقبين لنشاط مجلس الامن أن السبب الرئيسى فى فشل المجلس فى القيام بأعبائه فى المحافظة على الامن والسلم الدولى يرجع الى « اساءة استعمال حق الاعتراض » (الفيتو) المخول للدول الكبرى التى تتمتع بمقاعد دائمة فى المجلس . وقد نسجت الدول الغربية ، والولايات المتحدة بصفة خاصة ، اسطورة كاملة حول « اساءة استعمال » الاتحاد السوفييتى لحق « الفيتو » . وتقول هذه الاسطورة أن كثرة التجاء الاتحاد السوفييتى الى حق « الفيتو » قد اضر بمجلس الامن بحيث أصبح غير صالح لاداء وظيفته كأداة للتوفيق وأداة للمحافظة على الامن والسلام الدولى عن طريق أعمال نظام « الضمان الجماعى » . ويذهب الجزء الثانى من الاسطورة الى القول بأن الولايات المتحدة لم تعرقل أعمال مجلس الامن لانها لم تلجأ الى استعمال حق « الفيتو » على الاطلاق حتى الآن (٤٧) .

صحيح أن الاتحاد السوفييتى استعمل حق « الفيتو » مرات عديدة تجاوزت المائة . وصحيح أيضا أنه حتى ذلك التاريخ لم تلجأ الولايات المتحدة الى استعمال هذا الحق من الناحية النظرية ولو مرة واحدة . ومع ذلك فان الاسطورة لا أساس لها من الواقع . فاتهام الاتحاد السوفييتى باساءة استعمال حق « الفيتو » اتهام مبالغ فيه الى حد كبير لانه يجب أن تأخذ فى الاعتبار أمرين رئيسيين : الامر الاول هو تكرار « الفيتو » بخصوص موضوع واحد ونلمس هذه الظاهرة بصفة خاصة بصدد أزمة العضوية التى تعرضت لها الامم المتحدة حتى عام ١٩٥٥ . والامر الثانى وهو الاهم ، أن « الفيتو » السوفييتى كان مجرد رد فعل لسيطرة الولايات المتحدة على غالبية أعضاء مجلس الامن . فالمتتبع لنشاط مجلس الامن منذ ١٩٤٦ حتى اليوم لابد ان يلاحظ أن الولايات المتحدة تمكنت من السيطرة على عدد كاف من الاصوات بحيث تمنع صدور أى قرار من المجلس يكون متعارضا مع مصالحها الخاصة ، وهو اجراء يؤدى من الناحية الفعلية الى نفس النتيجة التى ينتهى اليها « الفيتو » . وبالتالى فان القول بأن الولايات المتحدة لم تلجأ

(٤٦) UN, Document S/Res/237 (1967)

(٤٧) Stoessinger, J. G. : The United Nations and the Super Powers, Random House, New-York, 1965, pp. 3 — 19.

الى استعمال حق « الفيتو » لا يطابق الواقع من الناحية الفعلية فقد لجأت مرارا الى استعمال ما يسمى « بالفيتو المستتر » (Hidden Veto) عن طريق السيطرة على غالبية أعضاء مجلس الامن ، وهى الظاهرة التى يطلق عليها اصطلاحا « التصويت الكتلى » (Bloc Voting) .
واذا كان وجود المجموعات والكتل السياسية الدولية من أهم مظاهر الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى ظل ما يعرف بالدبلوماسية البرلمانية ، فان هذه الظاهرة ليست غريبة على مجلس الامن ، وان اتخذت صورا مختلفة الى حد ما عن تلك الصور المألوفة فى الجمعية العامة ، وذلك يرجع الى طبيعة تكوين مجلس الامن وطريقة التصويت فيه . (٤٨) والمتتبع لمناقشات وأعمال مجلس الامن أثناء بحثه لازمة الشرق الاوسط لابد أن يلاحظ أن الولايات المتحدة لجأت بطريقة سافرة الى « الفيتو المستتر » عن طريق استخدام وسيلة « التصويت الكتلى » ومنعته بالتالى من التنديد بالعدوان الاسرائيلى واتخاذ التدابير اللازمة لازالة آثاره .

وازاء فشل مجلس الامن فى تسوية أزمة الشرق الاوسط تسوية عادلة تكفل صيانة الحقوق المشروعة وفقا لنصوص ومبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، طلب الاتحاد السوفيتى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة للنظر فى تصفية آثار العدوان الاسرائيلى على الدول العربية (٤٩) .

الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية العاجلة الخامسة :

قبل الدخول فى تفاصيل مناقشات وأعمال الجمعية العامة حول أزمة الشرق الاوسط يتعين أن نتساءل أولا لماذا طلب الاتحاد السوفيتى دعوة الجمعية العامة الى دورة استثنائية . وما هو الاساس الدستورى ، لهذه الدعوة وموقف الدول منهـا .

لا شك أن الجميع يعلم استحالة اصدار توصية من الجمعية العامة فى حالة معارضة الولايات المتحدة لهذه التوصية وذلك لان الولايات المتحدة تملك من النفوذ ما يمكنها من السيطرة على أكثر من ثلث أعضاء الجمعية فتمنع صدور أية توصية لا تتفق وسياستها الخاصة . وهذا ما يسمى « بالثلث المعوق » Blocking third ومن ثم يبدو عجيبا أن يطلب الاتحاد السوفيتى دعوة الجمعية العامة الى دورة استثنائية عاجلة لبحث أزمة الشرق الاوسط وهو يعلم مسبقا أن الجمعية سوف تقف عاجزة عن اصدار أى قرار فى هذه الازمة كما وقف مجلس الامن من قبل . فى واقع الامر فان الاتحاد السوفيتى لم يكن يسعى الى اصدار توصية من الجمعية العامة بادانة العدوان الاسرائيلى وانسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة ، بقدر ما كان يسعى الى فضح الامبريالية الامريكية على الدول العربية وتواطئها مع سياسة اسرائيل التوسعية . فيجب أن نتذكر أن اهمية الجمعية العامة للامم المتحدة على المسرح الدولى لا تظهر فى التوصيات التى تصدرها بقدر ما تظهر فى كونها منبرا للرأى العام العالمى ووسيلة لتوجيه هذا الرأى العام عن طريق المناقشات العامة المفتوحة التى تشترك فيها جميع دول العالم تقريبا . فكأن دعوة الاتحاد السوفيتى للجمعية العامة فى دورة استثنائية كانت بهدف احراج الولايات المتحدة وربيبتها اسرائيل والدول المناصرة لهما بوضعهما فى مواجهة اتجاه عام فى الجمعية العامة يندد بالسياسة

---

(٤٨) نظرا لان عدد أعضاء مجلس الامن محدود (١٥ عضوا حاليا) ، ونظرا لان تكوين المجلس ، سواء بالنسبة للاعضاء الدائمين ، أو بالنظر الى قاعدة « التمثيل الجغرافى » ، فى صالح الدول الغربية فان من السهل نسبيا تأثير الولايات المتحدة على عدد كاف من الدول الاعضاء لمنع صدور اى قرار لا يتفق ومصالحها الخاصة. يضاف الى ذلك أن الامتناع عن التصويت فى مجلس الامن يوازى فى الواقع ، وفى أغلب الاحيان ، معارضة مشروع القرار المعروض على المجلس ، وبالتالى فان الامتناع من التصويت فى مجلس الامن يوازى فى الواقع، وفى أغلب الاحيان ، معارضة مشروع القرار المعرض على المجلس ، وبالتالى فان الامتناع عن التصويت له أهمية خاصة فى مجلس الامن بخلاف الوضع فى الجمعية العامة ، بصفة عامة ، حيث لا تدخل فى حساب الاغلبية أصوات الدول الممتنعة عن التصويت .

(٤٩) UN, Document A/6717

العدوانية الامبريالية وذلك بصرف النظر عن صدور توصية من عدمه .

وقد يتساءل البعض ما قيمة هذا العمل من الناحية الواقعية ؟ فان مجرد وجود اتجاه عام فى الجمعية العامة للامم المتحدة ضد سياسة اسرائيل العدوانية لن يؤدى فى حد ذاته الى ازالة آثار العدوان ، بل أن صدور توصية من الجمعية العامة بهذا المعنى لن يؤدى الى نتيجة . هذا التساؤل يبدو وجيها ، ولكن فى ظاهره فقط . فان من يطرح هذا التساؤل ينظر من زاوية المقدرة التنفيذية للامم المتحدة . ولا شك أن من هذه الزاوية لا تتمتع المنتظمة بسلطة تنفيذية فعالة حتى بالقياس الى قرارات مجلس الامن الملزمة قانونا . ولكن لقد غاب عن هؤلاء المتسائلين ان الحكومات تضفى أهمية خاصة على مناقشات الجمعية العامة وترى أنه من المرغوب فيه سياسيا (سواء فى الميدان الداخلى أو الميدان الدولى) ، بل من الضرورى ، الحصول على تأييد الجمعية العامة لتصرفاتها ، أو على الاقل ان لا تدين الجمعية العامة هذه التصرفات . (٥٠) فتعبئة الرأى العام الى جانب أو ضد تصرف معين يعتبر عاملا هاما فى السياسة الدولية التى — وأن كانت تتكيف أساسا بعوامل واقعية تتعلق بميزان القوى — الا أن الحكومات تحرص على تغليفها بثوب أيديولوجى جذاب . فمجرد مناقشة ازمة الشرق الاوسط أمام الجمعية العامة أمر مهم للغاية حتى مع عجز الجمعية العامة عن اصدار قرار فى هذا الصدد . ولذلك نجد أن الولايات المتحدة عارضت بشدة دعوة الجمعية العامة الى الانعقاد فى دورة استثنائية عاجلة للنظر فى هذه الازمة . وقد بنت اعتراضها على حجتين : أولا ، لا يجوز للجمعية العامة من الناحية الدستورية أن تناقش أزمة الشرق الاوسط لان هذا الموضوع معروض على مجلس الامن . ثانيا، لايجب أن تقتصر المناقشة على الازمة الحالية (أى العدوان الاسرائيلى الاخير) ، وانما يجب أن تشمل الموقف فى الشرق الاوسط بصفة عامة واجراء مفاوضات بين العرب واسرائيل (٥٠) ما قيمة هاتين الحجتين وما الهدف منهما ؟

يلاحظ أن الاتحاد السوفيتى لم يلجأ ، فى طلبه عقد دورة استثنائية عاجلة للجمعية العامة ، الى قرار « الاتحاد من اجل السلام » الذى أصدرته الجمعية العامة فى ١٩٥٠ . وهذا القرار يقضى بانعقاد الجمعية العامة فى دورة طارئة خلال ٢٤ ساعة اذا طلب ذلك اغلبية اعضاء الامم المتحدة أو قرر ذلك مجلس الامن دون اشتراط موافقة الدول ذات المقاعد الدائمة ، وذلك فى حالة فشل المجلس فى القيام بواجبات ازاء نزاع أو موقف يهدد السلام والامن الدوليين . وقد فضل الاتحاد السوفيتى الالتجاء الى نصوص ميثاق الامم المتحدة فى الدعوة الى الدورة الخامسة بازمة الشرق الاوسط لانه يعارض قرار « الاتحاد من أجل السلام » ويعتبره مخالفا للميثاق (٥١) . وقد استند الاتحاد السوفيتى الى نص المادة ١١ من الميثاق التى تقول أن « للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والامن الدولى يرفعها اليها اى عضو من اعضاء الامم المتحدة ومجلس الامن أو دولة ليست من اعضائها وفقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥، ولها — فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة — أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الامن أو لكليهما معا . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ، ينبغى أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الامن قبل بحثها أو بعده » (٥٢) أما الاستثناء الوارد فى المادة ١٢ المذكورة فهو ينص على أنه « عندما يباشر مجلس الامن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف

(٥٠) Claude, Inis L., Jr. : The Changing United Nations, Random House, New-York, 1967, pp. 73 — 103

(٥١) د. محمد فتح الله الخطيب : « العدوان الاسرائيلى والجمعية العامة للامم المتحدة » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩ يوليو ١٩٦٧ ، ص ٥٧—٥٨ .

(٥٢) كان من الاوفق الاستناد الى نص المادة ١٠ لانه اعم من نص المادة ١١ فهو ينص على أن « للجمعية العامة ان تناقش اية مسألة او أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه او وظائفه ، كما ان لها فيما عدا ما نص عليه فى المادة ١٢ ان توصى اعضاء الهيئة او مجلس الامن أو كليهما بما تراه فى تلك المسائل والامور » .

التى رسمت فى الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف الا اذا طلب ذلك منها مجلس الامن » . فطبقا لمنطوق نص المادتين ١١ و ١٢ يبدو أن الاعتراض الامريكي على دعوة الجمعية العامة الي دورة استثنائية بناء على نص المادة ١١ بينما المسألة مدرجة فى جدول أعمال مجلس الامن هو اعتراض سليم . ولكن من ناحية أخري جرى العمل فى الامم المتحدة على تقييد الاستثناء الوارد فى المادة ١٢ الى ابعد الحدود حتى أنه أصبح خارج نطاق التطبيق . فقد تحايلت الدول الاعضاء بشتى الطرق لتوسيع اختصاصات الجمعية العامة على حساب اختصاصات مجلس الامن الذى اصابه الجمود من جراء استعمال حق الاعتراض القانونى (الفيتو) أو المستتر (٥٣) . ولذلك فان الاعتراض الامريكي لم يلق أى تجاوب أو صدى لدى اغلبية الدول الاعضاء وتقرر دعوة الجمعية العامة الى الانعقاد فى ١٧ يونيو ١٩٦٧ . ولذلك لجأت الولايات المتحدة الى تمييع الموقف بان طالبت الجمعية العامة بمناقشة قضية فلسطين ككل وليس فقط العدوان الاسرائيلى . وكانت تأمل من وراء ذلك تدعيم موقف اسرائيل التى ترغب فى تسوية القضية الفلسطينية من مركز قوة .

وقد افتتح اليكسي كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى، مناقشة الجمعية العامة لازمة الشرق الاوسط بالقاء خطاب عام ، يوم ١٩ يونيو ، أكد فيه أن استمرار القوات الاسرائيلية فى احتلال الاراضى العربية سوف يؤدى الى استئناف القتال فى أية لحظة . واوضح كوسيجين أنه لا مجال للشك فى أن اسرائيل هي التى تتحمل مسئولية اشعال الحرب فى الشرق الاوسط وبالتالى تتحمل مسئولية الاضرار التى نتجت عن هذه الحرب . وقدم رئيس الوزراء السوفيتى مشروع قرار الى الجمعية العامة يتكون من أربعة بنود (٥٤) :

١ ــ تدين الجمعية العامة بحزم اعمال اسرائيل العدوانية واستمرار احتلال القوات الاسرائيلية لجزء من اراضى الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن ، الامر الذى يعتبر عملا عدوانيا .

٢ ــ تطالب الجمعية العامة اسرائيل بان تسحب قواتها فورا من الاراضى المحتلة الى مواقعها فيما وراء خطوط الهدنة ، وتطالب الجمعية العامة اسرائيل باحترام نظام المناطق المنزوعة السلاح .

٣ ــ تطالب الجمعية العامة أيضا بان تدفع اسرائيل تعويضات كاملة وفى اقرب وقت ممكن عن جميع الخسائر التى نتجت عن عدوانها على الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن .

٤ ــ تناشد الجمعية العامة مجلس الامن ان يتخذ من جانبه اجراءات فعالة فورا لازالة جميع آثار العدوان الاسرائيلى .

واضح أن اقتراحات الاتحاد السوفيتى تتفق ومطالب الدول العربية ، كما انها تتفق وقواعد القانون الدولى التى تقضى بان العمل غير المشروع لا يكسب حقوقا . ولكن ابا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل ، رفض انسحاب القوات الاسرائيلية الى مواقعها فيما وراء خطوط الهدنة بحجة أن سوريا و ج.ع.م. والاردن قلبت ميزان القوى الدولي فى المنطقة والذى استمر عشر سنوات كاملة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ (وهو يشير الى قوة الطوارىء الدولية) . أما بخصوص القدس فان اسرائيل سوف تضمن حرمة الاماكن المقدسة . ثم دعا الى اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية وقال « ان الاقتراح الخاص بان يعود كل شىء الى ما كان عليه قبل يوم ٥ يونيو ليس مقبولا على الاطلاق » (٥٥) واضح اذن ان اسرائيل مصممة على الاحتفاظ بثمار عدوانها على الدول العربية والتوسع الاقليمى على حساب جيرانها . ووجدت اسرائيل سندا لها فى موقف الولايات المتحدة الامريكية .

فقد القى المندوب الامريكى ، ارثر جولد برج،

(٥٣) Nicholas, H.G. : The United Nations as a Political Institution, Oxford University Press, London, Third Edition, 1967, pp. 114 — 115.

(٥٤) UN, Document Lll. 519.

(٥٥) ONU : Chronique Mensuelle, Juillet 1967, pp. 40 — 41.

خطابا يوم ٢٠ يونيو (٥٦) ، اعلن فيه رفض الولايات المتحدة لمشروع القرار السوفيتي وقال أنه يجب على الجمعية العامة أن تدعو اسرائيل والدول العربية « الى العمل معا لاقرار سلام مستقر ودائم فى الشرق الاوسط » . وأضاف أن الاساس الذى تبنى عليه الحكومة الامريكية موقفها هو خطاب الرئيس جونسون الذى اذاعته جميع محطات التلفزيون قبيل القاء رئيس الوزراء السوفيتى لخطابه مباشرة .

وقد أعلن الرئيس الامريكي فى خطابه المذكور أن أية تسوية لازمة الشرق الاوسط يجب أن تقوم على اساس خمسة مبادىء رئيسية (٥٧) .

١ — أن لكل دولة فى المنطقة الحق فى الحياة ، وأن تعترف جميع دول المنطقةبهذا الحقوتحترمه. ومعنى هذا ضرورة اعتراف الدول العربية باسرائيل .

٢ — تحقيق العدالة للاجئين الفلسطينيين . وهذه عبارة عامة غير محددة المضمون .

٣ — كفالة حق المرور البحري البرىء فى المرات المائية الدولية ، أى السماح لاسرائيل بالمرور فى خليج العقبة وفى قناة السويس . ولم يكتف جونسون بهذا بل اردف قائلا بان قرار غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الاسرائيلية كان السبب الرئيسى لاشعال نيران الحرب فى المنطقة . بعبارة أخرى فان الرئيس جونسون القي تبعة اندلاع الحرب على الدول العربية وبرأ اسرائيل من عدوان ٥ يونيو .

٤ — وقف التسابق على التسلح بين دول المنطقة . وهذا المبدأ فى صالح اسرائيل أيضا اذ انه ثبت أن اسرائيل سلحت نفسها تسليحا حديثا وقويا من المصادر الغربية عموما والمصادر الامريكية على وجه الخصوص بالاضافة الى الكميات الكبيرة من الاسلحة التى استولت عليها اثناء الحرب . فحظر ارسال اسلحة الى المنطقة يعنى فى واقع الامر الابقاء على ضعف الدول العربية عسكريا فى مواجهة اسرائيل وبالتالى خضوعها لرغبات هذه الاخيرة .

٥ — احترام الاستقلال السياسى والسلامة الاقليمية لجميع دول المنطقة . وهذا المبدأ لا يعنى عدم الاعتراف بالتوسع الاقليمى الاسرائيلى بالقوة . على العكس فقد صرح جونسون بان العودة الى الوضع الذى كان قائما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ليس سبيلا لتحقيق السلام فى المنطقة .

واضح مما تقدم بان الرئيس جونسون يدعم جميع مطالب اسرائيل ، وعلى العرب أن يقبلوا هذه المطالب ويحترموها ، بل عليهم أن يبقوا فى حالة ضعف عسكرى دائم (المبدأ الرابع الذي يمنع التسابق على التسلح) فى مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية .

هذا الموقف الامريكى المتحيز لاسرائيل انعكس على مشروع القرار الامريكى الذى قدمه ارثر جولدبرج الى الجمعية العامة يوم ٢٠ يونيو(٥٨) .

ازاء هذه المواجهة العربية الاسرائيلية ، والمواجهة السوفيتية الامريكية ، ماذا كان موقف الدول غير المنحازة ؟ لقد تقدمت ١٧ دولة غير منحازة بمشروع قرار الى الجمعية العامة يتلخص فيما يلي : (٥٩)

١ — دعوة اسرائيل الى سحب كل قواتها فورا الى ما وراء خطوط الهدنة القائمة بمقتضى اتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية .

٢ — مطالبة الامين العام أن يتأكد من الالتزام بهذا القرار ودعوته الى تعيين ممثل له لمعاونته فى تنفيذ هذا القرار ويكون هذا الممثل الشخصى على اتصال بالاطراف المعنية .

٣ — دعوة جميع الاطراف الى تقديم كل مساعدة الى الامين العام فى تنفيذ هذا القرار .

---

(٥٦) Ibid., P.P. 42 — 43.

(٥٧) Survey of British and Commonwealth Affairs, 21st July 1967, pp. 718 — 719

(٥٨) UN Document A/L. 520

(٥٩) هذه الدول هى : افغانستان ، بوروندى ، كمبوديا ، سيلان ، الكونغو — برازافيل ، قبرص ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا، ماليزيا ، مالى، الباكستان، السنغال ، الصومال ، تانزانيا ، يوغوسلافيا وزامبيا. راجع UN, Document A/L. 522 et Rev. 1 et Add. 1.

٤ — مطالبة الأمين العام أن يتقدم بصفة عاجلة تقريرا الى الجمعية العامة والى مجلس الامن حول التزام اسرائيل بنصوص هذا القرار

٥ — مناشدة مجلس الامن — بعد أن يتمم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية — أن يبحث المسائل المتعلقة بالموقف فى المنطقة ، وأن يبحث تسوية جميع القضايا القانونية والسياسية والانسانية بالطرق السلمية على ضوء مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وبصفة خاصة المبادئ المنصوص عليها فى المادتين ٢ و ٣٣ (٦٠)

يلاحظ أن هذا المشروع اراد أن يتسم بالاعتدال باغفاله النص على ادانة العدوان الاسرائيلى مع تأكيده المبدأ الاساسى والخطوة العملية الاساسية نحو تصفية آثار هذا العدوان الا وهى انسحاب القوات الاسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة ، الامر الذى ظهر أنه كان هناك اتجاه عام نحو تأييده . ولكن هذا الاعتدال لم يرق لبعض المتطرفين المناوئين للامبريالية الامريكية من جانب كما انه لم يرق للولايات المتحدة ولاسرائيل لان مشروع القرار نص على انسحاب القوات الاسرائيلية دون قيد أو شرط .

وهكذا نجد أن كلا من البانيا وكوبا تقترح تعديلات على مشروع قرار الدول غير المنحازة . وقد نص تعديل البانيا على ضرورة اضافة بند جديد الى مشروع القرار يندد بالعدوان الاسرائيلى ضد ج.ع.م. وسوريا والأردن (٦١) . هذا الاقتراح يتمشى مع المشروع الذى قدمته البانيا وقد نص على ما يلى (٦٢) :

١ — ادانة العدوان الاسرائيلى وادانة استمرار هذا العدوان عن طريق بقاء قوات اسرائيلية فى الاراضى العربية .

٢ — ادانة الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب دورهما فى الحرب التى شنتها اسرائيل على العرب .

٣ — انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية فورا ودون قيد أو شرط .

٤ — أن مسألة مرور السفن الاسرائيلية من مضيق تيران وقناة السويس مسألة متروكة للحكومة المصرية وحدها وهى التى تتخذ فيها قرارا .

أما التعديل الذى اقترحته كوبا (٦٣) فيقتضى باستبدال منطوق مشروع قرار الدول غير المنحازة ببندين فقط هما :

١ — التنديد بالعدوان الذى ارتكبته اسرائيل ضد ج.ع.م. وسوريا والاردن ، والتنديد كذلك بسياسة الحكومة الامريكية الاستعمارية ، المحرض الرئيسى على هذا العدوان .

٢ — مطالبة اسرائيل بسحب قواتها فورا الى ما وراء المواقع التى كانت تحتلها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ومن ناحية أخرى ارادت الولايات المتحدة مناوءة مشروع قرار الدول غير المنحازة فاوعزت الى مجموعة دول أمريكا اللاتينية تقديم مشروع قرار يتمشى مع اتجاهات السياسة الامريكية . وقد نص هذا المشروع على ما يلى (٦٤) .

١ — مطالبة اسرائيل بسحب جميع قواتها بصفة عاجلة ومناشدة اطراف النزاع بانهاء حالة الحرب فيما بينها .

٢ — تأكيد مبدأ عدم مشروعية احتلال الاراضى او الاستيلاء عليها باستخدام القوة .

٣ — مناشدة مجلس الامن بضمان انسحاب القوات الاسرائيلية وانهاء حالة الحرب وضمان

---

(٦٠) اهم المبادىء التى تتضمنها المادة ٢ هى : فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة . اما المادة ٣٣ فهى تفرض التزاما بتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

(٦١) UN, Document A/L. 524.

(٦٢) UN, Document A/L. 521

(٦٣) UN, Document A/L. 525

(٦٤) UN, Document A/L. 523

حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية وتسوية مشكلة اللاجئين واقامة مناطق منزوعة السلاح . ويكون ذلك عن طريق تعاون مجلس الامن مع الاطراف المعنية مباشرة واستنادا الى وجـود الامم المتحدة فى المنطقة .

٤ ــ تؤكد الجمعية العامة ضرورة اقامـة نظام دولى لمدينة القدس على أن تبحث الجمعية العامة هذا الموضوع فى دورتها العادية الثانيـة والعشرين .

واضح من البندين الاول والثالث أن مشروع دول امريكا اللاتينية يسير فى اتجاه سياسـة الولايات المتحدة فان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية التى احتلتها مقترن بتنفيذ امور أخرى أهمها انهاء حالة الحرب مع اسرائيل وضمان حرية الملاحة للسفن الاسرائيلية عبر قناة السويس ومضيق تيران . فضلا عن ذلك فان اقتران البند الثانى بالبند الثالث يفقد مبدأ عدم مشروعية الاستيلاء على الاراضى بالقوة قيمته المطلقة فان هذا الارتباط يجعل جلاء القـوات الاسرائيلية عن الاراضى العربية مرهونا بتصفية قضية فلسطين ككل . هذه التصفية يجب أن تتم بواسطة « الاطراف المعنية مباشرة » وان كان ذلك بوساطة مجلس الامن . والنقطة الايجابية الوحيدة فى مشروع قرار أمريكا اللاتينية تتعلـق بمدينة القدس وهنا نلمس انعكاس راى الفاتيكان بصدد هذا الموضوع .

وثمة مشروع قرار آخر تقدمت به ٢٦ دولة تنتمى الى جميع القارات وذات نزعات سياسية مختلفـة هو خاص بتقـديم المعونات لمنـكوبى الحـرب (٦٥) .

واخيرا تقدم الباكستان ــ وقد انضمت اليه بعد ذلك غينيا وايران ومالى والنيجر وتركيـا (وجميعها دول اسلامية) بمشروع قـرار خاص بالقدس وينص على ما يلى (٦٦) : أن الجمعية العامة تقرر بطلان جميع التدابير التى اتخـذتها اسرائيل والتى تهدف الى تعديل نظام مدينـة القدس ، وتطلب من اسرائيل العدول عن هـذه التدابير وتناشد الامين العام للمنظمة تقديم تقرير الى الجمعية العامة والى مجلس الامن حـول تنفيذ هذا القرار فى خلال أسبوع على الاكثر من اقراره .

خلاصة القول أنه كان أمام الجمعية العـامة سـبعة مشروعات بقـرارات : (١) مشروع سوفييتى . (٢) مشروع امريكى . (٣) مشروع دول عدم الانحياز . (٤) مشروع البانيـا . (٥) مشروع دول أمريكا اللاتينية . (٦) المشروع الخاص باعانة منكوبى الحرب . (٧) مشروع الباكستان وبعض الدول الاسلامية الاخـرى الخاص بالقدس .

هـذا بالاضافة الى تعـديلين واردين على مشروع دول عدم الانحياز قدمتهما كل من البانيا وكوبا .

وجميع هـذه المشروعات وهذه التعـديلات بعضها متنافر وبعضها متداخل وهى تدل بصفة عامة على تعدد الاتجاهات داخل الجمعيـة العامة . هذا التعدد اتضح فى عمليات الاقتراع التى اظهرت مرة أخرى نوع التكتلات الدولية التى تسود نشاطالامم المتحدةفيما يتعلق بموضوع يعتبر من صميم موضوعات الحرب الباردة . وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تعـرض مشروع قرارها على التصويت اكتفاء بمشروع دول أمريكا اللاتينية . وفشلت الجمعية العامة فى اعتماد اى من المشروعات السابقة لعـدم حصولها على اغلبية الثلثين باستثناء المشروع الخاص باعانة منكوبى الحرب وقد وافقت عليه باغلبية ١١٦ صوتا مقابل لا شىء وامتنـاع دولتين عن التصويت (كوبا وسوريا) . كما وافقت على المشروع الخاص بوضـع القـدس باغلبية ٩٩ صوتا مقابل لا شىء مع امتناع ٢٠ دولة عن التصويت (منها الولايات المتحدة) .

ويبين الجدول صفحة (٤٦) نتائج الاقتراع على مشروعات القرارات المختلفة .

اذا اخـذنا التصويت على مشروع قـرار

(٦٥) UN, Document A/L. 526 and Add. 1 — 3

(٦٦) UN, Document A/L. 527 Rev. 1

الدول غير المنحازة ومشروع قرار دول امريكا اللاتينية معيارا اساسيا لمعرفة موقف الدول من المواجهة العربية الاسرائيلية يتضح لنا مايلي:

اولا : ان مجموعة الدول العربية صوتت ككتلة واحدة دون خلل . ولا عجب في ذلك فان القضية تمس العالم العربي باجمعه . ولكن تجدر الاشارة الى أن بعض الدول العربية في شمال افريقيا – ليبيا ، تونس والمغرب – امتنعت عن التصويت على مشروع البانيا لانه يدين الولايات المتحدة باعتبارها المحرض الرئيسي على العدوان الاسرائيلي .

ثانيا : انقسمت المجموعة الافريقية (٣٨ دولة) على نفسها على الوجه الاتى :

١ – دول وقفت الى جانب الدول العربية دون تردد وعددها ١٦ دولة . وهذه نسبة ضئيلة خصوصا اذا خصمنا منها أصوات الدول العربية في القارة الافريقية وعددها ٦ دول . فلم يكن هناك سوى ١٠ دول افريقية أخرى وقفت الى جانب العرب دون تردد وهي : بوروندى ، الكونغو برازافيل ، غينيا ، مالي ، موريتانيا ، السنغال ، الصومال ، اوغندا ، تانزانيا وزامبيا .

٢ – دول وقفت الى جانب القضية العربية ولكن بتردد وعددها ٤ دول هي : غابون ونيجيريا على وجه التأكيد اذ أن هاتين الدولتين وقفتا الى جانب مشروع قرار الدول غير المنحازة وامتنعت عن التصويت على مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية . اما الكامرون والكونغوكينشاسا فقد وافقتا على كلا المشروعين ولذلك فهناك شك في موقفهما الى جانب العرب .

٣ – دول وقفت الى جانب المخطط الامريكي – الاسرائيلي دون تردد وعددها ٨ دول هي : بوتسوانا ، غمبيا ، غانا ، ليسوتو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالاوى ، توغو . وهذه الدول مرتبطة سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا بالولايات المتحدة أو ببريطانيا أو بجنوب افريقيا أو بالحكومة العنصرية في روديسيا الجنوبية وأيضا باسرائيل ذاتها .

٤ – دول وقفت الى جانب المخطط الامريكي – الاسرائيلي ولكن بتردد وعددها ٨ دول هي : جمهورية افريقيا الوسطى ، داهومي ، ساحل العاج ، فولتا العليا ، تشاد ، رواندا ، سيراليون واثيوبيا . فقد امتنعت هذه الدول عن التصويت على مشروع قرار دول عدم الانحياز بينما ايدت مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية . ويلاحظ أن اربعا من هذه الدول (ساحل العاج ، داهومي ، فولتا العليا وجمهورية افريقيا الوسطى) تكون منظمة خاصة هي منظمة (الوفاق) وهي دول ذات طابع محافظ تدين بالولاء للايديولوجية الرأسمالية الغربية وتضمر تحنفظا ملحوظا ضد نشاط منظمة الوحدة الافريقية . أما سيراليون فقد حذت حذو بريطانيا. اما اثيوبيا فقد رأينا انه يتنازعها تياران : فهي عضو بارز في منظمة الوحدة الافريقية وتعتنق ايديولوجية عدم الانحياز وتعلن مناهضتها للاستعمار في كافة صوره ولكنها تقع من ناحية اخرى تحت الضغط الاقتصادى والسياسي للولايات المتحدة ولاسرائيل فضلا عن منازعاتها مع الصومال حول الحدود وموقف العرب من هذا النزاع . أما رواندى فان نظام الحكم فيها المتخلف عن الاستعمار وارتباطها بدول « الوفاق » جعلها تقف موقف المعادى للعرب بصفة عامة . والامر الذي يثير الدهشة حقا هو موقف تشاد ، وهي دولة اسلامية وكان من المنتظر ان تقف الى جانب العرب دون تردد خصوصا وان فرنسا اتخذت مثل هذا الموقف ومع ذلك ايدت المخطط الامريكي – الاسرائيلي .

٥ – دولتان وقفتا على الحياد السلبي التام وهما كينيا والنيجر . ولا شك أن كينيا تأثرت بالضغط البريطاني بينما تأثرت النيجر بضغط دول « الوفاق » .

ثالثا : ان مجموعة الدول الاسيوية (٢٤ دولة) كانت أقل انقساما من المجموعة الافريقية :

١ – دول وقفت الى جانب العرب دون تردد وعددها ١٤ دولة منها الدول العربية الاسيوية السبع . أما الدول الاخرى فهي افغانستان ، سيلان ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ونيبال . ويمكن أن نضيف الى هذه الدول بورما وكمبوديا وايران وتركيا . فقد صوتت هذه الدول الى جانب مشروع الدول غير المنحازة بينما امتنعت عن التصويت على مشروع دول امريكا اللاتينية .

٢ – دولة واحدة وقفت الى جانب المخطط

الامريكى — الاسرائيلى دون تردد هى الفيليبين .
ويمكن اضافة ثلاث دول أخرى اليها هى الصين (فورموزا) وتايلاند واليابان . فقد امتنعت كل من فورموزا وتايلاند عن التصويت على مشروع قرار الدول غير المنحازة بينما أيدت مشروع دول امريكا اللاتينية . أما اليابان فقد أيدت كلا المشروعين ومع ذلك نعتبرها أقرب الى المعسكر الامريكى لانها عارضت مشروع القرار السوفيتى بل امتنعت عن التصويت على الفقرة الثانية منه التى دعت الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية التى احتلتها . ولذلك فان تصويتها الى جانب مشروع الدول غير المنحازة الذى يدعو هو الاخر الى انسحاب القوات الاسرائيلية كان لترضية العرب وأن هذه الترضية لها صلة وثيقة بموضوع البترول فمن المعلوم أن اليابان حصلت فى السنوات الاخيرة على بعض الامتيازات من الدول العربية للتنقيب عن البترول .

٣ — دولتان اتبعتا الحياد السلبى التام وهما لاوس وسنغافورة .

رابعا : المجموعة الاسيوية الافريقية — كان بديهيا أن تنقسم هذه المجموعة على نفسها تبعا لانقسام المجموعتين الافريقية والاسيوية .

خامسا : مجموعة دول عدم الانحياز . حيث أن هذه المجموعة تتكون فى غالبيتها من الدول الاسيوية والافريقية وحيث أن اعضاء هذه المجموعة مصطبغ عدم انحيازهم بالوان مختلفة ومتنافرة فى كثير من الاحيان فقد دب الانقسام فى صفوفها بالرغم من أن ١٧ دولة منها تبنت مشروع قرار من أهم المشروعات التى عرضت على الجمعية العامة .

سادسا : مجموعة دول امريكا اللاتينية (٢٣ دولة اذا استثنينا كوبا) . وهذه المجموعة كانت بمثابة حصان طروادة الذى استخدمته الولايات المتحدة داخل الجمعية العامة لمناهضة الدول العربية . والحق يقال ان هذه المجموعة تصرفت بتضامن تام ووقفت صفا واحدا الامر الذى اضفى عليها أهمية اكبر من اهمية المجموعة الافريقية التى تزيد عنها عددا .

سابعا : المجموعة السوفيتية (٩ دول اذا استثنينا البانيا) وقفت صفا واحدا الى جانب العرب . ولكن تجدر الاشارة الى موقف رومانيا الخاص . فقد امتنعت عن التصويت على بعض فقرات المشروع السوفييتى التى تندد بالعدوان الاسرائيلى والتى تطالب اسرائيل بدفع تعويضات الى العرب عن الخسائر التى ترتبت على عدوانها عليهم . الا أن رومانيا ايدت مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية دون قيد أو شرط .

ثامنا : مجموعة الدول الغربية : وقفت جميعها الى جانب المخطط الامريكى — الاسرائيلى باستثناء فرنسا التى أتخذت موقفا مضادا فايدت مشروع دول عدم الانحياز بينما امتنعت عن التصويت على مشروع دول أمريكا اللاتينية .

هذا عن موقف اهم المجموعات داخل الجمعية العامة من المواجهة العربية — الاسرائيلية ، والمواجهة السوفيتية — الامريكية .

وقد قررت الجمعية العامة ، فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ ، فض الدورة الاستثنائية الى اجل غير مسمى واعادة الازمة الى مجلس الامن لبحثها « بصفة عاجلة » .

وثمة ملاحظات عامة على أعمال الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية الخامسة تتلخص فيما يلى :

اولا : لا شك ان الجمعية العامة قد اثبتت عجزها عن الاضطلاع بالتزاماتها كهيئة دولية تعمل من اجل السلام والدفاع عن حقوق الشعوب . وان هذا العجز قد يكون مقدمة لانحلال وتصدع سلطة المنظمة الدولية . ولكن مثل هذه السلبية لا تعنى بالضرورة الشعور بالتشاؤم والمرارة وخيبة الامل بحيث يعلن بعض المسئولين العرب أنه يجب على الدول العربية اعادة النظر فى موقفها من هيئة الامم ككل . هذه النظرة يغلب عليها الانفعال العاطفى دون تمعن فى الواقع السياسى الدولى الذى ينعكس حتما على نشاط المنظمة الدولية . ولا شك عندنا أن الدول الصغيرة هى احوج الى الامم المتحدة — بالرغم من ضعف هذه المنظمة — من الدول الكبرى . فالدعوة الى ترك المنظمة بحجة انها لم تساند قضيتنا العادلة هى دعوة تفتقر الى الموضوعية والواقعية السياسية، خصوصا وانه — حتى بالنظر الى مشكلة الشرق الاوسط والعدوان الاسرائيلى — فان اعمال الجمعية العامة لم تخل من بعض الجوانب الايجابية ، وهذا هو موضوع الملاحظة الثانية .

ثانيا : لقد اتخذت الجمعية العامة قرارا هاما وباغلبية ساحقة يندد بالتدابير التى تتخذها اسرائيل فى القدس والتى تهدف الى وحدة شطرى المدينة والاستيلاء على الشطر الغربى نهائيا . وحكمت الجمعية العامة ببطلان هذه التدابير . وهذا القرار كسب للعرب دون ادنى شك . وفى امكان الدول العربية اتخاذ هذا القرار ورقة رابحة فى ايديها تستخدمها فى الجولات الدبلوماسية المقبلة فى اطار الامم المتحدة .

ومن ناحية اخرى فان مجرد مناقشة قضية العدوان الاسرائيلى فى الجمعية العامة اتى بفوائد عديدة لا يستهان بها . فمن الملاحظ أن عرض القضية على الجمعية العامة من جانب الدول العربية اتسم باللباقة والواقعية أكثر عن ذى قبل . وبدأت الدول تفهم اسرائيل على حقيقتها بانها دولة عسكرية ذات اطماع توسعية ، بعكس الصورة التى روجتها اسرائيل عن نفسها قبل حرب يونيو ١٩٦٧ بانها دولة ضعيفة يحيط بها اعداء اقوياء من كل جانب وانها لا ترغب الا فى العيش بسلام مع جيرانها وفقا لمبادىء حسن الجوار . ولا يخفى ما فى انقلاب هذه الصورة من فوائد دبلوماسية يمكن للعرب استغلالها استغلالا ماهرا .

ومن ناحية ثالثة ظهر اتجاه عام — وشبه اجماعى — الى تقرير مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية وعدم السماح باكتساب الاراضى باستخدام القوة . هذه المبادىء فى صالح العرب أكثر منها فى صالح اسرائيل .

ثالثا : هناك درس يجب ان نتعلمه من مناقشات الجمعية العامة . فقد ظهر التردد فى مواقف عدد كبير من الدول . ويتعين على الدول العربية التعرف على هذه الاصوات المترددة Floating 8ə4oA ومعرفة اسباب ترددها لمحاولة اقناعها بتأييد القضية العربية . ومحاولة الاقناع هذه يجب أن تتسم بشىء من المرونة ، مع عدم المساس بالجوهر . فلا يجوز الحكم على مواقف وفقا لمعايير جامدة وتلوينها بلونين فقط هما الابيض ، كما أن هناك تدرجا فى اللون الاسود ، كما أن هناك امزجة مختلفة بين الابيض والاسود يتعين الكشف عنها والاستفادة منها الى ابعد قدر مستطاع . فهذه وظيفة الدبلوماسية البرلمانية التى تعتبر عماد نشاط الجمعية العامة للامم المتحدة .

الابيض ، كما أن هناك تدرجا فى اللون الاسود ،

على اية حال تعددت المشاورات بين الحكومات وعلى كافة المستويات للبحث عن مخرج من الازمة التى تواجه الامم المتحدة بخصوص مشكلة الشرق الاوسط . وأضطلعت يوغوسلافيا بدور رئيسى فى هذه الاتصالات والمشاورات . ووضع الرئيس تيتو مقترحات خمسة لتسوية أزمة الشرق الاوسط وهى :

١ — انسحاب جميع القوات الاسرائيلية — تحت اشراف مراقبين دوليين — من الاراضى التى احتلتها بعد يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ .

٢ — يضمن مجلس الامن أو الدول الاربع الكبرى حدود جميع دول المنطقة كما كانت قائمة يوم ٤ يونيو ، حتى يتم ايجاد حل نهائى للمشاكل مثار النزاع ، ولهذا الغرض يصبح من الضرورى وضع قوات للامم المتحدة على جانبى الحدود .

٣ — احالة مشكلة خليج العقبة الى محكمة العدل الدولية .

٤ — يبقى الوضع — فيما يختص بقناة السويس — على ما كان عليه قبل ٥ يونيو .

٥ — بعد وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ يبدأ مجلس الامن بصفة عاجلة فى مناقشة المشاكل الرئيسية فى أزمة الشرق الاوسط بهدف ايجاد حل عادل لها .

وقد لقيت هذه المقترحات ترحيبا من الدول الاربع الكبرى والدول الاخرى فى اوربا وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . والاعتراض السافر الوحيد على هذه المقترحات جاء من اسرائيل التى تصر على ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة مع العرب لاقرار معاهدة صلح دائمة . ولذلك فانه بالرغم من هذا النشاط الدبلوماسي الواسع فان الجمعية العامة لم تنجح الا فى اتخاذ قرارا

ا

(٦٧) UN. Document Res. 2257 (ES — V).

اجرائى ، فى ختام دورتها الاستثنائيـة يوم ١٨ سبتمبر ١٩٦٧ (٦٧) ، بادراج ازمة الشرق الاوسط فى جدول اعمال الجمعية العامة فى دورتها العادية العادية الثانية والعشرين والتى افتتحت يـوم ١٩ سبتمبر .

وبعد مناقشات طويلة وعقيمة قررت الجمعية العامة فى منتصف اكتوبر ١٩٦٧ تأجيل مناقشة الشرق الاوسط . ولكن من خلال هذه المناقشات نلاحظ تطورا هاما فى موقف بعض الدول — وبصفة خاصة بريطانيا — من ازمة الشرق الاوسط وكان هذا التطور فى صالح الدول العربية . فقد القى جورج براون (٦٨) — وزير الخارجية البريطانى — بيانا سياسيا هاما جاء فيه انه لا يمكن التوصل الى تسوية لازمة الشرق الاوسط الا عن طريق منظمة الامم المتحدة . وهذا عكس ما تنادى به اسرائيل من ضرورة التوصل للتسوية عن طريق مفاوضات ثنائية مباشرة مع العرب . واضاف جورج براون ان بريطانيا لا توافق على الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات ولا يجب ان يسمح لاية دولة ان توسع حدودها نتيجة للحرب . وهذا يعنى انه يجب على اسرائيل ان تنسحب ، كما يجب على جارات اسرائيل ان تعترف بحقها فى الوجود وأن تستمتع بالامن فى داخل حدودها . ومن راى الحكومة البريطانية ان يكون مجلس الامن هو الاداة المختصة برسم سياسة تحقق سلاما دائما فى المنطقة والاشراف على تنفيـذ هذه السياسة .

وبعد تأجيل مناقشة القضية فى الجمعيـة العامة تعددت الاتصالات بين الدول لدعوة مجلس الامن من جديد الى بحث الازمة . ولكن المحاولات التى بذلتها الدول الاعضاء غير الدائمين فى مجلس الامن وكذلك محاولات الدول الكبرى فى هذا الصدد باءت جميعها بالفشل لتعذر التوصل الى مشروع قرار توفيقى ينقـذ الامم المتحـدة من الجمود . عندئذ طلبت ج.ع.م ، يوم ٧ نوفمبر ١٩٦٧ ، عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لبحث « الموقف الخطير » الناشىء عن رفض اسرائيـل

الانسحاب من الاراضى العربية التى احتلتهـا نتيجة لعدوانها الغادر فى شهر يونيو ١٩٦٧ (٦٩) . وقد تبنت مالى ونيجيريا دعوة ج.ع.م. المجلس للاجتماع .

استئناف مجلس الامن بحث الازمة :

وقد افتتح مجلس الامن اولى جلساته يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٧ . وطرحت على المجلس اربعـة مشروعات بقرارات رئيسية :

أولا : مشروع ثلاثى أقترحته الهند ومـــالى ونيجيريا وهو ينص على ما يلى : (٧٠)

١ — ان احتلال او اكتساب الاراضى عن طريق الفتح العسكرى أمر غير مقبول وفقا لميثاق الامم المتحدة ومن ثم يتعين على القـوات المسـلحة الاسرائيلية ان تنسحب من جميع الاراضى التـى احتلتها نتيجة للنزاع الاخير .

٢ — أن لكل دولة الحق فى أن تعيش فى سلام وامن تام . ومن ثم يتعين على جميع دول المنطقة أن تنهى حالة الحرب فيما بينها وأن تسوى منازعاتها الدولية بالطرق السلمية .

٣ — أن لكل دولة فى المنطقة الحق فى ان تكون آمنة داخل حدودها . وبالتالى هناك التزام على جميع دول المنطقة أن تحترم سيادة واستقلال كل منها وسلامتها الاقليمية .

٤ — يؤكد مجلس الامن انـه يتعين ايجـاد تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسـطينيين وضـمان لحرية الملاحة البحرية عبر الممرات المائية الدولية وفقا للقانون الدولى .

٥ — يطالب مجلس الامن الامين العام بارسال مندوب خاص عنه الى المنطقة يقـوم باجـراء اتصالات مع الدول المعنية لتنسيق الجهـود التى تؤدى الى تنفيذ هذا القرار ، وان يقـدم الامين العام تقريرا بذلك الى مجلس الامن فى خلال ثلاثين يـوما .

(٦٨) ONU : Chronique Mensuelle, Octobre 1967, pp. 69 — 71

(٦٩) UN, Document S/8226

(٧٠) UN : Monthly Chronicle, December 1967, pp. 8 — 9.

واضح ان هذا المشروع يستند أساسا الى مشروع دول امريكا اللاتينية الذى رفضته الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية الخامسة . وقبول العرب له يعتبر تطورا فى موقفهم .

ثانيا : مشروع امريكى ينص على مايلى : (٧١)

١ — يؤكد مجلس الامن أن اقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط يجب أن يقوم على أساس انسحاب القوات المسلحة من الاراضى التى احتلتها ، وانهاء حالة الحرب ، والاعتراف المتبادل بحق كل دولة فى المنطقة فى السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية داخل حدودمعترف بها ، بعيدا عن كل تهديد أو استخدام للقوة .

٢ — يؤكد مجلس الامن ضرورة ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية فى المنطقة .
٣ — ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

٤ — ضمان السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق اتخاذ تدابير خاصة منها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

٥ — تعيين ممثل خاص للامين العام للامم المتحدة يقوم بمهمة حمل الاطراف المعنية على الاتصال ومساعدتهم فى ايجاد حلول مقبولة تحقق سلاما عادلا ودائما فى المنطقة .

٦ — تكليف الامين العام بتقديم تقرير عن مهمة مبعوثه الخاص فى أقرب وقت ممكن .

واضح ان موقف الولايات المتحدة لم يتغير بتاتا فان أنسحاب القوات الاسرائيلية الذى لم يذكر مداه مقرون باعتراف الدول العربية باسرائيل وباجراء مفاوضات مباشرة معها لاقرار معاهدة صلح تعين الحدود النهائية لاسرائيل .

ثالثا : مشروع سوفييتى ينص على ما يلى: (٧٢)
١ — مطالبة جميع اطراف النزاع بسحب قواتها الى ما وراء المواقع التى كانت تحتلها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ تطبيقا للمبدأ القائل بان الاستيلاء على الاراضى نتيجة لحرب أمر غير مقبول .

٢ — يجب أن تعترف جميع دول المنطقة بحق كل منها فى الاستقلال القومى والسلام والامن ، كما يجب عليها أن تتنازل عن أية مطالب وتقلع عن كل الاعمال التى تتعارض مع هذا المبدأ

٣ — على مجلس الامن أن يواصل بحثه للموقف فى الشرق الاوسط لايجاد تسوية عادلة لجميع أوجه المشكلة على أساس مبدأ أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى العلاقات بين الدول يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة .

٤ — يتعين ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

٥ — حق المرور فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة وفقا للاتفاقيات الدولية .

٦ — يبحث مجلس الامن موضوع انهاء حالة الحرب بين دول المنطقة ويعمل على وضع حد للتسابق على التسلح .

ولم تسفر المناقشات المضنية التى دارت داخل قاعة مجلس الامن أو المفاوضات الجانبية من وراء الكواليس عن أيجاد حل توفيقى بين هذه المشروعات المتعارضة . ولذلك تقدم المندوب البريطانى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ بمشروع قرار حصل — بفضل عباراته الغامضة التى تقبل تفسيرات متعددة — على موافقة المجلس بالاجماع .

رابعا : المشروع البريطانى وينص على ما يلى : (٧٣)

ان مجلس الامن يعبر عن قلقه البالغ للموقف الخطير فى الشرق الاوسط . ويؤكد عدم الاعتراف بضم الاراضى التى يتم الاستيلاء عليها عن طريق الحرب ، والحاجة الى سلام دائم تعيش فيه كل دولة آمنة ... ويؤكد أيضا أن كل الدول الاعضاء

(٧١) نفس المرجع ، ص ٩ .
(٧٢) UN, Document S/8253
(٧٣) UN, Document S/Res/242 (1967)

عندما التزمت بميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بان تتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق ...

١ — يؤكد أن تنفيذ مبادىء الميثـــاق تتطلب اقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط على أساس المبادىء التالية :

(أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى جرى احتلالها .

(ب) انهاء حالة الحرب واحترام السيادة والحدود الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقـــة وحقها فى أن تعيش آمنة فى نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة .

٢ — ويؤكد مجلس الامن ايضا :

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات الدوليـــة فى المنطقة .

(ب) تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان الحدود والاستقلال السياسى لـــكل دولة عن طريق اجراءات منها انشـــاء منـــاطق منزوعة السلاح .

٣ — يطلب من الامين العام أن يعين ممثـــلا خاصا له يوفد الى الشرق الاوسط لاجراء اتصالات تهدف الى تحقيق حل فى نطاق النصوص والمبادىء التى حددها هـــذا القرار .

٤ — يكلف الامين العام بان يبلغ مجلس الامن فى أقرب وقت عن مدى تقدم جهود هذا المبعوث الخـــاص ».

ان هذا القرار يفتقر الى الواقعية لانه يترك مجالا لتفسيرات مختلفة من جانب الدول العربية واسرائيل . وقد حدث هذا فعلا فى نفس الجلسة التى تم فيها اعتماد القرار بالاجماع (٧٤) . فالقرار ينطوى على مبدأين اساسيين : ١ — انسحاب

القوات الاسرائيلية ، ٢ — انهاء حالة الحـــرب واحترام السيادة والحدود الاقليمية والاســـتقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ».

بينما تتمسك الدول العربية باولوية انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا تاما قبـــل بحث أى موضوع آخر ، فان اسرائيل تدعى ان الوضـــع سيظل على ما هو عليه الى أن تتوصـــل الـــدول العربية واسرائيل الى ابرام معاهـــدات صـــلح دائمة . هذا الاختلاف الجوهرى فى مفهوم القرار يعتبر عقبة كبرى امام مهمة المبعوث الشخصى للامين العام فى المنطقة . وان كانت هذه المهمـــة تخرج عن نطاق بحثنا هذا لانها محاطة بالسرية والكتمان الشديد الا ان جميع الدوائر الدبلوماسية تكاد تجمع على فشلها حتى الان ومن المنتظر أن تعود أزمة الشرق الاوسط الى الجمعية العامة فى دورتها المقبلة فى سبتمبر ١٩٦٨ ان لم تعرض على مجلس الامن بصفة عاجلة اذا جـــدت ظـــروف طارئة .

خلاصة ما تقدم أن فائدة الامم المتحدة فيما يتعلق بازالة آثار العدوان الاسرائيلى تبدو واضحه فى كونها وسيلة فعالة لاسماع صوت العرب للرأى العام لازالة ما احدثته الدعاية المضللة لاسرائيل واجهزة الصهيونية من أثار على مدى ســـنوات طويلة . ولكن العمل السياسى لا يمكن أن يكون له قيمة الا بقدر القوة أو احتمالات القـــوة التى يمكن أن تسنده » (٧٥) . ففى الواقع « ان ما يؤخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة » . (٧٦)

فمنطق القوة له اذن دور حاسم فى مواجهة عدو جعل من القوة سند وجوده واطماعه . وبالتالى فمن العبث أن نلقى اللوم على الامم المتحدة لفشلها فى ازالة اثار العدوان الاسرائيلى فـــان هـــذه المهمة تقع على عاتقنا نحن أولا وأخيرا .

---

(٧٤) UN : Monthly Chronicle, December 1967, pp. 15 — 19.

(٧٥) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر امام مجلس الامة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، الاهرام ، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧.

(٧٦) نفس المرجع

■ جدول يوضح نتائج الاقتراع على مشروعات القــرارات المختلفــة ■

ن = موافقة ، لا = رفض ، ا = امتناع ، غ = غيـــاب

	مشروع دول عدم الانحياز	المشروع الســـــوفيتي فقرة (١)	فقرة (٢)	فقرة (٣)	فقرة (٤)	مشروع البانيا	مشروع دول أمريكا اللاتينية	مشروع القدس
افغانســـتان	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
جنـــوب افريقيـــا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
البـــانيا	غ	غ	غ	غ	غ	ن	لا	ن
الجـــزائر	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	لا
المملكة العربية السعودية	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
الارجنـــتين	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
اســـتراليا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
النمســـا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
بلجيـــكا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
روســـيا البيضـــاء	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
بوليفيـــا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
بوتســـوانا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
البـــرازيل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
بلغـــاريا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
بورونـــدي	ن	ن	ن	ا	ن	ا	لا	ن
كمبـــوديا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	ا	ن
كنـــدا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
جمهورية افريقيا الوسطى	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ن	ا
ســـيلان	ن	ا	ن	ا	ا	ا	لا	ن
شـــيلي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
الصـــين (فورموزا)	ا	ا	ا	ا	ا	لا	ن	ن
قبـــرص	ن	ا	ن	ا	ا	لا	لا	ن
كولومبيـــا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
الكونغو ــ برازافيل	ن	ا	ن	ا	ا	ا	لا	ن
الكونغو ــ كينشاسا	ن	غ	غ	غ	غ	لا	ن	ا
كوســـتاريكا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن

ساحل العاج	ا	لا	ا	لا	لا	لا	ن	ن
كوبا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
داهومى	ا	لا	غ	لا	لا	لا	ن	ا
الدنمارك	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
الاكوادور	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
اسبانيا	ن	ا	ا	ا	ا	لا	ا	ن
الولايات المتحدة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
اثيوبيا	ا	غ	غ	غ	غ	لا	ن	ن
فنلندا	ا	لا	ا	لا	لا	لا	لا	ن
فرنسا	ن	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ن
جابون	ن	ا	ا	ا	ا	ا	ا	ا
جامبيا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
غانا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
اليونان	ن	لا	ن	ا	ا	لا	ا	ن
جواتيمالا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
غينيا	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
جريانا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
هايتى	غ	غ	غ	غ	غ	غ	غ	غ
فولتا العليا	ا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
هندوراس	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
المجر	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
جزر ماليديف	غ	غ	غ	غ	غ	غ	غ	غ
الهند	ن	ن	ن	ن	ن	لا	لا	ن
اندونيسيا	ن	ن	ن	ن	ن	لا	لا	ن
العراق	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
ايران	ن	ا	ا	ا	ا	لا	ا	ن
ايرلندا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
ايسلندا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
اسرائيل	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ا	غ

ايطاليـا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
جاميـكا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
اليـابان	ن	لا	ا	لا	لا	لا	ن	ن
الاردن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
الكويـت	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
باربادوس	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
لاوس	ا	لا	ا	ا	ا	ا	ا	ن
ليسـوتو	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
لبنـان	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
ليبـيريا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
ليبيـا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
لوكسـمبورج	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
مدغـشقر	لا	لا	ا	لا	ا	لا	ن	ن
ماليـزيا	ن	ن	ن	ن	ن	لا	لا	ن
مـالاوى	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
مـالى	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
مالطـيـا	ا	غ	غ	غ	غ	لا	ا	ا
المغـرب	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
موريتـانيا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
المكسـيك	لا	لا	ا	لا	لا	لا	ن	ن
منغوليـا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
نيبـال	ن	ا	ن	ا	ا	ا	لا	ن
النرويـج	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
نيوزيلنـدا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
اوغنـدا	ن	ا	ن	ا	ا	لا	لا	ن
الباكسـتان	ن	ن	ن	ن	ن	لا	لا	ن
بنمـا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
باراجـواى	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
هولنـدا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن

بيرو	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
الفلبين	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
بولندا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
البرتغال	ا	لا	ا	ا	لا	لا	ا	ا
الجمهورية العربية المتحدة	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
الدومينيكان	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
رومانيا	ن	ا	ن	ا	ا	ا	لا	ن
المملكة المتحدة	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
رواندا	ا	لا	لا	لا	لا	لا	ا	ا
السلفادور	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
السنغال	ن	ا	ا	ا	ا	ا	لا	ن
سيراليون	ا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
الصومال	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
السودان	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
السويد	ا	لا	لا	لا	لا	لا	ا	ن
سوريا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
تانزانيا	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
تشيكوسلوفاكيا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
توجو	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
ترينيداد وتوباجو	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
تونس	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ا	ن
تركيا	ن	ا	ا	ا	ا	لا	ا	ن
اوكرانيا	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
الاتحاد السوفيتي	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	لا
اوروجواي	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ا
فنزويلا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ن	ن
اليمن	ن	ن	ن	ن	ن	ن	لا	ن
يوغوسلافيا	ن	ن	ن	ن	ن	ا	لا	ن
زامبيا	ن	ن	ن	ا	ن	ا	لا	ن

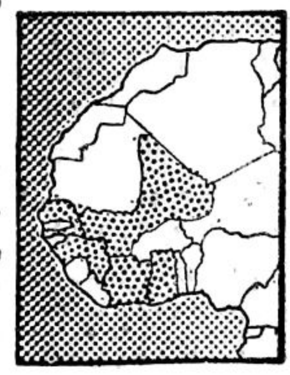
دراسة

قضايا التنظيمات السياسية في غرب أفريقيا

د . عبد الملك عودة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

ماذا يجرى فى دول الحزب الواحد فى غرب افريقيا ؟



لقد شهدت هذه الدول اضطرابات سياسية داخلية عنيفة فى الفترة الزمنية الماضية خلال عامى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . واستعانت أجهزة الحكم بقوات البوليس والجيش لقمع هذه الحركات السياسية المتنوعة . على الرغم من وجود تنظيم الحزب الواحد فى كل منها وأنه — كما يقال — يمارس دوره فى التعبئة السياسية وفى الدفع الثورى وفى التوعية القومية ضد مؤامرات وضغوط الاستعمار الجديد والقديم وضد انتهازية الطبقات المستغلة القديمة والفئات الرجعية صاحبة المصلحة فى اسقاط هذه النظم السياسية . وحتى دول ذات الحزب الواحد ذى الفلسفة السياسية الليبرالية والمعادية للاشتراكية — شهدت انشقاقات فى داخل هذه النظم والاحزاب وعرفت الاضطرابات والمظاهرات واستعملت نفس الادوات لردع هذه الحركات .

ولهذا تستلزم هذه الاوضاع اعادة دراسة الموقف فى هذه الدول للوصول الى اجابات للاسئلة العديدة التى تملأ الجو ومنها :

● هل قام الحزب الواحد التقدمى بدوره السياسى والثقافى لاستيعاب كل الطاقات وفتح

مالى
حزب الوحدة السودانى
السنغال
حزب الاتحاد الوطنى الديمقراطى
غينيا
الحزب الديمقراطى الغينى
ساحل العاج
حزب ساحل العاج الديمقراطى
غانا
حزب الميثاق الشعبى

كل المنافذ أمامها لتعطى نظام الحكم شكله ومضمونه الديموقراطى الاشتراكى ؟

● هل نجح الحزب الواحد الرجعى فى كبت كل القوى والفئات الاجتماعية الداخلية ، ليحافظ على دوام واستمرار نظام الحكم ؟

● هل ما زالت فى هذه النظم الحزبية الواحدة بقية من القوة والحركة لمواجهة هذه النواقض والاخطاء لانقاذ نظم الحكم من الانهيار نتيجة للفساد المستشرى والسلبية المنتشرة فى الداخل؟

● هل يحمل المستقبل علامات تزايد دور اجهزة الردع البوليسية والعسكرية التى تقوم حاليا بكبت القوى القلقة والمعادية . الامر الذى يجعل اجهزة البوليس والجيش هى الاجهزة العليا فى داخل المجتمع وتتحول الاجهزة الحزبية الى أدوات تابعة لها فى الداخل ؟ .

وقبل أن نستطرد فى مناقشة هذه الاسئلة واجاباتها نعرض لاهم ملامح هذه الاضطرابات السياسية فى عدد من دول الحزب الواحد فى غرب افريقيا كنماذج نستخدمها كمدخل فى الدراسة (١) .

(١) أنباء هذه المظاهرات والاضطرابات من المجلة الامريكية Africa Report ومن صحيفة الاهرام (القاهرة) .

٨٠٤ — **السنغال** : شهد شهرا مايو ويونية ١٩٦٨ مظاهرات واضطرابات عنيفة قام بهـا العمال وطلاب الجامعات والمعاهد العليا ، الامر الذى اجبر الرئيس سنغور على استدعاء قوات الجيش لمعاونة قوات البوليس فى فض هذه المظاهرات مع اعلان حالة الطوارىء واغلاق الجامعة وحظر التجول واعتقال مئات من الطلاب وزعمـاء النقابات من بينهم اليون سيسى سكرتير عام الاتحاد الوطنى للعمال . وقبل هذا بشهور فى اواخر عام ١٩٦٧ تم اعتقال جميع رعايا غينيـا وتم طردهم من السنغال بـدعوى اشتراكهم فى اعداد مؤامرة ضد نظام الحكم . وفى عام ١٩٦٧ كانت هنـاك محاولة فاشلة لاغتيـال الرئيس سنغور . ولقد حدثت الاضطرابات الاخيرة بعد اتمام الوحدة الوطنية بانضمام احزاب المعارضة الى الحزب الحاكم فى تنظيم سياسى واحـد . كما انضم زعماء المعارضة السابقون الى الحكومة وتقلدوا مناصب وزارية وحكومية عديدة .

موريتانيا : فى شهر مايو من هذا العام حدثت اضطرابات عمالية واسعة بدات فى شركة ميفرما وتضامن الطلاب وفئات شعبية مع المتظاهرين. واسـتدعت الحكومة قـوات البوليس والجيش لفض المظاهرات وتم اعتقال زعماء المتظاهرين مع سقوط عدد من القتلى والجرحى .

مالى : كانت البلاد تشهد انشقاقات عدة فى داخل الحزب الحاكم ولهذا تشكلت عام ١٩٦٦ اللجنة الوطنيـة للدفاع عن الثورة ، وتشمـل عضويتها رئيس الجمهوريـة ورئيس الجمعيـة الوطنية ووزير الدفاع ورئيس هيئة اركان حرب القـوات المسلحة وآخـرين . وفى عام ١٩٦٧ قررت هذه اللجنة الوطنية حل المكتب السياسى للحزب الحاكم بسبب عدم وجود الوحدة العقائدية بين الاعضاء وانه لم يعد محل ثقة الجماهير كما قررت تشكيل لجان محلية واقليمية للـدفاع عن الثورة . وقد تم هذا بدلا من دعوة المؤتمر القومى للحزب الواحد القائم فى البلاد لاعادة انتخـاب مكتب سياسى جديد للحزب .

غينيـا : طوال عام ١٩٦٧ وغينيا تشـكو من مؤامرات لقلب نظـام الحكم يتم تدبيرها من خارج البلاد . ولهذا فلقد قرر المكتب السياسى للحـزب الحاكم تاليف محكمة ثـورة خاصة من اعضاء المكتب لمحاكمة الذين تتهمهم قيادة الحزب بالتآمر على نظام الحكم . كما تقرر تشكيل فرق بوليسية خاصة تابعة لوزارة الدفاع وتم طـرد عدد من الوزراء بتهم الفساد والانحراف .

ساحل العـاج : اعلن رئيس الجمهوريـة اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم خلال عام ١٩٦٧ واصدر قرارا باتهام عدد واسع من رجال الدولة والحزب والبرلمان وتالفت محكمة حزبية خاصة فحكمت بالاعدام والسجن على المتهمين ومن بينهم اربعة وزراء سابقين كما تم طرد ١٨ شخصا من مناصبهم من بينهم وزير الداخلية وبعض اعضاء البرلمـان .

غانـا : فى فبراير ١٩٦٦ سقط نظـام حكم الرئيس السابق قوامى نكروما بانقلاب عسكرى . ولم يقاوم الحزب الواحد الذى تزعمه نـكروما من قبل كما اختفت منظمات الحزب القـومية والفرق الخاصة التى كانت تعمل من قبل لنشر مبادىء النكرومية فى البـلاد . وعلى الرغم من ذلك حرم النظام العسكرى انشاء الاحزاب ولم يسمح باعادة النظم البرلمانية الليبرالية . ولكن البلاد شهدت خلال عام ١٩٦٧ محاولتين فاشلتين لقلب نظام الحكم قامت بهما بعض الفئـات والشخصيات العسكرية من الجيش .

وقبل ان ننتقل لمناقشة الموضوع نشير الى انه فى هذا المجال تثار باستمرار دعوى ان هـذه المتاعب والاضطرابات والمؤامرات انمـا يدبرها الاستعمار الاجنبى والعناصر الهدامة ، وان الذين يتزعمونها هم عملاء ماجورون يعملون بوحى من خارج البـلاد . ونحب ان نسجل راينـا قبـل الاستطراد فى المناقشة وهو انه من المـؤكد ان هناك اسبابا عدة لهذه الاضطرابات والمؤامرات من بينها دور الاستعمار الاجنبى . ولـكن ليس هـذا هو السبب الوحيد والدائم لتفسير هـذه الحركات ، انه من المؤكد ان هناك اسبابا داخلية لها دور فى هذه الاوضاع بجانب الاسـباب الخارجية التى لا ننكر دورها ولا نتغافل عنها .

ونشير ايضـا الى نقطة اولية هى ان هـذه الدول جميعا تعترف بوجود حزب واحد فى كل منها . وان كانت تختلف فى شكل هذا الاعتراف . فغانا هى الدولة الوحيدة التى نصت فى دستورها الجمهورى الصادر عام ١٩٦٠ ووفقا للاستفتاء على تعديل الدستور عام ١٩٦٤ على انها دولة ذات حزب واحد هو حزب الميثـاق الشعبى . بينما لا تحتوى دساتير باقى دول الفرانـكوفون على مثل هذا النص الصريح . وان كان الواقع

ان هذه الدول لا يوجد فيها غير حزب واحـــد هو الحزب الحاكم ، وآخر دول الفرانكوفون فى غرب افريقيا والتى سارت فى هذا الطريق هى السنغال بعد اندماج أحزاب المعارضة فى الحزب الحاكم(٢)

من حزب الاغلبية الى الحزب الواحد :

ان الجذور الاولى لتكوين وتنظيم هذه الاحزاب ترجع الى الفترة التاريخيه الاخيرة لحكم الاستعمار الاجنبى لهذه البلاد جميعا (الاستعمار الانجليزى والاستعمار الفرنسى) • وفى هذه الفترة تكونت المعالم الرئيسيه لفلسفة الاحزاب وظهرت اغلبية القيادات العليا والاقليميه لها • وفى هده الفترة ايضا نلحظ الاختلافات بينها من ناحيه تفصيلات التنظيم وتفصيلات الاهداف السياسية النهائيـــة للعمل السياسى • ولكن بوجه عام أخذت كلهـــا وضعية حزب الاغلبية العظمى أو الساحقة فى الانتخابات التى سبقت اعلان الاستقلال وتتمثل هذه الاغلبية فى عدد مقاعد البرلمان التى احتلها أنصـــار واعضاء كل حزب وفى النسبة المئـــوية للاصوات التى حصل عليها كل حزب من مجموع عـــدد الاصوات المشتركة فى الانتخابات • ففى غانا فاز حزب الميثاق الشعبى فى انتخابات عام ١٩٥٦ وحصل على ٧١ مقعدا فى البرلمـــان من المجموع الكلى ١٠٤ مقاعد • وفى ساحل العاج فاز حزب ساحل العاج الديموقراطى وحصل على ٨٩٪ من مجموع الاصوات المشتركة فى الانتخابات عام ١٩٥٧ • وفى غينيا تمكن الحزب الديموقراطى الغينى ان يحصل على تأييـــد ٩٥٪ من مجموع الاصوات فى انتخابات عام ١٩٥٧ وتمثل هذا فى الفوز بستة وخمسين مقعدا من المجموع الكلى ٦٠ مقعدا(٣) •

وجاء الاســـتقلال وبدأت متاعب ومشـــكلات الحكم الوطنى ومسئوليات ادارة الدولة والمجتمع واحس القادة الجدد للدولة المستقلة بالضغوط الخارجية والداخلية وخاصة ثورة التطلعات ومهام بناء الامة أو التكامل الوطنى ، والعلاقة مع الدول المجاورة فى القارة والدول الاخرى خارجها •

وتنفرد غينيا فى هـــذه الفترة بدور الرائد فى الانتقال من وضـــع حزب الاغلبية الشعبية الى وضع الحزب الواحد • وهذا الدور لم يكن نتيجة لوجود فلسفـــة سياسية متكاملة البنيـــان ، أو لوجود فيلسوف ومفكر سبق له دراسة ومناقشة وضع الحزب الواحد وفوائده فى مرحلة الانتقال. انما جاء هـــذا الدور نتيجة لمبادءة من الرئيس سيكوتورى تجاه زعماء الاحـــزاب والتجمعات الصغيرة الموجودة فى بلاده ، وجاء نتيجة لافكاره العديدة التى قال بها أو شرحها فى خطبه العديدة وفى التقـــارير السياسية التى كان يقـــدمها فى المؤتمرات القومية للحزب الديموقراطى الغينى. وجاء نتيجة لمواجهة الواقع القاسى الذى شهدته غينيا بعد ان قال شعبها وحزبها « لا » للرئيس ديجـــول فى الاستفتاء على دستور الجمهوريـــة الخامسة عام ١٩٥٨ •

ومن مجموع هـــذه التحـــركات والتصرفات والافكار نجد أن اساس الانتقال الى وضع الحزب الواحـــد هو الايمان بفكرة الوحـــدة . فالرئيس سيكوتورى يرى أن هزيمة الاستعمار لا تـــكون الا بالوحدة الوطنية • فاذا ما جاء الاســـتقلال أصبح من الضرورى التمسك بهذه الوحدة للمحافظة على الاستقلال وللنجاح فى تحرير باقى القارة ، ولاستمرار التقدم لابد للشعب ان يتحد ، كمـــا يؤمن سيكوتورى ان هناك اتجاها طبيعيـــا فى المجتمعات الافريقية نحو الوحدة وان التقسيم الحالى هو وضع غير صـــحى وغير طبيعى ، ولذلك فان فشل الدعوة للوحدة انما سببه هو التدخل المتعمد من جانب الاستعمار ضد التطور الحتمى للتاريخ • والدعوة للوحدة تعارض التجزئة والعنصرية والقبلية أيضا (٤) •

وبالنسبة للأحزاب فان الدعوة للوحدة معناها الغاء المعارضة السياسية فى صورتها الليبرالية المتعارف عليها فى النظم السياسية القائمـــة فى

(٢) الدساتير الافريقية — تقديم ومراجعة دكتور بطرس غالى — القاهرة ١٩٦١

(٣) J. Coleman & Carl Rosberg : Political Parties and National Integration in Tropical Africa, U.S.A., 1964.

(٤) I. Wallerstein : Africa, The Politics of Unity, U.S.A., 1967.

غرب اوروبا . وعلى زعماء وانصار المعارضة الاندماج والذوبان فى حزب الاغلبية . واتمام هذا الاندماج يكون بانتزاع الانانية والحقد من نفوسهم . وبذلك لا يكون هناك عائق يمنعهم من الانضواء فى حزب الاغلبية الذى يمثل الشعب . والوحدة ايضا تعنى عدم وجود طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة أو متناقضة . وهذا يهدم فكرة وجود أحزاب متعارضة ومتعددة. والوصول الى هذا الوضع يجعل الحزب الواحد هو صوت الامة الواحدة او الشعب الواحد . ويقوم المواطنون بالحديث والنقاش خلال اجهزة الحزب الذى يوجه الحكومة ويبنى الامة . ان الحزب الواحد هو اساس شرعية عمل وتصرف جميع المؤسسات فى داخل الدولة ، ان الحزب هو الشعب ، ولهذا فلا يكون هناك الا حزب واحد ما دام الشعب واحدا (٥) .

ان ما عرضناه اجمالا من آراء الرئيس سيكوتورى وتجربة غينيا — وجد صدى واسعا فى كل غرب افريقيا اولا ثم فى باقى افريقيا ثانيا . وظهرت اسس هذه الفلسفة عند عدد متزايد من الزعماء والاحزاب وان تنوعت الاشكال والصور التى ظهرت فيها طبقا لظروف واوضاع كل دولة ومجتمع افريقى . ويجب ان نؤكد هنا ان غينيا كانت — وما زالت — فى هذا الوقت تأخذ بفلسفة اشتراكية وكان قادتها يعلنون انتماءهم للفلسفة الماركسية وان كانوا يدخلون عليها تعديلات عدة فى التطبيق . وهذا يجعلها من ناحية البناء الاقتصادى الاجتماعى تختلف عن عدد من الدول التى سنتحدث عنها بمناسبة انتشار فلسفة وتطبيقات الحزب الواحد .

انتشر هذا الاتجاه فى البلاد الناطقة باللغة الفرنسية فى غرب أفريقيا ، وتمثل فى الاتجاه ضد تعدد الاحزاب وضد وجود المعارضة . وفى مالى كانت الفلسفة الاشتراكية لحزب الاتحاد الوطنى السودانى — مساعدا لانتشار هذه الافكار وتطبيقاتها ، وفى هذه الفترة اعلن ماديراكيتا أحد القادة الكبار فى مالى أفكاره فى أن الديموقراطية لا تتطلب تعدد الاحزاب ، بل ان الحزب الواحد يعبر عن الديموقراطية فى افريقيا على اساس الوحدة الوطنية وانه يضم جميع مجالات النشاط السياسى والثقافى ، وأن هذا الحزب يخضع لنظام منضبط وانه يعبر تعبيرا صادقا عن كل أفراد الشعب . وفى السنغال بعد انهيار تجربة اتحاد مالى الفيدرالى بدأ الرئيس سنغور يتكلم عن الحزب الموحد الذى يضم كل انواع النشاط السياسى فى المجتمع . واقر بشرعية المعارضة الا انه طلب منها أن تحذو حذو حزب الاغلبية الموحد لان هذا هو الضمان لبقائها ، وحذر المعارضة من التآمر والتفكير فى قلب نظام الحكم.

وفى ساحل العاج نجد وضعا احتكاريا للحزب الديموقراطى بدون فلسفة او محاولة فكرية لتأصيل وجوده وبدون تعديل جذرى فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع . ففى عام ١٩٤٨ انذر رئيس الجمهورية المعارضة وقال ان بلاده تجمعها حركة سياسية واحدة ، وأنه على المعارضة ان وجدت أن تعمل فى نطاق المقومات السياسية الاساسية التى يبشر بها ويعمل من اجلها الحزب الديموقراطى (حزب رئيس الجمهورية) . وأنه اذا وصل الامر الى هذا الحد فلا يكون هناك داع بعد ذلك لوجود معارضة ما . كما أكد بعد ذلك رئيس الجمهورية ان البلاد لا توجد فيها طبقات متعارضة ولذلك لا داعى لوجود اكثر من حزب سياسى لان الحزب الديموقراطى يمثل كل الامة . واتخذ الحزب بعد ذلك له شعارا هو ان الشعب واحد والحزب واحد والرئيس واحد . واخيرا نجد ان هذا الاتجاه بدأ فى الظهور فى غانا منذ عام ١٩٥٩ ، وبدأ الرئيس السابق نكروما يؤكد انه بدون حزب الميثاق الشعبى لم يكن هناك استقلال أو تحرر ، وبدونه لم تكن هناك دولة اسمها غانا ، ولذلك وصل الى نتيجة هى أن الحزب هو غانا ، وغانا هى الحزب . ولما كان الحزب يمثل آمال الشعب ويعمل من اجل رضائه وسعادته ، فلذلك فان السماح بالحرية يكون فى نطاق عدم تدمير

---

(٥) Ali Mazrui : Towards a Pax Africana, U.S.A., 1967.

الوضع السياسى القائم ، ولقد تطورت هذه الاتجاهات حتى صدر الدستور الجمهورى عام ١٩٦٠ وتمت التعديلات عام ١٩٦٤ بالنص فى الدستور على قيام حكم الحزب الواحد . وكان شعار المعركة الانتخابية فى الاستفتاء هو : حزب الميثاق الشعبى هو غانا ، وغانا هى حزب الميثاق الشعبى .

وهكذا تطورت الاوضاع فى كل دولة من هذه الدول الى الوصول الى وضع حكم الحزب الواحد مع اقرارنا بالفروق والاختلافات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت هذا التطور فى كل دولة من الدول المشار اليها (٦) .

تنظيم العمل السياسى فى ظل الحزب الواحد

بانتشار فلسفة الحزب الواحد وتزايد الايمان بها بدات تطبيقاتها تتضح وتبرز حتى صارت الوضع الرسمى والفعلى فى هذه المجتمعات فى تواريخ وفترات زمنية مختلفة ولكن من الواجب أن نلاحظ ملاحظة هامة وذات تأثير اساسى فى الدراسة المقارنة وهى الاختلاف الواسع والجذرى فى بعض الحالات بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات . اذ انه لا يكفى القول بأن هذه الدول تأخذ بوضع الحزب الواحد ، انما يجب ان نعرف أن تطبيقات الحزب الواحد فى بعض الدول (غينيا ومالى) تتم مع تعديلات وتغييرات جذرية فى البناء الاقتصادى الراسمالى ، بينما هى تتم فى بعض الدول (ساحل العاج والسنغال) مع ابقاء على اسس البناء الاقتصادى الموروث عن عهد الاستعمار وتقوية اتجاهاته الرأسمالية .

وواجهت هذه المجتمعات جميعا قضية تنظيم العمل السياسى فى ظل الحزب الواحد ، بمعنى كيف يتم التصرف فى القيادات السياسية والاحزاب الصغيرة الاخرى التى تعيش بجوار هذا الحزب الكبير ذى الأغلبية الشعبية والذى قاد الدولة الى الاستقلال . وظهرت فى هذا المجال عدة قواعد واتجاهات للتصرف فى هذا الموضوع . وكانت غينيا أيضا لها الدور الرائد فى هذا المجال . ولكن مع تطور الاحداث والاوضاع بعد ذلك أخذت الدول الاخرى تبتكر وتطبق قواعد واتجاهات جديدة . ونجمل كل هذا فى النقاط التالية مع توضيحها بالامثلة الواقعية من حياة هذه المجتمعات (٧) .

الحل التوفيقى بالاندماج والذوبان فى الحزب الكبير :

أخذت غينيا بهذا الحل اذ عرض الرئيس سيكوتورى على قيادات هذه الاحزاب والشراذم السياسية والزعامات السياسية التقليدية ، الانضمام الى الحزب الديموقراطى والى الحكومة الجديدة المستقلة وعرض عليهم بعض المناصب العليا فى الدولة مثل مناصب السلك الدبلوماسى ومناصب الهيئات والمؤسسات .. الخ . وقد نجح هذا الحل التوفيقى فى التجربة الغينية فى بادىء الامر بالاندماج والذوبان فى تنظيم الحزب والدولة ، وقد أخذت مالى ايضا بهذا المبدأ بعد انهيار اتحاد مالى الفيدرالى مع السنغال ، كما أخذت به ساحل العاج ، وأخذت به السنغال اخيرا حينما حدث الاندماج بين حزب الرئيس سنغور واحزاب المعارضة وظهر قادة المعارضة فى مناصب الوزراء والقيادات العليا فى السنغال .

وقيمة هذا الحل أنه سلمى وتوفيقى ويتم بدون استخدام لادوات الردع البوليسية ضد المعارضة ومن باب الاخذ بمنطق السلامة والتعقل ، ولكنه يحمل فى طياته مع الزمن الطويل بذور الخلافات فى وجهات النظر وقد يؤدى بعد مدة الى اقالة هؤلاء الزعماء المندمجين من مناصبهم أو الشك فيهم فى فترات الازمات الداخلية .

(٦) G. Carter : African, One-Party States, U.S.A., 1962.

(٧) A. Zolberg : Creating Political Order, The Party States of West Africa, U.S.A., 1966

٨٠٨ **تنظيم الحزب على النطاق الشعبى للتعبئة القوميه** : اخذت بهذا الحل جميع الدول ، اذ ان الحزب الواحد يواجه مشكلة احتواء الراى العام الشعبى والتعبير عنه تعبيرا حيا ودائما ، ولذلك فاجهزة الحزب تنشط فى انشاء الشعب والوحدات والفروع فى جميع الاقاليم والبيئات الريفيه والحضرية والمواقع الانتاجية وتنشط ايضا فى انشاء المنظمات القومية المرتبطة بالحزب مثل منظمات الشباب والنساء والعمال .. الخ .

ويكون هدفها ايضا ان تقطع الطريق على اى قيادة معارضة من ان تستقطب جزءا من الشعب او فئة من فئات المجتمع . وهذا الوضع هو ما يسمى بتنظيم الحزب على اساس التعبئة القومية ويزداد نشاط الحزب تبعا لهذه الاوضاع فيكون له حقوق الاشراف والرقابة على جميع الاجهزة فى داخل الدولة ويقوم بالتنسيق فيما بين هذه الاجهزة والسلطات . ويعمل الحزب على احتكار مسئولية الاتصالات بين الشعب والقيادة فتتم خلال اجهزته عمليات الاتصال من اسفل الى اعلى ومن اعلى الى اسفل . او كما يقال يكون الحزب قناة الاتصال الوحيدة فى داخل الدولة .

ولم يقتصر الموضوع على التوسع والتعبئة بل شمل اعادة تنظيم الحزب وتقييم الاعضاء والقيادات . ففى غانا اعلن الرئيس نكروما عام ١٩٥٩ ان البورجوازية الصغيرة سيطرت على الحزب ولابد من استئصالها وقيام تحالف من العمال والفلاحين بدلا عنها مع توسيع القاعدة الحزبية وانشاء طليعة ثورية . ونتيجة لذلك تم طرد الامين العام للحزب تاويا ادامافيو ، وعين المحافظون فى المحافظات بدرجة وزير ومنح الامين العام الجديد للحزب لقب سفير ، وبدأ تنظيم منظمة شباب الحزب ، وبعد عام ١٩٦١ بدات حركة تطهير جديدة فى الحزب ، وغير الحزب تنظيمه القاعدى فبدلا من الاقتصار على الوحدات والشعب الاقليمية والسكنية اضاف اليها وحدات وشعبا نوعية فى اماكن العمل والمؤسسات الحكومية والاقتصادية والجمعيات الثقافية والخيرية ، وتمت صياغة العلاقات من جديد مع اتحادات الفلاحين والعمال والنساء والشباب ، واعلن رسميا ان الحزب اصبح اداة تعبئة عامة للشعب . وفى هذه الاثناء تم انشاء المعهد الاشتراكى فى وينيبا الذى يمنح المتخرجين منه دبلوما فى الدراسات الاشتراكية والنكرومية .

فى ساحل العاج اعلن المكتب السياسى عام ١٩٥٩ ان الحزب فى حالة تفسخ شديد ، ولهذا تم انتخاب مكتب سياسى ولجنة ادارة جديدين ، وتم تنظيم منظمة الشباب واتحاد العمال ومنظمة النساء وتم تعيين امين عام جديد للحزب . ولكن حدث خلاف بين الرئيس والامين العام حول خطة التنظيم والتعبئة فقرر الرئيس فصل الامين العام وعين عضوا آخر بدلا عنه . وفى عام ١٩٦٢ تم تنظيم الموظفين فى اتحاد تابع للحزب وتكونت لجان حزبية فى كل وزارة وادارة حكومية . وفى عام ١٩٦٣ تم حل منظمة الشباب لاتهامها بالتآمر على نظام الحكم . وفى ١٩٦٥ اعلن الحزب شعاره القائل : شعب واحد وحزب واحد وقائد واحد . وبعد هذا تم تعديل عضوية المكتب السياسى ولجنة الادارة باضافة اعضاء جدد لهما ، وتم تقرير مرتب شهرى للاعضاء الذين يشغلون منصب الامين العام فى الاقاليم وفى الامانة العامة للحزب .

وفى غينيا كان الوضع مختلفا عما سبق فى حالات غانا وساحل العاج ، فقد وصل الحزب الى الحكم ومعه منظماته القومية خلال معركة الاستقلال ، ومع ذلك فقد اخذ الحزب فى زيادة عدد الوحدات والشعب والفروع التابعة له فى الاقاليم ، وفى ازمة ١٩٦١ تم طرد عدد من اعضاء قيادة منظمة الشباب التابعة للحزب ، كما قرر الحزب ان كل من يرغب فى شغل منصب قيادى فى الحزب على مختلف المستويات القيادية ، عليه ان يعمل وينشط فى خدمة الحزب من ثلاث سنوات الى خمس سنوات قبل ان يتقدم لشغل المنصب القيادى . كما تمت الموافقة على اباحة عضوية الموظفين فى الحزب ، وفى عام ١٩٦٣ تم طرد عضوين من المكتب السياسى وتم تعديل قانون الحزب فأصبح المؤتمر القومى ينعقد كل خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات وان يمنح

المكتب السياسي بسلطات المؤتمر القومي فيما بين دورات الانعقاد . وفي عام ١٩٦٤ تم حل منظمات الشباب والنساء التابعة للحزب بدعوى أنها كادت تتحول الى أجهزة شبه مستقلة عن الحزب .

وفي مالي تمكن الحزب من أن يعبر بسلام ازمة عام ١٩٦٠ بعد سقوط اتحاد مالي الفيدرالي ، واخذ الحزب في انشاء وحدات وشعب وفروع جديدة في الدولة . وانشأ منظمات شباب ونساء تابعة له ، كما أنشأ فرقا خاصة لمكافحة الفساد والانحراف والتهريب . وقرر المكتب السياسي انشاء منصب مفتش عام الحزب الذي يتحمل مسئولية مراقبة عمل الفروع والشعب وله الحق في الغاء هذه الشعب اذا ثبت انحرافها. وفي عام ١٩٦٢ انعقد المؤتمر القومي وتقرر تغيير بعض اعضاء المكتب السياسي وحل منظمة الشباب على أساس التخلص ممن وصفوا بأنهم غير ثوريين في الحزب . وأمام تزايد المتاعب عام ١٩٦٦ تم تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة . وقد قررت هذه اللجنة حل المكتب السياسي للحزب ولجنة الادارة وتأليف مؤتمر وطني للكوادر الحزبية .

وقيمة هذا الوضع التعبوي أنه يحتوى جميع الجماهير في داخل اطاره السياسي . وانه يستطيع أن يحركها حركة ثورية تتوافق مع سياسات واتجاهات القيادة العليا للحزب والدولة . ولكن من جانب آخر يحمل هذا الوضع بذور انتشار البيروقراطية في الحزب وظهور الشراذم والاجنحة مع التوسع المستمر في الدائرة التي يعمل في داخلها الحزب . واحيانا يحمل هذا التوسع اعباء جديدة على البناء التنظيمي للحزب فينوء به مما يؤدي الى حركات تطهير وفصل من عضوية الحزب او عضوية القيادات الحزبية . ونمو البيروقراطية في الحزب يحمل اخطارا شديدة اذ يحول الحزب والتنظيمات القومية التابعة له الى جهاز استماع للقائد ولرئيس الدولة فلا يتحرك الا اذا تكلم القائد ورئيس الدولة . وفي هذا خطورة شديدة تتمثل في وجود الظاهرة المسماة باجهزة الاستجابة والموافقة الاجماعية المظهرية . (٨)

تنظيم أدوات الحكم : وفي هذا المجال اسهمت جميع الدول بالتعديلات والتغييرات بهدف استئصال امكانيات ظهور المعارضة أو احتمالات الانشقاق من حزب الاغلبية ، وقد سارت دول الفرانكوفون في هذه المجالات شوطا طويلا .ومن الامثلة على هذا غينيا التي قررت منذ عام ١٩٦٣ أن تصبح الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة ويتم النجاح في الانتخابات على أساس الاغلبية البسيطة وقائمة مرشحين موحدة للدولة كلها . وفي ساحل العاج تمت زيادة عدد اعضاء البرلمان على أساس أن الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة . ومن تقاليد الحزب الديموقراطي في ساحل العاج الا يعلن القائمة الموحدة لمرشحيه الا في الدقائق القليلة التي تسبق موعد قفل باب الترشيح . والغرض من هذا هو منع أي معارضة او انشقاق من الحزب من الدخول في الانتخابات. وفي السنغال تم تغيير النظام بعد عام ١٩٦٢ عقب الازمة السياسية التي أثارها مامادوضيا وانتصر فيها سنغور وأرسل رئيس الوزراء الى السجن مع انصاره . فقد قررت الحكومة تعديل نظم الانتخابات عام ١٩٦٣ الى اقرار نظام الدائرة الانتخابية الواحدة التي تشمل كل الدولة . حتى انه في عام ١٩٦٤ أجريت الانتخابات للبلديات فلم يعارض احد حزب الرئيس سنغور . أما في غانا فكان حزب الميثاق الشعبي هو حزب الاغلبية في البرلمان اذ حصل عام ١٩٦٠ على ٨٨ مقعدا من مجموع ١٠٤ مقاعد ولكن في عام ١٩٦٤ تم تعديل الدستور وتقرر النص على قيام نظام الحزب الواحد .

وفيما يتعلق بتوزيع السلطات بين أجهزة الحكومة فقد عمدت دول الفرانكوفون الى الاخذ بالنظام الرئاسي في صورته الكاملة كما حدث في ساحل العاج ، أو في صورة الجمهورية الخامسة

(٨) H. Spiro : Patterns of African Development, U.S.A., 1967.

الفرنسية كما حدث فى السنغال قبل أزمة رئيس الوزراء عام ١٩٦٢ . وقد تحولت السنغال الان الى النظام الرئاسى . وعموما نجد فى جمع دول الفرانكوفون اتجاها لتقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطات الاخرى وهذا واضح فى دستور ساحل العاج وغينيا ومالى والسنغال . وسلطات رئيس الجمهورية (وهو رئيس الوزراء) واسعة جدا ويمتلك سلطات الحكم بواسطة المراسيم الجمهورية ، وطبقا لدستور غانا عام ١٩٦٠ تغير النظام البرلمانى المشابه للنظام الانجليزى الى نظام رئاسى كامل ونلاحظ فى هذا المقام أن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الواحد فى كل من هذه الدول ، وفى بعض هذه الدول بدأت الظاهرة المسماة بتشخيص السلطة ويظهر هذا فى رسم صور هؤلاء الرؤساء على العملة المعدنية والورقية وفى بناء القصور ومقار السلطة وفى مراسم الاحتفالات وفى اطلاق الاسماء والصفات على بعض هؤلاء الرؤساء مثل نكروما الذى كان يحمل القاب القائد والمخلص والرائد ... الخ .

وصاحب هذا التنظيم الرئاسى للسلطة التنفيذية ، تنظيم حدود السلطة التشريعية ، وتقييد المناقشات الرسمية العلنية فى البرلمانات ، مع انشاء مجالس عليا لمعاونة الرئيس فى ممارسة مهام سلطاته ، وكذلك تمت اعادة تنظيم مستويات الحكم المحلى فى هذه البلاد واصبح الرئيس الاقليمى لكل مستوى من مستويات الحكم المحلى عضوا مسئولا فى الحزب . وبالنسبة للموظفين ابيح لهم التنظيم النقابى وارتبط هذا التنظيم بالحزب الواحد واصبح من المقرر أن ولاءهم للحزب وللرئيس شرط أساسى لاستمرارهم فى تولى مناصبهم (٩) .

تصفية المعارضة بالاساليب القانونية : تنوعت هذه الاساليب واستخدمتها جميع الدول التى نتعرض لها بالدراسة المقارنة ، ففى غانا التى نصت فى الدستور على قيام الحزب الواحد ، كانت هناك شرعية قانونية لاستخدام هذه الاساليب ومنها النفى والاعتقال ، وقد وافق البرلمان على اصدار قوانين الاعتقال بدون الاجراءات القانونية العادية ، واجاز ايضا تشريعا يقضى بتجريم مروجى الاشاعات والاخبار الكاذبة ودعاة الاضراب غير القانونى . وبعد عام ١٩٦١ الذى حدث فيه اضراب عمال سيكوندى تاكورادى تم تعديل القانون ليقضى بعدم وضع حد زمنى لفترة الاعتقال ، كما تم انشاء محكمة أمن عليا للنظر فى الجرائم ضد الدولة . وفى عام ١٩٦٣ حدثت أزمة بين الرئيس نكروما وقضاة المحكمة العليا عندما قضت المحكمة ببراءة بعض المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس . ولهذا تم تعديل الدستور واعيدت المحاكمة ، واصبح من حق الرئيس تعيين القضاة كما يرى .

وفى غينيا تمت اعادة تنظيم القضاء للتخلص من العقبات الروتينية الموروثة من عهد الاستعمار عام ١٩٥٩ . وفى عام ١٩٦١ ولمواجهة الاضراب والمؤامرة ضد نظام الحكم وافق الحزب على انشاء محكمة سياسية خاصة من اعضاء المكتب السياسى وبعض اعضاء الجمعية الوطنية وبعض قيادات الحزب . وحدث مثل هذا فى مالى عام ١٩٦٢ من انشاء محكمة سياسية خاصة من قيادات الحزب للنظر فى قضية المؤامرة ضد نظام الحكم ، وفى السنغال اقرت الحكومة قانونا بانشاء محكمة سياسية خاصة بعد أزمة مامادوضيا عام ١٩٦٢ . وكان قضاة المحكمة من زعامات حزب الرئيس سنغور . وفى ساحل العاج تم انشاء محكمة خاصة عام ١٩٦٣ طبقا لقانون يبيح للرئيس انشاء هذه المحاكم ، على أن تنعقد فى دورات سرية فى قصر رئيس الجمهورية ، ويكون المدعى العام فيها هو الامين العام للحزب الديموقراطى فى ساحل العاج .

ومنذ ذلك التاريخ يتم استخدام هذا الاسلوب القانونى تجاه المؤامرات والحركات ضد نظم الحكم فى هذه الدول (١٠) .

---

(٩) J. Price : Political Institutions of West Africa, London, 1967.

(١٠) A. Zolberg : Op. Cit.

يبدو من العرض السابق ان النظام السياسي للحزب الواحد فى كل من هذه الدول يواجه عقبات فى طريقة وتناقضات فى داخله ، الامر الذى يجعل الموقف يقترب من وضع الازمة الداخلية ، واذا استبعدنا من المناقشة الان غانا فقد سقط النظام السياسى فيها اثر الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٦، يبقى امامنا أربع دول ناطقة باللغة الفرنسية هى ساحل العاج وغينيا ومالى والسنغال . وأول ملاحظة هى ان نظام الحزب الواحد فى هذه الدول يختلف عن بعضه اذ ان الحزب الواحد فى غينيا ومالى يقوم اساسا لتغيير الوضع القائم فى البناء الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية ، بينما نجد ان الحزب الواحد فى ساحل العاج والسنغال يقوم اساسا للحفاظ على اوضع القائم فى البناء الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية ، ويمتد هذا الاختلاف الى كل ما يترتب على هذه الاوضاع من نتائج واتجاهات فى السياسة الداخلية والخارجية بوجه عام .

وفيما يتعلق بهذه الدراسة نجد أن احزاب تغيير الوضع القائم تتعرض للمؤامرات والضغوط الخارجية بينما نجد ان احزاب الحفاظ على الوضع القائم لا تتعرض لمثل هذه المؤامرات والضغوط الخارجية انما تاتى مشاكلها فى الاساس من الداخل حيث تتحرك قوى وفئات شعبية ضدها . ومع ذلك فنستطيع اجمال عناصر الازمة فيما يلى :

١ — ان تركيب المجتمع قد تغير فى كل من هذه الدول منذ اعلان الاستقلال . فقد ظهرت آثار التوسع فى التعليم والخدمات وشبكة المواصلات والاستثمارات الجديدة فى ميدان الانتاج والتبادل التجارى الداخلى والخارجى . وترتب على هذا ظهور فئات اجتماعية جديدة او تزايد عدد وقوة فئات اجتماعية كانت موجودة من قبل . ومن هذه

الفئات الطلاب والشباب والعمال والحرفيون والفلاحون والمهنيون والرأسمالية الوطنية .. الخ . وهذه الفئات تتحرك فى داخل المجتمع لتحصل على مراكز قوة سياسية اما منفردة واما متحالفة مع غيرها من القوى والفئات الاجتماعية . ويواجه الحزب الواحد هذا الموقف الجديد . فهو قد نشأ فى وضع كفاحى ضد الاستعمار ، وهو قد استقطب كل القوى المعادية للاستعمار ، وهو الذى قاد الشعب للوصول الى الاستقلال . وعند بلوغ الاستقلال تم تثبيت النظام السياسى للدولة وللحزب وتفرغت القيادات الحزبية لمهام ومسئوليات الحكم والادارة . وهكذا يبدو التناقض بين ضغوط القوى والفئات الداخليه التى لا ترغب فقط فى دخول التنظيم السياسى الحزبى والحكومى وانما ترغب فى السيطرة عليه أو أن يكون لها دور فى تخطيط السياسة وتنفيذها ولما كان تنظيم الحزب والحكومة قد أصابه جمود ، لذلك فان الضغوط يترتب عليها اصطدام أو انفجار . ولهذا نلاحظ ان النظام السياسى للحزب الواحد يصطدم مع الطلاب والشباب بصفتهما طلائع القوى الاجتماعية الجديدة فى المجتمع بعد الاستقلال .

اضف الى هذا انه نتيجة لمعركة الاستقلال تربع قادة الحزب والعمل السياسى على قمة العمل الحزبى والتنظيم السياسى للدولة . ولم يحدث فيهم تغيير يتناسب مع التغيير الذى تم فى بنية المجتمع بظهور الفئات والطبقات الجديدة . ولذلك ظلت الاسماء المعروفة منذ معركة الاستقلال هى الاسماء البارزة فى قيادات الحزب والحكومة وجميع أجهزة الدولة .

كما أن عددا من هذه الاسماء والقيادات طابت له الحياة الرغدة فى المناصب الكبرى ولذا استمسك بها بشدة ، وان عددا آخر بدأ فى الانحراف واستغلال السلطة وما تجلبه من ثروة وجاه ،

وهذا واضح من امثلة عديدة فى كل هذه الدول وواضح فى حركات تطهير الاحزاب وفصل عدد من القيادات من مناصبها . وهناك عدد آخر من هذه القيادات ما يزال يتصور الدنيا كأنها لم تتغير منذ أيام المعركة ضد الاستعمار أو أيام السعى لطلب الاستقلال ، ولهذا فهو يتحدث ويفكر بعقلية جيل مضى ، بينما الشباب والطلاب يتحدثون بمنطق آخر . وبين المنطقين مساحات شاسعة من الاختلاف .

٢ — ان المصاعب الاقتصادية تنمو على الرغم من النمو الاقتصادى الذى تشهده هذه البلاد . وهذه حقيقة تؤكدها الدراسات الاقتصادية الخاصة بالبلاد المتخلفة والهوة المتزايدة بينها وبين البلاد الغنية . وقد نشرت دراسات عديدة فى هذا المجال (١١) . ولذلك نكتفى بالاشارة الى الاثار السياسية التى تنعكس على المجتمع من هذه المصاعب الاقتصادية . وهذه الاثار السياسية هى القلق والسخط وطلب التغيير وخاصة من جانب القوى والفئات الاجتماعية التى لم تدخل بعد فى حياة الانتاج أو التى لاتحصل على نصيب وافر من عمليات الانتاج . وبالنسبة للاحزاب السياسية التى تعمل من أجل تغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى فانها تواجه سياسات الحصار الاقتصادى من جانب الدول الاستعمارية . وهذا باب يخلق المتاعب والمصاعب ويتطلب جهدا مستمرا للتغلب عليها .

٣ — ان انشاء اجهزة الحكم دعا الى خلق اجهزة ادارية بيروقراطية انتشرت فى أرجاء البلاد . ولما كان رئيس الحزب هو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، فقد استعان بهذه الاجهزة الادارية البيروقراطية فى حكم البلاد ، واصبح الرئيس يحكم بواسطة جهاز حربى وجهاز بيروقراطى . ومن هنا تنشأ تناقضات بين الجهازين وتنشأ مصاعب ادارية بيروقراطية تخلقها الادارة امام العمل السياسى ، واحيانا يجد رئيس الدولة أنه من الاسهل أن ينفذ سياسته بواسطة الاجهزة الادارية وان يعتمد عليها بدلا من الاجهزة الحزبية ، ومثل هذا الاتجاه يجعل سلطة الادارة البيروقراطية تنمو على حساب أجهزة العمل السياسى . وهذا واضح بالذات فى حالة السنغال وساحل العاج . وخطورة هذا الوضع أنه يؤدى الى تشخيص السلطة ويربطها باسماء معينة ، ومن ثم تكون مناقشتها أو معارضتها تعنى الاتهام بمعارضة الرئيس أو السلطة السياسية فى الدولة .

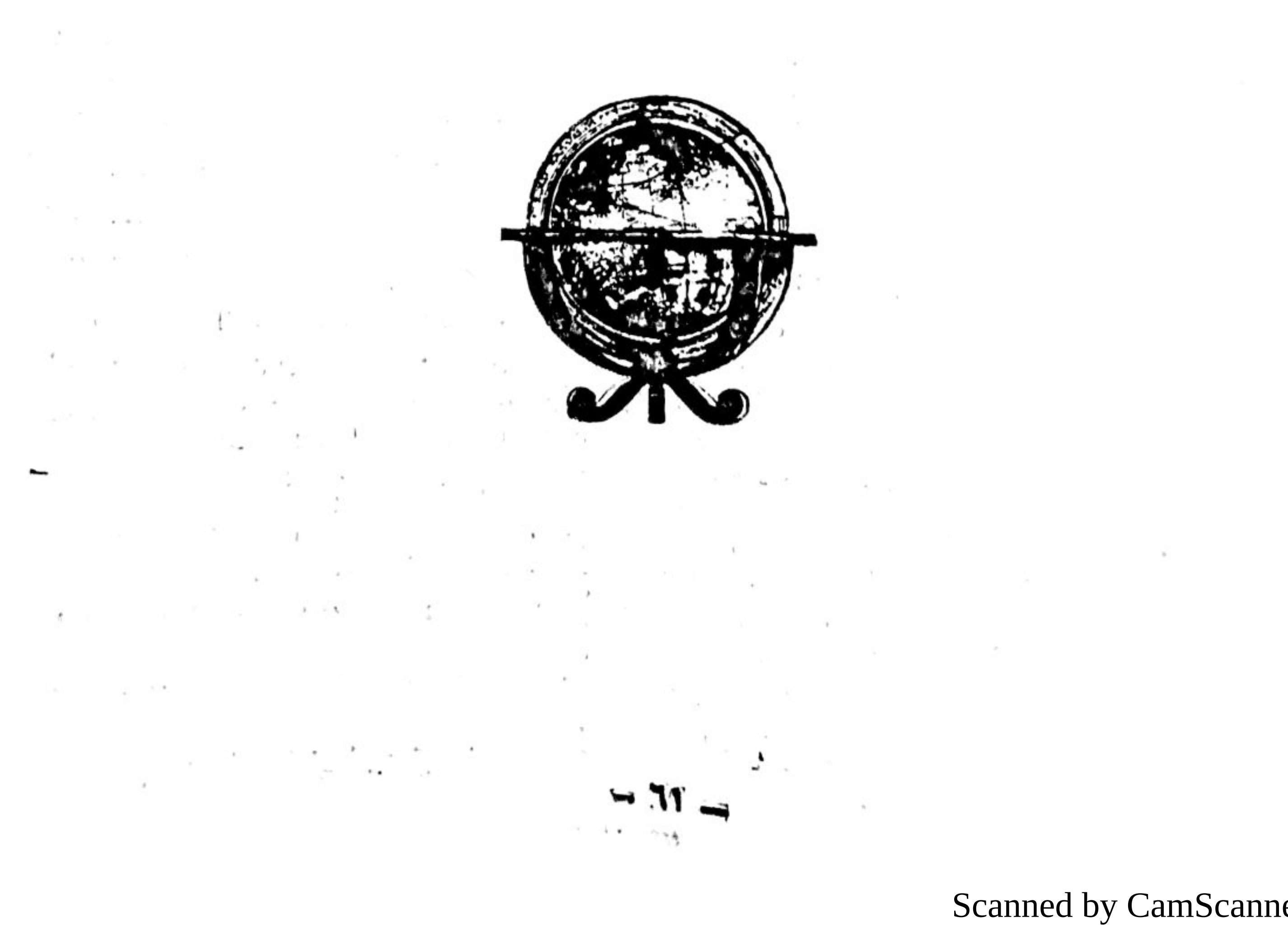
٤ — ان مطلب الديموقراطية هو مطلب أساسى عند الجماهير خاصة فئات المثقفين والشباب . والديموقراطية تعنى التعبير الحر عن المطالب والمشاكل والامانى ومحاسبة المسئولين ، وتثور هذه القضية عندما يعجز الحزب الواحد عن التعبير عن مطالب الشعوب وأمانيه ، ويفسد تنظيمه الخاص بالاتصال من اسفل الى أعلى ومن اعلى الى أسفل . لذلك يبدو أمام الناس أن اجهزة الحكم فى واد والرأى العام الشعبى فى واد آخر . وهذا المطلب يتصل بالتغير الذى يحدث فى تركيب المجتمع واتجاهات فئاته الجديدة ، كما أنه يتصل باستمرار بقاء القيادات الحزبية والحكومية بدون تغيير لمدد طويلة ، مع انتشار انباء انحراف بعضها انحرافا شديدا .

أن هذه النقاط الاربع هى أجمال لعناصر الازمة التى تواجهها هذه النظم ، وتبدو بوضوح أكثر فى حالة احزاب الدفاع عن النظام القائم والتى تعادى فكرة التغيير ، ويبدو منها الاجابة على الاسئلة التى عرضناها فى بداية الدراسة ، أن الحزب الواحد التقدمى يواجه صعوبات فى القيام بدوره السياسى المقرر ، كما أن الحزب الواحد الرجعى يعيش فى أزمة شديدة تجاه ضغوط القوى الشعبية ، وعلى هذه الاحزاب أن تتحرك

---

(١١) دكتور محمد زكى شافعى : مؤتمر الجزائر لمجموعة السبعة والسبعين ، عدد ١١ — يناير ١٩٦٨ مجلة السياسة الدولية (القاهرة) .

ن ايجابية وان تحمل مسئوليات العمل السياسى الهادف حتى تتمكن من انقاذ نظم الحكم من الانهيار نتيجة للفساد المستشرى والسلبية المنتشرة فى الداخل ، كما أن عليها أن تستجيب لمطالب التغيير التى تدعو له الفئات والجماعات الجديدة فى الحياة الاجتماعية . وبجوار كل هذا نلحظ تزايد دور أجهزة الردع البوليسية والعسكرية فى داخل المجتمع . ولكن هنا يختلف وضع الحزب الواحد فى غينيا ومالى عن وضع الحزب الواحد فى ساحل العاج والسنغال . ففى غينيا ومالى مازالت قوات البوليس والجيش تحت سيطرة الحزب الواحد وان توسعت سلطتها ونما دورها . أما فى ساحل العاج والسنغال فهى أجهزة ذات وضع خاص وترتبط بشخص رئيس الجمهورية حتى الان وتحافظ على نظامه ، واجمال القول أن الوضع يحمل نذر الخطر ويستلزم سرعة التدبر والتنظيم لمواجهة ما قد يأتى به الغد من أحداث واتجاهات .



دراسة

نزع السلاح ومشكلاته الاقتصادية

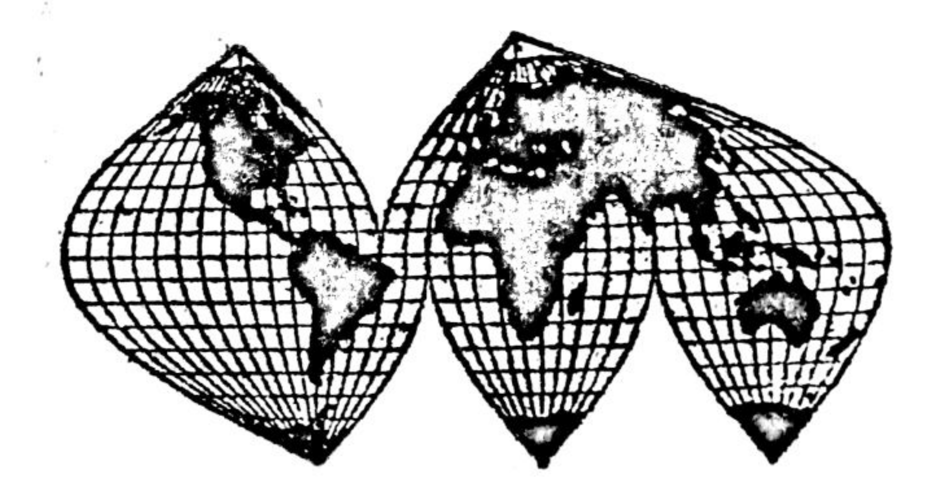
د. جلال أحمد أمين

مدرس الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن ، وله مؤلفات عديدة فى الدراسات الاقتصادية .



ليس هناك جديد فى القول بأن الحرب حماقة لا أخلاقية . ولا نظن أن لا أخلاقية الحرب يمكن أن تقاس بعدد الافراد أو ملايين الافراد الذين تفتك بهم . فاذا وجدنا أن قنبلة هيروشيما اشد فتكا عدة آلاف من المرات مماسبقها من أسلحة، وأن أول قنبلة هيدروجينية هى بدورها أشد فتكا الف مرة من قنبلة هيروشيما ، فان هذا لا يضيف كثيرا ، أن أضاف شيئا على الاطلاق ، الى لا أخلاقية الحرب ، وأن أضاف الى حماقتها . فانه وان لم يكن هناك ، فيما يبدو ، فارق كبير ، من الناحية الاخلاقية ، بين قتل غير مبرر لشخص واحد وقتل غير مبرر أيضا لملايين الاشخاص ، فانه قد يبدو أشد حمقا الاشتراك فى حرب الهزيمة فيها من نصيب جميع الاطراف .

والاقتصادى الذى ينشغل دائما بالبحث عن الثمن ، لا يسأل عن أسباب اعتبار الحرب حماقة من الناحية السياسية أو العسكرية ، أو عن أسباب اعتبارها لا أخلاقية ، وانما يتساءل عن ثمن هذه الحماقة . وهذا بالضبط هو موضوع هذا المقال ، فنحاول فيه أن نحدد العبء الذى يتحمله العالم من جراء اتباعه لنظام التسلح الحالى ، أو بعبارة أخرى نحاول تحديد الثمار الاقتصادية التى يمكن أن يجنيها العالم لو أخذ بنزع السلاح الشامل ، ثم نحاول أن نبحث الوزن الحقيقى



لبعض المشكلات الاقتصادية التى قد تتسبب من نزع السلاح .

والاعتراض الذى قد يثار على الفور هو التشكيك فى جدوى أى جهد يبذل فى بحث مشكلة تبدو بعيدة كل البعد من الحل ، أو فى جدوى اية محاولة لتصور وضع العالم فى حالة افتراضية تبدو أقرب الى الحلم .

على ان من الممكن الرد على هذا فى نقطتين :

الاولى : هى ان مثل هذا البحث قد يساهم مساهمة متواضعة فى وضع العقبات المتصورة أو على الاقل بعضها ، وضعها الصحيح . فاذا أدى الى توضيح ان بعض هذه العقبات أو الاثار السلبية لنزع السلاح هى عقبات وآثار مبالغ فيها فانه قد يساهم مساهمة ما ، أيا كانت درجة تواضعها ، فى تحقيق هذا الحلم .

والثانية : هى أن لمثل هذا البحث ، رغم صورته الافتراضية ، فائدة فى القاء الضوء على جانب من جوانب الواقع الذى نعيش فيه . فهو يلقى بعض الضوء على ما يتحمله العالم فى الوقت الحاضر ثمنا لعدم نزع سلاحه . فاذا حدث وتأكدت لنا استحالة نزع السلاح ، او حتى عدم جدواه لاسباب سياسية تجب الدواعى الاقتصادية ، فمن المفيد أن نعرف الثمن الذى ندفعه بالفعل من أجل ذلك . فاذا بدا لنا اليوم ، لاى سبب من الاسباب ، أن هذا الثمن زهيد ، فقد يجد من

الظروف ، اما لتغير العلاقات السياسية فى العالم ، او لتغير يطرا على الموقف النفسى او الاخلاقى للافراد ، ما يجعلنا نعتبر هذا الثمن غاليا . وكلنا يعرف كم يتغير عالمنا الصغير بسرعة .

كذلك قد يعترض على جدوى هذه المحاولة بأنه فى موضوع كنزع السلاح ، يكون للاعتبارات السياسية العليا ، أو لاعتبارات اقتصادية اعلى مستوى وابعد مدى من تلك التى يتناولها مثل هذا البحث ، اليد العليا فى تقرير ما اذا كان السلاح سينزع أو لا ينزع . على أن هذه ليست المرة الاولى التى يتناول فيها الاقتصادى موضوعا يعلم أن الاعتبارات السياسية أو الاجتماعية او الثقافية هى التى لها اليد الطولى فى حسمه ، ويكفى أن نذكر مثلا الجهد الذى يبذله الاقتصاديون فى بحث الجوانب الاقتصادية لموضوع الرفاهية او توزيع الدخل ، أو حتى موضوع التنمية ، وهم يعلمون جيدا أن العامل الحاسم فى تحديد اى منها قد يكون بعيدا كل البعد عن الاقتصاد ، وانما يكتفى الاقتصادى دائما بالتحقق من أن للاعتبارات الاقتصادية بعض الاثر أيا كانت الاهمية النسبية لهذه الاعتبارات .

والمعنى الذى سنستعمل به اصطلاح نزع السلاح فى هذا المقال هو : « اى اتفاق أو تنظيم يتضمن ازالة ادوات الحرب الكبرى او تحديدها بدرجة تجعلها تكفى فقط لمقتضيات الامن الداخلى » وهو معنى أضيق من المعنى الذى يمكن ان نفهم به اصطلاح الرقابة على الاسلحة وهو « اتفاق بين دولتين أو اكثر يتضمن تنظيم بعض وجوه امكانياتها العسكرية ، سواء تعلق هذا التنظيم بحجم هذه الامكانيات أو نوعها او مكانها أو الاستعدادات الخاصة بها » . بهذا المعنى للرقابة على السلاح يصبح نزع السلاح مجرد صورة من صورها ، فيمكن أن يكون لها صور اخرى أقل شمولا كحظر اجراء التجارب النووية ، أو وقف انتاج نوع معين من انواع الاسلحة ، كالاسلحة النووية ، أو تحريم البدء باستخدامها ، او تجريد بعض المناطق منها ، أو وضع حد أقصى لحجم القوات المسلحة أو لنموها ، وهذا كله من قبيل تحديد التسلح أو تقييده الذى لا يصل الى حد نزع السلاح(١) .

نزع السلاح وتحرير الموارد الاقتصادية

أن أول ما يتبادر الى الذهن حينما نحاول تحديد الثمار الاقتصادية التى يمكن أن يجنيها العالم من نزع السلاح هو ما يترتب عليه من تحرير للموارد الاقتصادية التى تستخدم الان فى الاعداد للحرب او الدفاع ، وتوجيهها الى أوجه اخرى أكثر تحقيقا للرفاهية .

والحديث فى أثر نزع السلاح علىتحرير الموارد الاقتصادية حديث بالغ السهولة والصعوبة فى نفس الوقت . وسهولته تنبع من افتراض ضمنى مستقر فى ضمير الكثير منا وهو أن كل انفاق على الحرب هو محض تبديد للموارد ، أو بلغة الاقتصادى ، أن الانتاجية الاجتماعية لاى دولار ينفق على التسلح تساوى صفرا . هذا الفرض قد يعترض عليه بالقول بان الانفاق على التسلح ، بما يحققه من دفاع عن الحياة أو عن النظام الاجتماعى ، أو حتى مجرد القضاء على نظام اجتماعى يعتقد بفساده لا يمكن أن يعتبر تبديدا للموارد —وآدم سميث نفسه يقرر أن الدفاع أهم من الثروة » ، ومن ثم لا يمكن اعتبار تخصيص بعض الموارد للدفاع من قبيل الانفاق غير المنتج . أن مناقشة هذا الاعتراض تخرج عن مجال بحثنا فهى تجرنا على الفور الى مناقشة سياسية وعسكرية تتعلق بمدى

---

(١) انظر فى تعريف الاصطلاحين مقال كل من :
د. برينان : الرقابة على الاسلحة : الوضع والاهداف ، ص ٣٥ — ٣٧ ، د. بورى : المطالب الاساسية للرقابة على الاسلحة ، ص ٥٧ ، ج. ويزنر : برامج شاملة لتحديد الاسلحة ، ص ٢٨٨ . وكلها فى كتاب :
Brenan, D.G. (ed.) : Arms Control, Disarmament and National Security, the American Academy of Arts and Science, 1961.
ترجمة د. راشد البراوى تحت عنوان « طريق السلام الدائم — نزع السلاح والرقابة على الاسلحة » ، مكتبة النهضة المصرية ، ص ١٩٦٢ ، وارقام الصفحات تشير الى الترجمة العربية .

فاعلية برامج التسلح الحالية فى تحقيق الامن القومى وفى القضاء على النظم الاجتماعية المعادية. وانما الذى قصدنا الاشارة اليه هو أن عددا كبيرا ومتزايدا من الناس يميل يوما بعد يوم الى الاعتقاد بأنه فى ظل وسائل الحرب الحديثة ، التى من شأن الاستعمال الفعلى لها أن يفنى المنهزم والمنتصر على السواء ، يمكن أن يعتبر الانفاق على التسلح ، اكثر فأكثر ، محض تبديد للموارد. ومن هنا تأتى سهولة الحديث فى هذا الموضوع . اذ ما أسهل أن نلفت نظر من يشعل النار فى عدد من الاوراق النقدية الى حماقة فعله ، وما أعظم فرصة المغرم بالقاء المواعظ الى تعداد السلع والخدمات وكل أوجه الاستخدام الممكنة لهذه الاوراق لو لم تشعل فيها النار . بل أنه لو انحصر الامر فى القيام بهذا التمرين العقيم لكنا فى غنى تام عن خدمات الاقتصادى . فأى شخص يمكن أن يدلنا على قائمة لانهائية تتضمن تعدادا للاستخدامات المنتجة المتاحة امامنا لو تحررت الموارد المستخدمة الان فى التسلح ، وأن عددا من الكتابات فى الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح قد وقع بالفعل فى هذا الفخ بدرجة او بأخرى ، ومن ثم جعل القارىء يخرج بوهم يشبه الوهم المترتب على أى ازدواج فى الحساب . فهناك بعض الشبه بين اضافة كمية من الدقيق الى كمية من الخبز المصنوع من نفس الدقيق ، وبين القول بأن تحرير الموارد المترتب على نزع السلاح من شأنه فى نفس الوقت أن يرفع مستوى الاستهلاك ومستوى الاستثمار، وزيادة الخدمات الاجتماعية ، وزيادة الصادرات ، وزيادة ساعات الفراغ دون تخفيض مستوى الدخل ، وزيادة حجم المعونات التى يمكن أن تعطى للبلاد المتخلفة ... الخ .

اما صعوبة الموضوع فتظهر بمجرد أن نحاول أن نجرى تقديرا كميا لحجم الموارد الاقتصادية التى يحررها نزع السلاح . على أساس أن التقدير الكمى هو الذى يمكننا من تقدير حجم المنفعة التى تعود من نزع السلاح ومن تقدير حجم الاستخدامات البديلة التى يمكن أن تحل محل الانفاق على التسلح .

ذلك أن الموارد الاقتصادية التى سيحررها نزع السلاح تشمل عددا كبيرا ومتنوعا من الموارد الطبيعية والبشرية ومن السلع الرأسمالية ، وبعضها ، وان كان يستخدم استخداما هو فى ظاهرة مدنى ، فهو يخدم فى الواقع اغراضا حربية ومن ثم يؤدى نزع السلاح الى تحريره . ومن ثم يجب أن ندخل فى حسابنا كافة الصناعات والخدمات المدنية التى يستخدم انتاجها فى تموين القوات المسلحة او خدمتها ، وكافة الادارات الحكومية والموظفين الذين يخدمون شئون الحرب . كذلك فان بعض الموارد قد يخدم الاغراض الحربية والمدنية فى نفس الوقت كبعض الانفاق على الطرق او البحوث او التدريب .. الخ ، ومن ثم يتعين اجراء تقدير لنصيب الاستخدامات غير الحربية وخصمه .

اضف الى ذلك أنه يندر أن تنشر دولة المعلومات الكاملة عن كافة نفقاتها الحربية ، وبعض الدول ، على اهميتها فى مجموع الانفاق العالمى على التسلح ، كالصين ، لا تنشر اية معلومات عن نفقاتها الحربية .

والاكثر ندرة هو التصنيف الدقيق للنفقات الحربية بحسب أنواعها المختلفة ، مع حاجتنا الى هذا التصنيف لاجراء التمييز بين النفقات الحربية المتخصصة وتلك التى تخدم أيضا اغراضا غير حربية . ومع كل هذا فعلينا الا نبالغ فى تقدير هذه الصعوبات الى الحد الذى يفقدنا الثقة فى جدوى تقدير أعباء التسلح ومزايا نزع السلاح . ذلك أن الجزء الاكبر من انفاق العالم على السلاح ، يتركز ، كما سنرى ، فى عدد محدود من الدول ، كما أن الجزء الاكبر من انفاق كل دولة على السلاح يتركز فى عدد محدود من الصناعات والخدمات ، ومن ثم فان النجاح فى صحة التقدير بالنسبة لهذه الدول وهذه الصناعات من شأنه أن يعطينا صورة ليست مخالفة للحقيقة بدرجة كبيرة. كذلك فان المعلومات المنشورة عن بعض الدول تمكننا من استنتاج حجم ما تنفقه دول أخرى لا تنشر حجم انفاقها ، والتفصيل المعلوم عن توزيع الانفاق الحربى فى بعض الدول أو بعض السنوات يمكننا من تقدير هذا التوزيع ، ولو على نحو تقريبى ، بالنسبة لدول او سنوات اخرى .
موضوع الثمار الاقتصادية لنزع السلاح تتميز بأنها تتعلق بالصورة العامة أكثر مما تتعلق بالتفاصيل . ولحسن الحظ أن ما يتوافر من معلومات يكفى لان يعطينا هذه الصورة العامة بدرجة كافية من الصحة ، على أن نتذكر دائما أن ما سنورده من ارقام عن الانفاق الحربى هى أرقام ذات طابع تقريبى بحت .

تقديرات لحجم النفقات الحربية الاساسية فى ٣٦ دوله

جدول رقم (١)

(بملايين الدولارات الامريكية)

الدولة	السنة	مجموع الانفاق مقدرا بأسعار الصرف الرسمية (أ)	مجموع الانفاق الحربى مقدرا بالقوة الشرائية للعملات الوطنية (ب)	العبء الصافى للانفاق الحربى مقدرا بالقوة الشرائية للعملات الوطنية	الانتاج الحربى كنسبة من مجموع الانتاج الصناعى %	المشتغلون بالحرب كنسبة من مجموع المشتغلين % (جـ)	مجموع الانفاق على البحوث العسكرية للحرب (د)	مجموع المساعدات الحربية (هـ) داخلية	خارجية
دول حلف الاطلنطى :									
بلجيكا	١٩٦٤	٤١٢	٣٣٦	١٢٣	٢ر٨	٣ر٠	..	٢	٨
لوكسمبورج	٦٤	٨	٨	٦			..	..	..
كندا	٦٤/٦٣	١٥١٦	١٧٢٥	٤٥١	٢ر٦	١ر٩	٥٥	٢٢	٢٦
الدانمارك	٦٣/٦٢	٢٠٣	١٩٥	٨	٢ر٢	٢ر٥	..	..	..
فرنسا	٦٣	٣٦٥٧	٣١٦٤	١٨٨٣	٢ر٥	٣ر٤	٢٨١	٦	..
ألمانيا	٦٤	٤٧٦٢	٤٢٩٨	١٩٤٩	٤ر٤	١ر٦	١٤٠	..	..
اليونان	٦٢	١٧٤	١٤١	٣٩	٣ر١	٤ر٥	..	..	..
ايطاليا	٦٥	١٤٨٨	١٢٧٦	٧١٩	١ر٧	٢ر٤	١٢	٢١	..
هولندا	٦٥	٦٧٦	٧٠٧	٢٨٩	٣ر٥	٣ر٠	٥	٧	٥
النرويج	٦٤	٢٤٥	٢٢٦	٩٦	٣ر١	٢ر٦	٢	..	١
البرتغال	٦٢	١٧٧	٢٦٤	١٢٠	٤ر٠	٣ر٢	(٣)	(٤)	..
تركيا	٦٤	٣٢٢	٣٤٠	٢٣٩	٣ر٦	٣ر٧	..	..	٣
المملكة المتحدة	٦٥/٦٤	٥٢٨٦	٥١٧٨	٢٠٢٠	٤ر٥	١ر٩	٦٢٩	..	١١
الولايات المتحدة	٦٥/٦٤	٥١٤٦٧	٥١٤٦٧	٣١٢٩٥	٩ر٢	٣ر٥	٧٩٥٠	..	٢٠٠٥
دول حلف وارسو :									
البانيا	٦٥/٦٤	٥٦	٧١	٥٧			..		
بلغاريا	٦٥/٦٤	٢٢٢	٢٢٤	١٥١			..	..	..
تشيكوسلوفاكيا	٦٥/٦٤	١٥٢١	١٢٨٨	٧٥٨	٣ر٠		..	..	..
المانيا الشرقية	٦٥/٦٤	١٢٤٥	٨١٥	١٤٧		٤ر٣	..	..	..
								..	..
المجر	٦٥/٦٤	٥٢٤	٢٥٤	١٢٩	٢ر٤		..		
بولندا	٦٥/٦٤	٥٥٥٨	١٣٩٧	٥١٩		٢ر٣	..		..
رومانيا	٦٥/٦٤	٦٨٥	٤٣٦	٢٤١					..
الاتحاد السوفيتى	٦٢	٢٠٢٢٢	٤٢٠٠٠	٢٢٢٥٢		٢ر٨	٣٦٠٠	..	..

دول اخــرى									
اسبانيــا	٦٣	٤٧٣	٦٢١	٣٢٩	..	..	..	..	
الســويد	٦٥/٦٤	٧٩٤	١٠١٩	٥٩١	..	٢ر٥	٤٢	..	..
ســويسرا	٦٤	٣١٧	٣٢٠	١١٢	..	١ر٩	٧	..	..
يوجوسلافيا	٦٤	٤٢٣	٧١٨	٤٨٢	..	٣ر٥	٢٠	٥٧	..
الصــين الشعبيــة	٦٤	(٧٠١٠)	(٥٠٠٠)	(٢٢٢٢)	..	..	(١٠٠٠)	..	
الارجنتين	٦٢/٦١	٢٦٦	٤٢٠	٩٠	٠ر٧	١ر٧	..	..	..
البــرازيل	٦٤	٢٣٩	٤١٢	١٠١	٧ر٠	١ر٣	..	٣٦	..
استراليــا	٦٥/٦٤	٦٦٠	٧٤٦	٣٠٧	٣ر٩	٢ر٠	٥٠	..	٨
الهنــد	٦٤/٦٣	١٦٥٩	١٤٧٤	٧٢٢	١٢ر٠	٠ر٥	٤	..	..
اندونيســيا	٦٤	٤١٢	٢٩٥	١٥٠		١ر٣	..	..	..
اسرائيــل	٦٥/٦٤	٣٨٨	٢٨٦	١٩٤	٣٤ر٠	٨ر٣	..	..	..
اليــابان	٦٤	٧٥٦	١٤٨٦	٣٢٤	٢ر٢	٠ر٥	١٣	..	..
باكســتان	٦٤/٦٣	٢٥٨	٢١٣	٦٧	٦ر٨	٠ر٨	..	..	..
الجمهورية العربيــة المتحــدة	٦٥/٦٤	٣٠٦	٣٦٧	١٢٤	١٢ر٨	١ر٧	..	..	..
المجمــوع			١٢٩٣٨٧	٦٩٥١٩			١٣٨١٩	١٥٥	٢٠٦٧
بقية الدول			٣٢١٨	١٢٠٥			..	..	..
كل العــالم			١٣٢٦٠٥	٧٠٧٢٤			١٣٨٤٥	١٥٥	٢٠٦٧

ملاحظات الجدول رقم (١) :

(أ) لا تشمل المعونات الحربية الممنوحة الى ، أوالمتلقاة من ، دولة اجنبية .

(ب) يشير الى اجمالى النفقات الحربية بملايين الدولارات الامريكية معدلا حسب النسبة بين القوة الشرائية لكل عملة وطنية والقوة الشرائية للدولار . ولا يشمل أيضا المعونات الحربية الممنوحة الى ، او المتلقاة من ، دولة أجنبية .

(هـ) السنة التى تشير اليها أرقام هذا العمود هى ١٩٦٤ فيما عدا : الاتحاد السوفيتى (٦١) ، السويد(٦٣)، الصين (٦٠) ، الارجنتين (٦٢) ، البرازيــل (٦٣) ،اسرائيــل (٦٣) .

(د) تشمل كل انفاق على البحوث وعلى تطويــر وتجارب الاسلحة ، تتحمله السلطات الحربية بصرف النظر عما اذا كان له غرض حربى مباشر أم لا .

(هـ) يشمل المساعدات الحربية لجهات وطنية (داخلية)او لدول آخرى (خارجية) اذا كانت الاخيرة متضمنة فى المزانية الحربية للدولة المانحة للمعونة .

(..) معناها أن البيان غير متوفر ، ووضع رقم بين قوسين يشير الى طابعه التقديرى البحت .

المصدر : ارقام هذا الجدول مستمدة من عدد من الجداول أعدها : E. Denoit and H. Lubell فى مقال لهما بعنوان : The World Burden of National Defence. منشور فى : E. Benoit (ed.) : Disarmament and World Economic Interdependence, Scandinavian University Books, Stockholm, 1967.

الجدول رقم (١) يتضمن مجموع النفقات الحربية الاساسية لست وثلاثين دولة تنفق فى مجموعها ٩٧ ٪ من مجموع الانفاق الحربى فى العالم ، وهى تشمل جميع الدول الداخلة فى حلف الاطلنطى وحلف وارسو ، وكل الدول الاخرى التى يزيد انفاقها الحربى السنوى من مواردها الذاتية على ٢٥٠ مليون دولار حسب أسعار الصرف الرسمية . ومن هذا الجدول نتبين أن مجموع الانفاق الحربى لهذه الدول ، معدلا بحسب القوة الشرائية للعملات الوطنية، بلغ فى السنوات الاخيرة (المشار اليها فى الجدول) نحو ١٢٩ مليون دولار ، والمجموع الكلى للعالم بأجمعه نحو ١٣٣ بليون دولار .

من هذا الجدول أيضا نتبين أن الانفاق الحربى يتركز فى عدد محدود من الدول ، فسبع من هذه الدول (هى بترتيب تنازلى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين والمانيا الغربية وفرنسا وكندا) تنفق وحدها نحو ٨٥٪ من مجموع انفاق العالم على السلاح، والدولتان الاوليان تنفقان وحدهما نحو ٧٠ ٪ من الانفاق الحربى فى العالم . وقد قدرت مجموعة من خبراء هيئة الامم المتحدة حجم القوات المسلحة فى العالم فى أوائل الستينات (١٩٦٢) بأنه نحو ٢٠ مليون شخص ، وهذا الرقم لا يشمل المشتغلين بانتاج السلع الحربية أو الخدمات المتصلة بالقوات المسلحة أو بانتاج المواد الاولية والمعدات اللازمة لهذه القوات بشكل غير مباشر ، فاذا أضفنا هؤلاء أيضا فقد يصل الرقم الى أكثر من ٥٠ مليون شخص . (٢)

هذه الارقام ، التى يمكن أن يضيف اليها القارىء غيرها من قراءته للجدول لا تدلنا وحدها على حجم العبء المترتب على برامج التسلح الحالية ، أو على حجم النفع الذى يمكن أن يعود من نزع السلاح . وانما لتقدير ذلك يمكن أن نتبع احدى طريقتين . **الطريقة الاولى** : هى أن ننسب حجم الانفاق الحربى الى حجم الانفاق على بعض الاوجه الاخرى لاستخدام الموارد الاقتصادية . وفائدة هذا التقدير أنه يدلنا على ما يتحمله العالم من تكاليف الدفاع عن ثروته . فبديهى أنه كما أن هناك حدا أقصى لما يجوز للشخص أن يدفعه ثمنا لحافظة نقوده بالنسبة لما يضعه فيها من نقود ، فان هناك أيضا حدا أقصى لما يجوز للمجتمع أو للعالم أن ينفقه على السلاح بالنسبة لحجم ثروته التى يريد الدفاع عنها .

أن حجم العبء الذى يتحمله العالم من جراء برامج التسلح يمكن أن نتبينه من هذا الطريق بتأمل النسب التالية : ــ

١ ــ أن مجموع الانفاق الحربى فى العالم يساوى نحو ٨ الى ٩ ٪ من مجموع الانتاج السنوى فى العالم من كافة السلع والخدمات ، أو ما يساوى مجموع قيمة الصادرات فى السنة فى العالم كله من كافة السلع ، أو ما يساوى على الاقل ثلثى الدخل القومى لجميع البلاد المتخلفة، أو مايساوى نحو نصف مجموع التكوين الراسمالى الاجمالى فى السنة فى العالم كله .

٢ ــ واذا صح التقدير الذى سبقت الاشارة اليه لعدد المشتغلين بشئون الحرب أو بأعمال تخدم الحرب بشكل مباشر أو غير مباشر ، نتبين أن هناك شخصا واحدا لكل نحو ستين شخصا فى العالم اليوم يشتغل بالحرب أو بالاستعداد لها .

٣ ــ على أن هذه الصورة للعبء الناتج عن الاستعداد للحرب تزداد وضوحا اذا انتقلنا من انفاق العالم ككل الى انفاق دول بعينها .

فالولايات المتحدة مثلا ، وهى أكثر دول العالم انفاقا على التسلح ، تنفق سنويا على السلاح نحو عشر ناتجها القومى الاجمالى وهى نسبة أكبر من نسبة مجموع الانفاق الحكومى على الاغراض غير الحربية (انظر الجدول رقم ٢) وعلى الرغم من ضخامة حجم انتاجها الصناعى فان انتاجها الحربى يبلغ أيضا نحو عشر مجموع انتاجها الصناعى (أنظر الجدول رقم ١) .

والاتحاد السوفيتى ينفق على السلاح كنسبة

---

(٢) U.N. : Economic and Social Consequences of Disarmament, 1962, pp. 3 — 4.

من الناتج القومى الاجمالى أعلى نسبة فى العالم (١٣ر١ ٪) (٣) ، وهى أيضا تفوق نسبة الانفاق الحكومى غير الحربى ، وتبلغ نحو نصف

الطريقة الثانية : التى يمكن بها أن نقدر حجم العبء الذى يتحمله العالم من أجل الحرب هو أن نحاول أن نتصور العالم وقد نجح بالفعل

جـــدول (٢)

توزيع المـــوارد فى بعض الدول بين الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحربى والانفاق الحكومى غير الحربى

(نسب مئوية من الناتج القومى الاجمالى)

الـــدولة	الاستهلاك	الانفاق الحكومى غير الحربى	الانفـــاق الحـــربى	الاســـتثمار	الميزان الخارجى
فرنســـــا	٦٥ر٤	٨ر٩	٤ر٦	٢٠ر٩	٠ر٢
ألمانيـــــا	٥٧ر١	١١ر١	٤ر٤	٢٦ر٠	١ر٣
ايطاليـــا	٦٢ر٢	١٣ر١	٢ر٧	٢٤ر٠	—٢ر١
اليـــــابان	٥٥ر٧	٨ر٢	١ر٠	٣٦ر٣	—١ر١
المملكة المتحـــدة	٦٥ر٢	١٢ر٤	٧ر٠	١٦ر٥	١ر١
الولايات المتحـدة	٦٢ر٨	٨ر٧	٩ر٨	١٧ر٧	٠ر٩
الاتحاد الســـوفيتى	٤٨ر٠	١٠ر٨	١٣ر١	٢٨ر١	٠ر٠

المصـــدر :

A. Maddison : **Competitive Coexistence in Growth Rates,** in Benoit, op. cit., p. 188.
E. Benoit and H. Lubell

نصيب اجمالى الاستثمار (انظر الجدول ٢) .

وعلى الرغم من أن انفاق بريطانيا الحربى كنسبة من الناتج القـــومى (٧ ٪ فى ١٩٦٤) لا يصل الى نسبته فى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى فانه يشكل عليها عبئا أكبر نظرا الى ما يحمله هذا الانفاق من عبء لميزان المدفوعات البريطانى فى وقت يعانى فيه هذا الميزان من عجز مستديم . أن الانفاق الحربى لبريطانيا فى الخارج يبلغ سنويا (متوسط ٦٢ ــ ١٩٦٥) ٢٢٩ مليون جنيه أو نحو ٨٨ ٪ من متوسط العجز السنوى فى ميزان المدفوعات فى هذه الفترة . (٤) هــذا بصرف النظر عن المعونات التى تقدمها بريطانيا لاغراض دفاعية فى الواقع لدول كليبيا ، والاردن والتى تضيف سنويا ١٨٠ مليونا أخرى (٥) .

فى تحقيق نزع السلاح الشامل وأقام بدلا منـــه نظام دفاع جماعى يتضمن اقامة سلطة عالميـــة لحفظ الامن فى العالم ومراقبة تنفيذ نزع السلاح، وذلك دون المساس بالانفاق اللازم لتحقيق هذا النظام من الدفاع الجماعى مع المحـــافظة على الامن الداخلى ؟ أن هذا الفرق يمكن أن نعتبره كله بمثابة موارد مبددة تبديدا كاملا . اذ متى كان هناك نظامان للدفاع أحدهمـــا ، وهو النظـــام الحالى يكلف نفقة أعلى من نظام آخر ، هـــو نظام الدفاع الجماعى ، وكان النظـــام الاخـــير يحقق ، على الاقل ، نفس الدرجة من الامن ، فان الفرق بين نفقة النظامين تعتبر انفاقا لاجدوى منــــه . ويمكن توضيح الفرق بين الطريقة الحالية لتقدير عبء التسلح والطريقة السابقة بالامعان

(٣) يقدر البعض هذه النسبة بـــ ١٥٪ من اجمالى الناتج القومى فى مقابل ٩٪ للولايات المتحدة .

(٤) M. Bornstein : **Economic Factors in Soviet Attitudes Towards Disarmament,** in Benoit op. cit., 70., The Economist, July 23, 68.

انظر فى العلاقة بين مشكلة بريطانيا الاقتصادية وانفاقها الحربى :

(٥) جلال أمين : أزمة الاقتصاد البريطانى فى ضوء تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٦٨ .

في استخدام المثال الخاص بحافظة النقود ، فنحن هنا نفترض اننا اكتشفنا طريقة للمحافظة على النقود لا تقل كفاءة ولكنها أقل تكلفة من حافظة النقود الحالية ، ومن ثم يبدو الفرق بين النفقتين كمحض تبديد .

ولقد قام الاستاذان (٦) E. Benoit & H. Lubell بالقيام بهذا التقدير الذى يتضمنه العمود الخامس من الجدول (١) تحت عنوان « .. العبء الصافى للانفاق الحربى » . ويتضح من الجدول أن حجم هذا العبء بالنسبة لكل دولة اقل من انفاقها الفعلى على الحرب وذلك لانه للوصول الى تقدير العبء بالمعنى المتقدم علينا أن نطرح من الانفاق الفعلى مجموعة من البنود أهمها :

(أ) النفقات الضرورية للامن الداخلى .

(ب) النفقة التى سوف تتحملها كل دولة مساهمة منها فى اقامة نظام أمن عالمى ، وقد حسبت فى هذا التقدير على أساس الحصة الحالية لكل دولة فى نفقات هيئة الامم .

(جـ) جزء من الانفاق على البحوث الخادمة للحرب ، يمثل ذلك الجزء من البحوث الذى يفيد الانتاج المدنى ايضا . ويقوم التقدير الوارد فى هذا الجدول على افتراض أن ٦٠ ٪ من الانفاق على البحوث هو ذو طابع حربى متخصص ، و ٤٠ ٪ ذات فائدة للانتاج المدنى .

(د) جزء من نفقات التشييد والبناء (فى هذا التقدير ١٥ ٪ من هذه النفقات) على أساس أنها تفيد الانتاج المدنى فى حالة نزع السلاح .

نجد أن ما يمكن اعتباره محض تبديد نتيجة لاتباع برامج الدفاع الحالية هو نحو ٧١ بليونا من الدولارات سنويا ، أو ما يساوى تقريبا حجم الدخل القومى لفرنسا او المملكة المتحدة ، وتتحمل الولايات المتحدة وحدها ٤٤ ٪ منه ، والاتحاد السوفيتى ٣١ ٪ .

ولن نحاول الافاضة فى شرح مختلف الاستخدامات المنتجة التى يمكن توجيه هذا المبلغ اليها فى حالة نزع السلاح ، وانما نكتفى ببعض التفصيل فى بيان ما يمكن صنعه به لرفع معدل النمو فى البلاد المتخلفة .

أن معدل النمو السنوى الحالى لمتوسط الدخل فى البلاد المتخلفة يبلغ الان نحو ١ ٪ ، والفجوة بين مستوى المعيشة للفرد فى هذه البلاد وبينه فى البلاد المتقدمة يميل الى الاتساع بدلا من أن تضيق . فاذا أردنا لهذه الفجوة ان تظل كما هى بدلا من أن تتسع فان هذا المعدل يجب أن يرتفع الى نحو ٤ ٪ ، وهذا يتطلب ، اذا افترضنا أن معدل رأس المال / الناتج فى البلاد المتخلفة = ٣ فى المتوسط ، أن تتلقى البلاد المتخلفة معونة سنوية مقدارها ١٥ بليون دولار (٧) توجهها هذه البلاد الى الاستثمار . وفى تقدير آخر تبلغ حاجة الهند من المعونات الاجنبية نحو ٥ر٢ بليون دولار فى السنة ، ومن حيث أن سكان الهند يبلغون نحو ثلث مجموع سكان البلاد المتخلفة فان التقديرين يشيران فى الواقع الى نفس النتيجة . (٨) .

كذلك تحتاج هذه البلاد لسد عجزها فى المواد الغذائية والسلع الزراعية حتى تحقق مستوى معقولا من التغذية وتحصل على حاجتها من المواد الاولية ، الى معونة من هذه المواد تقدر قيمتها بنحو ١٠ بلايين من الدولارات سنويا . وهكذا يبلغ مجموع المعونة السنوية التى تحتاجها البلاد المتخلفة ، من المواد الغذائية والاولية والسلع الانتاجية ، لمجرد الا يزداد اتساع الهوة التى تفصلها عن البلاد المتقدمة ، نحو ٢٥ بليون دولار سنويا أو ٣٧٥ بليون دولار فى خمسة عشر عاما. هذا المبلغ الاجمالى هو اكبر من التكاليف المقدرة للحرب العالمية الاولى (٢٢٩ بليون) ولكنه اقل بكثير من التكاليف المقدرة للحرب العالمية الثانية (١٥٠٠ بليون) (٩)

وحيث أن مجموع المعونات المقدمة للبلاد المتخلفة (بما فى ذلك جميع انواع المنح والقروض والاستثمارات ، العامة والخاصة ، وباستثناء (المساعدات الحربية وحدها) تبلغ الان نحو ٨ بلايين من الدولارات سنويا فان الفرق بين هذا

---

(٦) مقالهما الذى سبقت الاشارة اليه .

(٧) Baade, F. : Disarmament and the Strategy of the World War against Hunger and Poverty, in Benoit (ed.), op. cit., p. 241

(٨) المرجع السابق ص ٢٤٣ .

(٩) المرجع السابق ص ٢٤٤ .

الرقم والاحتياجات الفعلية يصبح ١٧ بليون دولار فى السنة . قارن هذا المبلغ بالمبلغ الذى رأينا أنه يمثل تبديدا كاملا نتيجة لبرامج التسلح الحالية (٧١ بليون) نجد أنه لا يزيد عن ربعه . بعبارة أخرى : أن من الممكن للعالم اذا قرر نزع السلاح الشامل ، وان يستبدل بنظام الدفاع الوطنى الحالى نظاما دفاعيا جماعيا ، أن يوفر سنويا من الموارد ما يكفى ربعها فقط أن يمنع الوضع النسبى للبلاد المتخلفة اليوم من التدهور .

على أن هذا المبلغ (٧١ بليون دولار) الذى يمكن توفيره فى حالة نزع السلاح لا يتضمن ما يمكن توفيره من المساعدات العسكرية التى تعطيها البلاد المتقدمة اليوم للبلاد المتخلفة والتى لابد أن تقل الحاجة اليها متى أدى نزع السلاح الى تقليل حدة التوتر الدولى . هذه المساعدات تشكل جزءا كبيرا من مجموع المعونات الخارجية، فقد كانت فى بداية الستينات تشكل نحو ١/٣ المعونات السوفيتية وأكثر من نصف معونات الولايات المتحدة (١٠) ومن ثم فان ما يمكن توفيره من المساعدات العسكرية يمكن بذاته أن يزيد المعونات الاقتصادية زيادة ملموسة .

بل أن أثر نزع السلاح على المعونة المقدمة الى البلاد المتخلفة ، لن ينحصر فى زيادة **الحجم الكلى** لهذه المعونة بل أن من شأنه أن يؤثر تأثيرا محمودا فى توزيع هذه المعونات بحيث لا يغدو هذا التوزيع محكوما ، كما هو اليوم ، بمعيار أهمية الدولة المتلقية للمعونة كقاعدة حربية أو كصوت فى هيئة الامم أو بامكانية كسبها ايديولوجيا . لقد قسمت هيئة الامم المتحدة البلاد المتخلفة الى أربعة أقسام حسب درجة الفقر فيها ، فاذا بأقل هذه الاقسام فقرا هو الذى يأخذ أكبر قدر من المعونة . فالولايات المتحدة تعطى نحو ثلث معوناتها الى دول قليلة فى جنوب شرقى آسيا متحالفة معها عسكريا ، والاتحاد السوفيتى يعطى الجزء الأكبر من معوناته الى دول يخشى أن تعتمد اعتمادا كليا على الغرب لو لم يعطها المعونة ، كالدول العربية والهند . واذا نظرنا الى المعونة البريطانية لكل الدول فى سنة ١٩٦٠ وجدنا أن نحو ٥٧ ٪ منها ذهب الى مستعمراتها و ٣٣ ٪ الى دول الكومنولث و١٠ ٪ فقط ذهب الى دول أخرى . (١١) أن انخفاض حدة الحرب الباردة الذى لابد أن يقترن بنزع السلاح الشامل من شأنه أن يجعل المعونات الاقتصادية أكثر اتفاقا مع الحاجات الحقيقية للبلاد المتخلفة لا محكوما بدرجة الملاءمة السياسية والعسكرية .

ولسنا فى حاجة الى تذكير القارىء بالميادين الاخرى المختلفة التى يمكن أن تستخدم فيها بقية ما يمكن توفيره من نزع السلاح . ففضلا عن امكان استخدام آلاف الملايين من الدولارات الباقية فى المزيد من رفع معدل النمو فى البلاد المتخلفة ، حتى تضيق الفجوة القائمة بينها وبين البلاد المتقدمة ، بدلا من الاكتفاء بمجرد منعها من الاتساع ، فان البلاد المتقدمة نفسها ، بل وحتى أكثرها تقدما ، مازالت فى حاجة ماسة فى بعض الميادين الى مزيد من الاستثمار .

فالولايات المتحدة مثلا ما زال أمامها مجال واسع لرفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية . (١٢) ومازال الاتحاد السوفيتى يعانى من انخفاض كبير فى نصيب الفرد من المبانى السكنية ، ومن انخفاض مستوى الاستثمار فى الزراعة (١٣)، ويمكن القول بأن المشكلة الاساسية للاقتصاد البريطانى فى الوقت الحاضر هى انخفاض نسبة الاستثمار بصفة عامة (١٤) .

ومما يلفت النظر فى المقارنة بين الارقام الواردة فى الجدولين (٢ ، ٣) هو التفوق الظاهر لليابان

---

(١٠) Arnold, H.J. : Aid for Developing Countries, London, 1962.

(١١) المرجع السابق .

(١٢) انظر مثلا : Galbraith, J. K. : The Affluent Society, Pelican Books, 1962, pp. 261 — 8.

انظر أيضا تقرير هيئة الامم الذى سبقت الاشارة اليه (ص ١٠) حيث قدرت قيمة الاحتياجات من الانفاق على التعليم والطرق والمبانى السكنية وبعض الخدمات الاجتماعية الاخرى فى الولايات المتحدة فى الخمس سنوات (٦٠ — ١٩٦٥) بمبلغ ٦٦ بليون دولار سنويا ، بالمقارنة بانفاق فعلى قدره ٣٠ بليونا فقط ، وحيث قدر العجز فى أسرة المستشفيات بما بين ربع ونصف العدد الحالى (ص ١٣) .

(١٣) Nove A. : East-West Trade in an Arms-Control Context, in Benoit, op. cit., p. 212.

(١٤) Shonfield, A. : British Economic Policy Since the War, Penguin Books 1959, pp. 49-50.

الجـــــدول (٣)
المعدل السنوى لنمو الناتج القومى الاجمالى فى بعض الدول

الـــــدولة	١٨٧٠ ـ ١٩٥٥	١٩٥٥ ـــ ١٩٦٤
فرنســـــا	١ر٤	٥ر٠
المانيـــــا	٢ر٣	٥ر٦
ايطاليـــــا	١ر٦	٥ر٧
اليــــابان	٣ر١	١٠ر٣
المملكة المتحدة	١ر٨	٣ر١
الاتحاد السوفيتى	٣ر٧	٣ر١
المتـــــوسط	٢ر٣	٥ر٥

على الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية فى معدل النمو منذ ١٩٥٥ (أنظر الجدول ٣) وتفوقهـــا الظاهر أيضا فى النسبة التى توجهها من الناتج القومى نحو الاستثمار (انظر العمود الخامس فى الجدول ٢) وهو ما يمكن تفسيره جزئيا بأنها من اقل دول العالم انفاقا على التسلح كنسبة من الناتج القومى (أنظر العمود ٤ فى الجدول ٢)(١٥).

نزع السلاح وتحرير الموارد الاقتصادية فى البــــــلاد المتخلفـــــة :

اذا كان اثر نزع السلاح فى تحرير الموارد الاقتصادية للبـــــلاد المتقدمة يكتسب أهميته من ضخامة الحجم الكلى للانفاق الحربى فى هـــذه البلاد فان أهمية نزع السلاح فى تحـــرير الموارد الاقتصادية فى البلاد المتخلفة ترجع الى ارتفـــاع أهمية الانفاق الحدى على الحرب .

بعبارة أخرى : ان كل دولار اضافى تنفقـــه الولايات المتحدة مثلا على التسلح قد يكون توفيره محققا لدرجة ضئيلة من الترف ، اذا استخدم فى داخل الولايات المتحدة نفسها ، أما فى البـــلاد الفقيرة فان كل دولار يمكن توفيره من الانفـــاق الحربى لابد أن يكون ذا اثر أكبر بكثير على رفع مستوى الرفاهية فى هذه البلاد .

أن هذه الحقيقة لا ترجع فقط الى الفقـــر نفسه ، الذى يجعل الحاجات المضحى بها فى البلاد المتخلفة أكثر أهمية وأشد حدة من الحاجات المضحى بها فى البلاد المتقدمة ، بل يرجع أيضا الى أن التخلف النسبى لتلك البلاد يجعل لانفاقها الحربى عددا من المميزات تزيد من حجم العبء الذى تتحمله :

١ ـــ أن الاسلحة الحديثة تحتاج أكثـــــر فأكثـــر ، الى مســـتوى تكنـــولوجى عال والى استخدام آلات ومعدات تزداد تعقـــدا ، والى مهارات وكفاءات يندر وجودها فى البلاد المتخلفة، بالاضافة الى ما يتطلبه سباق التسلح من تطوير سريع ومستمر للاسلحة ومن دأب على اجراء بحوث تحتاج بدورها الى مستوى عال من الكفاءة والتدريب والاجهزة والانفاق . كل هذا يجعـــل البلاد المتخلفة أكثر اعتمادا على الاستيراد فى الحصول على أسلحتها ومن ثم فان الانفــــاق الحربى فى هـــذه البلاد يحتاج الى مقـــدار من العملات الاجنبية أكثر نسبيا بكثير مما يحتـــاجه فى البلاد الاكثر تقدما . ولكن البلاد المتخلفــــة والمقبلة على النمو تواجه بشـــدة مشكلة نـــدرة العمـــلات الاجنبية لحاجتها الى استيراد الآلات وادوات الانتـــاج مع صـــعوبة زيادة حصيلة صادراتها بنفس الدرجة ، وهـــكذا نجـــد أن كل دولار تنفقه هذه البلاد على التسلح يشكل ، لهذا السبب ، عبئا أكبر من العبء الذى يمثله نفـــس الانفاق فى البلاد المتقدمة .

٢ ـــ على أن الدولة المتخلفة ، رغبة فى تحقيق المزيد من الاستقلال السياسى والاقتصـــادى أو توفير العملة الاجنبية ، قد تقدر أن تزيـــد من اعتمادها على نفسها فى الحصول على السلاح وأن تتوسع فى انتاجها الوطنى من الاسلحة . فاذا بها هنا تتعرض لصعوبات من نوع آخر . فهى تضطر فى هذه الحالة الى تحويل نسبة من مواردها النادرة من رأس المال والعلماء والفنيين والعامل الماهر الى الانتاج الحربى، كثيرا مايتجاوز

(١٥) للقارىء الذى يود معرفة المزيد عما يمكن للعالم أن يصنعه بالموارد الاقتصادية التى يحررها نزع السلاح أن يرجع الى : Bernal J.D. : World Without War, London, 1958.
وهو موجه بأكمله لبحث أوجه التقدم المختلفة التى يمكن للعالم تحقيقها فى ظل السلام .

النسبة المقابلة لها فى البلد المتقدم ، دون أن تحصل بالضرورة على نفس النتيجة من نفس القدر من الانفاق . فالاسلحة الحديثة كما رأينا تحتاج الى قاعدة صناعية متقدمة ، مما يؤدى بالدولة المتخلفة ، اما الى الفشل فى انتاج نفس السلاح بنفس الكفاءة ، أو تنجح فى انتاجه ولكن بنفقة أعلى .

وعلى سبيل المثال ، ان استيراد دولة متخلفة لطائرة محاربةذات سرعة اكبر من سرعةالصوت، من دولة صناعية متقدمة ،يكلفها ما بين ١/٢ ١ ، ٢ مليون دولار ، فاذا قررت الدولة المتخلفة انتاجها محليا فان هذا سوف يكلفها ما يقرب من ضعف هذا المبلغ مع استبعاد ان تكون الطائرة المنتجة محليا بنفس كفاءة الطائرة المستوردة ، ويكلفها انتاج مائة طائرة نحو ٥٠٠ مليون دولار بالاضافة الى ما بين ٣ و ٤ ملايين ساعة من عمل المهندسين وقوة عاملة لا تقل عن ٢٠٠٠ شخص . (١٦)

ويزيد المشكلة خطورة ان بعض الاسلحة ، كالصواريخ ، تتميز المراحل الاولى من مراحل انتاجها بأنها خادعة بسهولتها النسبية وارتفاع عائدها وسرعة تقدمها ، ولكن ماإن تدخل الدولة المتخلفة فى مراحل تالية حتى تتبين ضخامة الانفاق وصعوبة التنفيذ مما يجعلها ، بل ويجعل بعض الدول المتقدمة نفسها ، تلغى مشروعاتها ويظهر ان كل ما انفق على المراحل السابقة كان تبديدا كاملا للموارد(١٧) .

اضف الى كلذلك ان الهدف الاصلى منمحاولة الاعتماد على النفس فى الانتاج الحربى ، وهو تحقيق الاستقلال السياسي او توفير النقد الاجنبى، قد يظهر بعد فترة طويلة من المحولة والجهد والانفاق انه كان مجرد سراب . اذ لا مفر للدولة المتخلفة من الاعتماد على معاونة كثير من الخبراء الاجانب ، ولو لمجرد تدريب الفنيين الوطنيين ورسم خطة المشروع ، ومن الاعتماد علىاستيراد بعض المواد والمعدات التى لا تتوافر لديها ، وقد تكلفها هذه الدرجة من الاعتماد على الخارج نفس الدرجة من التضحية باستقلالها وحصيلتها من النقد الاجنبى .

نزع السلاح واعادة توزيع الدخل

أنه وان كان من السهل تقرير علاقة مباشرة بين نزع السلاح ورفع مستوى الرفاهية نتيجة لتحرير الموارد الاقتصادية التى كانت موجهة الى الحرب ، فانه ليست بهذه السهولة تحديد نوع العلاقة بين نزع السلاح وتوزيع الدخل فى الدولة التى تأخذ به .

صحيح أن من الممكن القول بأن نزع السلاح من شأنه أن يقضى على الارباح الطائلة التى تحققها المشروعات الخاصة التى تقوم بانتاج السلاح وبيعه للحكومة . ولكن هذا لايكفى بذاته للقول بأن نزع السلاح يؤدى بالضرورة الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الاقل ثراء . ذلك أن الاثر النهائى لنزع السلاح على توزيع الدخل يتوقف على السياسة التى ستتبعها الحكومة فى انفاق ما حرره نزع السلاح من موارد فاذا أعطت الحكومة الاولويةللانفاق على الخدمات الاجتماعية، أو على رفع مستوى الاجور ، أو لتخفيض الضرائب غير المباشرة ،أو اعفاء مستوياتالدخل الدنيا من بعض الضرائب المباشرة ، ساهم ذلك فى تغيير توزيع الدخل نحو المزيد من المساواة. ولكن الحكومة ، من ناحية أخرى ، قد تفضل محاباة أصحاب المشروعات بتخفيض الضرائب على الارباح أو منح مزايا مختلفة للمستثمرين . قد يقال أن الحكومة المحبة للسلام ، ومن ثم تأخذ بنزع السلاح ، لابد أن تكون أيضا حكومة تؤمن بمزيد من العدالة الاجتماعية . وقد يكون هذا صحيحا ، ولكنه على كل حال لا يدل على شىء فيما يتعلق بأثر نزع السلاح على توزيع الدخل ، وانما كل ما يدل عليه هو أن كلا من نزع السلاح واعادة توزيع الدخل يمكن ردهما فى هذه الحالة الى سبب ثالث هو نوع الحكومة التى تطبق كلا منهما .

---

(١٦) هذا التقدير للاستاذين : Hoagland, J. and Teeple, J. : The Economics of Regional Arms Races, in Benoit (ed.), op. cit. pp. 139—140.

(١٧) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

ومع هذا فان من الممكن القول بأن نــزع السلاح من شأنه أن يجعل الظروف ، حتى فى دولة رأسمالية ، أكثر ملاءمة لتحقيق درجة أكبر من عدالة توزيع الدخل ، بالمقارنة بظروف التوتر الدولى والحرب الباردة والانفاق الكبيــر على السلاح . ويمكن تفسير ذلك **أولا :** بمـــا يفتحه نـــزع السلاح من منافذ أوسع للتأثر بالافــكار الاشتراكية التى كانت من قبل تنسب الى عـــدو يستعد المجتمع لابادته ، أو الى مواطنين ينادون بنفس ما ينادى به العدو . **وثانيا :** بأنه فى ظروف دولية أقل توترا وأكثر تحررا من دعوة الحرب والتسلح يصبح من الصعب تجاهـــل الحاجات الاساسية للجزء المغبون من الســـكان . فاذا تركت درجة حدة الحاجات تحدد توزيع الموارد الاقتصادية التى حررها نزع السلاح فمن الطبيعى أن يعود هذا بنفع أكبر على فئات الدخل المنخفض. بعبارة أخرى أن نزع السلاح يضع حدا لامكانية التعلل بضرورة الانفاق الحربى كمبرر لانخفاض مستوى الانفاق على تحسين بعض الخـــدمات الاجتماعية التى تحتاجها الطبقات الدنيا .

وأخيرا : فان ما يؤدى اليه نزع السلاح من تحرير للموارد الاقتصادية يجعل من الممكن رفع مستوى الدخل للطبقات الفقيرة دون المســاس بالدخول العليا ، الامر الذى يجعل من الاسهل تحقيق مزيد من المساواة دون مواجهة نفـــس الدرجة من المعارضة من أصحاب الدخول العليا.

نزع السلاح والتعاون الاقتصادى الدولى

أن الاثار الاقتصادية الايجابية لنزع السلاح لا تقتصر على مجرد تحرير **موارد قائمة بالفعل** كانت من قبل موجهة الى استخدام غير منتج هو الحرب ، بل تتعدى هذا الى **استغلال موارد لم تكن مستغلة على النحو الامثل أو لم تكــن مستغلة على الاطلاق** بسبب حاجة هذا الاستغلال الى جو من التعاون الدولى والسلام .

فأولا : أن نزع الســـلاح بمـــا يؤدى اليـــه ويصحبه من تخفيف حدة التوتر الدولى من شأنه أن يزيد من حجم التجارة الدولية ومن ثم زيـــادة درجة التخصص الدولى بما يعنيه ذلك من تحقيق درجة أكفأ فى استغلال كل دولة لمواردها . ويرجع ذلك الى أن جزءا كبيرا من القيـــــود المفروضة على التجارة الدولية فى الوقت الحاضر فى صورة اقامة أسوار من التعريفات الجمركية ، وفرض حصص وتراخيص الاستيراد ، وحماية الزراعة الوطنية ، انما مبعثه أما الاضرار بالعدو أو محاولة تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى استعدادا لحالة الحرب .

وثانيا : أنه مع التطور التكنولوجى المستمر الذى يعيش فيه العالم منذ الحرب العالمية الثانية والذى يصوره البعض بقوله أن العالم يحقق ، منذ هذا الوقت ، ثورة تكنولوجية جديدة ، كل خمس سنوات ، يفتح آفاقا واســـعة للتعـــاون الدولى فى اكتشاف واستغلال موارد اقتصادية جديدة لا يمكن اكتشافها أو استغلالها الا بوجود هذا التعاون . أن اكتشاف الفضاء والتحــكم فى درجة الحرارة وسقوط الامطار هى مجرد أمثلة لما نعرف اليوم بالفعل امكانية تحقيقه والتوسع فيه ولكنه يشترط فى نفس الوقت علاقات دولية تخلو من التوتر وترفض احتكار النجاح .

بل أن المتفائل منا قد يميل الى الاعتقاد بأن هذا التطور التكنولوجى نفسه هو أحد العوامل الكفيلة بتحقق نزع السلاح الشامل فى النهاية ، اذ أنه بما يتيحه من فرص غير معهودة لسيطرة الانسان على الطبيعة قد يجعل من ســيطرة الانسان على الانسان عملا قليل الجدوى ولا معنى لـــه .

المشـــكلات الاقتصـــادية لنزع السـلاح مشـــكلات خاصـــة

أن طريق نزع السلاح ، مع كل ذلك ، ليس طريقا محفوفا بالثمار وحدها وانما تكتنفه أيضا بعض المشكلات ، حتى من الناحية الاقتصادية . أن هذا لايمكن انكاره، ولكن الخطأ هو فى محاولة تجسيم خطورة هذه المشكلات الى الحد الـــذى يوحى بأن سلوك هذا الطريق لا جدوى منـــه أو بأن ضرره أكبر من نفعه ، وفى محاولة تصـــوير هـــذه المشكلات وكأنها من نـــوع خاص يصعب ايجاد حل له .

أن بعض المشكلات الاقتصادية لنزع السلاح لابد أن يواجه فئة معينة من الدول المتقدمة ، تحقق أرباحا كبيرة من تصدير الاسلحة ويعتمد انتاجها من السلاح الى حد كبير على التصدير ، وفئة معينة من الدول المتخلفة تعتمد الى حـــد

كبير على تصدير بعض المواد الاولية ، كالبترول والمطاط ، التى يشكل الطلب الحربى عليها جزءا لا يمكن تجاهله من اجمالى الطلب العالمى .

على ان من الخطأ أن نبالغ فى أهمية هذا النوع من المشكلات . فما التاريخ الاقتصادى ان لم يكن تاريخ تحول مستمر من الطلب على سلعة الى اخرى أو تحول عناصر الانتاج من سلعة تحولت الاذواق او الفن الانتاجى عنها الى غيرها ؟ ليس هناك اذا اية مدعاة للقلق على المستقبل الاقتصادى لهذه البلاد ، على المدى الطويل ، أكثر مما يدعو الى القلق مثلا تحول الطلب العالمى من سلعة كالمنسوجات الى الخيوط الصناعية . اضف الى ذلك ان ارتفاع مستوى الدخل ومستوى الاستثمار فى الدول المستوردة والمصدرة نفسها نتيجة تحرير الموارد المترتب على نزع السلاح ، من شأنه ان يؤدى الى زيادة فى الطلب العالمى قد تعوض او تجاوز اثر انخفاض الطلب على السلع التى كان يستوعبها الانفاق الحربى .

نزع السلاح وخطر الانكماش

أهم من ذلك ما يؤكد عليه عادة من اثر نزع السلاح فى كافة الدول المطبقة له على حجم الانفاق الكلى نتيجة لانخفاض الانفاق الحربى ، الامر الذى يهدد بانكماش عام بكل ما يصحبه من انخفاض فى الدخول وصعوبة تصريف السلع وانخفاض الاسعار وزيادة البطالة . فيقال مثلا ان الكساد العظيم الذى اصاب العالم فى ثلاثينات هذا القرن كان مقترنا بانخفاض مستوى الانفاق الحربى ، وان التوسع فى الانفاق الحربى قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية يفسر جزئيا الانتعاش الاقتصادى الذى حققته الدول الصناعية الكبيرة، وخاصة الولايات المتحدة . ذلك ان الصناعات الحربية هى من اكبر الصناعات فى هذه الدول ومن ثم فان توسعها يكون حافزا هاما للصناعات الاخرى التى تمدها بالمواد الاولية او المعدات، و يصيبها الانتعاش نتيجة لما تخلقه الصناعات الحربية من دخول . (١٨)

والمتفائلون يجدون ردا سهلا على هذا باجرائهم مقارنة بين نزع السلاح الذى تلا الحرب العالمية الثانية ونزع السلاح الذى يمكن ان يحدث اليوم . فيقدرون أن آثار نزع السلاح على الاقتصاد الامريكى فى سنة واحدة ، هى السنة التالية على الحرب الثانية ، تبلغ نحو ضعف ما يمكن أن يترتب من اثر على تسريح القوى البشرية والموارد الموجهة الى الحرب لو تم نزع السلاح اليوم (١٩) . وان الميزانية الحربية للولايات المتحدة فى أواخر الحرب الثانية كانت تكون أكثر من ٤٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى بينما لاتشكل الميزانية الحربية اليوم أكثر من ١٠ ٪ من هذا الناتج ، وانه فى بريطانيا ، ادى انتهاء الحرب الثانية الى تسريح ما يقرب من ٧ ملايين شخص من افراد القوات المسلحة أو المشتغلين بالصناعات الحربية أو الخادمة للحرب ومع هذا لم تزد البطالة الاجبارية الا بمقدار ٧٠٠ر٠٠٠ شخص . وانه فى أواخر الحرب العالمية الثانية كان عدد المجندين فى العالم أربعة أمثال عددهم فى أوائل الستينات ، ومع هذا لم تحدث زيادة كبيرة فى البطالة فى معظم الدول المشتركة فى الحرب (٢٠) ويستخلصون من كل ذلك أن الاثر الذى يمكن توقعه من تطبيق نزع السلاح على حالة الرخاء النسبى الذى تتمتع به أوربا والولايات المتحدة اليوم لا يجب المبالغة فيه ، وهو على كل حال سيكون أقل بكثير من أثره فى أعقاب الحرب الثانية وقد نجحت هذه الدول بالفعل فى تجنبه أو تخفيفه الى حد كبير .

اما تفسير نجاح دول أوربا الغربية والولايات المتحدة فى تجنب الانكماش منذ الحرب الاخيرة بضخامة الانفاق الحربى ، فلعل الاقرب الى الصحة منه هو تفسير ذلك بأخذ هذه الدول بالسياسة الكينزية فى معالجة الانكماش . صحيح أن التوسع فى الانفاق الحربى هو نوع من أنواع الدواء الكينزى ، ولكنه ليس النوع الوحيد ، وهناك من الاوجه البديلة للانفاق الحربى ما يكفل أن يعوضه أو يفوقه . فليس من الصعب على حكومة تؤمن بالسياسة الكينزية ان تستبدل بالانفاق الحربى توجيه السياسة المالية والنقدية

---

(١٨) انظر فى تفصيل ذلك : Bull, H. : The Control of the Arms Race, The Institute for Strategic Studies, London 1961, pp. 13 — 14.

(١٩) ك. بولدنج : المضمون الاقتصادى للرقابة على الاسلحة ، فى برينان ، المرجع السابق ص ١٧ — ١٩ .

(٢٠) هيئة الامم ، المرجع السابق ، ص ١٧ — ١٩.

نحو تشجيع الانفاق الفردى بخفض الضرائب وتشجيع أرباب العمل على زيادة الاستثمار ، وتشجيع الصادرات ، وزيادة الانفاق الحكومى على الصحة والتعليم وشق الطرق .. الخ ويكفى أن نقرأ لكاتب مثل جالبريت لندرك أنه حتى فى ظل مستوى معيشة عال كالذى يتمتع به المجتمع الامريكى ، لا يمكن أن نعتبر زيادة الانفاق الحكومى على هذه الخدمات الاجتماعية من قبيل الانفاق غير الضرورى أو مشابها لبناء الاهرامات أو حفر الخنادق ثم ردمها .

أضف الى كل ذلك أن العقدين اللذين انقضيا منذ الحرب الاخيرة قد حولا بعض دول اوربا الى اقتصاديات تعانى من ندرة العمل ، كبريطانيا وألمانيا ، ومن ثم فان نزع السلاح بدلا من أن يواجه هذه الدول بمشكلة البطالة سوف يساهم، على الاقل فى المدى الطويل ، فى تزويد الصناعات بما تحتاجه من يد عاملة .

على أنه بصرف النظر عن امكانية حل مشكلة الانكماش العام فان بعض الصناعات أو المناطق أو فئات معينة من العمال والفنيين لابد أن يصيبها نزع السلاح بالانكماش أو البطالة فى المدى القصير . سيظهر ذلك بالنسبة للصناعات التى تجد من الصعب أن تتحول الى الانتاج المدنى ، أو المناطق التى تعتمد اعتمادا كبيرا على مثل هذه الصناعات ، أو فئات العمال والفنيين ذوى التدريب أو الكفاءة المتخصصة تخصصا ضيقا فى الانتاج الحربى . ولكن هذه المشكلة ، كما سبق أن أشرنا بالنسبة للبلاد التى تعتمد على الطلب الحربى فى تصريف صادراتها ، هى مشكلة ذات طابع عام يواجهها اى اقتصاد باستمرار كلما تغير الفن الانتاجى او تحول الطلب من سلعة الى اخرى ، بل تواجهها الصناعات الحربية نفسها بدرجة عالية من الحدة كلما أدى سباق التسلح الى تجاوز سلاح الى سلاح آخر أشد تدميرا . ومن السهل أن توجه السياسة الضريبية والانفاق الحكومى على نحو يقدم تشجيعا خاصا لهذه الصناعات أو المناطق أو هذه الفئات المتخصصة من العمال . وبديهى أن اقتصادا مخططا تخطيطا مركزيا هو أكثر كفاءة فى أعادة توزيع الموارد وفى المواجهة السريعة لمشكلة البطالة من اقتصاديات تترك حول هذه المشكلة لقوى السوق . كما أنه كلما كان معدل النمو مرتفعا كلما كان من السهل استيعاب هذه الموارد المتبطلة بتوظيفها فى فروع الاستثمار الجديدة . وهكذا يستطيع اقتصاد مخطط مركزيا كالاقتصاد السوفيتى أن يعالج مشكلة الانكماش الكلى أو الجزئى بكفاءة وسرعة أكبر مما يستطيعه اقتصاد كالاقتصاد الامريكى ، وكذلك يمكن للاقتصاد الالمانى أو الفرنسى مثلا أن يواجه مشكلة الانكماش فى بعض الصناعات بكفاءة أعلى منها فى اقتصاد ينمو بمعدل منخفض نسبيا كالاقتصاد البريطانى .

أن ما قلناه عن خطر الانكماش ومواجهته فى الدول المتقدمة يصح أيضا بالنسبة للبلاد المتخلفة التى ستطبق نزع السلاح، مع قليل من التحفظات، منها أنه بالنظر الى ما هو معروف من الضعف النسبى فى فاعلية السياسة المالية والنقدية فى الدول المتخلفة بصفة عامة ، فان هذه الدول سوف تحتاج الى درجة أكبر من تدخل الدولة فى أعادة توزيع الموارد التى يحررها نزع السلاح. على أن هذا ليس الا مجرد مثال من بين الامثلة العديدة التى تبين حاجة الدول المتخلفة الى درجة أكبر من تدخل الدولة ومن احكام التخطيط ، بالمقارنة بالدول المتقدمة .

كذلك فانه فى البلاد المتخلفة والمكتظة بالسكان قد تظهر مشكلة البطالة المتولدة عن نزع السلاح بدرجة أكبر من الخطورة ، ولكن يقابل ذلك أن نزع السلاح لن يقتصر على تحرير ايد عاملة غير ماهرة بل من شأنه أيضا أن يحرر عددا من الفنيين والعمال المهرة وكميات من المواد الاولية ورأس المال ، وكلها تكون عناصر نادرة من عناصر الانتاج ، وتميل الاسلحة الحديثة الى امتصاصها بمعدل اكبر من معدل امتصاصها للعمل غير الماهر .

بل أن هناك عاملا معينا من شأنه أن يجعل مشكلة اعادة توزيع الموارد أقل عبئا فى البلاد المتخلفة منه فى البلاد المتقدمة وهو ما رأيناه من اعتماد هذه البلاد اعتمادا كبيرا نسبيا على الاستيراد فى الحصول على السلاح . اذ من الواضح أن تحويل كمية من النقد الاجنبى من استيراد السلاح الى استيراد المواد اللازمة لفروع الانتاج المدنى أسهل من تحويل عناصر الانتاج نفسها من الانتاج الحربى الى الانتاج المدنى .

نزع السلاح وتقدم العلم والتكنولوجيا

من المخاطر التى كثيرا ايضا ما تتكرر الاشارة اليها خطر أن يؤدى نزع السلاح ، بما يترتب عليه من تخفيض الانفاق على البحوث الخادمة

للحرب ، الى الحاق الضرر بالتقـدم العلمى والتكنولوجى فى فروع الانتـاج المـدنى نفسه . ويستند هذا الاعتقاد على حقيقة واقعة هى أن التوسع فى الانفاق على البحوث التى تستـهدف تطوير الاسلحة أدى أيضا عن طريق غير مباشر الى كثير من التقدم فى خارج ميدان الحرب ، فيقال انه لولا الانفاق السخى على البحوث العسـكرية لما كنا نعرف اليوم الاستخدام المدنى للمحركات النفاثة أو الطاقة النووية أو الاجهزة الالكترونية ولما ارتدنا الفضاء . . . الـخ .

وقد يستمد هذا الراى بعض القوة من حقيقة اخرى هى أن سباق التسلح فى العصر الـذى نعيش فيه ، بعكس سباق التسلح فى القـرون الماضية ، يقوم على الكيف اكثر مما يقوم على الكم ، اى أنه يعتمد على اكتشاف أنواع جديدة من السلاح اكثر مما يعتمد على زيادة كميـة الانواع المعروفة بالفعل .

وهذا بحد ذاته كفيل بخلق حافز قوى للاهتمام بالبحوث الحربية التى تؤدى فى نفس الوقت الى رفع معدل التقدم التكنولوجى فى خارجها .

على أننا نشعر هنا بوجود خلط قـد يؤدى توضيحه الى تبديد هذا الخوف الى حد كبير . اذ يتعين فى نظرنا ان نميز بين الاثر الذى قـد يترتب على انخفاض الانفاق على البحث العلمى وبين اثر زوال أو ضعف الحافز على البحث ، كنتيجة لنزع السلاح .

بعبارة اخـرى يتعين أن نميز بين حافـز الحكومات للانفاق على البحوث ، وحافز العلماء والباحثين انفسهم . ونحن نشك كثيرا فى أن حافز العلماء والباحثين لخدمة الحرب هو اقـوى من حافزهم للعمل فى خدمة الحياة . ولدينا مثـال ما حدث فى الثلاثينيات عندما احجم علماء الطبيعة عن الكشف عن نتائج بحوثهم المتعلقة بتفجير الذرة خوفا من ان يؤدى الى صنع القنبلة الذرية .

ولكن الذى لا يمكن المجادلة فيه هو أن معـدل التقدم فى البحث العلمى والتكنولوجيا لابـد أن يصيبه التدهور اذا أدى نزع السلاح الى تخفيض الانفاق على البحوث .

ومن الافراط فى التفاؤل ان نتوقع الا تخفض الحكومات انفاقها على البحوث بعد تطبيق نزع السلاح ، أو الا تنخفض نسبة العلماء المشتغلين بالبحث نتيجة لانخفاض هذا الانفاق . أن نصف العلماء والمهندسين المشتغلين بالبحث اليـوم فى الولايات المتحدة ، وربع العلماءوالمهندسين جميعا فى بريطانيا يعملون فى فروع من البحث تستهدف خدمة الحرب (٢١) ، ولكن جزءا من بحوثهم يفيد أيضا الانتاج المدنى ، ولابد أن نتوقع اذا حـدث وانخفض اجمالى الانفاق على البحوث نتيجة لنزع السلاح أن تتجه نسبة كبيرة من هؤلاء الى أعمال غير أعمال البحث .

ولكن حتى اذا افترضنا تخفيض حجم الانفاق على البحوث وانخفاض عدد المشتغلين بالبحث فان لـنزع السـلاح من الآثار الايجابيـة على البحث العلمى ما قد يعوض هذا الاثر السلبى أو يفوته . ذلك أن حجما أصغـر من الانفاق على البحث ، اذا وجه مباشرة لخدمة الاغـراض المدنية ، قد يحقق لهذه الاغراض نفس التقـدم الذى يحققه انفاق أكبر يستهدف أساسا خـدمة الاغراض الحربية ولا يفيد الحياة المدنية الا بطريق غير مباشر أو تحكمى .

كما أن انفاقااقل يوجه مباشرة لخدمةالاغراض المدنية قد يجعل تقدم البحث العلمى والتكنولوجى أكثر تمشيا مع الحاجات الحقيقية للمجتمع منذلك التقدم الذى قد يكون باهرا حقا ولكنه يحرز فى ميادين لم يرشحها للتقدم الا ارتباطها المباشر أو غير المباشر بالحرب . أضف الى ذلك أن بحوث الحرب كثيرا ما تحاط بسرية تعوق تقـدمها الطبيعى ومن ثم تمنع من تطبيقها فى خارج ميدان الحرب .

بل ويمكننا أن نتطلع الى اليوم الذى يحـل فيه التنافس بين الدول فى دفع عجلة التقـدم التكنولوجى والبحث العلمى الذى يخدم السلام ، محل سباق التسلح ، كحافز للمزيد من الانفـاق على البحوث والتقدم العلمى . فاذا لم يحـرز البحث العلمى وتطبيقه فى الاغراض المدنية نفس معدل التقدم الذى يحرز فى ظل النظام الحـالى للتسلح « فلن يكون السبب سوى قصـور الخيال .. والنقر فى المثل » ، واذا اعوزتنا هذه الامور فلعل بعضنا يتفق مع بولدنج فى أننا « لن نستحق شيئا أفضل من الفناء »(٢٢) .

---

(٢١) Urban, L. Some Effects of Disarmament on Research and Development ,in Benoit, op. cit., pp. 163.

(٢٢) بولدنج ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .



حول الاستثمارات العربية فى الوطن العربى



قد نشرت فى العـدد ١٢ من « السياسة الدولية » (ابريل ١٩٦٨) دراســة بعنــوان « الاستثمارات العربية فى الــوطن العربى » تعرضت فيها للفرص المتاحة لاستثمار الاموال العربية العامة والخاصة داخل الاراضى العربية واشرت فى هذا العدد الى مشروع اتفاقيــة « الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » التى تم التوقيع عليها بعد ذلك بتاريخ ١٨ مايو ١٩٦٨ من جانب عشر دول عربية .

وقد جاء فى تعليقى على الاتفاقية المذكورة قولى (فى ص ٨٧) :

« وقد اتى المشروع المذكور بحكم يبيح قبول اعضاء منتسبين فى الصندوق من « المؤسسات المالية العربية » . وكان المشروع الذى اعده الصندوق الكويتى يعمم ذلك على كل « الهيئات الراغبة فى الاسهام بنشاط الصندوق » وهو تعبير كان من الممكن ان يشمل مؤسسات التمــويل الدولية والشركات الخاصة الاجنبية (شركات النفط بصورة خاصة) بل والحكومات الاجنبية . غير ان مؤتمر الجزائر قصر النص على المؤسسات المالية العربية سواء كانت عامة او خاصة فحرم النص بذلك من اهم مزاياه » .

وفى العدد السابق من « السياسة الدولية » (يوليو ١٩٦٨) تفضل الاستاذ طالب جميــل رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سابقا واحد كبار المعنيين بالتعاون الاقتصادى العربى، تفضل فكتب تعليقا انكر فيه ان يكون فى اشراك هيئات غير عربية فى عضوية الصندوق المقتــرح اية مزايا وتساءل قائلا (ص ١٣٨) :

« ولا ادرى ما هى (المزايا) فى النص الاصلى التى حرم منها النص الجديد ؟ لا اظن الدكتور شحاته يعتقد ان مشاركة شركات احتكاريــة استعمارية ومؤسسات مالية تقع تحت نفــوذ

دولة استعمارية معينة في هذه الظروف التى تتآمر فيها القوى الاستعمارية على وطننا العربى (مزية) حرم منها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » .

والحقيقة ان المشروع الذى قدم اصلا من جانب الحكومة الكويتية (والذى اعد صياغته الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية) كان يتضمن نصين فى هذا الشأن . فقد نصت مادته الرابعة على ان « يحدد النظام الاساسى للصندوق وضع « الاعضاء المنتسبين » فى الصندوق من الهيئات الراغبة فى الاسهام بنشاطه وذلك دون اخلال بما تنص عليه المادة التاسعة من هذه الاتفاقية » ثم نصت المادة التاسعة على ان « يكون التصويت فى كافة الاجهزة القيادية بالصندوق على اساس يعكس بقدر الامكان نصيب كل عضو فى الراسمال وذلك على نحو يفصله النظام الاساسى ويشرط ان يقصر الحق فى التصويت دائما على الدول والبلاد العربية الاعضاء » (١)

وواضح من النصين المذكورين ان المشروع الكويتى قد قصد ان يحقق غايتين فى وقت واحد الاولى ضمان موارد متجددة للصندوق يصبح بغيرها اداة قصير الاجل وقاصرة الاثر او على احسن الفروض مؤسسة « كالبنك الافريقى للتنمية » الذى يعيبه اساسا ان ممولیه انفسهم هم فى حاجة الى التمويل . اما الغاية الثانية فهى ضمان استقلال الصندوق وعدم خضوعه لاى هيئة غير عربية مادام دور الاعضاء غير المنتسبين يقتصر على امداد الصندوق بموارد اضافية دون ان يكون لهم اى دور فى التصويت فى الاجهزة القيادية بالصندوق . وقد عبرت عن هذا القصد بالتفصيل المذكرة التفسيرية التى الحقت بالمشروع الكويتى حيث جاء فيها تعليقا على المادة الرابعة من المشروع مايلى :

المادة الرابعة : تشير هذه المادة الى نوع من العضوية يقوم على أساس « الانتساب » فقط الى الصندوق وفقا لشروط واجراءات يفصلها النظام الاساسى . وهذا النوع من العضوية متاح لهيئات غير حكومات الدول العربية وسواء كانت هذه الهيئات عربية أو غير عربية ، دولية أو غير دولية .

وينبغى أولا أن نسجل أن الانضمام الى الصندوق على أساس هذه العضوية لا يمس بتاتا من سيطرة الدول العربية سيطرة كاملة عليه اذ تقصر المادة التاسعة من الاتفاقية حق التصويت فى أجهزة الصندوق القيادية على الحكومات العربية الاعضاء فقط . كل ما فى الامر أنه قد يتاح للعضو المنتسب على سبيل المثال حق ابداء الاراء الاستشارية أو حق التقدم باقتراحات أو توصيات أو حق الحضور فى بعض الاجهزة أو اللجان باعتباره مجرد مراقب وذلك وفقا لما يحدده بعد ذلك النظام الاساسى .

وينبغى أن نلاحظ ثانيا أن قبول هيئة معينة عضوا منتسبا رهن بارادة سلطات الصندوق وما تراه مناسبا طبقا لظروف كل حالة ومبرراتها وذلك فى حرية كاملة .

أما الحكمة من اضافة هذا النص فمردها الى ثلاث حقائق أساسية ينبغى أن تواجه بصراحة :

الحقيقة الاولى أن العمل على خلق الصندوق يجب أن يدخل فى اعتباره ضرورة ايجاد كائن قوى قابل للحياة قادر على أن يسهم حقا فى تحقيق الاهداف المرسومة له بصفة منتظمة . أما خلق مؤسسة ضعيفة مآلها الى العقم أو الشلل بعد فترة وجيزة فأمر مصيره أن ينعكس انعكاسا سالبا فى آثاره على الجميع ».

(١) وعلى عكس هذا الترتيب الواضح جاء النص الاخير لاتفاقية الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى يشوبه غموض كبير فى مسألة العضوية . فبعدأن أكدت المادة (٣) منه أن أعضاء الصندوق هم : « الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية والبلاد العربية الاخرى التى تكتتب فى راسمال الصندوق » قبل تاريخ معين وأية دول أو بلاد عربية اخرى يوافق مجلس المحافظين على انضمامها للاتفاقية » . نصت المادة (٤) على اباحة قبول مساهمة « المؤسسات والهيئات المالية العربية » فى رأسمال الصندوق ، دون أن تكون أعضاء ، بالرغم من أن العضو فى اطار كهذا هو من يسهم فى الراسمال .

اما الحقيقة الثانية فهى أن العبء الاكبر فى تمويل هذا الصندوق سوف يقع قطعا على عدد قليل نسبيا من الدول العربية القادرة حاليا على تخصيص بعض الفائض من مواردها المالية للمؤسسة الجديدة . ومع ذلك ونظرا لضخامة حاجات الدول العربية الاخرى والحاح هذه الحاجات وامتدادها على فترة طويلة من الزمن ، فانه ينبغى ان يفسح المجال فى الصندوق المقترح لاشتراك جهات أو هيئات قد تكون هى الاخرى على استعداد للتعاون فى تحمل ذلك العبء الثقيل ، لا سيما اذا كان هذا التعاون لا يمس بنانا كما اشرنا بسيطرة الدول العربية على الصندوق وبتكريسه فى خدمة الاقتصاد والمصالح العربية .

وأما الحقيقة الثالثة فهى أن اعداد نصوص تنظيم تفاصيل هيكل الصندوق وكيفية مباشرته لاعماله مهمة تأتى ، على خطورتها واهميتها ، فى المرتبة الثانية بعد حل المشكلتين المشار اليهما آنفا : مشكلة ايجاد هيئة قادرة على الحياة والبقاء ومشكلة ضرورة التعاون مع الغير وتوسيع قاعدة التمويل اللازم لمواجهة الحاجات .

ويلاحظ اخيرا أن النصوص المقترحة فى المشروع الحالى لم تحدد كيفية اسهام العضو المنتسب فى موارد الصندوق والامر متروك فى هذا الشأن ايضا للنظام الاساسى ، فقد يكون الاشتراك فى الراسمال نفسه أو فى أموال خاصة مستقلة أو فى تمويل عمليات أو برامج معينةتحددها السلطات المسؤولة بالصندوق بالاتفاق مع العضو المنتسب أو بغير ذلك من السبل .

أما الهيئات غير العربية التى قصدها المشروع باشارته فهى يمكن أن تشمل أى مصدر يرغب فى المساهمة فى تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول العربية سواء نشأت هذه الرغبة من ذات أغراض هذا المصدر (كمؤسسات التمويل العالمية او وكالات التنمية التابعة لبعض الدول الغنية) أو نشأت لتحقيق مصلحة خاصة لهذا المصدر كما لو أمكن اقناع الشركات الاجنبية العاملة فى العالم العربى بأن تخصص نسبة من ارباحها للمساهمة فى الصندوق المقترح ، على اساس ان فى هذا تحقيقا لمصلحتها فى الزمن الطويل وربطا بين رفاهيتها ورفاهية الاقتصاد العربى الذى تستمد أرباحها منه . صحيح أن تاريخ بعض هذهالشركات بل وحاضرها يثير فى الاذهان مخاوف كثيرة ، ولكن هل الانسب — طالما هى موجودة — انكتفى بنعتها بأسوأ الصفات أم نحاول بقدر الامكان ان نجعل للاقتصاد العربى نصيبا أكبر فى ارباحها ؟ هذا هو السؤال الذى ارجو أن تكون اجابته الواضحة تفسيرا جزئيا « للمزايا » التى قلت فى دراستى المشار اليها أن النص الاخير للصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى « قد حرم هذا الصندوق منها » .

وعلى أية حال ، وما دامت اتفاقية انشاء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى قد قصرت فى صياغتها النهائية العضويه فى الصندوق على الدول العربيه واستبعدت اسهام اية جهه غير عربية فى راس المال . فا نالامل الان معقود على ان يتجه الصندوق بعد انشائه الى ان يتبع . الى جانب الاقتراض من راس المال المدفوع، الوسيلة المعروفة باسم « الاموال الخاصه » او « الصندوق الخاص » (Special fund) بحيث يفتح الباب امام الدول والهيئات التى ترغب فى المساهمة فى تحقيق اغراض الصندوق (بصرف النظر عن مسالة العضويه) بان تقدم اليه — سواء على سبيل القرض أو على سبيل الهبة — الاموال التى ترى تقديمها لهذا الغرض بالاتفاق مع الصندوق وبالشروط المناسبة للطرفين ، على ان يقوم الصندوق بتخصيص هذه الاموال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم العربى لاعبا بذلك دور الوسيط بينمصادر التمويل العالمية والدول العربية التى هى فىحاجة الى التمويل . وليس فى اتباع ذلك الاسلوب تجديد غير مألوف فهذا هو ما يسير عليه البنك الانتر — أمريكى للتنمية والبنك الاسيوى للتنمية وصندوق أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادى . حيث تكون « الاموال الخاصة » التى تحصل عليها هذه المؤسسات (خارج حصص الاعضاء فى راس المال) جانبا هاما من الموارد التى تعينها على تحقيق اغراضها .

د. ابراهيم شحاته

التقارب بين باكستان والصين الشعبية

لاشك في أن القارة الآسيوية تشكل منطقة من أخطر مناطق المواجهة في العالم ، حيث تعج بالتوترات والضغوط المتنافرة التى تولدها علاقات القوى المتغيرة بين دول القارة العتيدة والتى تؤثر بدورها فى المخططات الاستراتيجية للدول الكبرى . والباكستان والصين الشيوعية معدودتان بكل المقاييس من أضخم القوى الآسيوية المعاصره . وتتباين اوضاع الدولتين فى عدة نواح منها مثلا أن الصين كدولة شيوعية لها مصالحها الخاصة التى تحددها استراتيجيتها فى آسيا ، اما الباكستان فهى دولة مرتبطة باطار التحالفات الغربية وتتحدد مصالحها فى المقام الاول بنزاعها مع الهند حول مشكلة كشمير . ورغم ما يفرق بين الدولتين من عوامل أيديولوجية ومصلحية ، الا أن ثمة تقاربا واضحا بدا يجذب الدولتين الى بعضهما . وهذا التقارب ينبع فى جانب كبير منه من الاعتبارات التكتيكية المرتبطة بصراع القوى فى القارة الاسيوية . وهذا البحث يحاول توضيح طبيعة الملابسات التى تحيط بهذا التقارب فى أبعاده المختلفة .

العلاقات الصينية الباكستانية فى مراحلها الاولى

لقد شهدت الفترة التى اعقبت قيام الصين الشيوعية ظهور علاقات ودية بينها وبين الباكستان . فالباكستان كانت من أولى الدول غير الشيوعية التى اعترفت بالصين واقامت علاقات دبلوماسية معها . وحينما عرض موضوع تمثيل الصين الشيوعية فى المنظمة الدولية سنة ١٩٥٠ ، كانت الباكستان فى طليعة الدول المؤيدة لهذا الطلب . وفى الجمعية العامة للأمم المتحدة امتنعت باكستان عن التصويت فى جانب التوصية التى كانت تدعو الى دفع الصين بالعدوان لتدخلها فى الحرب الكورية . وخلال هذه الأعوام وحين توقفت تجارة الباكستان مع الهند بسبب الفروق الناتجة عن اعادة تقييم العملة ، امكن للباكستان أن تعوض ذلك عن طريق تصدير كميات ضخمة من القطن للصين فى مقابل الحصول على احتياجاتها من الفحم الصينى .

أما نقطة التحول الهامة فى سياسة الباكستان فقد جاءت فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ كنتاج لعديد من المؤثرات الاقتصادية والعسكرية وابرزها التدهور السريع فى أثمان المواد الخام بعد الانتعاش الضخم الذى أحدثته الحرب الكورية ، ثم هناك التوتر الذى كان يخلقه استمرار أوضاع المواجهة مع الهند حول كشمير . وكان لهذين العاملين اكبر الاثر فى جعل الباكستان تبحث عن تحالف تستطيع بموجبه أن تحصل على احتياجاتها من المعونات الاقتصادية والعسكرية أسوة بما كانت تحصل عليه تركيا من حلف شمال الأطلنطى . وقد التقى هذا التحول فى السياسة الباكستانية مع اهداف الاستراتيجية الجديدة التى وضعها جون فوستر دلاس ، وزير خارجية امريكا ، والتى قامت فى جوانبها الأساسية على التوسع فى اقامة الأحلاف والقواعد العسكرية لمجابهة الضغوط الشيوعية فى المناطق التى كان يعتقد أنها ذات أهمية خاصة لمصالح العالم الغربى . وكانت الباكستان تشكل احدى قواعد الارتكاز الحيوية فى هذه الاستراتيجية حيث اعتبرت هى وتركيا بمثابة المداخل الطبيعية من منطقة القوقاز السوفيتية الى مصادر البترول فى

غرب آسيا ، لا سيما ايران والعراق والعربية السعودية . وبـــذا انضوت باكستان تحت لواء الاحـــلاف الغربية وامتدت هـــذه الرابطـــة من عضوية حلف جنوب شرقى آسيا (السياتو) الى عضوية حلف بغداد الذى تحول فيما بعـــد الى معاهدة الحلف المركزى (السنتو) ، وأخيرا وقعت الباكستان ميثاق التعاون الثنائى المتبادل مع الولايات المتحدة فى مارس ١٩٥٩ . وقـــد دافع الرئيس الباكستانى أيوب خان عن هـــذه المحالفات بقوله ان الباكســـتان لم ترغم على عضويتها ، كما أنها توقع عليها بعيون مغلقة ، وانما فعلت ذلك من أجل تدعيم أمنها القـــومى ضد ما يتهدده من أخطار .

وقد بلغ الحـــال بالباكســـتان فى وقت من الأوقات أن كانت المعونة العسكرية الأمريكيـــة تشكل ما يربو على أربعين فى المائة من ميزانيتها العامة ، وهو الاعتبار الذى أشار اليه السناتور وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى حين قال ان برنامج المعونة العسكرية الأمريكية لباكستان قد فاق كل تصور معقول . ففى اطار هذا البرنامج قامت الولايات المتحدة بانشاء قواعد ومراكز للاتصالات فى بيشاور وفى الأجزاء الشمالية من كشـــمير ، واشتملت المعونة العسكرية لباكستان على أنواع مختلفة ومتطورة من الأسلحة مثل دبابات باتون، والمقاتلات النفاثة من طراز ف ــ ٨٦ ، ومقاتلات ف ــ ١٠٤ ، وصـــواريخ من الجو للجـــو ، وصواريخ من الأرض للجـــو .. الخ . كمـــا قامت الولايات المتحدة بتدريب حوالى ست فرق باكستانية على النمط المتبع فى الجيش الأمريكى ، وفضلا عن ذلك كله ، فقد حصلت الباكستان على معظم احتياجاتها من السلاح البحرى من بريطانيا عن طريق القروض .

وعلى الرغم من ضخامة هـــذه المعـــونات العسكرية الغربية للباكستان ، الا أن الباكستان كانت تحرص باســـتمرار على تأكيد أن هـــذه الأسلحة لن تستخدم ضد أى دولة أو من أجـــل أية أغراض عدوانية ، على النحو الذى عبر عنه أحد رؤساء الوزارات السابقين فى الباكســـتان بقوله « ان الاحتياجات المتطورة للدفاع عن أمننا القومى تستوجب منا البحث عن مصـــادر يمكن بواسطتها تحرير اقتصادنا من أعباء التسليح المرهقة الملقاة على عاتقه كيما يمكن توجيهها الى أغراض الرفاهة الاجتماعية لشعبنا ، ويجب أن يكون مفهوما أن تلقينا معونات عســـكرية من الولايات المتحدة ، لا يعنى أنها موجهة ضد دولة بعينها ، فالباكستان تبنى سياستها على مقت العنف ونبذ مبدأ العدوان » .

والمغزى السياسى الذى يمكن استخلاصه من مثل هـــذه التأكيدات هـــو أن الباكستان كانت ستسعى الى التـــزام النزعـــة الحيـــادية فى علاقاتها الخارجية ، غير أن تصريحات بعض المسئولين الباكستانيين حينذاك كانت تنـــاقض هذا الادعاء الظاهرى وتدحضـــه ، مثـــال ذلك ما صرح به صهروردى ، رئيس وزراء باكستان الأسبق ، أثناء زيارته للولايات المتحدة فى يوليـــو ١٩٥٧ بقوله « أننا نرتبط بكم بوثاق متين لا يمكن الفكاك منه ، فان أشد ما يزعجنا ويتهددنا فى الآونة الراهنة ، النوايا العدوانية والتســـلطية للشيوعية . ونحن ننظر الى سلام العالم على أنه وديعة فى أيديكم ، فان احترامكم للانسانية ولشرف الفرد وكرامته واستقلال الشعوب يتفق اتفاقا كاملا مع المبادىء الأخلاقية التى نعتقد فيها وندين بها ، ومن جانبنا فاننا لا نرى أية صعوبة تحول دون تعاوننا التام من أجل دحر العـــدوان الشيوعى حتى نحمى القيم الروحية التى هى أغلى ما فى الانسان » .

ومن هنا ، فان فكرة التعايش الســـلمى مع النظم الشـــيوعية المتـــاخمة للباكستان أصبحت موضع رفض متزايد ومستمر ، ويؤكد ذلك ما جاء فى البيان المشترك الصادر عن الرئيس الباكستانى أيوب خان والرئيس الفلبينى كارلوس جارســـيا فى ديسمبر ١٩٦٠ حيث تعهدا بالعمل على دعم حلف جنوب شرقى آسيا سياسيا واقتصـــاديا حتى يصبح فى مركز يكون قادرا معه على مجابهة تحديات الشيوعية فى الحرب الباردة ، ولما بدأ الوضع المتأزم فى لاوس يتفاقم وينذر بالانفجار عقب الرئيس أيوب خان بقوله « أن الباكســـتان لن تتردد برهة واحدة فى الاضطلاع بمسئولياتها والتزاماتها التى تفرضها عليها عضويتها فى حلف السياتو » . وفى الخطاب الذى ألقاه أيوب خان فى الاجتمـــاع المشترك لمجلسى النواب والشيوخ

والباكستان من جانب ، وبين الباكستان وحلفائها المعونات الغربية كانت لابد وأن تؤدى الى زيادة الاختلال فى ميزان القوى لصالح الهند ، وكان الأمريكى فى يوليو ١٩٦١ قال « ان الشعب الوحيد الذى سيقف بجواركم على الدوام هو شعب الباكستان وذلك بافتراض أنكم ستقفون بجانبه ولن تتخلون عنه » .

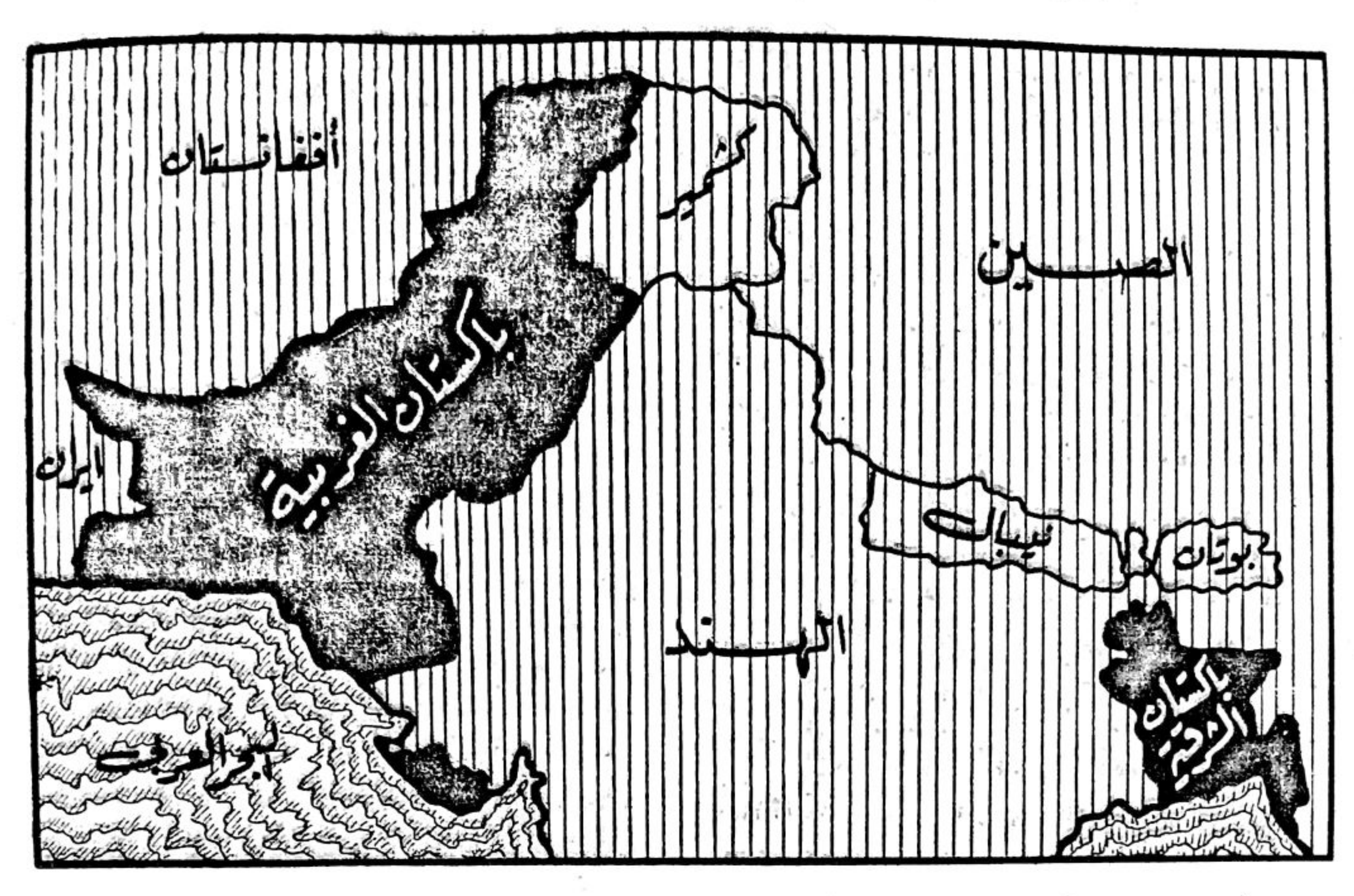
وترتيبا على ذلك يمكن القول أن الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٦٠ شهدت انحيازا كاملا بلا أدنى تحفظات من جانب باكستان تجاه الولايات المتحدة ، ويدلل على ذلك سجل تصويت الباكستان فى الأمم المتحدة حيث انحازت الى جانب الغرب فى كل المشكلات الرئيسية التى عرضت على المنظمة الدولية ، والمثل الناصع على ذلك هو التحول فى اتجاهات الباكستان من تمثيل الصين الشيوعية فى الأمم المتحدة ، فقبل عام ١٩٥٤ وكما سبق أن أوضحنا ، صوتت الباكستان فى صف هذا التمثيل ، أما بعد هذا التاريخ فقد صوتت الى جانب التوصيات الأمريكية التى كانت تدعو الى تأجيل عرض الموضوع .

وقد اتفقت ردود فعل كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ازاء هذه الاتجاهات الباكستانية المالئة للغرب ، فالاتحاد السوفيتى احتج على حلف بغداد الذى أعتبر باكستان أنشط أعضائه وأكثرهم تحمسا له . وقد تضمنت مذكرة الاحتجاج التى بعث بها الاتحاد السوفيتى الى باكستان فى أبريل ١٩٥٨ ، تنديدا شديدا بارتباط باكستان السياسى والعسكرى بالغرب فى حلفى بغداد وجنوب شرقى آسيا على اعتبار أن هذا الارتباط مظهر من مظاهر العدائية للاتحاد السوفيتى ، وأوردت المذكرة أن اقامة قواعد لاطلاق الصواريخ الموجهة ، والمطارات والممرات لنزول القاذفات والمقاتلات الاستراتيجية يجعل الولايات المتحدة المتصرف الأول ، وبلا منازع ، فى كل ما يتصل بالأوضاع العسكرية فى الباكستان ، وحذر الاتحاد السوفيتى من العواقب الوخيمة التى ستترتب على الانسياق وراء المشاريع العسكرية للسياسة الأمريكية . وقد تكرر هذا التحذير على نحو أشد بعد اسقاط طائرة التجسس الأمريكية يو — ٢ التى ثبت أنها أقلعت من أحد المطارات العسكرية فى الباكستان .

ولم تكن الصين الشيوعية اقل انتقادا لسياسة الباكستان من الاتحاد السوفيتى ، فقد وصفتها بالعدائية والعدوانية التى تستهدف تقويض أمن الصين . ونلمس ازديادا واضحا فى حدة العداء الصينى فى أعقاب المبادرة التى أقدم عليها الرئيس الباكستانى أيوب خان بعد انفجار حوادث الحدود بين الصين والهند فى عام ١٩٥٩ ، حين دعا الهند الى مشاركة الباكستان فى الدفاع عن أمن الدولتين ، وفى ذلك يقول أيوب خان : « ان عقيدتى هى أنه مهما حدث فى الماضى ، فان الوقت قد حان لنرسى سياسة مشتركة ترتفع على أساس من التعقل والتفهم الواعى للمصالح التى تفرضها روابط الجوار التى تجمعنا معا . وكرجل عسكرى أستطيع أن أحدد ملامح الخطر الذى سيدهمنا فيما لو تخاذلنا فى حل المشكلات التى تعقد علاقاتنا . ودرس التاريخ الذى يجب علينا أن نستوعبه ونعيه هو أن وجهة العدوان كانت تستهدف على الدوام شبه القارة التى تأوينا » .

وبالرغم من أن استجابة الهند لهذه الدعاوى والتبريرات الباكستانية كانت أقرب الى جانب السلب منها الى جانب الايجاب ، الا أن هذه النزعة الباكستانية المعتدلة أسهمت الى حد ما فى التقريب بين وجهتى نظر الدولتين حول بعض الأمور ، كما أدت الى تسوية بعض مشاكل الحدود ، ومنها مثلا توقيع معاهدة المياه (Indus Water Treaty) فى سبتمبر ١٩٦٠ ، وهى مشكلة كانت تحمل بذور خطر مماثل لنزاع الدولتين حول كشمير . غير أن تطور الأحداث فى العامين التاليين بدأ يقلب موازين ويعيد صياغة العلاقات القائمة بين دول المنطقة على نحو يختلف جذريا عما كان سائدا من قبل .

ففى أكتوبر ١٩٦٢ ، داهمت الصين قوات الهند فى منطقة الهيملايا ، وأوقعت بها خسائر فادحة كشفت عن ضعف الهند العسكرى فى مواجهة قوة دينمية نامية كالصين . وهنا بدأت الولايات المتحدة ودول الغرب تسارع فى تقديم المعونات العسكرية للهند دون ما اعتبار لاعتراضات الباكستان التى تركزت فى أن هذه المعونات الغربية كانت لابد وأن تؤدى الى زيادة الاختلال فى ميزان القوى لصالح الهند ، وكان



لازدياد حدة هذا الوضع المتأزم بين الهند والباكستان من جانب ، وبين الباكستان وحلفائها الغربيين من جانب آخر ، أثره فى جعل بريطانيا تضغط على الهند للدخول فى مفاوضات مع الباكستان لتسوية نزاعهما حول كشمير ، غير أن الاجتماعات التى عقدت فى الفترة بين ديسمبر ١٩٦٢ ومايو ١٩٦٣ لم تتمخض عن تقدم يذكر فى هذا الصدد . وعاد التوتر بين الدولتين الى التفاقم بشكل حاد فى أعقاب الاضطرابات الدامية التى اجتاحت كشمير فى ديسمبر ١٩٦٣ بسبب سرقة بعض الآثار المقدسة من الاقليم .

بوادر التقارب بين الصين والباكستان

اذا تتبعنا جذور التقارب بين الصين والباكستان ، لوجدنا أنها نبعت من استجابة الهند السلبية ازاء المبادرة التى تقدم بها أيوب خان لتنسيق دفاع الهند والباكستان ضد الشيوعية . فحينئذ بدأت الباكستان تفكر فى ضرورة تسوية مشاكل الحدود الواقعة بين منطقة سنكيانج الصينية وبين ذلك الجزء من كشمير الذى تسيطر عليه الباكستان ، وهى حدود لم تكن محددة بنص اتفاق رسمى بين الدولتين رغم أنها تمتد الى ما يقرب من ثلاثمائة ميل . وقد ظهرت بوادر التقارب فى شكل التصريح الذى أدلى به أيوب خان ومضمونه أن وزارة الخارجية الباكستانية عثرت على احدى الخرائط التى تبين بعض مناطق من باكستان وكأنها تابعة للصين ، وطالب بفتح الباب أمام تسوية سلمية لمشاكل الحدود . وتلى ذلك أن أرسلت الباكستان مذكرة رسمية للصين فى ٢٨ مارس ١٩٦١ فى نفس المعنى ، غير أن الصين لم تبد أى رد فعل حتى فبراير ١٩٦٢ حيث اقترحت عقد اتفاق مؤقت لمشاكل الحدود الى حين التوصل الى تسوية ملائمة للنزاع حول كشمير ، وعندئذ أعلنت الباكستان قبولها لهذا الاقتراح ، ثم صدر تصريح مشترك عن الدولتين فى ٣ مايو ١٩٦٢ يعلن عن رغبة الدولتين فى التفاوض حول الموضوع ، وبالفعل بدأت هذه المفاوضات فى بكين ، وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢ صدر تصريح مشترك يعلن عن اتفاق الدولتين الكامل حول تسوية مشاكل الحدود المتنازع عليها بينهما . وفى ٢٢ فبراير ١٩٦٣ أعلن أن الطرفين قد انتهيا من اعداد وصف تفصيلى للحدود بينهما ، وهذا الاتفاق وقع عليه فى بكين فى ٢ مارس ١٩٦٣ .

هذا التقارب الصينى الباكستانى الذى نمت جذوره فى جو العداء المشترك للهند ، أخذ يحدث عدة تحولات ظاهرة فى اتجاهات الباكستان من الولايات المتحدة بسبب موقف الأخيرة من الهند ، مثال ذلك ما قاله أيوب خان حينذاك ومنه « ان الولايات المتحدة بدأت تنحاز صراحة الى جانب الهند ومخططاتها العدوانية ، واذا استمر هذا الاتجاه ، فلا يخالجنى أدنى شك فى أن الدول الصغرى فى منطقتنا سوف تبحث عن حماية أمنها فى اتجاهات أخرى » .

وأثناء حرب الحدود الهندية الصينية خطا هذا التقارب الصينى الباكستانى خطوة واسعة الى الأمام ، انعكست فى تصريحات كبار المسئولين الباكستانيين ، ومنهم بهوتو الذى أصبح فيما بعد وزيرا لخارجية باكستان والذى قال ان بلاده لا تكن عداوة للصين ، وانما على العكس ، فهى تجد فيها صديقا عظيما ، وأضاف ان من الحماقة أن يتبادر الى ذهن مخلوق أن باكستان ستسارع الى نجدة الهند فى حربها ضد الصين ، وأكد أن صداقة الباكستان والصين صداقة غير مشروطة ولا تشوبها أية تحفظات ، وأعلن أنها ستظل بمنأى عن الصفقات والمساومات التى قد تستهدف النيل منها . وفى الخطاب الذى ألقاه ايوب خان أمام الجمعية الوطنية الباكستانية فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٢ أعلن ان مسلك الهند الاستفزازى هو الذى تسبب فى أحداث هذا الصدام مع الصين .

ولما بدأت الهند تحتج على مشروع الاتفاق الذى توصلت اليه الباكستان والصين حول الحدود فى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢ ، أعلنت الصين أن الهند تحاول احداث نوع من الوقيعة بينهما وبين باكستان بايعاز من الدول الغربية وذلك بقصد خلق جو من العداء والكراهية الموجهة ضد الصين . وحين وقع الاتفاق بين الدولتين حول الحدود فى مارس ١٩٦٣ وصف شواين لاى رئيس وزراء الصين الاتفاق بأنه تاريخى . أما شين يى وزير خارجيته فقد صرح بأن هذا الاتفاق سيوفر فرص الهدوء والاستقرار على الحدود الصينية الباكستانية كما سيدعم من احتمالات السلام فى آسيا والعالم . وأعاد شين يى تأكيد هذا المعنى فى خطابه الذى ألقاه فى روالبندى فى ٢٥ مارس ١٩٦٥ حين قال : « ان منطقة جبال كاراكورام ستبقى دون تغيير اذ أنها أصبحت قريبة من قلوب شعبينا » .

وقد أخذ الرئيس أيوب خان يشيد بهذا التحول فى العلاقات الصينية الباكستانية فى عدد من المناسبات ، ففى الخطاب الذى وجهه الى شعب الباكستان فى أول يناير عام ١٩٦٤ قال « اذا رجعنا الى الوراء ، سنجد أننا خلفنا عاما مليئا بدواعى القلق والتوتر بسبب شحنات الاسلحة التى حصلت عليها الهند بدعوى مجابهة النوايا العدوانية للصين ، وقد كذبت الشواهد كل ادعاءات الهند فيما يتصل بهذه النوايا العدوانية المزعومة » ، ولم ينس الرئيس أيوب خان أن يوجه تحذيرا الى الدول الغربية يؤكد فيه انه ليس من المستبعد تماما أن تدخل الباكستان فى رابطة تحالف مع الصين الشيوعية للدفاع عن استقلالها ضد العدوان الهندى .

واذا تقصينا ردود الفعل التى احدثها هذا التقارب الصينى الباكستانى فى مراحله الأولى ، فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فقد اختلفت فى البداية ثم اتفقت فيما بعد وان كان لأسباب ودوافع متباينة تتصل بمصالح كل منهما ، وباطار علاقات القوى الذى تعمل داخله كل من هاتين الدولتين . فالولايات المتحدة لم تر غضاضة فى التجاء الباكستان الى تسوية مشاكل الحدود بينها وبين الصين الشيوعيه ، بل اننا لا نعدو الحقيقة اذا قررنا أن مثل هذه التسوية كانت تشتمل على ميزة هامة لرابطة التحالف الغربى مع باكستان فى آسيا . فالعداوات بين الصين والباكستان كان من الممكن ان تعود الى ردود فعل اعمق فى مضمونها وخطورتها من التزامات بين الهند والصين . فالهند دولة غير منحازة ، ولم يكن هناك ثمة التزام يدفع الغرب الى التدخل مباشره لمساعدتها فى أى صدام يقع بينها وبين الصين ، بعكس الحال مع الباكستان، فان تدهور النزاع حول الحدود مع الصين كان يمكن أن يورط الغرب فى مواجهات مباشرة مع الصين فى آسيا ، ومثل هذه المواجهات الاقليمية المحدودة كان يمكن أن تتصاعد فى النهاية

وتنقلب الى حرب عامة ، وهو أمر لم يكن الغرب ليرغب فيه بحال .

غير ان ازدهار هذا التقارب الصينى الباكستانى بدأ يزعج الولايات المتحدة ويثير تشككاتها حول ولاء الباكستان لروابط تحالفها مع الغرب ، فحينما دعت الباكستان شواين لاى لزيارتها رسميا فى فبراير ١٩٦٤ اعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن أسفها لمثل هذه الزيارات الودية التى يقوم بها زعماء الصين الشيوعية للباكستان .

وكرد على هذه الايماءات الأمريكية ، اخذ الرئيس الباكستانى ايوب خان يناقش الاهداف التى من أجلها دخلت الباكستان فى احلاف عسكرية مع الغرب ، فغرض حلف جنوب شرقى آسيا ومعاهدة الحلف المركزى ، على حد قوله ، كان يتركز فى منع نشوب نزاعات مسلحة فى هذه المناطق ، أما وقد أصبح فى الامكان القضاء على التوترات الاقليمية من خلال علاقات حسن الجوار ، فان أهداف هذه الأحلاف تكون قد تحققت تماما ، وان لم تؤد بالضرورة الى هجرها والتنصل من عضويتها .

أما عن ردود فعل الاتحاد السوفيتى لهذا التقارب ، فقد قامت منذ البداية على التنديد بما أسمته بالمناورات التكتيكية المفضوحة للصين الشيوعية ، وعلى اعتبار ان الكتلة التى كانت الصين تحاول انشاءها كانت تفتقر الى أساس موضوعى سليم ، وكان من المحقق أن تنتهى الى الفشل ، لان الباكستان فى رأى السوفيت كانت لا تزال متحالفة مع الغرب فى اطار تنظيماته العسكرية ، وقد حذر الاتحاد السوفيتى الصين الشيوعية من التمادى فى لعبة اثارة النزاعات الاقليمية وخلافات الحدود كأداة فى استراتيجيتها تجاه القارة الآسيوية .

تطور اتجاهات التقارب بين الصين والباكستان

لم يكن من المعقول أن يستمر هذا التقدم المطرد فى العلاقات الصينية الباكستانية دون أن يثمر فى مصالح الدولتين ويؤثر فى شعورهما المتبادل على نحو غير مألوف من قبل . ففى ديسمبر ١٩٦٣ صرح فان هان شين ، نائب وزير التجارة الخارجية فى الصين ، أثناء زيارته للباكستان بأنه اذا ما وقعت الحرب بين الهند والباكستان ، فان الصين ستقف الى جانب الباكستان ضد الهند ، كذلك أعلن شواين لاى أثناء زيارته للباكستان فى فبراير ١٩٦٤ بأن الصين والباكستان تشكلان حجر الزاوية فى سلام القارة الآسيوية ، وأضاف شواين لاى أن كلا من الشعبين قد قاسى من القهر الاستعمارى فى الماضى وأن الوقت قد حان لكى ينسقا جهودهما معا من أجل السلام فى آسيا والعالم .

على ان هذا التقارب لم يبق محصورا فى دائرة المشاعر الودية فحسب ، وإنما تعداه الى التأثير فى المصالح المادية لكل من الصين والباكستان . ففى ٣١ يوليو ١٩٦٤ أعلن وزيرالتجارة الباكستانى عن قبول قرض صينى قيمته ستون مليونا من الدولارات بلا فائدة ويسدد على آجال طويلة ويستخدم فى تمويل استيراد معدات التصنيع الثقيل من الصين . ثم توصلت الدولتان الى عقد اتفاقية جوية تم بمقتضاها فتح طريق من بورما وجنوب آسيا الى الصين من خلال باكستان الشرقية ، وكذلك فتح طريق الى افريقيا وغرب آسيا من خلال باكستان الغربية . وفضلا عن ذلك كانت هناك مشروعات لانشاء طريق برى بين روالبندى وبكين تجاه جيلجيت فى شمال كشمير . وقيل حينئذ ان هذا الممر الجديد سيحدث ثورة فى اقتصاديات هذه المناطق الشمالية ، وبجانب هذا ، وقعت عدة اتفاقات فى أمور الملاحة والخدمات اللاسلكية والتأشيرات وتصاريح المرور . وفى ١٤ نوفمبر ١٩٦٥ وقعت الباكستان والصين اتفاقية فنية لانشاء شبكة من المنشآت الصناعية فى غرب باكستان بمعونة الصين ، ثم وقع اتفاق آخر فى دكا تعهدت الصين بمقتضاه بمد الباكستان باحتياجاتها من الاجهزة الاليكترونية ، وايضا عرضت الصين اقامة مصنع لانتاج الورق فى شيتا جونج قدرت تكاليفه بستين مليونا من الدولارات . كما شهدت السنوات الاخيرة وصول عدد من البعثات والوفود الثقافية والطبية الصينية الى باكستان ـ

اما فى المجال العسكرى ، فقد نشط تبادل الوفود العسكرية بين الصين والباكستان كما بدأت الصين تظهر كمصدر مرتقب يمكن للباكستان التعويل عليه فى الحصول على احتياجاتها من السلاح ، وتجلى هذا فى تصريح بهوتو وزير خارجية باكستان حذر فيه من أنه ما لم توقف الدول الكبرى معوناتها العسكرية للهند ، فان الباكستان ستلجأ الى تصحيح الاختلال بينها وبين الهند بالحصول على ما يلزمها من الاسلحة من مصادر أخرى ، ولم تكن هذه المصادر بالطبع لتعنى سوى الصين . وهذا الخط نفسه أبرزه أيوب خان بشكل أوضح حين قال « ان سياسة الولايات المتحدة فى هذه المنطقة قد تغيرت على نحو يتهدد معه أمن الباكستان ، فالصين لم تكن تزمع مهاجمة الهند أو الاعتداء عليها،ونحن نعتقد أن الاسلحة الامريكية التى حصلت عليها الهند لن تستخدم الا ضدنا » .

وقد ترددت بعض التقارير عن اقدام الصين على تزويد ثلاث فرق مشاة باكستانية بالاسلحة، وكذلك تقديم بعض طائرات الميج الى باكستان وتدريب الطيارين البكستانيين على قيادتها ، وقد كشفت الباكستان فى ٢٣ مارس ١٩٦٦ أن الصين كانت تزود الجيش الباكستانى بدبابات وطائرات صينية الصنع . وفى الاحتفال بيوم الجمهورية الذى اقيم فى روالنيدى فى نفس العام ، اشتركت فى العرض العسكرى دبابات صينية من طراز ت ــ ٥٩ ، وطائرات ميج ١٩ . وتقول بعض التقريرات أنه منذ سبتمبر ١٩٦٥ ، زودت الصين باكستان بما يكفى لتزويد ثلاث فرق مشاة من الاسلحة ، وحوالى ٢٥٠ دبابة و ١٢٥ طائرة ميج ١٩ ، وسربين من قاذفات اليوشن ، الى جانب كميات ضخمة من أجهزة المدفعية وقطع الغيار .

وفى مجال التقارب السياسى ، توالت تأكيدات الصداقة بين الصين والباكستان على لسان زعماء الدولتين ، ففى تصريح لوزير خارجية باكستان قال « يجب علينا أن نتعلم كيف نعيش مع جيراننا ومع الآخرين بروح من التفاهم ، فالايديولوجيات يمكن أن تخضع لكثير من التأويلات المتعارضة أما الموقع الجغرافى فلا يمكن تغييره أو التصرف فيه ، وإذا لم نتعلم كيف نتعايش فى سلام مع جيراننا ، استحال علينا أن نخلق هذا السلام مع الدول البعيدة عنا » . اما شين يى ، وزير خارجية الصين ، فقد قال « ان هناك رابطة تحاف وثيقة العرى بين الشعبين الباكستانى والصينى ضد الامبريالية ، وليس هناك من قوة تستطيع أن تفصم عرى هذا التحالف بين الدولتين » . وفى تصريح آخر قال « ان الشعب الصينى سيقف الى جانب باكستان اذا ما تعرضت للعدوان ، وسيساعدها بكل ما يملك على هزيمة العدوان واحباطه » .

ان تطور العلاقات بين الصين والباكستان أصبح يواجه السياسة الامريكية بمأزق صعب ، فهى لا تستطيع أن تتخلى عن الباكستان كاحدى القواعد التى تتمركز حولها الاستراتيجية الغربية فى آسيا ، كما أنها فى الوقت نفسه تحاول الابقاء على نوع من التوازن فى اتجاهاتها ازاء كل من الهند والباكستان ، هذا كله ، مع محاولة دعم الهند فى موقفها من الصين . وهذا الامر الاخير يؤدى الى زيادة حفيظة الباكستان ضد الولايات المتحدة ، ودفعها أكثر فى اتجاه التقارب مع الصين. وهكذا تجد السياسة الامريكية نفسها وهى تدور فى حلقة مفرغة لا تستطيع معها أن تحتفظ بتوازنها فى وسط هذا الخضم المتلاطم من تضارب المصالح وتعقد علاقات القوى وتشابكها بين القوى الاسوية نفسها .

وهناك شواهد كثيرة على هذا التخبط الذى تعانى منه السياسة الامريكية ، ففى سبتمبر ١٩٦٥ قررت حكومة الولايات المتحدة فرض حظر على تصدير الاسلحة الى كل من الباكستان والهند ، ولكنها ما لبثت أن تراجعت عن هذا القرار فى مارس ١٩٦٦،وفى التصريح الذى أدلى به متحدث رسمى باسم وزارة الخارجية الامريكية فى ١٢ ابريل ١٩٦٧ قال « لقد قمنا بعملية مراجعة شاملة لهذا القرار وانتهينا الى العدول عنه ، وان كان حجم شحنات الاسلحة سيضغط بعض الشىء عن ذى قبل ، كما سيقترن ذلك بتصفية وجود مجموعة المستشارين العسكريين الامريكيين فى الباكستان، وبعثة الامدادات العسكرية الامريكية فى الهند . ولسوف تراعى الولايات المتحدة فى امداداتها المقبلة

الابقاء على اوضاع التوازن بين الدولتين والحيلولة دون نشوب سباق تســلح بينهما . ونأمل ان تعمــل الدولتان على تصفية خلافاتهما وتركيز جهودهما فى مجالات التنمية الصناعية والزراعية».

وهذا الاتجاه الامريكى اثار ردود فعل عنيفة وغاضبة فى الباكستان ، فالرئيس أيوب خان علق فى ١٩ ابريل ١٩٦٧ على التصريح السابق بقوله ان معظم السلاح الامريكى الذى حصلت عليه الباكستان لم يعد ذا قيمة ، وأصبح من المتعين استبداله بسلاح اكثر حداثة وتطوراً . أما وزارة الخارجية الباكستانية فقــد عقبت على التصريح بقولها ان الباكستان قد تجد نفسها مضطرة الى البحث عن مصــادر اخرى لتأمين احتياجاتها من الســلاح .

والواقع ان هذا القرار الامريكى قد جاء ، كما يرى معلقون كثيرون ، كضرورة لضغط اعتمــاد الباكســتان على الصين الشــيوعية فى مجالات التسلح بالذات ، خشية أن يؤدى فى النهاية الى اعتماد الباكستان المطلق على الصين فى أمرحيوى يمس صميم امنها القومى ، وفى هذا ما فيه من تهديد لنفوذ الغرب ومخططاته فى هــذه المنطقة الاستراتيجية . هذا على حين يرى معلقون آخرون أن هذا القرار يؤدى الى خلق مزيد من الاوضاع المتناقضة فى المنطقة . فهدف الولايات المتحدة من مد الباكستان بالاسلحة هو بالتأكيد دعم الباكستان فى مواجهة الصين ومخططاتها فى آسيا ، ولكن اذا كانت الباكستان قد استطاعت من جانبها أن تنشىء علاقات صداقة وثيقة مع الصين،فان هدف هــذه الاسلحة يصبح الهنــد بلا أدنى شك . والولايات المتحدة من جهتها تريد ان تدعم تسليح الهند حتى تستطيع ان تواجه الصين ، لا أن تستنزف الهند امكانياتها العســكرية فى صراعها ضد الباكستان التى لازالت حليفة للغرب.والهند كما يقول هؤلاء المعلقون ، ويشاركهم فى ذلك فريق كبير من مستشارى وزارة الخارجية الامريكية ، لا تستطيع ان تواجه بمفردها وفى نفس الوقت التهديدات والاخطار التى تأتيها من اتجاهي الصين والباكستان ، الامر الذى يشكل خطرا محققا على مستقبل الهند ومركزها فى القارة الآسيوية .

ويستمر هذا الخط من التحليل فيقول ان هذه الضغوط السياسية المتنافرة تضع الباكستان فى مركز أفضل فى مواجهة الهند . فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون قوة ردع مانعة ضد الباكستان فيما لو تجاسرت على شن حرب ضد الهند بسبب كشمير ، لان تشديد الضــغط الامريكى قد ينتهى بخروج الباكستان من زمرة التحالف الغربى ، وهو وضع لا ترغب فيه امريكا بحال . ومن ناحية اخرى ، فان الصين الشيوعية تقف بثقلها مع الباكستان ضد الهند ، وسوف تنحاز الى جانبها صراحة ودون ادنى مواربة فى أية مواجهات مباشرة بين الدولتين ، وفى هــذا ما فيه من احــراج للدبلوماسية الامريكية ، وسوف يضعها فى مركز لا تحسد عليه .

والباكستان تدرك هذا تماما ، بل انها تحاول دعم هذا المركز فى مواجهة الهند من خلال توثيق علاقاتها على نحو أفضل مع الاتحاد السوفيتى ايضا ، ويأخذ هذا شكل تبادل الوفود والبعثات العســكرية مثل تلك التى رأسها مارشال الجو الباكستانى يوزخان فى يونيو ١٩٦٦ ، كما تجىء زيارة الرئيس أيــوب خان للاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٦٧ كنقطة بارزة فى هــذا الصدد . وهدف الباكستان من ذلك ليس الحصــول على أسلحة ، وانما العمل على تحييد الفيتو السوفيتى فى مجلس الامن عند نظر مشكلة كشمير والتصويت عليها . والاتحاد السوفيتى من جانبه لا يرفض اتجاهات التقارب هذه ، فهو يحاول تقليل اعتماد الباكستان على الغرب من جهة ، كما أنه يريد تقليل نفــوذ الصين الشيوعية فى الباكستان من ناحية اخرى . والنتيجــة النهائية لذلك هى أن الباكستان تقف فى موقف المستفيد الاول من هذه اللعبة السياسية الماكرة .

مستقبل التقارب الصينى الباكستانى :

بعد هــذا التحليل قد يتبــادر الى الذهن أن الباكستان قد انحازت الى الصين ضد الغرب ، ولكن الحال على خلاف ذلك ، فالباكستان لا زالت حليفا رسميا للغرب على الرغم من العلاقات الودية التى تربطها بكل من الصين الشيوعية والاتحاد

السوفيتي وعدد من دول أوربا الشرقية . ولكن ثمة اعتبار هام هو الذى يحدد اتجاهات الباكستان من هذه القوى المختلفة ، الا وهو عداؤها للهند بسبب كشمير .

وفى رأينا أن مستقبل التقارب الصينى الباكستانى رهن بعدة أمور منها :

(ا) وضع مشكلة كشمير ، فان استمرار التوتر بشكله الخطير الحالى يعمل على دعم هذا التقارب لجملة اعتبارات استراتيجية وتكتيكية تتعلق بأمن الباكستان القومى ، وبسياسة الصين فى آسيا وسعيها لتقويض نفوذ الغرب بفتح ثغرات فى نظمه الدفاعية من خلال مهاجمة نقط الضعف فى هذه المحالفات والتأكيد عليها . ولكن من جهة أخرى ، فانه اذا أمكن تسوية هذا الخلاف بين الهند والباكستان ، وهو احتمال لا زال بعيدا للغاية فان ضرورات الابقاء على هذا التقارب سوف تفقد حينئذ وجاهتها المنطقية ، وقد يدفع هذا بالباكستان الى استعادة روابط تحالفها الوثيقة مع الغرب ضد ما أصطلح على تسميته بخطر الشيوعية فى آسيا .

(ب) احتمال برزو نظام يسارى اكثر ممالأة للصين فى الهند ، فاذا استطاعت القوى اليسارية أن تصل الى مراكز الحكم فى الهند ، فربما كان هذا دافعا بالصين الى مراجعة سياستها ازاء كل من الهند والباكستان ، وقد يأخذ هذا التحول شكل دعم الهند ضد الباكستان .

من هذا كله ، نرى ان ما يملى هذا التقارب ليس هو اعتبارات الوحدة المذهبية ، وانما مصالح كل من الدولتين فى منطقة من أخطر مناطق المواجهة التى شهدها عالم مابعد الحرب العالمية الثانية .

د. اسماعيل صبرى مقلد



ثورة مايو ١٩٦٨ فى باريس



فى فرنسا أحداث خطيرة هددت كيان الجمهورية الخامسة وأوشكت على اسقاط ديجول.

ومن الغريب أن تلك الاحداث التى اتخذت طابعا عنيفا للغاية بدأت واستمرت على يد العنصر الطلابى أساسا ، فالعمال لم ينضموا الى الطلبة بل اتجهت حركتهم الى الجانب الاخر تماما — ثم اتضح بعد ذلك أن «الثورة» لم تحز أى تأييد شعبى ، وذلك ليس الا انعكاسا لطبيعة المجتمع الفرنسى الذى يتميز بتعدد الانقسامات السياسية — فما هو السبب الذى يقف وراء ثورة باريس ؟

أولا : الاضطرابات :

قامت الاضطرابات الفرنسية على مرحلتين ، المرحلة الاولى بدأت فعلا فى الثالث من مايو وتصاعدت بشكل واضح فى العاشر من نفس الشهر عندما نزلت مظاهرات الطلبة الى الشارع ونصبت المتاريس ، وبدأ القتال فى الحى اللاتينى عندما تصدت قوات البوليس وقررت ازالة المتاريس — أما المرحلة الثانية فتبدأ فى الثالث عشر عندما يتدخل العمال من جانب آخر ، تحت زعامة الحزب الشيوعى والاتحاد العام للعمل ويبدأ الاضراب العام .

وليس هناك أى ارتباط بين المرحلتين ، فالطلبة بدأوا حركتهم مستقلين عن أى تنظيم سياسى داخلى فى فرنسا ، وانما كانت ثورتهم جزءا من موجة السخط الطلابى التى اجتاحت أوروبا كلها فى شتاء عام ١٩٦٨ بعد أن انتشرت فى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، بل وحتى امتدت الى بعض مدن أوروبا الشرقية — والحركة الطلابية غضب وتمرد تام على المجتمع القائم ، الرأسمالى والشيوعى ، ثورة ضد الدولة البيروقراطية ، لا تنتمى الى أى أيديولوجية سياسية انما تسيطر عليها الافكار التروتسكية والفوضوية فتطالب باسقاط ذلك المجتمع الجامد الذى يعتبر أن الحرية هى « بيع السلع الاستهلاكية » .

ومن هذه الحركة الطلابية الدولية نبعت الاضطرابات فى كل مكان ، زعامة الحركة فى ألمانيا وتطلق على نفسها اسم « جماعة الطلبة الاشتراكيين » ، ومن اتباعها « كوهن بنديت » الذى تزعم جماهير الطلبة فى جامعة السوربون الباريسية — والافكار التى تسود بين الطلبة ليست نتيجة لخط ايديولوجى واحد ، وانما هى أفكار مستقاه من موقع الطلبة فى المجتمع فى كل مكان داخل الدول المتقدمة صناعيا ، تلك الافكار تبلورت فى اللقاءات الدولية بين الشباب الجامعى بعد أن ناقشوا مشاكلهم فاكتشفوا أنها متقاربة الى حد بعيد ، فقرروا اتخاذ الخط الثورى العنيف والتمرد على المجتمع .

وبتلك الافكار انطلق الطلبة من جامعة السوربون ، يرفعون الاعلام الحمراء والسوداء، والاعلام والشعارات الثورية ، شعارات جيفارا وأعلام الجزائر وفلسطين ، واجتمعوا فى قاعات الجامعة التى استولوا عليها تماما ، وجرت المناقشات الحرة فى جميع المواضيع ، وطالب البعض بالغاء الامتحانات ، ورأى البعض تطبيق نظام الادارة الذاتية فى الجامعة والمصانع —

ثم فجأة ، انتقل الصراع الى الشارع ، فحاول الطلبة التوجه الى المصانع لكى ينضم اليهم العمال ، ولكن البوليس تصدى لهم بقوة بينما ظل العمال هادئين بعد أن حذرتهم زعامتهم من هؤلاء « المتطرفين الفوضويين » .

وكان الطلبة ينادون فى البداية باعادة فتح الجامعة ، وسحب البوليس من أمامها ، والافراج عن زملائهم المعتقلين ، ولكن عندما حدث الصدام مع البوليس ، بدأت تظهر الشعارات والهتافات المعادية لديجول والتى تطالب بسقوطه وباستقالة الحكومة — وكان الطلبة يعتمدون على انضمام العمال اليهم ، وظنوا أنهم نجحوا فى تحقيق ما أرادوا ، وأن الثورة قد بدأت فعلا ، ولكن المفاجأة جاءت عندما تصرف الحزب الشيوعى الفرنسى ومعه « الاتحاد العام للعمال » بما يعارض تماما أهداف الثورة الطلابية — وظهر فتور الشيوعيين منذ البداية ، فقد إتهمت « الهيومانيتية » ، صحيفة الحزب الشيوعى الفرنسى ، الطلبة المتمردين بأنهم جماعة من « المغامرين السياسيين » وتروتسكيين متطرفين وفوضويين — وصدرت الاوامر الى العمال الخاضعين للنقابات التابعة للحزب الشيوعى بعدم التعاون مع الطلبة .

ويرجع موقف الشيوعيين هذا الى سببين أساسيين : أولا أن الحزب الشيوعى الفرنسى رأى فى الحركة الطلابية مخالفة قوية للاستراتيجية الحزبية التى اعتادها الشيوعيون فى فرنسا ، فالطلبة تصرفوا بأسلوب متطرف للغاية ، ورفعوا الاعلام السوداء وهاجموا الحزب الشيوعى ونظام الدول الشيوعية — وثانيا : ان الحزب الشيوعى خشى أن يفلت زمام الامور من يده فينضم العمال الى الطلبة فيزداد الضغط على الحزب ويفوته القطار .

وعلى هذا فان الحزب الشيوعى ، وهو يعارض بشدة الحركة الطلابية ، لم يبق مكتوف الايدى ، فرأى ان من الضرورى التصرف بما يغطى الحركة الطلابية والعمل على ارجاعهم الى حيث يجب أن يكونوا : داخل أسوار الجامعة . كذلك رأت النقابات العمالية أن هذه التطورات فرصة ذهبية للضغط على الحكومة وعلى أرباب العمل من أجل مزيد من الامتيازات العمالية ، فى الاجور وساعات العمل — وهكذا صدرت الاوامر للعمال بالاضراب العام ولكن على أساس التمسك فقط بالاهداف والمطالب العمالية التقليدية . وهكذا نرى أن الحزب الشيوعى ، وهو أكثر الاحزاب الفرنسية ثورية ، استخدم ثورة الطلبة ليحقق مطالب تتسم بالبورجوازية ، لانه خشى على نفسه وعلى مركزه القوى أمام طلبة ثائرين يتهمونه بالجمود والبيروقراطية ويحاولون ضم العمال اليهم ، خاصة والطلبة ينادون باقامة نظام « السوفييت » أو الادارة الذاتية داخل الجامعة والمصانع .

ومنذ الثالث عشر بدأ الاضراب يمتد الى فرنسا كلها ، ووصل الى حجم ضخم وشل حركة البلاد تماما ، فتوقف عن العمل حوالى تسعة ملايين شخص ، ولكن الاضراب قام دون عنف ، ورفض العمال الانقياد خلف الطلبة ومنعوهم من دخول أغلب المصانع — وبذلك وصلت الازمه فى فرنسا الى أشدها ، فبينما العمال مضربون ، تعم المظاهرات الطلابية الشوارع فى العاصمة فى صدام مستمر مع قوات البوليس — ولكن ماذا كانت الحكومة الفرنسية تفعل طوال هذا الوقت ؟

ثانيا : رد فعل الحكومة :

للتعرف على تصرف الحكومة يجب أن نعود الى بداية الازمة ، الى الثالث من مايو عندما اضطر البوليس الى التدخل فى الجامعة بناء على طلب مديرها لتفرقة الطلبة ، ولكن الامر لم يبلغ مرحلة الخطر الا بعد أن خرج الطلبة من الجامعة الى الشارع فى اليوم العاشر من مايو احتجاجا على احتجاز البوليس بعض زملائهم وتدخله فى الجامعة متعديا التقاليد التى تجعل للحرم الجامعى تحصينا ضد مثل ذلك التدخل .

وفى مساء يوم الجمعة العاشر من مايو بدأت المعارك فى الحى اللاتينى بين الطلبة والبوليس ، وكانت هناك مفاوضات بين الحكومة والطلبة لتسوية الامور على أساس أن تفتح الجامعة فى أقرب فرصة — الا أن تلك المفاوضات فشلت ،

والواضح أنها فشلت لان الحكومة الفرنسية لم تقدر فى البداية مدى خطورة التطورات ، ولذلك فان أسلوب معالجتها للازمة لم يكن ملائما وتسبب فى استمرار الاضطرابات وانتشارها — فاذا كانت المفاوضات الاولى هدفها تهدئة الطلبة واعادة فتح الجامعة فانها عاملت الطلبة على أنهم مجرد أطفال غاضبين ، فلم تقدر الحكومة ان هؤلاء الطلبه يشكون من المجتمع كله ، ان تمرد الطلبة لم يقصد الجامعة بالذات ، وانما نقده للجامعة جاء وسط غضب على المجتمع كله وثورة ضد النظام القائم ، ضد هذا الجمود الذى غرق فيه المجتمع . وفشلت الدولة البيروقراطية فى تفهم تلك الثورة التى تدعو الى التحرر الفكرى واطلاق العقل الانسانى خارج حدود « مجتمع الإستهلاك » أو الجمود الحزبى البيروقراطى .

ووقفت الحكومه الفرنسيه تعالج الازمة وكأنها تحل مشكلة بسيطة للغاية ، فكان بومبيدو ، رئيس الوزراء ، فى زيارة رسمية لافغانستان وعاد الى باريس فى الحادى عشر من مايو ويحاول تهدئة الطلبة ببعض الوعود بينما يغادر الرئيس ديجول البلاد فى زيارة رسمية لرومانيا بعد أن أعلن « أنه من غير الممكن التسامح مع أعمال العنف فى الشارع » . فالجنرال ديجول ظن أن تلك الاضطرابات أزمة عارضة وأن مواجهتها سوف يوقف كل شىء فتعود الامور الى مجراها الطبيعى .

ولكن فجأة اشتعل الموقف وأعلن العمال الإضراب وبدأت حملة ضغط واسعة ضد الحكومة ، الطلبة ينادون بسقوطها والعمال يهددونها بمطالب اقتصادية خيالية بينما تتحرك المعارضة فى البرلمان آملة فى تحقيق انتصار سياسى على حساب ديجول فتقدم فى الرابع عشر مشروع قرار بلوم الحكومة — وأخيرا ، وبعد استغاثة بومبيدو ، عاد ديجول الى باريس فى الثامن عشر بينما كان الجميع ينتظرون نتيجة الاقتراع فى البرلمان الذى يتم فى الثانى والعشرين لصالح الحكومة — والغريب أن مناقشات البرلمان لم تتعرض للب الموضوع ، وانما تعدته فى خلافات ومشاحنات بين الاجنحة المختلفة وسط جو من الفوضى أظهر للامة الفرنسية على شاشات التلفزيون حقيقة الجمعية الوطنية . ثم تكلم ديجول الى الامة فى الرابع والعشرين

وأعلن اجراء استفتاء عام بتفويضه السلطة على التغيير واعطائه الثقة التامة ، وقال انه فى حالة رفض الشعب فسوف يستقيل من منصبه — ولكن ذلك لم يغير الامور فاستمرت مظاهرات الطلبة واجتاحت موجة من العنف أنحاء باريس وامتدت فى بعض الاحيان الى الاقاليم ، واستمر اضراب العمال بعد أن رفضوا نتيجة المفاوضات بين الزعامات النقابية والحكومة .

وأمام صمت ديجول ظن البعض أنه قرر الانسحاب من منصبه ، وبدأت المعارضة اليسارية تعقد اجتماعات ودارت الاحاديث حول ترشيح البعض للمناصب الجديدة التى ستخلو باستقالة ديجول ، وقدم ميتران زعيم اليسار غير الشيوعى نفسه كمرشح للرئاسة واقترح أيضا اسم منديس فرانس كرئيس لحكومة ائتلافية تتولى الحكم فى الفترة الانتقالية ، واجتمع بهم أيضا فالديك روشيه زعيم الحزب الشيوعى وحاولوا وضع برنامج عمل لحكومة جبهة وطنية يتزعمها اليسار — وبلغت تلك الامال أقصاها عندما عرف أن ديجول غادر باريس فجأة فى التاسع والعشرين متوجها الى مقره الريفى — ويتذكر الجميع عام ١٩٤٦ عندما قرر ديجول اعتزال الحكم فتوجه الى نفس المكان — ولكن الحقيقة أهدرت آمال وتطلعات المعارضة ، فلم يذهب ديجول الى مقره الريفى مباشرة ، وانما توقف فى عدة أماكن لم يعرفها أحد وقتها واجتمع بأشخاص من العسكريين — فقد توجه ديجول أولا الى مقر القوة النووية الفرنسية فى «تافيرنى» حيث استخدم شبكة الاتصالات العسكرية للتحدث الى بعض كبار ضباطه — ثم توجه بالطائرة الى قيادة الجيش الفرنسى فى ألمانيا ، فى بلدة بادن بادن ، حيث قابل الجنرال ماسو ، وهو نفس الجنرال الذى قاد التمرد العسكرى فى الجزائر الذى نصب ديجول فى الحكم عام ١٩٥٨ وبعد ذلك توجه الى بلدة مولهاوس قرب الحدود الالمانية حيث قابل قائد اللواء السابع — وكان هدف ديجول من تلك التحركات التعرف على موقف الجيش فى حالة اضطرار الحكومة طلب المعونة المسلحة — وكانت اجابة الجنرالات فى البداية رفضهم استخدام القوة ضد الطلبة والعمال ، ولكنهم أكدوا أنه فى حالة اتخاذ الشيوعيين أى خطوات فعلية لقلب نظام الحكم

نان الجيش على استعداد للتدخل الى جانب الحكومة . وهكذا عاد الجنرال ديجول الى باريس ، بعد ليلة أمضاها فى الاستعداد للمعركة بمقره الريفى ، وفى ٣٠ مايو أذيع خطاب قصير لديجول أعلن فيه على الامة أنه لن يستقيل لانه عليه مسئوليات نحو الشعب والامة واتهم الشيوعيين بالتخريب وأعلن الغاء الاستفتاء وحل الجمعية الوطنية .

وكان لهذا الخطاب القصير أثر ضخم على الامة الفرنسية ونزلت الى شوارع العاصمة مظاهرة ضخمة ترفع الاعلام الفرنسية وتنادى بحياة ديجول بينما كان رئيس الجمعية الوطنية يقرأ على أعضائها قرار رئيس الجمهورية بحل الجمعية وسط ذهول أعضاء المعارضة الذين ضاعت عليهم فرصة قلب نظام الحكم لصالحهم. وأعلن بعد ذلك تشكيل حكومة جديدة ثم بدأ العمال يعودون الى العمل تدريجيا ولم يستمر الاضراب الا فى أماكن قليلة بعد ذلك ، وان كان الطلبة حاولوا الاستمرار فى أعمال العنف ، ولكن البوليس ظل يطاردهم الى أن أنهى جميع تكتلاتهم فى الاسبوع الثانى من يونية .

ولقد ظن البعض ان ديجول اتخذ موقفه السلبى انتظارا لتطور الاحداث فى صالحه ، ولكن الحقيقة غير ذلك ــ فديجول يتحمل مسئولية ضخمة اذا فعل ذلك ويعرض الامة للفوضى ــ فالامور خرجت من يده الى حد ما ، وأصابه نوع من اليأس فتصرف فى البداية بطريقة خاطئة ثم اكتشف فجأة أن الامور أكثر خطورة مما تصور ، فكان يتأرجح بين الانسحاب وبين البقاء ــ ثم عندما قرر البقاء ، وبعد أن تأكد من مساندة الجيش له ، عرف كيف يحرك الشعور الوطنى الفرنسى ضد الفوضى والمظاهرات والعنف ، وعندما هدد الشعب بخطورة الانقياد وراء الاوتوقراطية الشيوعية الفرنسية فلقد حرك فعلا خوف الفرنسيين الدائم من الحكم اليسارى ــ ولكن هل يستطيع ديجول الاستمرار فى المحافظة على ثقة الشعب بحكمه ؟ لقد كانت هناك معركة انتخابية ستحدد كل شىء .

ثالثا : الانتخابات ونتائج الازمة :

ليس هناك الكثير يمكن أن يقال عن الانتخابات بعد أن ظهرت النتيجة سوى أن هذه النتيجة جاءت ملائمة لكثير من التوقعات بفوز ساحق للديجوليين على حساب الشيوعيين والاشتراكيين والوسط ، فلقد دخل الديجوليون المعركة الانتخابية معتمدين على الاثار المتخلفة من الازمة فى نفوس الشعب الفرنسى ، بينما اظهر ديجول فى خطابه أن التهديد الاوتوقراطى اليسارى يشكل خطرا على الامة وأن فوز الديجولية بأغلبية كبيرة هو الطريق الوحيد لتأمين مستقبل فرنسا ــ وقام أنصار ديجول بتكوين لجان فى جميع أنحاء البلاد تقوم بالحملة الانتخابية وتهاجم اليسار والاعمال الطلابية ، وقد أطلق عليها « لجان الدفاع عن الجمهورية » .

وفعلا حقق الديجوليون نصرا جعلهم أصحاب أغلبية مطلقة فى الجمعية الوطنية وكأن الانتخابات قضت على اليساريين الذين خسروا حوالى المائة مقعد .

عدد المقاعد فى الجمعية الوطنية الفرنسية موزعة على الاحزاب قبل وبعد انتخابات ٣٠ يونيو ١٩٦٨ .

الاحزاب او الاتجاهات	قبل الازمة	بعد الازمة
الحزب الشيوعى الفرنسى	٧٣	٣٤
اتحاد اليسار	١٢١	٥٧
الديجوليون	٢٤٢	٣٥٩
الوسط	٤١	٢٨
آخرون	١٠	٩
المجموع	٤٨٧	٤٨٧

والان ، وبعد أن أسفرت الانتخابات عن تثبيت الحكم الديجولى بصورة أقوى بكثير مما كان عليه فى بداية العام فيمكن القاء نظرة عامة على النتائج التى تركتها الازمة .

فأول وأكبر الخاسرين كان الحزب الشيوعى الذى رفض الانضمام الى الطلبة وحاربهم واستغل ثورتهم ليقوى من مركزه . ومع ذلك فان الازمة اثبتت أن الحزب الشيوعى الفرنسى عندما كان أمامه الخيار بين الوصول الى الحكم بالاسلوب العنيف الذى يؤمن به الشيوعيون والذى يرتكز

على ثورة البروليتاريا فقد فضل الحزب الشيوعي الفرنسي البقاء فى حدود الشرعية الدستورية الفرنسية .

فمن نتائج الازمة ان الحزب الشيوعي ، الذى فى الواقع يفضل حكم ديجول نظرا لسياسته الخارجية ، قد حل أحد مشاكله الداخلية وقرر الاستمرار داخل النظام الديمقراطى الفرنسى ورفض التمرد على الدستور .

أما النتيجة الثانية فهى فشل الطلبة فى تنفيذ نظريتهم التى تعتمد على تكتل الطلبة بالعاملين فى ثورة تامة وكبرى تقلب النظام الاجتماعى — وكانت هذه النظرية تعتبر أن الشباب أقل ارتباطا بالنظام الاجتماعى الجامد ، سواء بين الطلبة أو العمال وان كان الدور الطليعى يجب ان يسند أساسا الى الطلبة نظرا لمركزهم العددى والجغرافى وقدرتهم على الحركة الفعالة كما أثبتت فعلا اضطرابات باريس . وعندما يبدأ الطلبة تحركهم فان العمال باضراب عام يشلون حركة الدولة البورجوازية ويبدأ الانقلاب الذى يضع دولة اشتراكية تتبع نظام التسيير الذاتى داخل جميع مؤسساتها .

ولكن الحقائق هدمت النظرية عندما اتجه العمال تحت قيادة الحزب الشيوعى الى تحقيق الاهداف البورجوازية ، مما أثبت ان غالبية الشعب ، بما فيه العمال ، قد فضلوا تحقيق امتيازات اكبر داخل مجتمع الرفاهية الاستهلاكية عن التمرد على ذلك المجتمع وتغييره .

ومن النتائج الاساسية للازمة التغييران الماديان فى الدولة الفرنسية : التغيير الاول فى شكل التكوين السياسى للحكم عندما حصل ديجول على أغلبية ساحقة وخسرت المعارضة اليسارية نصف مقاعدها وهزم الحزب الشيوعى أمر هزيمة — ولقد تبع تغيير اغلبية الحكم الديجولى تعديلات كبيرة فى المناصب الوزارية أهمها انسحاب بومبيدو من رئاسة الوزارة وتولى موريس كوف دى مورفيل هذا المنصب . وتقول بعض المصادر أن انسحاب بومبيدو هو بادرة لتخلى ديجول عن الرئاسة فى العام القادم وايضاحا لنية الجنرال فى أن يحل بومبيدو مكانه فى زعامة الحزب ، خاصة أن بومبيدو أثبت كفاءة كبيرة فى مواجهة الازمة فى مرحلتها الثانية .

أما التغيير الثانى فهو ذلك الذى أصاب البناء الاقتصادى الفرنسى ، نتيجة لما حصل عليه العمال من امتيازات ضخمة فى الاجور تسببت فى ارتفاع مباشر لكثير من الاسعار — ولقد غير ذلك من خطط التوسع الاقتصادى الفرنسى : فبعد أن كان من المنتظر قبل الازمة اذ كان من المقرر أن يصل معدل الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى الى ٥½ ٪ بينما لا تزيد نسبة الاجور والمرتبات بأكثر من ٨٪ أو ٩٪ بحيث يقترب مستوى المعيشة من باقى دول أوروبا الغربية الأكثر تقدما فلقد تسببت الازمة فى انخفاض معدل الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى الى ٣٪ بينما تبلغ نسبة الزيادة فى الاجور والمرتبات حوالى ١٣٪ — فكأن الاقتصاد الفرنسى سوف يضطر فى العامين القادمين الى ضغط المصروفات ، وقد بدأ ذلك فعلا بالنسبة لمصاريف الدفاع والقوة النووية الفرنسية .

وبعد أن انتهت الازمة ، فهل انتهت الثورة ؟ من المعتقد أن تلك الثورة لا يمكن أن تتوقف فجأة لانها جزء من تطور استمر منذ بداية الستينات ، فهذا الجيل من شباب الدول المتقدمة يرى الامور بصورة تختلف عن الاجيال السابقة التى تتولى الحكم الان . وهو يحاول أن يثبت وجهة نظره ، ولذلك فان كل شىء فى المستقبل القريب يتوقف على معالجة الحكومة الديجولية للمشاكل المختلفة التى عرضها الشباب . ومن الظاهر اليوم أن الحكومة الديجولية اتجهت أكثر نحو اليمين وبلغت درجة من القوة لم تعرفها من قبل وهى قادرة على ردع أى اضطرابات،بينما اليسار خرج من الازمة مهزوما غير قادر على اثارة أى شغب فى المستقبل. ولكن فى المستقبل البعيد .

سوف يكتشف الشباب أن الصورة التى هاجمها لم تتغير فسيثور مرة أخرى ، وقد ينضم العمال الى الطلبة فى المرة القادمة ، خاصة وأن كثيرا من شباب اليوم ، الذين اشتركوا ايجابيا فى ثورة مايو سيدخلون مجالات العمل غدا . وعلى هذا فان فرنسا مهددة فى المستقبل بنشوب ثورة أخرى ، ومعها أوروبا كلها ، لان هذا الشباب ، رغم أن تطلعاته يشوبها كثير من الخيال والمثالية ، يريد أن يغير الكثيروفى الغالب انه يعتزم الاستمرار الى أن يبلغ هدفه ، ولكن الهدف سيكون أقل بكثير مما يتمنى .

عبد العزيز العجيزى

الساسة والانقلابات فى سيراليون



ادلى المستر سياكا ستيفنز رئيس وزراء سيراليون فى ٢٥ يونيه الماضى بتصريحات تشير الى تحول يسارى فى اتجاه الحكومة المدنية الجديدة ، وقد أعلن عن خيبة أمله فى المعونة الامريكية وارتيابه مما يسمى بفيلق السلام الامريكى ، كما أبدى ميلا ليكون واقعيا بشأن الاعتراف بالصين الشعبية ، كذلك أعلن فى أول يولية الماضى أن سيراليون مهددة بغزو من المرتزقة الاجانب وقرر فرض اجراءات أمن مشددة على المطارات والموانى .

ولقد ادلى المستر ستيفنز بهذه التصريحات بعد شهرين من توليه الحكم فى أعقاب الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ٢٦ أبريل الماضى عقب الانقلاب العسكرى الثالث بها خلال ثلاثة عشر شهرا ، كما يعد الانقلاب العسكرى الثالث عشر فى سلسلة الانقلابات التى اجتاحت القاره الافريقية منذ نوفمبر ١٩٦٥ ، قام به مجموعة من صغار الضباط والجنود فى الجيش والبوليس بقيادة ايمادو روجز برتبة (جاويش) والقوا القبض على أعضاء المجلس الحاكم مجلس الاصلاح الوطنى بما فيهم البريجادير جاكسون سميث رئيس المجلس والذى كان قد تولى السلطة فى البلاد منذ مارس ١٩٦٧ ثم أعلن القائمون بالانقلاب عن انشاء مجلس جديد تحت اسم الحركة الثورية المناهضة للفساد ويتألف من ١٤ عضوا من صغار ضباط الجيش والبوليس، وأعقب ذلك استدعاء المستر سياكا ستيفنز زعيم المعارضة من منفاه بجمهورية غينيا لتولى رئاسة الحكومة المدنية الجديدة . فما هى حقيقة الاتجاه الجديد للحكومة المدنية فى سيراليون ؟ ان تحليل ظروف عودة الحكم المدنى الى سيراليون يرتبط بشكل أو آخر بظروف الوضع الاقتصادى والتركيب الاجتماعى للبلاد وهو الذى يشكل الى حد كبير خط التطور السياسى فى سيراليون بالانقلابات المتتالية التى تعرضت لها ، والتى يبدو أنها أصبحت فى الآونة الاخيرة سمة من سمات منطقة غرب أفريقيا .

وسيراليون التى لا يتجاوز عدد سكانها ٢ مليون نسمة حصلت على استقلالها فى أبريل عام ١٩٦١ ، وهى تعتمد من الناحية الاقتصادية على الزراعة والتعدين ، وقد أصبح دخل سيراليون من التعدين يفوق دخلها من الزراعة وخاصة بعد اكتشاف الماس بها فى عام ١٩٣٠ التى تقوم باستغلاله شركة انجلو أمريكية ، وبالرغم من ذلك تعتمد سيراليون على المعونات الخارجية بل انها تكاد تعتمد بصوره كلية فى اقامه مشروعاتها على بريطانيا ، وقد واجهت سيراليون منذ استقلالها عددا من المشكلات المالية ، فقد هبط دخلها فى عهد السير البرت مارجاى — رئيس الوزراء السابق — الى الحد الذى جعله يسحب سفراءه من أكرا ولاجوس وداكار ، وقد صرح رئيس مجلس الاصلاح الوطنى عقب انقلاب مارس ١٩٦٧ بأن الوضع الاقتصادى فى البلاد خطير .

واذا نظرنا الى التركيب الاجتماعى لسيراليون وجدناها وان كانت مثلها مثل غانا ونيجيريا لم تتعرض لمشاكل التوطن الاوربى ، الا أنها تتعرض

لصراع قبلى بسبب وجود قبائل متعددة لكل منها لغتها وزعيمها الخاص وتشكل قبائل التمن حوالى ربع السكان ويتركزون فى الشمال حيث فريتاون العاصمة ، وفى الجنوب تسود قبائل الماندى التى تكون حوالى ثلث السكان وبينهما صراع مستمر غزاه المستعمر وهناك قبائل أخرى وربما كانت جماعات الكريولز أكثر السكان تمييزا وأعظمهم تأثيرا وقد وطنتهم بريطانيا ــ بعد أن أصبحوا كرقيق محرر ــ فى قطعة أرض اشترتها من الزعماء المحليين فى عام ١٧٨٧ وأطلق عليها فيما بعد اسم فريتاون ثم ما لبثت أن وفد اليها مجموعة من الرقيق وهم الكريولز رقيق جزر الهند الغربية .

واذا تطرقنا الى التطور السياسى وجدناه يحمل بين طياته بذور هذا الصراع ، فقد كانت سيراليون حتى انقلاب مارس ١٩٦٧ تطبق نظاما يختلف عن النظم المجاورة فى دول غرب افريقيا وهو النظام الملكى الدستورى المتعدد الاحزاب باعتبارها احدى دول الكومنولث البريطانى . والتطور السياسى لسيراليون فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٧ حافل بالصراع المستمر بين القوى السياسية الممثلة فى هذه الاحزاب . ففى عام ١٩٥١ تكون حزب الشعب السيراليونى وانضم اليه عدد كبير من القيادات السياسية الحالية فى سيراليون على رأسهم ميلتون مارجاى وشقيقه البرت وسياكا ستيفنز وقد استطاع هذا الحزب أن يصل الى السلطة فى ظل الوجود البريطانى عندما أصبح ميلتون مارجاى رئيسا للادارة الحكومية عام ١٩٥٣ ثم رئيسا للوزارة عام ١٩٥٤ وحتى اجراء الانتخابات عام ١٩٥٧ التى فاز فيها حزبه واستمر هو بالتالى فى رئاسته للوزارة .

وخلال هذه الفترة (١٩٥١ ــ ١٩٥٧) كانت قوى المعارضة الرئيسية قد تجمعت فى حزب تأسس عام ١٩٥١ تحت اسم حزب المجلس الوطنى السيراليونى الذى تكون من اندماج حزب سيراليون الديمقراطى مع حركات أخرى أقل أهمية وقد ظهر خلال هذه الفترة ايضا حزب آخر هو حزب الشعب المتحد عام ١٩٥٦ الا أن دوره كان محدودا .

والواقع أن الصراع بين الحزبين لم يطرح خلال هذه الفترة قضايا واضحة ، ولقد وضح ذلك فى انتخابات عام ١٩٥٧ حيث سقط نهائيا حزب المعارضة (المجلس الوطنى السيراليونى) ولم يستطع الحصول على أى مقعد بينما كانت هذه الانتخابات فى الواقع بداية تفجر الصراع داخل الحزب الحاكم نفسه فقد فاز السير البرت مارجاى على شقيقه رئيس الوزراء وزعيم الحزب وحاول الحزب الضغط عليه لتولى السلطة الا أنه فضل التنازل لاخيه الذى عاد الى رئاسة الوزارة . لكن هذا لم يكن نهاية الصراع الخفى بين زعامات الحزب الحاكم فقد انشق البرت مارجاى وسياكا ستيفنز عن الحزب بعد ذلك بعام واحد وأسسا تنظيما جديدا عام ١٩٥٨ أطلق عليه اسم حزب الشعب الوطنى وأصبح هذا الحزب هو قوة المعارضة الرئيسية التى حلت محل حزب المجلس الوطنى السيراليونى واستطاع الحصول على ٣٣ مقعدا فى الانتخابات الاقليمية عام ١٩٥٩ وكان يبدو أن الحزب الجديد سوف يتبع سياسة أكثر تشددا فيما يتعلق بقضية الاستقلال .

ومع نمو حركة المطالبة بالاستقلال رأت بعض الاحزاب أن تكون جبهة متحدة لمطالبة بريطانيا بالاستقلال وقد تكونت هذه الجبهة عام ١٩٦٠ وانضم اليها حزب الشعب الوطنى (حزب المعارضة الجديد) وحزب الشعب المتحد وقد أرسلت الجبهة وفدا يمثلها سافر الى لندن لاجراء مفاوضات الاستقلال ووعدته بريطانيا بتحقيق مطالبه .

ولقد طرحت فى ذلك الوقت قضية هامة داخل هذه الجبهة وهى قضية الانتخابات : هل تكون قبل الاستقلال أم بعده . ووضح اتجاه داخل الجبهة تزعمه ستيفنز يرفع شعار « الانتخابات قبل الاستقلال وما لبث ستيفنز يعد أن دعم هذا الاتجاه أن انفصل عن الجبهة وعن حزبه الاصلى وأسس حركة جديدة اتخذ لها اسما من هذا الشعار وسماها « حركة المطالبة بالانتخابات قبل الاستقلال » ولم يشترك ستيفنز فى الحكومة الائتلافية التى شكلتها الجبهة المتحدة عام ١٩٦٠ من مندوبيها العائدين من لندن بل انه أعاد

تشكيل حركته الجديدة بعد أن انضم اليه الراديكاليون الصغار وحركة الاتحاد التجارية وأصبح اسم الحزب الجديد مؤتمر كل الشعب . الا أن هذا التغيير فى شكل الحركة قد ظل من ناحية المبدأ مرتبطا بالشعار الاساسى لستيفنز وهو الانتخابات قبل الاستقلال وقد شهد مؤتمر كل الشعب تطورا آخر فيما بعد حيث اندمج معه عام ١٩٦٢ حزب الشعب المتحد الذى كان جزءا من ائتلاف الجبهة المتحدة .

وقد استمر ستيفنز بحزبه الجديد يمثل قوة المعارضة الرئيسية فى سيراليون فى مواجهة الحزب الحاكم وزعيمه البرت مارجاى الذى تولى الوزارة خلفا لاخيه رغم معارضة مجلس النواب لذلك بأغلبية كبيرة كما وصفت المعارضة بزعامة ستيفنز هذا الاجراء بأنه اجراء غير دستورى اذ أن تولى البرت مارجاى للوزارة خلفا لاخيه تم بناء على دعوة الحاكم العام البريطانى وبدون اجراء الانتخابات .

وقد وضحت بعد ذلك شعبية سياكا ستيفنز فى العاصمة فريتاون حين نجح حزب المعارضة الذى يتزعمه فى انتخابات المجالس البلدية وعينه عمدة فى فريتاون لعام ٦٤ — ١٩٦٥ فقد حاولت الحكومة منعه من الاستمرار فى وظيفته للفترة التالية وفى هذا الحين وقفت وراءه فريتاون بصلابة كما أظهرت انتخابات المجلس الاقليمى اتجاها كبيرا لتأييده الذى رجح أنه سيكسب الانتخابات القادمة . وعندما حاول السير البرت مارجاى بعد ذلك أن يتجه بالحركة الوطنية فى سيراليون نحو الراديكالية الجديدة وأصبح ينادى بنظام الحزب الواحد وقيام النظام الجمهورى ، أخذت المعارضة بعد ذلك تشتد ضده مما اضطره أن يرجع عن جزء من هذه المشروعات التى اثارت ضده عاصفة من النقد ، وكانت نتيجة هذه المعارضة أن فقد عدة مقاعد فى البرلمان كما ازدادت الجفوة القائمة بينه وبين لندن على حين كان حزب المعارضة « حزب المؤتمر الشعبى » يزداد قوة خاصة بعد الازمة العنيفة التى واجهت حكومة البرت مارجاى . وفى هذه الاثناء حاول حزب المعارضة جذب العناصر اليمينية المعارضة لقيام النظام الجمهورى ونظام الحزب الواحد .

المعارضة وانتخابات مارس عام ١٩٦٧

ظلت الخلافات بين الحكومة والمعارضة تشتد حتى تجلت بأوضح معانيها مع مطلع عام ١٩٦٧ حين تعرض حكم مارجاى لهزة أولى كانت بمثابة انذار له فى بداية العام عندما اكتشف مؤامرة عسكرية دبرها أعضاء المعارضة والقبائل المتنافسة لاغتياله ، ثم تجلت بصورة أوضح فى انتخابات مارس من نفس العام فقد كان برنامج حزب الشعب السيراليونى الحاكم الذى تقدم به للانتخابات هو اعلان الجمهورية والانفصال عن التاج البريطانى واقامة نظام الحزب الواحد ، وقد تعرض هذا البرنامج لمعارضة من الطبقة المثقفة التى رأت فى نظام الجمهورية والحزب الواحد شبيها بنظام حكم (الرئيس السابق نكروما فى غانا) كما اتهمت المعارضة السير البرت بأنه يريد بالاصلاحات التى يقيمها أن يعمق التفوق لقبيلته (قبيلة الماندى) كذلك اتهمته بتسليم البلاد وخيراتها لقمة سائغة لقبيلته مما أدى الى نشوء التذمر بين قبيلة الماندى والقبائل الاخرى، كذلك اتهمته بالاسراف بالاضافة الى ذلك فان شعب سيراليون وخاصة الطبقة المتوسطة لا يميلون الى نظام الحزب الواحد ويتعلقون باهداب النظام النيابى القائم على تمثيل الاحزاب وربما يرجع ذلك الى حبهم لبريطانيا الدولة المستعمرة سابقا . وفى ١٧ مارس من عام ١٩٦٧ اجريت الانتخابات التى أسفرت عن فوز حزب المعارضة « حزب المؤتمر الشعبى » بزعامة سياكا ستيفنز بأغلبية ٣٢ مقعدا مقابل ٢٨ مقعدا للحزب الحاكم « حزب الشعب السيراليونى » بزعامة السير البرت مارجاى رئيس الوزراء وبعد فوز حزب المعارضة اقترح الحاكم العام البريطانى على ستيفنز أن يشكل حكومة ائتلافية من الحزبين المتنافسين على أساس نتيجة الانتخابات لكن ستيفنز رفض على أساس أن قبول حكومة الائتلاف معناه خيانة شعب سيراليون الذى صوت ضد برنامج حزب الشعب السيراليونى وهو نظام الحزب الواحد وقيام الجمهورية فى البلاد .

مجلس الاصلاح الوطنى

وفى نهاية شهر مارس من العام الماضى تلاحقت الاحداث بصورة غريبة عكست سرعتها صورة حية لمدى التضارب بين الاتجاهات السياسية للقيادات خلال هذه الفترة فقد قام البريجادير دافيد لانسانا القائد العائد للجيش بانقلابه العسكرى فى ٢١ مارس من نفس العام والقى القبض على المستر سياكا ستيفنز زعيم المعارضة بعد حلفه اليمين لتولى الوزارة الجديدة ، كما حدد اقامة الحاكم العام البريطانى السير هنرى لاتيفوت بوسطن وكانت حجج لانسانا أن قرار الحاكم العام بتعيين ستيفنز غير دستورى وغير قانونى حيث أن نتائج الانتخابات لم تستكمل بعد ، ثم قرر لانسانا أن يعيد مارجاى الى الحكم . واذا نظرنا الى انقلاب لانسانا وجدناه يتصف بصفة الحزبية حيث أنه كان يريد رجوع مارجاى الى الحكم .

لم يستمر انقلاب لانسانا أكثر من ثلاثة أيام حتى قام مجموعة من الضباط المنشقين ممن تحت امرته فى ٢٤ مارس بانقلاب آخر ضده فاعتقلوه واحتجزوا رئيس الوزراء السابق السير البرت مارجاى ، كما صرح الميجور تشارلز بليك المتحدث باسم مجلس الاصلاح الوطنى الذى أعلن جماعة الضباط تكوينه لحكم البلاد بعد الانقلاب بأن الانتخابات الاخيرة فى سيراليون باطلة ، كما أعلن اعتقاله للبريجادير لانسانا لانه لم يرد اقامة حكومة وطنية بل أراد ارجاع مارجاى الى الحكم ، وباعتقال مجموعة الضباط للانسانا وتحديد اقامة رئيس الوزراء السابق السير البرت مارجاى أصبح الجميع معتقلين الحاكم العام والسير البرت مارجاى رئيس الوزراء والمستر ستيفنز زعيم المعارضة بالاضافة الى لانسانا قائد الانقلاب الاول .

ثم قام مجلس الاصلاح الوطنى بعد توليه زمام الامور فى البلاد باطلاق سراح الحاكم العام البريطانى وقابلت بريطانيا هذا التصرف بالارتياح ثم أصدر المجلس قرارا بتعطيل الصحف وحل مجلس النواب وعطل الدستور ثم حل جميع الاحزاب السياسية ومنع النشاط السياسى بالاضافة الى اعلانه بطلان الانتخابات ، وبذلك فقد منح المجلس نفسه سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة ، ثم قرر المجلس تعيين الكولونيل امبروزوجندا رئيسا له وكان يعمل سكرتيرا ثانيا فى بعثة سيراليون فى الامم المتحدة وبينما كان امبروزوجندا فى طريقه بالجو من الولايات المتحدة الى فريتاون كان مجلس قياة الانقلاب قد غير رأيه وقرر اختيار الكولونيل جاكسون سميث (وهو أحد أعضاء البعثة العسكرية التى كانت تتلقى دورة تدريبية فى لندن) رئيسا للمجلس ثم تولى سميث منصب رئيس مجلس الاصلاح الوطنى وأصبح يباشر شئون الدفاع والبوليس والتنمية والامن الداخلى والمالية ، وبذلك جمع بين يديه سلطات واسعة ثم أعلن عن موافقة الحاكم العام على التقاعد والاقامة خارج البلاد كمحاولة لترضية بعض القبائل المتنافسة،كما أعلن أن مجلس الاصلاح سيصبح ممثلا لسلطة بريطانيا فى سيراليون وانه أصبح السلطة التنفيذية فى سيراليون ، كذلك أكد استمرار ارتباط بلاده بالكومنولث البريطانى . وفى ٣ أبريل ١٩٦٧ أعلن عن عودة البلاد الى حالتها الطبيعية وأطلق سراح البريجادير لانسانا على أن يتولى منصب قنصل سيراليون العام فى الولايات المتحدة ، ثم توالت الاجراءات لعزل بعض مؤيدى السير البرت مارجاى من مناصبهم .

وتجدر الاشارة هنا الى بعض الملاحظات على هذا الانقلاب الثانى : أولا أن رجال هذا الانقلاب قد منحوا أنفسهم سلطات واسعة كما راينا ذلك عند تجميع السلطات فى يد رئيس مجلس الاصلاح الوطنى . ثانيا أن المجلس قام بطلب المعونة وأعلن عن حاجته الى الاستثمارات الاجنبية كما وعد بعدم تطبيق التأميم . ثالثا أن هذا الانقلاب اختلف عن انقلاب لانسانا فى أنه اعتقل كلا من زعيمى الحزب الحاكم والحزب المعارض أما لانسانا فكان هدفه اعتقال زعيم الحزب المعارض واعادة الحزب الحاكم الى الحكم . رابعا أنه بينما كان الكولونيل أمبروزوجندا فى طريقه الى سيراليون فقد غير المجلس رأيه وعين جاكسون سميث علما بأن امبروزوجندا معاد للبريجادير لانسانا والسير البرت مارجاى . خامسا لم

يوضح مجلس الاصـلاح رأيه بالنسبة لاعـلان الجمهورية وقيام الحزب الواحد فى سيراليون .

قام بعد ذلك مجلس الاصلاح بتحديد برنامجه فى بعض نقاط هى القضاء على القبلية فى سيراليون والقضاء على الفساد والمحسـوبية والعمل على النمو الاقتصادى وعودة الحكم المدنى الى البلاد عندما تكون الفرصة مناسبة ، وفى ١٢ أبريل من العام الماضى أفرج المجلس عن السـير البرت مارجاى رئيس الوزراء السابق والمستر سـياكا ستيفنز زعيم المعارضة (رئيس الوزراء الجديد) وأوضح بيان الافراج عنهما أن اطلاق سراحهمـا لا يعنى أن الحكومة ستلجأ اليهما أو الى أى من الحزبين التابعين لهما .

ثم حاولت حكومة جاكسون سـميث تحقيق بعض المنجزات فأخذت البلاد بميزانية تتسـم بالتقشف الشديد ومارست رقابة محـكمة على الانفاق الحكومى كما أعادت مجلس تسويق الانتاج تحت اشراف صندوق النقـد الدولى وقـد أدت ميزانية التقشف هذه الى زيادة الثقة فى اقتصاد سيراليون ، بيد أن الاحوال التجارية تدهورت وارتفعت حدة البطالة فى ظروف التقشف ويتضح من ذلك أن الاستياء ظل سائدا رغم الجهود التى بذلت لاصلاح الشئون المالية الحكومية ، ولـكن سلوك مجلس الاصلاح لم يكن عونا له فعـلى الرغم من أن المجلس كان يرفع شعار محـاربة الفسـاد فانه كان يهدف بذلك الى اثبـات أنه لا يتعاطف سرا — كما يدعى حزب المعارضة — مع السير البرت مارجاى فقد اتهم الجنود المجلس نفسه بالفساد ، وترجع هذه التهمة الى حد ما الى انغماس أعضاء المجلس فى حياة الترف التى يعيشها الساسة مثل القيام برحلات للخـارج وشراء السيارات الكبيرة .

انقلاب ١٨ أبريل ١٩٦٨ وعودة الحكم المدنى :

فوجىء البريجادير جاكسون سميث بالانقلاب العسكرى الذى قام به مجمـوعة من الجنـود وصغار الضباط فى الجيش والبوليس واستولوا على السلطة ثم القوا القبض على أهم المسئولين فى مجلس الاصلاح الوطنى السابق بما فيهم سميث رئيس المجلس ، كما تم اعتقال ٨٥ من كبـار ضـباط الجيش والبـوليس وأعلن القـائمون بالانقـلاب انشاء مجلس يتـألف من ١٤ عضوا من صـغار الضباط فى الجيش والبوليس تحت اسـم الحركة الثـورية المنـاهضة للفسـاد برئاسة باتريك جوردون التى شـكلت بدورها مجلسا وطنيا مؤقتا من سبعة أعضاء أربعة من ضباط الجيش وثلاثة من ضباط البوليس برئاسة جون بانجورا بهدف اعادة الوضع الدسـتورى الى ما كان عليـه قبل مارس ١٩٦٧ كجزء من غايتهم التى أعلنوها وهى اعادة الحكم المدنى الى البلاد ، وكان روجز المتحدث باسم الانقلاب قد أعلن أن رجال الانقلاب سيسلمون السلطة الى المدنيين فى أقرب وقت .

وقد استدعى القـائمون بالانقلاب الكولونيل بانجورا مستشار سفارة سيراليون فى واشنطن ليتولى منصب قائد الجيش ، والكولونيل امبروزو جندا سفير سيراليون فى ليبريا ليتولى منصـب نائب قائد الجيش والمعروف أن الكولونيل بانجورا ينتمى الى قبيلة التمن (وهى من أهم مسـاندى حزب المعارضة الذى يقـوده المسـتر سـياكا ستيفنز) وكان يعمل نائبا لقائد الجيش قبل أن تعتقله حكومة السـير البرت مارجاى فى بداية العام الماضى بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم ، ثم افرج عنه بعد ذلك وأبعد عن البلاد فى احـدى الوظائف الدبلوماسية فى الولايات المتحدة ، وقد وصل منذ أيام قليلة قبل الانقلاب الى كوناكرى (عاصمة جمهورية غينيا) من الولايات المتحدة ، أما الكولونيل امبروزوجندا فقد سبق الحديث عنه حينما دعاه مجلس الاصلاح الوطنى لتولى رئاسته ثم غير المجلس رأيه حينها وقرر توليه جاكسون سميث بدلا منه .

حكومة ستيفنز والاتجاه الجديد :

واستمرارا لاجراءات الانقلاب الجديد فقد عين رئيس القضاة المستر بانجا — تيجان — سى فى منصب الحاكم العام بالنيابة ، ولم يأت يوم ٢٦ أبريل الماضى الا وكان المستر ستيفنز قد حلف اليمين القانونية لتـولى الوزارة الجديدة بعـد

استدعائه من منفاه بغينيا - والمعروف أن المستر ستيفنز قضى فترة حكم مجلس الاصلاح الوطنى (١٣ شهرا) بالخارج متنقلا بين لنـدن وغينيا ، وكان مجلس الاصلاح قد أوقف حزبه عن العمل لكنه كان أثناء وجوده بغينيا على اتصال وثيق بالحزب وبالرغم من ذلك فقد خشى ستيفنز العودة الى سيراليون لئلا يقبض عليه جاكسون سميث . وكان ستيفنز قبل حلفه اليمين قد عقد اجتماعا مع أعضاء الحزبين الرئيسيين السابق الاشارة اليهما اللذين فازا فى انتخـابات مارس ١٩٦٧ بالاضافة الى المستقلين فى البرلمان ، وقـد تم انتخاب المستر جوشـوا شريف زعيما لحـزب الشعب السيراليونى بدلا من السـير البرت مارجـاى ، الذى أوردت مجـلة وست افريكا البريطانية نبأ تردد اشاعة حول اعتقاله بجمهورية غينيا عقب وصوله اليها فى ابريل الماضى .

وهناك عدة ملاحظات على الوزارة الجـديدة أولا تكونت الوزارة الجديدة من سـبعة عشر وزيرا بالاضافة الى المستر ستيفنز باعتبـاره رئيسا للوزراء . ثانيا لم تشتمل الوزارة الجديدة على أى من أعضـاء مجلس الاصـلاح الوطنى (الحاكم سابقا) . ثالثا لوحظ على تكوين الوزارة أنه يحقق التوازن القبلى الذى طالب به الجنود حيث تكونت من ثلاثة من الـكريولز واثنين من الكونو وخمسة من التمن وسبعة من المـاندى بالاضافة الى المستر ستيفنز من قبيلة الليمبـا خارج المجموعات الرئيسية وبالرغم من أن دور القبلية فى سيراليون صـغير الا أن هذا التوازن القبلى سوف يمنع الخلافات القبلية من النمو . رابعا من الناحية الحزبية وجدنا الوزارة الجديدة تشتمل على ثلاثة أعضاء من المستقلين وخمسة من حزب الشعب السيراليونى وثمانية من حزب المؤتمر الشعبى .

وقد بدأت الحكومة الجديدة عقب توليهـــا السلطة سلسلة من الاجراءات فأجرت حـركة تطهير واسعة النطاق فى شئون الدولة ، فصادرت أموال عدد من الوزراء السابقين ، كما وضـعت حراســة مشـددة على معظم ضـباط الجيش والبوليس واعلن ستيفنز عن تخفيض مرتب رئيس الوزراء والوزراء . ثم أعلنت عن اجراء محاكمات سياسية بتهمة الخيانة العظمى وقد بدأت المحكمة القضائية بفريتـاون الاسـتماع الى اتهـامات الخيانة والتستر على الخيانة الموجهة ضد ثمانية عشر شخصا ، والتى نتجت عن الانتخابات التى جريت فى مارس ١٩٦٧ وعن الانقلاب العسكرى واعلان الاحكام العرفية وهناك اثنا عشر متهما بالخيانة من بينهم دافيد لانسانا قائد الانقـلاب الاول وبعض الوزراء السابقين ، أما الاشخاص الستة الموجهة اليهم تهمة التستر على الخيـانة فمـن بينهم بعض الضـباط الذين أشرفوا على الانتخابات السابقة وبعض الوزراء السـابقين بالاضافة الى سام مارجاى الاخ الاصغر للسير البرت مارجاى رئيس الوزراء السابق ، ويدعى أن الاثنى عشر شخصا قد أعدوا أو عملوا على الاطاحة بحكومة سيراليون فى الفترة من أول يناير حتى ٢٣ مارس ١٩٦٧ كما أنهم احتجزوا المستر ستيفنز والحاكم العام واستولوا على دار الاذاعة لمنع اذاعة ما يفيد أن الحاكم العام عين المستر ستيفنز رئيسا للوزراء بناء على نتيجة الانتخابات، وجدير بالذكر أن البريجادير لانسانا الذى كان قد توجه الى ليبيريا عقب الانقلاب الاخير بدلا من الامتثال لامر استدعائه على أن يخلى منصـبه الدبلوماسى فى نيويورك ويعود الى فريتـاون ، قد وافقت احدى محاكم منروفيا (عاصمة ليبريا) على تسليمه لسيراليون كمجـرم سـياسى ومن المعلوم أنه كان قد حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب اعتقاله اربعة أشخاص بدون وجه حق كانوا قد ذهبوا لحضور حلف اليمين لسياكا ستيفنز عقب انتخـابات مارس ١٩٦٧ ، كذلك لا تزال الجهود تبذل لاعادة الميجور سائدى جومو وهو أحد الضـباط الذين يزعم اشـتراكهم فى الانقلاب ، وكان قد فر الى غانا وحصل على حق اللجـوء المؤقت بهـا . وقد حاولت الحـكومة الجديدة توطيد علاقاتها مع بعض الدول التقدمية ومما يذكر أن صداقة غينيا المجاورة تعتبر ضرورية لاية حكومة فى سيراليون خاصـة وأن الرئيس سيكوتورى يؤيد فكرة الاتحـاد بين دول غرب افريقيا المستقلة وقد سبق أن وقعت اتفاقيـة بين غينيا وسيراليون وقد أوضح ذلك السير البرت مارجاى حين تحركت قوات غينيا على الحـدود فى ٥ فبراير ١٩٦٧ اثناء المؤامرة على حكمه فصرح بان هناك اتفاقية بين الدولتين تلزم كلا منهمـا

بالتدخل لمساعدة الاخرى اذا ما جرت محاولة للاطاحة بالحكومة الدستورية عن طريق تدخل الجيش ، كذلك حاول أعضاء مجلس الاصلاح الوطنى السابق زيارة غينيا وتوطيد علاقتهم بها ، أما بالنسبة للمستر ستيفنز رئيس وزراء سيراليون الجديد فقد كان منفيا بجمهورية غينيا كما أنه أجرى اتصالات مع الرئيس سيكوتورى وبعد توليه الوزارة الجديدة أرسل بعثات صداقة الى غينيا كما وصلت بعثة غينية الى سيراليون ، وقد أذاع المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الغينى فى ٢٧ أبريل الماضى بيانا عقب اجتماعه برئاسة الرئيس سيكوتورى جاء فيه « أن الحزب الغينى فخور بالنهاية السعيدة للوضع فى سيراليون كما أنه يعبر الى سياكا ستيفنز عن الرغبة المخلصة للحزب والحكومة الغينية فى التعاون بطريقة فعالة مع الشعب الشقيق وأضاف أن ما حدث فى سيراليون هو البرهان الساطع على أن الانظمة الناتجة عن الانقلابات العسكرية غير الدستورية مقدر لها الفناء » كذلك فقد وصل الى القاهرة فى ١٣ أغسطس الماضى وفد سيراليونى وقع اتفاقية طيران بين البلدين كما بحث مع المسئولين فى القاهرة النواحى المختلفة للعلاقات مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

وقد أثار هذا التحول اليسارى لحكومة سيراليون قلق الدبلوماسيين الغربيين الذين اعتبروه لهجة لم يسبق سماعها فى غرب افريقيا منذ سقوط نكروما عام ١٩٦٦ . ومما يدعم هذا الاتجاه اليسارى أن المستر ستيفنز قد سبق أن ترأس النقابات العمالية فى سيراليون منذ فترة طويلة كما أن ابنه يتعلم فى موسكو كما اوردت الانباء فى الفترة الاخيرة أن زوجته سوف تقضى فترة الاجازة بالاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وبريطانيا ، أما بالنسبة لتصريحه الخاص بهجوم المرتزقة على سيراليون فاننا لم نر أى هجوم لهم على سيراليون حتى وقت كتابة هذا الموضوع .

أما أسباب انقلاب سيراليون فمنها ما يتصل بظروف تطور سيراليون ومنها ما يختص بمجلس الاصلاح نفسه أما الاولى فتتمثل فى عدة عوامل .



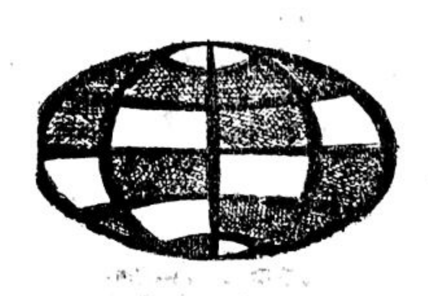
١ ــ من المتوقع أن تكون الظروف التى مرت بها سيراليون وخاصة تركيبها القبلى والخلافات بين قبيلتى الماندى والتمن وهما أكبر مجموعتين فى سيراليون ، هذا الخلاف الذى كانت تعانى منه الاحزاب السياسية التى سبق ذكرها ، بالاضافة الى التركيب الاجتماعى وما به من تفاوت بين سكان المستعمرة (فريتاون) وباقى المحمية (سيراليون) زمنا طويلا بعيدة عن الاتصال بالعالم الخارجى ، ومحاولة الكريولز (سكان المستعمرة) الابقاء على اشرافهم على الحياة السياسية ٢ ــ هذا العامل مترتب على العامل السابق ويتمثل فى تركيب الجيش فى سيراليون والخلافات بين العسكريين أنفسهم فمن الواضح أن الجيش فى سيراليون يعانى من الانقسام العميق بين القبيلتين سالفتى الذكر ، وقد انعكس هذا الخلاف القبلى على التغييرات فى السلطة بين العسكريين وظهر ذلك جليا فى التغيير الذى حدث فى رئاسة مجلس الاصلاح فى مارس ١٩٦٧ الذى عزل فيه الكولونيل جندا وحل محله جاكسون سميث ــ وقد بدا ذلك التغيير فى حينه على أنه أحد مظاهر هذا الصراع حيث كان هذا التغيير لصالح قبائل التمن ، تمثل ذلك أيضا فى الخلاف بين العسكريين داخل مجلس الاصلاح الوطنى ٣ ــ سوء الاحوال المالية وان كان هذا العامل ليس جديدا فقد عانت منه حكومة السير البرت

مارجاى كما أعلن سميث عقب توليه رئاسة مجلس الاصلاح أن الوضع الاقتصادى فى البلاد خطير وبدأ فى محاولة علاج هذا الوضع لكنه سلك فى ذلك سياسة تقشفية انعكست آثارها على الجنود الذين عاشوا فى المساكن الفقيرة والمرتبات الضئيلة ، وقد ظل الجنود - حيث يشكلون أغلبية جيش سيراليون الذى يتكون من ١٥٠٠ جندى - يطالبون لعدة أشهر بزيادة مرتباتهم لتعويضهم عن الزيادة الحادة المستمرة فى نفقات المعيشة ولكن حكومة سميث كانت مصممة على اعادة اقتصاد البلاد - الذى أوشك على الافلاس - الى وضعه السليم عن طريق برنامج للتقشف فكانت نتيجة هذا زيادة البطالة كما قوبلت التماسات الجنود بالتجاهل .

أما الثانية فقد تمثلت فى عدم تمتع مجلس الاصلاح الوطنى بأى شعبية ويرجع ذلك الى شخصية الكولونيل جاكسون سميث الذى جاء من انجلترا ليتولى السلطة لا لشىء الا أنه من كبار الشخصيات بالاضافة الى معاملته لزملائه وكبار المسئولين التى كان غالبا ما يبدو فيها مستبدا صلب الرأى كذلك موقفه المتذبذب من عودة الحكم المدنى ، وفوق ذلك فان القائمين بالانقلاب فى الاصل لم يكن لهم هدف سياسى ، كذلك لم يستطيعوا كما لم يستطع لانسانا أن يستحوذوا على رضاء الجيش اذ اعتبر الجيش لانسانا ضابطا أنانيا يغفل مصلحة جنوده ، كما أن جاكسون سميث لم يستطع أن يحقق مطالب الجنود .

ومن المرجح أن رجال الانقلاب الجديد قد اقتنعوا بأن الحكومة المدنية هى وحدها التى تستطيع زيادة مرتباتهم فقاموا باستدعاء المستر سياكا ستيفنز ليشكل أول حكومة بعد الانقلاب العسكرى ، ومما لا شك فيه أن استمرار الانقلابات العسكرية - وأن اقتضتها الضرورة أحيانا - هى عرقلة للجهود المستمرة من أجل البناء ، ومهمة الجيوش العسكرية هى صيانة الاستقلال وصيانة الوحدة لا التربص بالقوى السياسية للقفز الى الحكم كلما سنحت الفرصة فان ذلك من شأنه اضعاف الجيش نفسه ، ومن ناحية أخرى فان الانقلابات العسكرية هى ترجمة لرغبات الاستعمار فى اثارة الحروب واضعاف الاوضاع الداخلية فى الدول الافريقية ، وخلق جو من التوتر يسهل معه ابتلاع استقلال افريقيا الذى عانت كثيرا من أجل انتزاعه .

زكرى رمزى عبد الشهيد



مستقبل حركة الوحدة الاوروبية

إن اهم ما استجد على المسرح السياسى الاوروبى خلال العشر سنوات الماضية هو بلاشك ما طرأ من تغيير فى الجبهات الاوروبية . فنجد مثلا بريطانيا اليوم تسعى بكل ما تملك من وسائل لقبولها عضوا فى « الجماعة الاوروبية » وهى التى تعمدت أن تظل خلال أكثر من خمسة عشر عاما فى شبه عزلة عن الحركات التكاملية الاوروبية . كذلك نشهد فى فرنسا اتجاها سياسيا مضادا لما كان عليه الحال قبل الحكم الديجولى . فقد كان الجنرال ديجول نفسه يؤيد ويحبذ فكرة التعاون مع بريطانيا عندما كان يقيم فى منفاه البريطانى بل كان يلوح للبريطانيين مزايا تحقيق تكامل بين فرنسا وبريطانيا فى المستقبل . ولكن منذ أول يوم تولت فيه الحكومة الديجولية أمور فرنسا اشتهرت بمعارضتها الشديدة لفكرة قبول عضوية بريطانيا فى « الجماعة الاوروبية » : أما فى المانيا الفيدرالية وهى التى كانت فى الماضى أول من دعا الى قيام حركة تكاملية اوروبية فقد أصبحت هذه الدولة اليوم تعتبر منظمة « الجماعة الاوروبية » مجرد مسألة ثانوية بالنسبة لها .

ويبدو ان ما أحدث هذا الانقلاب المذهل فى اتجاهات السياسات الاوروبية هو ظهور قضايا ومصالح ومطامح ذات طابع قومى كانت قد غطت عليها الحرب الباردة لهذا ماكادت تنتهى هذه الفترة وتقل حدة التوتر فى أوروبا حتى برزت بحدة غير عادية . فقد أدركت بريطانيا مدى قصورها على القيام بدور قيادى داخل « الكومنولث » وفشلها فى تحقيق اهدافها السياسية على المستوى الدولى معتمدة كلية على امكانياتها القومية . اما المانيا الفيدرالية فقد لمست أيضا خلال نفس الفترة ضعف مركزها الذى فرضته عليها أوروبا بعد ان حملتها مسئولية الحرب وبالتالى أحست بمرارة فقدانها مركزها الممتاز الذى كانت تتمتع به فى الماضى بين الدول الغربية . وقد بدأت المانيا الفيدرالية اليوم تراجع وتعيد تحديد وضعها على المستوى الدولى الذى فرضته عليها الحرب الباردة من حيث السياسة الخارجية .

ومن جهة اخرى أن بريطانيا والمانيا الفيدرالية قد وجدتا أنفسهما فى مؤخرة موكب الحركة التكاملية الاوروبية ويرجع السبب فى ذلك الى ما وجدته هاتان الدولتان من صعوبة فى مجاراة تطور الاحداث الاوروبية وبالتالى كانت القرارات التى تتخذها لتوجيه سياستهما تأتى دائما متأخرة على الاوضاع الجديدة .

كذلك حدث تعديل فى أولويات السياسة الخارجية التى وضعتها لنفسها المانيا الغربية فيما يخص شرق أوروبا حيث أصبحت المطالب القومية تتحكم فى هذه الاولويات أكثر من ذى قبل . وكان النمو السريع الذى حدث فى امكانيات الانتاج فى المانيا قد جعل الحكومة والاوساط الاقتصادية توجه اهتماما كبيرا نحو تدعيم مركز المانيا فيما سمى « بالاسواق التقليدية » التى كانت تملكها هذه الدول فى بعض مواقع من أوروبا الشرقية متخطية بذلك الحواجز التى اقامتها الحرب الباردة فى طرقها . ومن جهة اخرى عندما دعت الدول الغربية المانيا الفيدرالية الى التخلى عن السياسة التى وضعتها لنفسها فى عهد الحرب الباردة سرعان ما ظهرت فى هذه الدولة مراكز قوى ذات طابع وطنى تناهض بشدة حركة التكامل الاوروبى لما تضمنته هذه الاخيرة من أوضاع تتنافى مع الهدف

الوطنى الاكبر الذى تسعى لتحقيقه المانيا وهو : اعادة توحيد ترابها .

والواقع أن سياسة التكامل كما بدت فى صورتها الاولى لم تكن تسمح بتحقيق أى تقدم ملموس لافى حركة توحيد اوروبا الغربية من الوجهة السياسية ولا فى حركة اعادة توحيدالمانيا وخاصة أن موقف الدول الغربية تجاه هذه القضية الحيوية بالنسبة للشعب الالمانى كان قد طرأ عليه أيضا تغيير : فقد أصبحت الولايات المتحدة تميل الى الحفاظ على الوضع الراهن بين الكتلتين وبالتالى لم تعد تهتم باعادة توحيد المانياوبالاضافة الى ذلك ان وضع المانيا الفيدرالية من الناحية السياسية قد تأثر من جراء سياسة الامن الدولى التى تمخضت عن الاتفاق النووى الدولى الذى تم التوقيع عليه .

أما من الناحية العسكرية فقدادى وضع اوروبا الجديد فى الاستراتيجية العالمية الى الحد من أهمية الدور الذى على دول أوروبا الغربية أن تقوم به وبصفة خاصة المانيا الفيدرالية . فقدقلت اهمية أوروبا الغربية من الناحية العسكرية فى نظر الولايات المتحدة واصبحت هذه الاخيرة تعتبرها حملا عليها أكثر مما هى سند لها . ولكن هذا لا يعنى أن وضع أوروبا قد تغيربالنسبة للولايات المتحدة فيما يخص استراتيجية الامن بل انه قد زاد أهميته فمازالت أوروبا تعد أكبر مركز صناعى فى العالم بعد الولايات المتحدة بالاضافة الى وجودها على « الحدود الساخنة » التى تفصل بين الدولتين الكبيرتين . وقد بدت هذه الاهمية واضحة خلال الفترة الاخيرة على اثر تطورات الاحداث التى جرت فى تشيكوسلوفاكيا .

وكان لابد أن تعارض المانيا الفيدرالية الاتجاه الجديد وهو الحفاظ على الوضع الراهن وهى التى تعتبر أكبر دولة صناعية فى أوروبا بعد الاتحاد السوفييتى . والواقع ان اهتمام الولايات المتحدة بالمانيا الغربية كان مزدوجا من حيث استراتيجية الامن : فمن جهة كانت الولايات المتحدة ترى أنه من مصلحتها الحفاظ على «الوجود الامريكى » فى المانيا . ومن جهة اخرى أن لهذا الوجود بالذات هدفين : حماية المانيا الغربية ودول أوروبا الغربية من ناحية وحماية أوروبا الغربية من الالمان انفسهم من ناحية اخرى .

وكان « مستر براون » وزير خارجية بريطانيا قد حدد مهمتين للقوات العسكرية البريطانية المرابطة على ضفاف نهر « الراين » وهما : أولا حماية المنطقة وهى مهمة ليست « ذا شأن كبير » فى نظره وثانيا منع قيام اضطرابات يمكن أن تؤدى الى نشوب حرب أخرى فى أوروبا . أى أن الغرض الاساسى من الوجود العسكرى البريطانى فى المانيا ليس حماية الالمان بقدر ما هو الاحتماء منهم .

ويلاحظ أن جميع الدول الحليفة لالمانيا فى أوروبا الغربية — باستثناء فرنسا — قد ابدت تأييدها لهذه الاستراتيجية الامريكية الجديدة التى تهدف الحفاظ على الوضع الراهن وان كانت النتائج المستخلصة من هذا المخطط الجديد تختلف بالنسبة لكلدولة وخاصة بعد أن ظهر اختلاف بين المصالح الامريكية ومصالح دول أوروبا الغربية فقد بدت فى الافق اتجاهات متباينة فيما يخص مشاريع حيوية لم تنته مناقشتها بعد وخاصة منها « تقرير هارميل » الذى يهدف وضع مشروع لدعم التنظيم السياسى داخل منظمة الحلف الاطلسى وفرض الالتزام بتنفيذ التعهدات التى يتضمنها هذا الحلف بل ان بعض الصحف قد ذكرت احتمال تكوين جماعة سياسية تضم دول الحلف الاطلسى .

أما فى ايطاليا فقد أدى توغل الاتحادالسوفييتى فى منطقة البحر الابيض المتوسط الى ظهور اتجاهات متناقضة حول مدى التزام ايطاليابالحلف الاطلسى . فقد برزت مجموعة ما سمى «بالاطلسيين» الذين أخذوا يطالبون بدعم الروابط مع الولايات المتحدة فى حين ظهرت مجموعة اخرى التفت حول وزير خارجية ايطاليا « السنيور فانفانى » تدعو الى اتخاذ موقف مماثل لموقف ديجول . ولكن يلاحظ أن الجميع قد اتفق حول ضرورة عدم الرجوع الى الحرب الباردة وان اختلفت الاساليب المتبعة لتحقيق هذا الهدف . فقد ذهب البعض يؤيدون فكرة دعم الحركة التكاملية داخل الحلف الاطلسى فى حين أخذ البعض الاخر يطالب بوضع نظام للامن فى أوروبا

يشمل الكتلتين ويحل محل الاحلاف العسكرية فى الغرب والشرق سواء .

والواقع أن موقف معظم الدول الشرقية والغربية تجاه هذا الوضع الجديد ما هو الاموقف سلبى ومحافظ حيث أن الولايات المتحدة مازالت هى التى تقوم بمسئولية حماية أوروبا الغربية كما ان الاتحاد السوفييتى هو الذى يقوم أيضا بأكبر نصيب من عبء الدفاع عن أوروباالشرقية .

وقد شذت فرنسا عن بقية الدول الغربية بانتهاجها سياسة وصفتها بأنها أكثر فعالية من تلك التى وضعتها الدول الغربية الاخرى . اما المانيا الفيدرالية فانها لم تعد تطالب «باسترجاع» المقاطعة الشرقية ولكنها فى الوقت ذاته لم تدخر وسعا وجهدا فى سبيل التغلب على الحاجز الذى يفصل بين الالمانيتين منذ سقوط الراين الالمانى مستعينة بما سمته « الوسائل السلمية » ولكنها رغما عن ذلك كله لم تتخل عن مطلبها الرئيسى وهو رفض « الوضع الراهن » وتساندها فى ذلك الحكومة الديجولية بالرغم من اختلاف الاهداف التى تسعى اليها كل دولة . ويرجع سبب تأييد فرنسا لسياسة المانيا الفيدرالية الى ان الجنرال ديجول يرى ان « القضية الالمانية » تشكل خطرا جسيما على السلام فى أوروبا مما يستوجب ايجاد حل لها وهو بذلك يدعو الى ربط المجهود الذى يبذل فى سبيل السلام بالارادة الحازمة فى ايجاد حل « للقضية الالمانية » أى انه يريد اعادة احياء السياسة الغربية القديمة التى ترى فى اعادة توحيد المانيا الشرط الاول لاقرار السلام فى أوروبا .

وبذلك اصبحت السياسة الالمانية الجديد تعمل لتفادى « الامر الواقع » الذى تريد ان تفرضه عليها الكتلة الشرقية فاخذت تبنى مبادئها السياسية على التعاون مع فرنسا أكثر من التعاون مع حلفائها الاخرين ولكن دون التنازل عن حماية الولايات المتحدة وحلفائها الآخرين ومعاونتهم لها .

اما دول أوروبا الشرقية فقد قابلت المحاولات الفرنسية فى سبيل تغيير « الوضع الراهن » بالرفض . فقد رأت بولانده ان فرنسا غير مؤهلة لتقديم « الضمانات » الكافية فيما يخص حدودها الغربية كذلك لم يكن يرى الاتحاد السوفييتى سبيلا آخر لاقرار السلام فى أوروبا غير طريق الاعتراف « بالوضع الراهن » .

وكانت الحكومة الفرنسية تحاول بشتى الوسائل اقناع الجميع بان « الوضع الراهن » لا يشكل فقط انقساما داخل أوروبا ويهدد وحدتها بل كان أيضا يحدد الخط الفاصل بين مناطق نفوذ تابعة للدولتين الكبيرتين وهما : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وكانت لا ترى أملا فى معالجة هذا الوضع طالما بقت القضية الالمانية معلقة بدون حل وطالما لن تقدر أوروبا الغربية على تفادى الخلافات « الاجنبية » التى يحتمل ان تنشب نتيجة وضع نظام مستقل للامن الاوروبى . كذلك كانت الحكومة الفرنسية ترى أن الولايات المتحدة لم تعد تضمن الامن لاوروبا منذ ان تخلت عن استراتيجية « الردع الشامل » وان اتجاهها الى « استراتيجية الردع التدريجى » التى وضعها « ماك نماره » لن تؤدى الا الى الهلاك فى حالة نشوب حرب كما ان أوروبا لن يكون لها أى اثر على السياسة الامريكية .

أما السياسة الفرنسية فكانت تهدف الى محو مراكز التوتر الناتجة عن انقسام المانيا وانشاء نظام مستقل للامن الاوروبى بجعل الوجود الامريكى عديم الفائدة فى أوروبا ولكنه يحقق التعاون بين دول أوروبا وبالتالى يخفف من حدة التوتر .

ومن المعروف أن من حق كل دولة عضو فى الحلف الاطلسى ان تندد باتفاقية الحلف ابتداء من تاريخ ٢٤ اغسطس ١٩٦٨ وتقديم انذار لمدة عام يخول لها الحق بعد ذلك فى الانسحاب . ويلاحظ أنه ستجرى انتخابات برلمانية جديدة فى « لوكسوبرج » فى أول يونيو المقبل وكذلك فى هولانده فى عام ١٩٧٠ . وفى شهر سبتمبر ١٩٦٨ ستنظم فى المانيا الحملة الانتخابية الجديدة لاختيار اعضاء « البوندستاج » . كما أنه سيتم انتخاب رئيس للولايات المتحدة فى نهاية هذا العام . لهذا ليس من المستبعد أن تصبح استراتيجية الامن الاوروبى ضمن الموضوعات التى ستتناولها الحملة الانتخابية فى عدة دول .

ومن جهة اخرى ستنتهى الفترة الانتقالية للجماعة الاقتصادية الاوروبية وليس من المعقول أن يتم بناء هذه المنظمة بدون ان يجرى اى تنسيق حول السياسة الخارجية وخاصة منها حول القضية الالمانية . ولن يدخر الجنرال ديجول وسعا فى سبيل تحقيق اهدافه الخاصة بالتعاون بين دول أوروبا الغربية حال ان يتم ذلك قبل عام ١٩٧٢ اذ أنه من المستبعد ان يرشح نفسه من جديد فى انتخابات الرئاسة . أما المانيا الفيدرالية فلن تقدر على تحقيق تعاون فعال مع جميع حلفائها داخل الجماعة الاوروبية فى سبيل تحقيق هدفها الوطنى الاول وهو اعادة توحيدها . لهذا ستسعى للتعاون مع فرنسا فيما يخص قبول عضوية بريطانيا وكذلك المفاوضات والاتصالات التى ستجرى فى سبيل ادماج الجماعات الاوروبية وتوحيدها . أى انها ستحذو حذو فرنسا وتعمل جاهدة على الاحتفاظ بحرية الحركة فى العمل وأيضا الحصول على مزيد من هذه الحرية .

وعلى هذا ستحاول المانيا الفيدرالية الحصول على نتائج ايجابية خاصة بتقربها الى دول الشرق لتكون سلاحها الفعال خلال حملتها الانتخابية المقبلة وقد تنجح ايضا فى الحصول على تسهيلات سياحية من دول الشرق والغرب سواء أو تبادل سفراء وكل هذا سيكون دلالة على أن السياسة الالمانية قد أحرزت بعض النتائج الملموسة وان كان لهذه العروض شرطا سيطالب به الجميع وهو الاعتراف بالحدود الغربية لبولانده .

وما يمكن استخلاصه على ضوء جميع هذه الاعتبارات هو ان جميع المقترحات المقدمة من طرف جميع الدول بما فيها فرنسا لايجاد حل للقضية الالمانية تميل الى اعطاء هذه الدولة نظاما خاصا يشكل رفضا لما سمى « بحق الشعوب فى تقرير المصير » أى رفضا باعادة توحيد المانيا . والواقع أن مثل هذا الاقتراح لا تختص به فقط دول الكتلة الشرقية بل ان معظم دول الغرب تؤيده أيضا . وهو اقتراح يتضمن ايضا الحد الصارم من حرية العمل فيما يخص سياسة المانيا الخارجية . فلن يكون لهذه الدولة الحق ــ سواء أعيد توحيدها أم لا ــ فى امتلاك أسلحة نووية وقد اتحدت جميع دول الشرق والغرب الاوروبى بما فيها فرنسا فى وضع هذا الشرط .

ومهما كانت الاسباب التى دعت الى وضع مثل هذا النظام الصارم فانه من المستبعد على أية حكومة المانية وطنية أن تقبله بل سترى من حقها الطبيعى أن تشترك فى وضع القرارات الخاصة باستعمال الاسلحة النووية على أرضها . وقد تأزمت الحالة أيضا اذا نجحت دولة صغيرة مجاورة لها مثل سويسرا أو السويد فى الحصول على أسلحة نووية مما يؤدى الى قيام تيار وطنى المانى قد يهدد وجود الحكومة الالمانية نفسها . ومن جهة أخرى فان صناعة المحركات النفاثة الالمانية تعتمد اساسا على ما توره لها الولايات المتحدة من وقود مما يضعها فى مركز ضعيف أمام الدولة الوحيدة التى تنافسها على الاسواق الدولية وهى : الولايات المتحدة .

والخلاصة أن منظمة الجماعة الاوروبية لايمكنها بأى حال ان تسعى لانشاء وحدة سياسية وفى الوقت ذاته تقبل ان يكون لاقوى دولة منتمية اليها مثل هذا المركز الضعيف . وقد يؤدى هذا الوضع الى تدعيم وتقوية التيار القومى الالمانى . هذا هو الاعتراض الاساسى الذى تواجهه السياسة الديجولية الخاصة باوروبا : فهذه السياسة بتمسكها بالسيادة الوطنية تجبر أوروبا فى الواقع على عدم تصفية القضية الالمانية التى هى قبل كل شىء قضية القومية الالمانية . وان اشد ماتخشاه واشنطن وموسكو سواء هو أن يطالب الالمان بزعامة أوروبا بعد أن يذهب عهد ديجول وهو ما يشكل فى نظر الدولتين الكبيرتين خطرا جسيما على السلام فى أوروبا .

والان بماذا ينبىء المستقبل فى أوربا ؟ لاشك أن تغييرا شاملا سيطرأ على الاوضاع الاوروبية خلال عام ١٩٧٠ وستكون الاتجاهات المنتصرة هى التى ستحدد هيكل البنيان الاوربى الجديد وهى التى ستجعله عاملا للاضطرابات أو عاملا لنظام أوروبى وعالمى جديد يمكن أن يؤدى الى اقرار السلام . ومن هنا حتى عام ١٩٧١ ستشتد حدة الازمة التى تواجهها دول أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ويمكننا أن نؤكد أن حل الازمة لن يتم على يد السياسات الجماعية المتبعة حاليا بل على مستوى السياسة الخارجية واستراتيجية الامن . كما سيتوقف هذا الحل على مدى الامكانيات التى

تملكها الخمس دول الاوروبية في وضع سياسة منطقية منسقة خاصة باوروبا الغربية .

وهنا تبرز ثلاثة شروط اساسية يمكن أن تؤدى الى تحقيق هذا الهدف :

١ — ان تتخذ المانيا الفيدرالية جميع الاجراءات اللازمة وتستعد للانتماء داخل اتحاد فيدرالى اوروبى ٢ — ان تهيىء أوروبا الغربية الامور التى ستسهل انتماء المانيا الى هذا الاتحاد الفيدرالى. ٣ — أن توجد قوة سياسية تدعو للفيدرالية داخل منظمة الجماعة الاوروبية .

وقد كانت الولايات المتحدة هى التى تقوم بدور الداعى للفيدرالية خلال المرحلة الاولى من الحركة التكاملية . فقد كانت تقوم هذه الدولة فى عهد الحرب الباردة بمسئولية تحديد السياسة الخارجية الخاصة بدول أوروبا الغربية فكانت تركز جهودها وجهود هذه الدول على تحقيق تكامل على المستوى الاقتصادى .

ولكن عندما حلت المرحلة الثانية لم تعد الولايات المتحدة مؤهلة للقيام بهذا الدور وان كانت الدول الست المختصة بالتكامل قد حافظت على كيانها الموحد فذلك يرجع اساسا الى ان الدول الخمس الاوروبية لم يكن لديها حل آخر يمكن أن تقدمه كبديل لهذا الوضع . فقد كانت غير قادرة على المجازفة بخوض أزمة فى حالة قطع علاقاتها مع فرنسا او على قبول سيطرة المانيا الفيدرالية فقد كان تيار القومية الالمانية هو اشد ما تخشاه .

واذا كان الالمان يريدون الاشتراك فى اتحاد فيدرالى يجب عليهم أولا التخلى عن سياسة خارجية ذات طابع قومى توسعى . وحتى فى حالة عدم ايجاد حل لمشكلة الاعتراف بحدود بولنده ووجود دولتين المانيتين فانه من الممكن على الحكومتين الالمانيتين ان تعملا على تحقيق هدف واحد وهو اعادة توحيد الشعب الالمانى داخل اتحاد فيدرالى أوروبى يحل محل دولة المانية موحدة . فى هذه الحالة قد تسترجع الحكومة الفيدرالية حريتها فى الحركة تماما كما فعلت فرنسا عندما تخلت عن الجزائر . كما سيسمح لها هذا الموقف الجديد من الخروج من المعضلة التى تتخبط فيها فيما يخص استعمال الاسلحة الذرية على ترابها وان كانت ستتخلى عن مطلبها بامتلاك اسلحة نووية على المستوى الوطنى ستكون قادرة من جهة اخرى على التعاون والاشتراك فى مجهودات حلفائها داخل منظمة « الاوراتوم » بهدف انشاء صناعة ذرية اوروبية تحت اشراف جماعى .

ولكن الالمان من جهة اخرى لن يقدروا على اتخاذ هذا الطريق من تلقاء انفسهم طالما بقى حلفاؤهم الغربيون على موقفهم السلبى تجاه القضية الالمانية . ثم أن وضع المانيا الفيدرالية وتاريخها لا يؤهلانها للقيام بدور الداعى للفيدرالية .

لهذا كله يمكننا ان نؤكد أن أوروبا مازالت تفتقر حاليا الى الامكانيات اللازمة لتحقيق التكامل المنشود لاقرار السلام رغما عن ما طرا من انعاش فى هذه الحركة التكاملية منذ ان قامت أحداث براغ الاخيرة التى ادت الى تنشيط حركة التكامل فى معظم منظمات أوروبا الغربية فمازالت الحواجز اقوى من تاثيرات الاحداث التى تجرى فى الكتلة الشرقية حيث أن المشكلة تكمن أولا واخيرا فى شعور الدول الاوروبية بعدم الارتياح الى المانيا التى مازالت ترمز فى أوروبا الى خطر الحرب . وقد يبدو انشاء جماعة سياسية لاوروبا الغربية حلا مقبولا على المدى الطويل حيث أن « الضمانات » اللازمة لاقرار الامن فى أوروبا قد تكون متوفرة فى مثل هذه المنظمة التكاملية . اما ان لم تضع الدول الاوروبية أمامها هذا الهدف خلال السنوات المقبلة فستعرف أوروبا أزمات واضطرابات اشد حدة من تلك التى نشهدها اليوم .

نبيه الاصفهانى

حركة التحرر الوطنى فى غينيا "البرتغالية"



تجربة رائدة من تجارب الثورة المسلحة فى افريقيا تجرى منذ عام ١٩٦٢ فى غينيا « بيساو » المسماة بغينيا « البرتغالية » ، التى تقع على ساحل غربى افريقيا بين جمهوريتى السنغال وغينيا،وتعتبرها حكومة لشبونة أحدى المقاطعات البرتغالية فيما وراء البحار .

لقد عبرت حركة التحرر الوطنى هناك مراحل حاسمة على طريق الثورة المسلحة ، ابتداء من مرحلة التعبئة والاعداد السياسى ، الى مرحلة حرب العصابات ، الى مرحلة المواجهة المباشرة مع القوات البرتغالية الى مرحلة الاستيلاء على زمام المبادرة العسكرية من البرتغاليين . وفضلا عن هذا فلقد تلازمت مراحل الثورة المسلحة جنبا الى جنب مع مرحلة الثورة الاجتماعية التى أقامتها حركة التحرر الوطنى فى المناطق التى تم تحريرها .

وان أصدق ما يقال عن حركة التحرر الوطنى فى غينيا «البرتغالية»انها نبعت من الواقع الافريقى وهى تدرك تناقضاته ومتطلباته . وفى هذا الصدد فان ثمة مقارنة عقدها جيرار شاليان أحد الكتاب الفرنسيين اليساريين بين تجربة الثورة المسلحة فى كل من غينيا « البرتغالية » وأمريكا اللاتينية . ففى القارة الامريكية ترتكز استراتيجية المناضل الراحل جيفارا على ايجاد نواة لعصابات المقاومة كأساس ضرورى لبدء الثورة المسلحة ، ثم ينبثق بعد ذلك الحزب السياسى التى تكون حرب العصابات هى مرحلة المخاض التى تسبق ولادته . وقد اثبتت تجربة الثورة المسلحة فى غينيا « البرتغالية » أن هذه الاستراتيجية لا تلائم الواقع الافريقى ، وبادرت حركة التحرر الوطنى الى وضع استراتيجية تعتمد فى المقام الاول على تحليل الواقع الغينى والعمل على تجنيد كادرات الحزب فى المدن والقرى على السواء ، من أجل تشكيل تنظيم سياسى — قبل بدء الثورة المسلحة — يوطد صلاته ويمد جذوره بين الشعب الافريقى ، ليكون بمثابة زاد بشرى ومعنوى يمنح الثورة المسلحة القدرة على الصمود .

نشوء الحركة الوطنية :

كان الحزب الافريقى لاستقلال غينيا وجزر كاب فيرد (بياجك — PIAGC) أول تنظيم سياسى شهدته غينيا « البرتغالية » عام ١٩٥٦ وتشكل الحزب من البرجوازية الصغيرة (موظفو الخدمة المدنية والتجار) وعناصر من الافريقيين « المستوعبين » الذين غالبا ما تلقوا تعليمهم فى مدارس وجامعات البرتغال . وتزعم الحزب املكار كابرال المهندس الزراعى الذى ينتمى الى فئات المولدين من سكان جزر كاب فيرد ، وقد حصل على شهادته الجامعية من لشبونة عام ١٩٥٠ ، وخدم الحكومة البرتغالية فى غينيا وانجولا . وفى منتصف الخمسينات لجا الى غينيا « البرتغالية » كمنفى اختيارى له مع عدد من سكان جزر كاب فيرد . وفى داكار (بالسنغال) تشكلت عام ١٩٥٩ حركة وطنية أخرى تحت اسم « جبهة تحرير غينيا « البرتغالية » وكاب فيرد » FLGC ، بقيادة هنرى لابرى . وشملت الحركة ثلاثين الفا من المهاجرين من جزر كاب

فيرد واقلية من المنفيين من غينيا « البرتغالية » وهنرى لابرى سنغالى من أم غينية وقد أمضى طفولته فى مدينة بيساو ، وتلقى تعليمه أيضا فى لشبونة ، وقبل نفيه الى السنغال زار البرتغال عدة مرات خلال أوائل الخمسينات .

وفى عام ١٩٦٠ وصل املكار كابرال الى كوناكرى وبدأ عملية استقطاب وتعبئة للعناصر المهاجرة هناك ، وأنشأ فى يوليو ١٩٦٠ حركة تحرير غينيا وكاب فيرد MLGCV وجعلها تابعة لحزبه « بياجك » ، وقد ضمت الحركة اللاجئين فى كوناكرى وداكار . وفى الوقت نفسه أنشأ فرانسوا مندى كانكويلا زعيم قبيلة مانجاكو ، حركة منافسة تحت اسم حركة تحرير غينيا MLG ، وقد عاش فرانسوا أكثر سنين شبابه فى السنغال ، ولم يكن لهذه الحركة قاعدة شعبية تذكر ، ولكنها كانت تنال تأييد حكومة السنغال ، وكان بعض أعضائها يشغلون مناصب عليا فى الادارة البرتغالية .

وعندما شعر كابرال بتفكك تنظيمه MLGCV اشترك مع هنرى لابرى وبعض الشخصيات المنفية الاخرى فى تشكيل « الجبهة المتحدة لتحرير غينيا وكاب فيرد » FUL وذلك فى يوليو ١٩٦١ ، ولكن سرعان ما دبت فيها الخلافات الشخصية حول سياسة الجبهة ، كما قامت حركة MLG بوشاية جبهة FUL لدى السلطات السنغالية بتهمة التخريب ، فقام البوليس السنغالى بعمليات اعتقال للاعضاء المنتمين لحزب أملكار كابرال ومن بينهم رافائيل باربوسا رئيس اللجنة المركزية لحزب « بياجك » فى بيساو ، وقد اعتقل فى ١٣ مارس ١٩٦٢ وحجز لمدة ثمانية عشر شهرا ثم حددت اقامته فى منزله بعد ذلك . واستطاع كابرال اقناع السلطات السنغالية بالافراج عن المعتقلين من حزبه ، وتوجهوا الى كوناكرى وأعادوا تنظيم حزب « بياجك » ، ثم عادوا الى « غينيا البرتغالية » استعدادا لبدء عمليات حرب العصابات .

وشهدت السنوات التالية عملية استقطاب لحزب للحركات الوطنية الصغيرة المنافسة لحزب « بياجك » ، فقد اتحدت حركة MLG بزعامة فرانسوا مندى مع حركة قبائل ماندنجو الشرقية فى داكار المسماة بـ RDAG « التحالف الديمقراطى الافريقى لغينيا البرتغالية » وظهرت بذلك جبهة جديدة باسم FLG جبهة تحرير غينيا ، التى انضم اليها بعد ذلك عدة تنظيمات أخرى من بينها « اتحاد العمل لشعب غينيا » UPG الذى أنشىء فى تونس فى سبتمبر ١٩٦٢ برئاسة جواوجومبيس . ثم انضم الى الجبهة بعد ذلك « اتحاد المواطنين لغينيا البرتغالية » بزعامة بنجامين بنتوبول وقد تشكل هذا الاتحاد عام ١٩٦٣ وعضويته تقتصر أساسا على أقلية الزنوج المستوعبين الذين يطالبون بعدم العنف مع القوات البرتغالية ومن مجموع هذه التنظيمات تشكلت الجبهة التى أعيد تسميتها بجبهة النضال من أجل الاستقلال الوطنى لغينيا البرتغالية FLING [٤]

وهكذا تبلورت تنظيمات الحركة الوطنية فى تنظيمين رئيسيين هما حزب « بياجك » بزعامة املكار كابرال ، وجبهة فلنج وتولى زعامتها أخيرا بنجامين بنتوبول . وظهر العام الماضى تنظيم صغير يدعى « الكتلة الديمقراطية لغينيا بيساو » BDG تتشكل أساسا من المستخدمين المدنيين والمسئولين التقليديين فى غينيا البرتغالية برئاسة أنطونيو باتيكا الذى نفى الى باريس . وأبدت الكتلة استعدادها للانضمام الى التنظيمات الوطنية الاخرى من أجل تشكيل حكومة منفى .

واذا كانت أهمية التنظيم السياسى ترجع الى دوره فى حركة التحرير المسلحة ، فليس هناك خلاف على من يقود الثورة المسلحة فى غينيا « البرتغالية » ، فحزب « بياجك » بتنظيماته فى المدن والقرى وبالآلاف المدربة والمسلحة من رجال حرب العصابات وبالميليشيا التابعة له ، هو الحزب الثورى الوحيد القادر على مواصلة النضال المسلح ضد الوجود البرتغالى .

تنظيمات الحزب وتطور مراحل الثورة المسلحة :

تتكون قيادة الحزب الافريقى لاستقلال غينيا وكاب فيرد PIAGC من رافائيل باربوسا رئيسا — وهو لازال معتقلا لدى السلطات

البرتغالية منذ سبع سنوات فى مدينة بيساو — ، واملكار كابرال سكرتيرا عاما وهو أحد القـادة الافريقيين البارزين الذى استطاع بفكره الثورى أن ينال الاعجاب فى اجتماعات مركز فرانزفانون فى ميلانو ومؤتمر القارات الثلاث فى هافانا فى يناير ١٩٦٧ . ومقر قيادة الحزب فى كوناكرى .

ويتشكل المكتب السياسى للحزب من عشرين عضوا من بينهم سبعة اعضاء يشكلون المجلس التنفيـذى . أما اللجنة المركزية فتتألف من ٦٥ عضوا وهى مقسمة الى سبعة أقسام : الشئون الاجتماعية والثقافية ، الدفاع والامن ، الاقتصاد والمالية ، الاعلام والدعاية ، الرقابة ، التنظيم ، الشئون الداخلية . وللحزب فروعه وخلاياه على جميع المستويات الادارية فى الاقسام والاقاليم والمناطق ، وهناك اتصـال دائم بين قيادات وقواعد الحزب .

ولقد مر الحزب منذ تكوينه بأربع مراحل رئيسية ، حتى تشكل أخيرا فى صورة حزب ثورى قادر على خوض الثورة المسلحة بكل أبعادها .

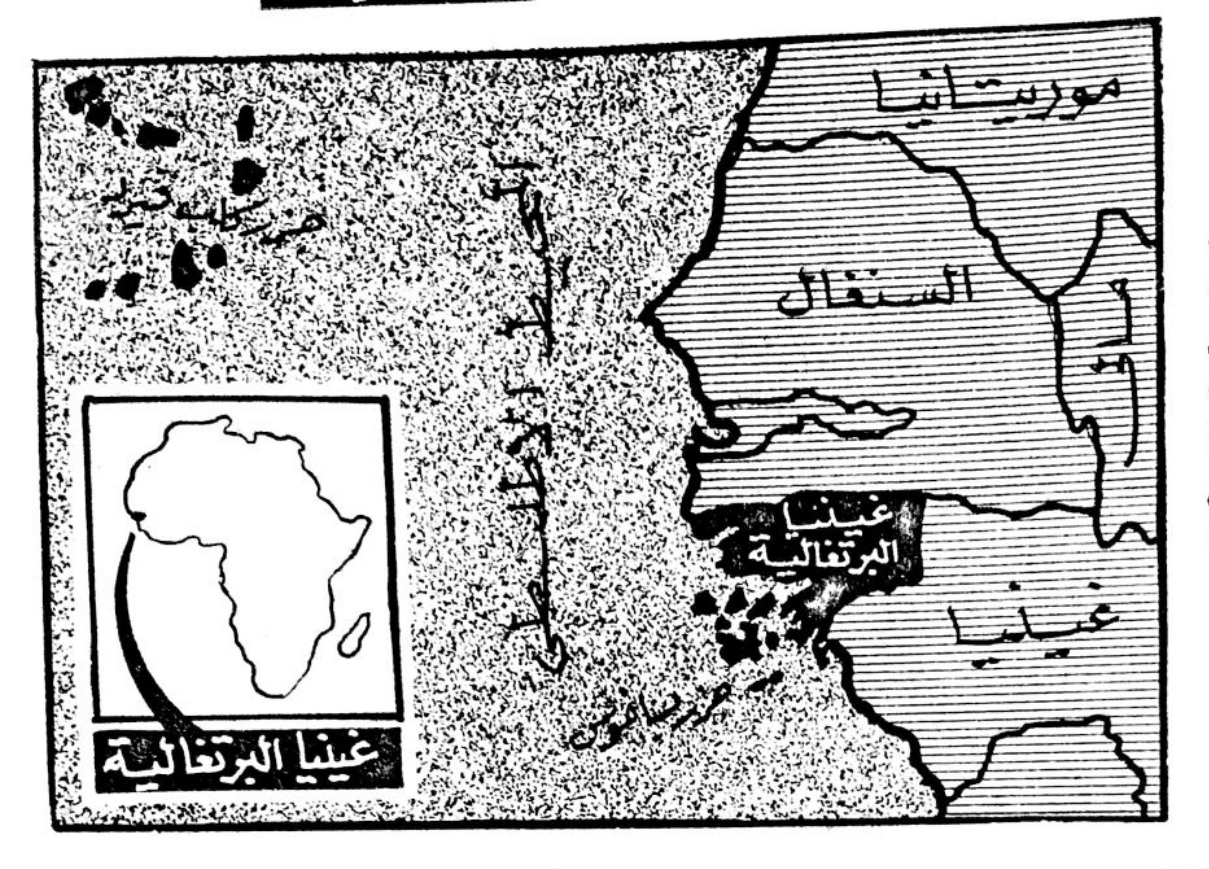
وأولى هذه المراحل بدأت مع انشاء الحزب عام ١٩٥٦ ، فقد ركز الحزب اهتماماته فى بداية الامر فى المدن فقط واستهدف تعبئة الصناع وعمال المدن وعمال النقل فى الموانىء . والفئة الاخيرة بدأ يظهر وعيها بعد نجاح الاضراب الذى قام به عمال النقل فى الميناء فى شهر فبراير ١٩٥٦ . وكان الحزب هو محرك المظاهرات والاضرابات التى قام بها العمال خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٩ .

والمرحلة الثانية وهى مرحلة التعبئة والاعداد السياسى بدأت بالاجتماع السرى الذى عقده الحزب فى بيساو فى شهر سبتمبر ١٩٥٩ أثر حادث الثالث من اغسطس ١٩٥٩ حيث قام البوليس السياسى البرتغالى بقمع أكبر مظاهرة قام بها عمال ميناء بيساو ، الذين طالبوا برفع أجورهم . وسقط خمسون قتيلا من العمال وجرح آخرون وألقت السلطات البرتغالية القبض على ٢١ من العمال بتهمة التخريب وحكم عليهم باحكام تتراوح بين سنة وخمس سنوات . وكان هـذا الحادث هو نقطة تحول الى المرحلة الثانية من مراحل تطور الحزب ، فقد اعيد النظر فى استراتيجية وتكتيك الحزب وتم اعداد برنامج من ثمانى نقاط ، أكد فيه الحزب ضرورة اللجوء الى العمل السرى لتعبئة واعداد الشعب سياسيا فى المدينة والقرية على السواء ، وذلك تمهيدا لخوض الثورة ضد القوات البرتغالية .

وقد اتسمت مرحلة التعبئة والاعداد السياسى — التى تمت بين عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٢ — بالدراسة السياسية المتريثة لتحليل واقع المجتمع الغينى . لقد درس كابرال ورفاقه من قادة الحزب تحديد وضع الفلاح ، وموقف أصحاب المحال التجارية من عملائهم ، والبنيان الاجتماعى لسكان المدن واراء المواطنين الذين يعيشون فى مجتمعات تعانى من الانقسام وتفتقر الى رؤساء وبخاصة مجتمع قبيلة البالانتا ، والوسائل التى استطاع بها الاستغلال البرتغالى للمستعمرات التاثير على نمط الحياة اليومية للبلاد .

واستهدف الحزب من مرحلة التعبئة والاعداد السياسى تجنيد كادرات الحزب وتلاحم القوى الوطنية فى المدن والقرى ، ورفع الوعى السياسى والمستوى التنظيمى للجماهير والتعبئة الكاملة لقواها الاجتماعية . ولاشك أن تحريك جهود القرويين ودفعهم الى المساهمة فى الحياة السياسية وتحرير ولائهم القبلى الى ولاء وطنى عام هدف ليس من السهل تحقيقه فى البلدان المتخلفة حيث غرست اتجاهات الخضوع السلبى منذ عقود طويلة . ومع ذلك فقد نجح حزب « بياجك » فى ذلك واكتسبت الجماهير دافعا سياسيا ودانت بالولاء للتنظيم السياسى ويبدو هذا واضحا فى زيادة الانتاج الزراعى لدى الفلاحين الذين قاموا باطعام الثوار وتقديم ابنائهم للمشاركة فى القتال .

وبدأت المرحلة الثالثة بانفجار أولى طلقات الثورة المسلحة فى منتصف ١٩٦٢ ، وتمثلت أعمال المقاومة فى عمليات الضرب والفرار السريع التى كان يقوم بها رجال حرب العصابات التابعون لحزب « بياجك » . وكانت هذه العمليات تشتد



• تذكر مصادر حزب « بياجك » أن القوات الوطنية حررت أكثر من نصف غينيا «البرتغالية» وأن القوات البرتغالية انكمشت فى المدن والمواقع الاستراتيجية فقط . •

مع حلول موسم المطر (يونيو — نوفمبر) ، وتركزت على المراكز والقوافل العسكرية البرتغالية ، وكان رجال حرب العصابات يختفون بعد ذلك فى الاحراش ، تجنبا للمواجهة المباشرة مع القوات البرتغالية .

وجاءت المرحلة الرابعة من مراحل تطوير استراتيجية وتكتيك الحزب بعقد مؤتمر الحزب فى فبراير ١٩٦٤ فى الاقليم الجنوبى من غينيا «البرتغالية»، وقرر مؤتمر الحزب تحويل عمليات حرب العصابات المحدودة الى عمليات أشمل فى مواجهة الوحدات العسكرية البرتغالية الكبيرة ، ومن أجل ذلك وافق المؤتمر على تأسيس ثلاث فصائل من الوحدات المقاتلة : قوات حرب العصابات ، المليشيا ، والقوات الثورية المسلحة للشعب FARP . وقيادة القوات فى الفصائل الثلاث يقوم بأمرها قادة معينون تحت رقابة الحزب ، وهؤلاء القادة مسئولون عن القوات والعمليات وليس عن الاقليم الذى يباشرون فيه عملياتهم . فالاشراف السياسى والادارى فى المناطق المحررة يبقى فى أيدى رؤساء المناطق . وتوصل مؤتمر الحزب — نتيجة خبراته السابقة — أن الفصل المطير ليس هو الفترة الوحيدة فحسب التى يمكن أن تنفذ فيها العمليات العسكرية ، ووضع المؤتمر تكتيكا جديدا لاستمرار المقاومة طوال شهور السنة . وتقرر أن تكون المقاومة على ثلاث جبهات : الجبهة الاقتصادية من أجل تدمير المنشآت التجارية البرتغالية . والجبهة السياسية لتعبئة السكان سياسيا لزيادة وعيهم الوطنى ، والجبهة العسكرية بانهاك قوى قوات العدو .

وفضلا عن المراحل السياسية والعسكرية الاربع السابقة التى مر بها تطوير حزب « بياجك » فان مرحلة خامسة وعلى جانب كبير من الاهمية قد تلازمت مع هذه المراحل السياسية والعسكرية ، وهى مرحلة الثورة الاجتماعية فى المناطق التى تم تحريرها . وتبدو الثورة الاجتماعية واضحة فى وحدة التنظيم السياسى والاجتماعى معا بشكل لا يثير أى نزاع أو يؤدى الى انقسام فى الصفوف . وعلى سبيل المثال فاعضاء اللجان القروية التابعة للحزب يضطلعون بأعمال عسكرية مثل التجنيد وحفظ الامن والمخابرات والتموين دون أن يلهيهم ذلك عن الاضطلاع بالشئون الاجتماعية والسياسية مثل انشاء المدارس وصيانتها والاهتمام بالتعليم الذى لم يكن له شأن يذكر ابان الاحتلال البرتغالى وبناء المستشفيات والعناية بالشئون الصحية وادارة الشئون الاقتصادية لجميع المناطق التى تحررت .

ويقوم النشاط الاقتصادى على وضع نظام المقايضة التى تتمثل فى مبادلة الارز وغير ذلك من المحاصيل المحلية بسلع مصنوعة مثل الملابس القطنية . وقد نجح هذا النظام الى درجة أن البرتغاليين أصبحوا مرغمين على استيراد الارز لاستهلاكهم الخاص ، مع العلم أن غينيا البرتغالية كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتى فى انتاج الارز قبل ان تدور رحى الحرب فيها . وقد ربطت اسعار المقايضة بالنسبة للسلع المستوردة بطريقة تؤدى الى عرقلة رواج السلع البرتغالية كذلك قام الحزب بانشاء مخازن للشعب تقوم بتزويده بالسلع التى لا ينتجها .

وفى أوروبا الان عدد غير قليل من الفنيين الغينيين يتدربون على مزاولة مهن الطب والتعليم والتمريض والكهرباء والميكانيكا والزراعة وغيرها .

الوجود البرتغالى .. والثورة المسلحة :

ولقد وصلت الثورة المسلحة فى غينيا « البرتغالية » الى درجة أصبحت تهدد الوجود البرتغالى فى افريقيا . يؤكد هذا ما أجمع عليه بعض رجال الاستراتيجية العسكرية البرتغالية فى اجتماعهم الذى عقدوه فى اكتوبر ١٩٦٧ فى لشبونة فقد اعتبروا أن الوضع العسكرى فى غينيا لايمكن حمايته ازاء تزايد واتساع نشاط الثورة المسلحة الافريقية . وقد أذيع بأن بعض الدوائر الخاصة فى البرتغال قد طالبت بالانسحاب من غينيا لتتمكن القوات البرتغالية من تدعيم قواتها فى انجولا وموزمبيق .

وفى فبراير ١٩٦٨ قام الرئيس سالازار بزيارة للمنطقة ليؤكد تمسك حكومته بالبقاء فيها . واعلن فى ختام زيارته أن « برغلة » كل سكان غينيا هو الضمان لاستمرار الوجود البرتغالى فى افريقيا. ولاشك ان هذه مغالطة كبرى وتزييف لحقائق الوجود البرتغالى فى غينيا بيساو . ومما يؤكد هذه المغالطة ان سالازار نفسه لم يستطع أن يجول فى المنطقة بحرية تامة وكانت جميع تنقلاته بالطائرة من مدينة الى اخرى تحت حراسة برية وجوية كافية . ومن جهة أخرى فان الثورة المسلحة منذ عام ١٩٦٤ تسجل انتصارات هامة على القوات البرتغالية . وعلى سبيل المثال نذكر أربع معارك عسكرية تمت خلالها المواجهة المباشرة بين الطرفين :

المعركة الاولى : وتتمثل فى الهجوم البرتغالى على احدى القواعد العسكرية لحزب « بياجك » فى جزيرة كومو ، وذلك فى أوائل عام ١٩٦٤ فقد حاصر ٣ آلاف من قوات الجيش البرتغالى مواقع رجال حرب العصابات فى الجزيرة لمدة ٧٥يوما. وسرعان ما فشل الحصار أمام تضامن سكان الجزيرة مع رجال حرب العصابات من الحزب .

المعركة الثانية : وتتمثل فى محاولة الجيش البرتغالى فى مايو ١٩٦٤ اقامة مركز رقابة على حدود غينيا لقطع خط المواصلات بين حزب « بياجك » مع كوناكرى . وفشلت هذه المحاولة أيضا ازاء ما قام به الوطنيون من قطع الطرق ومهاجمة مراكز حراسة الحدود . وقامت القوات الثورية المسلحة للشعب المسماة بـ FARP بدور كبير فى هذا المجال .

المعركة الثالثة : وتتمثل فى عمليات الانزال التى قامت بها القوات البرتغالية من سبتمبر ١٩٦٥ الى يناير ١٩٦٦ وذلك على طول الساحل . جنوب المنطقة المحررة ، مستخدمة قوات تماثل تلك التى استخدمت فى الهجوم على جزيرة كومو ، وباءت عمليات الانزال بالفشل ايضا .

المعركة الرابعة : وتتمثل فى قيام القوات البرتغالية فى شتاء ١٩٦٥ باختراق احدى قواعد « بياجك » فى منطقة أويو فى الاقليم الشمالى الوسط . وقد اتضح لهم مدى ما وصلت اليه تكتيكات حزب « بياجك » فى الاحراش وطرق المناجم وعمليات الهجوم على الزوارق من النهر من مراكز الشاطىء الخفية . كما تبين لهم مدى المشاركة والتأييد الذى يلقاه انصار « بياجك » فى القرى اثناء مرور القوات البرتغالية عليها .

ان المعارك السابقة وغيرها الكثير لم تبرز ثوار غينيا كمنتصرين فقط فى معارك الصدام المباشر مع القوات البرتغالية فحسب بل تسببت

ايضا فى نشوء انشقاق وتحقيقات وتبادل اتهامات فى القيادة البرتغالية .

وان استمرار المواجهة بين القوات البرتغالية وقوات حرب العصابات الغينية يتوقف على التسليح العسكرى لكل منهما . فالقوات الغينية التى كانت تتسلح قبل ذلك بالاقواس والاسهم ، لديهم الان بنادق اتوماتيكية ، ومدافع مورتار ثقيلة ومدافع حديثة مضادة للطائرات . ونظرا لفشل البرتغاليين فى كثير من المعارك البرية فقد لجأت القوات البرتغالية الى استخدام سلاح الطيران لقصف مراكز رجال حرب العصابات بقنابل شديدة الانفجار وقنابل النابالم ، وذلك بشهادة كثير من المراقبين . ويلعب الاسطول البرتغالى دورا هاما فى الحرب عن طريق عمل دوريات بالقوارب المسلحة فى الممرات المائية . وفى المناطق التى تخضع للسلطات البرتغالية فان كل قرية تقوم بمسئولية الدفاع عن نفسها وتربط كل القرى بأجهزة الارسال لاقرب مركز عسكرى برتغالى .

ومنذ عام ١٩٦٤ قد زاد عدد القوات البرتغالية من ثمانية آلاف الى ثلاثين الفا ، ويقدر هذا العدد بخمسة اضعاف عدد المستوطنين البرتغاليين . والقوات البرتغالية مدعمة أيضا بحوالى عشرة آلاف من الميليشيا الافريقيين الذين يتعاونون مع الاستعمار البرتغالى . أما قوات حزب « بياجك » فتقدر بنحو عشرة آلاف مقاتل منهم اقل من ثلاثة آلاف فى وحدات نظامية ، وحوالى ستة آلاف فى وحدات حرب العصابات.

وتنتشر حرب العصابات فى أنحاء غينيا « البرتغالية » ماعدا بيساو العاصمة والمنطقة الوسطى حول بافاتا فى الداخل . ومنطقة جزر بساغوس . ويؤكد هذا المجلات العسكرية البرتغالية التى تقول أن القتال يتكاثف فى تسعة أقاليم من مجموع ١٢ اقليما اداريا فى المنطقة . وطبقا لاخر التقارير فان قوات « بياجك » قد حررت ما بين نصف واربعة أخماس اقليم غينيا « البرتغالية » وأن القوات البرتغالية انكمشت فى المدن والمواقع الاستراتيجية فقط .

قضايا الحركة الوطنية :

انقسام الحركة الوطنية : وهى ظاهرة عامة فى جميع حركات التحرير فى افريقيا ، ويبدو هذا واضحا فى وجود أكثر من تنظيم وطنى ، فهناك اولا الحزب الافريقى لاستقلال غينيا وكاب فيرد « بياجك » الذى يقود الثورة المسلحة ، وينافسه جبهة فلنج التى تضم خليطا متنافرا من الاجنحة والتكتلات الحزبية والقبلية تتشتت اتجاهاتها وميولها بين اليمين واليسار وبين العمل السياسى والعمل العسكرى وبين الولاء الوطنى والعمالة للاستعمار البرتغالى . فجناح حركة MLG داخل جبهة فلنج يفضل المشاركة فى النضال المسلح . بينما جناح اتحاد VRGP الذى كان يراسه بنجامين بنتوبول — الذى تولى بعد ذلك رئاسة الجبهة كلها — يطالب بعدم العنف ومفاوضة السلطات البرتغالية لمنح الحكم الذاتى لغينيا البرتغالية وقد زار بنتوبول البرتغال عام ١٩٦٣ وأجرى محادثات مع وزير خارجية لشبونة وفى الوقت نفسه تم تعيين اخيه جيمى بنتوبول سكرتيرا عاما لغينيا البرتغالية .ويتحالف مع فلنج تنظيم صغير للعمال يدعى « الاتحاد العام لعمال غينيا بيساو VGTGB بقيادة استيفاو انطونيو تافارس . والى جانب هذه التنظيمات يوجد ايضا التنظيم الذى تشكل أخيرا وهو الكتلة الديمقراطية لغينيا بيساو .

وتتقاذف هذه التنظيمات الاتهامات بينها ، فجبهة فلنج تدعى أن جيش « بياجك » يدار بواسطة الكوبيين والتنظيم السياسى للحزب يدار بواسطة الماركسية « الغرباء » (يقصدون بذلك قيادات الحزب التى تنتمى اغلبها الى جزر كاب فيرد) . وفى الوقت نفسه فان حزب « بياجك » يكذب بيانات جبهة فلنج التى تدعى القيام بنشاط عسكرى وعلى سبيل المثال بيان فلنج الصادر فى فبراير ١٩٦٧ والتى ادعت فيه انها قتلت ٥٥٤ وجرحت ٣١٩ جنديا برتغاليا خلال عام ١٩٦٦ . ويبدو التفكير العام لجبهة فلنج انها تأمل فى أن ترث الاقليم بمرور الوقت فهى تنتظر سقوط حكم الرئيس سيكوتورى وبالتالى انهيار حزب « بياجك » أو موت سالازار نفسه . وعلى كل فجبهة فلنج تبدى استعدادا تاما للارتباط

الوثيق مع البرتغال فى حالة الحصول على الحكم الذاتى .

هذا ويلاحظ من أسماء تنظيمات الحركة الوطنية أن البعض يربط بين تحرير غينيا البرتغالية وتحرير جزر كاب فيرد ، بينما يتجاهل البعض وجود هذه الجزر . وهذا يرجع الى مدى اشتراك سكان جزر كاب فيرد فى هذه التنظيمات .

القبلية والتركيب المعقد للاجناس : يقطن غينيا البرتغالية اثنتا عشرة مجموعة قبلية غالبا ما يحمل العداء الشديد بعضها للبعض الآخر ، وقد قامت السلطات البرتغالية بتسليح المسلمين من قبائل النولا التى تعمل ضد رجال حرب العصابات من قوات بياجك . ويقوم الجيش البرتغالى بتدريب بعض المواطنين فى ٤٠٠ قرية ، وتضع رجال القبائل — فى بعض الاحيان — فى مراكز القيادة لهؤلاء المدربين ، وتبرر الصحف البرتغالية هذا بأنه دليل على ولاء السكان للسلطات البرتغالية . ومن أهم مشكلات الحركة الوطنية لذلك هو ميل القرويين الى قبول أوامر الرئاسات القبلية التقليدية التى غالبا ما تحالفت مع البرتغاليين . لهذا كان على الحركة الوطنية أن تنمى سلطة مستقلة داخل كل قرية تقوم بنشر الوعى داخل القرية وتعبىء الطاقات فى خدمة التنظيم ، وهذا ما نجح فيه حزب « بياجك » كما سبق الاشارة الى ذلك . ولقد حاول الاستعمار البرتغالى اثارة النعرات بين سكان غينيا الاصليين وسكان جزر كاب فيرد ، ورغم الاختلافات السلالية والدينية فان سكان الجزر من الكريول والسكان المنحدرين من الاصل الافريقى يحاربون جنبا الى جنب مع سكان غينيا .

مشكلة اللاجئين فى الدول المجاورة : ان أكثر من ستين الفا من الغينيين لا ملجأ لهم قد استوطنوا بمساعدة الامم المتحدة فى منطقة كاسابانس فى جنوب السنغال — التى ينتمى سكانها الى سلالة مشتركة مع سكان غينيا البرتغالية وفى داكار — يوجد أكثر من ٢٠٠ر١ لاجىء ولقد قبلت جمهورية غينيا ايضا قليلا من اللاجئين ، ولكنها تفضل عودتهم لمواصلة المعركة ، ولذا فان كابرال نفسه يميز بين لاجىء الحرب واللاجئين الحقيقيين .

وطبقا لاحصائيات الامم المتحدة فقد زاد عدد اللاجئين فى السنغال من ٥٠ الفا فى نهاية ١٩٦٥ الى ٧ر٥٦ الف فى يونيو ١٩٦٦ الى ٥ر٦١ الف فى ديسمبر من نفس العام . هذا وقد تكفلت برامج هيئة اغاثة اللاجئين التابعة للامم المتحدة بتوطين هؤلاء اللاجئين . والبرنامج الحالى لحكومة السنغال لتوطين هؤلاء اللاجئين يستهدف تزويد القادمين الجدد بالمعونة الطارئة ، وبترحيل جماعات معينة منهم بعيدا خارج الحدود واجراءات أخرى للتوحيد التام بين مجموعات اللاجئين . واقترحت هيئة اغاثة اللاجئين تخصيص مبلغ ٦٥٠ر١٢٥ دولار لهذا الغرض . كما اقترحت تخصيص مبلغ ٥٠٠ر١٠ دولار لمساعدة اللاجئين فى داكار . وقدمت حكومة السنغال خمسة أفدنة لكل أسرة من اللاجئين .

وأخيرا ...

فان اهمية غينيا «البرتغالية» بالنسبة للشبونة تذهب الى حد أبعد من اهميتها الاستراتيجية وثروتها الطبيعية فانها بلاد صغيرة وقليلة السكان وتنقصها الموارد المعدنية . ومع ذلك تتمسك حكومة البرتغال بها خشية فقدان معاقلها فى انجولا وموزمبيق التى تعتمد عليها لشبونة اقتصاديا ، أضف الى ذلك الخوف من ضياع هيبة سالازار وانهيار نظام حكمه .

ورغم عمليات التدمير والابادة الشاملة وحرق وهدم عشرات القرى فان الثورة المسلحة فى غينيا تكسب وتحرر كل يوم أرضا جديدة والحركة الوطنية لاتعانى من طول المعركة واستمرارها لانها وضعت استراتيجية النفس الطويل فهى تستغل الوقت فى التدريب العسكرى الى جانب الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى واعداد الفنيين فى جميع المجالات وذلك استعدادا ليوم التحرير والاستقلال وفى ذلك يقول كابرال :

« عندما نقبض على زمام الحكم سنتمتع بنظام ديمقراطى يخدم رجالا ونساء يحبون وطنهم ويدركون مع ذلك الظروف القاسية والحقائق المرة والمشاكل التى يجب أن يواجهوها ويضعوا لها الحلول المناسبة مما يساعدنا على التطوير والتعمير » .

أحمد يوسف القرعى

بريطانيا والدول النامية فى أفريقيا



البحث فى اى جانب من جوانب السياسة البريطانية لا يمكن ان يتجاهل بصورة او اخرى ان بريطانيا كانت حتى وقت غير بعيد مركزا لاكبر امبراطورية فى العالم أو على حد قول البريطانيين « الامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس » . ويترتب على ذلك أن دراسة السياسة البريطانية فى ناحية أو أخرى لابد وأن تتأثر بهذه الحقيقة .

فالسياسة البريطانية هى من ناحية امتداد للسياسة الامبريالية وهى من ناحية أخرى ، تعبير عن تصفية الامبراطورية وعن تحول بريطانيا من دولة كبرى وامبراطورية لا تغيب عنها الشمس الى دولة بلا امبراطورية تقريبا .

بصورة أو أخرى لابد من ان يكون هناك ارتباط قوى بين ما تفكر فيه بريطانيا الآن وبين ما كانت عليه فى الماضى القريب . فالدور الذى تعمل السياسة البريطانية على التعبير عنه فى عالم اليوم ، يحصل معه كل رواسب دورها السابق السلبى منها والايجابى .

والبحث فى موقف السياسة البريطانية من الدول النامية يلمس الاوتار الحساسة لماضى بريطانيا ولدورها الجديد الذى تحاول تشكيله فى عالم اليوم ، وهى تعبر فى نفس الوقت عن « المعاناة » التى تمر بها تلك السياسة فى انتقالها من الامبراطورية الى تلك النقلة الكبرى من الامبراطورية الى اللامبراطورية . وفى العلاقة مع الدول النامية بالذات يكون الاخيرة مستعمرات الامس ما يوضح لنا طبيعة تلك المعاناة . وتوجد بالضرورة جوانب متعددة لتلك « المعاناة » . هناك بالطبع الجانب الاقتصادى : تحويل علاقات « المنتج ــ مورد المواد الخام » الى نوع آخر يعمل فيه مورد المواد الخام على التحول تدريجيا الى منتج . وهناك كذلك الجانب السياسى : تحويل علاقات « المتبوع للتابع » ، الى نوع آخر يعمل فيه التابع على التطور الى نفس مستوى المتبوع . وهناك كذلك الجانب النفسانى : قبول السيد أن يتساوى مع المسود ، بكل ما فى ذلك من معانى فقدان للمكانة « الادبية » وكل هذا يتم فى اطار مجتمع دولى لم تشهد البشرية له مثيلا من قبل . مجتمع تقفز فيه مجموعات الدول الجديدة ، قفزات واسعة وتتحرك فيه الدول الكبرى بحرص يحكمه الخوف من السلاح الذرى الى أبعد الدرجات .

ولا تكتمل مثل هذه الدراسة دون تفهم كامل للقوى الفعلية المؤثرة على السياسة الخارجية البريطانية . ولا يمكن فى الحيز الضيق لهذا المبحث أن نوفى هذا الموضوع حقه من التحليل اذ يتطلب الامر فى الواقع دراسة للعلاقات فى المجتمع البريطانى وتكوين القوى السياسية فى اطار تلك العلاقات ومجموعة الافكار والقيم التى نمت الى ان اصبحت أساسا لتفهم السلوك السياسى (سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى) .

والواقع أن تغير موضع بريطانيا فى العالم والذى من أهم تعبيراته تغير وضعها فى مقابل (مستعمراتها السابقة) ، هو اسرع من تغيير انظمتها الداخلية (العلاقات الاجتماعية وتكوين القوى السياسية والافكار والقيم) . ونعتقد ان أهم ما يمكن دراسته لتوضيح ذلك هو الامبريالية

البريطانية من ناحية وجهاز السياسة الخارجية البريطانى من ناحية أخرى . فدراسة الامبريالية تلقى ضوءا على الاطار العقائدى للعلاقات الاجتماعية البريطانية بالشكل الذى يجعلنا نتصور التناقض بين تلك الافكار من ناحية ودور بريطانيا الجديد (فى مواجهة مستعمراتها السابقة) من الناحية الاخرى . كذلك فى دراسة الجهاز الادارى للسياسة الخارجيه البريطانية ما يوضح لنا الهيكل الفعلى للتعبير عن العلاقات البريطانية وكيف يمكن أو لا يمكن أن يعوق ذلك الهيكل الوضع الجديد لبريطانيا فى مواجهة مستعمراتها السابقة .

ولسوف نهتم فى البحث التالى بدراسة تطور السياسة الخارجية بالذات فيما يختص بعلاقات بريطانيا بمجموعة مستعمراتها السابقة فى أفريقيا . ففى هذه القارة كان لبريطانيا اضخم امبراطورية استعمارية شهدها العالم ومارست السياسة البريطانية أقوى نفوذ يتمتع به الجهاز السياسى لاى دولة عبر حدود القومية ولفتة قصيرة للماضى تؤكد ذلك . كما تم فى هذه القارة منذ نهاية الحرب الثانية أوسع تفكك للامبراطورية البريطانية ، بخروج مجموعة الدول المستقلة الساعية الى النمو الاقتصادى والتحرر السياسى .

الامبريالية البريطانية

لعل أحسن تحليل علمى للاستعمار هو تحليل الاستاذ البريطانى ج. ا. هوبسون (١٩٠٢) الذى يظهر منه العلاقة الوثيقة بين نمو النظام الرأسمالى من ناحية وحتمية الامبريالية من الناحية الاخرى . فقد أدى التراكم الرأسمالى الكبير داخل المجتمع الرأسمالى بصورة عبرت عن نقص الاستهلاك وارتفاع المدخرات — أدى الى خروج الاستثمارات من تلك المجتمعات — الرأسمالية الى حيث توجد عوائد مرتفعة لرأس المال) .

وبالطبع سنجد دائما أن هذا التفسير هو أهم تحليل لظاهرة الامبريالية ومع هذا لن نستطيع الوصول الى نفس النتيجة لو تتبعنا آراء بعض ساسة النظم الرأسمالية فى الامبريالية . ان الوعى الدقيق بالقضية الاقتصادية وبدور تطور النظام الرأسمالى ، لا يوجد بنفس الصورة فى تعليقات معظم هؤلاء الساسة أو لعله يوجد بشكل خفى لا يرغبون فى اظهاره .

ان للامبريالية فى رأى هؤلاء عدة أهداف يمكن استقراؤها من الآراء الرسمية لهؤلاء الساسة ، منها مثلا تطوير المستعمرات أو دفع سكانها الى نور الحضارة ومن أحسن ما قيل فى ذلك الصدد ما ذكره السياسى البريطانى دزرائيلى — وهو احد اقطاب السياسة الامبريالية من أن بريطانيا تسعى الى نشر الحضارة البريطانية بين اكبر مجموعة من المجتمعات التى يجب أن ترتبط برباط قوى وقد أطلق دزرائيلى على تلك العلاقة اسم الاتحاد الامبريالى .

وقد كانت الامبريالية البريطانية انشط من غيرها فى « نشر الحضارة » فى القارة الافريقية وترتب على ذلك بالطبع نشر التجارة البريطانية ومد الانتاج الرأسمالى المتسع بأسواق كبيرة لتسويق منتجاته . وقد أدى هذا بالفعل الى النمو الكبير فى الانتاج فى بريطانيا (وفى الدول الرأسمالية الامبريالية عموما) الا انه كان نموا على حساب امكانيات النمو الرأسمالى التقليدى للدول التى خضعت لتلك النظم الامبريالية . فنشر « الحضارة » كان فى الواقع نشرا للمصالح الرأسمالية للدول المتقدمة ، على حساب مجموعة المجتمعات التى خضعت للنظام الامبريالى فى افريقيا وفى آسيا .

ولم تكن رابطة الامبريالية التى نشطت السياسة البريطانية فى نشرها عبر القارة الافريقية الا تعبيرا عن نمو الاقتصاد الراسمالى البريطانى، وبنفس الصورة التى تصورها تحليل هوبسون . ولكنها كانت تعبر فى نفس الوقت عن « هدف » خاص بالامبريالية البريطانية لقد كانت بريطانيا دائما تهتم بايجاد أكبر قدر من الارتباط بينها وبين مستعمراتها .

وفى التفكير فى « ذلك الهدف » كان البريطانيون

فى الواقع يعبرون لا عن امبريالية مختلفة ولكن عن ظروف خاصة بهم فعلى مر التطور كان على الجزر البريطانية مواجهة القارة الاوربية والقوى الامبريالية داخلها ، وكان عليها كذلك خلق رابطة اقوى من المألوف مع المستعمرات مصدر الغذاء والثروة الحيوانية للجزر البريطانية . ولذلك نرى بريطانيا دائما منذ اللحظة التى تطأ فيها أقدامها المستعمرات ، تفكر فى مستقبل بعيد جدا للعلاقة التى يجب أن تستمر فى تصور السياسة الامبريالية البريطانية . وبالطبع قوى من ذلك ، نزول جانب من سكان بريطانيا ذاتها فى بعض تلك المستعمرات .

وقد عبرت السياسة البريطانية عن ذلك منذ القرن الماضى . وقد بدأت فى تطبيق تلك السياسة بشىء من الحذر وبالنسبة لمستعمراتها التى يسكنها المستوطنون من الانجليز والاوروبيين ، كندا ، واستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا . وبدأت بريطانيا سنة ١٩٢٦ فى عقد « المؤتمرات الامبريالية » فى لندن ، والتى يحضرها ممثلون لتلك المناطق بالذات الذين أخذوا يحصلون على المزيد من الاستقلال حتى صدرت لائحة وستمنستر سنة ١٩٣١ والتى تعد وثيقة انشاء الكومنولث البريطانى .

الا أنه منذ نهاية الحرب الثانية زاد عدد المستعمرات التى حصلت على الاستقلال والتى انضمت بعد الاستقلال الى الكومنولث وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

المستعمره	تاريخ الاستقلال والانضمام للكومنولث
الهند والباكستان	١٩٤٧
بورما	١٩٤٨
سيلان	١٩٤٨
غانا	١٩٥٧
الملايو	١٩٥٧
نيجيريا	١٩٦٠
قبرص	١٩٦٠
سيراليون	١٩٦١
تنجانيقا	١٩٦١
زنزبار	١٩٦٤
كينيا	١٩٦٤
زامبيا	١٩٦٥
ملاوى	١٩٦٥

يتضح اذا ان فكرة الكومنولث بدخول مجموعات أفريقية وآسيوية غير بريطانية الاصل يمكن أن تكون أول تفسير للمتناقضات التى تقع فيها السياسة البريطانية الخارجية كما نشير فيما بعد ، وعلى سنة ١٩٥١ تحولت ادارة المستعمرات التى كانت تقوم بها وزارة المستعمرات البريطانية ، الى ادارة جديدة ، هى ادارة الكومنولث التى اصبحت ادارة هامة يتبعها ثلاثة وزراء كل منهم مسئول عن منطقة من العالم ، ومنهم وزير لافريقيا .

يبدو لنا اذا أن الامبريالية البريطانية هى تطور طبيعى للنظام الرأسمالى البريطانى لا تختلف دراستها عن دراسة (اقتصادية — سياسية) لنفس الموضوع وبالنسبة لاى امبريالية أخرى ، اذ تنطبق نفس الشروط العامة فى دراسة الامبراطورية . هذا هو التصور الاصلى للامبريالية البريطانية ، ولكن يخرج منه تصور فرعى يعبر عن النظام الرأسمالى البريطانى بالذات أى عن الظروف الموضوعية الخاصة بالرأسمالية البريطانية والمؤثرة بالتالى على نظامها الامبريالى .

وتبعا لهذا التصور ، نلاحظ ذلك القلق الذى يميز العلاقات الامبرياليه البريطانية نتيجة شدة اعتماد نظامها على المجتمعات التابعة والذى يؤدى بالسياسة الامبريالية البريطانية الى تبنى فكرة الكومنولث واخراجها الى حيز الوجود تدريجيا .

الجهاز العام للسياسة الخارجية البريطانية

تتميز السياسة الخارجية البريطانيه أنها قامت دائما على اساس التفاهم التام بين الحكومة والمعارضة — وقد كانت هذه الظاهرة واضحة فعلا حتى الحرب الاولى اذ كانت السياسة الخارجية الامبريالية تهدف الى الحفاظ على الامبراطورية وتوسيع رقعتها وكانت العلاقات الاجتماعية وبالتالى القوى السياسية الرئيسية فى المجتمع البريطانى ، يعبر كل منها بصورة أو اخرى عن تلك الحقيقة .

وأهم ما يوضح لنا ذلك ملاحظة السياسة الخارجية للحزبين الرئيسيين لتلك الفترة : وهما حزبا الاحرار والمحافظين — لقد قامت السياسة الخارجية للحزبين على أساس فكرة الامبريالية واهميتها للنظام البريطانى وكان الخلاف بينهما هو خلاف فى درجة الرباط الامبريالى لا فى جوهر الفكرة .

فقد ذهب المحافظون الى تفضيل المركزية الامبريالية أى تركيز سلطات الامبراطورية فى لندن بينما كان الاحرار لا يعارضون فى توسيع نطاق اللامركزية الامبريالية .

لابد لنا لتفهم ذلك من ملاحظة الطريقة التى نمت بها الامبريالية البريطانية والتى ترتب عليها :

١ — امتداد الرعوية البريطانية بواسطة المستوطنين الاوائل Settlers البريطانيين بدرجات كبرى فى أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيليندا وبدرجات أقل من أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية .

٢ — اعتماد مراكز الامبريالية البريطانية فى المستعمرات الى حد كبير على الاقتصاد الام حتى ولو كانت فى غير حاجة الى الحماية السياسية والعسكرية للوطن الام . وتبدو هذه الظاهرة بالذات فى المستعمرات التى استقر فيها المستوطنون .

٣ — باستثناء مجموعة صغرى من المستعمرات (المحميات العربية بالذات ومجتمعات الوصاية والحماية فى الشرق العربى) كانت الامبريالية البريطانية مصحوبة (خصوصا فى أفريقيا) بحركات استيطان على درجات مختلفة . ولكن لاتتحدد أبعاد السياسة الخارجية بتفهم طبيعة النظام الامبريالى والظروف المحيطة به فحسب ، اذ أن جانبا كبيرا من التأثير النهائى يأتى من سلوك الجهاز التنفيذى القائم على تنفيذ السياسة الخارجية .

وتتضح تلك الاهمية من طبيعة العمل الادارى فى ذلك الجهاز بالذات دون باقى اجهزة الدولة . فجهاز السياسة الخارجية لا ينفذ السياسة الموضوعة له فقط ، انه يؤثر عليها بدرجات متفاوتة ولكن كلها قوية عن طريق :

١ — ابتعاد مواقع العمل عن المركز وبالتالى ضعف وسائل رقابة السياسة العليا .

٢ — أن ذلك الابتعاد يعنى أن المعلومات الحقيقية عن البلدان والمناطق والتى بناء عليها تقوم السياسة العليا برسم برامجها — تكون الى درجة كبيرة فى نطاق سلطة الجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية .

٣ — أن نفس الابتعاد يؤثر كذلك على حرية الجهاز التنفيذى فى تفسير السياسة الخارجية فى المناطق التى تتجه لها تلك السياسة .

وحتى نتفهم اثر ذلك الجهاز التنفيذى لابد ان نحاول فى عجالة تتبعه لفترة زمنية تتيح لنا تفهم تطور تكوينه .

طوال القرن التاسع عشر كان العمل فى السلك الدبلوماسى البريطانى وقفا على الارستقراطية البريطانية . فحتى سنة ١٩١٨ كانت الخدمة الخارجية تنقسم الى تنظيمين رئيسيين هما :

١— وزارة الخارجية وهو جهاز الخدمة المدنية فى ديوان الوزارة بلندن .

٢ — السلك الدبلوماسى وهو جهاز السفارات فى الخارج من السفير حتى أصغر أفراد السفارة .

وقد كانت الخدمة فى التنظيمين مختلفة الى اقصى حد ففى الخارجية لم تكن هناك اى شروط بخصوص الملكية الخاصة للعاملين فيها بينما ان السلك الدبلوماسى كان يشترط ملكية دخل خاص لا يقل عن ٤٠٠ جنيه سنويا ، فالملتحقون الدبلوماسيون الجدد لم يكونوا يحصلون على اى مرتب فى أول سنة يعينون فيها وفى السنة التالية يحصلون على ١٠٠ جنيه سنويا تزيد ٢٥ جنيها سنويا .

وفى سنة ١٩١٨ تم دمج التنظيمين فى تنظيم واحد ، كما تم الغاء شرط الملكية الخاصة للموظفين واصبح الجميع خاضعين لنفس نظام المرتبات ولكن استمرت تقاليد السلك الدبلوماسى قائمة

من الناحية الفعلية لان نظام المرتبات المدفوعة للدبلوماسيين لم يكن يسمح الا للاغنياء بالالتحاق فى تلك الخدمة . فقد كانت المرتبات ضئيلة جدا لاتفى بالتزامات المعيشة خصوصا فى العواصم الكبرى فى أوروبا . لذلك لم يقدم فى الواقع على العمل فى السلك الدبلوماسى الا مجموعة من الشبان الذين يمثلون الطبقات العليا فى بريطانيا .

ويكون لهذا انعكاسات هامة تدور كلها حول مستوى السلوك الفعلى لذلك الجهاز التنفيذى فى مجالات السياسة الخارجية . ولا يبدو لنا أى تناقض بين افكار ذلك السلوك ومستواه من ناحية وبين سياسة امبريالية تقوم على نشر التجارة والمصالح الاقتصادية البريطانية من الناحية الاخرى . ولكن يبدو لنا مجموعة من المتناقضات عندما تتغير الاوضاع الدولية بالشكل الذى يتحتم معه تغيير وضع بريطانيا فى مقابل مستعمراتها السابقة .

ويتضح لنا تدريجيا أن الجهاز التنفيذى يمكن النظر اليه من ناحيتين كلاهما يعبر عن نفس الشىء . الجهاز التنفيذى يمكن النظر له كوظيفة اجتماعية فى التعبير عن السياسة العليا ويمكن كذلك النظر اليه كوظيفة اجتماعية مستقلة عن السياسة العليا ومعبرة عن ذاتها عن ارتباطاتها وقيمها . ويحتاج التحليل الموضوعى الى توضيح تلك الحقيقة أكثر قبل بناء أى نتائج عليها .

فى احد التقارير الحكومية الرسمية عند تقييم العمل فى الخدمة الدبلوماسية البريطانية أجرته حكومة العمال فى سنة ١٩٤٣ . نجد التقرير يركز على أن أهم الانتقادات الموجهة الى الخدمة الدبلوماسية أنها تتكون من بين حلقة صغيرة جدا من المواطنين وانها تميل الى التعبير عن مصالح قطاعات محددة جدا من المجتمع وأن أفرادها بالتالى لا يفهمون تماما القضايا الاجتماعية ولا الاقتصادية فهما كاملا » .

وتبدأ فى تفهم التناقض المتزايد بين سياسة عامة خارجية لابد من أن تتغير بما يتفق مع وضع بريطانيا الجديد والعلاقات الدولية الجديدة من ناحية وبين جهازها التنفيذى الذى تشكل فى اطار اجتماعى مختلف ولخدمة سياسة عامة خارجية مختلفة جذريا ، وقد تبين لحزب العمال منذ ظهوره على المسرح الداخلى هذه الحقيقة وكان مستر بيفن أول من نبه الى خطورة ذلك التناقض منذ الحرب الثانية وترتب على بعض مقترحاته ان تم ضم الخدمة القنصلية والتجارية للجهاز السياسى الخارجى حتى تطعم قراراته بأقصى قدر من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية . ولكن فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٣ كان ٨٣٪ من الاعضاء الجدد لذلك الجهاز من خريجى المدارس العامة وجامعة اكسفورد وكمبردج .

ويتبين لنا بعض المعانى الحقيقية لاستمرار سيطرة الارستقراطية البريطانية على الجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية من الامثلة الاتية :

فى سنة ١٩٢٩ كان ارثر هندرسون «العمالى» وزيرا للخارجية فى وزارة رامزى مكدونالد وأراد وضع بعض التغييرات فى سياسة بريطانيا تهدف الى تقوية عصبة الامم ولكنه تعرض الى تعطيلات ادارية من جهاز وزارة الخارجية أعاقت محاولاته وشلتها تماما .

وفى عهد نفس الحكومة (حكومة رامزى مكدونالد) قررت الحكومة تقوية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وأرسلت لذلك وفدا بريطانيا حكوميا سنة ١٩٣٩ للمفاوضة وتم اعداد معاهدة مع روسيا ولكن فى نفس الوقت كانت السفارة البريطانية فى موسكو قد تلقت تعليمات من الخارجية البريطانية ببذل كل الجهود لكى تفشل المفاوضات الرسمية ولعل أخطر فضيحة فى توضيح تأثير الجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية هو حادث « رسالة زينوفيف » الشهير ففى هذا الحادث الخطير ظهر الدور الخفى للجهاز البيروقراطى البريطانى . ففى سنة ١٩٢٤ حين كانت حكومة العمال المؤتلفة مع الاحرار قد توصلت الى الاعتراف القانونى بالاتحاد السوفيتى . وقد أدى ذلك الى هزيمة الحكومة فى البرلمان (وأعلن عن انتخابات عامة جديدة) تقوم بها وزارة يرأسها رامزى مكدونالد الزعيم العمالى .

واعلنت الخارجية قبل الانتخابات أنها تلقت خطاب (مشكوك فى صحته) من زينيوفيف رئيس تنظيم الدولية الشيوعية يحوى تعليمات الى الحزب الشيوعى البريطانى للقيام بمؤامرة مسلحة فى بريطانيا — وتلقى رئيس الوزارة صورة الخطاب واقتراح خطاب احتجاج للسفارة السوفيتية وقبل ما يبت رئيس الوزراء فى كل الموضوع أعلن أحد كبار موظفى الخارجية كل الحادث للرأى العام وأرسل الاحتجاج للسفارة السوفيتية .

وترتب على هذا ضجة سياسية هائلة كانت لصالح حزب المحافظين الذى اكتسح الانتخابات العامة . وبالطبع لا نناقش هنا صحة خطاب زينوفييف أو تزويره ، وانما نناقش الاسلوب الذى عالج به كبار المسئولين فى الخارجية موضوعا دقيقا متجاهلين تماما رئيس الوزراء والاثار التى ترتبت على ذلك التصرف من الناحية السياسية .

ويبدو لنا — حتى على المستوى العام . ان هناك مجموعة كبرى من القيود التى تفصل بين الجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية البريطانية من ناحية وبين أى تغيير جذرى فى هذه السياسة من الناحية الاخرى .

كما يبدو لنا ان ارتباطات ذلك الجهاز الفكرية والتنظيمية ما زالت تعبر عن العلاقات والقوى البريطانية الرأسمالية والامبريالية .
ونخلص من الجزءين السابقين الى ملاحظة تناقضين رئيسيين بين وضع بريطانيا فى اطار علاقات دولية جديدة من ناحية وبين مفهوم العلاقة وجهاز تنفيذها من الناحية الاخرى .

فمفهوم العلاقة قام على اساس ان الرابطة الامبريالية تنشأ مع وحدات اقليمية ترتبط رعويا فكريا بالوطن الام ولكنها نتيجة التطورات الموضوعية استوعبت حتميا مجموعات اقليمية لا ترتبط رعويا ولا فكريا بالوطن الام .

وجهاز تنفيذ العلاقة نشأ وتكون متأثرا بالفكرة الامبريالية القديمة معبرا تماما عن اقرب المصالح الاجتماعية ارتباطا بتلك الفكرة القديمة .

علينا الآن أن نتجه الى الدول المستقلة فى افريقيا بالذات نحاول استخلاص بعض الامثلة التطبيقية لهذين التناقضين الرئيسيين فى مسار السياسة الخارجية البريطانية .

الدول المستقلة .. دول نامية

يذكر الاستاذ آ. هـ. هانسن أن الاستقلال السياسى فى عالم ما بعد الحرب الثانية أصبح لا معنى له بدون التنمية الاقتصادية وان التنمية الاقتصادية اصبحت نقطة الانطلاق للدول التى تحصل على استقلالها .

ان هذه الملاحظة قد أصبحت الآن مألوفة لدارسى السياسة والاقتصاد بصورة لا تقبل التشكيك فى صحتها . فالدول حديثة الاستقلال ترتبط بالتنمية الاقتصادية نتيجة للاتى :

١ — التخلف الاقتصادى الواضح لمعظم تلك الدول الصناعية المتقدمة فلو أخذنا متوسط الدخل القومى للفرد لوجدنا أن عالم ما بعد الحرب الثانية قد انقسم الى مجموعتين كبيرتين : الدول « الغنية » بمتوسط يصل الى ١٠٠٠ دولار او اكثر وتشمل دولا مثل شمال أمريكا واستراليا ودول اسكندنافيا ومجموعة اخرى كبيرة العدد من الدول حديثة الاستقلال « والفقيرة » بمتوسط لا يتعدى ١٠٠ دولار أى ان النسبة تصل الى ١ : ١٠ .

ان هذا لابد وان يعنى ان التنمية الاقتصادية هى القضية الرئيسية التى تواجه الدول حديثة الاستقلال .

٢ — اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة نتيجة التقدم المستمر فى التكنولوجيا من ناحية ، ونتيجة التقدم المتراكم لتلك الدول الاولى من الاخرى .

ان هذا يعنى ان قضية التنمية الاقتصادية تصبح قضية سياسية كذلك بمعنى انها لا تصبح مجرد قضية فنية أو قضية اقتصادية يمكن علاجها بالاطار الطبيعى للتنمية الاقتصادية بل تصبح

اهتماما سياسيا للقائمين على الحكم فى الدول حديثة الاستقلال ، وذلك للجهود المتسعة التى تحتاج اليها عملية التنمية والتى تجعل للمبادرة السياسية الدور الكبير فى تحقيق تلك الجهود .

بمعنى آخر : نكون امام موقفين يحتاجان الى تحليل . الموقف الاول هو السياسة البريطانية ومنح الاستقلال والموقف الثانى هو الاستقلال والتنمية الاقتصادية . ولا ينفصل الموقفان عن بعض ولا عن التحليل العام لموضوع البحث .

اذا بدأنا أولا بموضوع الاستقلال السياسى سنلاحظ أن السياسة الخارجية البريطانية أسرعت منذ نهاية الحرب الثانية بمنح الاستقلال السلمى لمستعمراتها السابقة فى افريقيا بدرجة سريعة . وقد ترتب على ذلك تغيير خريطة الاستقلال السياسى لكل القارة .

ففى أفريقيا التى يبلغ عدد سكانها حوالى ٢٣٠ مليون (منهم حوالى ٥ر٥ أبيض) لم يكن فيها سنة ١٩٤٦ الا أربع دول مستقلة ولكن أصبح عدد الدول المستقلة فيها سنة ١٩٦٢ (٢٩) دولة زاد العدد سنة ١٩٦٦ ووصل الى ٣٤ دولة مستقلة . ولم تخرج من الكومنولث من هذه الدول الا الصومال البريطانى وجنوب افريقيا أما الصومال البريطانى فيبلغ عدد سكانه حوالى ٦٤٠ الف نسمة وحصل على استقلاله سنة ١٩٦٠ وانضم بعدها مباشرة الى جمهورية الصومال (الصومال الايطالى سابقا) .

أما اتحاد جنوب افريقيا فقد خرج من الكومنولث سنة ١٩٦٥ لاسباب سياسية تتعلق بمعارضة مجموعة الإعضاء الافريقيين فى الكومنولث لسياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا من ناحية واصرار حكومة الاتحاد على اتباع تلك السياسة من الناحية الاخرى .

ولا يعنى ارتباط كل دول افريقيا المستقلة بنظام الكومنولث انها جميعا على مستوى ما بعد الاستقلال السياسى تتمتع بدرجة كبرى من التآلف فى علاقاتها مع بريطانيا . الواقع غير ذلك . يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع على الاقل من العلاقات السياسية لما بعد الاستقلال .

هناك أولا مجموعات الدول « الصديقة » والتى استمرت على « وفائها » لبريطانيا بعد الاستقلال . وتمثل هذه المجموعة الى حد كبير نيجريا التى نالت « استقلالها السياسى سنة ١٩٦٠ » .

ففى هذه المناسبة وقف رئيس وزراء نيجريا يقول « اننا ندين للبريطانيين الذين عرفناهم أولا كسادة لنا ثم كزعماء وأخيرا كشركاء ولكن دائما كأصدقاء .

هناك ثانيا مجموعات الدول المحايدة التى كانت تمثلها غانا حتى وقت قريب وهى مجموعة الدول المرتبطة بالدول الاخرى المتحررة فى آسيا وافريقيا أكثر من ارتباطها بالكومنولث أو بالسياسة البريطانية . ويعلق على هذه السياسة الرئيس الغانى السابق نكروما بما معناه أن غانا تحاول تغيير ميزان القوى فى الكومنولث لصالح الدول النامية والاشتراكية — ببقائها فيه .

وهناك أخيرا مجموعة الثوار البيض والتى كانت تمثلها جنوب أفريقيا حتى وقت قريب والتى يمكن ان تمثلها مستقبلا روديسيا الجنوبية ، وهذه المجموعة التى يسيطر عليها اقليات بيضاء لا توافق على توسيع نطاق سلطات السكان الاهليين وتعتبر الكومنولث رابطة شكلية لا خير من ورائها طالما ان الافريقيين والآسيويين باتوا يسيطرون عليها تدريجيا .

بهذا اذا نجد اننا أمام مجموعة غير متناسقة تكون فى مجموعها الجانب الشكلى للعلاقة الجديدة للسياسة البريطانية .

والواقع ان المدخل الذى يتيح لنا تفهم ذلك الموضوع لا بد أن يقوم على أساس ان الدول المستقلة هى دول نامية ، فالواقع أنه بدون هذا المدخل لا يكون للاستقلال معنى ولا يكون من الممكن تفهم العلاقة الجديدة حيث أن صفة الجدة تنطوى على تغيير فى مستويات العلاقة وهى صفة لاتتحقق الا عند بدء عملية التنمية الاقتصادية .

سنلاحظ اذا ان أكثر الدول مناوشة لبريطانيا هى أكثر الدول الافريقية أخذا بالتنمية الاقتصادية . فغانا التى كانت تمثل تلك المجموعة كانت سياستها

تقوم على أساس خطط قومية لاحداث معدل نمو لا يقل عن ٤٪ سنويا للاقتصاد القومى . وفى سـبيل ذلك كانت تحصـل على مؤازرة مالية (قروض وهبات) من دول المعسكرين الشرقى والغربى على السواء ، وكانت الدول تقوم فيها بدور رئيسى فى عمليات التنمية .

هل معنى هذا ان باقى الدول الافريقية وباقى المجموعات لا تقوم بالتنمية ؟ الواقع ان كل الدول حديثة الاستقلال تقوم وتهتم بالتنمية الاقتصادية . ما موقف السياسة البريطانية اذا من التنميـة فى تلك الدول .

هناك عدة وسائل لتتبع ذلك الموقف من أهمها تلخيص موقف الاستثمارات البريطانية والقروض الموجهة لتلك الدول .

ان قروض بريطانيا ومساعداتها لكل مستعمراتها السابقة تصل الى حوالى ١٨٠ م جنيه سنويا وهو ما يصـل الى ١٪ تقريبا من الدخل القـومى البريطانى . وهذه نسبة فى تقدير اساتذة الاقتصاد والتنميـة الاقتصادية ضـئيلة جدا ولا ترقى ــ خلقيا ــ الى مسـتوى عوائد الاستثمار التى جمعتها بريطانيا من تلك الدول . كما لا ترقى الى مستوى المشكلات ــ الاقتصـادية ولا الحلول اللازمة لعلاجها فى تلك الدول .

ان موقف السياسة الخارجية البريطانية من قضايا التنمية كان دائما لا يتسم بالعطف وكانت مبررات بريطانيـا لذلك هى أزمات الاقتصـاد البريطانى خصوصا منذ نهاية الحرب الثانية . ولكن لو نظرنا الى جانب اقتصـادى آخر فى العلاقة لتبين لنا على الفور طبيعة موقف السياسة البريطانية أو الالتزام العقائدى الذى تحاول تلك السـياسة التعبير عنه فى سلوكها تجاه قضايا التنمية للدول حديثة الاستقلال .

ويمكن تقسيم تلك العلاقة الى قسمين :

هناك **أولا** الرابطة الحقيقية والتى تكمن خلف الاستثمارات الرأسمالية البريطانية فى تلك الدول والتى تصل الى حوالى ١٥٠ مليون جنيه سنويا والتى تعد أكثر من نصف الاستثمارات البريطانية الاجمالية فيما وراء البحار .

ان هذه الاستثمارات الخاصة الضخمة والتى تعود على بريطانيـا بعائـد يصل أحيانـا الى ٦٠٪ سنويا هى الحقيقة الرئيسية الكامنة خلف العلاقة القوية التى تربط بريطانيا بتلك المجموعة من الدول وهناك **ثانيا** شكل القروض والمساعدات التى تقدمها بريطانيا للتنمية الاقتصادية فى تلك الدول والتى أشرنا الى أنهـا تصل الى حوالى ١٨٠ مليون جنيه سنويا .

وتتم معظم هذه المساعدات عن طريق شركة التنمية المالية للكومنولث وهى شركة مسـاهمة يسهم بنك انجلترا وحوالى ٩٩ شركة صناعية ومالية بريطانية فى رأسمالها . ومن اهم أهدافها تقديم القروض المالية التى تساعد على تطوير مشروعات القوى والنقل فى افريقيا .

وتوجد كذلك هيئة تنمية المستعمرات التى تم انشاؤها سنة ١٩٤٨ لتقوم بتمويل المشروعات فى المستعمرات التى تحجم المشروعات الخاصة عن القيام . وتقوم تلك الهيئة الحكومية بالتعاون مع الشركات الخاصة البريطانية ولها من السلطات ما يتيح لها الاقتراض تحت ضمان الحكومة الى حد ١٥٠ مليون جنيه .

وفى سنة ١٩٦٠ « تم انشاء اللجنة الخاصة لتنمية مشروعات المساعدة الافريقيـة » ومهمتها أن تبحث فى احتياجات دول الكومنولث فى افريقيا من المساعدات يهدف تحقيق التناسق اللازم بين تلك الاحتياجات من ناحيـة وبين الموارد المتاحة من الناحية الاخرى .

وقد ظهر تطور جديد فى موضـوع العلاقات الاقتصادية عندما تبين امكان بل وضرورة دخول بعض أعضاء الكومنولث المتقدم اقتصاديا فى تلك العلاقة كمانح للمعونات والقروض .

وتهدف كل هـذه القروض والمساعدات الى خدمة الاستثمارات الرأسمالية الخاصة سـواء لبريطانيا أو للدول الاعضاء المتقدمة بالكومنولث

(كندا واستراليا ـ نيوزيلندا ـ جنوب افريقيا). ويتضح لنا اذا ان هناك موقفا من السياسة الخارجية البريطانية تجاه التنمية الاقتصادية للدول المستقلة، يهدف هذا الموقف الى استمرار الاستثمارات الرأسمالية وتوسيع نطاقها واقامة مجموعة من المشروعات التى تنمى من امكانيات تلك المشروعات .

وبالطبع لا بد وان يحدث تعارض بين هذا الموقف من السياسة الخارجية البريطانية من ناحية وبين مفهوم الدول النامية للتنمية الاقتصادية من الناحية الاخرى وهو تعارض تظهر له ردود وانعكاسات فى الجانب السياسى للعلاقة . كظهور مستويات مختلفة للارتباط السياسى ببريطانيا مثلا.

هناك اذا احتياجات الى أن تتفهم السياسة الخارجية البريطانية الاعماق الحقيقية للتنمية الاقتصادية وارتباطها بالنواحى السياسية، ويعوق تفهم السياسة البريطانية لذلك عوامل كثيرة اهتممنا فى البحث السابق بابراز اثنين من أهمها وهما :

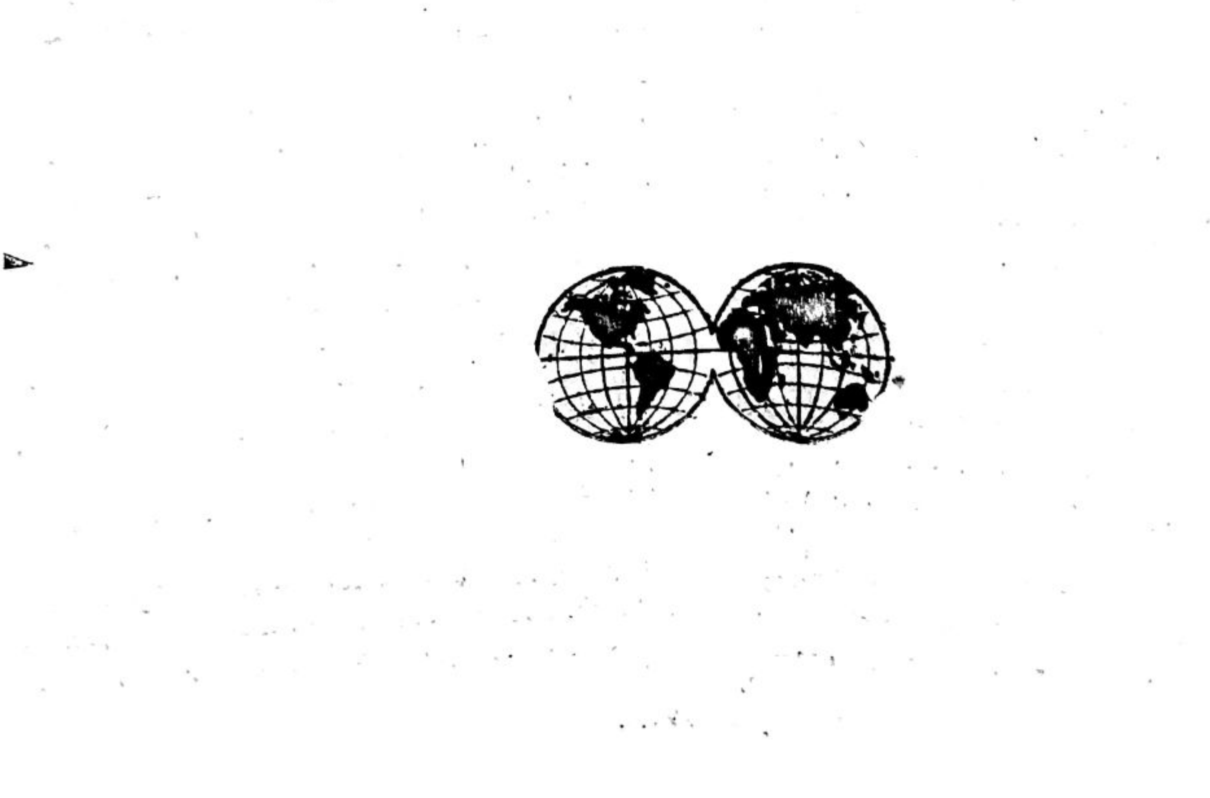
أولا : قيام السياسة الخارجية على مفاهيم تقليدية فى السياسة الامبريالية بحيث تعد تلك السياسة ـ الى حد كبير ـ استمرارا لتلك التقاليد .

ثانيا : اعتماد السياسة الخارجية على جهاز تنفيذى تقليدى وغير متطور ومرتبط الى حد كبير فكريا وعاطفيا بالطبقات العليا (صاحبة المصلحة فى استمرار العلاقات الامبريالية) .

ويبدو لنا ان تطور السياسة الخارجية البريطانية يتوقف الى حد كبير على قوة الضغوط الداخلية التى تمارسها القوى التقدمية فى بريطانيا لتغيير هيكل العلاقات الاجتماعية التقليدية وبالتالى تطوير السياسة وأجهزتها بشكل يتفق أكثر مع الاوضاع العالمية الجديدة .

وجانب كبير من نجاح تلك الضغوط لا بد وأن يتوقف على نجاح الدول النامية ذاتها فى اثبات جدية قضايا التنمية الاقتصادية فيها .

د . أحمد رشيد



ايران بين موسكو وواشنطن والقومية العربية

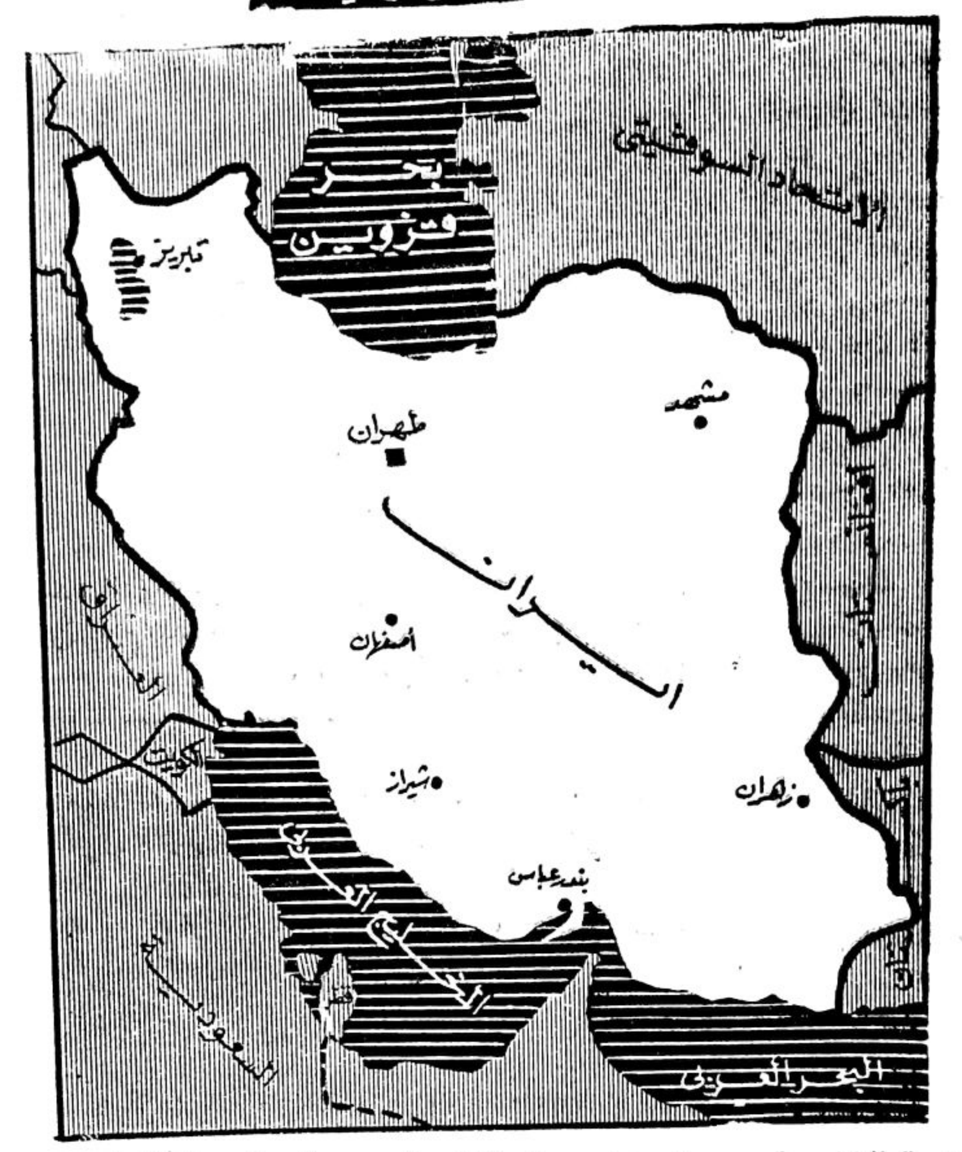
زار طهران فى الثانى من أبريل ١٩٦٨ السيد اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى . وهذه هى المرة الاولى التى يزورفيها زعيم سوفييتى ايران منذ اشتراك ستالين فى مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ . ويقوم كوسيجين برد زيارتى الشاه للاتحاد السوفييتى فى عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٥ . وتدل هذه الزيارات والمجاملات المتبادلة على أن الغرب قد فقد الاحتكار الذى فرضه عى السياسة الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

فالموقع الجغرافى لايران هو العنصر الاساسى فى سياستها الخارجية ، وقد سيطر عليها الغرب منذ ١٩٤٥ وجعلها جزءا أساسيا من نظام دفاعه ضد المعسكر الشيوعى ، فايران لها الفا كيلومتر من الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفييتى ، وانضمامها لعضوية حلف بغداد يعنى عداءها للاتحادا لسوفييتى — ولكن الموقف لم يستمر هكذا ، فان ظروف جوار ايران والاتحاد السوفييتى حتمت على ايران التطلع نحو تحسين علاقاته به ، وقد جاء هذا التحسن بصفة تدريجية .

وقد اعتبرت الولايات المتحدة ايران جزءا أساسيا من نظامها الدفاعى ضد الكتلة الشيوعية فقدمت منذ ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ مساعدات عسكرية قيمتها ٨٠٠ مليون دولار . وكانت ايران تابعا أمينا للسياسة الامريكية ، وعندما أرادت حكومة مصدق الوقوف ضد النفوذ الغربى فأممت البترول الايرانى ولكن قامت المخابرات الامريكية بدور رئيسى فى اسقاط الحكومة عام ١٩٥٣ — وظل الحال هكذا الى بداية الستينات عندما بدأت المتطلبات الاقتصادية تحتم تنمية الاقتصاد الايرانى ، فعندما طلبت الحكومة الايرانية من المجمع الدولى للبترول رفع نسبة انتاج ايران رفض المجمع تحت الضغط الغربى ، ولكن الاتحاد السوفيتى تدخل وقدم لايران عروضا لشراء كميات كبيرة من البترول . واعتقدت الاوساط الغربية أن هذه العروض غير جدية ، واستمر المجمع فى معارضته الى أن هددت ايران باتخاذ اجراء منفرد فوافق المجمع — وسمح الاتفاق الجديد بتصدير البترول الى أوروبا الشرقية ، ولكن لم ينص على الاتحاد السوفييتى — وفى الوقت ذاته بدأت تتأكد أنباء عن توقيع اتفاق عسكرى واقتصادى بين ايران والاتحاد السوفييتى تشترى فيه ايران أسلحة سوفيتية قيمتها ١١٠ ملايين دولار ، كما تعهد الاتحاد السوفييتى بالاشتراك فى تمويل تنمية الاقتصاد الايرانى فى مقابل كميات من الغاز والبترول ، وتصل أرقام المبادلات الاقتصادية الى أكثر من ٩٠٠ مليون دولار — ويقوم الاتحاد السوفييتى ببناء خط حديدى بين طهران وبحر قزوين . كذلك يشترك الاتحاد السوفييتى فى تمويل الخطة الخمسية الرابعة لايران ، وذلك بمدها بالتيار الكهربائى وبناء السدود واستغلال المناجم .

ويعتبر هذا الاتفاق أهم ما وقعته ايران مع دولة أجنبية ، كما تعتبر ايران أول دولة عضو فى النظام الدفاعى الغربى تستخدم اسلحة سوفييتية .

وهذه الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد



ان الموقع الجغرافى لايران هو العنصر الاساسى فى سياستها الخارجية

السوفييتي صحبها تغييرات فى السياسة الخارجية والداخلية لايران ـ فالسياسة الداخلية بدأت تتجه نحو عدد من الاصلاحات ، والاصلاح الاقتصادى شمل تطوير الزراعة وتوزيع الاراضي والبدء فى انشاء صناعة الصلب ـ فرغم ان نظام الحكم الايرانى لا يعتبر ضمن النظم السياسية التقدمية، فقد اتضحت تلك النوايا الاصلاحية لبناء الاقتصاد الداخلى وتنميته ولعبت العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفييتي دورا هاما فى تشجيع تلك الاتجاهات .

أما فى المجال الدولى فقد توترت العلاقات مع الولايات المتحدة بسبب حصول ايران على أسلحة ومساعدات اقتصادية سوفييتية ، وبدأت الولايات المتحدة تظهر تحفظات بالنسبة لمد ايران بالاسلحة، فطالبت أولا بثمن الاسلحة ثم أعلنت بعد ذلك انها ستوقف مدها لايران بالاسلحة ابتداء من عام ١٩٦٩ ، وقد اتضح الضغط الامريكى أيضا فى تأييدها وجهة النظر السعودية بالنسبة للخليج العربى والامارات .

فالسياسة الخارجية الايرانية قد بدأت تهتم بالعالم العربى بشكل جدى منذ الثورة التى أطاحت بالملكية العراقية فى يوليو ١٩٥٨ عندما تحولت القوات العسكرية الايرانية من الحدود الشمالية الى الحدود الشرقية المتاخمة للعراق والخليج العربى ـ والسياسة الايرانية تجاه العرب تقوم على جانبين ، الاول يتمثل فى الخوف من التيار العربى التقدمى الذى تعبر عنه الثورات التقدمية مما أدى بايران الى تقديم المساعدات الخفية لثورة الاكراد فى شمال العراق الامر الذى نتج عنه توترات بالغة فى العلاقات بين البلدين .

أما الجانب الثانى فى السياسة الايرانية قد تمثل فى الاتجاه التوسعي لايران فى منطقة الخليج العربى وامارات الخليج حيث مناطق البترول

الايرانى . وتخشى ايران ايضا هنا التيارات العربية التقدمية ولذلك حاولت ايجاد نوع من التحالفمع السعودية ولكن مساندة السعودية لامارات الخليج فى مواجهة الخطط التوسعية الايرانية أدى الى فشل هذا المشروع .

وقد عبر شاه ايران فى مارس الماضى عن حيوية المصالح الايرانية فى منطقة الخليج ثم قال « أننا نشكر أصدقاءنا وجيراننا السوفييت على التعاون معنا لخلق صناعة الصلب » ، ثم قال متجها الى الولايات المتحدة وبريطانيا « واصبح الان موقفنا تجاه دولة أجنبية أخرى محكوما بموقف هذه الدولة تجاهنا ، فأنا أحذر اصدقاءنا الحاليين من أن عدم تأييدهم واحترامهم لمصالح ايران ، وخاصة فى الخليج ، يؤدى بالضرورة الى اتخاذنا موقفا مماثلا تجاههم . »

وهكذا نرى أن ايران فى سياستها الخارجية تحاول التوفيق بين نظام حكمها التقليدى الذى يخشى القوى التقدمية ، وبين موقعها الجغرافى بجانب الاتحاد السوفييتى والدول العربية وبين أطماعها التوسعية فى الخليج (*)

فبالنسبة للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة تتبع ايران سياسة الموازنة من أجل الاستفادة بقدر المستطاع من المنافسة بينهما . وهكذا فأن مركز الخوف لايران انتقل من موسكو الى قلب العالم العربى الذى يمثل التهديد التقدمى للحكم الايرانى — كذلك فان الاصطدام بالعالم العربى ناجم عن النزعات التوسعية لايران فى الخليج على حساب الامارات العربية ، وقد عبرت الحكومة الايرانية لبريطانيا عن ضرورة مراعاةهذه الاخيرة لحقوق ايران التاريخية على تلك الامارات عند انسحاب القوةالانجليزية منها — الا أن النزعة التوسعية الايرانية لا يمكن أن تتغلب بسهولة على السياسة العربية التى تتميز بتفوق عددى وجغرافى ملحوظ ، كما أن قدرة السياسة العربية على التحرك فىهذهالمنطقة تحول دون امكانتوسع ايران فيها ، ذلك رغم أن السياسة العسكرية لايران فى المنطقة اصبحت تنصب اليوم على الاحلال محل القوات الانجليزية التى تنوى الانسحاب من جميع قواعدها شرق السويس فى عام ١٩٧١. (*)



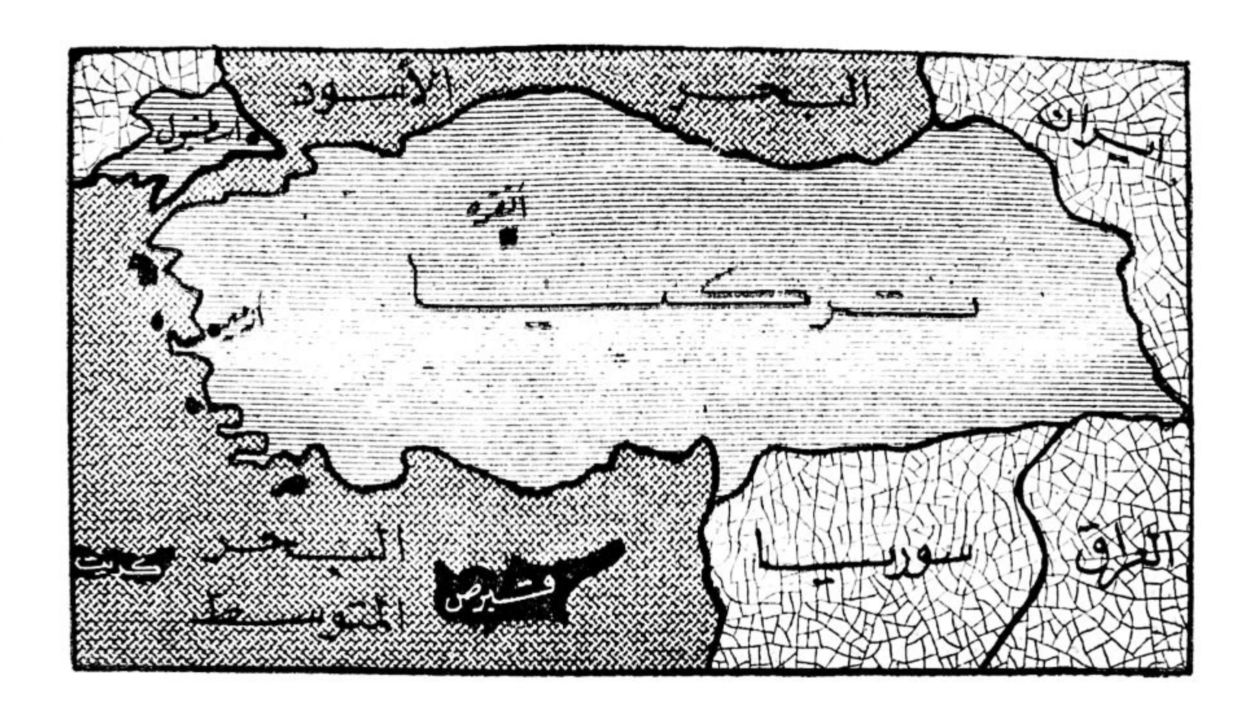
السياسة الخارجية التركية وعدم الانحياز

تعتبر تركيا منذ اكثر من عشرين عاما عضوا عاملا فى المعسكر الغربى وفى احلافه العسكرية ، ولكن بعض الضغوط الداخلية القوية تنادى الآن باتباع تركيا سياسة أكثر حيادا واستقلالا ، أى بمعنى آخر تبنى سياسة عدم الانحياز . وتعتبر المظاهرات العنيفة التى نشبت فى تركيا فى يوليو الماضى احتجاجا على زيارة الاسطول السادس الامريكى للموانىء التركية أحد مظاهر تلك الضغوط الداخلية التى بدأت تتجسم فعلا منذ عام ١٩٦٤ بمناسبة الازمة القبرصية عندما اتضح للشعب التركى مدى خضوع السياسة الخارجية التركية للنفوذ الامريكى .

وليس الاتجاه نحو الحياد أمرا جديدا فى السياسة الخارجية للجمهورية التركية التى ظلت الى نهاية الحرب العالمية فى عزلة اختيارية عن التكتلات والاحلاف مما أبعدها عن ويلات ودمار الحرب العالمية الثانية — والسياسة الخارجية للجمهورية التركية تقوم على أساسين ، وضع أولهما مصطفى كمال اتاتورك ، مؤسس الدولة التركية الحديثة ،وأملى ثانيهما الوضع الجيوبوليتيكى لتركيا . فالنظرية الكمالية تقوم على الاستقلال والتكامل الوطنى داخل الحدود المرسومة للدولة التركية بمقتضى الميثاق الوطنى لعام ١٩٢٠ ، وتنبذ أيضا الاتجاهات التوسعية التى نادت بها الامبراطورية التركية من قبل ، سواء القائمة على اساس فكرة الجامعة التركية أو على الديانة الاسلامية . وكانت تلك السياسة التوسعية تعنى حروبا دائمة ولقد رفض أتاتورك مثل هذا المصير لدولته وأرسى سياسته على الابتعاد عن الحروب وتفاديها بمقتضى الحياد القانونى الذى اتخذته تركيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى .

أما تلك المبادىء التى يمليها الوضع الجيوبوليتيكى فتقوم على كون تركيا تطل على مضايق البوسفور والدردنيل ، فتحكم الملاحة بين البحر الابيض والبحر الاسود . والسيادة على تلك المضايق يضع تركيا فى موقف خطير بالنسبة للقوى البحرية ، خاصة الاتحاد السوفيتى . كذلك فتركيا بموقعها بين قارتى آسيا وأوروبا ، خاصة بجوار الشرق الاوسط العربى ، يحكم جهود السياسة الخارجية التركية فى الحفاظ على السلام على جوانبها الشمالية والجنوبية والعمل بأى شكل على تفادى الصراع العسكرى بين الدول الكبرى لأنها تقع وسط ميدان المعركة . فكأن استقرار الامور فى دول البلقان والدول العربية،واستمرار التوازن بين القوى الكبرى حيوى لامن تركيا وسلامتها .

ولقد استمرت الظروف الدولية ملائمة الى أن قامت الحرب العالمية الثانية وأصبح الاتحاد السوفييتى قوة عسكرية ، وهدد ستالين تركيا بنظرياته التوسعية . وعندما قام الصراع الكبير بين الغرب من جانب والسوفيت من جانب آخر ، اضطرت تركيا الى العمل جاهدة على ايجاد توازن فى القوة بين الكتلتين بحيث لا يؤدى تفوق العملاق السوفيتى الى تنفيذ ستالين لخططه التى تهدد الأمن التركى . ولذلك قامت السياسة



الخارجية التركية ، منذ عام ١٩٤٧ ، على الدخول فى سلسلة من المعاهدات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة ثم تعدت ذلك فأصبحت عضوا بارزا فى النظام الدفاعى الغــربى بدخولها حلف الاطلنطى عام ١٩٥٥ . وقد رأى الزعماء الاتراك أن ذلك خير ضمان أمام التهديدات التوسعية ، وذلك استمر رغم تنازل موسكو رسميا ، بعدوفاة ستالين عام ١٩٥٣ ، عن المطالب التوسعية — ويرجع ذلك الى الشكل الذى اتخــذه الحكم فى تركيا بعد الخمسينات والذى انتهى بانقلاب عام ١٩٦٠ . فقد اتجه حكم مندريس نحو المحافظة على مصالح خاصة به واســتعان لذلك بالنفوذ الغربى ولذلك فمنــذ ثورة ١٩٦٠ بدأ التحول فى السياسة التركية ، ولم يبدأ التغيير فعلا الا منذ عام ١٩٦٤ ، بعد أن بذل الحكم الجديد كل جهوده فى ضمان الاستقرار الداخلى فى الدولة أولا ثم بدأ يهتم بالشئون الخارجية .

وكانت الحكومة التركية ترغب فى ايجاد التحول عن الخضوع التام للنفوذ الامريكى فجاءت أحداث الازمة القبرصية عام ١٩٦٤ فرصة للقيام بذلك — فلقد أوضحت الاحداث فى تلك الفترة قوة النفوذ الامريكى وسيطرته على السياسة التركية . وفى ٥ يونيو ١٩٦٥ أرسل الرئيس الامريكى جونسون رسالة حازمة لرئيس الحكومة التركية وقتهــا عصمت اينونو أدت الى ثورة الرأى العام التركى ضد الولايات المتحدة وضد الاحلاف العسكرية التى هى سبب النفوذ الامريكى . وأدت تلك المشاعر الوطنية الى أحساس شىء من جانب الشــعب التركى تجاه حلف الاطلنطى والامبريالية الامريكية، وقد تركزت المناقشــات والمجالات حول حلف الاطلنطى ، فأصبح هناك جناح ينادى بالانسحاب من الحلف تماما بنما رأى البعض البقــاء ولكن بشروط تضمن استقلال البلاد — وينادى مؤيدو الانســحاب التام من الحزب ، خاصة الحزب العمالى التركى ، بأن الحلف هو اداة السيطرة الاستعمارية الامريكية وانه لا يمثل اى ضــمان فعلى لأمن البلاد لأن الولايات المتحدة لن تجازف أبدا بالدخول فى حرب نووية قد تدمرها من أجل تركيا .

واذا كانت الحكومة التركية ترى ان البقاء داخل حلف الأطلنطى خير ضمان الآن ما دام ليس هناك بديل عنه الا انها قد اتخذت اجراءات فى سياستها الخارجية تشير الى نيتها فى التدرج نحو سياسة عدم الانحياز — فمنذ ١٩٦٤ اتضحت الرغبة فى اتباع سياسة خارجية مستقلة تأخذ فى الاعتبار أولوية المصالح الوطنية . اى أن تركيا خرجت

بذلك عن الخضوع للزعامة الامريكية ــ كذلك ففى ١٩٦٤ عملت تركيا على تحسين علاقاتها مع الاتحـــاد السوفيتى ، فبعـــد الموقف الامريكى المتعارض مع المصالح التركية بمناسبة أزمة قبرص قام وزير خارجية تركيا بزيارة للاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ١٩٦٤ مما أدى الى تحسين العلاقات بين الدولتين كما عملت تركيا على تنمية علاقات ودية بدول البلقان الشيوعية ، وبذلت الجهود لتحسين علاقاتها بالدول العربية والبعد عن اتخاذ مواقف محددة من بعض الانقسامات داخل منطقة الشرق الأوسط بين الدول العربيـــة ــ فبالنسبة العالم العربى تتبع تركيا اليوم سياسة الحياد التى تضمن حسن علاقاتها بجميع الدول العربية .

فكأن التحول الأساسى الذى حدث فى السياسة الخارجية التركية قد قربها الى حد كبير من موقف كتلة عدم الانحياز رغم انها ما زالت عضوا فى حلف الاطلنطى ــ فان نظرتها الى عضوية حلف الأطلنطى تغيرت عمـــا كانت عليه فى ظل حكم مندريس قبل ١٩٦٠ ــ فليس الحلف الآن غاية فى حد ذاته ، وانمـــا هو وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية التركية ، واذا ما تعارضت سيـــاسة الحلف مع مصالح تركيا ، فان هذه لن تتراجع عن اتباع الخط الملائم لمصلحتها ، وقد اتضح ذلك بمناسبة حرب الشرق الأوسط فى يونيو ١٩٦٧ . عندما اتخذت تركيا موقف التأييد للدول العربية، معارضة فى ذلك سياسة حلف الاطلنطى وموقف الولايات المتحـــدة .

وقد عادت هكذا تركيا الى ســـياسة التوازن التى اضطرت للتخلى عنها بعد الحرب العالميـــة الثانية ، وما زال أمام السياسة التركية طريق طويل ومشـــاكل عديدة ، كمـــا ان زيادة حدة المواجهة السوفيتية الامريكية فى المنطقـــة يدفع تركيا الى الاقتراب من الحياد ، ولذلك كله فان تطور الســـياسة الخارجية التركية نحو عـــدم الانحياز أمامه فرص كبيرة للنجاح ، والجمهورية العربية المتحدة بوصفها احدى الدول المؤسسة لسياسة عدم الانحياز سوف تؤيد دائما انضمام دولة جديدة الى تلك الكتلة ــ ومن المؤكد أن اقتراب السياسة الخارجية التركية من خط عدم الانحياز ســـوف يلعب دورا كبيرا وايجابيا فى توطيد العلاقات بين القاهرة وانقره .



محـــاولات الســـــلام فى قبـــرص



إن المطامـــع الدوليـــة حـــول جزيرة قبرص ، والخوف وعدم الثقـــة بين الطوائف السكانية المختلفة ، من أهم الأسباب التى أدت الى تفجر الاضطرابات هنـــاك فى ديسمبر ١٩٦٣ وتحول تلك الجزيرة الى بركان ثائر يهدد منطقـــة شرق البحر المتوسط . وتلك المطامع والخلافات تؤدى الى استمرار الصراع الداخلى فى قبرص منذ أكثر من خمسة أعوام ، وان كانت هناك الآن بعض البوادر الطيبة التى قد تشير الى أن الشـــعب القبرصى يبذل جهدا أكبر من أجل التوصل الى حل فعلى وقوى للأزمة على المستوى الوطنى لقبرص.

الآثار الاستعمارية

تنقسم قبرص اليـــوم الى طائفتين متعاديتين وصل بهما الخلاف وسوء التفاهم الى حافة الحرب الأهلية ، ولو لم تكن مجهودات الأمم المتحـــدة وبعض الدول المحبة للسلام لاستمر القتال فى قبرص دون توقف وهدد بنشوب حرب دولية فى المنطقة . ولم يكن الأمر دائما هكذا فى قبرص ، اذ أن الصراع بين الطائفتين لم يأخذ هذا الشكل الخطير الا بعد الاستقلال . ولكن الأسباب التى أدت اليه ترجع الى التكوين الســـكانى للجزيرة والمشاحنات بين الطائفتين التى استغلها البعض لتحقيق مصالحهم .

فسكان الجزيرة يصـــل عددهم اليوم حوالى ستمائة ألف نسمة ، معظمهم من أصل يونانى ، اســـتوطنوا فى تلك الجـــزيرة فى نهاية عهـــد الامبراطورية اليونانيـــة وظلوا محتفظين بلغتهم واعتنقوا الديانة المسيحية . أما الجزء الآخر من السكان فهم من أصل تركى جاءوا الى الجزيرة مع الاحتـــلال التركى عام ١٥٧١ . وقـــد مكث الاستعمار التركى فترة طويلة وظل الأتراك على دينهم ولغتهم وان كانوا قد استقروا فى الجزيرة وأصبحوا جزءا لا يتجزأ من سكانها ، تجمع بينهم وبين الطائفة اليونانية عادات وتقاليد ناتجة عن حياة مشتركة دامت أربعة قرون ، وان ظل هناك الاختلاف فى الدين واللغة .

وعندما جاء الانجليز الى قبرص واستولوا عليها عام ١٨٧٨ ، فقـــد الأتراك مركزهم المرمـــوق وأصبحوا مجرد أقلية تحاول المحافظة على مركز متساو مع بقية السكان . وعندما تولى البريطانيون حكم الجزيرة رسميا ابتداء من عام ١٩١٤ ، عملوا على المحـــافظة على المساواة بين الطائفتين ، ورفضـــوا مطالب بعض القبارصـــة اليونانيين بالنسبة لتحقيق « الاينوزيس » أى ضم الجزيرة الى اليونان .

ولكن الظروف بدأت تتغير بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتضحت رغبة القبارصة ، وخاصة القبارصـــة اليونانيون ، فى اخراج الاســـتعمار البريطانى والحصـــول على الاستقلال لقبرص . فبدأت الدبلوماسية البريطانية تتحرك للقضاء على حركة التحرير ، وحاولت ابراز أهميـــة الوجود البريطانى فى الجزيرة بحيث لا يحصل القبارصـــة على تأييد الرأى العام العالمى . واهتمام بريطانيا بقبرص له أسباب استراتيجية وعسكرية ، حيث أن تلك القاعدة الكبيرة تطل على قناة السويس والمصالح الغربية فى الشرق الاوسط .

وعندما بدأ القبارصة كفاحهم المسلح ضد الانجليز فى ابريل ١٩٥٥ ، دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر دولى خاص بقبرص يحضره مندوبو تركيا واليونان وبريطانيا . واجتمع المؤتمر فعلا فى لندن يوم ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ وكان بمثابة اثاره لأزمة دولية بين اليونان وتركيا ، على اعتبار روابط كل منهما باحدى الطوائف القبرصية ، وتواجد مصالح متعارضة بينهما بالنسبة لقبرص .

فاليونان تتمسك بالروابط المشتركة مع القبارصة اليونانيين وتشجع مبدأ الاينوزيس ، وهى تحقق بذلك توسعا اقليميا يقوى نفوذها فى المنطقة . أما تركيا ، فبعد أن كانت قد فقدت كل اهتمام بالجزيرة بعد انتقال ملكيتها الى بريطانيا ، فقد رأت فى تحقيق الاينوزيس تهديدا لحقوق القبارصة الاتراك ، كما أن ذلك يتعارض أيضا مع الأمن الاقليمى لتركيا . ولذلك رفضت تركيا مطالب اليونان ، واتخذت موقفا قويا مما أدى الى نشوب خلاف حاد بينها وبين اليونان .

واستنتجت بريطانيا من هذا المؤتمر ، أمام الرأى العام العالمى ، ان سلامة الجزيرة وسكانها تتطلب بقاءها فى قبرص .

ولكن استمرار الكفاح المسلح من أجل تحرير قبرص ، والذى تتولاه منظمة التحرير أيوكا بقيادة الجنرال جريفاس ، اضطر بريطانيا الى النظر بجدية فى أمر منح الجزيرة الاستقلال ، ولكن على أساس احتفاظ بريطانيا بقاعدتها العسكرية . وضمانا لذلك ، اشركت بريطانيا كلا من تركيا واليونان فى خطوات منح الاستقلال . وتم ذلك وفق معاهدتى لندن (١٩ فبراير ١٩٥٩) وزيورخ (١٦ أغسطس ١٩٦٠) . وقد نظمت هاتان المعاهدتان استقلال الجزيرة والوضع الدستورى للدولة الجديدة ، وصارت كل من تركيا واليونان وبريطانيا ضامنة لهذا الاستقلال وللدستور القبرصى .

وقد نظم هذا الدستور ، الذى وضع باتفاق الدول الثلاث ، العلاقة بين الطائفتين وتوزيع المناصب الحكومية والمقاعد البرلمانية بحيث تصان الحقوق الكاملة لكل طائفة . الا أن تلك التسوية التى كانت حلا وسطا يحاول أن يرضى جميع الاطراف ، لم توفر الاساس السليم والقوى الذى يرتكن عليه كيان واستقلال الدولة الجديدة .

تطور النزاع :

اتضح ان النظام الدستورى فى قبرص يشل الحكم ويحول دون استمرار النظام فى ممارسة الشئون السياسية فى الدولة ، وذلك لان الدستور أعطى القبارصة الأتراك ، رغم كونهم أقلية ويتمتعون بعدد أقل من الممثلين فى البرلمان ، أعطاهم أصواتا تتساوى مع أصوات القبارصة اليونانيين ، فكأنهم يتمتعون بحق الفيتو فى البرلمان . ونظرا للخلافات التى توجد بين الطائفتين ، فقد استخدم الاتراك حقهم هذا مرات عديدة مما أدى الى استحالة اصدار أى قرارات ودخل النظام السياسى فى أزمة .

كما أن الدستور ، من جانب آخر ، يسمح ببقاء حاميات عسكرية لكل من اليونان وتركيا ، بالاضافة الى القاعدة العسكرية البريطانية ، واذا كان هدف ذلك الوجود العسكرى الأجنبى حماية دستور قبرص واستقلالها ، فانه فى الواقع يعوق ممارسة الجمهورية القبرصية لحقوقها والتزاماتها كدولة كاملة الاستقلال .

وعندما تأكد ذلك كله لحكام قبرص ، ورأوا الدستور القبرصى بشكله هذا يتنافى مع مبادىء الاستقلال الوطنى ، ويشل نظام الحكم ، رأى رئيس الجمهورية ، وهو من الطائفة اليونانية ، ضرورة اجراء بعض التعديلات الأساسية فى الدستور . وتقدم الأسقف مكاريوس ، رئيس الجمهورية ، الى الدكتور فاضل كوتشوك ، نائب رئيس الجمهورية وزعيم الطائفة التركية ، تقدم اليه باقتراح التعديلات على أساس انها ضرورية لاستمرار النظام السياسى القبرصى فى ظل دولة مستقلة . الا أن القبارصة الاتراك رفضوا هذا الاقتراح ، بتشجيع من الحكومة التركية ، معتبرين ان الهدف منه هو اهدار حقوقهم ، وأن الخطوة التالية سوف تكون تحقيق « الاينوزيس » . وتحول هذا الخلاف الى أزمة خطيرة فى الحكومة ،

وانسحب منها ممثلو الطائفة التركية ومعهم نائب رئيس الجمهورية ، واعتبروا ان جميع الاجراءات التى يطالب بها رئيس الجمهورية غير دستورية ، وان استمرار الحكم دون ممثلى الطائفة التركية عمل غير شرعى ، وأعلنوا تمردهم على الحكومة . ونشب القتال بين الطائفة التركية وبين الحكومة والى جانبها القبارصة اليونانيون فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

وعلى أثر هذا التوتر الخطير ، وبعد الاشتباكات المسلحة التى اشتركت فيها الحامية التركية ، تقدمت الحكومة القبرصية الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣ ، بشكوى ضد الجمهورية التركية تتهمها (أ) بالاعتداء على قبرص عن طريق اختراق المجالين الجوى والبحرى لجمهورية قبرص بواسطة طائرات وسفن حربية تابعة للجيش التركى، و (ب) بالتدخل فى الشئون الداخلية لجمهورية قبرص عن طريق التهديد باستخدام القوة ضدها .

ولكن قبل أن تبدأ الأمم المتحدة بحث القضية فعلا ، قامت الدول الثلاث الموقعة على اتفاقية زيورخ ، أى بريطانيا وتركيا واليونان ، بدعوة ممثلى الحكومة القرصية الى مؤتمر انعقد فى لندن يوم ١٥ يناير ١٩٦٤ ، فى محاولة لايجاد تسوية للأزمة خارج نطاق الأمم المتحدة ، على اعتبار ان هذه المسألة تهم أولا حلف الاطلنطى ويمكن حلها داخله ، خاصة وان الخلاف قائم بين أعضاء فيه . وهذا المؤتمر لم يتوصل الى أى حل نظرا لتعارض وجهات النظر . وقد اقترحت بريطانيا أن تقوم قوات تابعة لحلف الاطلنطى ، ومكونة من القوات البريطانية والتركية واليونانية الموجودة فعلا فى الجزيرة ، تقوم بالمحافظة على الأمن والنظام وضمان تطبيق الدستور . الا أن الحكومة القبرصية رفضت مثل هذا الحل ، وتمسكت بضرورة اللجوء الي الأمم المتحدة وابقاء قبرص دولة مستقلة وموحدة .

وبعد فشل المؤتمر ، انتقلت القضية الى الأمم المتحدة ، ودارت المناقشات حولها فى مجلس الأمن فى الفترة من ١٨ فبراير الى ٤ مارس ١٩٦٤، حيث تم التوصل الى قرار تكوين قوة دولية تابعة للأمم المتحدة ، مهمتها المحافظة على السلام فى الجزيرة . كذلك تم تعيين ممثل خاص للسكرتير العام فى قبرص ليتابع تطورات الموقف .

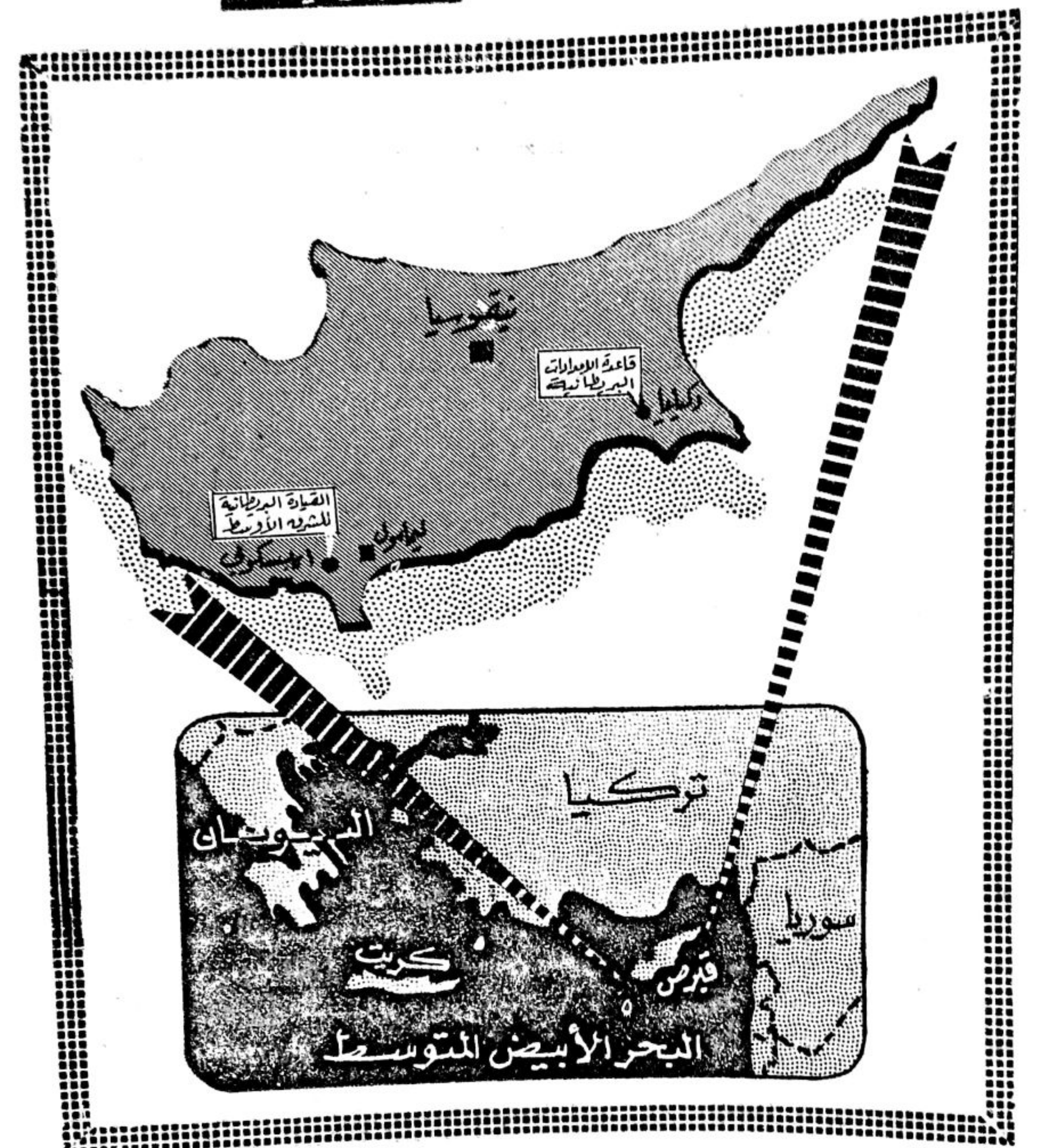
وقد نجحت القوات الدولية الى حد كبير فى المحافظة على الامن ، ولكن من الناحية السياسية تجمد الموقف ولم تبذل محاولات جدية للتفاوض أو لتبادل وجهات النظر ، بل وانعدمت الاتصالات تماما بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين .

وفى مايو ١٩٦٦ تقدم أوثانت ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، باقتراح تثبيت الموقف فى قبرص على ما هو عليه لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . الا أن هذا الاقتراح لم ينفذ ، وكان الدافع الاساسى هو الرغبة فى تهدئة الموقف لسحب جزء من القوة الدولية . التى تكلف ميزانية الأمم المتحدة مبالغ كبيرة فى وقت أزمة مالية شديدة . ولكن الظروف تدخلت لتثبت استحالة تهدئة الموقف ، وخطورة تخفيض القوة الدولية ، فقد عاد التوتر فى شكل اشتباكات مسلحة فى يونيو ١٩٦٦ ، وفرضت الحكومة القبرصية حصارا قويا حول مناطق اقامة الاتراك ، وهددت تركيا حكومة قبرص بالتدخل المسلح ، الا أن وساطة الأمم المتحدة انقذت الموقف ورفعت الحكومة القبرصية الحصار ، وعاد الهدوء تدريجيا .

ويتضح من ذلك أن القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة تقوم بدور ايجابى فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن فى الجزيرة ، ولكنها لا تستطيع أن تقضى على أسباب النزاع ، فذلك يقع على عاتق الأطراف المهتمين بالنزاع ، وبصفة خاصة القبارصة أنفسهم .

تسوية الأزمة

فأى تسوية فعلية يجب أن تقوم على أساس التفاهم بين أطراف النزاع الأساسيين ، أى القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ، وبموافقة كل من تركيا واليونان وبريطانيا على



■ ■

يسمح دستور قبرص ببقاء حاميات عسكرية لكل من اليونان وتركيا ، بالاضافة الى القاعدة العسكرية البريطانية ، واذا كان هدف ذلك الوجود العسكرى الاجنبى حماية دستور قبرص واستقلالها فانه فى الواقع يعوق ممارسة الجمهورية القبرصية لحقوقها والتزاماتها كدولة كاملة الاستقلال .

■ ■

اتخاذ موقف أكثر مرونة من القضية ــ ولكل من هؤلاء آراء ومصالح مختلفة ، ذلك بالاضافة الى تأثر كل منهم بموقفه داخل المجتمع الدولى .

ولا شك أن تركيا واليونان لهما ثقل ضخم فى محاولات التسوية وان كان الأمر يرجع فى النهاية الى القبارصة أنفسهم . وقد ظهرت بعض المحاولات لانهاء الخلاف بين تركيا واليونان ، كما تبذل الآن جهود لا بأس بها داخل قبرص ذاتها لايجاد أساس للتفاهم بين الطائفتين .

ومن المؤكد أن المفاوضات التى جرت بين اليونان وتركيا ابتداء من ١٩٦٦ قد ساهمت كثيرا فى تخفيف حدة التوتر القائم بينهما ، وايجاد موقف أكثر مرونة من جانب كل منهما مما يؤثر على موقف الطائفتين القبرصيتين .

وقد بدأت المفاوضات بين تركيا واليونان فى ١٩٦٦ عندما تنازلت اليونان عن مبدأ اجراء مفاوضات مشروطة بتحقيق الاينوزيس . واجتمع ممثلو الحكومتين التركية واليونانية فى بروكسل يوم ٩ يونيو ١٩٦٦ ــ وهذه المحاولة ، رغم كونها خطوة ايجابية من أجل البحث عن حل ، الا أنها أهملت تماما الطرف الأساسى فى النزاع ،

اى القبارصة ـ فقد فشلت هذه المحادثات فى التوصل الى اى اتفاق ، كما أن الحكومة القبرصية أصدرت تصريحا رفضت فيه أى اقتراح أو اتفاق تتوصل اليه المحادثات الثنائية بين تركيا واليونان ولا توافق عليه الحكومة القبرصية .

واستمرت مع ذلك المحاولات بين اليونان وتركيا ، وأدت الى تحسن العلاقات بينهما ولكن دون ايجاد مخرج للأزمة القبرصية ذاتها ـ واهم سبب لذلك هو رفض الحكومة القبرصية لأى حل لا يضمن استقلال قبرص وبقاءها دولة موحدة ـ هذا بينما تتخذ الاطراف الدولية مواقف مختلفة .

فاليونان تريد ضم الجزيرة اليها ، اى كما رأينا فيما سبق ، تحقيق الاينوزيس . وتركيا تعترض على الاينوزيس وترى تقسيم الجزيرة الى منطقة تضم القبارصة الاتراك تستقل أو تدخل ضمن نطاق الجمهورية التركية . أما المنطقة الأخرى التى تضم القبارصة اليونانيين فتنضم الى اليونان أو تبقى مستقلة ـ ولكل من هذين الرأيين من يؤيده داخل قبرص : فهناك من بين القبارصة اليونانيين من يرغب فى الانضمام الى اليونان ومن بين القبارصة الأتراك من ينادى بالانضمام بجزء من الجزيرة الى تركيا . فالقبارصة اليونانيون أو الاتراك لا يتفقون جميعا على رأى واحد ، ويتضح أن الرأى السائد فى الجزيرة الآن بين غالبية القبارصة يتجه الى الابقاء على استقلال الجزيرة على أساس الفصل بين الطائفتين داخل النطاق الوطنى ، بحيث يتمتع القبارصة الأتراك بنوع من الاستقلال الذاتى داخل الدولة القبرصية ـ وفى الواقع أن التعصب والضغوط الخارجية هى التى تدفع الى اتخاذ بعض العناصر للمواقف المتطرفة ـ بل وان العناصر المتطرفة ذاتها لا تتفق على رأى واحد ، فنجد أن هناك خلافات بين القبارصة اليونانيين الذين ينادون بالاينوزيس على الشكل الدستورى الذى يتخذه ، فهل يتم على أساس الاندماج الكامل أم فى شكل اتحاد تحتفظ فى داخله قبرص باستقلال ذاتى نسبى .

ومن جانب آخر يلعب الضغط الأمريكى والبريطانى دورا كبيرا فى تصميم تركيا واليونان على ضم الجزيرة أو جزء منها ـ وهذا الاتجاه الغربى قد عبر عن نفسه داخل نطاق حلف الأطلنطى ، وهو أن يؤيد رسميا ضرورة حل النزاع بما يتفق مع مصلحة الشعب القبرصى ، الا أنه يعمل جاهدا على ابقاء قبرص قاعدة عسكرية غربية ، بل يرى البعض ضرورة تذويب جمهورية قبرص وتقسيم الجزيرة الى جزءين وتقام داخل كل جزء قواعد عسكرية تابعة لليونان وتركيا ضمن نطاق حلف الاطلنطى .

أما الاتحاد السوفيتى فقد اتخذ موقفا محايدا من القضية بعد أن تحسنت علاقاته بتركيا بشكل ملحوظ فى العامين الأخيرين . ويؤيد بقاء قبرص مستقلة على اساس أن يتاح لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين فرصة تقرير مصيرهم بأنفسهم . والاتحاد السوفيتى يرفض تماما الاقتراحات والحلول التى تهدف الى تفتيت الجزيرة وتحويلها الى قاعدة تابعة للغرب .

فكأن الحلول المقترحة من الدول أطراف النزاع ليست الا تعبيرا عن مصالح ومطامع تخالف المصلحة الحقيقية للشعب القبرصى ، ولا يمكن أن تعتبر أسسها سليمة لحل الأزمة حلا دائما ـ وأى تسوية اليوم لا يمكن أن تعود الى أسس معاهدتى لندن وزيورخ ، كما أن الدستور الموضوع عام ١٩٦٠ ثبت عدم صلاحيته ويحتاج الى تعديلات جوهرية لا تتم الا بموافقة القبارصة الاتراك واليونانيين وعلى النطاق الداخلى لقبرص دون تدخل أجنبى .

ولذلك فان المجهودات التى تبذلها الحكومة القبرصية الآن للتفاوض مع الطائفة التركية والتى بدأت فعلا منذ ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، سوف تؤدى بلا شك الى نتائج ايجابية . واذا كانت تلك المحادثات تواجه صعوبات ، وتضطر الى التوقف ، واذا كان القتال ينشب من جديد فى الجزيرة فان المحاولات يجب أن تستمر ، وهى تعبر عن رغبة مشتركة فى ايجاد تسوية دائمة تضمن المصالح الحقيقية لكل من القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، وان الخلافات يجب التغلب عليها خاصة وان الشعور الحقيقى لدى الشعب القبرصى يتجه نحو الابتعاد عن الضغوط الدولية وايجاد التسوية على أساس الابقاء على استقلال ووحدة الجزيرة .

النـــازيـــة فى ألمـــانيا الغـــربيـــة

منذ ان اسفرت الانتخابات الاخيرة التى اجريت على مستوى الولايات عن حصول « الحزب الوطنى الديموقراطى » على عدد من المقاعد اخذ العالم يتطلع بقلق الى ما سماه البعض ببعث النازية فى المانيا والواقع أن هذه ليست أول مرة تعرف فيها المانيا حزبا ينادى بالمبادىء النازية فقد قامت منذ انهيار « الرايخ الثالث » عدة احزاب صغيرة حافظت على التراث النازى وتدعو لاحيائه من جديد . ولكن ما استجد اليوم هو أنه لاول مرة منذ هزيمة المانيا العسكرية نجح حزب يمينى متطرف فى جمع اشلاء قوات سياسية تعكس أهدافا كانت النازية قد قامت عليها فى الماضى وفى اكتساح الساحة السياسية الالمانية بل ان «الحزب الوطنى الديموقراطى » أصبح اليوم منافسا لا يستهان به بالنسبة للاحزاب الاخرى . فهو بالاضافة الى أنه قد نجح فى ان يجتذب اليه عددا من اعضائها بدأ يتطلع بثقة الى « البوند ستاج » حيث يأمل ان يحصل على نسبة لا بأس بها من الاصوات وهو لذلك يتأهب بخطى ثابتة لخوض المعركة الانتخابية المقبلة .

ويلاحظ أن موقف الحكومة الالمانية من هذا الحزب الجديد كان مزدوجا : فهى وان كانت ترى بعين القلق ما سجله الحزب من انتصارات وما يقوم به حاليا من مجهودات لتدعيم مركزه قد تعمدت فى الوقت ذاته بث الطمأنينة فى نفوس الحكومات الاخرى لهذا حاولت اكثر من مرة أن تقلل من اهمية هذه الحركة اليمينية المتمثلة فى الحزب الصاعد وان تسدل عليها ستارا من السكوت . ولكن الاحزاب كانت فى أشد القلق لهذا لم تتورع من الابداء عن عدم ارتياحها للنتائج التى حصل عليها الحزب المذكور أخيرا . ولاشك ان سياسة النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال لا تجدى فى مثل هذه الحالة اذ لابد من الاعتراف بالواقع وهو أنه يوجد حاليا فى المانيا الفيدرالية تيار قوى — يمينى ومتطرف نجح فى أن يتبلور داخل اطار حزبى وفى أن يجذب اليه كل يوم عددا من المؤيدين الجدد ويمكن أن نقول أن هذا التيار يتغذى من الوضع الدولى الذى تجد المانيا نفسها فيه اليوم داخل استراتيجية الدفاع العالمية .

مدى امكانيات الحزب الوطنى الديموقراطى :

وقد أهتمت الحكومة الفيدرالية بمعرفة «مدى الطاقة »الكامنة التى يمتلكها الراديكاليون اليمينيون فى المانيا بهدف تقدير مدى التقدم الذى يمكن أن يحققه الحزب الصاعد فاستعانت لهذا الغرض « بمعهد اكنباخ للابحاث الديموجرافية » وكلفته باجراء بحث تحليلى عن الراى العام الالمانى وجاءت النتائج مذهلة تفوق ما كان يخشاه الجميع : فقد دلت على أن حوالى ٤٩٪ على الاقل من مجموع الالمان الذين يتمتعون بحق الانتخاب غير محصنين ضد اليمينيين وخاصة تلك التى يدعو اليها الحزب الجديد كما دلت على أن عدد الديمقراطيين الحقيقيين فى المانيا لا يتعدى نسبة ضئيلة من النصف الاخر وهؤلاء معظمهم من الكاثوليكيين الاوفياء للحزب المسيحى الديموقراطى الالمانى والعمال النقابيين . وثمة ظاهرة أخرى سجلها المعهد المذكور وهى أنه منذ عهد قريب بدأت تظهر فى الافق اتجاهات اجتماعية وسياسية فى صفوف

الشعب الالمانى تشبه الى حد بعيد الاتجاهات التى اختصت بها فى الماضى « جمهورية وايمار » قبل ان تهدمها النازية . كل هذا اثار دهشة عدد كبير من المسئولين السياسيين فى المانيا .

والواقع أن « الحزب الوطنى الديموقراطى » قد عرف كيف يستغل التغييرات التى طرأت على السياسة الخارجية الالمانية منذ حوالى ٨ سنوات والبوادر الاولى التى كانت تنبىء بتدهور الحالة الاقتصادية وبعدم الاستقرار السياسي لوضع سياسة جديدة اشبه بالفاشية مستمدة من تاريخ المانيا وعظمتها الماضية فكانت جميع هذه الظروف هى التى ساعدت على نجاح الحزب واكتساحه صفوف الشعب الالمانى .

تاريخ وهيكل تركيب ..

الحزب الوطنى الديموقراطى

أن أول شىء نلاحظه هو أن « الحزب الوطنى الديموقراطى » ليس تنظيما سياسيا جديدا بمعنى الكلمة . فهو ينتقى قياداته من المجموعات اليمينية المتطرفة التى تكونت على اثر انتهاء الحرب مباشرة والتى حافظت على التنظيمات النازية . ولكن ما استجد هنا هو افتتان الجماهير المتزايد بهذا الحزب وبالاسم الجديد الذى أطلقه على نفسه . وقد تأسس « الحزب الوطنى الديموقراطى » رسميا فى شهر نوفمبر ١٩٦٤ وهو يهدف أساسا الى « تكوين جبهة يمينية وطنية » تضم « الالمان الحقيقيين » . وقد أسس الحزب المذكور ٢٥ عضوا منهم ٩ من « قدامى المحاربين » أى من الاعضاء السابقين فى «الحزب الوطنى الاشتراكى للعمال الالمان » وهو « الحزب النازى » الذى استولى على الحكم فى عام ١٩٣٣ و ٥ اعضاء آخرين كانوا ينتمون الى «حزب الرايخ الاشتراكى» S R P وهى المنظمة التى خلفت الحزب النازى حتى قرر المجلس الدستورى فى الجمهورية الفيدرالية حلها فى عام ١٩٥٣ أو الى « حزب الرايخ الالمانى » وهو أيضا حزب يمينى متطرف .

أما الاعضاء الباقون « فانهم يكونون الجناح الراديكالى داخل مختلف الاحزاب المحافظة التى اندمجت فى عام ١٩٥٠ داخل « الحزب الليبرالى الالمانى » أما قيادات » الحزب الوطنى الديموقراطى » وواضعو استراتيجيته السياسية فمعظمهم كانوا اعضاء فى حزب « الرايخ الالمانى » وقد برز من صفوفهم فى بداية عام ١٩٦٧ رئيس الحزب الحالى .. « فون ثادن » .

وفى عام ١٩٥٠ حاول « حزب الرايخ الالمانى » تكوين تجمع جماهيرى وطنى ولكنه لم ينجح فى تعدى حدود كونه مجموعة يمينية متطرفة تحيا على هامش الحياة السياسية . وقد ظهرت مجموعات سياسية قبل انشاء الجمهورية الفيدرالية تضم فى الوقت ذاته عددا من النازيين القدماء وبعض من كانوا يؤمنون بمبادىء «الرايخ الثالث » وان كانوا ينددون بالفظائع التى ارتكبت تحت اسمه . وكانت هذه المجموعة الاخيرة تحتقر النازيين وتترفع عليهم : فقد كانت تعيب عليهم اصلهم الشعبى . وقد حاول هؤلاء الالمان فى عام ١٩٤٦ التكتل داخل « حزب الرايخ الالمانى » الذى كان « فون ثادن » أحد زعمائه فى ذلك الوقت . وفى عام ١٩٤٨ كلف « فون ثادن » الهر « هانس زيهرر » الذى اصبح فيما بعد رئيس تحرير صحيفة « دى ويلت » لما تربطه « بهر سبرنجر » صداقة حميمة بوضع برنامج للحزب . وفى عام ١٩٥١ انشق عن الحزب جناح متطرف واندمج مع « حزب الرايخ الاشتراكى » الذى أسسه النازيون فى أكتوبر ١٩٤٩ والذى نجح فى الحصول على ١١٪ من مجموع الاصوات فى ولاية « ساكس » خلال الانتخابات التى اجريت فى ذلك الوقت . وكان من المنتظر ان تزداد اهمية هذه الحركة النازية الجديدة لو لم تعرف المانيا الفيدرالية حينذاك فترة رخاء متزايد ونوعا من الاستقرار السياسى .
ثم صدر قرار فى عام ١٩٥٢ بوقف نشاط الحزب . وفيما بعد انضمت مجموعات من « الحزب الرايخ الاشتراكى » مرة اخرى الى حزب الرايخ الالمانى » . وفى عام ١٩٦٠ كان هذا الحزب الاخير يضم حوالى ١٢ الف عضو ولكن لم يحصل فى انتخابات البوندستاج فى عام ١٩٦١ الا على ٨ر فى المائة من مجموع الاصوات. وبقى الحال على هذا النحو حتى سنحت الفرصة « لحزب الرايخ الالمانى » ان يعيد احياء التيار القومى الالمانى فى أعوام ١٩٦٠ — ١٩٦١ فقرر فى يونيو ١٩٦٤ جمع شمل اعضاء داخل تجمع قومى

يمينى يعكس اهدافه السياسية وقد تم له ذلك بعد ان اجرى تعديلا فى هذه الاهداف وجعلها اكثر تناسبا مع الظروف الجديدة التى طـرات على المسرح السياسى الالمانى .

تكوين الحزب الوطنى الديموقراطى

يمكننا ان نؤكد هنا انه فى عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ كان « الحزب الوطنى الديموقراطى » مازال يبدو كنسخة طبق الاصل من الاحزاب النازية العديدة التى عرفتها المانيا فقد كان معظم اعضائه وجميع زعمائه من قدامى اعضاء « الحزب الـوطنى الاشتراكى للعمال الالمان » أو من منظمة العاصفة النازية ولكن الحزب بدأ يتغير تدريجيا كلما انتمى اليه اعضاء جدد . ففى عام ١٩٦٥ كان يضم ١١ الف عضو وفى عام ١٩٦٦ ـ ٢٥ ألف عضو وفى يونيو ١٩٦٧ ـ ٣١ الف عضو على حد قول الحـزب نفسه . ويلاحـظ هنا ان ٦٠ فى المائة من هؤلاء الاعضاء لم يكونوا منتمين فى الماضى الى «الحزب النازى » أو الى التنظيمات اليمينية العديدة التى ظهرت على اثر انتهاء الحرب . كذلك هبـط مستوى السن المتوسط داخل الحـزب الجـديد من ٥٠ سنة ـ١٩٦٥ـ الى ٤٣ سنة ـ١٩٦٦ـ وهذا الرقم الاخير يعكس معدل السن المتوسـط فى المانيا .

وقد يبدو « الحزب الوطنى الديموقراطى » شبيها بالاحزاب الالمـانية الاخـرى من حيث « هرم الاعمار » ولكنه على نقيضها يتميز باغلبية تنتمى الى الطبقات الوسطى الالمـانية . فقـد دلت احصاءات استخلصت فى عام ١٩٦٦ بأن أكثر من ٥٠ ٪ من اعضاء الحزب المذكور كانت تنتمى الى الطبقات الوسطى المثقفة . وقد اجتهد الحزب فى اجتذاب أعضاء ينتمون الى الطبقات الاخرى بهدف تمثيـل « الشعب الالمـانى على جميـع طبقاته » وقد نجح فى ذلك الى حد بعيد فيما عدا العناصر النقابية والعناصر الكاثوليكية . ويمكننا ان نؤكد أن معظم العمـال الذين ينتمون الى « الحزب الوطنى الديموقراطى » هم الذين يقيمون فى المدن الصغيرة أو فى المناطق الريفية أو الذين يعملون فى مؤسسات صغيرة حيث لم تهتم النقابات بتثبيت اقدامها .

وهو بذلك ايضا يعكس تكوين الاحزاب النازية من حيث مراكز الثقل وخاصة فى المنـاطق البروتستانتية والمدن الصـغيرة . فهو اليـوم ممثل فى اكثر من ٨١٪ من الاقسام الاقليميـة والبلدية حيث لديه أكثر من ٦٠٠ جمعية محلية . وقد بدأ الحزب يثير انتباه الجماهير عندما حصل على ٢٪ من مجموع الاصوات داخل البوندستاج

الموارد المـالية للحزب :

وكان الحزب الوطنى الديموقراطى حتى تلك اللحظة معتمدا كليـة على موارده المـالية الخاصة التى كان يتبرع بها اعضـاؤه . ولـكن عندما بدأ يعمل لمنافسة الاحزاب الاخرى شعر بحاجته الملحة الى مزيد من الموارد . فقد كانت موارده لا تزيد على ١ مليون مارك فى حين بلغت ميزانية الاحزاب الاخرى ما يفوق ٤٠ مليـون مارك . كان اذن على الحزب أن يطرق أبواب أرباب الاعمال الرأسماليين للحصول على موارد أخرى ويقال أن الحزب اتصـل برئيس شركة احتـكارية كبرى « الهـر ر. اوتلز » وهو من المحافظين اليمينيين المتطرفين وكذلك باحـد مديرى شركة « كروب » وكان للحزب الوطنى الديموقراطى علاقات وطيدة بعدة جمعيـات خاصة بالمهاجرين وبفيدراليـة المزارعين . أما « الاتحاد الفيدرالى للصناعة الالمـانية » وكذلك « المعهد الالمـانى للصناعة » فقد رفضـا الاستجابة الى طلب الحزب الذى كان يدعى بأنه يدافع أيضا عن تفوق « أرباب الاعمال » .

ويبدو من جهـة اخـرى أن الحزب الوطنى الديمقراطى رغما عن افتقاره الى تكوين منسق يشمل مجموع البلاد قد بدأ فعلا فى الحصـول على مركز وسلطة كان يطمع فيهما . لهـذا يمكننا أن نؤكد أنه وجد تجاوبا فى صفوف الشعب الالمـانى رغما عن تكوينه الهزيل ، ولكن يجب هنا أن نلاحظ أن الحزب لم يتمسك بمبـادىء النازية كمـا افصح عنهـا الفوهرر على نقيض ما قامت به مختلف الاحزاب اليمينية التى ظهرت على أثر انتهاء الحرب فقد حرص الحـزب على أن يبدو فى ثوب جديد وعلى أن تعكس الاسس التى قام عليها صورة من الديموقراطية تماما كما

فعلت الاحزاب السياسية الاخرى . فهو يدعى أنه قد استوحى أساليب التنظيم من « الحـزب الاشتراكى الالمـانى » وأنه فى الوقت ذاته اعتنق المبادىء التى قام عليها « الاتحاد الديموقراطى المسيحى » وخاصة منها تلك التى تخص القيادة. كان الحزب أيضا قد توقع احتمال قيام أزمـة داخلية فكان يفترض فى هذه الحالة أنه سيحصل على سلطات واسعة تخول للقيادات الحق فى طرد أعضاء أو فى اتخاذ قرارات يعتبرها الحزب بمثابة قوانين لابد من تنفيذها . وهكذا ضمن « الحـزب الوطنى الديموقراطى » احتكاره للسلطات الاساسية وهو اتجاه يجعله أيضا شبيها بالاحزاب الالمـانية الاخرى .

الحزب الوطنى الديموقراطى والانتخابات :

اختلف المراقبون حول تقدير الطاقة الانتخابية التى يملكها الحزب الوطنى الديموقراطى وان اتفق الجميع على أن نجاحه سيكون نتيجة عدد من الحوافز يستجيب اليها الشعب الالمـانى :

(١) أن ادارة سياسة محكمة أهم من ضمان الحرية . (٢) أن وحدة العادات والقيم لابد منها . (٣) أن مصلحة الشعب الالمـانى أهم من مصلحة الفرد . (٤) أنه لابد من حماية الاقتصاد الوطنى من المنافسة الاجنبية . (٥) أنه يجب رفض أى سياسة تحالف كوسيلة لتحقيق أهداف الجمهورية الفيدرالية .

ومرة أخرى تبرز هنا الظاهرة التى تميز بها تاريخ الشعب الالمـانى والتى تعبر عن البحث عن القيم ذات الطابع الاستبدادى فى السلطة . وهى اليوم تبد كما فى نفس الصورة التى بدت بها منذ ٤٠ عامـا فى الحرص على انشـاء نظام سياسى يتعارض مع نظام الديموقراطية الليبرالية بمفهومها الاوروبى ومع موقف الحركة العمالية عامة والحركة النقابية خاصة من الديموقراطية. وقد كان الحزب المذكور شديد المعارضة لمبادىء تعدد التنظيمات الاجتماعية والسياسية . ومن السهل علينا أن نلمس هذه المعارضة فى مختلف البرامج السياسـية والحوافز الاجتماعيـة والنفسانية التى تميل الى اختيار نظام مستبد فى السلطة . واذا قارنا بين هذا الموقف وما كانت عليه « جمهورية وايمار » فى المـاضى سنلمس مدى تأثير الميول المضـادة للديموقراطيـة والاشتراكية على العمال وخاصـة منهم هؤلاء الذين لا ينتمون الى نقابة . فقد ادى عدم اهتمام العمال بالقيم الايديولوجية الى وضعهم فى مركز ضعيف جعلهم يخضعون بسهولة الى قوة اشعاع حزب يناهض الاشتراكيـة ويستجيبون لدعوته الى حكم مستبد . كذلك كان الحال فيما يخص الطبقات الوسطى . وهكذا يمكن تفسير نجـاح الحزب الوطنى الديموقراطى فى اجتذاب عنـاصر تنتمى الى مختلف الفئات الاجتماعية المهنيـة الالمـانية .

أما فيما يخص السؤال عن الكيفية التى ستعبر هذه الطاقة التى يملكهـا « الحزب الوطنى الديموقراطى » عن وجودها فمن الصعب التكهن بالرد عليه . كل ما يمكننـا أن ندلى به هو الاحصاءات التى توصل اليها « معهد علم الاجتماع المقارن بمدينة كولونيا » والتى تشـير الى أن ما يدفع الناس الى الانتماء الى « الحزب الوطنى الديموقراطى » هو قبل كل شىء اسـتعدادهم الطبيعى للخضوع الى سلطة منظمة وفى الوقت ذاته نوع من الاحتجاج العنيف على الوضع القائم الذى يطلق عليه لفظ « النظام الليبرالى » . ويأتى التعبير عن هذه الميول بالافصاح عن ايمان وطنى وعن مطالبة ملحة بزعامة سياسية قوية .

وتدل بعض البوادر على ان حجم النـاخبين الذين يمكن أن يعطوا أصواتهم لصالح الحـزب الصاعد أهم بكثير مما تدل عليه النتـائج التى حصل عليها حتى الان وانه يتعدى حتما نسبة الـ ٨٪ التى فاز بها . فقد دلت بعض الابحاث التى قام بها معهد « دينو » بأن حوالى ٣٦٪ من سكان المـانيا الغربية يوجهون نقدا شـديدا للزعماء الحاكمين حاليـا ويعيبون فيهم « كثرة الثرثرة وقلة العمل » ثم يطالبون « أن يتولى رجل قوى أمور البلاد ويصفى جميع المشـاكل الثانوية التى يتخبط فيها الحكام الحـاليون » . كما أن أغلبية السكان الالمـان يؤيدون اتجـاها سياسيا « يجعل مصلحة الفرد خاضعة لمصلحة

الدولة » . وبالاضافة الى ما لمسه المراقبون من ميل العمال الغير منخرطين فى نقابات الى تأييد الحزب الجديد فقد لوحظ أن هذا الحزب يجتذب اليه ايضا اشخاصا لم يخوضوا تجربة « الاشتراكية الوطنية » فى عهد الرايخ الثالث . كما يتمتع الحزب أيضا بمناصرة نسبة مرتفعة من الطلبة المثقفين . ولكن يجب أن لا نفسر هذه النسبة المهمة من المؤيدين للحزب الوطنى الديموقراطى بين الشباب الذى تتراوح أعماره بين ١٨ و ٢١ سنة على أنها ظاهرة تدل على ميل الشباب الالمانى الى النظم ذات الحكم الاستبدادى المطلق . والواقع أن « الاشتراكية الوطنية » التى خاضتها المانيا قد نجحت على الاقل فى تحطيم الحركة العمالية التى كانت تقف فى وجه التيار الفاشيستى فى عهد « جمهورية وايمار » وبالتالى تغلب الاتجاهات المستبدة على التيار الديموقراطى . ولكن يجب أن نلاحظ ان هذه الظاهرة لا تنطبق فقط على الحزب الوطنى الديموقراطى بل تخص ايضا الاحزاب الاخرى الالمانية . لهذا يمكننا أن نؤكد عن ثقة بان صعود الحزب الجديد يطابق حركة تدعيم الاتجاهات الوطنية على المسرح السياسى الالمانى وان ما نلاحظه من ذبذبه الناخبين من حزب الى آخر ما هى الا دلالة واضحة على تشابه الاحزاب الحالية بما فيهم الحزب الوطنى الديموقراطى فى عدد من النقاط الوطنية على الاقل .

برنامج الحزب :

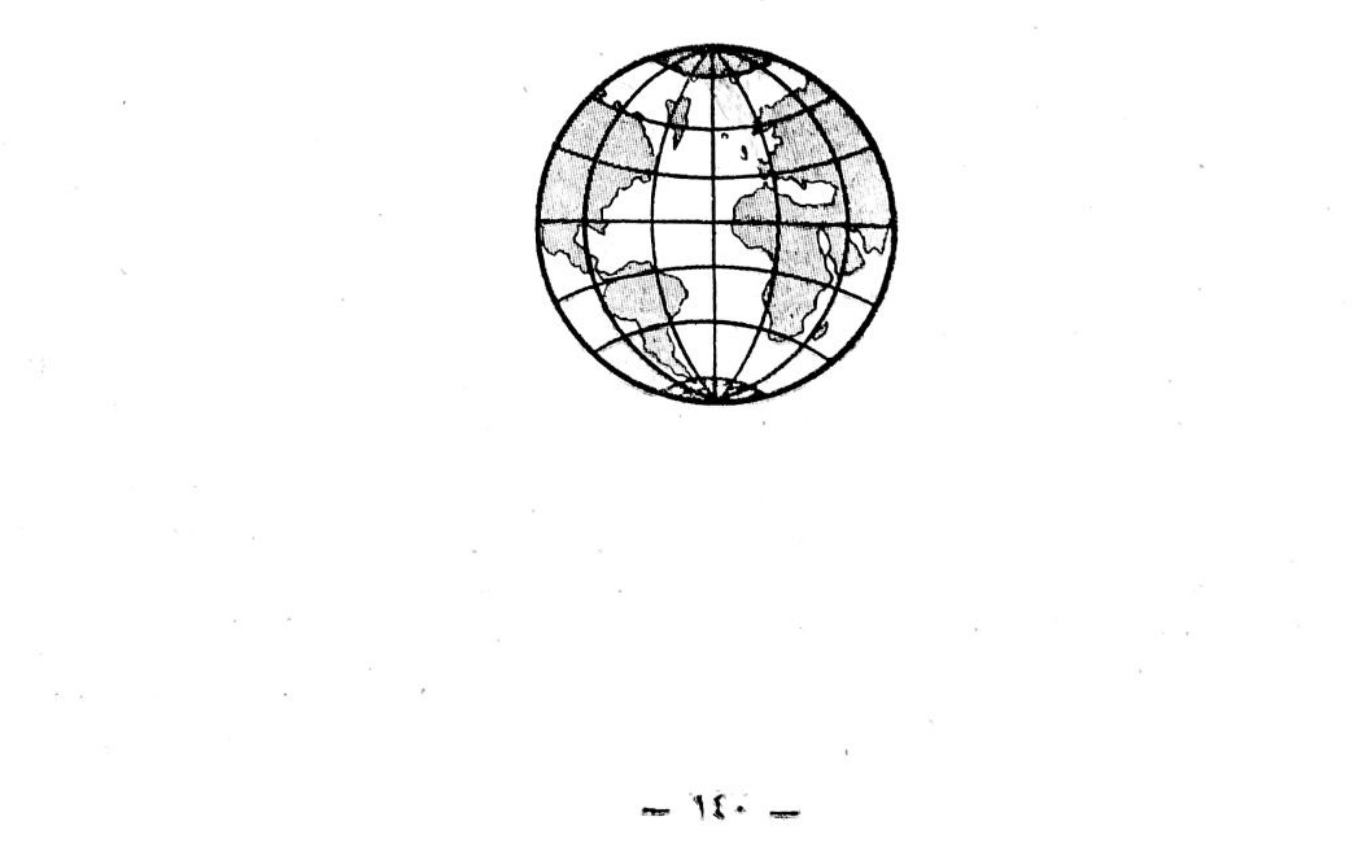
ومن الممكن استخلاص بعض النقاط الاساسية تقوم عليها مشاريع الحزب الوطنى الديموقراطى من البرنامج الذى وضعه حيث يكثر الكلام حول « الدعوة الى البعث القومى » « والكفاح ضد مراكز القوى التى تعمل على « تشتيت وحدة الشعب الالمانى » وعندما انعقد المؤتمر الثانى للحزب فى نوفمبر الماضى اعلن الرئيس « فون ثادن » ان المانيا تواجه « أزمة وطنية » وقال ان الطريق الوحيد للتغلب على هذه الازمة هو « الكفاح العنيف الذى لا يرحم ضد القوات التى تعمل داخل الجهاز الحكومى وفى صفوف الشعب على تشتيت المانيا » .ويعتبر الحزب الوطنى الديموقراطى أنه التنظيم الوحيد الذى يرمز الى المانيا الحقيقية وهو ادعاء يعكس اتجاها شموليا . وقد اعلن الحزب الحرب على الليبراليين الذين يعتبرون الد أعدائه والاشتراكيين والفوضويين والليبرالية العالمية والشيوعية العالمية وهؤلاء هم الذين استغلوا هزيمة المانيا واحتلالها للسيطرة على وسائل الاعلام فاخذوا منذ ذلك الحين يبثون الافكار المسمومة فى اذهان الشعب الالمانى . اما القوات الاجنبية التى تحتل المانيا اليوم فهى تهدد الشعب الالمانى ولا يمكن ابعادها الا باعادة انشاء « جماعة وطنية قوية . لهذا يجب قبل كل شىء تدعيم مركز الدولة . كذلك يعيب الحزب المذكور على الدستور الالمانى الحالى « عدم شرعيته » حيث « أنه من وضع المنتصرين الاجانب » ويصف النظام السياسى الحالى بانه « غير المانى » و « غريب على الشعب الالمانى » . اما فيما يخص السياسة الخارجية فان الحزب يحبذ دعم قوة المانيا العسكرية ويطالب بنوع من الامبريالية الاوروبية تقف فى وجه حركات تحرير الدول النامية وفى درء الخطر « الاصفر » او « الاسود » عن المانيا .

أما فيما يخص السياسة الداخلية فاهم ما يهدف اليه الحزب الوطنى الديموقراطى هو التغلب على « الثقافة اليسارية » والنقابات الاشتراكية وسيطرة الراسمال الاجنبى » .

ويلاحظ أن جميع هذه المطالب التى افصح عنها برنامج الحزب الوطنى الدموقراطى يصاحبها دائما اعلان عن القيم الديموقراطية وهو يتباهى بتغلبه على صراع الطبقات وبانه يريد أن يحقق بعث الامة الالمانية ويؤكد ولاءه لماضى المانيا المجيد . وعلى هذا يمكننا أن نقول أن الحزب قد اجرى غربلة فى القيم والمبادىء الفاشية وازاح جانبا تلك التى رآها لا تناسب الواقع الحالى وبهذا نجح فى اعطائها حيوية جديدة كما دلت على ذلك النتائج الانتخابية التى حصل عليها اخيرا الحزب المذكور .

والان ما العمل ؟ هل يمكن اتخاذ اجراءات للحد من نشاط هذا الحزب الصاعد الذى ثبت

انه يشكل خطرا يهدد الديموقراطية فى المانيـــا؟ قد يبدو من السهل اصدار قرار بمنعه عن مزاولة نشاطه ولكن الامر فى الواقع أكثر تعقيـــدا من ذلك . فلا يجب أن يغفل عن بالنا أن الحـــزب الوطنى الديموقراطى هو قبل كل شيء «انتاج» المانى حقيقى وان كثيرا من الملامح التى يبدو بها نجدها أيضا فى الاحزاب الاخرى . وعلى هـــذا فان أى قرار بمنع هذا الحزب عن مزاولةنشاطه يستوجب اعادة النظر فى القيم التى قامت عليها السياسة الخارجية والداخلية الالمانية ومناقشة العلاقـــات التى تـــربط الفاشـــية الجــــديدة بالديموقراطية الحالية فى المانيا . وطالما لم تجد القوات السياسية والاجتماعية التى تحتل اليوم مسرح السياسة الالمانية الشـــجاعة الـــكافية لاجراء مثل هذه المراجعة ومثل هذه المناقشـــة سيبقى الوضع فى صـــالح الحـــزب الـــوطنى الديموقراطى كما سيبقى الخطر ماثـــلا فيمـــا ستسلكه الاحزاب الاخرى من سياسة مضـــادة للديموقراطية . وقد كان التصويت الاخير على قوانين الطوارىء فى البوندستاج أكبر دلالة على وجود هذا الخطر .



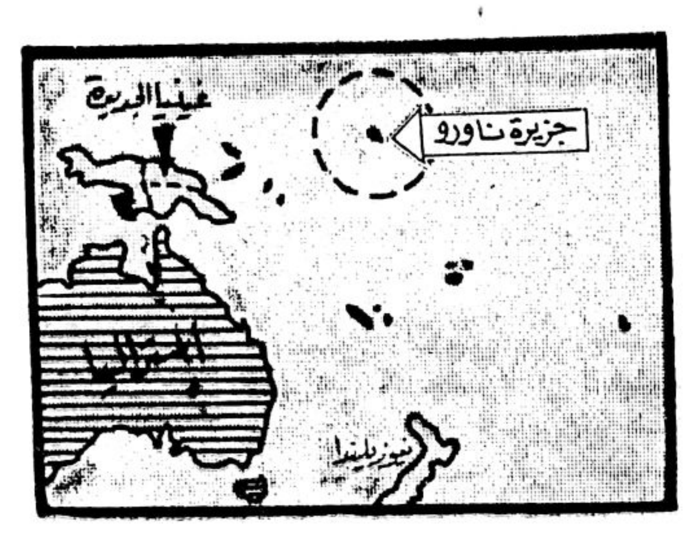
استقلال جمهورية ناورو

في ٣١ يناير ١٩٦٨ ازداد عدد الدول المستقلة عندما حصلت جزيرة ناورو الواقعة فى المحيط الهادى على استقلالها بعد أن ظلت منذ الحرب العالمية الأولى تحت نظام الانتداب ثم الوصاية — وتولت كل من بريطانيا واستراليا ونيوزلندا هذه الوصاية فى ظل نظام الامم المتحدة وتحت اشراف مجلس الوصاية التابع لها ، وذلك وفقا للمواد ٨٧ ، ٨٨ من ميثاق الامم المتحدة .

وناورو أصبحت أصغر دولة مستقلة فى العالم باستثناء امارة موناكو ، وعدد سكان الجزيرة ستة آلاف من بينهم ألف صينى واربعمائة أوروبى ، وهؤلاء يعملون فى استخراج الفوسفات الذى يعتبر المورد الاقتصادى الوحيد للجزيرة ، وقد ساهم فى رفع مستوى معيشة أهلها الى حد كبير — وسوف يستمر اقتصاد الدولة الجديدة قائما على استخراج الفوسفات لمدة خمسة وعشرين عاما ، وقد بدأت السلطات تتخذ التدابير لتحويل الاراضى القابلة للزراعة الى مزارع منتجة لتصبح فيما بعد المورد الاساسى للسكان .

وقد حصلت ناورو على الاستقلال بعد مراحل انتقالية ومفاوضات مع الحكومة الاسترالية التى تولت الوصاية فعلا بمفردها رغم كون بريطانيا ونيوزلندا أعضاء فى لجنة الوصاية على الجزيرة .

وقد بدأت خطوات اشراك اهالى الجزيرة فى الحكم منذ يناير ١٩٦٦ حيث تم تشكيل مجلسين تشريعى وتنفيذى يشترك فيه الاهالى — وفى يونيو ١٩٦٧ تم التوصل الى اتفاق يتعلق بمناجم الفوسفات على اساس انتقال ملكية المنشآت الخاصة بذلك الى حكومة ناورو المحلية على ان ينتهى ذلك تماما فى يونيو ١٩٧٠ — وقد اتفق على ضرورة اجراء تغييرات فى نظام حكم الجزيرة يبدأ العمل بها فى يناير ١٩٦٨ — وكان أساس التغيير فى البداية مزيدا من الاستقلال الذاتى لناورو ، ولكن زعماء الجزيرة راوا ضرورة الحصول على الاستقلال التام واجريت محادثات اخرى فى مدينة كامبرا باستراليا فى اكتوبر ١٩٦٧



ووافقت الحكومة الاسترالية على منح الجزيرة الاستقلال ابتداء من ٣١ يناير ١٩٦٨ وبدأ اتخاذ الاجراءات اللازمة فى الجزيرة والامم المتحدة .

فقامت الحكومة الاسترالية فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ بطلب انعقاد مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة للنظر فى استقلال جزيرة ناورو ، وانعقد المجلس فى ٢٢ نوفمبر واوصى الجمعية العامة بأن توافق على منح جزيرة ناورو الاستقلال التام فى ٣١ يناير ١٩٦٨ — وقد وافقت الجمعية العامة على ذلك القرار بالاجماع .

أما فى المجال الداخلى فقد بدأت اجراءات الاستعداد للاستقلال بانتخاب المجلس التأسيسى فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، وبدأت عملها فوضعت الدستور وتمت الموافقة عليه فى ٢٨ يناير ١٩٦٨ . كذلك اقيمت انتخابات للمجلس التشريعى فى ٢٦ يناير ، وهو يضم ١٨ عضوا واجتمع لاول مرة فى يوم الاستقلال . وبالنسبة للسلطة التنفيذية فقد تم تعيين مجلس دولة يتولى السلطة لفترة مؤقتة مدتها ٥ اشهر الى ان توافق السلطة التشريعية على الدستور .

هذا وقد رفض اهالى الجزيرة الانضمام الى الامم المتحدة ، كما أجلوا النظر فى مسألة الانضمام الى الكومنولث وان كانوا قد راوا الابقاء على روابط اقتصادية وثقافية قوية مع استراليا، وبريطانيا ونيوزلندا .

اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجيـــة

يعتبر السلوك الدولى من اعقـــد الظواهر السياسية فى تحليلهـا وحصر ابعادها ، ويرجع هـــذا التعقيد فى الجانب الاكبر منـــه الى الطبيعـــة الديناميكية لبيئة العلاقات السياسية الدوليـــة التى لا تسمح باقامة افتراضات وتنبؤات بعيدة المـــدى ، فالتقلب فى علاقات الدول والصراعات المستمرة حول المصالح القوميـــة ، التى تعتبر القوة المحركة الاولى لاستراتيجيات السياســـة الخارجية ، يؤدى فى أحيان عديدة الى الاخلال بكثير من التوقعات التى يبنى عليها واضـــعو السياسات الخارجية أحكامهم التقديرية . وعلى الرغم من أن ابحاثا كثيرة ومتعمقـــة قد أجريت حول الادوات والمقاييس التى يمكن الالتجاء اليها فى تفهم ظاهرة السلوك الدولى ، الا ان اهم هذه الدراسات ، فى تقـــديرنا ، هى المنهـــاج الخاص بتحليل عمليـــة اتخـــاذ القـــرارات فى السياسة الخارجية ، وهـــو ما يحاول هـــذا المقال توضيح بعض الجوانب الرئيسية فيه .

عملية اتخاذ القرارات :

بعض الاعتبارات المبدئية :

يقصد باتخاذ القرارات التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة ، وكل القرارات تستهدف تحقيق أهداف بعينهـــا ، أو تفادى حدوث نتائج غير مرغوب فيها .

وعنصر الترشيد فى اتخاذ القرارات يرتبط اساســـا ، وكما يقـــول البروفيســـور هارولد لاسويل ، بعدة أمور مثل : مدى وضوح فكرة الهـــدف ، ودرجـــة الدقة فى قيـــاس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الاخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة ، ثم أخـــيرا بالقـــدرة الناجحة على تطويع سبل المعرفة المتـــاحة فى خدمة الهدف النهائى . أى أن القرار الرشيد هو محصـــلة التقييم المتـــوازن لكل من القيم والحقائق والتوقعات بشأن المستقبل ، فواضع القرار يقيم جزءا هاما من افتراضاته وتوقعاته على أساس تصوره للاوضـــاع فى المستقبل ، ومن ثم ، يجب أن تكتمل له المقدرة على تغيير الامور بالشكل الذى يجعـــل المستقبل اكثر مطـــابقة لرغباته وأهدافه .

عملية اتخاذ القرارات معقدة للغاية لانهـــا متشابكة الابعاد ، ومن ذلك على سبيل المثال : طبيعة الظروف الموضوعية التى تدفع الى اتخاذ قرار معين ، ونوعية القيم المتنافسة فى كل مرحلة تمر بها عملية اتخاذ القرار ، وعلاقة الارتباط القائم بين هذه القيم وبين تقاليد المؤسســـات التى يتخذ فى اطارها القرار ، والى أى مدى تؤثر الارتباطات الثقافية والطبيعية والمصلحية لواضعى القرار على تصـــوراتهم وتوقعـــاتهم وتقييمهم النهـــائى للقـــرار . كذلك هناك تأثير الضغوط التى تفرضها البيئة المحيطة باتخـــاذ القـــرار ، وطبيعـــة الاسس الاستراتيجيـــة والتكتيكيـــة التى ينبنى عليهـــا القرار ، ونوع الخبرات والمهارات التى تتوافر لدى واضـــعى القرارات وتؤثر فى احكامهم التقديرية .. الخ .

وسنحاول هنا التعرض لاهم العناصر الداخلة فى عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجيـــة ، وأول هذه العناصر هو ما يعرف بتحليل الموقف .

أولا — تحليل الموقف :

ان رسم السياسات الخارجية يستلزم تحليل المواقف الداخلية والخارجية التى تمسها هذه السياسات . وهذا التحليل نظرى لإنه يشتمل على اقامة الافتراضات التى تعبر عن الموقف كما يعلمه أو يتصوره واضع القرار . وهذه الافتراضات النظرية يجب ألا تخرج عن دائرة الاحتمالات ، كما يجب أن ترتب منطقيا حتى لا يكون فى تشتتها وتداخلها مدعاة للفوضى عند تحديد معالم الموقف موضع التحليل . وعلى الرغم من عدم دقة بعض هذه الافتراضات أحيانا ، الا أن اقامة هذه الافتراضات واختبارها يمثل المظهر الرئيسى للعلاقة المنطقية بين فكر واضعى القرارات وسلوكهم .

ولنضرب مثلا لذلك بواضع القرارات فى الدولة « س » الذى يحاول ان يصمم اطارا سليما لسياسة دولته الخارجية تجاه الدولة « ص » . وهنا يجد نفسه مدفوعا الى الاجابة على التساؤلين الاتيين : (١) ما هو الوضع الاستراتيجى للدولة ص ؟ (٢) ما هى جوانب الضعف التى تضع بعض التحفظات على هذا الوضع الاستراتيجى ؟ وتجر هذه التساؤلات الرئيسية الى تساؤلات أخرى جانبية مثل : ما هى احتمالات التصرفات البديلة التى يمكن أن تلجأ اليها الدولة ص اما عن طريق المبادأة أو كرد فعل لبعض التصرفات التى تتم بعيدا عنها ؟

والمقصود بالوضع الاستراتيجى فى هذا الخصوص ، هو تقييم مدى النفوذ الذى يمكن أن تمارسه الدولة حتى فى بعض المواقف الدولية التى تمس بعض المصالح الاستراتيجية الخطيرة للدولة س . وهذا النفوذ ينصرف الى مختلف الادوات التى تستخدم فى وقت السلم والحرب ، مثل : الدعاية ، والضغوط السياسية والاقتصادية ، والحوافز والاغراءات ، والاستفزازات العدائية التى تصل الى حد التهديد بالحرب .

ولتقييم هذا الوضع الاستراتيجى وتحديده بنوع من الدقة يلزم التعرف على عدة أمور ، لعل أولها ما يعرف بالموقف الموضوعى الذى يفترض أن الدولة س قادرة على التأثير فيه بثقلها ونفوذها . ولهذا الموقف الموضوعى عاملان ظاهران هما : عامل الموقع الجغرافى ، وعامل الوقت . ثم هناك العديد من العوامل الاخرى التى قد تختلف فى حيويتها وتأثيرها النسبى من موقف الى آخر ومنها : مقدار الخطورة الحقيقية أو الوهمية التى يشكلها الموقف وتقديرات الرأى العام فى الدولة س لهذه الخطورة ، ومدى استعداد المجتمع لبذل التضحيات الضرورية لتصفية هذا الموقف ، ومدى التأييد الذى يمكن للدولة س أن تعول عليه من الدول الاخرى فى هذا الموقف والاصدقاء الذين يمكن لخصمها ص أن يعول على تأييدهم .

وباختصار فان التقييم والتحليل يتطلبان التعرف على كل الابعاد ذات الصلة الوثيقة بالموقف موضع الدراسة ، وكذلك التعرف على الاوضاع والمراكز الاستراتيجية لجميع الدول الاطراف فى هذا الموقف ، كما يجب ان تكون هناك بعض المعايير لترشيد الاساس الذى ينبنى عليه تقدير عنصر الوقت عند اقامة الافتراضات والتوقعات ، وبدون تحديد الاطار الزمنى المناسب لهذه الافتراضات يفقد التحليل جانبا كبيرا من قيمته ، لانه يتم حينئذ فى فراغ ، ويصبح رهن احتمالات يصعب التنبؤ بها .

تقسيم المواقف التى يتناولهـا

التحليل فى السياسة الخارجية :

حاول البعض وعلى رأسهم البروفيسور ريتشارد سنايدر التفرقة بين مواقف السياسة الخارجية بأن قسموها على النحو التالى :

(أ) المواقف ذات الهيكل المحدد والمواقف الهلامية أو المواقف السائلة التى تفتقر الى خاصية التحديد ، والتى تتميز بالغموض وعدم الاستقرار بحيث يصبح من الصعب على واضع القرارات أن يستخلص دلالات محددة لها .

(ب) المواقف الضاغطة والمواقف غير الضاغطة ، ويقصد بذلك ما يفرضه الموقف على واضع القرارات من ضغط فى اتجاه الاخذ بنمط سلوكى معين ، وقد يكون الضغط نابعا اما من

داخل الوحدة التى يتخذ فيها القـرار أو من البيئة الخارجية .

(جـ) المواقف الحساسة أو الحرجة والمواقف غير الحرجة ، وينصب معيار التفرقة أساسا على مدى ارتباط الموقف بالاهداف الرئيسية التى يركز عليها واضعو القرارات ، فهناك مواقف تمس هذه الاهداف وتتهددها ، على حين توجد مواقف اخرى ليست لها مثل هذه الاهمية .

(د) طبيعة الجـو الانفعـالى الذى يحيط بالموقف ويؤثر فى واضعى القرارات من حيث درجـة العدائيـة ، والتهـديد ، والتـوتر ، والاستفزاز .. الخ .

(هـ) مواقف السـياسة الخارجية من حيث البعد الزمنى ، فهناك مواقف تتسم بخاصـية الاستمرار بينما هناك مواقف عارضة او طارئة ليست لها امتدادات زمنية او تاريخية سابقة

(و) المواقف التى يغلب عليها تأثير العوامل الموضوعية التى يتعـذر ترويضـها أو التحكم فيها ، والمواقف التى تخلو من ضغط العوامل الموضوعية .

ويمكن القول بأن الذى يحدد اتجاهات وردود فعل واضعى القرارات من هذه المواقف هـو طبيعة الاهداف التى يتوخونها من وراء هـذه القرارات وارتباطها بدوافع معينة . وفـكرة الاهداف هذه تستلزم فى رأينا تحليلا تفصـيليا لطبيعتهـا .

ثانيا : فكرة الاهـداف فى قرارات السياسة الخارجية :

هناك ما يشبه الاجماع بين اساتذة العلاقات السياسية الدولية حول صعوبة التوصـل الى تعريفات محددة لاهداف السياسة الخارجيـة ، وان كانت قد جرت بعض المحـاولات لتصنيف هذه الاهداف والتمييز بينها ، فهنـاك مثلا : الاهداف بعيدة المدى والاهداف قصيرة الاجل ، وهناك الاهداف الايجابية والاهداف السلبية . كما حاول البعض ايجاد علاقات ارتباط بين هذه الاهداف بعضها وبعض اما من حيث تكاملها فى اطار استراتيجية خارجية معينة ، او من حيث التأثير الذى تتركه بعض هذه الاهـداف على انجاز البعض الاخر ، فبعض الاهداف لا تعدو أن تكون مجرد أدوات لتحقيق أهداف اكبر اذا ما نظرنا الى الاهداف ككل فى نطاق من التدرج الهـرمى .

وبوجه عام تتركز اهداف السياسة الخارجية فى عدة أمور ليس من الصعب تحديدها مثل : السعى الى زيادة القوة القومية ، أو دعم الكيان الاقليمى ، أو تنمية النفوذ الدولى ، ثم هنـاك الاهداف الاقتصادية والايديولوجية .. الخ . ومن الامور المتفق عليها أن الامن القومى يجىء على راس هذه الاهداف جميعا .

وهناك عـدة معـايير تطبق فى مجال تقييم الاهداف وترتيبها فى نطاق معين من الاولويات . والمعيار الاول يتصل بالرغبـة فى الهـدف ، والمعيار الثانى يتصل بما اذا كان الهدف متاحا ام لا ، اما المعيار الثالث فيتصل بعامل الامكانيات المتوافرة لدى الدولة وما اذا كانت كافيـة للحصول على الهدف أم أنها تقصر عن بلوغه .

(أ) معيار الرغبة فى الهدف : وهذا المعيار يؤدى الى تقييم الاهداف وفقا لدرجة ارتباطها بمصالح الدولة القومية . وتبدو الحاجة ماسة الى اعادة النظر فى أمر هذا التقييم فى الحالات التى يعتقد معها واضع القـرارات أن بعض الاهداف لم تعد متاحة كما كان مفترضـا من قبل ، اما بسبب تكشف بعض الابعاد والحقائق التى لم تكن معروفة فى السابق ، واما لان تغيرا طرأ على أهداف الدولة بحيث يستدعى اجراء تقييم جديد يستجيب لمقتضيات هذا التحول . ومن جهة اخرى فقد تكون اعادة التقييم راجعة الى تغير التقديرات الخاصة بقـدرة الدولة فى الحصول على الاهداف وفقـا للاولويات التى تحددها فى هذا الشأن . ومن هنا يخلص البعض الى استنتاج مؤداه أن تقييم الاهداف يتعرض لحالة من الاختلال وعدم الاستقرار كلما ضاقت الهوة التى تفصل بين الاهداف من حيث قيمتها لمصالح الدولة القومية .

(ب) المعيار الخاص بمدى توافر الاهداف او بمدى كونها متاحة من عدم : ويتطلب ذلك تحليلا شاملا للموقف من جانب الوحدة المعنية باتخاذ القرار حتى يمكن التوصل الى رأى قاطع حول مدى توافر الاهداف . واى خطأ فى هذا التحليل ينتهى الى الاخـلال بالاسـاس الذى تستند اليه عملية التقييم . ويعتقد البعض أن

هناك هدفا تشترك فيه معظم المجتمعات نحو عدم اضفاء صبغة شرعية على بعض الاهداف غير المقبولة أو غير المعترف بها والتى تجعل من المستحيل على الدولة انجاز تلك الاهداف المشروعة فعلا .

وعلى العموم فان تقييم مدى توافر الهدف يتم فى ضوء التحليلات التى يجريها واضع القرار لكل نوع من الاستراتيجيات التى يمكنه ان يستخدمها للحصول على الاهداف البديلة .

(جـ) المعيار الخاص بامكانية الحصول على الهدف : والمقصود بذلك هو قياس قدرة الدولة فى الحصول على هدف مرغوب فيه فى ظل امكانيات محددة . وبعد اجراء تحليلات من جانب واضع القرارات حول قدرة الاطراف الاخرى فى التاثير على الاهداف التى يحاول الحصول عليها ، وردود الفعل التى يحتمل ان يلجأوا اليها فى مواجهة الاقدام على استراتيجية معينة .

وثمة ملاحظة حيوية تذكر فى هذا الصدد ، وهى انه يتعين على واضع القرارات ان يتأكد من ان امكانية الحصول على هدف معين لا تؤثر بالسلب فى امكانية الحصول على غيره من الاهداف المرغوب فيها .

القيود على اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية

هناك عدة قيود على اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية ، وتنصرف هذه القيود الى كل من الاعتبارات الاتية : (أ) الاهداف البديلة (ب) الوسائل البديلة . (جـ) كيفية الجمع بين هذه الاهداف والوسائل فى استراتيجيات أو خطط عمل محددة (د) المصادر التى تغذى عملية اتخاذ القرارات مثل الوقت والخبرات والمعلومات . (هـ) ضغوط البيئة الخارجية على واضع القرار .

ومن هنا حاول بعض أساتذة العلاقات السياسية الدولية تقسيم هذه القيود الى ثلاث فئات رئيسية ، وتتركز الفئة الاولى فى القيود الخارجية اى القيود المفروضة على جهاز اتخاذ القرارات من خارجه ، وتنصرف الفئة الثانية الى القيود الداخلية اى تلك القيود الوثيقة الصلة بالكيفية التى يعمل بها هذا الجهاز أو بهيكله التنظيمى ، اما الفئة الثالثة فهى عبارة عن مزيج من النوعين السابقين من القيود .

أولا ــ القيود الخارجية : من القيود الخارجية ما يشكل حقيقة موضوعية لا يمكن انكارها عند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، وترتيبا على ذلك فان السلوك الرشيد لواضع القرارات يحتم عليه الا يركز على الاهداف التى لا تتوافر لديه الامكانيات الكافية لتحقيقها ، أو من ناحية اخرى المبالغة فى تقدير أهمية بعض الوسائل التى لا تخدم الاهداف المتاحة بالقدر الذى يمكن ان تؤديه بعض الوسائل البديلة .

ومن ثم ، يجب عمل تقسيم للقيود المحتملة فى ضوء تصورات واضع القرار لحقائق الموقف وملابساته . وبوجه عام يتمركز هذا التقسيم للقيود المحتملة حول نوعين : الاول واحتمال سوء التقدير أو الخطأ فيه محدود نسبيا ، وكل ما يحتاج اليه الامر هو اجراء بعض الاختبارات أو القياسات بواسطة معايير مقبولة منطقيا من الناحيتين الكمية والكيفية . أما النوع الثانى من القيود فيتعلق بالظواهر التى لا يمكن اخضاعها لمعايير القياس الكمى ، وانما تتطلب تحليلا كيفيا فى الاساس . وهنا يلعب عامل التقدير الشخصى دورا مؤثرا ، وهو العامل الذى لا يمكن اختبار منطق الصحة فيه بمقاييس محددة .

ثانيا ــ القيود الداخلية : لا شك ان اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فى اطار مؤسسات تنظيمية واسعة عملية معقدة ، وتستلزم الكثير من الادوار والمهارات . ويمكن تحديد بعض مصادر هذه القيود الداخلية على النحو التالى :

(أ) البيانات والمعلومات : فقد يفتقر واضعو القرارات الى المعلومات الضرورية عن الموقف الذى يتناوله التحليل ، كما قد تكون البيانات المتاحة لديه غير دقيقة . وفى حالات أخرى يكون القيد ناتجا عن الكيفية التى تفسر بها البيانات عند ربطها بظاهرة معينة من ظواهر السياسة الخارجية . وكل هذا يؤثر بلا أدنى شك فى تقديرات واضع القرارات لخطط العمل البديلة التى يتحتم عليه أن يفاضل بينها .

(ب) القصور فى عملية الاتصال : يحدث فى بعض الحالات أن تتوافر البيانات داخل الجهاز المسئول عن اتخاذ القرار غير أن هذه البيانات لا تصل الى يد كل واحد من المسئولين فيه مما يعوقه عن المشاركة الفعالة فى العملية .

(جـ) السوابق قد تتسبب بعض التصرفات السياسية السابقة ، أو قواعد السياسة المعمول بها ، فى تقييد المداولات التى يقوم بها واضعو القرارات ، كما قد تحول دون الاقدام على اجراء تغييرات جذرية فى طبيعة مشاريع السياسة الخارجية .

(د) الندرة فى الموارد والامكانيات : وبديهى أن ندرة الموارد والامكانيات تؤثر بشكل هام فى تحديد نطاق التصرفات البديلة التى يمكن أن يلجأ اليها واضعو القرارات .

ثالثا — القيود المختلطة : لقد راينا كيف أن القيود الخارجية تتواجد بعيدا عن ارادة واضع القرار ، ويتوقف تحديد أهمية هذه القيود على الحكم التقديرى لواضع القرار الذى قد يجد نفسه وهو يعمل تحت ضغط بعض القيود الداخلية فى نفس الوقت . وبالاضافة فانه لما كانت بعض القيود الداخلية تؤدى الى الدعم أو التقليل من تأثير القيود الخارجية ، أصبح من الضرورى دراسة أوجه الارتباط بين هذين النوعين من القيود ، وتحديد ما اذا كان من الممكن التحكم فى احدهما عن طريق التحكم فى الاخر ، وذلك بافتراض أنه ليس هناك انفصال تام بينهما .

خصائص قرارات السياسة الخارجية

فى ضوء التحليل السابق الذى اجريناه حول مضمون عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية ، والصعوبات التى تكتنفها ، يمكننا أن نختتم بحثنا هذا بذكر بعض الخصائص التى تنفرد بها قرارات السياسة الخارجية والتى لا تتوافر فى أى نوع آخر من القرارات . وهذه الخصائص هى :

١ — وجود نطاق واسع من الاهداف والاستراتيجيات اتفاقا مع وجود نطاق واسع مماثل لتفسيرات ظواهر السياسة الخارجية .

٢ — فقدان التجانس فى أوضاع الاطراف التى تمسها قرارات السياسة الخارجية بما يحتمل أن يؤدى اليه ذلك من ظهور ردود فعل غاضبة أو عدائية ، أو الاقدام على وضع ضغوط فى اتجاهات مناوئة لهذه القرارات .

٣ — أن البيئات أو المواقف التى تؤخذ فيها هذه القرارات تتصف بالتعقيد الشديد ، كما تتصف أيضا بعدم التيقن وعدم الاستقرار ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالنتائج أو التحكم فيها بعكس الحال فى بيئات السياسة الداخلية .

٤ — أن مصادر البيانات والمعلومات تتميز بالتشعب والتعقيد ، كما أن درجة الثقة فيها محدودة ، وبالاضافة فان الحاجة الى تصنيف هذه البيانات يخلق مشكلة لا يستهان بها .

٥ — الافتقار النسبى الى وجود طرائق للاختبار والتجريب والتحقيق ، ويزيد من حدة المشكلة عدم تكرار مواقف السياسة الخارجية أو تماثلها بالشكل الذى يسمح بمثل هذا التحقيق .

٦ — صعوبة اجراء قياسات دقيقة ومحددة بين الكفاية التنظيمية والنتائج التى يسفر عنها الاخذ بسياسات معينة .

٧ — انقضاء مدد زمنية طويلة نسبيا بين ظهور مواقف السياسة الخارجية وبين تبلور الابعاد الكاملة والنتائج النهائية لهذه المواقف .

٨ — وجود صراعات واختلافات عميقة حول القيم التى يدين بها واضعو قرارات السياسة الخارجية تبعا للفلسفة الاساسية للنظام الذى يعمل فى ظله . وهذا الاختلاف يفرض الحاجة الى المساومة والحلول الوسط ، والا يستحيل التعامل الدولى فى مثل هذه الاجواء التى يؤثر فيها صراع القيم .

وبعد ، فلعل الحقيقة الاساسية التى يثبتها هذا التحليل ، هى أن عملية اتخاذ قرارات رشيدة فى السياسة الخارجية لا يمكن أن تتم جزافا ، وانما يجب أن تكون مبنية فى المقام الاول على الربط الواقعى والسليم بين امكانيات الدولة وأهدافها ، وهو الاعتبار الذى يضفى على هذه القرارات حساسية خاصة ، لان آثارها لا تنحصر فى اطار محدود ، ولكنها تمتد لتشمل المجتمع كله ، فهو الذى يدفع الثمن ان هى فشلت .

مكتبة السياسة الدولية

مصـــر بين الإمبـريـاليـة والـثـورة

— JACQUES BERQUE
L'EGYPTE : IMPERIALISME ET REVOLUTION . N.R.F. GALLIMARD — PARIS 1967

يقدم الينا المسيو جاك برك بعـد كتاب « العـــرب بين الامس والغـد » كتابا جديدا ضخما يزيد عدد صفحاته عـن ٧٠٠ ويحلل فيه جميـع نواحى التطور المصرى منذ بدء الاحتلال البريطانى حتى ثورة ١٩٥٢ .

نشر الكتاب بين مجموعة من المؤلفات تحت عنوان « مكتبة العلوم الانسانية » يدخلنا البحث فى مجال جديد للتعرض للاحداث ربما مازال فى المهد لتعقده وصعوبة فهمه . ويقول المسيو برك فى صفحة ٦٥٥ « أنه بدا ضروريا له أن يسير على نمط الميزانية المتدرجة لتسجيل كل فترة على حدة وتحديد كل معانيها » .

والواقع ان دراسته اقتبست نظما فكرية متعددة من علوم أخرى ولا سيما من علم الاجتماع .

٩٠٠ هل السير فى هذا الطريق سيسد الفراغ الناتج من قصر المدة وعدم مرور الوقت الكافى لجمع المصادر واعطاء صورة حقيقية للاحداث ؟ هذا ما يراه المسيو برك (٨) كما أنه يتساءل هل يمكن بنجاح تحرير تاريخ بلد من الخارج ؟ ويرد على ذلك أيضا بالايجاب فيرى ان الباحث من الداخل وان كانت له عدة مزايا الا أن الباحث من الخارج لديه ميزة « البعد » وربما اراد بذلك أنه « البعد عن التيارات العاطفية التى قد يتورط فيها الباحث الوطنى .

أولا ـ القاعدة الريفية
والقاعدة الحضارية :

يبدأ الكتاب ببحث القاعدة التى ستجرى عليها الحوادث أى القاعدة الريفية والقاعدة الحضارية فما هو وصفه لها ؟

١ ـ القاعدة الريفية تحولت منذ ١٨٧١ عندما قرر الخديوى اسماعيل تحويل اراضى الخراج الى ملكية كاملة لمن يدفع ضريبة عشر سنوات مقدما . فترتب على ذلك ان قامت طبقة جديدة من الملاك ستوجه جهودها نحو استغلال الثروة القطنية عن طريق الملكية الفردية . ومنحت تلك الطبقة ضمانات كافية حددت سلطة الحاكم فى فرض الرسوم وقبل هذا الاخير استشارة ممثلى هذه الطبقة فكان ذلك نواة لنظام نيابى وبادرة تحول من « الاسس الاسلامية التقليدية الى « رأسمالية جديدة » تقوت بانشاء المحاكم المختلطة عن طريق تأمين الرهونات وابعاد الملكية عن كل تهديد من جانب السلطةالحاكمة.

الا ان القاعدة الريفية ردت على هذا التحول الفنى والقانونى بأن تحملت التجديد مع محافظتها على شخصيتها التاريخية . استفادت منه دون ان يتمكن من ان يغير من طبيعتها . هضم الفلاح مكاسب العهد الجديد بضمها الى التراث القديم . ولذا فكانت النتيجة « ايجابية » بالقدر الذى تمكن فيه من السيطرة على الارتباك .

ويرجع ذلك فى نظر الكاتب الى الرابطةالوثيقة التى تربط المجتمع سواء فى مواد التعليم أوالعمل الفنى أو الالفة أو العقيدة الدينية أو تصوره الواقعى للالتزامات والعقود . ويردف الكاتب بعض الامثلة فى الصعيد حيث يكشف عن تفاصيل لا نهاية لها فى عادات وشعارات وعواطف وتنظيمات جماعية وثيقة لحد احترام الجميع لها. أما مصدر تلك البيانات فانه مقتبس من الخطط

التوفيقية لعلى باشا مبارك استخرج منها المسيو برك مجموعة هائلة من التقاليد والعادات المصرية كنت اود لو اهتم بها المفكرون المصريون. فتلك المادة فى يدهم قد تتمخض عن نتائجاجتماعية مختلفة عن النتائج التى وصل اليها المستشرق الفرنسى اقول ذلك لانى ابتعد عن رأى الاستاذ فى بعض النتائج التى خرج اليها فى تحليل القرية.

فهو يرى مثلا فى ص ٤٥ ان موقع الجرن على حافة القرية او حولها » يرجع الى تقليد « سحرى دينى » بينما انه يكون من الاسهل والاكثر واقعية القول بأن هذا الوضع اختير لحماية المحصول من الرياح ومن مخاطر الحريق . أما كيف عبر المجتمع الريفى عن نفسه امام التطور ؟ فيرى المسيوبرك عن حق أن تنظيماته الداخلية جاءت لتحميه من التنظيمات القانونية وعبر عن ذلك بانها » حماية ضد الشرعية » سواء أكانت تلك الشرعية على شكل « الملتزم » أو الحاكم الاقليمى . ملاحظة ذات قيمة كبيرة لتعرف النواحى الغامضة الغير ملموسة التى تجعل الفلاح يطبق قانونه عن طيب خاطر ويتحاشى التنظيمات الواردة له من الخارج . لا يسعنا تفصيل كل ما ذكر الكاتب من ناحية التكوين الريفى فالمادة غزيرة جدا ويعقدها كثيرا ما يعبر عنه « بالرموز » و « الشعارات » . انها شيقة القراءة رغم تعقيدها الا أنه قد يجدر ان يقوم بدراستها رجال العلوم الاجتماعية فى جامعاتنا لانها قد تكون فى نظر بعضهم « منظوره من الخارج » .

٢ ـ أما بخصوص القاعدة الحضارية فهنا ايضا لجأ المسيو برك الى الخطط التوفيقية فى وصف شوارع القاهرة فىذلك العهد من « انتشار علامات الدين » على شكل معابد وقبور ، فيذكر ان عدد الجوامع كان فى عهد المماليك الشراكسة ١٣٠ فوصل فى عام ١٨٧٤ الى ٨٦٠ لمدينة عدد سكانها ٣٧٥ الفا . أما بخصوص الازهر فيرى فيه « رمز الدين» و « محور التعبيراتالاجتماعية والعقلية » « ومأوى للاجئين الفارين من مختلف أنواع الظلم وبين الظلم « التفرنج » . ويعيد الى ذكرانا بعض كبار المشايخ الذين وقفوا أمام الحكام كالشيخ عليش الذى لم يتقدم الى

عباس الاول الا كرسيا من جريد النخل ليجلس عليه والشيخ مصطفى العروسى والشيخ مهدى العباسى الذى نفى الى السودان لرفضه اصدار فتوى لصالح الوالى .

أما تراث أولئك الائمة فى نظر المسيو برك فما هو الا « الربط بين الشرع والكلمة » . الى أن أراد رفاعة الطهطاوى ثم بعده الشيخ محمد عبده « الدخول فى الجديد » فى وقت كان نقطة فصل بين القديم والجديد وذكر الشيخ المرصفى الذى عبر لاول مرة عن كلمات سيكون لها فى المستقبل صدى عميقا وهى الامة والدولة والعدل والظلم والسياسة والحرية والتعليم .

حاول كثير من الائمة محاربة التشتيت بالسيطره على الجديد ولكن بدون جدوى لانه سواء الحضاره المستوردة او الحضاره الموروثة ستظهران عجزهما أمام الاندفاع الثورى فى « الفكر والعمل » فى الاشياء وعلاماتها الخارجية « وعجزهما فى ربط الماضى الاصيل بالحاضر الاصيل من اجل مستقبل بناءوتتنازع المدنية التيارات المتناقضة واكبر مثل على ذلك مدينه الاسكندرية التى وكأنها جسم برأسين راس موجهة الى مينا البصل والمضاربات على القطن باشراف الدايرة السنية والراس الثانى هو « البورصة » وتسيطر عليها بيوتات الاعمال . فمنذ ١٨٧٤ انشأ بنك الكريدى ليونيه فرعا وتتحول الاسكندرية الى « ثغرة » أو كما يقولون « الثغر » أو « الفتحه » على الداخل لصالح الخارج . ففيها يتكلم سكانها الفرنسية والايطالية واليونانية أكثر من العربية . وبها لايخضع احد لسلطة محلية ويتساءل المسيو برك عن حق فى ص ٧٩ ما هى تلك السلطة أهي المحافظ أو قناصل الدول أو حاملو كوبونات سندات الدين الذين تمكنوا من الحجز تحت يد محضر على خزانة الدولة ؟

وبجانب الاسكندرية دمياط والمنصورة وطنطا والزقازيق لا تنفصل شخصية تلك البلاد الا قليلا لانها خاضعة للعالم الريفى الضخم الذى يحيط بها . لم تخضع لذلك لنموذج المدينة سواء أكانت على شكلها التقليدى الاسلامى او على الشكل الحديث فهى بهذا السبب ضعيفة الا فى الناحية التى تأتيها من القاعدة الريفية المحيطة بها .

أما القاهرة فانها تسيطر على الناحيتين فهى ليست فقط عاصمة الحكم كثيفة السكان تلعب الدور الاقتصادى الاكبر انها « المدينة الوحيدة » التى مثلت أهل الحضر فى الاسلام وسيأتى دور القاهرة أيضا فى تقليص حقيقتها والتساؤل عن كيفية التفرقة بين ما هو الحقيقة الواقعة وبين ما هو مزيف سواء فى القديم أو فى الحديث .

بدأت تظهر مشكلة العهد وما الازمات السياسية الا تعبيرا عنها فى نظر الكاتب . هل التغيير تحقيق أم هو هزيمة ؟ فكل فرد يرى الوضع وفقا لمزاجه الشخصى ، وانما يبدأ منذ ذلك الحين « تزايد الكمية » مع اتساع المدينة . وهذه الكمية هى « المصرى » الذى يتعلم تحت ايدى الاوسطى الايطالى أو اليونانى والمهندس المصرى الذى يعمل تحت رقابة الفنى الفرنسى أو الانجليزى .

فقد وضع الاطار الاجنبى منذ ذلك الحين : من اعلى على شكل الرأسمالى والفنى ومن الاسفل على شكل المضارب فى البورصة والمرابى فرئيس سماسرة البورصة قطاوى وقائمة السماسره خليط من القوم لايمتون الى المصرية بشيء ويتشرف بعضهم بأن مهنته « مضارب » .

وفى وسط هذا المجال المهيأ يغزو الاستعمار مصر فى عام ١٨٨٢

ثانيا — مصر فى عهد الاحتلال :

يشمل هذا الجزء من الكتاب الفترة بين ١٨٨٢ و ١٩١٩ وعنوانه « مصر فى عهد الاحتلال » يتساءل الكاتب أولا ما هو رد الفعل لفشل الثوره العرابية لا ويرد على ذلك بأن الغالبية اعتصمت بالولاء التقليدى . وان « العثمانية » اختفت فى طياتها الانتهازية . والواقع أن كلمة الولاء منعت كثيرا عن الاعراب بشعورهم الحقيقى والسير فى التيار . ويردف لذلك مثل على باشا مبارك نفسه الذى لم يتعرض لحوادث ١٨٨٢ الا عرضا . فقد كان ناظرا فى نظارة رياض وسافر مع سلطان باشا الى الاسكندرية يتشاور مع توفيق واعادته الى القاهرة ان امكن . فهو كشريف ومحمد عبده وغيره رجال سلم كالغالبية العظمى الذين وان لم يضعوا أنفسهم فى خدمة الاجنبى رفضوا تأييدهم أو طلبوا الغفران عن تأييدهم لما وصف بالعصيان باقين على ولائهم لما وصف بأنه السلطة الشرعية

أى الباب العالى والخديوى . ويذكر الكاتب ان عرابى نفسه كما وصله خطاب عزله بات « كالمصعوق » ولجأ الى « الذكر » . فهل رأى بطل الثورة ان لا فائدة من الكفاح أمام تحالف الامبريالية مع الخلافة ؟ ربما كان ذلك اكثر مما يتحمله فالتجأ فى يأسه الى التقوى الشعبية .

بدأ الائمة فى اول الامر تأييدهم للثورة بقدر تنافرهم من السيطرة الاجنبية فرفع الشيخ عليش تمثال ابراهيم وأزاح الاسدين اللذين يزينان كوبرى قصر النيل وفى ٢٩ يوليه اجتمع المشايخ وايدوا عرابى فاصدروا فتوى ترمى تصرفات توفيق بالبطلان واجتمع الشعب فى الجوامع للصلاة اثناء معركة التل الكبير . اولئك كانوا كالفلاح يؤيدون الاسلام . أما أى اسلام فهنا الصعوبة أهو اسلام المجددين أو اسلام المحافظين اسلام الخليفة أم الاسلام الذى هم الى الصلاة مؤيدا عرابى . وذهب الكاتب الى استنتاج ان الاسلام الذى نودى به ما هو الا شعار الشخصية المهددة بالفقدان . ولم يحتفل الشعب بعودة الخديوى الى القاهرة فى ركب الجيش الانجليزى فقد أحس مع الكثرين ان معنى الهزيمة هو ضياع فرصة الغاء الديون وابعاد المرابين واخماد شخصية الفلاح الذى وصف » بعدم الكفاية فى تحمل المسؤوليات » .

ويسجل المسيو برك فى نفس الوقت ظهور طبقة وطنية جديدة بالاهتمام فى الادب والصحافة والعلوم ويذكر منهم المؤرخ محمود الفلكى واسماعيل الفلكى الذى مثل مصر فى مؤتمر دولى للعلوم فى موسكو والمستكشف محمد مختار وعالم الطبيعيات عثمان غالب الذى بحث فى دودة القطن والجراح محمود الدرى والمترجمين كصلاح مجدى وابراهيم نبراوى والموظفين الماليين كتادرس عريان وابراهيم الدسوقى الذى ساعد المستشرق لين فى كتابه عن مصر وعبد الله فكرى ملك السجع الذى عين ناظرا فى نظارة عرابى وابراهيم المويلحى الذى أصدر جريدة مصباح الشعب وعبد الله نديم الذى وقف مواقف خطابية مليئة بالحماس فى مساندة عرابى . كل ذلك مازال فى حدود ضيقة ففى الصحافة مثلا كان من الصعب منافسة السوريين الذين بدؤا نشاطهم باصدار جريدة الاهرام والاوروبيين الذين كانوا يصدرون جرائد عديدة فى لغاتهم ولكنه يثبت ظهور نهضة اجتماعية تعبر بعبارات مصرية .

هذه النهضة تمخضت منذ ١٨٧٩ عندما طلب الاعيان مجلسا نيابيا مما أثار مخاوف الاجانب . اولئك الاعيان هم القضاة والعلماء ومشايخ الطرق ويتساءل المسيو برك هل أولئك هم رجال ثورة ؟ هل كان يخشى فعلا بأسهم ؟ ويسعى التدخل الاجنبى فى افشال التجربة فأوقف التطور ليس فقط فى مصر بل فى العالم الاسلامى بأسره . ولم تنقص الشجاعة أعضاء هذا المجلس النيابى فقد جاهروا للخديوى أنهم يمثلون الشعب وتقدموا باحتجاج على احتلال تونس ورفضوا قبول حل المجلس فى عهد رياض واضطروا شريف الى التخلى عن الحكم » .

ولما جاء الاحتلال اكتفى بذكر : ان كل شىء هادىء والفلاح راض وينتظر الجميع الاصلاحات التى دعت انجلترا بالقيام بها . « فما كان الوقع الحقيقى للاعتداء فى الداخل وماهى آثاره الخفية على نفسية الشعب المصرى ؟ يرى الكاتب نفور الشعب المصرى فى العلامات الاتية :

أولا : يتمخض انفعال قوى فى الريف عن تمجيد الفروسية والبطولة ويدخل ضمن البطولة السطو والاعتداءات على المجتمع . فلم يندمج فى الاستعمار لا المدنية ولا الشعب بحيويته — جمع الفلاح بين الشقاء البروليتارى وفقدان لميزته كمزارع ففقد نفسه ولم يعرف البيئة التى تحيطه ولم تعترف به هى الاخرى . مطيع الى حد التملق ورغم ذلك يحتقر الضعف ويثور كلما رأى الفرصة . شخصية مقفلة . ويرى أحد الاجانب ان التطور جاء اسرع من ان يصل الى عقول الاطفال . هناك نضال مستمر تخوضه الشعوب فى تيار التقدم يدفع وراءه كل متخلف وفى مصر بهذا السبب كل شىء اجنبى ماعدا الفلاح . هذا الشخص المجهول يلجأ الى ظلمات الوحدة دفاعا عن نفسه فانه يرفض كل تجديد غير منبعث من روحه ووسيلة احتجاجه هى السطو أو هجره الارض . يجول فى الريف ساطيا على الماشية ناهبا المواشى وينقلب أحيانا الى قاتل . يلاحظ الانجليز تلك الظاهرة فلا يعيرونها الا الاهتمام الجدير بالمحافظة على الامن .تسجل الاحصائيات لثلاثة اشهر فى عام ١٨٩٠ ١٠٣ حادثة قتل و ٥ اعتداءات مسلحة و ٤١٥ سرقة مشددة العقوبة وفى العام التالى يرتكب هذا الفلاح الوديع الذى يتحمل صابرا السخرة والضريبة ٣٨٧ حادثة قتل انتقاما للعرض .

ثانيا : التقوى والدين . تتجه التقوى الى شكل تقديس المشايخ ورجال الفضل فالسيد الشناوى مثال رجل التقوى الذى يحمى الفلاح الضعيف ضد الاقوياء .

ثالثا : تعتبر ثورة المهدى ظاهرة هى الاخرى فى نظر المؤلف . ففى السودان احتياطيات هائلة من القوة التى يصفها الكاتب بالمفترسة وهى ترى فى سكان النيل الاسفل الضعف امام الاجنبى الذى يسخر الاسلام . فهذه المناطق تجمع بين اهلها كاللهيب يدفعهم شعورهم بالمقت على الاجنبى الى ايمان فى الحياة الاخرة ، وعند ذلك تساءل بعض المفكرين من الانجليز الم يكن من الافضل مساندة عرابى اى ما يسمى بالاسلام الليبرالى ضد العصيان من الداخل . فيعلق المسيو برك على ذلك بقوله « ربما كان هذا هو رأى الشيخ محمد عبده ايضا » .

وبعد ان وصف الكاتب رد فعل القاعدة المصرية ضد الاحتلال يتجه ببحثه الى الاحداث التاريخية وعهد كرومر . وجد هذا الاخير حالة خطيرة فى مصر : ارتفع ثمن الذهب وافلس كثير من صغار الدائنين واضيف دين جديد على البلاد نتيجة التخريبات التى وقعت اثناء الثورة العرابية ونزل ثمن القطن والسكر وحقد الفرنسيون ضد السيطرة البريطانية وخشى الاجانب من تدهور حالة « الرهن » والرهن هو مصر وبجانب كل ذلك لمس يأس الشعب المصرى . اما عن حقد الفرنسيين فقد كان يوقف من اثره مصالحهم المالية فلم يصل بهم الحد الى تشجيع الوطنية المصرية ، وكان لذلك موقفهم محاطا بالشبهات فمن الصعب عليهم الاعتراض على الغاء السخرة او التضحية بشىء فى اعادة انشاء ميزانية معقولة للدولة . فكانت البلاد مقطعة بين الجشع المالى فى السياسة الفرنسية وبين المبادىء السامية التى كانت تنشرها الثقافة الفرنسية . اى المثل العليا فى المدارس تحاربها تصرفات حاملى اسهم الدين ومساهمى قناة السويس : الماليون من جانب والمدرسون من الجانب الاخر .

تولى نوبار الوزارة فى اول عهد الاحتلال وما لبث ان اصطدم بكرومر . ساند الانجليز فى اول الامر ضد ما كان يسميه « قوى الغوغاء » ولما استتب بهم الامر طالب « بتحمل المسؤوليات » فاضطره موقفه الى ترك الوزارة لرياض . ومنذ ذلك الحين بدا واضحا ان السياسة البريطانية

٩٠٣

استغلت الرجل فى الازمة الحرجة التى تلت نهاية عهد اسماعيل ثم تركته بعد ان استتب بهم الامر .

جاء رياض على أمل أن يكون اكثر مرونة بين ايديهم . وهنا يذكر المسيو برك أن رياض « تركى ولكنه تركى عصبى وملتهب تختلف تركيته عن تركية شريف » . ويعلق على ذلك ببعض التفاصيل . الا انى لا اوافقه على ذلك لان رياض ليس تركيا فهو ينتمى الى عائلة فلسطينية تدعى عائلة الوزان .

وبدا النفوذ البريطانى ينتشر ويتوغل حتى فى الريف وشعر الفلاحون ان هناك اكثر عداله من قبل فى جبايه الضرائب وان السخره قلت مساوئها وان القنوات مليئه بالماء . حقيقه ان هذا التقدم جاء على حساب « المسؤوليات الجماعية » الا أنه فتح فرصه اكبر للمقدمين على الاستفاده من الاوضاع الجديده ويختم برك وصفه لهذه الفترة بان « الاخلاق الليبراليه انحصرت فى التحقير يوما بعد يوم فى شأن السلطة المصريه ولما تولى عباس الحكم كان الاستعمار قد وطد اركان اقتصاده . ولم يعبأ بالتناقض الذى وقع فيه فى التناقض بين حقيقة مصر الحيه وبين النظام المطبق عليها . نظام ظاهره الليبراليه وباطنه القمع شرذمة من الاجانب تحت ستار الليبراليه يلجأون الى كافة وسائل الاستغلال الغير مشروع . اما كرومر فكفاه فضلا لشقه «موازنة الايرادات والمصروفات وبذلك لعب الممثل البريطانى دور «رجل الميزانية» بعد أن لعب من قبل دور « رجل الكوبونات »، ولما ارتفع احتياطى صندوق الدين فبلغ ٨٠٠ الف جنيه واراد كرومر أن يستفيد من هذا الرصيد لسد عجز فى الميزانية يبلغ ضعف هذا المبلغ اعترضه رجل « صندوق الدين وكسب دعوى ضده أمام المحاكم المختلطة .

ويمكن تلخيص رسالة كرومر فى مصر الى نقطتين : موازنة الميزانية من القمة ومن القاعدة ادخال تكنولوجية الرى . ورأى ان هذين العملين جديران بالنهوض بالبلاد ، أما الباقى فقد ترك الامور وشأنها . حقيقة انه رأى الفلاح يئن تحت دين تبلغ فوائده ٢٠ و ٣٠ فى المائة . ولما اراد تخفيف العبء عليه ومنعه من الالتجاء الى المرابين قرر فى عام ١٨٩٨ منح القروض عن طريق البنك الاهلى بفائدة قدرها ٩٪ ويعلق برك على ذلك بسخرية قائلا « ان للانسانية حدودها ! »

ومما يلاحظ فى الميزانية الـكرومرية الفـرق الشاسع بين ميزانية الامن العام وميزانية التعليم ففى سنة ١٨٩٢ خصص للاولى مبلغ ٧٤٩ ألف جنيه وللثانية ٩١ الفا . ولم تبلغ نسبة ميزانيـة التعليم الا واحد فى المائة من مجموع الميزانية . فيأتى تعليق الكاتب « ان هذا قليل فى بلد يدعى فيه الانجليز انهم يـريدون توجيهـه نحـو الديموقراطية الحديثة .

أما من ناحية الفرنسيين فهذا ما يكتبه أحد رجالهم الـرسميين فى مصر فى عـام ١٨٩٣ : « سنتمكن من السيطرة على مصر عن طـريق الزراعة » وهذا القول مقتبس من محفوظـات وزارة الخارجية الفرنسية فى ٢٥ يناير سنة١٨٩٣

وفى تلك الاثناء يقدم بنك سوارس بالاشـتراك مع احد بيوت المال الفرنسيين على شراء ١٨ ألف فدان تفتيش شيخ فضل فى المسـتقبل . فـاذا اضفنا الى ذلك دور البنك العقارى المصرى وهو احد فروع الكريدى ليونيه كملت لنـا صـورة الاقتصاد المصرى فى عهد الاستعمار .

ووراء أولئك الكبار فهنالك عـدد كبير مـن الوسطاء المعتصمين وراء حمايـة القنصـليات الفخرية وفى عام ١٩٠٠ يسجل احـد الموظفين البريطانيين ان « الحقد على الانجليز قد تراجـع فى السنوات الخمس الاخيرة » ولكنه يتراجـع ويقول « لايمكن المبالغة فى المرارة التى يشعربها الفلاحون ازاء كبـار الملاك وكبار العائلات » فيعلق الكاتب على ذلك بقولـه « لا يسـتخرج النظام الاستعمار من هذا القول قرب وقوع ثورة اجتماعية ولكنه يرى بعين من الرضا تطـاحن الطبقات فى مصر للاستفادة بها كالمنافسـة بين المسلمين والاقباط التى هيأت لهم فرصة للمناورة السياسية . وهذا الجو محاط بسياج خادع من الليبرالية حيث يخفى نشاط « الخـاص » عن الانظار « تدهور العام » .

الا ان فى وسط هذا الظلام بدات تلمع بعض الاوجه ، محمد عبده وقاسم امين والشـيخ على يوسف بجانب ظهور الصحافة السورية جورجى زيدان ومجلة الهلال ويعقـوب صروف ومجلـة المقتطف . فينشر محمد عبده رسـالة التوحيـد ومحمد المويلحى حديث عيسى بن هشام . لايعبر ذلك عن قيمة فكرية او أدبية بقدر ماهو دليـل على ان الاستعمار لم ينجح فى محو الشـخصية المصرية بالرغم من تفشى التفرنج الزائف الذى يلجأ اليه بعض أولاد الذوات فى الهندام وتصرفات الحياة والمأكل والمشرب . الم يبلغ به حد اقدام احد الاعيان على تسمية ابنه « كتشنر احمد . ربما اخذ الكاتب مصدر هذا القول من كتاب محمد عمر حاضر المصريين وسر تأخرهم .

ادى كل ذلك الى « تحرير الفرد » مع « العجز عن تحرير الوطن » وما لبث ان بدأ هذا الفرد يفتح المجال لنفسه بالتفكير وبدأ المويلحى ينادى بضرورة تحليل ودراسة الأوضاع عن طريق نقل البحث الى اوروبا ودراسة أسس المدنية الغربية فى الظـاهر وفى الباطن الخفى للحكم النزيه على تقدير القيم عندنا وعند غيرنا . فيأتى دور الشيخ محمد عبده وينادى بتغيير أسس الفكر من « القبـول » الى « التولى » فيمثل فى النهضة ضرورة التجـديد عن طريق « المصرية » .

عاد الامام الى مصر بعد أن لمس ان احدا فى اوروبا لن يساعد المجاهد أو اللاجىء السـياسى وتحقق أنه فى بلاده يمكنه الوقوف ضد الاستعمار وآثاره وضد أسس الحكم نفسها . أما النهضـة فيراها محمد عبده عن غير طريق العمل السياسى بل عن طريق بناء الانسان الجديد الخلاق وفى هذا الميدان يمكن للمدنية الغربية ان تقدم للاسـلام لا مادة الفكر ولكن الآلات والحوافز على اكتشاف الشخصية الحقيقية . ويكون بذلك الشر الذى دفع على مصر قد انقلب الى خير لها .

لم تعر الامبريالية فى أوجه عظمتها اهتماما بهذا التيار فقد كانت قد وصلت الى حد تغنى بهـا شعراؤها ومات من أجلها ابطالها فى جوردن دبرازا وجالينى الى ستيفنسون وكبلنج ولندن ولوتى . ورأت ان فى استطاعتها الآن اخضـاع العـالم لسيطرتها ودخل الالمان فى الميدان بخط سكك حديد بغداد وفى فلسطين بدأ الروس يرسلون الحجاج سيرا على الاقدام فى الاراضى المقدسـة كطليعة لاداة دبلوماسية ترمى الى وضـع حمايتهم على العالم الاورثودوكسى وتبـدأ مدارس التحـالف الاسرائيلى نشاطها « للعودة الى الارض للنهوض المادى والخلقى للجنس اليهودى وتحاول الصهيونية بدون نجاح استعمار سيناء .

انسحب الفرنسيون من الميدان السياسى فى عام ١٩٠٤ وأوقف نشاط الخديوى عباس عنـد حده وخضع أعيان البلاد للسيطرة البريطانية الى حد ان عرابى نفسه الذى عاد الى المنفى منذ قليل

جاهر باعجابه لما حققته سلطات الاحتلال فى مصر .

ومع ذلك قامت « اللواء » و « المؤيد » تهاجمان هذا السيل من المديح المزيف وتطالبان بالنهوض بالمثل العليا الوطنية . فما كان من موقف بريطانيا من تلك الحركة ؟

يقول الكاتب أنها لم تحرك ساكنا « كان الرغبة الحقيقية الاولى فى الاصلاح لم تكن الا بالقدر الذى يسمح به للوقوف أمام النفوذ الفرنسى » ويستنتج من ذلك تلك النتيجة العجيبة : انه بمجرد انفرادها بحكم البلاد بدون أى منافس انهار البناء الذى اسسته منذ أكثر من عشرين سنة . فيضطر كرومر الذى حارب سياسة التدويل طوال هذه المدة موجها جهوده نحو انفراد النفوذ البريطانى مضطر الى الالتجاء الى فرنسا والدول الاوربية الاخرى عارضا عليها نوعا من التدويل يجعل من مصر ادارة تشبه ادارة بلدية الاسكندرية (ص ٢٣٦) ويشرح الى زميله الفرنسى فوائد سياسة أوروبية موحدة ازاء مصر .

وبدأت فى أواخر عهده ظواهر انهيار الادارة البريطانية فى مصر فلم ينحقق اى تقدم فى التعليم وبدلا من أن يوجه كرومر اللوم على ذلك الى دنلوب يكتفى بتوجيهه الى الاسلام فيتهمه بأنه المسؤول الاول على عدم انتشار التربية والتعليم !

ويتعرض بعد ذلك الكاتب الى حادث دنشواى فيورد وجهة نظر مصطفى كامل ثم يرى فى الحادث بادرة « تسبق العمل السياسى وتنذر به . فالفروق الاجتماعية واختلاف العقلية لا تسمح بالتقابل المباشر بين الطبقة المفكرة والغضب الشعبى . ويرى أن عددا قليلا جدا من المعاصرين لاحظوا ذلك بينما ان مصر بأسرها شعرت بالهزة كما يبدو من كلمة قاسم أمين « انى احسست فى هذا اليوم قلب مصر ينبض لاول مرة » . وربما شعر به الانجليز والاوروبيون فلهجة صفحاتهم تشبه كثيرا اللهجة التى أعقبت حوادث الاسكندرية اما مصر فقد تكون قد لمست ان هذا البطش المبالغ فيه قد يخفى فى طياته ضعف السلطان البريطانى .

واعقب ذلك استقالة كرومر ثم سقوط وزارة مصطفى فهمى . ويرى المسيو برك ان هذا التغيير اكبر مدى من تغيير سياسة بل هو تغيير « فى الاسلوب وفى الجو » .

لم يتمش الاقتصاد مع العمل السياسى فبينما فتح هذا الاخير بابا للآمال بقى الاستغلال الاقتصادى يوطد أركانه ففى الاعمال عدد ضئيل جدا من المصريين بجانب غالبية اسرائيلية أو شامية . انشىء فى ذلك العهد جميعه الملاك العقاريين برياسة « هوارس بنش باشا أما اعضاؤها فكانوا قطاوى ومنشى وعيد وعمر لطفى واحمد عفيفى وموصيرى وروملو وسوارس وتكونت بورجوازية تجارية تلمع فيها أسماء سرسق وكرم وغره وزغيب وتولاد . أما مجلس ادارة البنك الاهلى فقد كان مؤلفا من : بيرلى واجيون والبارون منشى ورالى وقطاوى ورولو وسلفاجو وبيليزيوس وسوارس وبناكى وزرفوداكى وتسكودى بجانب الانجليز بالمر وفورستر والدكتور ملتون فأين العنصر المصرى .

أما التغيير فى الاسلوب السياسى فقد أجرى عند تولى بطرس غالى الوزارة التى يقول الكاتب عنها أنها « تريد ان تكون ليبرالية » . فيشير الى مناقشات مجلس الشورى الذى منح له حق مناقشة النظار وابداء الآراء فيبادر المجلس برفض الاعتمادات المطلوبة للسودان وينتقد ادارة نظارة الاشغال ويرفض مد امتياز قناة السويس . ويصل بنا المسيو برك الى الحرب العالمية الاولى .

ربما كان هذا الجزء من الكتاب هو الاهم . فهو تحليل دقيق لمساوىء الاستعمار فى مصر واذا تركنا بعض النواحى الغامضة من البحث وبعض التحليلات النظرية البحتة فقد نجد به آراء تلقى ضوءا جديدا على تطور هذا العهد ونفتح مجالا لابحاث أكثر تخصصا .

قد يجد القارىء بعض الصعوبة فى تتبع بحث تتشابك فيه أنظمة فكرية متعددة من سياسة الى تاريخ الى علم الاجتماع الى اقتصاد الى تجارة الى صناعة الى فلسفة وانما اذا اجهد نفسه وجد فى كل ذلك مادة غزيرة قد تساعد على ايجاد صورة صحيحة للمجتمع المصرى فى عهد الاستعمار البريطانى .

أما مصادر الدراسة فهى غزيرة جدا ومتعددة من وثائق رسمية مصرية وأجنبية الى مؤلفات الى أبحاث عربية وأجنبية الى صحافة . وقد أطلع المؤلف على تقارير الممثلين الفرنسيين فى مصر وعلى تقارير الهيئات البريطانية .

٩٠٦

وتنزوى الاحــداث التاريخية وراء التحليلات العامة ولكنها فى مجموعها صــحيحة فيما بعض التفاصيل . فيذكر مثلا فى ج ١٥٤ أن بطرس غالى درس فى المدرسة الامريكية بأسيوط بينما أنها لم تكن قد انشئت بعد والحقيقة أنه أتم دراسته فى المدرسة التى أنشأها البطريرك كيرلس الرابع فى حارة السقايين . ويذكر حادث سطو الاشــقياء على أملاك الاباظية فى الشرقية ويعزو ذلك الى سخط شعبى يعبر عن غضبه بتلك الوسيلة أما قيقة فما هذا السطو الا ثأرا قائما على « المعاملة بالمثل » وكل مواطن من الشرقية يعلم دور الاباظية فى هذا الخصوص (صــفحة ١٢٨) كمـــا ان التحليلات عن تركية رياض باشا قد تؤخذ بالحذر (ج ١٥٦) .

ولكنى أعود فأكرر ان هذا الجزء من الكتاب يحتــوى على مادة غزيرة ويتصف بدقة البحث فتمكن الكاتب من رسم صورة كاملة لسوء الاحوال التى تميز بها هذا العهد فأظهر النفاق الذى كان يختفى وراء السياسة البريطانية من ادعائهـــا حماية الفلاح ضد الملاك وتنظيم الادارة المصرية واجراء الاصلاحات اللازمة فى مصر مما كان ليس أقل وأكثر من تحالف العسكرية الامبرياليـــة مع المال للسيطرة على البلاد . ويحكم الكاتب حكما قاسيا وان كان صحيحا على الفرنسيين والانجليز على السواء . فيشكر على صراحته .

ثالثا : آمـــال ١٩١٩

عنوان هذا الجزء الثالث « آمال ١٩١٩ »

السياسة الفرنسية والبريطانية تتنافسان عقب نهاية الحرب العالمية الاولى . تسعى الاولى الى وضع يد دائم معتمدة على « نشر الثقافة وعدوى التقليد وقوة الاندماج . ذهبت تلك الجهود سدى لانها اصطدمت بتقاليد شــعوب محافظـــة على تراثها . أما الثانية فانها وان سيرت السفينة فى اتجاه التيار الا أنها أهملت القوى الحقيقية التى تمثل المستقبل .

فقد تغيرت الاوضاع الى حد ان الاستعمار لم يعد يستطيع التمسك بالمبررات الماضية من نشر العمران والمدنية أو استتباب النظام فظهــرت أهــدافه على حقيقتهـــا : أهـــداف اقتصـــادية واستراتيجية كل ما أمكنها هو التلويح بما تسميه « المصالح المشتركة » وقيدته مبادىء ويلســون بمعنى أنها أجبرته على احترام المظهر الخارجى .

ويشير المسيو برك الى تنــاقض السياســة البريطانية بين تأييد الوحدة فى سوريا والتحــرر فى العراق والتمسك بالحماية فى مصر مما ســهل على الوفد انتهاج خطة تجمع بين الالتجاء الى العنف والالتجاء الى العدالة الدوليـــة فى نفس الوقت .

بدأ الكاتب بوصف الرجال الذين سيلعبون دورا فى ثورة ١٩١٩ أى الملك فؤاد وسعد زغلول .

أما عن الاول فيصفه الكاتب على حقيقته أى مزيجـــا من القـــدرة على المنـــاورات المـــاهره والاندفاعات العصبية . غير محبــوب وان كان محترما لمحافظته على الشكليات والمظهر الخارجى ويخشى بأسه لمـــا عرف عنه من الـــكفاءة على الدس .

ويصف الكاتب بعد ذلك شخصية سعد زغلول فيقول أنه « حلقة الوصل بين الماضى والحاضر » وان براعتــه تنحصر فى أنه « يســتغل دون أن تصيبه العدوى » وان شخصيته قوية لدرجة أنه أمكنه « تناول العشاء مع الشيطان » وأنه اذا ما لمس بعض الشبهات لم يتردد فى الوقوف ضدها فتقلب حينذاك الشبهة الى عمل ايجابى» . ويرجع الكاتب ذلك الى نشأته التى تجمعت فيها عناصر مختلفة تجعله يلمس ما يحتـــاج اليه فى التراث الاسلامى وآفاق الفلاح فيأخذ دون أن يفقد ملكة المبادرة . فما يبدو عند الآخرين « مســاومة » ينقلب عنده الى « سيطرة واقعية » ويصف الكاتب حياة سعد فيلاحظ أن كرومر هو الذى اختاره بعد حادث دنشــواى حيث كان شــقيقه بين الذين اشتركوا فى الحكم وانما بمجرد تقلده نظارة المعارف وقف ضد دنلوب ثم اتخذ فى الجمعية التشريعيـــة موقف المعارضة . فيرى من ذلك أن سعد اندمج فى النظام الاستعمارى ولكنه اندمج بما يســميه بحـــركة .

هل لى أن أسأل الكاتب من هو الذى لا يندمج فى أى نظـــام قائم حتى اذا كان هـــذا الاندماج معارضة فالمهم ليس هو التلوث أو عدم التلوث بقدر ما هو « عدم القبول » فاذا اضطرت الظروف الملحة الى « الارتباط » فليس معنى ذلك هـــو القبـــول .

ليست المسألة عند سعد زغلول ــ كما يصوره الكاتب ــ مسألة مهارة سياسية وليس هو « اختصاص فى المواقف الغامضة » أو ما يسميه « الخطوات المدرجة » (ص ٢٩٠) فانه قسم المجتمع المصرى الى فئتين «الصالح» و «المخطىء» بينما أن الواقع غير ذلك .

ولم ينازع أحد فى قدسية الاهداف الوطنية وانما اختلف الكثيرون على الوسائل وفقا للامزجة والعوامل الاجتماعية والتربية والثقافة سواء أكان ذلك بالنسبة لعرابى أو مصطفى كامل أو سعد زغلول . فكل جيل سجين بالاوضاع التى نشأ فيها والعظمة فى قدرة بعض الشخصيات على تغييرها بعد ان تحملوها . فلو لم يكن سعد شخصية بارزة منذ البداية لما تمكن من لعب دوره فى ١٩١٩ ولولا مساهمات ثروت فى عام ١٩٢١ لما تمكن الدستور أن يوضع وتصريح ٢٨ فبراير أن يعلن .

يرتب المسيو برك نتائج كثيرة على ارقام يوردها . فيذكر مثلا أن متوسط انتاج القطن كان من عام ١٨٩٥ الى ١٩٠٣ خمسة قناطير للفدان وان تلك النسبة هبطت الى ٣ر٤٠ قنطارا فى الفترة بين ١٩١٥ و ١٩٢١ . فيخرج من تلك الارقام على أن النواحى الزراعية والفنيه تجلب النتائج تحت تأثير سوء سير الامور أو تصرف الاشخاص (ج ٢٩٩) يصعب على السير معه فى هذا الاتجاه فالزراعة خاضعة لعوامل أكثر تعقيدا أو بالاحرى اكثر بساطة مما يتصوره فلماذا لا يوعز هذا الهبوط الى دودة القطن ؟ فالبحث من تلك الناحية ليس صعبا لمن تمكن من خلط أنظمة فكرية متعددة وكفى ضم الزراعة الى سلسلة الانظمة الاخرى . ثم هل يمكن التساؤل لماذا وقف البحث لغاية سنة ١٩٢٠ . فاذا استمر فى دراسة الارقام لغاية ١٩٦٧ لتبين له أن متوسط انتاج فدان القطن لم يتغير كثيرا من ١٩٠٥ الى ١٩٦٧ وانه لولا استعمال الاسمدة الكيماوية فى الاربعين سنة الماضية لهبط الانتاج الى مستوى ١٩١٥ ــ ١٩٢١

وفى سرده لحركة الوفد يرى المسيو برك على حق تطورا هاما فى الصفة التمثيلية للوفد « كوكيل للامة » اذ انه « أصبح الشعب هو الاصيل والوفد هو الوكيل » مما يضطر الوكيل الى تقديم حساب لموكله ويذكر المسيو برك فى صفحة ٣٢٣ أن يوسف وهبه الف ما سمى « وزارة ادارية » مخالفا بذلك

٩٠٧

النداء الذى وجهه الوفد بعدم تأليف أية وزارة بعد استقالة رشدى . والواقع يختلف عن ذلك فالذى ألف الوزارة الادارية وابتدع لها تلك التسمية ليس يوسف وهبه وانما هو محمد سعيد . وجاءت وزارة وهبه عقب استقالة محمد سعيد وبنفس البرنامج .

ومما الاحظه أيضا « تدقيق الكاتب فى كل مناسبة على الصفة الدينية . فيذكر بين رجال الاعمال فى فترة الاستعمار الاولى الاقباط بجانب العناصر الاجنبية الاخرى فى مصر واضعا الاقليات كلها على نفس الدرجة . والواقع أنه مع شدة انتقاده لسياسة كرومر الاستعمارية فقد رتب طبقات مصر فى نفس الترتيب الذى وضعه كرومر فى كتابه عن مصر . ان المصريين سواء أكانوا أقباطا أو مسلمين حولوا نشاطهم الاقتصادى على السواء نحو الملكية الزراعية أما مجال المضاربة والبورصة والكوبونات فقد كان لغيرهم .

واذا تكلم عن ويصا واصف أضاف بجانب اسمه « انه قبطى واذا أشار الى اعضاء الوفد أضاف بجانب كل منهم صفته القبطية واذا تكلم عن مكرم عبيد ذكر بعد اسمه « القبطى الماكر » (ص ٤٢٦) وفى ص ٤١٠ القبطى اللاعب على الحبل ولا أعلم غرضه من تلك النعوت فى وصف عهد أهم ميزاته ازالة الخلافات الدينية فى شعار واحد « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » .

ويرى المسيو برك فى مشروع ملز والسياسة التى سارت عليها بريطانيا بعد ذلك أنها اتخذت من « حماية الاجانب » ذريعة لتوطيد أركان سيطرتها على مصر «كأنها تقوم برسالة . فيمكن» لعب الوطنية ضد الامتيازات الاجنبية والثقافة الفرنسية مثلا والبقاء فى مصر بلا نهاية بحجة حماية تلك المصالح . وتنحصر نظرية ملز فى أن انجلترا وان كانت مضطرة الى التخلى عن شكل الحكم السابق بوضع حد للحماية الا أن فى استطاعتها الحد من هذا الاجراء بتوليها الامتيازات التى للجاليات الاجنبية فى مصر . فتسترد عن هذا الطريق سلطة المبادرة تحت ستار «احتكار حماية المصالح العليا والاستراتيجية العالمية والقانون الدولى »وما المفاوضات الا طريقة لوضع تلك المبادىء موضع التنفيذ . فلا يعيرها المسيو برك اهمية كبيرة فى كتابه ويكتفى بالقول أن الاستقلال

٩٠٨
فى نهاية الشوط لم يأت نتيجة تلك المفاوضات .
ثم ينتقل الى الناحية الاقتصادية للحركة الوطنية .

اوجد الاستعمار الاقتصادى « انحرافا » لصالح الاجنبى فى العلاقات بين المجتمع المصرى والطبيعة وانقطاعا بين الرجل والتكنولوجية . فاستعمال الآلة المعقدة مثلا لم يأت نتيجة الفائدة الحقيقية لها بل على شكل مظهر من مظاهر النفوذ . ففى عام ١٩٢١ نسبة الآلات المعطلة المستوردة من الغرب بين ٦٠ و ٨٠ ٪ وبالرغم من ذلك فيلاحظ الكاتب ان الضمير التكنولوجى بدأ يتقدم وانه وان كانت الآلة فى أيدى اقلية الا انها تساهم فى منح فرصة « استرداد التمليك بين الرجل والبلد . وفى العشرينيات لا تظهر الا النواحى السلبية للتطور .

ويبدأ التطور ايضا فى ميدان الصناعة ففى ١٩١١ انشئت شركة الغزل الاهلية وظهر بعض المصريين فى هذا الميدان كعبد الفتاح اللوزى فى الغزل والفونس خلاط فى الحراير كما ظهرت صناعة الأثاث تحت اشراف الاوسطى الايطالى. ولوحظ ايضا تغيير فى « الاستهلاك » فانتشرت الاصواف الاجنبية وبدأ الهندام الاوروبى وكأنه مظهر من مظاهر التقدم الاجتماعى بجانب ظهور السيارات فى ١٩٠٣ تسع وسبعون سيارة وفى ١٩١٤ تقفز العدد الى مائة ليصل ٢٠٠٠ فى سنة ١٩١٩ .

أما طلعت حرب فيصفه المسيو برك بأنه « مجدد بأوصال متقطعة » يسعى الى الحديث فى الاقتصاد وفيما عدا ذلك فهو محافظ رجعى فيقف ضد قاسم أمين فى موضوع تحرير المرأة .

ومنذ ١٩٢٠ بدأت مصر فى بناء اقتصاد وطنى وكان الاجانب يسيطرون على كل موارد البلاد اليونانيون فى صناعة السجاير والكحول الفرنسيون والانجليز فى أعمال البنوك . وانما منذ ذلك الحين بدأ الالتباس يتسرب بين رأس المال المصرى ورأس المال الاجنبى وتعاون بعض الماليين المصريين مع الاجانب . وفى سنة ١٩١٧ نشر اسماعيل صدقى تقريره عن ضرورة انشاء صناعة مصرية ويرى فيه المسيو برك أول مشجع يرجع اليه الفضل فى فتح المجال الصناعى للصناع المصريين . فيلاحظ فيه أن موقفه وان كان محاطا بالريبة والشكوك ولكنه أثمر تطورات ايجابية منها انشاء المجلس الاقتصادى الذى ضم فى أوله أغلبية اجنبية و ٣ من المصريين (ص ٣٤٩) هم يوسف رمضان وعبد الفتاح اللوزى وعبد المجيد الرمالى . وسعى اسماعيل صدقى الى تطمين الاجانب فيلعب دورا غامضا كان الغرض منه فى آخر الامر تطوير صناعة وطنية تتمشى جنبا الى جنب مع الحركة السياسية . ومما يميز دوره بجانب سعيه الى تطمين الاجنبى هو تأييد تطوير معتدل « انى لا ارى أنه من الضرورى تضيع البلاد بين عشية وغداها فالحركه الصناعية يجب أن تتقدم شيئا فشيئا لان تصنيعا فخما دفعة واحدة اجراء اجتماعى سيىء بينما ان تطورا معقولا يضمن للصناعة المصرية استقرارا هى تحتاج اليه (ج ٣٥٠) هذه العبارات المعتدلة موجهة الى الاجانب سعيا وراء مساومة بينهم وبين الوطنية المصرية . منذ ذلك الحين بدأ الضمير الاقتصادى الوطنى يتوغل فى التفكير المصرى اما الى أى حد أحدث أثره فى الوفد فمن الصعب تقديره . فالرافعى مثلا يتهمه بأنه أهمل تلك الناحية أما الحقيقة فاذا أمعنا النظر الى تلك الفترة وجدنا ان الغالبية العظمى ممن أبدوا نشاطا فى الاعمال الاقتصادية والمالية باتوا من بعد فى خصوم الوفد . ربما رجع ذلك الى أن رجالا مثل اسماعيل صدقى وحسن سعيد وطلعت حرب ومصطفى ماهر وعبد الفتاح يحيى وعدلى يكن ويحيى ابراهيم كانوا يرون فى النهوض الاقتصادى طريقا للوصول الى الاستقلال السياسى أما غالبية الوفد فلم تكن تؤمن الا بالعمل السياسى .

وكان لا مناص من أن يكون أولئك الرجال « موضع الريبة » لان ممارسة المالية الحديثة تحمل معها المفيد والسيىء » المران لاعداد مسؤوليات جديدة بجانب خطورة الفساد وقوة طبقية جديدة بجانب المساومات المريبة .

وبدأت طبقة مثقفة فى ذلك الحين سواء فى المسرح والادب والشعر تطوير فكر جديد يرمى الى عودة « روح مصرية » عن طريق البحث عن توازن بين المصرية والنظام الفكرى الذى خلقه الاستعمار .

هل فى وسط هذه التيارات المختلفة ستتمكن مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير من شق طريقها الى الديموقراطية ؟ يرى برك ان كل دستور لبلد شرقى يحمل معه معنى «قطع الاواصر بالماضى»

واستبدال المثل العليا (جـ ٣٧٧) فالدستور نظام غربى ومن هذا الجانب يحمل ناحية مغربية . أما فى حالة دستور سنة ١٩٢٣ فالذى وقع هو أن « الرمز قد تغلب على الوظيفة » (ص ٣٧٨) فالشك فى صلاحيته ليس فى نصوصه وانما يجىء من دور المسالك فيه . فقد تركت له امكانيات واسعة للمناورة وعلى هذا أوجد الدستور بين العرش والوزارة والانجليز نوعا من الارتباط يحد فى النهاية من حرية الوثوب . ويذكر المسيو برك بهذه المناسبة قول الممثل الفرنسى فى مصر بعد التطورات التى رفعت سعد زغلول الى رياسة الوزارة « انه نضال خال من التعصب الدينى بين الطبقات الشعبية وصغار الموظفين ضد الباشوات وكبار الملاك » ربما جاءه هذا التفكير على أثر سقوط اسماعيل صدقى فى الانتخابات العامة أمام محام وفدى غير معروف . لانه يضيف « ان صدقى طمننى أن المجلس الجديد لن يكون متطرفا بفضل كبار الملاك الذين هم أصدقاؤكم » (ص ٣٨٠) .

أما وصف الكاتب لرجال هذا العهد فانه لا يسعنى أن اوافق على كل ما جاء به . فيقول مثلا عن عزيز عزت أنه « محب للانجليز بقدر ولعه بلعبة البولو » ويصفه بأنه خليط من « الغطرسة الانجليزية ومميزات الباشوية » . والواقع أن مجرد الاطلاع على تقارير عزيز عزت أثناء تمثيله مصر فى لندن يغير تماما هذا الوصف وكان فى امكانه الرجوع الى مراسلاته مع سعد زغلول ووزارة الخارجية فى هذا الشان ولا سيما فيما يختص بالدور الذى لعبه بخصوص السودان .

والكاتب أكثر عطفا على محمود فخرى ربما بسبب ثقافته الفرنسية فانه يذكر بشىء من الرضا كلماته عند رفع العلم المصرى على دار السفارة فى باريس (ص ٣٨٢) أما عن سيف الله يسرى الذى عين فى الولايات المتحدة فيكتفى الكاتب بذكر أنه « صنيعة الملك » .

بدأت وزارة الشعب فى تمصير الحكم فادخلت اللغة العربية فى المراسلات وحددت من سلطات المستشارين الانجليز وأبعدت بعض العناصر من المكتب الاوروبى فى ادارة الامن العام . فلم يرض لا الملك ولا الانجليز عن هذا النشاط . ويذكر المسيو برك تقريرا أرسله ممثل فرنسا الى حكومته فى ١٩٢٣/٦/٢١ اى قبيل اجراء الانتخابات العامة

٩٠٩

جاء به « ان الملك فؤاد حول الى أوروبا جزءا من ثروته (صفحة ٣٨٧) .

ويعود الى دور البرلمان فى وزارة سعد فيرى فيه « نموذجا أكثر منه وظيفة » ولم يعر اهتماما كبيرا لنشاط حكومة الوفد . أما بخصوص الانذار البريطانى الذى قدم الى مصر بعد مقتل السردار فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ فيقول المسيو برك فى صفحة ٤٠٥ أن اللورد اللنبى قدمه الى الملك فى سراى عابدين وسط مظهر مثير من الغطرسة والقوة العسكرية . أما تفصيل ذلك فيخالف الحقيقة فالوصف صحيح ولكن الانذار قدم الى سعد زغلول فى رياسة مجلس الوزراء امام مبنى البرلمان لا الى الملك فؤاد كما ذكر المسيو برك ولا سيما انه كان فى احتياج الى هذا الاخير لاعداد الحكم الذى سيلى حكم الوفد . ولايسعنى ان أمر دون الاشارة الى ما جاء بكتاب المسيو برك فى صفحة ٤٠٦ من أن حادث السردار « لم يقض على مستقبل سعد السياسى » وما جاء فى كتاب آخر له عنوانه « رفع القبضة على العالم » أن مقتل السردار « قضى على حياة سعد السياسية » فهل لى ان افهم أن ما جاء فى كتابه الثانى تصحيح لما ذكره من قبل ؟

يمر مسيو برك مر الكرام على الفترة بين استقالة سعد فى نهاية سنة ١٩٢٤ وتولى مصطفى النحاس الوفد فى نهاية سنة ١٩٢٧ وعلى مفاوضات ثروت ــ تشمبرلن . فانه يرى أن المعاهدات لا تدخل قط فى حقائق بلد والعمل السياسى منذ تولى مصطفى النحاس رياسة الوفد منهمك فى مناورات سياسية ودبلوماسية مما منع تحركات اكثر تعمقا . فقد جاءت قوة الوفد فى البداية فى سعى المصرى الخاضع للتخلص من الاضطهاد . فشعبية مصطفى النحاس قد لا تبدو الا خداعا اذا امتنعت عن تحقيق آمال أكثر تعمقا . والموضوع ليس مجرد نزاهة أو قدرة بل مطالبة للرد على علامات الانفعال التى تنفجر من كل النواحى التى تصطدم فيها قوة الداخل مع حواجز النظام الاستعمارى او حتى مع حواجز التعبير عنها . هذا هو فى نظر الكاتب معنى «أزمة قانون الاجتماعات» والانذار البريطانى الذى تلاه . أما رد النحاس عليه فانه وان كان قويا فى قالبه الا انه تراجع فى الجوهر بقبول تأجيل المشروع فى مجلس الشيوخ .

ولم يرق محمد محمود فى عين المسيو برك

ولا يسعنى الا أن الاحظ مرة أخرى أن الذين يجدون بعض العطف فى أعين الكاتب هم فقط الذين اتسموا بالثقافة الفرنسية ولم تكن الحالة بالنسبة لمحمد محمود . ومر الكاتب سريعا على الاحداث السياسية التى تلت اقالة وزارة الوفد فى سنة ١٩٢٨ واكتفى بتسجيل فشل محمد محمود فى برنامج اصلاحى على هامش الحياة الدستورية . ربما كانت نظرته من الخارج عندما يبدى دهشته من أن بعض رجال الماضى ما زالت لهم مكانتهم فى مصر .

ويحلل المسيو برك مناداة الوفد بالدستور بقوله أن فى كل نظام « شعاره » و « وظيفته » وكلما زاد التخلف كثر التعبير عن « التجديد » . لان وضع البلاد فرض عليها نماذج أجنبية دون تعبيرات منبعثة من عميق نفسها فانفصلت بذلك ما يسميه « العلامة » مما يسميه « الشىء أو الموضوع » فانهكت العلامة نفسها فى تحريك مشاعر الجزء السميك من الامة دون أن تتمكن من التحريك من العمق . وتتدهور الايديولوجية الى مستوى المنافسة على الوظائف من انتهازية أو محسوبية حتى أصبحت هذه الاخيرة من خواص الحياة السياسية فى ذلك العهد . قطعت بذلك الاواصر بين « الحقيقى » وبين التعبير الذى يفرض .

أما وقد مر المسيو برك سريعا على الاحداث السياسية فقد أردف للاقتصاد المصرى فى العشرينات والثلاثينيات جانبا كبيرا من بحثه فى الجزء الرابع منه وسماه « انطلاقات وتزيفات » .

رابعا : أزمة ١٩٢٩ — انطلاقات وتزيفات

قامت أزمة سنة ١٩٢٩ ويشرح المسيو برك آثارها على الفلاح من استغلال البنوك والرأس مال الاجنبى للوضع حتى اضطرت الحكومة الى التدخل فى وزارة اسماعيل صدقى لحماية الثروة العقارية . وبعد مساومات طويلة مع البنك العقارى والبنوك الدائنة الاخرى تمكنت من اتمام تسوية خففت على المدينين دون أن تخسر البيوت المالية شيئا من ضمانها .

ووصف الضرائب الواقعة على المزارعين فى الوقت الذى تمنع الامتيازات الاجنبية فرض أى عبء على الثروات الاخرى واشار الى التناقض الظاهر بين طبيعة مصر وحيويتها والجهاز الاقتصادى الخانق تناقض كما يقول بين « الشىء » و « العلامة » بين الفصاحة الكلامية والجدارة » .

ويورد عدة أمثلة لهذا التناقض نكتفى بالاشارة الى قضية الدفع بالذهب التى قامت على أثر تخفيض قيمة الاسترلينى والى قول المحامى اليونانى الذى كان يترافع ضد شركة قناة السويس فى نهاية مرافعته تتناسى الشركة ما هى مدينة له لمصر فهى تعيش فى تلك البلاد وتستغل منها أرباحا طائلة ولكنها تتكلم وتتصرف كأنها ليس لديها شىء من المصرية (ج ٤٤٤) .

ومما يميز تلك الفترة « قوة اندفاع وطنى فى الفكر والاقتصاد . تظهر حينا وتختفى حينا فى وسط « خدعة » المظهر مما يثير الغليان والنفور وترى علامات ذلك فى أدب العهد الذى بدأ يقاوم تقديس الاصنام .

ولكن بيانات الكاتب لا تخلو فى بعض الاحيان من التفاصيل التى تحتاج الى تصحيح . فيذكر على سبيل المثال فى صفحة ٤٣٦ أن ثمن رى الفدان يتراوح بين ٥ و ٦ جنيهات فى الصعيد وبين ٣ر٥ و ٤ جنيهات فى مصر الوسطى وبين ١٢ ، ٣٦ جنيها فى الدلتا . لاشك أن هناك خطأ فى الارقام ربما كان خطأ مطبعيا . غير أن كثيرا من الارقام يجب الاخذ بها بشىء من الحذر ففى هذا المثال هل أخذ بعين الاعتبار عند تقدير رى الفدان ان هناك أراضى تروى بالراحة وأخرى بالالات وأن أخرى تروى بالحياض . الاحظ خطأ آخر عندما ذكر المسيو برك أن اسماعيل صدقى عين فى ١٩١٠ وكيلا لوزارة الخارجية والحقيقة أنه عين وكيلا للداخلية .

ونظرته لوزارة اسماعيل صدقى مزيج بين الاعجاب والحذر بخلاف حكمه على وزارة محمد محمود . فهل فى ذلك أيضا دليل على عطف خاص على الطبقة المصرية ذات الثقافة الفرنسية ؟

فمن ناحية العمل السياسى فى وزارة صدقى يرى المسيو برك أنه حاول « مقاومة العلامة اعتقادا منه أن فى استطاعته « قمع الواقع » . ثم يضيف « ان هذا الرجعى سياسيا هو تقدمى اقتصاديا فمنذ ١٩٢٢ بدأ يهتم بالامكانيات المصرية من البترول والمنجانيز والفوسفات . وتمت فى عهده تحقيقات كثيرة وهامة : انشاء بنك الائتمان الزراعى (١٩٣١) حل المشكلات الناتجة عن

الازمة المالية من تخفيض الايجارات الزراعيـة الى اصدار مورتوريوم على الديون الى التسوية العقارية . مرت الازمة بسلام فاستفادت منهـا مصر اذ هيأت للاقتصاد الوطنى فرصة تمصيـر بعض المؤسسات الاجنبية عن طريق اسـتغلال الضيق المالى لشرائها . ويضيف الـكاتب وكأنه يعتذر عن هذا المديح : « حقيقة أن هذا الاقتصاد بعيد كل البعد عن الاشتراكية وانما يمكن ملاحظة فيه ابتـداء السعي وراء » الاكتفاء الذاتى او التحرر من السيطرة الصناعية الاجنبية . ويشير الى اقدام الطلبة على استبدال الكرافاتة الاوربية بالاربطة المصنوعة فى المحلة الكبرى . فبالرغم من الاستعمار يرى أن مصر فى عهد صدقى وطدت بناءها الاقتصادى . ومن بين التحقيقات الاخرى التى اتمها صدقى أيضا بناء كورنيش الاسكندرية فيقول أنه مشروع جمع بين « الصالح العام » والصفقةالرابحة للبعض «وبناء خزان نجع‌حمادى وفى الميدان الاجتماعى يذكر المسيو برك ان فى عهد صدقى تم انشاء « مكتب العمل » ويضيف أنه ضم الى « ادارة عموم الامن العام » ولم يضم الى وزارة التجارة والصناعة الا فى عام ١٩٣٦ كما يذكر أن فى ذلك العهد انشئت محكمة النقض.

يرى المسيو برك ذلك بعين من الدهشة . وترجع تلك‌الدهشة الى أنه لم يلمس أبعادالظاهرة الوطنية المصرية . فبالرغم من تفاقم الخصومات السياسية بقيت الاهداف الوطنية واحدة عنـد الجميع واذا لوحظ ان أغلب التحقيقات تمت فى وزارات « رجعية » فالسبب فى ذلك يرجع الى أمر فى غاية البساطة وهو أنها بقيت فى الحكم مدة أطول كثيرا من الوزارات الوفدية . وأنها حصرت جهودها فى الناحية الاقتصادية فى الوقت الذى كان فيه الوفد يناضل فى سبيل الأهداف الوطنية من الناحية السياسية .

وألاحظ خطأ آخر عندما يذكر أن عبد الفتاح يحيى الذى خلف صدقى فى رياسة الوزارة كان « تاجرا والحقيقة أنه قضى سنى حياته فى سلك القضاء قبل أن يعين وزيرا » .

اما بخصوص الوفد فيرى الكاتب ان الحزب فقد بعد وفاة سعد زغلول « قدراته الثورية وحسن نيته » الا أنه ظل قويا على شريطة بقائه خارج الحكم كرمز « احتجاجى » ويصف المسيو برك الجيل الجديد فى الثلاثينيات بأنه فى حالة قلق يرجع الى عـدة أسـباب « الكبت الجنسى مع

الاحتياج الى التعبير تعبيرا جديدا والسعى الى اعادة تقييم المجتمع مع الشكوى من الاوضاع السياسية (صفحة ٤٧٧) .

وهنـا يظهر فى الأفق السـياسى على ماهر أو ما يسميه البعض « شخصية الجيل » فقد تعلم من الماضى خطورة الحكم ضد الجميع على طريقة صـدقى وخطورة الحكم بتأييد الانجليز فسعى فى الفترة التى بين وفاة الملك فؤاد وولى فاروق الى ايجاد وحدة وطنية .

ويعود المسيو برك الى دهشته فيقول ان من عجائب التاريخ أنه جعل من اسـماعيل صدقى بطل التصنيع والتخطيط ثم جعل من على ماهر أول من نادى بمراقبة التطور الاجتماعى « التوجيه الاجتماعى » فبالرغم من تمسـكه بنظام الملكية وبالرغم‌من‌مناوراته‌الرجعية فوزارته‌حققت‌تطورات خطيرة أما عن سبب هذا التحول فى نظر المسيو برك فهو أن « السلطة التقليدية لم تعـد تجرؤ على الاعتماد على نفسها كما كانت الحال فى أيام سـعد زغلول فلجأت الى « التيار الجـديد » لا لمساندته حقا وانما يقصد ازالة المواد التى تمكن القنبلة من الانفجار (٤٨٣) ففى رأى الكاتب حاول على ماهر ان يسبق ما سيحصل من بعد دون أن يرى بوضـوح ما فى هـذا العمل من الخداع وما فيه من الحقيقة .

وأخشى ايضا هنا ان الكاتب قد رأى الامور بطريقة نظرية وفقا للاساليب الجديدة فى دراسة العلوم الاجتماعية التى ما زالت فى المهد . فلكل عهد أسلوبه ومشاكله وطرق الحل تعترضها فى أغلب الأحيان مصالح طبقية أو شخصية . فمـا منع رجلا كعلى ماهر من السـير فى سـياسته الاجتماعية ليست كما يقول « نوعا من الخداع » بقدر ما هو عدم قدرته على ذلك لوقوف ضده تيارات لم يتمكن من التغلب عليهـا . فالبرامج كانت معروفة ويكفى الرجـوع الى الكتب التى نشرت فى ذلك العهد من « سياسة الغد » لمريت غالى وابراهيم مدكور الى كتـاب حافظ عفيفى « على هامش السياسة » الى برنامج على ماهر نفسه . ويعترف الكاتب نفسـه بذلك عند ما يقول « من السهل الآن التحدث عن الفوارق الاجتماعية واسـتهتار البعض وتفشى النفـوذ الاجنبى ولكن كبار ذاك العهد كانوا فى الحقيقة ضـيوفا كراما فساهموا فى انشـاء بنك مصر مكتسبين فى نظر التاريخ صفة الوطنيين الواقعيين .

أن من الافضل أن نقول عنهم أنهم جمعوا بين الايجابى والسلبى مع ترجيح السلبى لانهم اقتطعوا لانفسهم أرباحا لم تكن بقدر الخدمات التى قدموها للجيل الجديد . وهذا الكلام أكثر واقعية من « العلامة » و « الرمز » الى آخر العبارات التى تجعلنا لا ندرى هل اللفظ فى خدمة الفكر أو الفكر فى خدمة اللفظ .

وتجعلنا فى آخر الامر نرى الكاتب قد وقع فى تحليله فى نفس الحفرة التى وقع فيها أسلافه فى تقدير تحقيقات الماضى .

ويسهب الكاتب فى وصف شباب يتأرجح بين اغرائين : الاغراء الغربى وتبدو مظاهره على شاشة السينما وفى الحوانيت ومحلات الملاهى . والاغراء التقليدى أو الشرقى بقوته العددية وتفوقه الظاهر فيرى فى الطربوش « مساومة » بين القديم والجديد . أما وراء هذا التضارب فالغضب والفقر والعذاب الى أن يأتى الوقت الذى تتحرر فيه الالسن فتعبر عن نفسها بوسائل العنف والانفعالات العاطفية وقوة الاهواء .

ثم ينتقل الى الفلاح فيرى فيه « البروليتارى اليائس الذى يظل على وفائه للماضى لأنه محافظ ولأن المدنية القديمة ما زالت حية وان لم يعترف بها أحد فهى تنشط عن طريق المنافسات التقليدية بين العائلات وبين الغرب وعن طريق نظام المشايخ ونفوذ العمد . غذاء الفلاح قليل ولذا فيلجأ الى الرفع من شأن « البدانة » كعلامة الرفاهية . ففى المجتمعات التى تنقصها التغذية الكافية تبدو البدانة كامتياز اجتماعى (ص ٥٠٧)

أما وصف الكاتب للتناقض بين عالمين فهو وصف دقيق : عالم يقوم بتقاليد الاجيال مسخر بطريقة لا تترك بارقة أمل ومن ناحية أخرى « العالم النقدى » ومناورات رأس المال والكسب السريع . ومع ذلك فيجد الفلاح من حالته قوة كامنة هى قوة المستقبل .

ويعلق على ماهر ذلك فيقول : « هذا الفلاح الذى نحن وانتم » وانتم هنا موجه الى فاروق أيضا ولكن الكاتب لا يرى فى قول السياسى الا « مناورات ثعلب » بينما ان الحقيقة هى أنه يتكلم ويعجز عن تحقيق ما يقوله لوقوف ضده قوات لا يستطيع التغلب عليها .

ونفس الوضع بالنسبة للعامل : « انصفوا العامل » ولكن هذا الانصاف يذهب سدى وسط المناورات السياسية والمصالح المتضاربة . أما الواقع كما يذكر الكاتب فهو أن الطبقات الكادحة فى مستوى لا تستطيع به « المجاهرة بالتعبير الاجتماعى » . بدأت الماركسية تتحرك منذ ذلك العهد ولكن أنصارها القليلين ظلوا منحصرين بين الأجانب والاقليات . وعيبها هو فى أنها تريد أن تطبق على « حقيقة حية شعارات مستوردة » (ص ٥١٩) .

أما البورجوازية فيصفها المسيو برك بأنها منقسمة الى عدة فروع — وان حرصت على ابقاء تضامن طبقى — فمنها بورجوازية بنك مصر ومنها بورجوازية المضاربة والسمسرة ومنها بورجوازية تربح مكاسبها عن طريق الحكم . وتحاول بعض عناصر تلك البورجوازية خلق تحالف مع الشعب ولكنها ينتهى بها الأمر الى استغلاله أكثر من تقديم اليه خدمات جدية .

وأما المثقفون فهم أيضا منقسمون . بينهم المثقف على النمط الغربى وبينهم المثقف وفقا للتقليد الاسلامى وكل منهما يقدم للمجتمع تفسيرا مختلفا لوضعه . أما المثقف التقليدى « فيملأ فراغ شعارات العهد » « بشدة الانفعال » (ص ٥٢٢) .

كيف يستطيع اذن المصرى التعرف على شخصيته ؟ انه حافظ عليها بسهولة عندما كان الذى يحاربها « شخص مجسم » انجليزى أو فرنسى . أما الآن فقد انقلب الشخص الى « رمز » أو الى « فكرة بلا مسمى » المدنية الصناعية . بدأت الحيرة لأن المدنية الصناعية لا تتحقق الا اذا تحولت وهذا يوقعها فى المتناقضات . ان فرضا عليها أن ترتبط بمجموع عالمى وهذا تناقض آخر . وتلك المشكلة عالمية ولكنها أكثر تفاقما عند الشعوب الذين يرتبط تراثهم التقليدى بمدنية البحر الابيض .

مرت ثلاثون عاما على نظريات الشيخ محمد عبده ومع ذلك ظلت المشكلة على حالها منذ أيام الامام ويعبر الكتاب عن نفس القلق « المحافظة على التقليد الصحيح والتجديد الصحيح فسليم حسن يرى « ان المصرية عبارة عن ضم الفرعونية مع العربية » . أما طه حسين فيفتش عنها فى مدنية البحر الابيض وأما رجال الازهر فيرون فى الاسلام « المأوى ضد الافكار الغربية » وأنصار هذا الرأى الاخير يقفون فى نفس الوقت

ضد الملحدين وضد النفوذ المسيحى وضد الاشتراكية وضد الصهيونية . ويضيف الكاتب بالنسبة لتلك النقطة الاخيرة « كان رد الفعل ضد اليهود ضعيفا عدة سنوات قبل حرب فلسطين فقد وجد اسرائيليون كثيرون فى الاعمال وفى السراى وحتى فى الوزارة ولكن مصر بدأت فى عام ١٩٣٦ تتحدث عن العنصرية تحت تأثير الآراء الاوروبية وخصوصا لأنها بدت فى اتجاه ضد العرب . ولا أوافق على رأى الكاتب لأن فى الواقع لم تأت العنصرية الا لسبب واحد وهو اهدار حقوق العرب لصالح الصهيونية وبدأ ذلك يظهر جليا منذ ١٩١٨ أى قبل ظهور العنصرية فى أوروبا .

أما تيار الاسلامية الذى يلاحظه الكاتب قبيل الحرب العالمية الثانية فيقول أنه جاء « كرمز أكثر منه « كمضمون » أو « كرسالة » أكثر منه « سنة دينية » (٥٢٧) فقيام الكفاح ضد الغرب جاء ليس لأنه « كافر » وانما لأنه « مسيطر » . ومنذ ١٩٣٧ بدأ حسن البنا نشاطه كرد فعل ضد التحول من « المقدس الى التاريخى » فى رغبة الى اعادة « التاريخ الى المقدس » . نظرية تخالف تماما كل ما نودى من قبل منذ محمد عبده وما سار عليه فى السنوات الماضية على عبد الرازق وطه حسين وسلامة موسى . ويرى الكاتب ان هذا التيار يصطدم الى عقبة لا يمكن التغلب عليها لأن « الامة » تقتبس غذاءها الاساسى من العالم الخارجى الذى تحاربه سياسيا وكل التجاء الى هذا الطريق يؤدى الى اصطدام ليس فقط بتطور « الغير دينى فى اللغة والدولة » بل أيضا الى « خلق رمز فاسد آخر » بجانب الرموز الأخرى .

وسط هذه التيارات المتضاربة وقعت معاهدة ١٩٣٦ . ويرى فيها الكاتب « تصغيرا للواقع سيخدع به مؤيدو المعاهدة أو معارضوها . وأعقب ذلك معاهدة مونترو فيذكر المسيو برك ان فرنسا ظهرت فيها « عدوة لمصر » (ص ٥٥٢) وبدا فى ذلك الحين وكأن الوفد قد خلا له الجو للانفراد فى الحكم بدون معارض .

يطلق الكاتب على هذه الفترة وصف « غزوة مشبوهة » لأن السيطرة الأجنبية باقية وان تسترت . فيحاول مكرم محاربة الاستعمار عن طريق « تجارة خارجية متعددة الاطراف حتى يخلص من المعاملات الثنائية بين انجلترا ومصر فيقوم بالتلويح بالدخل الخفى كالسياحة ويشجع عدة شركات لخوض هذا الميدان ثم يحاول احمد عبد الوهاب تعديل نظام الضرائب . فيبدأ بحذر ولكنه لا يخفى رغبته فى تحميل أصحاب الاسهم قسطا مهما من الضرائب . و ٨٠٪ منهم من الاجانب أما الغرض من ذلك فهو واضح « قلب الأوضاع التى فرضتها الامتيازات الأجنبية » ويجىء دور اسماعيل صدقى فيطالب بفرض الدمغة والضرائب على القيم المنقولة . ثم يصرح احمد عبد الوهاب أمام معارضة الهيئات الأجنبية « ان الليبرالية وحدها غير قادرة وحدها على حل المشاكل » وقام البعض ينادى باستقلال الرصيد المودع فى بنك انجلترا وكتب أحد الصحفيين ان بعض أساليب الضغط المباشر استبدلت الآن بنفوذ جديد تحت شعار الاعمال المصرية ووراء ستار التقدم التكنولوجى . وبدأت تلمع أسماء أحمد عبود (ويسميه الكاتب خطأ ابراهيم عبود) وعبد الرحمن البيلى وأمين يحيى ومحمود خليل وغيرهم فى تعاون بين الرأس مال المصرى والعناصر الأجنبية ولا سيما الاسرائيلية منها . فهنالك التعاون بين محمود خليل وموصيرى أما عبود فيستشير المحامى مزراحى أما ابو الفتح وعبد الوهاب وصدقى فمستشارهم بوليتى . هذا التسامح وان كان فى نظر الكاتب مستحسنا الا أنه يخفى اشتراكا مريبا وتعاونا مع رجال قريبين من الحكم وأغلب العناصر المصرية فيما عدا النادر منها تتستر وراءها أرباح مشكوك فيها واختيرت لنفوذها أكثر منها نتيجة للاحترام الشخصى .

وانما يعود الكاتب فيقول ان وراء هذه المساومات المريبة يظهر تقدم ايجابى . فانه لا يهم الكيفية التى بها كسر احتكار مراكز ادارات الشركات وتمت قضية الدفع بالذهب وتحول امتياز شركة ترام الرمل وتمصر بنك اثينا وحورب نفوذ شركة البارون امبان بمصر الجديدة بقدر ما تحقق فعلا من تمصير جزء هام من الاقتصاد الوطنى .

« أما ما كان خيرا من ناحية تكوين رأس مال مصرى فقد انقلب شرا بسبب الركود السياسى والتدهور الخلقى » (حـ ٥٧٣) ويضيف الكاتب « ان مصر الاشتراكية ستكون عن حق شديدة لكثير من الراسماليين وانما سيقع على الكل ما استحقه الكثيرون فقط » . ولكنه لا يرى لما جرى

مثارا للدهشة « لأن الرأس مال المصري لم يكن في استطاعته خلق اقتصاد حقيقي لافتقاره الإدخار الكافي وقوة لتشغيل الأموال وتكوين تكنولوجي معمم » (ص ٥٧٤) .

وثارت نفوس الشباب منذ ذلك الحين ضد ما بدىء بتسميتهم محترفي السياسة وضد موقف الزعماء وافلاس الشـعـارات . فقبل الحـرب العالمية الثانية كان كثير من شباب ١٩١٩ قد أصبحوا زعماء وبعد عشرين سنة تبدو مصر وكأن أولئك الزعماء فقد فشلوا عن أداء رسالتهم على الوجه الأكمل . ثم سرعان ما أرادوا كبح تيار المستقبل بحجة محاربة الاباحية والفوضى . أما القلق عند الشباب فقد ازداد بسبب البطالة بين خريجي الجامعـات . بطالة غير مفهومة وغير مقبولة في بلد ما زال في أشد الاحتياج الى تنظيم كادرات فيأتي رجال الأحـزاب وبدلاً من تبين أسباب قلق الشباب لمعالجتها باتوا يسعون الى استجلابهم في صفوفهم مشجعين بذلك عدم النظام ففي الاضراب الذي وقع في عام ١٩٣٦ بين طلبة كلية التجارة صرح عميدهم عدم كفاءة الطلبـة المتخرجين من معهـده في شـغل الوظائف في الشركات الأجنبية وفي مظاهرة قامت في ١٩٣٧ قرر زكي العرابي وزير المعارف ارضاء للطلبة — انزال نسبة القبول في الامتحان من ٦٠ الى ٥٠٪ وتردد الصحافة كثيرا نغمة « الشباب اليائس » أما اذا جاهر أحد بالحقائق فذكر سوء الاتجاه في التعليم الجامعي قام الجميع في وجهه كما جرى لطه حسين . وبات في ذلك الوقت هذا الإستاذ في العلوم الانسانية وفي المنطق السـليم وكأنه يناهض آمال الشباب حتى علق على ذلك أحد المفكرين من الأجانب بقوله « ان طه حسين الذي يحاربه الآن الشباب هو المصري الوحيد الذي تقترب نظرته للامور ونزاهته الجامعية الى المثل العليا الاوروبية (ص ٥٧٧) وفي ديسمبر ١٩٣٦ يعاتب مصطفى النحاس الطلبة لقيامهم باضراب فيقول لهم هـذا القول العجيب « لا يسـمح بالاضراب الا اذا كان لأسباب سياسية (ص٥٧٠) (أورد الكاتب ان مصدر هذا القول هو حديث شفوي) .

خامسا أشباح في الحكم أو حكم الأشباح :

ان عنوان هذا الجزء — وهو الأخير « أشباح في الحكم أو حكم الأشباح » .

عنـد قيام الحرب العالمية الثانيـة كانت التحقيقات التي تمت لا يستهان بها وفي يونية سنة ١٩٤٠ ألغي صندوق الدين الذي كان قد أوجده الاستعمار في بداية عهده . ولكن الخطأ الذي وقع فيه رجال هـذا العهد كان في تقدير « الحقيقة الاستعمارية » فالحركة التي قام بها الوفد قد نظرت الى « العلامة » بأنها « الحقيقة . فاعتقد ان التبعية هي عبارة عن التخلص من بعض القيود السياسية أو العسكرية . فاذا ما ألغيت ذهبت معها التبعية . ويرى الكاتب ان المرض الكمين لا يعالج بشـعارات أو علامات جديدة . فضد السيطرة تقوم قوى غير منتظمة من الشباب المتعلم ومن الشـعـب . وتنحصر وظيفة الملك والوفد — منذ ذلك الحين — في ارضاء الكتلة الغير منظمة سعيا وراء ادماجها في تنظيمهـا . ويقـوم وراء كل ذلك « رجـل الاستبدالات اللينة » (صفحة ٥٩٠) وهو الوصف الذي يصف به الكاتب على ماهر حيث وظيفته تفادي اللهيب فبعد أن أسقط النحاس سعى الى اضعاف خصومه ومن أجل ذلك يدخل في مناوراته تنظيم الأزهر . ولما رأى الطريق أصبح ممهدا أمامه قامت الحرب العالمية الثانية .

مئـات الألوف من الرجال المرابطين في أرض مصر لا الشعب يعتبرهم حلفاء ولا جو البـلاد الاجتماعي يقبلهم فيضطر على ماهر الى الاستقالة قبـل القبض عليه ثم تأتي حـوادث ٤ فبراير فيعتبرها أنصار الوفد « هزيمة للملك » ويرى خصـومه أنه جاء الى الحكم « على الحراب الانجليزية » . وتعود الحياة النيابية لتشـهد انقساما في الوفد . وتنتهي الحرب وكل ما يتطلع اليه الاستعمار هو « ادماج الملك والبورجوازية والجيش في تحالف ضـد الشيوعية ولـما رفع النقراشي شعارا جديدا « الجلاء ووحدة وادي النيل » بدا قوله « رغبة » أكثر منها هدف يمكن تحقيقه . ويصف حسين هيكل هذا العهد بأنه «تحويل فكري وقلق اجتماعي واضطراب اخلاقي» أما الكاتب فيصـفه بأنه « عجز التنظيمات عن التعبير عن التحرك الى عهد جديد » . فشلت الأحزاب في تطوير نفسها واستنفدت قواها فلا يجد الساسة أمامهم الا كبش الفداء الذي يهدد مصالحهم وهو الشيوعية وضرورة محاربتها . كان هذا هو البرنامج الوحيد الذي اتفق عليـه الجميع .

ومن جديد يفتح سجل المفاوضات فيحاول صدقى الوصول الى اتفاق مع الانجليز من أجل الجلاء وتحقيق وحدة النيل فيوافقون عليه فى خلال ٣ سنوات أما بخصوص السودان فيقبلون الوحدة ولكن على شريطة « توجيه السودانيين نحو حرية تقرير المصير » تعبيرات غامضة ولما لم توافق الأحزاب على مشروعه ويضطر صدقى الى الاستقالة فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ يتهم الوفد وبعض زملائه بأنهم أضاعوا فرصة سانحة ويرى الكاتب ان صدقى لم يدرك ما سماه « القوة النفسية للرفض » . فمصر لم تعد تكتفى بالكلمات لأنها جربت ما تخفيه العبارات الغامضة والمطاطة . فهناك نظرتان للامور « الواقعية المزيفة » التى يعرضها صدقى « وحسن النية المزيف » الذى يتحلى به خصومه . وينتهى الأمر بأن يتهم صدقى خصومه « بمركب النقص » . والحق يجب أن يقال : ان المركب كان أساسه ريبة لا تخلو من الأسباب القوية .

أما عالم المال فقد خرجت مصر بأرصدة استرلينية كبيرة تعادل ٢٠ سنة استيراد . وستفقد مصر هذا الكنز ، فانجلترا على حافة الخراب وتريد أن تحمل حلفاءها ما سمته بأعباء « مجد النصر » . وبدأت الافراجات « بالتقطير » . ويرى الكاتب أنه كان يكفى لانجلترا أن كانت حسنة النية ان تحول دينها على الاسهم البريطانية فى قناة السويس لصالح مصر كما جرى فى عهد اسماعيل فى الاتجاه العكسى . ولكنها فضلت التنقيص بقدر الامكان من قيمة الرصيد مما كان من نتيجته ان مصر ستبقى بدون « عملة صعبة » فى وقت كانت فيه الى أشد الحاجة اليها رغم « ما لديها قانونا من الارصدة » .

وتصف جريدة الاهرام فى عام ١٩٤٧ تحت عنوان مصر بلد العجايب الموقف بقولها : « اتخذ الاحتلال فى عام ١٨٨٢ ذريعة الافلاس المالى وضعف العرش وبعد ٦٥ سنة فالاحتلال ما زال قائما برغم وجودمالية لصالح مصروعرش مستتب وكانت معاهدة ١٩٣٦ تنص على الجلاء ويتذرع الانجليز بهذه الوثيقة للبقاء » . وعام ١٩٤٧ هو عام فشل القضية المصرية فى الامم المتحدة وعام تقسيم فلسطين وعام الكوليرا . وعام الاعتداءات فى القاهرة وانفجار القنابل .

كل ذلك يظهر فشل جيل أو بالاحرى « ان الخدمات التى اداها لم تعد تبرر الامتيازات التى يتمتع بها (ص ٦٤٧) » .

أما من أين يرى التغيير ؟ يرى الكاتب ان كل تغيير لا يأتى الا من القاعدة أو ما يسمونه المعذبين أى الفلاحين . ويتستر المسؤولون وراء مشكلة تكاثر عدد السكان مرددين تلك الناحية السلبية بمبالغة ظاهرة لانه يمكن تحميل تلك المشكلة أسباب الفقر لابعاد المسؤوليات الواقعة عليهم (ص ٦٥٠) .

ضرب الاستعمار ضرباته الاولى على مجتمع فقير ولكنه منظم أما الآن فيقع الاستغلال على عالم مفتت . ويلاحظ ذلك فى الزراعة حيث يلقب الشكل دورا أساسيا : كبار الملاك يسرفون فى الترف ويذهب ايرادهم سدى لأن الاسراف « علامة اجتماعية أكثر من قاعدة اقتصادية » هذا فى القمة أما فى القاعدة فالفقراء يتمسكون بشكلية الملكية أى بكمية من التراب . يدفعون من أجل المحافظة عليها ايجارا وأعباء تتعدى ما تنتجه الأرض .

تلك هى حقيقة الفلاح فى مصر وبجانبها حقيقة اخرى هى « حقيقة العقيدة » (ص ٦٥٢) .

فبالرغم من اقليات مسيحية قوية — ولكنها هى أيضا ريفية — ان الاسلام حقيقة أساسية فى مصر له ثقافته وله موقفه ازاء الحياة . وتحمل القاعدة الدينية مسؤولية تدهور الخلق ومصائب العهد الى فقدان الايمان . ان هذا الموقف لا غبار عليه الا أنه يحمل فى خفاياه تطلعات الى الحكم والسيطرة . ان نظرية الاخوان تقوم على تمجيد التقاليد ضد العقائد التى ترى فى الدين أحد رواسب الماضى . أنهم فى نظر الكاتب يمثلون ما تبقى عند الشعوب الاسلامية من رغبة السيطرة ولكنه يتساءل :

« ألم يفقدوا هم أيضا هذا التقليد الذى يدعون العودة اليه » ؟

ان الشعارات التى ينادون بها ضد « الزائف » مقتبسة من أيديولوجية لا تنتمى الى تراث . ان أساس قوة اقناعهم صادرة من سوء التفاهم لأنها تستعمل عبارات تحمل معنى مساوىء حقيقية : فلما يتحدثون عن « جراثيم العفن الخلقى » أو « المادية الغربية » ينتظرون الى اضمحلال التنظيم الدينى لا الى جهاز الدولة .

الا اذا اضافوا الى ذلك ان الشرق قد أخطأ منذ قرن فى مسلكه .

أما الماركسية فهى الاخرى تشارك هذا الرأى الاخير بأن الشرق قد أخطأ أو بالاحرى قد خدع . لكن الشيوعية تعرض تفهما ومشروعا ضد البؤس والغضب (ص ٦٥٤) لم يعد فى الامكان اعتبارهم الآن فئة مبتذلة من جانب الذين أطلقوا عليهم فى الماضى تهمة « الاباحيــــة » فهم يمثلون فى مصر اليسار المتطرف ضد اليمين المتطرف أى الاخوان .

ما هى النتائج التى يســــتخلصها الكاتب من بحثه الطويل ؟ يمكننا تلخيصها فيما يلى :

١ ـــ ان جميـــع المشاكل تتحـــدد فى اطار « ازالة آثار الاستعمار » ولكن الأجهزة الداخلية مضطرة الى تحديد نشاطها على أساس تطورات عالمية . بدأت مصر شوطها من الجامعة الاسلامية وعند وصولها الى الغاية وجدت نفسها مدفوعة الى تيارات عالمية . ويبدو فى النهاية أن تاريخ الحرب ضد الاستعمار هو تاريخ كسب الشخصية عن طريق « العالمية » فان تحدثنا عن بورجوازية مصرية فذلك يرجع فقط الى اتخاذ معايير عالمية فى التعبير أكثر من وجود حقيقة داخلية .

٢ ـــ أما بخصوص العمال فقد مر الوقت الذى كان يستغل فيه عبد الرحمن فهمى العمال لصالح الوفـــد فالحـــركة العماليـــة أبعدت عنهـــا كل « الشكليات » وانما فقط بحث من الداخل قـــد يسمح بتحديد التطور بدقة وتتبعه فى مستوى المصنع مع تحديد أثر الأنظمة المتنافسة كالاسلام والماركسية . فالمشكلة ما زالت فى دورها الأول (ص ٦٥٦) .

٣ ـــ بخصوص المثقفين فان أغلبهم ينتمـــون الى البورجوازية الثرية أو المتوسطة وهى تبحث عن عدة طرق تسلكها : الثورة الفرنســـية أو الاشـــتراكية أو الاســـلام أو الجمعيات السرية ويســـمى الكاتب هـــذه الطبقة « ضمير العهد المتنازع عليه » (ص ٦٥٩) ويسعى المثقفون الى معالجة ما يسميه « سقوط الأمل » و «بعثرة العمل » . بلاد حائرة بين الكلام والسكوت بين الضمير والركود فهل يرجع الى فلسفة السنة ؟ هذا لا يكفى لأنه لا يعتمد الا على توبة الفرد فلا يبقى الا أن تتدخل الدولة الى حـــد « اجبـــار الاغنيـــاء » هـــذا هو رأى طه حسين . أما الآخرون فيرون أنه فات الأوان ولم تعد المسألة مسألة انقاذ وانما « هدم للقيام باعادة البناء » وما زال التنافس بين « الجديد والقديم » قائما . وانما الواقع ان أدباء مصر حاولوا تجديد حقيقتها الداخلية وتمصير ما يجيئها من الخارج .

٤ ـــ أما عن تحديد المصرية فقد حاول البعض بعثها عن طريق التعليم والبعض الآخر عن طريق التفتيش عن طريقة خاصـــة فى التصرف أمام المشكلات أو أمام الحياة . ولكن عيب الاسبقين من الكتاب فهو أنهم يؤمنون فى التربية والاخلاق المنبعثة من أعلى دون ادخال فى حسابهم القاعدة أما آراؤهم فى نظر المســـيو برك فلا تمثـــل الا متناقضات العهـــد دون السعى الى حلهـــا . فالاصلاح فى مصر لا يمر الا بالاصطدام بين الركود والضمير المعذب . وللركود حلفاء كثيرون وهذه البلاد لم تعبر بعد عن نفسها فى حقيقتها فيتحدث الكل عن التدهور الخلقى وضعف أواصر العائلة ونشر المخدرات وسلوك عدة مسالك « للهرب » أما الواقع فان « المركبات » لا تحل بالمساومات الفاسدة مع الأجنبى .

وهنالك خـــطر آخر يهـــدد طريق البحث عن الشخصية وهو « العودة الى التراث التقليدى » فان التمسك بهذا التراث فى الماضى ساعد على انقاذ هذا الشعب والان فمن الجائز أنه لا يعبر الا عن وسيلة جديدة من وسائل « الهرب » التى لا يرضى عنها التاريخ .

وأنه وان كان جانب من المشاكل المصرية جاء نتيجة التبعية بحيث لا يمكن حلها الا بتصفية آثار الاســـتعمار فان جزءا آخر جاء من الداخل . فالنقراشى مات بفعل عوامل داخلية لأنه اصطدم بقوة داخلية .

٥ ـــ حولت مصر بقوة « على العروبة » جزءا من كبريائها ومرارتها وجاءت مسألة فلســـطين « ركنا للتجربة » (ص ٦٩٠) كفاحها الطويل ضد السيطرة تراه مهددا بالصهيونية .

ولما عاد « أبطال الفالوجة » الى مصر تبين ان مصر فى حالة « يأس » فقد تمكنت من التغلب على الكوليرا ولكنهـــا علمت الآن ان الوبـــاء الاجتماعى والاخـــلاقى أكثر فتكا . ومن جديد انتخابات عامة وعودة الوفد . ولكنه هل تنازل لغيره بالرد على النداء الشعبى ؟ فى عام ١٩٤٢ تورط الوفد مع الانجليز أما فى عام ١٩٥٠ فقد تورط مع الملك فأصبح « يمثل حقيقة الجزء الاكبر من الشعب ولكنه لا يعبر عنه » . وهنا خرج

نجيب الهلالى بشعار جديد « التطهير قبل التحرير . ولكن هذا الرجل الكفء جاء متأخرا » ولم يستطع تجنب الانهيار (ص ٦٩٧) واذن فلمن ستؤول الرسالة التى سقطت من ايدى الوفد ؟ هل الى الاخوان ؟ من الصعب تخليص سياسة من الكتب المقدسة . فللمقدس رسالة اخرى فى العالم الحديث . وما جماعة الاخوان للاسلام الا ما الوفد للديمقراطية (ص ٦٩٨) .

هل ستؤول الى الشيوعية ؟ هنالك صعوبة كبرى : ان شكل الشيوعية « الدولى » يبعد عنها القاعدة فزعماؤها من الاقليات ولا نفوذ لهم.

وما زالت المشكلة هى « التوفيق بين الحقيقة المحلية والاساليب الفنيــة الواردة من تجارب خارجية (ص ٦٩٩) .

استمرت المناورات بين السراى والانجليز والحزب قائمة حتى اللحظة الاخيرة وفى النهاية لم ير الوفد مخرجا الا بالغاء المعاهدة . كانت فى أكتوبر سنة ١٩٥١ معركة السودان فى خطر والمسألة الفلسطينية راكدة والخروج من الركود كان ضرورة لا بد منها . ومنذ ذلك الحين ظهرت بوادر احداث جسام فهل مجرد صدفة ان طالب أحد النــواب فى أكتوبر سنة ١٩٥١ بتأميم قناة السويس . منذ تلك اللحظة تغير أسلوب العمل وأسلوب المطالبة .

وينتهى الكتاب بوصفت « القاهرة تحترق » بينمــا ان شعب مصر يتطلع فى تلك الساعات السوداء الى أمل فى اعادة بناء بلاده (ص ٧٠٩).

بقيت لى كلمة : لمن كتب هذا البحث ؟ لا شك أنه مفقد للقارىء المتوسط .

واذن قد يكون قد أعد للقارىء المتخصص ؟ هذا ما أميل اليه فقد يستفيد هذا الكاتب من عدة نواح :

أولا : من بحث شامل عتيد على سبعين سنة تماما أى يولية ١٨٨٢ الى يولية ١٩٥٢ .

ثانيا : من مصادر غزيرة جدا قد تفتح المجال لعدة أبحاث متخصصة فى نواح كثيرة وهذا ما أعتقد ان قصده المؤلف وما أشار اليه فى عــدة مناسبات .

ثالثا : من مجموعة من الملاحظات والآراء ذات القيمة العلمية وذات الاستنتاج العميق . وقد حاولت بقدر المستطاع فى وسط كثافة المادة جمع بعض الاضواء المبعثرة عسى أن أعطى فكرة ولو ناقصة عن كتاب المسيو برك . بقى أن نوجه الشكر الى المؤلف على مجهوده الجبار فى جمع مصادر بحثه واستغلالها استغلالا حسنا .

ابراهيم أمين غالى



بريطانيا وجنوب أفريقيا

— DENNIS AUSTIN. BRITAIN AND SOUTH AFRICA, LONDON — 1966 .

يثير اسم « جنوب أفريقيا » فى ذهن المرء فيضا من المعانى والصور عن السياسة العنصرية التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

ومن هنا ، كانت أهمية التعرف ، بادىء ذى بدء ، على موقف الكاتب ورؤيته لحكومة جنوب أفريقيا . وفى الواقع ، ما تكاد تقرأ الفصل الاول من كتاب دنيس أوستن « بريطانيا وجنوب افريقيا » حتى يستوقفك قوله أن مجموعة من الصفوة الافريكانية هى التى تتبوأ السلطة فى جنوب افريقيا وتحكم نفوذها على الشعب الافريقى باستخدام وسائل قهر استبدادية .ومن ثم فان نظام الحكم فى جنوب افريقيا ما هو الا انعكاس للاقلية البيضاء صاحبة الامتيازات ، وهو يرتكز على قومية أفريكانية عنيدة ومتعصبة وتحكم بحد السيف .

المصالح البريطانية :

وبعدئذ تبدأ السطور الاولى من كتاب دنيس أوستن وفيها يكشف بصراحة عن عمق المصالح البريطانية فى جنوب أفريقيا ويؤكد أن هذه المصالح تمتد جذورها الى أغوار تاريخ البلدين ، وانها تزداد بفضل العلاقات الوثيقة التى نمت بين البلدين على مر السنين .

ومن ثم ، فان قياس أبعاد المصالح البريطانية فى جنوب افريقيا ، والى اية درجة تؤثر هذه المصالح فى رسم السياسة البريطانية ازاء جنوب افريقيا هو الهدف الاول من هذه الدراسة . ثم يحاول المؤلف دراسة ما اذا كان هناك خطر حقيقى سيحيق بالكومنولث بسبب الخلاف الناشب بين بريطانيا من جهة ، واعضاء الكومنولث الاسيويين والافريقيين من جهة أخرى حول فرض عقوبات ضد حكومة جنوب افريقيا .

ويبدأ دونيس اوستن بالحديث عن العلاقات بين بريطانيا وجنوب افريقيا موضحا انها ظلت علاقات عميقة ومستقرة حتى النصف الثانى من القرن العشرين . ثم توترت هذه العلاقات بسبب تطبيق حكومة جنوب أفريقيا سياسات عنصرية صارمة منذ عام ١٩٤٨ عندما وصل الحزب الوطنى الحاكم — الان — الى مركز السلطة .

ومنذ ذلك الحين ، تعيش حكومة جنوب افريقيا فى عزلة عن المجتمع الدولى بسبب هذه السياسات العنصرية . بل ويدين المجتمع الدولى سكان جنوب افريقيا الناطقين باللغة الانجليزيه والافريكان ممن يعضدون الحكم العنصرى . ومن ثم فقد أثار هذا الاستنكار العالمى المتزايد لهذا الحكم العنصرى حاجة بريطانيا الى اعادة تقويم مصالحها فى جنوب افريقيا .

وهنا يذهب المؤلف الى ان المصالح البريطانية فى جنوب افريقية مصالح متباينة الى حد يثير الدهشة : فهناك استمرار لارتباط بريطانيا بجنوب افريقيا نظرا لاستمرار هجرة البريطانيين اليها . ومن ثم يتزايد عدد الرعايا البريطانيين ، وهناك اتفاقيات دفاع مشترك بين بريطانيا وجنوب أفريقيا . وهناك استثمارات طائلة للشركات البريطانية فى جنوب افريقيا . وتعد جنوب افريقيا سوقا واسعة للبضائع البريطانية فى وقت تحتاج فيه بريطانيا احتياجا شديدا الى أسواق واسعة تصرف فيها منتجاتها .

وهنا يقول دنيس أوستن أن ثمة سؤال هـام لابد من الاجابة عليه عند مواجهة أية محاولـة لاعادة تقويم علاقات بريطانيا بجنوب افريقيـا وهو :

— « الى أى مدى يحتمل استمرار «استقرار» الحكم الابيض فى جنوب افريقيا ؟

هنا يبادر دنيس أوستن الى القول بأنه من العسير الاجابة على هذا السؤال اجابة محددة. فمن ناحية لا توجد دلائل كافية عن احتمال وقوع أى تغيير أساسى فى السلطة . ومن ناحية أخرى من العسير الا نعتقد أن الثقل السكانى ، للسود أو البيض ، قد يحسم الامر فى النهاية ، ذلك ان الصعوبة ، هاهنا ، تكمن فى تحديد هـذه « النهاية » . ومن ثم قد يلاحظ المرء الضغوط والتوترات العنصرية التى تعتمل داخل هيكل السلطة البيضاء ، بيد أن من الصعب حساب ما سوف تتمخض عنه هـذه التوتـرات وتلك الضغوط على الصعيد السياسى .

هجوم افريقيا على العنصرية :

عند هذا الحد ينتقل دنيس أوستن الى الحديث عن العلاقة بين بريطانيا وجنوب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية . وهنا يؤكد ان الدول الافريقية لا تتفق على قضية مثلما تتفق على الهجوم على التفرقة العنصرية فى القـارة . ومن ثم يعنى المؤلف بدراسة ما حققته حركة الوحدة الافريقية من نجاح وفشـل نسـبيين فى الهجـوم على العنصرية فى جنوب افريقيـا وتـأثير ذلك على مصالح بريطانيا فى افريقيا ككل .

ذلك أن هناك احتمالا مفـاداه أن الهجـوم الافريقى على السياسات العنصرية فى جنـوب أفريقيا قد يمتد ليؤثر على مصالح بريطانيا فى القارة بأسرها . ومن ثم فان السؤال المطروح هو ما اذا كانت بريطانيا ستضطر الى الاختيار بين جانب أو آخر ، وانه اذا اضطرت لمثل هذا الاختيار فما هو ميزان المصالح البريطانية بين جنوب أفريقيا والدول الافريقية المستقلة ؟

هنا يقول المؤلف أن الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥ قد شهدت تغييرا ملحوظا فى توزيع السلطة فى القارة . وقد أحرزت الدول الافريقية قصب السبق فى هذا المضمار . فقد انهـارت، فى غضون هـذه الفتـرة الوجيـزة ، ثـلاث امبراطوريات فى افريقيا السوداء . وقد بلغت قوة القومية الافريقية الحدود الاخيرة للمستعمرات البيضاء . وتبرز الان فى افريقيا « منظمة الوحدة الافريقية » التى تعهد اعضاؤها على « القضاء على الاستعمار فى جميع اشكاله من افريقيا » . ويصر زعماء منظمة الوحدة الافريقية على اعتبار جنوب افريقيا جزءا أصيلا من القارة الافريقية ، وذلك فى مواجهة مزاعم حكام جنوب افريقيـا الذين يقولون انها « أمة فريـدة فى نظرتهـا وفى انحدارها من أوربا » . ومن ثم يبدى زعمـاء افريقيا اهتماما خاصا بما يجـرى فى جنـوب افريقيا لانها بلد « الرجل الاسود » وقد يكون للجماعات الاخرى مكان فيها .. ولكنه ينبغى أن يكون مكانا ثانويا .

وهنا ينعطف المؤلف ليشير الى بعض العناصر التى لابد من توافرها فى منظمة الوحدة الافريقية حتى يتسنى لها أن تواجه بفعالية الحكم العنصرى الابيض فى جنوب افريقيا . وأبرز هذه العناصر: افتقار الدول الافريقية الى قوة عسكرية موحدة تمكنها من « تحرير » جنوب افريقيا .

ومع ذلك فان المؤلف لا يسعه الا أن يقول : أنه على الرغم من الخلافات الناشبة بين الدول الافريقية حول مشاكل الحدود التى رسـمها الاسـتعمار ، الا أن عداء هـذه البلاد للحكم الابيض فى جنوب افريقيا قد وفر لها أساسـا مشتركا للعمل . وقد حاولت البلاد الافريقيـة بالفعل شن هجـوم على العنصرية فى جنـوب افريقيا فى ثلاث جبهات هى تبنى قرارات فى الامم المتحدة تستهدف توريط بريطانيـا والغـرب فى الاشتراك فى الحملة ضد جنوب افريقيا وفرض مقاطعة افريقية على جنوب افريقيا . ومساعدة الحركات السرية التى تناضل ضد الحكم الابيض فى انجولا وموزمبيق وجنوب افريقيا .

العنصرية فى الامم المتحدة :

وهنا ، من الاهمية بمكان أن نستعرض ، فى ايجاز ، الجهود التى بذلتها الدول الافريقية على الصعيد العالمى لتعبئة الرأى العام العالمى ضد السياسات العنصرية التى تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا . وهنا يشير دنيس أوستن الى أن الدول الافريقية تمكنت ، فى هذا الصدد ، من احراز نجاحات على جـانب كبير من الاهميـة . فقد تمكنت من دفع بريطانيـا والولايـات المتحـدة الامريكية الى الموافقـة فى مجلس الامـن على اعتبار جنوب افريقيا دولة تعكر صفو السـلام

٩٢ـ

والامن الدوليين .. كما حصلت الدول الافريقية على قرار من مجلس الامن يقضى بحظر بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا .

ومن ناحية اخرى ، أصدر مجلس الامن فى الرابع من ديسمبر عام ١٩٦٣ قرارا بتأليف « لجنة خبراء » لدراسة الوضع فى جنوب افريقيا ، وتحديد الدور الذى يمكن للامم المتحدة أن تقوم به لوضع حد للسياسات العنصرية فى جنوب افريقيا . وقد توجت الجهود التى بذلتها الدول الافريقية باستبعاد جنوب افريقيا من بعض الهيئات الدولية التابعة للامم المتحدة ، مثل : منظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولى ، ومنظمة الصحة العالمية ، ولجنة افريقيا الاقتصادية ..

بيد ان المؤلف يقف ، عند هذا الحد ، ليشير الى أن الدول الافريقية رغم هذه النجاحات التى احرزتها لم تبلغ بعد هدفها الاساسى . وذلك أنها لم تستطع حتى الان ان تثير الدول الغربية ، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة ، الى ما هو أبعد من استنكارها العام للتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا . ولا أدل على ذلك من ان بريطانيا والولايات المتحدة قد أوضحت فى اجتماع مجلس الامن فى يوليو ١٩٦٣ انهما تعتبران أى قرار يدعو الى فرض عقوبات اجبارية على جنوب افريقيا قرارا غير قانونى (!) .

افريقيا والكومنولث :

ثم يتجه المؤلف ، بعد ذلك الى اثارة قضية هامة هى : موقف البلاد الافريقية من الكومنولث على ضوء علاقة بريطانيا بجنوب افريقيا . وهنا يؤكد دنيس أوستن أن العدد الاكبر من الحكومات الاعضاء فى الكومنولث تعرب عن عدائها الشديد للسياسات العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وأن هناك احتمالا بأن يتحول هذا العداء الى التعرض الى صميم العلاقات التى تربط الدول الافريقية بالكومنولث . وقد اتضح هذا الاتجاه فى تلك المناقشات التى أثيرت حول السياسة العنصرية فى جنوب افريقيا عام ١٩٦١ . وفضلا عن ذلك يؤمن بعض رؤساء وزراء الكومنولث بأن الطريقة الفعالة الوحيدة للتصدى لمشكلة العزل العنصرى فى جنوب افريقيا هى تطبيق العقوبات الاقتصادية وحظر شحن الاسلحة اليها .

وهنا يشير الكاتب الى أن الدول الافريقية الاعضاء فى الكومنولث قد يسفر ضغطها هذا عن تصدع رسمى فى الكومنولث . وخلاصة رأى دنيس أوستن ، فى هذا الصدد ، أنه فى حين يشير المنطق والعقل الى مزايا استمرار الدول الافريقية فى الكومنولث ، الا أن العاطفة مازال تعمل على الحاق التصدع به .

ثم يقول أن هجوم الدول الافريقية على بريطانيا بسبب علاقتها بجنوب افريقيا ، وتهديد هذه الدول بالانسحاب من الكومنولث ينطوى على دلالات خطيرة للغاية . فسوف يؤدى انسحاب دولة افريقية أو أكثر الى اهتزاز الكومنولث وتصدعه . وعندئذ ، وهنا تكمن الخطورة ، سوف يفقد الكومنولث عالميته وشخصيته المتعددة الاجناس . ومن ثم يفقد الكثير من قيمته باعتباره « تجربة فريدة فى التعاون الدولى بين شعوب من أجناس مختلفة وقارات مختلفة » .

القضية فى الامم المتحدة :

يعرض المؤلف بعد ذلك الى موقف بريطانيا وجنوب افريقيا فى الامم المتحدة . ويشير الى أن الدول الافريقية والاسيوية هى التى أثارت قضية « العزل العنصرى » فى جنوب افريقيا . وطالبت الامم المتحدة بالتدخل . وهى بهذا السلوك الدولى تمارس ضغطا على بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية . وقد أثارت الدول الافروآسيوية هذه القضية استنادا الى ميثاق الامم المتحدة ، ومن ثم ذهبت الى القول بأن العزل العنصرى فى جنوب الفريقيا يعد : (١) اعتداء على حقوق الانسان الاساسية و (٢) انمثل هذه الاعتداءات تشكل «تهديدا للسلام» وقد حاولت الدول الافرو آسيوية بهذا التكييف القانونى لقضية العزل العنصرى أن تسحب الارض من تحت حكومة جنوب افريقيا التى تستند الى الزعم بأن العزل العنصرى من صميم شئونها الداخلية ، وأنه ليس اعتداء على حقوق الانسان ، وانما هو حل عادل للمشكلات العنصرية فى جنوب افريقيا (!) .

بيد أن الجهود التى بذلتها الدول الافروآسيوية فى الامم المتحدة قد حركت عدة قرارات هامة ضد حكومة جنوب افريقيا . ولا ادل على ذلك من أن الجمعية العامة للامم المتحدة طالبت اعضاءها فى عام ١٩٦٢ بأن يقطعوا علاقاتهم

الدبلوماسية بجنوب افريقيا وأن يمتنعوا عن بيع الاسلحة الى حكومتها .

وعموما يؤكد دنيس أوستن ان عام ١٩٦٠ ، كان العام الذى اتسعت فيه قاعدة الهجوم على حكومة جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية . ففى هذا العام وقعت مذابح شاربفيل المعروفة . وبدت جنوب افريقيا على شفا ثورة عنصرية . عندئذ تبنت الدول الافروآسيوية قرارا يقضى باعتبار استمرار الوضع فى جنوب افريقيا « خطرا على السلام والامن الدوليين » . بيد ان معركة كلامية انفجرت بين الدول الافرو آسيوية يؤيدها الاتحاد السوفييتى وبين بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين الوطنية (فورموزا) . وقد ثار هذا الصراع مرة اخرى فى ٧ أغسطس عام ١٩٦٣ حول صياغة قرار آخر ضد جنوب افريقيا . فبينما سعت الدول الافرو آسيوية الى استخدام عبارة « تهديد السلام » لوصف الوضع فى جنوب افريقيا ، رفضت بريطانيا والولايات المتحدة استخدام هذه العبارة . وكان أن توصلوا فى النهاية الى حل وسط يتمثل فى الاتفاق على هذه العبارة : « ان الوضع فى جنوب افريقيا يعكر صفو السلام والامن الدوليين بشكل خطير » .

ورغم ذلك فان المؤلف يشير الى ان الدول الغربية قد غيرت من موقفها ازاء حكومة جنوب افريقيا فى عام ١٩٦٣ . فقد وافقت فى هذا العام على الامتناع عن بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا . بيد ان بريطانيا والولايات المتحدة حرصتا على عدم اعتبار العزل العنصرى فى جنوب افريقيا « تهديدا للسلام » حتى لا تنطبق عليها المادة « ٣٩ » من ميثاق الامم المتحدة .

وعندئذ يتطرق دنيس أوستن الى الحديث عن المصالح العسكرية لبريطانيا فى جنوب افريقيا . وتوضح هذه المصالح — الى جانب المصالح الاقتصادية — اسباب وقوف بريطانيا خاصة والولايات المتحدة عامة وراء حكومة جنوب افريقيا فى الامم المتحدة . وتنبع المصالح الدفاعية البريطانية فى جنوب افريقيا من مصدرين هامين هما : الوضع الاستراتيجى لجمهورية جنوب افريقيا فى المحيط الهندى والمحيط الاطلسى . والعلاقة الخاصة القديمة التى تربط البلدين بعضهما ببعض .

وهنا يشير المؤلف الى ان واضعى

الاستراتيجية البحرية فى بريطانيا يؤكدون دائما اهمية سيطرة جنوب افريقيا على الطرق البحرية المؤدية الى الشرق . وأن هذه الاهمية ما تزال قائمة حتى اليوم . وتبرز بصفة خاصة فى حالة اغلاق قناة السويس . فعندئذ لن يكون هناك طريق بحرى عملى آخر يؤدى الى آسيا واستراليا غير طريق رأس الرجاء الصالح . ومن ثم فان لبريطانيا قاعدة بحرية هامة فى جنوب افريقيا هى قاعدة « سيمون تاون » .

ويوضح الكاتب ، فى هذا الصدد ، انه لا حزب العمال ولا حزب المحافظين على استعداد لاعتبار بريطانيا « دولة اقليمية » وانما يصران على ان هناك مصالح عالمية تحتم صيانة القوى الدفاعية فى مناطق مختلفة من العالم . وأن « مفهوم الامبراطورية » مازال ينعكس على السياسة البريطانية . وان جنوب افريقيا ، تبعا لهذا ، تشكل قوة دفاعية هامة بالنسبة لسياسة بريطانية الدفاعية فى ستينات هذا القرن .

وفى نهاية الكتاب يتحدث دنيس أوستن عن موقف بريطانيا من الحكومة العنصرية فى روديسيا التى اعلنت الاستقلال فى ١١ نوفمبر عام ١٩٦٥ متحدية بذلك المملكة المتحدة . عندئذ اصدرت الحكومة البريطانية مجموعة من الاجراءات الانتقامية بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية . ومن ثم انتقلت قضية العقوبات الاقتصادية من حيز النظرية الى حيز التطبيق . وكان ان برزت عدة صعوبات تعترض تطبيق اية عقوبات اقتصادية : اذ من الضرورى أن يكون الحصار كاملا على البلد الذى تفرض عليه العقوبات الاقتصادية ، بيد ان هذا الامر لم يتحقق بالنسبة لروديسيا . وان العقوبات لايمكن ان تطبق بسهولة على العدو فقط ، اذ أنه اذا فرضت الحكومة البريطانية العقوبات على روديسيا فان عليها أن تواجه مشكلة ان الخطر الذى تعرضت له روديسيا من المحتم ان يصيب زامبيا وملاوى . ثم أن هناك خطرا يكمن فى ان العقوبات تتجاوز دائما المقصود منها ، وخاصة اذا كان هدف المقاطعة هو الاطاحة بالنظام ، أو وضع نهاية لسياسات ينتهجها هذا النظام وتعد من ضروريات وجوده .

وهنا يختتم المؤلف حديثه بالاشارة الى ضرورة توافر هذه الشروط السالفة حتى يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تحقق اهدافها فى جنوب افريقيا .

محمد عيسى

مستقبل حلف الاطلنطى

— BUCHAN, ALASTAIR
THE FUTUR OF NATO
CARNEGIE ENDOWMENT —
NEW YORK. 1967.

في الرابع من ابريل سنة ١٩٦٩ يكون قد مضى على انشاء حلف الاطلنطى عشرون عاما ، ويصبح من حق الدول التى وقعت على معاهدة انشاء الحلف أن تنسحب منه بعد سنة من اعلان نيتها فى ذلك . ولا يعنى هذا بالضرورة زوال الحلف ابتداء من ذلك التاريخ وانما يعنى أن بقاء أى دولة عضوا فيه بعد عام ١٩٦٩ انما يؤكد استمرار رغبة هذه الدولة فى التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات المترتبة على الانضمام الى الحلف ومن ثم فان استمرار الحلف بعد عام ١٩٦٩ انما يؤكد أنه مازال صالحا من وجهة نظر من تمسكوا بعضويته على تحقيق بعض مصالحهم القومية .

ولقد شهد نظام العلاقات الدولية تغيرات هامة منذ بداية الستينات تمثلت فى انخفاض ملحوظ فى درجة التوتر الدولى ، وفى تقارب متزايد بين الدولتين العظميين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، وفى تعدد الانقسامات داخل كل من الكتلتين الكبيرتين متصارعتين ، وفى اتجاه الدول الاعضاء فى كل كتلة الى تحسين علاقاتهم مع الدول الاعضاء فى الكتلة الاخرى . ولقد انعكست هذه التغيرات الهامة على تقويم كثيرين للاحلاف العسكرية فارتفعت الاصوات التى تنادى بحلها على اعتبار أنه لم يعد هناك احساس كبير بالحاجة اليها فى وقت تتضاءل فيه احتمالات لجوء أى من المعسكرين الى صدام مباشر مع المعسكر الاخر ، على الأقل فى القارة الاوروبية ، واستنادا الى أن وجود هذه الاحلاف عقبة كبرى تواجه محاولات تنقية المناخ الدولى من آثار الحرب الباردة . أن هذه التغيرات الهامة تجعل البحث حول مستقبل حلف الأطلنطى فى هذه الاونة بالذات بحثا مهما فهل ترى الدول الاعضاء فيه أو معظمها أنه مازال يصلح فى الظروف الجديدة لتحقيق بعض مصالحها ؟ وهل تدخل على كيانه وعلى وظائفه تعديلا ؟ وما صورة الحلف اذن فى المستقبل القريب ؟

هذه التساؤلات يجيب عنها الكتاب الذى نعرضه . والذى كتبه الاستير بوشان مدير معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن .

هل يستمر حلف الاطلنطى ؟

ان التغيرات التى طرأت على الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعى والراسمالى منذ بداية الستينات كان لها انعكاساتها على المواجهة المسلحة بينهما فى أوروبا ، فلم تزد قوات حلف وارسو منذ ذلك الوقت زيادة محسوسة . وظل عدد قواعد الصواريخ السوفييته متوسطة المدى الموجهة الى غرب أوروبا ثابتا أما دول حلف الاطلنطى (الناتو) فقد اقبل معظمها تحت ضغط الاعتبارات الاقتصادية على تخفيض قواته التقليدية ، رغم أن استراتيجية الردع المرن التى أخذت تطبقها وزارة الدفاع الامريكية منذ

بداية العقد الحالى تؤكد على ضرورة زيادة هذه القوات وتدعيم فعاليتها . وتناقصت اهمية السيطرة المشتركة على الاسلحة الذرية فى نطاق الناتو فدفن مشروع القوة النووية متعددة الاطراف . وتزايدت الاهمية النسبية للعناصر المدنية وتناقصت الاهمية النسبية للعناصر العسكرية فى رسم سياسة الحلف وفى التأثير على اتجاهاته . فأصبح للاعتبارات الاقتصادية دور اكبر فى تحديد نمو الجهاز العسكرى للحلف . فضلا على أن ارتباط التضامن بين دول الحلف بمواقفهم من المشكلات الدولية المختلفة قد زاد من اهمية المجلس الوزارى للحلف والذى يعتبر ضمن الاجهزة المدنية . وأخيرا فقد نمت الاتجاهات الوحدوية الاوروبية كرد فعل للقلق من أن يؤدى انشغال الولايات المتحدة بالمسرح الاسيوى الى اضعاف قدرتها على الوقوف الى جانب أوروبا الغربية فى لحظات الخطر ، وخوفا من آثار الثورة التكنولوجية الامريكية .

هذه التغيرات التى طرأت على الحرب الباردة وما ترتب عليها من آثار قد خلقت مناخا أوروبيا جديدا ، مناخا أكثر احساسا بالامن واقل شعورا بالحاجة الى توجيه قدر كبير من الاهتمام نحو دعم القوى العسكرية . كما ان هذه التغيرات ترتبط بالتعادل النووى الكامل الذى وصل اليه توازن القوى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية . ومن ثم فانها ستظل قائمة طالما توافر هذا التعادل النووى الكامل . ولا ينتظر ان ينقلب هذا التعادل ليصبح تفوقا كاسحا لاحد الطرفين ، على الاقل فى المستقبل المنظور .

ويناقش الكاتب الحجج التى تعارض استمرار الناتو . من هذه الحجج أن ارتباط دول غرب أوروبا مع الولايات المتحدة فى اطار الناتو قد يورط الاولى بأى شكل من الاشكال فى المنازعات الناتجة عن اهتمامات الولايات المتحدة الاسيوية . وقد يتعارض هذا التورط مع المصالح الخاصة بدول غرب اوروبا . ويرى البعض ان التفوق التكنولوجى الامريكى يستند

الى الدور العسكرى الكبير الذى تقوم به فى حلف الاطلنطى حيث يمكنها من تطوير صناعاتها العسكرية والصناعات الاخرى المرتبطة بها . كما أن الروابط الاطلنطية تعرقل نمو التعاون الاوروبى . ولا يعتقد الكاتب فى صحة هذه الاراء . فالتفوق التكنولوجى الامريكى يشمل عددا كبيرا من الصناعات لاترتبط كلهابالصناعات العسكرية . ويجد أساسه فى اتساع السوق الامريكى. كما أنهيمكن تنمية التعاون الاوروبى. داخل اطار اوروبى أمريكى . وأخيرا فان كلا من الاتحاد السوفييتى وفرنسا يريان فى استمرار حلف الاطلنطى عقبة اساسية أمام وضع أى تسوية اوروبية . ويشير الكاتب الى أن تحقيق مثل هذه التسوية يقتضى من أوروبا الغربية عموما ومن المانيا الاتحادية خصوصا الاعتراف بحق جمهورية المانيا الديمقراطية فى البقاء . كما تعنى هذه التسوية ببساطة خروج الولايات المتحدة من الميدان الاوروبى . وهكذا يصطدم تحقيق مثل هذه التسوية بمقاومة من جانب كل من المانيا الاتحادية والولايات المتحدة .

هذه هى الحجج التى تقال اعتراضا على استمرار الناتو فما هى الاعتبارات التى قد تدعو الدول الاعضاء فى الحلف الى التمسك بعضويته بعد سنة ١٩٦٩ ؟ فى مقدمة هذه الاعتبارات من وجهة نظر الكاتب رغبة الدول غير الذرية فى الحلف خصوصا المانيا الاتحادية وايطاليا فى الحصول على الحماية الذرية الامريكية التى يوفرها الحلف ، خصوصا حين ترتبط هذه الدول بمعاهدة لحظر انتشار الاسلحة الذرية يحتمل أن تتم دعوة الدول الى التوقيع عليها فى القريب . والى جانب هذا الاعتبار فان حرص عدد من الدول الاعضاء فى الحلف على استمرار روابطه الوثيقة السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة يؤدى الى تمسكها بحلف الاطلنطى كمظهر لهذه الروابط وتأكيد لها . يأتى فى مقدمة هذه الدول أيضا المانيا الغربية التى ما زالت تجد فى الولايات المتحدة السند الاكبر لموقفها فى مواجهة الاتحاد السوفييتى الذى يؤيد بقوة جمهورية المانيا الديمقراطية . كما تقف كل من بريطانيا وايطاليا موقفا مشابها ، فكل منهما، الى جانب ارتباطاته الاوروبية ، يحرص على دعم علاقاته القوية

مع الولايات المتحدة . أما الدول الصغرى فى الحلف ، خصوصا النرويج والدنمارك ، فانه بالرغم من أن اتجاهات حكوماتها هو الحرص على توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة ، الا أنه توجد فيها اتجاهات أخرى قوية معارضة لاستمرار الارتباط بحلف الاطلنطى . ولهذا فانه ليس من المؤكد تماما ما يكون عليه موقف هذه الدول من الحلف اذا ما تغيرت الاتجاهات الحاكمة فيها الان .

ولا شك أن موقف الولايات المتحدة من الحلف هو أحد العناصر البالغة الاهمية فى تقرير مستقبله . وصحيح أن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد تتخلى عن حلف الاطلنطى ، من ذلك اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بمصالحها الاسيوية ، وسعيها لمواجهة تأثير الصين النامى ، وعملها على تحقيق مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفييتى ، وضيقها من موقف فرنسا . الا أنه ليس من السهل بالنسبة لدولة عظمى كالولايات المتحدة أن تتخلى بيساطة عن تنظيم كحلف الاطلنطى أغدقت عليه من مواردها البشرية والاقتصادية الكثير . ليس هذا فحسب وانما أهم منه أنه يضمن لها درجة من التأثير على تطور الاوضاع فى منطقة حيوية من العالم كالقارة الاوروبية . ومع ذلك فانه يبقى موضعا للتساؤل امران هامان : فهل تعدل الولايات المتحدة نظام صنع القرارات فيها ليتفق مع تحول الحلف من تنظيم عسكرى بالدرجة الاولى الى اطار للمشاورات الدبلوماسية فيكون لصالح الدول الاوروبية دور اكبر فى التأثير على سلوك الولايات المتحدة الخارجى ؟ وهل يكفى نفوذ الولايات المتحدة للحيلولة دون انهيار الحلف بعد أن أدت الظروف المتغيرة الى التقليل من الاحساس بجدواه ومن الشعور بالحاجة اليه .

خمسة عشر حليفا أو أقل ؟

اذا تمكن نفوذ الولايات المتحدة من الابقاء على الحلف ، فهل يستمر بعدد أعضائه الحاليين الخمسة عشر أو يقل عن ذلك ؟ أن هذا يتوقف على درجة قوة الروابط التى تجمعهم ككل وألاستير بوشان يرى أنه يوجد تفاوت داخل الحلف من حيث درجة قوة العلاقات التى تجمع أعضاءه ومن حيث طبيعة مشكلات الامن التى تواجههم . وهو لهذا يميز ثلاث مجموعات من الدول الاعضاء داخل الحلف ، مجموعة دول البحر الابيض ، والمجموعة الخارجية . ويمكن للحلف أن يقوم بدون هاتين المجموعتين . ولن ينتج عن ذلك ضرر كبير . أما المجموعة الثالثة الباقية فيعتبرها الاساس فى تنظيم الحلف . فلا يقوم الحلف بدونها . ويتأثر كثيرا بخروج أحدى دولها .

ويضع الكاتب كلا من تركيا واليونان فقط فى مجموعة دول البحر الابيض . ويعتقد أن الخطر الاساسى الذى يهدد أمن أى منهما يأتى من جانب الدولة الاخرى . قد تمثل الدول الشيوعية المجاورة لهما خطرا . الا أنه ليس خطرا مباشرا ولا حالا . كما أن سعى تركيا الى تحسين علاقاتها مع الدول الشيوعية والدول العربية يقلل مشكلات أمنها الى أدنى حد . أما اليونان فيأتى ثانى تهديد لامنها من اضطراب الاحوال الداخلية فيها . واذا كانت الدولتان ترغبان فى استمرار ارتباطهما بالنظام العسكرى الغربى فان هذا يمكن أن يتحقق من خلال التحالف الثنائى مع الولايات المتحدة . وتضم المجموعة الخارجية كلا من ايسلندا والبرتغال وكندا . وليس هناك خطر خارجى يهدد أمن أى منها . فضلا على أنه لم تعد لها أهمية استراتيجية لحلف الاطلنطى . كما أن حرص كندا على تدعيم علاقاتها مع الدول الاوروبية يمكن الوصول اليه من خلال اطار آخر غير حلف الاطلنطى .

تبقى دول عشر ، يرى الكاتب انها هى المجموعة الجوهرية فى حلف الاطلنطى والتى كان ينبغى أن يقتصر من البداية على مشاكل أمنها فقط دون ان ينساق فى مشاكل دول المجموعتين السابقتين . هذه الدول العشر هى الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، ايطاليا ، النرويج والدنمارك ودول البنلوكس الثلاث ، ترتبط هذه الدول بروابط مصالح معقدة ومتشابكة ، كما أن أمن كل منها يرتبط بدرجة أو باخرى بكيفية تسوية المسألة الالمانية . وهذا التحديد للمجموعة الاساسية فى الحلف يبين درجة الخسارة الكبرى التى الحقها بالحلف انسحاب فرنسا من جهازه العسكرى .

ويعتقد الكاتب أن انسحاب اى دولة أخرى لن يمكن من الابقاء على الناتو فى شكله الراهن وسوف يدعو الى أن يتخذ تنظيمه شكلا آخر.. من خلال معاهدات ثنائية مثلا .

فاذا وافقنا الكاتب على أن هذه الدول العشر هي المجموعة الاساسية التي يجب أن يقتصر عليها الحلف فما هو الشكل الذي يحتمل أن يتخذه الحلف فى العقد القادم وقد اقتصرت عضويته على هذه الدول . أن الكاتب يقدم ثلاثة اشكال يمكن اعتبارها أشكالا بديلة الواحد منها عن الاخرين . كما يمكن اعتبارها ثلاث مراحل من التطورنحو تحقيق الامن الجماعي فيأوروبا. الشكل الاول يتمثل فى تحول حلف الاطلنطي الى نظام متعدد الاطراف اى أن تتحول تبعية الدول الاوروبية الغربية للولايات المتحدة داخله الى تحالف بالمعنى الصحيح . والشكل الثاني أن يكون حلف الاطلنطي رابطة تجمع أوروبا الغربية الموحدة بالولايات المتحدة . وهذا يقتضي أن يكون الحلف نظاما أوروبيا أمريكيا . والشكل الثالث أن يستخدم الحلف اداة لتحقيق أمن جماعي شامل فى أوروبا أى أنيسود أوروبا نظام أمن شامل .

نظام متعدد الاطراف

أحد احتمالات التطور بالنسبة لحلف الاطلنطي أن يتحول الى ما يشبه الكومنولث فيزداد دور الدول الاوروبية الغربية فى صنع السياسات فيه ، فتكون قرارات الحلف واتجاهاته محصلة أمينة لكل من المصالح الاوروبية والامريكية ، وتعبيرا عن التوازن بين شاطىء الاطلنطي الشمالى . ويقترح الكاتب لتحقيق ذلك أن تكون مواقف الدول الاوروبية الغربية حاضرة أمام صانعيالسياسة الامريكيين ، فى البيت الابيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ، من خلال المثلين الدبلوماسيين للدول الاوروبية الغربية فى واشنطن ، وذلك بطريقة مسبقة لاصدار اى قرار خاص بالتحالف الاطلنطي . وذلك بدلا من أن تتحدد هذه المواقف الاوروبية الغربية بعد أن يكون صانعوالسياسة الامريكيون قد اتخذوا بالفعل قراراتهم . كما يضيف الكاتب أن أحد الوسائل التى تمكن من ايجاد مثل هذا النظام تطوير المجلس الوزارى لحلف الاطلنطي بحيث يناقش كل المسائل ذات الاهمية المشتركة ، كنزع السلاح وحظر انتشار الاسلحة الذرية وتحسين العلاقات مع الدول الشيوعية ولا تترك هذه المسائل لكي تحدد فيها كل دولة عضو ، وبمفردها ، موقفها تجاهها .

أن العقبات التى تعترض قيام مثل هذا النظام متعدد الاطراف تتمثل فى البون الشاسع بين القدرات الامريكية العسكرية والاقتصادية، والقدرات المقابلة للدول الاوروبية الغربية . مما يجعل البحث فى تحقيق المساواة بين الفريقين فى ظل هذا النظام أمرا غير واقعي . كما يمثل انشغال الولايات المتحدة بمصالحها الاسيوية عقبة أخرى ألا أن الكاتب يشير الى أن توفير مثل هذا النظام قد يدفع حكومة فرنسية قادمة الى التعاون مع دول الحلف سياسيا وأن لم تعد لجهازه العسكرى . كما أن عدم النجاح فى اقامة دعائم مثل هذا النظام قد يؤدى الى انهيار حلف الاطلنطي .

ويعيب النظام متعدد الاطراف — فى رأى البعض — جانبان ، أولهما أنه يهمل نموالشعور بالاوروبية ، الذى يدعو الىاقامة وحدة سياسية فى أوروبا كما أنه يهمل من ناحية ثانية رغبة الدول الاوروبية الغربية فى تضييق الهوة التكنولوجية التى تفصلها عن الولايات المتحدة، والتى يساعد عليها — فى رأيهم — الدورالقيادى الذى تتولاه الولايات المتحدة فى حلف الاطلنطي. أن الاستجابة للشعور بالاوروبية وتضييقالهوة التكنولوجية يمكن أن يتحققا من خلال تنمية التعاون بين دول أوروبا الغربية والارتفاع به الى مستويات أعلى والامتداد به الى ميادين جديدة . وسوف يؤدى هذا الى أن تتعامل أوروبا الغربية الموحدة مع الولاياتالمتحدة داخل حلف الاطلنطي ، وسوف تكون العلاقة بينهما فى هذه الحالة تحالفا بالمعنى الصحيح وليس تبعية لان أوروبا الغربية الموحدة اقوى بكثير من عدد مع الدول الاوروبية الغربية مختلف فى سياساته تتعامل معه الولايات المتحدة فى ظل النظام متعدد الاطراف .

ويضم النظام الاوروبي الموحد فى رأى أعضائه ثلاثة فروع ، قوة ذرية أوروبية مستقلة ،

ورابطة تكنولوجية أوروبية ، ورابطة دفاعيـة أوروبية .

والقوة الذرية الاوروبية المستقلة المقترحـة تتكون أساسا من القوتين الذريتين البريطانيـة والفرنسية بعد تطويرهما . وتنحصر السيطرة عليها في يد الحكومتين الفرنسية والبريطانية . ويقتصر دور الدول الاوروبية الغربية الاخـرى على الاشتراك فى لجنة استشارية تخطط لهذه القوة الذرية الاوروبية .

ويثير انشاء هذه القوة الذرية المستقلة عددا من العقبات ستعترض الولايات المتحـدة على انشاء مثل هذه القوة التى يرى فيها الاوروبيون الغربيون نواة للاستقلال عما يرون أنه تبعيـة للولايات المتحدة . سيرى الاتحاد السـوفييتى ودول اوروبا الشرقية فى هذه القوة افتـاحا لطريق أمام توصل المانيا الغربية الى سلاحها الذرى الخاص . كما سيكبد انشاء هذه القوة أوروبا الغربية نفقات ضخمة . فضلا على أن عنصر الثقة فى فعاليتها لن يتوافر بسبب عدم وجود جهاز موحد قوى مسئول عن اصـدار القرار الخطير باستخدامها . كما أن الشعور بالاوروبية لم ينم بعد الى الحـد الذى يجعـل المواطن الفرنسى مثلا يقبل مخاطرة الحـرب النووية دفاعا عن مصالح ألمانيا الغربية .

وأخيرا فان انشاء مثل هذه القوة قد يؤدى الى تحول حلف الاطلنطـى الى مجمـوعة من المحلفات الثنائية . الدول التى لم تنضم الى هذه القوة سـتطالب الولايات المتحدة بضـمانات خاصة . ولا شك أن المانيا الغربية لن تجد فيها بديلا كافيا عن الحماية الذرية الامريكية فتطلب من الولايات المتحدةالضمان عن طريق التحالف الثنائى . وهذه التحالفات الثنائية تضعف من فعالية حلف الاطلنطى كتنظيم جماعى .

الشكل الثانى للنظام الاوروبى الموحـد هو الرابطة التكنولوجية الأوروبية وتجد هذه الفكرة انصارا لها فى بريطانيا تأكيدا لاحساس بريطانيا بمسئولياتها الاوروبية . كما تجد لها أنصارا فى غير بريطانيا وخصوصا فى ايطاليا . والمقترح أن تتولى هـذه الرابطة رفع مستوى البحث العلمى والتطبيق الصـناعى فى عـدد من ميـادين الانتـاج المدنى الى جانب تطوير نظام أوروبى للانتاج العسكرى .

ومن العقبات التى تواجه اقامة مثل هـذه الرابطـة أن ارتباط المؤسـسات الاوروبيـة بالمؤسسات الامريكية اقوى فى اكثر الاحوال من ارتباطها بعضها بالبعض كما لا يبدو أن فرنسا متحمسة لاقامتها . ولو تحمست فرنسـا فان ألمانيا الغربية لن تقبل تسـلط كل من بريطانيا وفرنسا على الرابطة .

أما من حيث تأثير اقامة هذه الرابطة علىحلف الاطلنطى ، فقد يؤدى نشاطها فى النهـاية الى انسحاب القوات الامريكية من القارة . فتطور الصناعات العسكرية الاوروبية قد يجعـل من الصعب على الولايات المتحدة ان تمول نفقـات قواتهـا فى أوروبا ببيع الاسـلحة فى السوق الاوروبية . كما قد يكون هذا الانسحاب نتيجة رد فعـل فى الكونجرس الامريكى للسياسات الاوروبية الحمائية التى قد تترتب على انشـاء الرابطة .

والفرع الثالث فى النظام الأوروبى الموحـد هو الرابطة الدفاعية الأوروبية . ولا يقصد من انشائها الحلول محل الولايات المتحدة فى الدفاع استراتيجيا عن أوروبا الغربية ، وانما أن تكون مكمـلا للرادع الاسـتراتيجى الامريكى فيقتصر اختصاصها فى الأغلب على القوات التقليدية . ويمر انشاء هـذه الرابطة بعدد من الخطوات تبدأ بانشاء لجنة أوروبية لتنسيق السياسات الخاصة باستخدام العنصر البشرى والمعدات فى القوات المسلحة ، وتنتهى أخيرا الى قيام قوات مسلحة برية وجوية وبحرية ، أوروبية موحدة .

وسوف يترتب على انشاء مثل هذه الرابطة عدد من الآثار فى نطاق حلف الأطلنطى . منها ان الصوت الاوروبى فى المسائل العسكرية سـوف يكون موحدا . كما قد تتحول القوات الامريكية فى أوروبا الى مجرد قوات رمزية . ويصبح القائد الاعلى للقوات المتحالفة فى أوروبا فى نطاق حلف الأطلنطى من جنسية أوروبية .

وأبرز العقبات التى تواجه اقامة هذه الرابطة ضرورة تحقيق التفـاهم بين الحكومات الاوربية وهو شرط أسـاسى والوصـول اليه ليس هينا .

الا ان الكاتب بحرارة قيام هذه الرابطة ويرى فى ذلك النتيجة الملائمة للعمل المشترك عشرين عاما فى نطاق حلف الأطلنطى .

نحو نظام أمن أوروبى شامل :

يفترض التصوران السابقان لمستقبل حلف الأطلنطى بقاء الأوضاع القائمة فى أوروبا اليوم والتى تتمثل أساسا فى استمرار المواجهة المسلحة بين المعسكرين وجمود المشكلة الألمانية على ما هى عليه ، فيهملان بذلك التأثير الذى ينتج عن فعل عوامل حاضرة على مسرح العلاقات الدولية الأوروبية ، من شأنها أن تحدث فيه تغييرا حاسما .

وهناك ثلاثة عوامل يرى الكاتب أنها أساسية فى تحديد شكل أوروبا فى المستقبل أول هذه العوامل أن الاتحاد السوفيتى يرغب فى اعتراف الدول الغربية بألمانيا الشرقية وفى انسحاب القوات الامريكية من أوروبا . وثانى هذه العوامل مشاركة حكومة الجمهورية الخامسة فى فرنسا للرغبة السوفيتية الثانية . أما العامل الثالث فهو وجود تأييد متزايد فى ألمانيا الغربية الى قبول وضع ألمانيا الشرقية واقامة علاقات طبيعية معها ، خصوصا اذا ما اكتسبت طابعا أكثر ليبرالية . فاذا ما استقر هذا الاتجاه لدى دوائر حكومة بون فانه قد يجد فى فرنسا أقوى سند دبلوماسى له لدى موسكو .

فاذا أضفنا الى هذه العوامل الثلاثة ضيق كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالنفقات الضخمة التى تستلزمها المواجهة المسلحة بين المعسكرين فى أوروبا الغربية وامتداد هذا الضيق الى الدول الاخرى فى المعسكرين المتنازعين . فان تفاعل هذه العوامل قد يصنع تغييرا حاسما على مسرح العلاقات الدولية الأوروبية ، يتمثل فى اعتراف الدول الغربية بألمانيا الديمقراطية وفى انتهاء المواجهة المسلحة بين المعسكرين فى أوروبا على أساس من التنازلات المتبادلة بين الدولتين العظميين .

وهناك أكثر من تصور لأوروبا فى ظل هذه الظروف الجديدة . فقد يحل كل من حلفى الأطلنطى ووارسو . وتعقد معاهدة عدم اعتداء يوقع عليها كل من الدولتين الألمانيتين — بولندا — تشيكوسلوفاكيا — المجر ، دول البنلوكس الثلاث ، دول اسكندنافيا الثلاث أو الاربع وربما أيضا يوغوسلافيا . ويضمن كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هذه المعاهدة التى تتضمن أيضا نصوصا خاصة بتجريد منطقة وسط أوروبا بما فيها شطرى ألمانيا من الاسلحة الذرية وانسحاب القوات الاجنبية منها ، ووضع حد أقصى للقوات المسلحة فى الدول التى تقع ضمن نطاق المعاهدة . وانشاء سلطة أمن أوروبى قادرة على التحقيق و التدخل لفض أى خرق للمعاهدة .

ومثل هذا التطور فى الاوضاع الاوروبية يقتضى تفاهما أمريكيا سوفيتيا لامكان تحقيقه . كما أن الضمانات التى ينص عليها فى مثل هذه المعاهدة قد تتحول فى العصر النووى الى مجرد ضمانات نظرية . فان خوف أى من الدولتين العظميين على نفسها من خطر الحرب النووية قد يشل قدرتها على الرد الفعال للمبادرة بخرق المعاهدة من جانب الدولة العظمى الأخرى .

وهناك تصور ثان لتطور الاوضاع فى أوروبا يتدرج فى انهاء المواجهة العسكرية بين الكتلتين . فيبقى حلفا وارسو والأطلنطى مع ادخال بعض التعديلات التى تبدأ بتجريد منطقة وسط أوروبا من السلاح الذرى ، وتتطور الى الغاء نظام القيادة العسكرية الموحدة فى كل من الحلفين . ثم تنتهى بخلق نظام أمن أوروبى شامل يضم كلا من الحلفين كتنظيمين مستقلين بحيث أن وجود كل حلف يعتبر ضمانا عمليا يمنع الحلف الآخر من المبادرة بالاعتداء .

هذا التطور بدوره لا يواجه ظروفا سهلة . فلا بد من تفاهم أمريكى سوفيتى ولا مفر من رضوخ ألمانيا الغربية لتقبل حقيقة وجود جمهورية ألمانيا الديمقراطية . كما أن فرنسا الديجولية ستعترض على مثل هذا التطور الذى لا يصفى كلا من النفوذ السوفيتى والأمريكى ، على دول خلف وارسو وعلى دول خلف الأطلنطى على التوالى . الا أن مثل هذا التطور يؤدى الى تصفية المواجهة المسلحة بين المعسكرين فى أوروبا . كما يمكن كلا من الدولتين العظميين من تقديم ضمانات واقعية للدول المتحالفة معها دون أن تخوض غمار مخاطرة كبيرة بحل الاحلاف فى خطوة واحدة .

مصطفى كامل احمد السيد

قضيــة فلسطين والقــانون الـدولى

— LA QUESTION PALESTINIENNE. COLLOQUE DE JURISTES ARABES SUR LA PALESTINE', ALGER — 1967 .

جـاء هجوم اسرائيل على الدول العربية فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ اثباتا لنوايا اسرائيل العدوانية . ومع ذلك فان رد الفعل المباشر للرأى العالمى كان تأييدا لاسرائيل وعطفا عليها — فقد عملت الدعاية الصهيونية جاهدة على استدرار العطف والتأييد عن طريق تشويه التاريخ واخفاء الحقائق — ولم تكن الدعاية العربية على نفس المستوى من الفعالية فلم تستطع مواجهة تغلغل الدعاية الصهيونية الى أعماق الرأى العام العالمى بسبب تفتت العمل وافتقاره الى التنسيق ، فذابت الجهود التى بذلها البعض وسط الحملات الصهيونية المنظمة .

وبعد حرب الايام الستة بدأت الدوائر العربية عملا جادا وشاقا لمواجهة الدعاية الصهيونية فى كافة المجالات . واذا كان الرأى العام العالمى يتكون فى غالبيته من افراد لا يطلبون اكثر من معرفة الحقائق ، هناك بعض الميادين المتخصصة فى العلم تغلغلت اليها الدعاية الصهيونية واستطاعت اقناعها بوجهة نظرها مستخدمة منطقا بالغا فى البراعة ، خاصة فيما يتعلق بالتبريرات القانونية للنظرية الصهيونية وما قامت به اسرائيل من أعمال منذ ان استولت على أرض فلسطين .

فقد استطاعت الصهيونية أن تقدم الحجج القانونية المقنعة لتبرير مواقفها المختلفة عبر التاريخ ، بل وحتى لتبرير طرد الفلسطينيين خارج ديارهم . ولقد شعر رجال القانون العرب ان الفرصة قد سنحت للقيام بهذا الدور الهام المتمثل فى ابراز ماتقوم عليه تلك الدعاية الصهيونية من تشويه للتاريخ والحقائق ، فكانت ندوتهم المعقودة فى الجزائر فى الفترة من ٢٢ الى ٢٧ يوليو ١٩٦٧ بمثابة المشاركة فى المرحلة الجديدة للكفاح العربى من اجل قضية فلسطين بعد عدوان الخامس من يونيو .

ونتج عن هذه الندوة مجموعة من التقارير والابحاث نشرتها الحكومة الجزائرية فى بداية عام ١٩٦٨ فى شكل كتاب من مائتين وثلاثين صفحة باللغة الفرنسية .

بدأت النـدوة بالقاء السيد محمد البيجاوى ، وزير العدل الجزائرى ، خطابا افتتاحيا أبرز فيه اهمية الندوة فى المرحلة الحاضرة من النضال العربى ، ومهمة هذه النـدوة فى الاجابة على الدعاية المعادية التى اخفت الحقائق وشوهت التاريخ لاقناع العالم بحق اليهود على أرض فلسطين . وللاجابة على تلك الادعاءات بحجج قوية تعتمد على الوثائع وقواعد القانون الدولى ، قسمت الندوة اعمالها بين لجان ثلاث : الاولى برئاسة السيد أدمون رباط ، استاذ القانون بجامعة بيروت ، والثانية برئاسة السيد مصطفى كامل يس ، رئيس البعثة الدائمة للعراق فى المقر الاوروبى للامم المتحدة وعضو لجنة القانون الدولى بالمنظمة الدولية ، والثالثة برئاسة الدكتورة عائشة راتب استاذ القانون الدولى بجامعة عين شمس . وتولت كل لجنة البحث فى احد المواضيع الاساسية المتعلقة بالقضية وقدمت

انتاجها فى شكل تقرير . ويضم الكتاب التقارير الثلاثة :

فالجزء الاول عن « الحقوق التاريخية » التى يدعيها الصهاينة على أرض فلسطين ، وقامت بتجهيز هذا التقرير اللجنة الاولى ، اما اللجنة الثانية فقد تولت الاجابة على الحجج القانونية الصهيونية واثبات ما تقوم عليه من تشـويه ، واللجنة الثالثة قدمت دراسة تشمل أهم جوانب النزاع العربى الاسرائيلى ، فجاء فيها فصول عن كل من مشكلة مدينة القـدس ، واللاجئين الفلسطينيين ومياه نهر الاردن وخليج العقبـة وقناة السويس .

والجزء الخاص بالحقائق التاريخية يوضـح تشويه الصهاينة للحقـائق بادعـائهم ان أرض فلسطين يهودية الاصل . فالوقائـع التاريخيـة تثبت ان فلسطين أرض عربية منذ أكثر من اربعة آلاف عام ، فقد استوطنت فيها قبائل سـامية كنعانية قادمة من داخل شبه الجزيرة العربية ، ولم تدخل القبائل العبرية فلسطين الا فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، ووجدت فى فلسطين حضارة بالغة التقدم ، وقد جاء وصف لهـذه الحضارة المزدهرة فى الكتاب المقدس . ولم تمكث القبائل العبرية فى فلسطين طويلا ، فانقسمت الى مملكتين متعاديتين : مملكة اسرائيل ومملكة يهوذا ، ثم خرجت نتيجة حمـلات اسـتعمارية أخرى توالت بعد دخول الفـرس ، حتى جـاء الرومان واسـتولوا على القـدس فارضـين سيطرتهم على فلسطين كلها . ثم فى بداية القرن الثانى الميلادى طرد الامبراطور هادريين اليهود من فلسطين حين تمردوا على حكمه ، وكانت فلسطين « الاقليم العـربى » للامبراطوريـة الرومانية — فكان الوقائع والحقـائق تثبت أن العبريين اليهود ليسوا هم السكان الاصـليين لفلسطين ، فهم دخلاء عليها تولو حكمها فتره من الزمن قصيرة نسبيا . وعندمـا جـاء الفتـح الاسلامى ، اعتنق جزء من عرب فلسطين الاسلام ، واصبح هناك يهود ومسيحيون ومسـلمون فى فلسطين ، كلهم من العرب .

وليس تشويه التاريخ الخاص بفلسطين هو كل ما اهتم به التقرير ، فقد بحث ايضا ماتدعيه اسرائيل عن وجود « جنس » يهودى فى محاولة لتبرير كون اليهود شعبا وامه وأن فلسطين وطنهم : فالنظريات العلمية اثبتت ان اليهود ليسوا جنسا أو عنصرا خاصا ، انما هم أفـراد من أجنـاس وأصول متعددة ، يشتركون فقط فى الديانة ، فليس جميع يهود العالم الان احفادا لفئة خاصة أو عنصر متميز ، فقد دخلت اليهودية كدين الى مناطق عديدة فى اوروبا واعتنقها الكثير ، خاصة فى العصور الوسطى . ولا يمكن التمسك بكون اليهود شعبا من اصل واحد وعنصر متميز ، فكل هذه الادعاءات تستهدف تحقيق أطماع النظرية الصهيونية واقامة حجج كاذبة لفـرض اسرائيل على يهود العالم على اساس العودة الى اسرائيل جزء من الدين مفروض على كل مؤمن — وسرعان ما اتضح ان تلك الحجج لا أساس لها عندما صرح بن جوريون نفسه بأن « ما يربط اليهود ليس الدين ، مادامت الحركة الصهيونية تضم عناصر مؤمنة وعناصر ملحدة ، ولا الجنس الذى اختفى مع الزمن ، ولا اللغة التى كادت تختفى ايضا ، وانما الرباط الفعلى الذى يوحد يهود العـالم كله ، هو ايمانهم بالعودة الى اسرائيل . »

ولقد تعرض التقرير ايضا للاسلوب الـذى اتبع لتوطين اليهود فى فلسطين فقـد تـم ذلك بسهولة نسبية لان الدول الاستعمارية التى كانت تسيطر على المنطقة رأت ان الاهداف الصهيونية تخدم مصالحها فأيدت الحركة الصهيونية ويسرت لها الامور كثيرا فى فلسطين . وكان وعد بلفور هو البداية الفعلية لعملية تسليم فلسطين للصهاينة .

والجزء الثانى من الكتاب يقوم بتحليل بعض الحجج الرئيسـية التى يحـاول الصـهاينة استخدامها لتبرير وجودهم من الناحية القانونية . ولا شك ان اسرائيل قد استطاعت اقناع العالم بشرعية وجودها ، ولكنها اعتمدت فى ذلك على اخفاء بعض الحقائق عن العالم . ولذلك يوضح هذا الجزء من الكتاب تلك الحقائق كلها . وقد ركزت اسرائيل دائما على اثبات شرعية قيامها ، ولكن الواقع يثبت لنا ان قيام اسرائيل كان مخالفة صريحة لمبادىء القانون الدولى وانتهاكا لميثاق عصبة الامم والامم المتحدة . فقد وضع اقليم فلسطين تحت الانتداب البريطانى فى اعقـاب الحرب العالمية الاولى ضمن التقسـيم الـذى جزأ العالم العربى الى مناطق عديدة ، والمفروض أن الانتداب أو الوصاية يعطى اشراف الاقـليم لمنظمة دولية وتتولى ادارته احدى الدول الاعضاء فى المنظمة بهدف تطوير أهالى الاقليم سياسـيا واقتصاديا وثقافيا تمهيدا لتوليتهم ادارة وطنهم

بأنفسهم والاستقلال به ــ الا ان بريطانيا تولت مهمتها بروح مخالفة لهذه المبادىء . فقدساعدت على تحقيق الخطط الصهيونيه وبدات فى ذلك بوعد اليهود بجعل فلسطين وطنا قوميا لهم ، وذلك بمقتضى وعد بلفور ــ واستغلت بريطانيا ضعف عصبه الامم لحماية عملية توطين وتهجير اليهود الى المنطقة ، وذلك مثلا بأنها استطاعت ان تدخل فى نص قرار الانتداب فقرة تشير الى ضروره العمل على اقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ــ وحدثت مخالفات ايضا فى ظل نظام الوصاية تحت اشراف الامم المتحده ــ فان موافقة المنظمة الدولية على انسحاب بريطانيا من فلسطين فى وقت كان فيه الموقف الداخلى يحتم بقاءها كان فى حد ذاته عملا غير متزن جاء نتيجة للضغوط الصهيونية القوية . كذلك فان اعمال اللجنة التى شكلت خصيصا لبحث موضوع فلسطين قد عانت من الضغوط الصهيونية التى عملت على تصفية أى معارضة لقيام اسرائيل مثل رأى البعض فى ضرورة استشارة محكمة العدل الدولية بشأن اختصاص الامم المتحدة فى اصدار قرارات خاصة بكيفية التصرف فى المسألة الفلسطينية . وعندماصدرت قرارات الامم المتحدة رفضت اسرائيل تنفيذها ، رغم كل ما فعلته لكى تتخذ الجمعية العامة قرارا لصالح مشروع التقسيم .

ومن ضمن الحجج التى تدعيها اسرائيل لاثبات حقها على أرض فلسطين أن وجود اليهود على هذه الارض منذ فترة تعطيها حق اكتساب ملكيتها. الا أن شرعية اكتساب الملكية بهذه الطريقة تبطل اذا اقترنت باكراه أو حصلت خفية أو كان فيها لبس ، والعيوب التى تشوب ما يدعيه الصهاينة عن حيازة اقليم فلسطين تجعل جميع مطالبهم باطلة قانونا ــ فلقد استخدمت اسرائيل القوة والعنف للاستيلاء على فلسطين ، كما ان العرب طعنوا فى بقائهم وقاوموه منذ أول اتضاح نوايا توطين اليهود فى المنطقة ــ اما عن انتقال ملكية الاقليم من دولة أخرى هى بريطانيا ولبس لبريطانيا أى حقوق على اقليم فلسطين فلم تكن على صلة قانونية تتيح لها التصرف فى هذا الاقليم .

وعلى هذا فان وجود الاحتلال الصهيونى لفلسطين ليس الا أمرا مخالفا للقانون وليس فى امكان اسرائيل تقديم تبرير سليم لذلك الا وكان مخالفا للقانون ــ ولقد تعرض هذا التقرير ايضا لما يتعلق بمسألة الاعتراف باسرائيل وشرعية عدم اعتراف العرب بها لانه لايمكن الاعتراف حتى بأمر واقع مادام هو مخالفا للقواعد القانونية ومبادىء العدالة .

وفى الجزء الثالث والاخير تنتقل الدراسة الى بعض جوانب النزاع العربى الاسرائيلى ــ وتد تناول ذلك بحث مسألة مدينة القدس وموقفها القانونى بالنسبة للتقسيم أو التدويل أو الضم كليا الى اسرائيل . ثم مسألة اللاجئين الفلسطينيين وخليج العقبة ومضيق تيران ، واخيرا بالنسبة لاغلاق قناة السويس فى وجه السفن الاسرائيلية ــ ولا شك أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين من أهم المشاكل فى القضية الفلسطينية ، وتحاول اسرائيل اتهام العرب فى ابقاء اللاجئين على حالتهم فى المخيمات ورفض توطينهم داخل بلادهم .

واذا كانت اسرائيل التى تعتبر ان العرب ليس لهم حق البقاء فى فلسطين ، ولذلك طردتهم وشردتهم من ديارهم وأراضيهم لانها تريد أن تصفى شعب فلسطين بتذويبهم داخل الشعوب العربية الاخرى ، لكى يصبح اليهود هم أصحاب الحق الشرعى فى فلسطين ، فان الدول العربية لا تقبل ان تصفى شعب فلسطين ، لان هذا عمل اجرامى اذا حدث فسوف يتهمها التاريخ باغتيال شعب بأكمله ، وهذا هو ما تريده اسرائيل ــ فاسرائيل اجبرت عددا كبيرا من العرب على ترك ديارهم باتباع سياسة ارهابية ، وهى تتبع الان تلك الاساليب مع العرب الموجودين فى الارض المحتلة الذين يعانون من سوء المعاملة وعدم المساواة مع اليهود فى الحقوق فيعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية .

فاسرائيل حين ترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم توضح نيتها فى تصفية شعب فلسطين العربى .

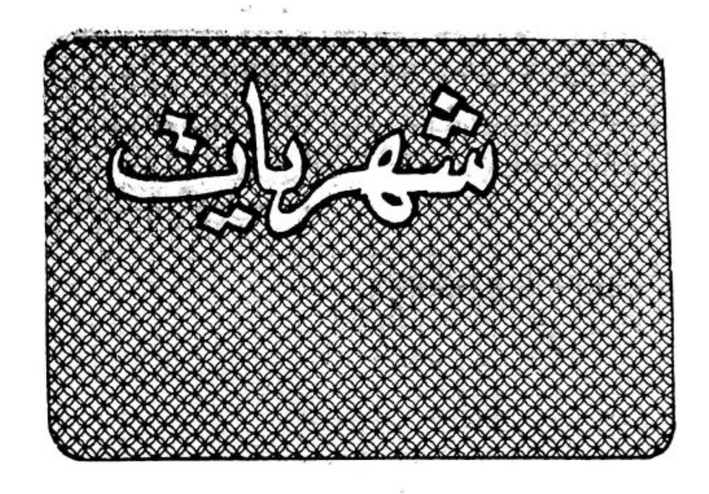
ويستمر التقرير فى بحث الجوانب القانونية لموقف عرب فلسطين فى خارج الاراضى المحتلة وداخلها .

وقد اختتم السيد البيجاوى الندوة بكلمة صغيرة اثنى فيها على انتاجها وجهد الذين حضروها .

وفى الواقع ان التقارير الصادرة عن النـــدوة هى تعبير عن وجهة النظر العربية واعلان للعالم عن حقوق العرب فى فلسطين ، وهـــذا الـــرأى معروض على قراء الفرنسية بشـــكل واضـــح وبسيط . وربما ان الكتاب كان ملخصا فلايشمل كافة جوانب القضية ولا يتعرض لكافة الـــدقائق القانونية للقضية ، فهو لا يعرض وجهة النظر من حيث الاثباتات والحجج القانونية للعرب بقدر ما يوضح التشويهات التى تقوم عليهـــــا حجج الصهاينة ـــ فالتقارير قد تناولت القضيه بشكل سطحى نسبيا ولكن الغرض كان اطلاع الرأى العام على الحقائق ، وهذه تعتبر خطوة اولى نحو كسب تأييد هذا الرأى العام يجب أن تتبعها جهود أخرى أكبر وأكثر تعمقا فى دراسة القضية وتحليل جوانبها .

عبد العزيز العجيزى







يونيو

الاتحاد السوفيتى :

١ : تم الاتفاق على انشاء علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى وسنغافورة .

٣ : تم توقيع اتفاق تجارى مع كولومبيا .

١١ : أعلن الاتحاد السوفيتى أنه وجه الى تشيكوسلوفاكيا أول احتجاج رسمى منذ بدء التطورات الاخيرة فيها ، فقد سلمت الى السفارة التشيكية فى موسكو مذكرة احتجاج على بعض المقالات التى نشرتها الصحف التشيكية وتضمنت تعريضا بالاتحاد السوفيتى .

٢٤ : سافر وفد عسكرى سوفيتى الى يوجوسلافيا برئاسة نائب وزير الدفاع .

٢٩ : قام نيكولاى بودجورنى رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيت الاعلى بزيارة رسمية لألمانيا الشرقية.

انظر أيضا : افغانستان (٣) ، المانيا الاتحادية (١٨) ، ايران (٢٢) ، تشاد (١٧) ، تشيكوسلوفاكيا (٤).

اثيوبيا :

٢٤ — ٢٦ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة ل ج.ع.م حضر خلالها الاحتفال بافتتاح الكاتدرائية المرقسية الجديدة وأجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر .

انظر أيضا : ايران (٢) .

الاردن :

١١ : تقرر انشاء سفارة فى الدانمرك تتولى العمل فى الدول الاسكندنافية وهولندا .

٣٠ : تقرر اغلاق سفارة الاردن فى نيجيريا اقتصادا فى النفقات .

افغانستان :

٣ — ١٣ : قام الملك محمد ظاهر شاه بزيارة للاتحاد السوفيتى ، وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين السوفيت ، جاء فيه أن البلدين يؤيدان انهاء قصف فيتنام الشمالية دون قيد أو شرط، ودعا الجانبان الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية .

اكوادور :

٢ : أعيد انتخاب جوزيه ماريا فيلاسكو رئيسا للجمهورية للمرة الخامسة .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٤ : تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين يوجوسلافيا والمانيا الغربيه

١٤ : وافق مجلس الشيوخ على قوانين الطوارىء التى تبيح للحكومة سلطات خاصة استثنائية فى حالات الحرب او الازمات .

١٤ — ١٥ : قام فيلى برانت وزير الخارجية بزيارة ليوجوسلافيا واجرى محادثات مع وزير الخارجية اليوجوسلافى ؛ وقطع الوزير الالمانى زيارته بسبب الاجراءات التى اتخذتها المانيا الشرقية تجاه قيود السفر الى برلين الغربية .

١٨ — ١٩ : اجرى فيلى برانت محادثات مع السفير السوفيتى حول الاجراءات التى اتخذتها المانيا الشرقية .

١٨ : اجتمع قادة القوات العسكرية التابعة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى المانيا الغربيه مع عمدة برلين الغربية وناقشوا الموقف الناشىء عن تنظيمات المرور الجديدة التى وضعتها المانيا الشرقية . ودرس المجتمعون خطاب الرئيس فالتر اولبريشت رئيس المانيا الشرقية الذى ربط فيه بين التنظيمات الجديدة واعتراف المانيا الغربية بجمهورية المانيا الشرقية .

٢٢ : تم الاتفاق على منح المغرب قرضا لتمويل مشروعات التنمية .
انظر ايضا : الولايات المتحدة (٢٦) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١٤ — ٢٠ : تم فى برلين توقيع بروتوكول للتعاون العلمى بين ج٠ع٠م والمانيا الشرقية وذلك فى ختام دورة الاجتماعات الرابعة للهيئة العلمية المشتركة بين البلدين .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٩) ؛ المانيا الاتحادية (١٤) ، (١٨) ؛ تشيكوسلوفاكيا (١٧) ، ج٠ع٠م (١٠) .

المجر :

٢٨ — ٣٠ : قام جانوش كادار رئيس الوزراء بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى .

اندونيسيا :

١٠ : تم تشكيل حكومة جديدة فى اندونيسيا لتنفيذ مشروعات التنمية والاعداد للانتخابات .

اوغندا :

٨ : اعيد انتخاب ميلتون اوبوتى رئيس الجمهورية رئيسا لحزب المؤتمر الشعبى .
انظر ايضا : السودان (٢٠) .

ايران :

٢ — ٩ : قام شاه ايران بزيارة رسمية لاثيوبيا واجرى محادثات مع الامبراطور هيلاسلاسى وصدر بيان مشترك جاء فيه ان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية خطوة ضرورية للسلام فى الشرق الاوسط .

٩ — ١٥ : قام الشاة بزيارة للولايات المتحدة ثم توجه الى ايطاليا وسويسرا ثم المغرب .

٢٣ : تم توقيع اتفاق للتعاون الفنى والاقتصادى بين ايران والاتحاد السوفيتى .
انظر ايضا : العراق (٤) .

ايسلندا :

٢٤—٢٥ : عقد فى ريكيافيك (العاصمة) دورة مجلس حلف شمال الاطلنطى .

٣٠ : انتخب د٠ كريستجان ايلدجارن رئيس المجلس الوطنى رئيسا لايسلندا .
انظر ايضا : اليونان (٢٢) .

ايطاليا :

٢ : صدقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الايطالى على القرار الذى اتخذته لجنة التوجيهية بالانسحاب من الحكومة الائتلافية الايطالية التى يشترك فيها الاشتراكيون مع الحزب الديمقراطى المسيحى تحت رئاسة الدو مورو . وذلك بهدف تمكين الحزب من انتهاج سياسة اكثر استقلالية .

٥ : تم انتخاب السناتور امينتورى فانفانى رئيسا لمجلس الشيوخ الايطالى .

١٨ — ٢٥ : كلف الرئيس الايطالى جيوفانى ليونى من الحزب الديمقراطى المسيحى بتشكيل حكومة مؤقتة لمواجهة الاضرابات المتزايدة فى البلاد .

باكستان :

٦ : صرح ارشد حسين وزير الخارجية فى الجمعية الوطنية الباكستانية أن باكستان تتخلص تدريجيا من ارتباطاتها بالحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا لان كلا منهما فقد الكثير من صلاحيته . وقال ان باكستان لا تشترك الان فى النشاط العسكرى للحلفين وهى تكتفى بدور المراقب فقط فى اجتماعات المجلس الوزارى .

٢٤ : اعلن وزير الدفاع ان الصين تساعد على بناء مصنع للاسلحة فى شرق باكستان .

بلجيكا :

١٣ : انتهت الازمة الوزارية التى بدأت منذ اربعة اشهر بسبب مشكلة اللغة وتم الاتفاق على تشكيل وزارة ائتلافية من الحزب الاشتراكى والحزب الاشتراكى المسيحى . وقد كلف الملك بودان جستون أستنس عضو الحزب الاشتراكى المسيحى برئاسة الوزارة .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٤ : تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين يوجوسلافيا والمانيا الغربية

١٤ : وافق مجلس الشيوخ على قوانين الطوارىء التى تتيح للحكومة سلطات خاصة استثنائية فى حالات الحرب أو الازمات .

١٤ — ١٥ : قام فيللى برانت وزير الخارجية بزيارة ليوجوسلافيا وأجرى محادثات مع وزير الخارجية اليوجوسلافى ، وقطع الوزير الالمانى زيارته بسبب الاجراءات التى أتخذتها ألمانيا الشرقية تجاه قيود السفر الى برلين الغربية .

١٨ — ١٩ : اجرى فيلى برانت محادثات مع السفير السوفيتى حول الاجراءات التى اتخذتها ألمانيا الشرقية .

١٨ : اجتمع قادة القوات العسكرية التابعة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى المانيا الغربية مع عمدة برلين الغربية وناقشوا الموقف الناشىء عن تنظيمات المرور الجديدة التى وضعتها المانيا الشرقية . ودرس المجتمعون خطاب الرئيس فالتر أولبريشت رئيس المانيا الشرقية الذى ربط فيه بين التنظيمات الجديدة واعتراف المانيا الغربية بجمهورية المانيا الشرقية .

٢٢ : تم الاتفاق على منح المغرب قرضا لتمويل مشروعات التنمية .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٢٦) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١٤ — ٢٠ : تم فى برلين توقيع بروتوكول للتعاون العلمى بين ج.ع.م والمانيا الشرقية وذلك فى ختام دورة الاجتماعات الرابعة للهيئة العلمية المشتركة بين البلدين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٩) ، المانيا الاتحادية (١٤) ، (١٨) ، تشيكوسلوفاكيا (١٧) ، ج.ع.م (١٠) .

المجر :

٢٨ — ٣٠ : قام جانوش كادار رئيس الوزراء بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى .

اندونيسيا :

١٠ : تم تشكيل حكومة جديدة فى أندونيسيا لتنفيذ مشروعات التنمية والاعداد للانتخابات .

أوغندا :

٨ : اعيد انتخاب ميلتون أوبوتى رئيس الجمهورية رئيسا لحزب المؤتمر الشعبى .

انظر ايضا : السودان (٣٠) .

ايران :

٢ — ٩ : قام شاه ايران بزيارة رسمية لأثيوبيا وأجرى محادثات مع الامبراطور هيلاسلاسى وصدر بيان مشترك جاء فيه أن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية خطوة ضرورية للسلام فى الشرق الاوسط .

٩ — ١٥ : قام الشاه بزيارة للولايات المتحدة ثم توجه الى ايطاليا وسويسرا ثم المغرب .

٢٣ : تم توقيع اتفاق للتعاون الفنى والاقتصادى بين ايران والاتحاد السوفيتى .

انظر ايضا : العراق (٢٤) .

ايسلندا :

٢٤—٢٥ : عقد فى ركيافيك (العاصمة) دورة مجلس حلف شمال الاطلنطى .

٣٠ : انتخب د. كريستجان ايلدجارن رئيس المجلس الوطنى رئيسا لايسلندا .

انظر ايضا : اليونان (٢٢) .

ايطاليا :

٢ : شددت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الايطالى على القرار الذى اتخذته لجنته التوجيهية بالانسحاب من الحكومة الائتلافية الايطالية التى يشترك فيها الاشتراكيون مع الحزب الديمقراطى المسيحى تحت رئاسة الدو مورو . وذلك بهدف تمكين الحزب من انتهاج سياسة اكثر استقلالية .

٥ : تم انتخاب السناتور اميتورى فانفانى رئيسا لمجلس الشيوخ الايطالى .

١٨ — ٢٥ : كلف الرئيس الايطالى جيوفانى ليونى من الحزب الديمقراطى المسيحى بتشكيل حكومة مؤقتة لمواجهة الاضرابات المتزايدة فى البلاد .

باكستان :

٦ : صرح ارشد حسين وزير الخارجية فى الجمعية الوطنية الباكستانية أن باكستان تتخلص تدريجيا من ارتباطاتها بالحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا لان كلا منهما فقد الكثير من صلاحيته . وقال ان باكستان لا تشترك الان فى النشاط العسكرى للحلفين وهى تكتفى بدور المراقب فقط فى أجتماعات المجلس الوزارى .

٢٤ : اعلن وزير الدفاع ان الصين تساعد على بناء مصنع للاسلحة فى شرق باكستان .

بلجيكا :

١٣ : انتهت الازمة الوزارية التى بدأت منذ أربعة أشهر بسبب مشكلة اللغة وتم الاتفاق على تشكيل وزارة ائتلافية من الحزب الاشتراكى والحزب الاشتراكى المسيحى ، وقد كلف الملك بودان جيستون أستنس عضو الحزب الاشتراكى المسيحى برئاسة الوزارة .

بلغاريا :

٤ : تم توقيع اتفاق تجاري مع فيتنام الشمالية .
انظر ايضا : فنزويلا (٩) ، فنلندا (١٢) ، كونغو برازفيل (٩) .

بولندا :

٨ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري لعام ١٩٦٩ مع فيتنام الشمالية .

٩ – ١٢ : قام رئيس الوزراء بزيارة رسمية للدنمارك .
انظر ايضا : ج.ع.م (١٣) .

تانزانيا :

١٧ – ٢١ : قام الرئيس نيريري بزيارة للصين الشعبية .

٢٢ – ٢٤ : قام الرئيس نيريري بزيارة لكوريا الديمقراطية .

تركيا :

٥ : فاز حزب العدل (الحزب الحاكم) ب ٣٨ مقعدا في انتخابات مجلس الشيوخ بزيادة ثلاثة مقاعد عما كان له من قبل . وفاز حزب الشعب الجمهوري (المعارض) ب ١٣ مقعدا بزيادة أربعة مقاعد وخسرت الاحزاب الصغيرة .

١١ : احتل الطلبة ثلاثة من معاهد جامعة انقرة واعتصموا بداخلها وقدموا مشروعا اصلاحيا مؤلفا من ١٣ مادة .
انظر ايضا : قبرص (٢٤) .

تشاد :

١٧ – ٢٥ : قام الرئيس فرنسوا تومبا لباي رئيس جمهورية تشاد بزيارة للاتحاد السوفيتي .

تشيكوسلوفاكيا :

٤ – ١٥ : قام وفد برلماني تشيكي برئاسة رئيس الجمعية الوطنية بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي بدعوة من مجلس السوفيت الاعلى .

١٠ – ١٢ : قام وفد حكومي برئاسة نائب رئيس الوزراء بزيارة لموسكو وبحث وسائل تطور التبادل التجاري بين البلدين .

١٢–١٤ : وصل الكسندر دوبتشيك سكرتير الحزب الشيوعي التشيكي الى بودابست على راس وفد من الحزب والحكومة وتم توقيع معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة مع المجر .

١٧ – ١٩ : قام دكتور جيري هاجيك وزير الخارجية بزيارة رسمية لالمانيا الديمقراطية .

١٨ : تم التوقيع على اتفاقية بين تشكوسلوفاكيا وفيتنام الديمقراطية تقدم بموجبها الحكومة التشيكية مساعدات عسكرية واقتصادية لفيتنام الديمقراطية .

٢٠ : بدات المناورات العسكرية المشتركة لدول حلف وارسو . ذكر بيان وزارة الدفاع التشيكية ان سكرتير اول الحزب الشيوعي التشيكي ورئيس الوزراء قد استقبلا المارشال السوفيتي زابونيتش القائد الاعلى لقوات حلف وارسو وقائد مناورات الحلف المشتركة .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١١)، فنزويلا (٩) .

توجو :

١ : صدر بيان رسمي في لومي عن اجتماع رؤساء دول ساحل العاج وداهومي وفولتا العليا والنيجر وتوجو جاء فيه أن محادثات الرؤساء الخمسة تناولت أساسا المشاكل الاقتصادية المشتركة واتفق على تعزيز التبادل التجاري والسياحة وأشار البيان الى اهتمام الرؤساء بتحقيق السلام بنيجيريا .

تونس :

١٩ : تم توقيع اتفاق بين تونس والولايات المتحدة تحصل تونس بمقتضاه على قرض قيمته عشرة ملايين دولار .
انظر ايضا : ليبيا (٤) .

جنوب افريقيا :

٤ : تقدمت الحكومة العنصرية بجنوب افريقيا الى برلمانها مشروع قانون باجراء تغييرات ادارية ومالية واسعة في اقليم جنوب غرب افريقيا . وصدر المشروع بفقرة تشير الى مشروعيته بناء على السلطات المخولة لحكومة جنوب افريقيا من جانب عصبة الامم باعتبارها صاحبة الوصاية على الاقليم .
أنظر أيضا : الولايات المتحدة (٢٩) .

ج.ع.م :

٥ : وجه الرئيس جمال عبد الناصر خطابا الى الامة في ذكرى الخامس من يونيو .

١٠ – ١٣ : قام محمود رياض وزير الخارجية بزيارة لالمانيا الشرقية وأجرى محاوثات مع المسئولين وصدر بيان مشترك وافق فيه الجانبان على أن توقيع معاهدة لحظر انتشار الاسلحة النووية سيخدم السلام العالمي كما اعرب عن تضامنهما لكفاح شعب فيتنام.

١١ : تم الاتفاق بين البنوك المصرية والبنوك المصرفية في كل من انجلترا وفرنسا وسويسرا على تقديم تسهيلات ائتمانية جديدة من بنوك الدول الثلاث للمساهمة في تدعيم التعامل المصرفي وتنشيط التبادل التجاري بين ج.ع.م وهذه الدول

١٣ — ١٥ : تام محمود رياض وزير الخارجية بزيارة لبولندا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى حكومة بولندا .

١٥ : وقعت مؤسسة البترول العامة فى ج٠ع٠م اتفاقيات لتصدير البترول ومشتقاته الى كل من الاتحاد السوفيتى واليونان وألمانيا الشرقية وهولندا .

١٨ : تم توقيع اتفاق تجارى وبروتوكول للتعاون الاقتصادى مع الجزائر .

٢٤ — ٣٠ : قام وزير الخارجيه بجولة فى دول شمال أوربا الاسكندنافية زار خلالها السويد والنرويج وفنلندا .

٢٤ : تم توقيع اتفاق جديد بين ج٠ع٠م وبرنامج الغذاء العالمى التابع للامم المتحدة .

٢٦ : تم توقيع اتفاق تجارى بين ج٠ع٠م والهند .

٢٨ : تام وفد اقتصادى من ج٠ع٠م بزيارة رسميه الى نيجيريا لتدعيم التعاون التجارى بين البلدين .

أنظر أيضا : أثيوبيا (٢٤) ، ألمانيا الشرقيه (١٤) ، الجمهورية اليمنيه (١٠)، جنوب اليمن (٢٨) ، رومانيا (٨) ، هولندا (٢) ، اليابان (٢٨) ، يوجوسلافيا (١٠) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٠ — ٢٠ : قام الفريق حسن العمرى رئيس وزراء اليمن بجولة فى البلاد العربية زار خلالها ج٠ع٠م والسودان وسوريا ولبنان والكويت والجزائر والمغرب .

١٧ : تم فى صنعاء توقيع بروتوكول التعاون الثقافى بين الاتحاد السوفيتى واليمن لعام ١٩٦٨ .

أنظر أيضا : الكويت (٦) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٢٨ : تام الرئيس قحطان الشعبى بزيارة ل ج٠ع٠م أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر .

داهومى :

٢٨ : عقدت اللجنة الثورية العسكرية الحاكمة والقيادة العليا للجيش والوزارة اجتماعا مباشرا واتخذت قرارا بتعيين د . اميل زينسو وزير الخارجية السابق رئيسا للجمهورية وذلك لتشكيل حكومة مدنية خلفا للحكومة العسكرية التى حكمت عامين ونصف عام .

أنظر أيضا : توجو (١) .

رومانيا :

٢ : صدر بيان مشترك عن محادثات نيكولاى شوشسكو رئيس رومانيا مع الرئيس اليوجوسلافى تيتو . وقال البيان أن أزمة الشرق الاوسط تشكل خطرا مستمرا على السلام العالمى . وأن الرئيسين يريان أن لا غنى عن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية .

٨ — ١٠ : تام جورج ماكوفيسكو النائب الاول لوزير خارجية رومانيا بزيارة لـ ج٠ع٠م أجرى خلالها محادثات مع محمود رياض وزير الخارجية تناولت الموقف فى الشرق الاوسط .

٢١ : قام نائب وزير الخارجية بزيارة لاسرائيل .

أنظر أيضا : سوريا (١١) ، فنزويلا (٩) ، كونجو برازا (٩) .

السودان :

٢ : تم تشكيل الوزارة السودانية برئاسة السيد محمد أحمد محجوب الذى احتفظ بمنصب وزير الدفاع ، وضمت ١٧ وزيرا منهم ١٠ من حزب الاتحاد الديمقراطى ، ٥ من حزب الامة ووزيران من جبهة الجنوب وتولى الشيخ على عبد الرحمن منصب نائب رئيس الوزراء .

٢١ : تم توقيع اتفاق تجارى مع الصين الشعبية .

٢٠ : وصل الى الصومال اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة السودانى على رأس وفد يضم بعض الوزراء وأعضاء الجمعية التأسيسية فى زيارة رسمية ولحضور احتفالات الصومال بعيد الاستقلال .

٣٠ : وافق اتحاد التنمية الدولى على منح قرض يبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار للحكومة السودانية .

٣٠ : عاد عبد الكريم الميرغنى نائب وكيل وزارة الخارجية السودانية من كمبالا بعد قضاء عدة أسابيع فى أوغندا لناقش خلالها العلاقات المتدهورة بين البلدين على الحدود .

أنظر ايضا : الجمهوريه اليمنيه (١٠) ، النيجر (٢٣) .

سوريا :

١١ : تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى بين سوريا ورومانيا الشعبية .

أنظر أيضا : الجمهورية اليمنية (١٠) .

الصين الشعبية :

٢ : تم تعيين الجنرال يوينج تشيغ سكرتير اللجنة الثورية لاقاليم كوانج تونج رئيسا لاركان حرب جيش التحرير الصينى .

٢٦ : وجهت حكومة الصين الشعبية الى حكومة الولايات المتحدة تحذيرا ضد خرق السفن والطائرات الامريكية لمياه وأجواء الصين الشعبية .

أنظر ايضا : باكستان (٢٤) ، تانزانيا (١٧) ، السودان (٢١) .

العراق :

٢٤—٢٩ : قام السيد طاهر يحيى

رئيس الوزراء على رأس وفد وزارى بزيارة رسمية لايران اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ايران تناولت التعاون الاقتصادى والثقافى والفنى بين البلدين والموقف فى الخليج العربى بعد انسحاب بريطانيا

انظر ايضا : الكويت (١٥) ، ليبيا (٤) .

فرنسا :

١ : حشد الرئيس ديجول وحدات من الجيش حول باريس كما استدعى الجيش لتسيير المواصلات بين باريس وضواحيها . اصدرت الحكومة الفرنسية الجديدة بعد انتهاء اجتماعها الاول بالرئيس ديجول بيانا قالت فيه ان استمرار الاضرابات بعد التسوية التى امكن التوصل اليها زعماء نقابات العمال ، كانت محاولة لاسقاط الجمهورية واقامة حكومة استبدادية .

١١ : قامت اضطرابات جديدة فى باريس الطلبة والبوليس .

١٥ : اصدر الرئيس ديجول قرارا بالعفو عن الجنرال السابق راءول سالان زعيم حركة التمرد التى قام بها جنرالات الجيش الفرنسى فى الجزائر عام ١٩٦١ كما شمل قرار العفو ١٠ أشخاص آخرين .

٢٤ : اسفرت نتائج المرحلة الاولى من الانتخابات عن فوز مرشحى حزب اتحاد الجمهورية الجديدة (حزب ديجول) لـ ١٤٣ مقعدا ، ولم يحصل الشيوعيون الا على ستة مقاعد ولم يفز مرشحو اتحاد اليسار الذى يتزعمه ـ فرنسوا ميتران بأى مقعد لذلك لم يفز أى من احزاب الوسط أو اليمين أو اليسار المتطرف بأى مقعد فى انتخابات المرحلة الاولى .

٣٠ : جرت المرحلة الثانية من الانتخابات وفاز حزب الرئيس ديجول بأغلبية ضخمة فى الجبهة الوطنية الفرنسية ، تكفل له تأليف حكومة من الديجوليين .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٨)، و ج.ع.م (١١) و فيتنام الشمالية (١) .

فلسطين :

١١ : عقد فى اسرائيل المؤتمر الصهيونى العالمى الثالث والعشرون .

٢٥ـ٢٩ : عقد فى لاهاى مؤتمر لسفراء اسرائيل فى أوروبا برئاسة ابا ايبان وزير الخارجية .

انظر ايضا : رومانيا (٢١) ، قبرص (٦) .

فنزويلا :

٩ : قامت بعثة تجارية برياسة وزير الخارجية بزيارة كل من الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا ويوجوسلافيا اجرت خلالها محادثات مع المسئولين حول تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجارى بين فنزويلا وهذه الدول .

فنلندا :

١٢ : صدر بيان مشترك عن محادثات رئيس هيئة رئاسة المجلس الشعبى فى بلغاريا ورئيس جمهورية فنلندا اكدا فيه ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من الاراضى العربية واعربا عن الرأى الموحد بشأن ضرورة استناد السلم فى فيتنام على اتفاقيات جنيف عام ١٩٥٤ مع الاعتراف بحقوق الشعب الفيتنامى فى تقرير مستقبله بنفسه .

١٣ـ٢٤ : وصل موسكو الرئيس أروشوكيكونين فى زيارة للاتحاد السوفييتى .

فيتنام الجنوبية :

١٩ : أعلن الرئيس نجوين فان ثيو تعبئة كل الرجال من سن ١٧ الى ٤٣ سنة لزيادة عدد أفراد القوات المسلحة .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية (١)، الولايات المتحدة (٢٧) .

فيتنام الشمالية :

١ : صر وفد فيتنام الشمالية فى محادثات باريس على أن يكون له حق التحدث باسم شعب فيتنام كله فى الشمال والجنوب وقد رفض رئيس الوفد الامريكى افريل هاريمان هذا الحق .

انظر ايضا : بلغاريا (٤) ،بولندا (٨) ، تشيكوسلوفاكيا (١٨) ، قبرص (٦) .

قبرص :

٦ـ٩ : ادانت هيئة رئاسة مجلس السلام العالمى فى دورتها التى عقدت فى نيقوسيا العدوان الاسرائيلى على الدول العربية ، كما اقر المشتركون فى الدورة بيانا حول فيتنام يؤكدون فيه تأييدهم التام لمطالب فيتنام الشمالية والبرنامج السياسى لجبهة التحرير الوطنى .

٩ : اجرى الرئيس مكاريوس تعديلات فى الوزارة القبرصية فى محاولة لادخال عناصر جديدة تعمل على توفير جو من التعايش السلمى بين اليونانيين والاتراك فى الجزيرة .

١٨ : وافق مجلس الامن على تجديد بقاء قوة السلام الدولية فى قبرص لمدة ستة اشهر اخرى وحث القبارصة اليونانيين والاتراك على مواصلة مساعيهم لتسوية خلافاتهم .

٢٤ : بدأت فى نيقوسيا المحادثات الرسمية بين اليونان وتركيا لتسوية الخلافات بينهما .

كندا :

٢٥ : اظهرت النتائج النهائية للانتخابات النيابية ان حزب الاحرار فاز بأغلبية مطلقة اذ حصل على ١٥٥ مقعدا من مجموع ٢٦٤ مقعدا .

كوريا الديمقراطية :

٤ : تم توقيع بروتوكول بزيادة حجم التجارة والتعاون الفنى والاقتصادى بين الاتحاد السوفييتى وكوريا الديموقراطية.
انظر ايضا : تانزانيا (٢٢).

كونجو برازافيل :

٩ : أعرب رئيسا كونجو برازافيل ورومانيا عن رغبتهما فى تنمية العلاقات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية بين بلديهما.

٩ــ١٢ : تام ماسيمبا ديبا رئيس الجمهورية بزيارة لبلغاريا بعد زيارته لرومانيا .

كونجو كينشاسا :

٢٦ : تقرر اقامة علاقات دبلوماسية مع شيلى .
انظر ايضا : النيجر (٢٩) .

الكويت :

١ : تقرر افتتاح سفارة للكويت فى كينيا .

٦ : وافق صندوق التنمية على منح اليمن قرضا ماليا .

١٥ــ١٦ : تام الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت بزيارة رسمية للعراق ، وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسؤلين العراقيين ، أعرب فيه الجانبان عن ايمانهما بدعم العمل الفدائى الفلسطينى .

: وافق صندوق التنمية الكويتى على منح لبنان قرضا ماليا .

٢٣ : تام الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير الخارجية بزيارة للبحرين ضمن جولة زار خلالها امارات الخليج العربى .

انظر ايضا : الجمهورية اليمنية (١٠) ، ليبيا (٤) .

ليبيا :

٤ــ٢٠ : تام عبد الحميد البكوش رئيس الوزراء بجولة زار خلالها المغرب والجزائر وتونس والكويت والعراق وأسابنيا والبرتغال .

ماليزيا :

١٠ــ١١ : عقد فى كوالالمبور مؤتمر حضره وزراء خارجية ودفاع ومالية خمس دول من الكمنولث (بريطانيا وماليزيا واستراليا ونيوزيلاندا وسنغافوره) وبحث المؤتمر النتائج المترتبة على انسحاب القوات البريطانية من منطقة الشرق الاقصى خلال عام ١٩٧١ .

وأعلن وزير الكمنولث أن بلاده لن تدير ظهرها عن الدفاع عن المحيط الهندى والمحيط الهادى وان انسحابها سوف يقتصر على القواعد العسكرية فقط .

١٦ : تام تنكو عبد الرحمن رئيس الوزراء بزيارة لبريطانيا مدتها شهر اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى لندن .

٢١ : بدات فى بانكوك المحادثات بين وفد ماليزيا والفلبين لتسوية الخلاف بين الجانبين حول اقليم صباح الذى يقع شمال ولايه بورينو .

المغرب :

١٨ : اجرى الملك الحسن الثانى تعديلا فى الحكومة

٢٦ : تم توقيع اتفاق للضمان الاجتماعى مع بلجيكا .
انظر ايضا : الولايات المتحدة (٣٠) .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

١ : تام جورج طومسون وزير الكومنولث بزيارة لنيروبى حضر خلالها المؤتمر البرلمانى للكومنولث فى جزر موريشيوس .

٥ــ١٠ : تام مايكل ستيوارت وزير الخارجية بزيارة لبلجراد .

١٢ : عقد مجلس العموم اجتماعا طارئا لبحث تضية شحن الاسلحة البريطانية الى نيجيريا . وكان وزير الخارجية مايكل ستيوارت تد عقد اجتماعا مع ممثلى الحكومة النيجيرية واقليم بيافرا المنشق فى محاولة لبدء محادثات جديدة لتسوية النزاع النيجيرى .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٨) ، ج.ع.م. (١١) ، ماليزيا (١٠) ، (١٦) ، اليونان (٢٢) .

موريتانيا :

٩ : صدر تانون بتحريم استيراد البضائع من اسرائيل والبرتغال وجنوب أفريقيا ومنع تصدير المواد الوطنية اليها .

النيجر :

٢٣ــ٢٦ : تام رئيس الجمهورية هامانى ديورى بزيارة للسودان وأجرى محادثات مع المسؤلين فى الخرطوم وصدر بيان مشترك ندد بالاحتلال الصهيونى واكد ضرورة تدعيم منظمة الوحدة الافريقية .

٢٩ : تام رئيس الجمهورية بزيارة للكونغو كينشاسا .

انظر ايضا : توجو (١) .

نيجيريا :

١ : فشلت المحادثات بين الحكومة الاتحادية واقليم بيافرا المعقودة فى كمبالا .

٢٦ : وافقت الحكومة الاتحادية على ايفاد قوة مراقبة دولية كجزء من اتفاقية وقف اطلاق النار .
انظر أيضا : الاردن(٣٠)،ج.ع.م (٢٨) ، المملكة المتحدة (١٢) .

الهند :

٦ــ١٦ : تام د. زاكر حسين رئيس الجمهورية بجولة زار خلالها المجر ويوجوسلافيا .

١٦ــ٣٠ : تام وفد برلماني هندي بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي .
انظر ايضا : ج.ع.م (٢٦) .

هولندا :

٢ــ٥ : تام زير الخارجية د. جوزيف لانز بزيارة رسمية لـ ج.ع.م بدعوة من محمود رياض وزير الخارجية .
انظر أيضا : ج.ع.م (١٥) .

الولايات المتحدة :

٥ــ٦ : لقى روبرت كيندى مصرعه في مدينة لوس انجلوس بعد اطلاق الرصاص عليه من شاب عربى يدعى سرحان بشارة .

١٠ : صدر بيان مشترك عن محادثات رئيس وزراء تايلاند ثانوم كيتيكا شوزن مع الرئيس الامريكى جونسون . جاء فيه ان بيان مانيلا الصادر عام ١٩٦٦ سيكون الاساس في موقف الولايات المتحدة أثناء المحادثات في باريس مع مندوب فيتنام الشمالية .

وقال جونسون أن الولايات المتحدة ترى أنه ينبغي أن تكون حكومة فيتنام الجنوبية « شريكا كاملا » في أية مفاوضات تهدف الى ايجاد تسوية سلمية لحرب فيتنام .

١٢ : تم في حفل رسمى في البيت الابيض توقيع اتفاق تنصلى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

٢٦ : انزلت الولايات المتحدة علمها من جزر بونين واعادتها الى اليابان بعد أن احتلتها طوال ٢٥ عاما .

٢٦ : تام دين راسك وزير الخارجية بزيارة لالمانيا الغربية .

٢٧ : قررت القيادة الامريكية الانسحاب من قاعدة خى سانه في فيتنام الجنوبية .

٢٩ : تم توقيع اتفاقية جديدة للطيران بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا .

٣٠ : وافقت الحكومة على تقديم قرض للمغرب .
انظر أيضا : المانيا الاتحادية (١٨) ، ايران (٩) ، تونس (١٩)، الصين (٢٦) .

اليابان :

٢ : قررت الحكومة اغلاق قنصليتها العامة في سالسبورى ووقف العلاقات التجارية مع روديسيا ومنع دخول حملة جوازات السفر الروديسية تنفيذا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة .

٨ــ١٠ : تام سوجى كاروتشى نائبوزير الخارجية بزيارة القاهرة والجزائر .

انظر أيضا : الولايات (٢٦) .

يوجوسلافيا :

١٠ : وصل الى القاهرة قادمين من أديس ابابا ونيودلهى نائبا وزير خارجية يوجوسلافيا ، وأجريا محادثات مع المسئولين في القاهرة حول عقد مؤتمر جديد يضم دول عدم الانحياز والدول المحبة للسلام .

١٦ : تم توقيع اتفاق لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين ساحل العاج ويوجوسلافيا بدرجة سفارة .
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٢٩) ، المانيا الاتحادية (١٤) ، رومانيا (٢) ، فنزويلا (٩) ، المملكة المتحدة (٥) ، الهند (٦) .

اليونان :

٢٠ : اعاد جورج بابا دوبولس رئيس وزراء اليونان تشكيل حكومته .

٢٢ : تام وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا وهو في طريقه الى ايسلندا للاشتراك في المؤتمر الوزارى لمنظمة حلف شمال الاطلنطى أجرى خلالها محادثات مع وزير خارجية بريطانيا تناولت الوضع في جزيرة قبرص والشرق الاوسط بصورة عامة .
أنظر أيضا : ج.ع.م (١٥) ، قبرص (٢٤) .

يــونيــو

الاتحاد السوفييتى :

١ : أعلن الكسى كوسيجين رئيس الوزراء مقترحات جديدة لنزع السلاح النووى ، وذلك فى حفل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية .

وتضمنت المقترحات منع استخدام الاسلحة النووية اطلاقا واتخاذ اجراءات لوقف صنعها وحظر اجراء التجارب الذريةتحت الارض ، وحظر استخدام الاسلحة الكيماويه وازالةالقواعد العسكرية الاجنبية .

١ : عاد الى موسكو قادما من برلين نيكولاى بودجورنى رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى بعد زيارة لالمانيا الشرقية .

٦ : أصدرت وزارة التجارة الخارجية السوفييتية تقريرا جاء فيه ان حجم التجارة بين الاتحاد السوفييتى والصين انخفض فى العام الماضى الى نسبة ٥ ٪ فقط من أعلى مستوى له عام ١٩٥٩ .

١١—١٣ : تام رئيس الوزراء بزيارة رسمية للسويد وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين فى السويد ، جاء فيه أن الجانبين يؤكدان ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية التى احتلتها .

١١ : اعلنت القيادة العسكرية العليا لحلف وارسو انتهاء المناورات التدريبية لقوات الحلف فى تشيكوسلوفاكيا .

١٥—١٩ : تام المارشال أندريه جريشكو وزير الدفاع بزيارة رسمية للجزائر .

١٥ : تم افتتاح خط جوى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة .

١٥ : تم فى موسكو توقيع اتفاق مع الولايات المتحدة للتبادل فى مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة لعامى ٦٨/١٩٦٩ .

٢٢ : تم انسحاب القوات السوفيتية التى اشتركت فى مناورات حلف وارسو من تشيكوسلوفاكيا .

٢٤ : تم فى موسكو توقيع اتفاق اقتصادى وفنى مع الجزائر .

انظر ايضا : بولندا (١٤) ، تركيا (٨) ، (٢١) ، تشيكوسلوفاكيا (٢٩) ، الجزائر (٢٣) ، ج.ع.م (٢) ، (٤) ، (٢٦) ، سوريا (٢٣) ، مالى (١٥) ، فيتنام الشمالية (١) ، لبنان (١١) ، المغرب (٥) ، نيجريا (١٦)، الهند (٨) ، الولايات المتحدة (٢١) (٣) .

اثيــوبيا :

١٥ : تام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة للنيجر لرئاسة اجتماع اللجنة الاستشارية لمنظمة الوحدة الافريقية فى نيامى ، لمحاولة اقرار السلام فى نيجيريا .

اسبانيا :

٢٤ : حذرت اسبانيا بريطانيا رسميا من أن الدستور الجديد الذى تعده الحكومة البريطانية لجبل طارق سيكون « اجراء عدائيا ضد اسبانيا وتحديا للامم المتحدةوعقبة تعترض تسوية المشكلة » .

البانيــا :

٢٤ : قررت الحكومة طرد القائم بأعمال سفارة بلغاريا فى تيرانا ، ردا على طرد سفير البانيا فى صوفيا ، تبودلت الاتهامات بأن كلا من الطرفين يقوم بنشاط معاد .

انظر ايضا : بلغاريا (٢٣)

المانيا الاتحادية (الغربية) :

: صرح وزيرالدوله للشئون الخارجية أن حكومته لن توقع اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية الا بعد أن تتلقى التأكيدات المقنعة بأن حلف الاطلنطى سيستمر يؤدى دوره فى المستقبل كما هو .

١٨ : تم توقيع اتفاق للمساعدات الاقتصادية مع اسرائيل .

٢١—٢٤ : تام وزير الدفاع بزيارة للولايات المتحدة .

انظر ايضا : المانيا الديمقراطية (١) ، فيتنام الجنوبية (١١) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١ : بدات السلطات فى تطبيق تنظيمات المرور الجديدة بتحصيل الضرائب على البضائع التى تمر من والى برلين الغربية عبر المانيا الشرقية .

٢٥ : تم في برلين التوقيع على خطة التعاون الثقافي والعلمي ٦٨/١٩٦٩ بين المانيا الشرقية وسوريا .

انظر ايضا : بولنـــدا (١) ، منغوليــا (٢) .

امارات الخليج العربي :

٦ــ٧ : عقد في ابي ظبي مؤتمر قمــة حكام امارات الخليج العـــربي التسع ووافق الحكام على أن ينتخب المجلس الاعلى لاتحاد الامـــارات رئيسا من بين اعضائه لكل دورة من دوراته بالتنـــــاوب وكذلك العاصمة . وتقرر اختيار حـــاكم قطر رئيسا لمجلس الاتحاد المؤقت الذى يتشكل من عضو واحد من كل امـــارة .

ايــران :

٢٣ : تم توقيع اتفـــاق ثقـــافي مـــع تشيكوسلوفاكيا

انظر ايضا : باكستان (٢) ، الهند (١٤) .

ايطـــاليا :

٦ : أصدرت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة جيوفاني ليوني بيانا اعتبرت فيه حلف الاطلنطي أساسيا لامـــن وسلامة ايطاليا - وجاء في البيان أن الحكومة توافق على محتـــوى اتفاقية منع انتشــــار الاسلـــحة النووية وأن المفاوضات هى الحل الوحيد لمشكلة فيتنام .

انظر ايضا : فيتنام الجنوبية (١١) ، ليبيا (١٦) .

باكســـتان :

٣ــ٨ : قام وزير الخارجية أرشـــد حسين بزيارة لتـــركيا واجـــرى محادثات مع المسئولين في انقره وصدر بيان مشترك أكد معارضة الجانبين لاستخدام القـــوة في الحصول على مكاسب اقليميـــــة او سياسية .

٢٠ : قام الرئيس أيوب خان بجـــولة لزيارة طهران ولندن وانقره .

٣٠ : تم في كراتشى توقيع اتفاق مـــع يوجوسلافيا .

بلغــــاريا :

٢٣ : امرت الحكومة بطرد سفير البانيا في صوفيا وخمسة مـــن رجـــال السفارة بتهمة تحريض البلغاريين على القيام بنشاط معاد للدولة .

انظر ايضا : البانيا (٢٤) ، بولندا (١٤) ، تشيكوسلوفاكيا (٢) ، تونس (٣) ، فرنسا (١٢) .

بولنـــدا :

٤ : تم التوقيع على اتفاق لزيـــادة التبادل التجاري مع سوريا وتأليف لجنة مشتركة لتنسيق التجـــارة بين البلدين .

١٠ : أعلنت عدة تعديلات في المناصب القيادية في الحـــزب الشـــيوعى البولندى . تضمنت انتخاب لفتنانت جنرال ميتشيسلاف موشزار وزير الداخلية سكرتيرا للحـــزب ، وعضوا مرشحا للمكتب السياسى للحـــزب .

١٤ــ١٥ : عقد في وارسو مؤتمر للدول الشيوعية حضره زعماء الاحزاب الشيوعية والحكومات في الاتحـــاد السوفييتى وبولندا والمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر وصدر بيان مشترك جاء فيه أن المجتمعين تبـــادلوا وجهـــات النظر حول المشـــاكل الدولية ومشاكل السلام في أوروبا وأكدوا ضرورة تضامن القـــوى الاشتراكية والقـــوى المعـــادية للاســـتعمار في مواجهـــة الاعمال العدوانيـــة في فيتنـــام والشرق الاوسط . وقال البيان أن المجتمعين تبادلوا المعلومـــات حول التطـــورات في بـــلادهم والتطـــورات الاخـــيرة في تشيكوسلوفاكيا وبعثوا برســـالة الى اللجنـــة المركزية للحـــزب الشيوعى التشيكى .

١٦ : جرى تعديل وزارى شمل وزارات الداخلية والمالية والصحة والشئون الاجتماعية .

انظر ايضا : سوريا (٤) .

تانزانيـــا :

٤ : اســـتأنفت تانزانيـــا العلاقـــات الدبلوماســية مع بريطانيـــا التى قطعت بسبب مشكلة روديسيا .

١٠ــ١٣ : قام الرئيس نيريرى بزيارة روانداً ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك حول موضوع انشاء خط للمواصلات بين البلدين يمكن استخدامه في المســـتقبل بالنسبة للســـوق الافريقيـــة المشتركة .

تركيـــا :

٨ــ١٢ : قام احسان صـــبرى وزيـــر الخارجية بزيارة للاتحاد السوفييتى وصدر بيان عن محادثاته مـــع المسئولين في موســـكو ، وأكـــد البيان أهمية انسحاب القـــوات الاسرائيلية من الاراضى العربية.

١٥ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لهولندا والمجر .

٢١ : تم التوقيع على بروتوكـــول ينص على تقديم الاتحـــاد الســـوفييتى المساعدة الفنية لتركيا .

انظر ايضا : باكســـتان (٣) ، (٢) ، قبرص (٢١) .

تشيكوسلوفاكيا :

٢ : قـــام وزير الخارجيـــة بزيارة لبوخارست وصوفيا .

١٨ : رد الحزب الشيوعي التشيكي على رسالة الدول الشيوعية الخمس التي اجتمعت في وارسو . ورفض الحزب التشيكي الاتهامات التى جاءت فيها بأن النظام التشيكي الجديد مضاد للثورة ونفى بيـــان

الحزب أن براج تستعد لتغيير سياستها الخارجية .

٢٠ : وقعت تشيكوسلوفاكيا عقدا لشراء قمح من بلدان السوق الاوروبية المشتركة .

٢٩—٣١ : جرت المحادثات الرسمية بين اقطاب الحزب الشيوعي السوفييتي في قرية سيرنا نادتسيو الواقعة في اقليم سلوفاكيا على الحدود بين البلدين .
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١) ، (٢٣) ، ايران ، بولندا (١٤) .

تونس :

٣—١٦ : قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه بزيارة لبلغاريا .

١٧—٢١ : قام وفد اقتصادي وتجاري برئاسة وزير الخارجية التونسية بزيارة لايران وتم توقيع اتفاق تجاري بين البلدين .

الجزائر :

٦ : تم التوقيع على اتفاق بترولي بين سوريا والجزائر .

١٠ : تم التوقيع على اتفاق ثقافي بين كوبا والجزائر .

١٦ : تم التوقيع على اتفاق تجاري بين جمهورية اليمن الجنوبية والجزائر .

١٦—٢٤ : عقدت بمدينة الجزائر اجتماعات لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وأدانت اللجنة اسرائيل لاحتلالها الاراضي العربية بالقوة وقالت أن على اسرائيل أن تسحب قواتها المعتدية بدون شروط .

٢٣ : تم توقيع اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفييتي .
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١٥) ، (٢٤) ، الجمهورية اليمنية (٣) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٣) ، فلسطين (٢٣) ، مالي (١٠)

ج.ع.م :

٢—٣ : قام وزير الخارجية محمود رياض بزيارة للدنمارك بعد زيارته لفنلندا وتوجه الوزير بعد ذلك الى الاتحاد السوفييتي .

٤—١١ : قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتي وأجرى محادثات مع المسئولين السوفييت وصدر بيان مشترك أعرب فيه الجانبان عن استنكارهما لسياسة القوى الإستعماريه التى لا تزال تستخدم اسرائيل كأداة لها ضد الاقطار العربية واتفقا على الخطوات المشتركة المقبلة فيما يتعلق بالحالة القائمة في الشرق الاوسط ولاعادة الامن والسلام في المنطقة ودعا البيان الى انسحاب القوات الصهيونية من الاراضي العربية المحتلة واعلن تضامن الاتحاد السوفييتي مع نضال الشعب العربي كما أعلن الجانبان تأييدهما لشعب فيتنام ، وأكدا من جديد اهتمامهما بالوصول الى اتفاقية نزع السلاح العام والشامل في اقرب وقت . كما بحث الجانبان العلاقات بين البلدين في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية .

٤ : تم توقيع اتفاق للتبادل التجاري لعام ١٩٦ . وتجديد اتفاقى التجارة والدفع بين ج.ع.م والصين لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهى عام ١٩٧٠ .

١٠—١٢ : قام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة ليوجوسلافيا ، اجرى خلالها محادثات مع الرئيس تيتو . وصدر بيان مشترك عن المحادثات أكد البيان أن رفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الامن وامتناعها عن سحب قواتها من الاراضي العربية هو انتهاك مستمر لميثاق الامم المتحدة وقرارات المنظمة الدولية. وأكد الرئيسان من جديد أهمية سياسة عدم الانحياز وأعربا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التى أسفرت عنها المشاورات التى جرت حتى الان لعقد اجتماع لدول عدم الانحياز .

٩٤١

١٨ : تم توقيع اتفاق لزيادة حجم التبادل التجاري مع الهند

٢٣ : القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا في مناسبة افتتاح المؤتمر القومي الاول للاتحاد الاشتراكي العربي ، وأكد الرئيس أن السلام لا يتحقق بمجرد ازالة آثار العدوان بل يرتبط بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٢٦ : سافر الرئيس جمال عبد الناصر الى الاتحاد السوفييتي لبدء العلاج الذي نصح به الاطباء في منطقة تسخلطوبو بجمهورية جورجيا بالاتحاد السوفييتي .
انظر ايضا : الجمهورية اليمنية (٣) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٢) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٢—٣ : قام الفريق حسن العمري رئيس الوزراء بزيارة لليبيا .

٣—٧ : وصل الفريق العمري الى القاهرة وغادرها الى بلاده .

٣ : تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني بين الجزائر واليمن .

٤ : وافق مجلس الوزراء اليمني على تكليف القاضي عبد الرحمن الارياني الذي تنتهي مدة رياسته للمجلس الجمهوري بالاستمرار في رياسة المجلس حتى يتم اختيار رئيس جديد للمجلس .

١١ : أصدر القاضي عبد الرحمن الارياني قراراً بتشكيل مجلس للدفاع الوطني يضم سبعة اعضاء برئاسة الفريق العمري .
انظر ايضا : جمهورية اليمن الجنوبية (٢٩) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

٢ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها الرئيس قحطان الشعبي مع الرئيس جمال

عبد الناصر وأكد البيان ضرورة توحيد الطاقات والجهود وحشد الامكانيات العربية لتحرير الارض المحتلة واتفق الرئيسان على أهمية المشاورات والاتصالات بين البلدين .

٣–١٤ : تام الرئيس قحطان الشعبي بزيارة للعراق والجزائر .

٢٨ : أعلنت الحكومة أن قواتها احبطت حركة تمرد قادها رجال الاحزاب السابقة فى اثنتين من المناطق الواقعة شمال عدن وقيام الجيش بالاشتباك مع المتآمرين .

٢٩ : تام سيف الضالعي وزير الخارجية على رأس وفد بزيارة لليمن .

انظر أيضا : الجزائر (١٠) .

داهومي :

٢٨ : جرت عمليات الاقتراع فى انتخابات الرئاسة الجديدة المرشح لها أميل برلان درينسو عضو مجلس الثورة العسكري الحاكم فى داهومي .

روديسيا :

٧ : تم وليام هاربر وزير الداخلية استقالته .

٢٦–٢٨ : سافر الى جوهانسبرج ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية لاجراء محادثات مع جون فورستر رئيس حكومة الاقلية العنصرية فى جنوب افريقيا حول تجدد نشاط الثوار الافريقيين على طوال نهر زامبيزي .

انظر أيضا : المملكة المتحدة (٢٣) .

رومانيا :

٣ : قامت بعثة رومانية رسمية بزيارة لكوبا لزيادة التعاون الفنى والعلمى بين البلدين .

انظر أيضا : تشيكوسلوفاكيا (٢) .

زامبيا :

٨–١٢ : قام كينث كاوندا رئيس الجمهورية بزيارة رسمية للدنمارك . وتم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الفنى بين البلدين .

انظر أيضا : الصومال (٢٨)

السودان :

١–٤ : تام اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة بزيارة للصومال حضر خلالها احتفالات ذكرى استقلال الصومال .

٩ : تام محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء بزيارة للبنان .

٣٠ : أعلن الشيخ على عبد الرحمن وزير الخارجية بتشكيل لجنة مشتركة بين السودان واوغندا لحل أزمة الحدود بين البلدين .

سوريا :

١ : قررت سوريا اقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين كمبوديا بدرجة سفارة .

٤ : تم توقيع اتفاق تجارى بين سوريا وبولندا وتم تأليف لجنة مشتركة لتنسيق التجارة بين البلدين .

٢٣ : تام اللواء مصطفى طلاس النائب الاول لوزير الدفاع على رأس وفد عسكري بزيارة لموسكو .

٢٧ : اعلن د . يوسف زعين رئيس الوزراء اكتشاف مؤامرة دبرها اللاجئون السياسيون السوريون فى لبنان للاطاحة بالحكومة .

انظر أيضا : المانيا الشرقية (٥) ، بولندا (٤) ، الجزائر (٦) .

الصومال :

٢٤–٢٩ : قام رئيس الجمهورية عبدالرشيد على شرماركى برافقته ابراهيم مجال رئيس الوزراء بزيارة رسمية لكينيا .

٢٨–٣١ : تام رئيس الوزراء بزيارة زامبيا وصدر بيان مشترك عن محادثاته هناك، ندد البيان بموقف بريطانيا رفضها وضع حد لحكومة ايان سميث العنصرية فى روديسيا.

انظر أيضا : السودان (١) .

الصين :

١ : أعادت الصين خطاب الدعوة الذى وجهه يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة لحضور مؤتمر الدول غير النووية المقرر عقده فى أغسطس ١٩٦٨ .

١ : احتفلت الصين بمرور ٤٧ عاما على انشاء الحزب الشيوعي الصيني وحضر الاحتفال الرئيس ماو والمسئولون فى بكين .

٢٣ : تم توقيع اتفاقية اقتصادية وفنية وعسكرية بين فيتنام الشمالية والصين .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٦) ، ج.ع.م (٤) ، فيتنام الشمالية (١٠) .

العراق :

١٧ : وقع انقلاب عسكري فى العراق أطاح بحكومة الرئيس عبدالرحمن عارف وقرر مجلس قيادة الثورة الجديد تعيين أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية .

١٨ : تم تشكيل الوزارة العراقية الجديدة برياسة عبد الرازق النايف .

٢٠ : تم الغاء مجلس قيادة الثورة وتحويله الى مجلس وطنى من ٤٠ عضوا ، يضم مجلس قيادة الثورة والوزراء وقواد فرق الجيش ومديرى الامن العام والشرطة .

٣٠ : تام جناح حزب البعث القديم الذى يرأسه احمد حسن البكر رئيس الجمهورية بانقلاب جديد

اعد فيه عبد الرزاق النـــايف رئيس الوزراء واقالة وزارتـــه وعزله ابراهيم الداود وزير الدفاع من مجلس قيادة الثـورة وتولى رئيس الجمهورية قيادة القـــوات المسلحة .

أنظر أيضا : جمهورية اليمن الجنوبية (٣) .

فرنســا :

١ : أعلنت النتائج النهائية للانتخابات يونيو ١٩٦٨ للجمعية الوطنية الفرنسية وأسـفرت عن فوز الديجوليين ب ٣٥٩ مقعدا من بينهم ٥٨ من الجمهوريين المستقلين وحصل الحزب الشيوعى على ٣٤ مقعدا واتحاد الوسط على ٥٧ مقعدا .

٣ : استؤنفت فى باريس المحادثات التمهيدية بين الولايات المتحدة وفيتنام الديمقراطية .

١٠ : قبل الرئيس ديجول استقالة جورج بومبيدو رئيس الوزراء وكلف موريس كوف دى مورفيل بتاليف الوزارة الجديدة .

١٢ : تم تشكيل الوزارة الفرنسية الجديدة برئاسة موريس كوف دى مورفيل واحتفظ ميشيل دبيريه بمنصب وزير الخارجية .

١٢ : تم فى باريس توقيع اتفاق فرنسى بلغارى للتعاون الاقتصادى والصناعى .

٢١ : أصدر مجلس الوزراء بيانا أعلن فيه أن النزاع بين نيجيريا وبيافرا يجب أن يحل على أساس حق تقرير المصير .

٢٤ : صدر بيان وزارى أعلنت فرنسا فيه معارضتها لاى اجراء جزئى لنزع السلاح النووى لا يتضمن تدمير المخزون من الاسلحة النووية وأجهزة ايصالها الى اهدافها .

٢٤ : عقدت الجلسة الرابعة عشرة من المحادثات التمهيدية لاحلال السلام فى فيتنام بين وفدى فيتنام الشمالية والولايات المتحدة .

أنظر ايضا : مالاجاش (٢٩) ، فيتنام الشمالية (٢٣) ، الكاميرون (٢٤) ، الولايات المتحدة (٢٣) ، اليابان (١٤) .

الفلبين :

٢٠ : سحبت الفلبين سفيرها فى ماليزيا بسبب الصراع على اقليم صباح .

أنظر أيضا : ماليزيا (١٥) .

فلســطين :

١ : تم تعيين ايجال الون نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا لوزارة شئون الهجرة التى أنشئت أخيرا .

١ : قررت اسرائيل عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية .

٨ : قدمت جولدا ماير وزيرة خارجية اسرائيل السابقة استقالتها من منصب السكرتير العام لحزب العمال الموحد .

١٠ — ١٧ : عقد المجلس الوطنى الفلسطينى جلساته فى القاهرة وقرر المجلس اصدار ميثاق وطنى والغاء الميثاق السابق الذى صدر عام ١٩٦٤ كما قرر انشاء مجلس أعلى للاتحادات والنقابات المهنية الفلسطينية لحشد طاقات الشعب العربى الفلسطينى وتنظيمها من أجل حركة التحرير كما ناقش تقرير اللجنة القانونية ويتضمن تعديل النظام الاساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية وطريقة تشكيل اللجنة التنفيذية وصلاحيتها ووافق المجلس على تجديد الثقة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على أن تزاول أعمالها لمدة ستة أشهر وكلفها بتنفيذ القرارات التى خرج بها المجلس . قرر المجلس الوطنى الفلسطينى فى بيان صدر عن أعمال دورته ورفض جميع المشروعات المشبوهة التى تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية ومنها فكرة الكيان الفلسطينى المزيف فى الوطن المحتل . كما قرر المجلس رفض قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وأكد البيان اعتبار النضال المسلح طريقا للتحرير .

١٨ : اعيد انتخاب ناحوم جولدمان رئيسا للمؤتمر اليهودى العالمى .

٢٣ : استولى رجال المقاومة الفلسطينية على طائرة ركاب اسرائيلية كانت فى طريقها من روما الى اللد ، وأرغم رجال المقاومة قائد الطائرة على الهبوط فى الجزائر . وقد احتجزت الحكومة الجزائرية الطائرة وملاحيها و ١٢ راكبا اسرائيليا وأفرجت عن باقى الركاب . وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن مسئوليتها عن حادث الاستيلاء على الطائرة .

٢٧ : قدمت ١٤ دولة عربية مذكرة الى سكرتير عام الامم المتحدة تطلب فيها ايفاد مبعوث دولى يتولى التحقيق فى خطط اسرائيل لطرد الفلسطينيين من غزة .

أنظر ايضا : ألمانيا الاتحادية (١٨)، تركيا (٨) ، الجزائر (١٦) ، ج.ع.م (٤) ، (٢٣) ، هولندا (١٩) ، الولايات المتحدة (١٤) .

مالاجاش :

١٩ : قام رئيس الجمهورية تسيرانانا بزيارة لفرنسا وأجرى محادثات مع الرئيس ديجول والمسئولين فى باريس حول تقديم مساعدات فنية لبلاده .

مــالى :

١ — ١٤ : قام وزير الدفاع بزيارة للجزائر .

١٠ : قام الرئيس موديبو كيتا رئيس الجمهورية بزيارة للاتحاد السوفيتى

فيتنام الجنوبية :

١١ : قام وفد برلمانى بزيارة رسمية لالمانيا الغربية ثم قام الوفد بعد

ذلك بزيارات مماثلة لكل من هولندا وبلجيكا وبريطانيا وايطاليا

انظر أيضا : فيتنام الشمالية (٢٣) ، الولايات المتحدة (١٨) .

فيتنام الشمالية :

١ : تام وفد حكومى برياسة لى‌فان‌كى عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب عمال فيتنام ونائب رئيس الوزراء بزيارة للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو تناولت قضايا التعاون السياسى والعسكرى بين البلدين .

١٥ : تام نائب رئيس مجلس الوزراء الفيتنامى على رأس وفداقتصادى بزيارة للصين .

٢٣ : أصدر وفد فيتنام الشمالية فى محادثات باريس بيانات أكد فيها من جديد رغبة فيتنام الشمالية فى الاستمرار فى المفاوضات مع الولايات المتحدة . كما أعلن أيضا استنكاره مساندة حكومة واشنطن لحكومة فيتنام الجنوبية ووصف الناطق الفيتنامى محادثات هونولولو بين جونسون وفان ثيو بأنها تؤكد التكهنات بتصاعد العدوان الامريكى فى فيتنام بينما كان الامل أن تنتهى محادثات هونولولو الى الوقف الكامل للغارات الامريكية فوق فيتنام الشمالية .

انظر أيضا : ايطاليا (١٦) ، الصين (٢٣) ، فرنسا (٣) ، (٢٤) ، كوريا الشمالية (١٠) .

قبرص :

٢١ : تام فاضل كوتشوك زعيم القبارصة الاتراك ونائب رئيس الجمهورية بزيارة لتركيا واجرى محادثات مع المسئولين فى أنقرة .

٢٥ : أنهى ممثلو القبارصة اليونان والقبارصة الاتراك الجولة الاولى من محادثاتهم حول تسوية القضية القبرصية . وصدر بيان مشترك جاء فيه أن الجانبين ناقشا القضايا الدستورية دون الدخول فى التفاصيل .

الكاميرون :

٤ : قام الرئيس أحمد اهيدجو بزيارة لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس ديجول والمسئولين فى باريس .

كوريا الشمالية :

١٠ : تم توقيع اتفاق بين كوريا الديمقراطية وفيتنام الشمالية على تقديم المساعدات العسكرية الاقتصادية لفيتنام الديمقراطية .

الكونجوبرازافيل :

٥ : عقد مؤتمر البلدان الخمسة فى اتحاد وسط افريقيا اجتماعاته فى البرازافيل .

لبنان :

٣ : تم تعديل وزارى فى لبنان .

١١ : اقر مجلس الوزراء مشروع اتفاق التبادل الثقافى مع الاتحاد السوفيتى .

انظر أيضا : السودان (٩) .

ليبيا :

١٦ : عاد عبد الحميد البكوش رئيس مجلس الوزراء الليبى الى طرابلس قادما من روما بعد زيارته لبعض الدول الاوربية .

انظر ايضا : الجمهورية اليمنية (٢) .

ماليزيا :

١٥ : أعلنت ماليزيا رفضها لطلب الفلبين ضم اقليم صباح اليها .

٢٠ ــ ٢٥ : تام تنكو عبد الرحمن ، رئيس الوزراء ، بزيارة للهند .

انظر أيضا : الفلبين (٢٠) .

المغرب :

٥ : تم فى الرباط توقيع اتفاق تجارى مع الاتحاد السوفيتى لزيادة حجم التبادل التجارى فى الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ .

المملكة العربية السعودية :

٢٢ : تم الاتفاق بين المملكة السعودية وجمهورية كينيا على تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

المملكة المتحدة :

٥ : وافق مجلس العموم البريطانى على منح الاستقلال لسوزايلاند بجنوب افريقيا فى ٦ سبتمبر ١٩٦٨

١١ : قدمت الحكومة الى البرلمان تقريرا فى صورة كتاب أبيض عن خططها الدفاعية الجديدة بعد الانسحاب من شرق السويس عام ١٩٧١ وأكد التقرير تصميم بريطانيا على أن تلعب دورها كاملا فى الدفاع عن أوروبا وزيادة القوة البريطانية فى البحر المتوسط

٢٣ : أبلغت الحكومة البريطانية الامم المتحدة أنها أصدرت التشريعات الضرورية لتنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد حكومة سميث فى روديسيا الجنوبية .

انظر أيضا : أسبانيا (٢٤) ، باكستان (٢٠) ، تانزانيا (٤) ، فيتنام الجنوبية (١١) ، الولايات المتحدة (٣) ، اليابان (١٤) .

منغوليا :

١٠ : سافر الى هانوى وفد منغولى فى زيارة ودية لفيتنام الشمالية .

٢٠ : تام وفد برلمانى بزيارة لبرلين بدعوة من برلمان جمهورية المانيا الديمقراطية .

موريتانيا :

٦ : أجرى مختار ولد دادا ، رئيس الجمهورية ، تعديلا وزاريا فى حكومته .

نيجيريا :

٦ — ٧ : قام الرئيس الجنرال يعقوب جوون بزيارة بورت لامى وأجرى محادثات مع رئيس جمهورية تشاد .

١٦ : وصل الى نيامى الجنرال يعقوب جوون رئيس حكومة نيجيريا الاتحادية للاشتراك فى جلسات اللجنة الاستشارية الخاصة بنيجيريا المتفرعة عن منظمة الوحدة الافريقية .

١٨ : أبلغ الجنرال جوون السكرتير العام للامم المتحدة ان نيجيريا الاتحادية لا ترى اى مانع من حيث المبدأ فى ارسال ممثل عن الامم المتحدة الى نيجيريا للاشراف على المعونات الدولية لضحايا الحرب الاهلية .

١٩ : وافقت حكومة نيجيريا واقليم بيافرا المنشق على أن تستأنف محادثات الصلح كاملة فى أديس أبابا تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية .

١٦ — ٢٠ : قام وفد نيجيرى برئاسة أوكوى ايكبو عضو لجنة الشئون الخارجية بزيارة ودية للاتحاد السوفيتى وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه أن الحكومة السوفيتية تؤيد مساعى نيجيريا من أجل الوصول الى تسوية سلمية للازمة وانها تؤمن أيضا أن تمزيق الاتحاد الفدرالى لنيجيريا لا يتفق مع مصالح الشعب .

انظر ايضا : اثيوبيا (١٥) ، فرنسا (٢١) .

الهند :

٨ — ١٨ : قام الدكتور زاكر حسين رئيس الجمهورية بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت . وصدر بيان مشترك عن المحادثات طالب فيه الجانبان بانسحاب القوات الصهيونية من الاراضى العربية التى احتلتها بعد عدوان ٥ يونيو وبوقف العمليات الحربية ضد فيتنام الشمالية والاعتراف بحق الشعب الفيتنامى فى تقرير مصيره .

١٤ — ٢٠ : قام نائب رئيسة وزراء الهند بزيارة رسمية لايران أجرى خلالها المحادثات مع المسئولين فى طهران تناولت شئون التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٨) ، ماليزيا (٢٠) ، الولايات المتحدة (٦) .

هولندا :

١٩ — ٢٣ : قام وزير خارجية هولندا بزيارة رسمية لاسرائيل أجرى خلالها مباحثات مع أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل .

انظر ايضا : تركيا (١٥) ، فيتنام الجنوبية (١١) .

الولايات المتحدة :

١ : أعلن الرئيس جونسون أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد اتفقتا على بدء مباحثات « فى أقرب وقت » بشأن الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية والدفاعية .

وقد أعلن جونسون ذلك فى اجتماع فى البيت الابيض ضم مبعوثين من أكثر من ٥٠ دولة لتوقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

٣ : تقدمت الدول الغربية الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بمذكرات احتجاج الى وزارة الخارجية السوفيتية على الاجراءات التى اتخذتها سلطات المانيا الديمقراطية بفرض قيود جديدة على حرية المرور من والى برلين الغربية .

٦ : أعلنت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تقديم قرض للهند للمساعدة فى مشروعات التنمية .

١٤ : استثنى الكونجرس الامريكى اسرائيل من الاجراءات النامية التى ستتخذ للحد من المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول التى تستخدم المساعدات فى شراء الاسلحة الحديثة .

١٨ : أجرى الرئيس جونسون محادثات مع نجوين فان ثيو رئيس وزراء فيتنام الجنوبية حول حرب فيتنام وامكانيات السلام فى هونولولو .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٥)، المانيا الاتحادية (٢١) ، فرنسا (٢٢) ، (٢٤) ، فيتنام الشمالية (٢٣) .

اليابان :

٢ : قررت الحكومة تقديم قرض الى أندونيسيا .

١٤ — ١٧ : قام وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا ولفرنسا .

يوجوسلافيا :

١٠ : وقعت يوجوسلافيا على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية .

١٤ : تم الاتفاق على منح أفغانستان قرضا ماليا .

انظر ايضا : باكستان (٣٠) ، ج.ع.م (١٠) .

اليونان :

١١ : عرض جورج بابا دوبلوس رئيس الوزراء مسودة دستور على الشعب اليونانى تحد من سلطة الملك قسطنطين وتفرض قيودا على الصحافة وتدعو الى انشاء مجلس وطنى يبدى مشورته الى الملك قبل اتخاذ اية قرارات رئيسية .

أغسطس

الاتحاد السوفيتي

١ : صدر بيان مشترك عن محادثات الزعماء السوفيت والتشيك فى تسييرنا ناد تيسو حول التطورات الاخيرة فى تشيكوسلوفاكيا وتم الاتفاق على عقد اجتماع جماعى فى براتيسلافا لقادة الاحزاب الشيوعية فى دول حلف وارسو .

٣ : تم انسحاب آخر وحدات القوات السوفيتية التى اشتركت فى مناورات حلف وارسو من أراضى تشيكوسلوفاكيا .

١٥ — ١٧ : قام وفد عسكرى سوفيتى برئاسة وزير الدفاع أندريه جريتشكو بزيارة لالمانيا الشرقية ، وأجرى محادثات مع قائد قوات حلف وارسو وقادة الدفاع البولنديين حول تنسيق العمل خلال المناورات العسكرية التى تمت فى كل من ألمانيا الشرقية وبولندا وأوكرانيا .

٢١ : عبرت جيوش من الاتحاد السوفيتى وبولندا وألمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر الحدود التشيكوسلوفاكية وسيطرت على براغ والمدن الرئيسية . وصدر بيان سوفيتى رسمى يشرح الاسباب التى دفعت دول حلف وارسو الى قرار التدخل والظروف التى أدت اليه .

٢٢ : أذاعت وكالة « تاس » نداء موجها من حكومات الاتحاد السوفيتى وبلغاريا والمجر وبولندا وألمانيا الشرقية الى الشعب التشيكى . أوضح البيان أن حكومات الدول الخمس استجابة منها لطلب المساعدة التى تقدمت بها شخصيات تشيكية قيادية فى الحزب والدولة أصدرت أمرا الى قواتها المسلحة بتقديم المساندة الضرورية للطبقة العاملة والشعب التشيكى كله دفاعا عن المكتسبات الاشتراكية .

٢٧ : صدر بيان سوفيتى رسمى عن مباحثات زعماء الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا التى جرت فى موسكو حول دخول القوات السوفيتية الى الاراضى التشيكية . أعلن البيان سحب قوات حلف وارسو تدريجيا حتى يعود الموقف فى أنحاء تشيكوسلوفاكيا الى مجراه الطبيعى . وقال البيان أن الوفد التشيكى أبلغ زعماء الكرملين الخطوات التى ستتخذ لتدعيم الاشتراكية وحكم الطبقة العاملة والحزب الشيوعى التشيكى . وأكد الجانبان ضرورة تنفيذ القرارات التى اتخذت فى اجتماع تسييرنا ناد تيسو والبنود والمبادىء التى تمت صياغتها فى براتيسلافا . وجاء فى البيان أن قوات حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا لن تتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد .

انظر أيضا : ألمانيا الغربية (٢١) ، ايطاليا (٢٨) ، (٢٩) ، تشيكوسلوفاكيا (٣) ، (١٦) ، (٢١) ، (٢٣) ، ج.ع.م (١٧) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٣٠) ، السودان (٢٣) .

الاردن :

٤ : تعرضت الاردن لهجوم جوى اسرائيلى على منطقة السلط بزعم وجود قواعد للمقاومة العربية هناك ، وطلب الاردن اجتماعا عاجلا لمجلس الامن ، وأصدر المجلس فى ١٦ أغسطس قرارا بادانة اسرائيل .

١٠ — ١١ : قام وفد أردنى برئاسة وزير الاقتصاد بزيارة لسوريا أجرى خلالها محادثات تجارية مع المسئولين فى دمشق وتم التوصل الى اتفاق حول موضوع الترانزيت بين البلدين .

١٧ — ٢٠ : وصل الى لندن الملك حسين للعلاج .

٢٣ : تقرر اعفاء السلع الاردنية المارة عبر أراضى ج.ع.م من رسوم العبور باستثناء رسوم المرور فى قناة السويس .

٢٨ — ٣١ : قام الملك حسين بزيارة لباكستان وايران فى طريق عودته من لندن .

انظر أيضا : ج.ع.م (٦) ، سوريا (٢٤) ، غينيا (١٥) ، فرنسا (٢١) ، كوريا الديمقراطية (٢٢) ، مالى (١٤) ، الهند (٢١) .

اسبانيا :

١٦ : أعلنت نتائج الاستفتاء على منح الاستقلال للمستعمرة الاسبانية — غينيا الاستوائية — وقد صوت ٦٣٪ من المشتركين بالتصويت لدستور البلاد الجديد . على أن تصبح دولة مستقلة فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٨ .

ألمانيا الاتحادية (الغربية) :

٢ : عاد الى بون جيرهارد شرويدر وزير الدفاع بعد زيارته للولايات المتحدة وكذا التى دارت حول مسائل الامن وبرامج تسليح ألمانيا الغربية والمسائل المتعلقة

بتكاليف بقاء القوات الامريكية فى المانيا الغربية . كما عبر الوزير فى كندا عن معارضته لسحب مزيد من القوات الكندية من بلاده .

٤ : أجرى وزير الخارجية مباحثات خاصة مع وزير خارجية النرويج أثناء قيام الوزير الالمانى بأجازة خاصة .

٢١ : نددت حكومة المانيا الغربية باجراءات الاتحاد السوفيتى تجاه تشيكوسلوفاكيا . وقال بيان الحكومة الصادر بهذا الشأن أن هذا الغزو هو « انتهاك سافر لسيادةتشيكوسلوفاكيا وأنه بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول » .

أنظر ايضا : المانيا الشرقية (١٢) ، تشيكوسلوفاكيا (١٨) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١٢ — ١٤ : قام فالترأولبريشت السكرتير الاول للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد بزيارة لتشيكوسلوفاكيا . وصدر بيان مشترك جاء فيه أن الوضع فى أوروبا قد نوقش بالتفصيل . وأكد الجانبان أنهما سيواصلان معارضة العسكرية والنازيةالجديدة والروح الانتقامية المتزايدة فى المانيا الغربية .

٢١ : أشادت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد ومجلس الوزراء فى بيان أصدراه بالاجراء السريع والجرىء الذى أقدمت عليه مجموعة الدول الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا . وهاجم البيان الكسندر دوبتشيك،وقال أنه فشل هو ومجموعته فى هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى تنفيذ الاتفاقات التى كان قد تم التوصل إليها فى مؤتمر براتيسلافا

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (١٥)، (٢١) ، ج.ع.م (٢٢) .

اندونسيا :

٧ : اختتم مرتمر وزراء خارجية دول جنوب شرقى آسيا اجتماعاته التى عقدها فى جاكرتا وحضرها وزراء خارجية تايلاند وسنغافورة والفلبين واندونسيا، وناقش المؤتمر القضايا المشتركة لهذه الدول .

امارات الخليج العربى :

٥ : عاد حاكم الشارقة الى بلاده من بريطانيا بعد زيارة استمرت ثلاثة أسابيع .

٦ : تولى الشيخ زايد حاكم امارة أبو ظبى رئاسة أولى دورات اجتماع المجلس الاعلى لاتحاد امارات الخليج العربى .

١٥ — ٢٥ : قام الشيخ صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة بزيارة رسمية لطهران ، واجتمع مع شاه ايران . وكانت ايران قد دعت حكاما آخرين من الامارات العربية فى الخليج لزيارتها .

٢٥ : قام الشيخ محمد بن حمد الشارقى حاكم مشيخة الفجيرة بزيارة خاصة لايران .

ايطاليا :

١ : قام وزير خارجية ايطاليا بزيارة لالمانيا الغربية .

٢٢ : أجرى ماليجى لونجو زعيم الحزب الشيوعى الايطالى محادثات فى باريس مع روشيه زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى ، وصرح بأنهما وجدا تقاربا كبيرا فى الرأى ازاء الموقف فى تشيكوسلوفاكيا ولكنه قال أنه لا يوجد تفكير بالقيام بمبادرة مشتركة فى الوقت الحاضر

٢٢ — ٢٥ : قام البابا بولس بجولة لزيارة بعض دول أمريكا اللاتينية.

٢٨ — ٣٠ : عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الايطالى دورة استثنائية وعادت الى المطالبة بانسحاب القوات السوفيتية من الاراضى التشيكية ودعت الى اصلاح وتحسين العلاقات بين القوى الشيوعية فى العالم .

٢٩ : دعت الحكومة الايطالية الاتحاد السوفيتى الى أن يعيد « الاوضاع الشرعية فى تشيكوسلوفاكيا » .

أنظر أيضا : قبرص (١٩) .

باكستان :

١ : قام وزير الخارجية أرشد حسين بزيارة للصين .

٥ : فرضت حكومة الباكستان الحظر على استيراد البضائع من روديسيا أو من البلدان الاخرى .

١١ : عاد الى روالبندى الرئيس الباكستانى أيوب خان بعد جولة استمرت ثلاثة أسابيع زارخلالها كلا من بريطانيا وايران وتركيا .

أنظر أيضا : الاردن (٢٨) .

البرتغال :

١٦ : أجرى سالازار رئيس وزراء البرتغال تعديلا وزاريا شمل ٧ وزارات .

تشيكوسلوفاكيا :

٣ — ٤ : عقد قادة الاحزاب الشيوعية لدول أوروبا الشرقية الاعضاء فى حلف وارسو وهى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبولندا والمجر وبلغاريا، مؤتمرا فى براتيسلافا . وصدر بيان مشترك عن المؤتمر يؤكد الكفاح ضد أعداء الاشتراكية ويدعو لتقوية الاحزاب الشيوعية مع مراعاة خواص كل دولة .

١٦ : بدأت الصحف التشيكية من جديد تشن هجوما على دول حلف وارسو . وردت الصحف السوفيتية ودول الحلف الاخرى على الهجوم قائلة « أن النظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا فى خطر » .

١٨ : صرح وزير الخارجيـــة أن بلاده تنوي الحفـــاظ على العقود التجارية التي أبرمتها مع ألمانيا الغربية ، ولكن اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ما تزال أمرا بعيدا .

٢١ : عبرت جيوش حلف وارســـو الحدود التشيكوسلوفاكية وسيطرت على براج والمدن الكبرى ، وأعلن راديو براج أن التحـــركات العسكرية لدول حلف وارســـو التى دخلت الاراضى التشيكيـــة تمت دون علم الزعماء التشيك وأن الاوامر قد صدرت بعدم ابداء اية مقاومة .

٢٢ : عقد فى أحد المصانع اجتماعات سرية باسم « المؤتمر الرابع عشر غير العادى للحزب التشيكى » وقرر انتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب ورفض السوفيت الإعتراف بهذه اللجنة على أســـاس أن ممثلى ســلوفاكيا لم يشتركوا فى المؤتمر الذى انتخبها .

٢٢ : عقد مجلس الامن جلستين عرض فيهما مندوب تشيكوسلوفاكيـــا صورة للبيانات التى أصدرتهـــا حكومته .

٢٣ ــ ٢٧ : قام الرئيس التشيـــكى الجنرال سفوبودا على رأس وفد من زعماء الحزب والحكومة بزيارة لموسكو أجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت حول دخـــول قوات حلف وارسو ، وصدر بيان سوفيتى رسمى عن نتـــائج المحادثات (انظر الإتحـــاد السوفيتى) .

٢٤ : طلب الرئيس سفوبودا أن يتخلى مجلس الامن عن مناقشة المسألة التشيكية .

٢٩ : انتخب مؤتمر الحزب الشـــيوعى السلوفاكى اللجنة المركزية الجديدة له ، وتم عزل فازيل بيلاك من منصب السكرتير الاول للحـــزب وعين بدله جوستاف هوســـاك نائب رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا . وتخلى مؤتمر الحزب عن قرارات مؤتمر الحزب الشـــيوعى التشيكوســـلوفاكى الرابع عشر « اللاشرعى » الذى عقد فى أحد المصانع ببراج فى ٢٤ أغسطس .

٣١ : قبل الرئيس سفوبودا استقـــالة وزير الداخلية جوزيف بافيل .

انظر أيضا : الإتحاد السوفيتي (١ ، ٣ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧) ، ألمانيا الغربية (٢١) ، ألمانيا الشرقية (١٢ ، ٢١) ، ايطاليا (٢٢ ، ٢٨ ، ٢٩) ، رومانيا (١٥ ، ٢١ ، ٢٩) ، الصين (٢٣) ، فرنسا (٢١) ، كوريا الديمقراطية (٢٢) ، المملكة المتحدة (٢١) ، الهنـــد (٢١) ، هولندا (٢٩) ، الولايات المتحدة (٢١) ، (٢٢) .

تونس :

١٦ : تم فى تونس توقيع اتفاق فنى مع بلجيكا التى قدمت مساعدات لمدة ١٥ سنة لمشروع زراعة فى تونس .

الجزائر :

٢ : أعلنت الحكومة تأميم ١١ مؤسسة أجنبية .

١٣ : أعلن الاتحاد الدولى لطيـــارى الخطوط الجوية أنه قرر مقاطعة الجزائر حتى تفرج عن أفراد طاقم طائرة شركة العال الاسرائيليـــة المحتجزة وهى الطـــائرة التى اســـتطاع ثلاثة من الفدائيين الفلسطينيين اجبارها على النزول فى الجزائر .

١٧ : عدل الإتحاد الدولى للطيارين عن قرار مقاطعة الجزائر ، بعـــد المحادثات التى أجراهـــا رئيس الإتحاد ونائبه مع المسئولين فى الجزائر .

٣١ : أفرجت حكومة الجزائر عن طاقم الطائرة الإسرائيليـــة والركاب الذين كانوا محتجزين ، وأصدرت السلطات الجزائرية بيانا أعلنت فيه أنها أجرت تحقيقـــا كاملا للحادث وأن قرار الإفراج قـــد صدر لإعتبارات انسانية ، وقـــد احتجزت الطائرة فى انتظار الافراج عن ٣٠ من الفدائيين الفلسطينيين المعتقلين فى اسرائيل .

انظر أيضا ، رومانيا (١٨) ، المغرب (١٦) ، (٣٠) .

ج.ع.م :

٣ : تم توقيع اتفاقية تجارية بين ج.ع.م ويوجوسلافيا .

٦ : تم توقيع بروتوكول تجـــارى بين ج.ع.م والاردن .

١١ : تم توقيع اتفاقية خاصة بالطيران بين ج.ع.م وسيراليون .

١٢ : وافقت ج.ع.م. على أن تفتح ألـــمانيا الشرقية قنصلية عامة لها بالاسكندرية .

١٧ : عودة الرئيس جمال عبد النـــاصر بعد اتمام علاجه فى الاتحـــاد السوفيتى .

٢٢ : تم الإتفاق على مشروع تبـــادل الاعفاء الضريبى على نشــــاط الطيران بين ج.ع.م. وفرنسا .

٢٤ ــ ٢٥ ــ ٢٦ : عقد فى القـــاهرة مؤتمر السفراء المصريين فى العالم العربى برئاسة محمـــود رياض وزير الخارجية .

٢٥ : وجه الرئيس جمال عبد النـــاصر رسالة الى مؤتمر الطلبة العرب فى الولايات المتحدة جاء فيهـــا « ان شعبنا العربى استطاع أن يتجاوز الهزيمة وأصبحنا أقـــوى مما كنا قبلها » « واذا كان أعداؤنا يملكون القوة فنحن نملك الحق ونملك الاصرار على اســـتنقاذه بالدم » .

انظر أيضا : الاردن (٢٣) ، السودان (٢٥) ، فلسطين (٢٧) ، كوريا الديمقراطية (٢٤) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٥ : تقرر انشاء ســـفارة لليمن فى دمشق .

١٩ : تقدم الفريق حسن العمري باستقالته من منصب قائد القوات المسلحة للتفرغ لرئاسة الوزارة . وتم تعيين اللواء حمودي الجمالي في هذا المنصب ثم تقرر عودة الفريق العمري بعد تقديم استقالته بيومين .

٢٠ : تم احباط مؤامرة لقلب حكومة الجمهورية اليمنية .

انظر أيضا : جمهورية اليمن الجنوبية (٢) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٢ — ٣ : قام وزير الخارجية بزيارة اليمن أجرى خلالها محادثات مع المسئولين في صنعاء ، وصدر بيان مشترك أكد ضرورة التنسيق العسكري لمواجهة المؤامرات التي تهدد نظام الحكم في البلدين .

٣٠ : أعلنت الحكومة انسحابها من منطقة الاسترليني .

٣٠ : تم في عدن توقيع اتفاق سوفيتي يمني يقضي بأن يزود الاتحاد السوفيتي اليمن الجنوبية الشعبية بالاسلحة .

انظر أيضا : الهند (٩) .

رومانيا :

١٥ — ١٨ : وصل الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو الى براج وتم توقيع معاهدة الصداقة والمعونة المتبادلة مع تشيكوسلفاكيا .

١٨ — ٢٢ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية للجزائر — وتم توقيع اتفاق للتعاون الفني والعلمي بين البلدين .

٢١ : وصف نيكولاي شاوشيسكو ، زعيم الحزب الشيوعي الروماني دخول قوات حلف وارسو الى تشيكوسلوفاكيا بأنه « خطأ خطير » و « خطر بالغ للسلام في أوروبا وللاشتراكية في العالم » .

٢٤ : نفت رومانيا الانباء عن تعبئة قواتها العسكرية .

٢٩ : أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني بيانا عن عدم رضا قادة رومانيا عن دخول قوات حلف وارسو الى الاراضي التشيكية .

انظر أيضا : يوجوسلافيا (٢٤) .

زامبيا :

١٤ : أعلن كنيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا حل الحزب المتحد المعارض .

السودان :

٢٠ — ٢٥ : قام وفد سوداني برئاسة محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء بزيارة رسمية لليبيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك وتم التفاهم على عقد اتفاقيات ثقافية واقتصادية واعلامية كما بحث الطرفان التطورات في القضية الفلسطينية .

٢٢ : عاد الى الخرطوم قادما من كامبالا الوفد الوزاري السوداني برئاسة وزير الداخلية بعد انتهاء زيارته لاوغندا وأثيوبيا .

٢٣ : قام وفد عسكري برئاسة نائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش السوداني بزيارة للاتحاد السوفيتي أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت حول ارسال أسلحة الى السودان .

٢٥ : قام الوفد السوداني برئاسة رئيس الوزراء بزيارة للقاهرة بعد زيارته لليبيا .

انظر أيضا : سوريا (١٧) ، المملكة المتحدة (٩) ، الولايات المتحدة (١٢) .

سوريا :

٤ : بدأ تطبيق رسوم الترانزيت الجديدة التي فرضتها السلطات السورية عند الحدود مع لبنان . وقد عارضت لبنان هذه الاجراءات

١٢ : أعلن ناطق عسكري سوري فقد طائرتين عسكريتين سوريتين من طراز ميج ١٧ وقد هبطتا اضطراريا في مطار للعدو .

١٧ : أعلنت الحكومة السورية رسميا رفضها وساطة السودان أو أي دولة أخرى لتسوية نزاعها مع لبنان .

٢٤ : تم التوقيع على بروتوكول تجديد اتفاقية التجارة والدفع مع الاتحاد السوفيتي .

انظر أيضا : الاردن (١٠) ، جمهورية اليمن (٩) ، لبنان (٨) .

سويسرا :

٢٨ : أنهى مؤتمر نزع السلاح اجتماعاته بعد أن عقد خمس عشرة جلسة في المقر الاوروبي للامم المتحدة في جنيف .

الصين :

١٣ : أعلن راديو بكين أن الزعيم ماوتسي تونج أقام حفلا للقادة العسكريين في المقاطعة التي شهدت ثورات دموية ضد ثورته الثقافية . كما أعلن الراديو أن الرئيس ماو أنشأ لجنة ثورية للاشراف على عمليات نقل الاسلحة والامدادات بالقطارات الى فيتنام الشمالية .

٢٣ : أعلن شوان لاي رئيس وزراء الصين الشعبية معارضة بلاده لدخول قوات حلف وارسو الى الاراضي التشيكية .

انظر أيضا : باكستان (٩) ، كمبوديا (٢٢) .

العراق :

١ : تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة أحمد حسن البكر .

٣ : أعلنت الحكومة أنها ملتزمة ببيان ٢٩ يونيو عام ١٩٦٦ كأساس لحل المشكلة الكردية وأنها ستبدأ في الاجراءات الخاصة بتنفيذه .

٢٧ : تم الغاء الاتحـــاد الاشتراكي العربي في العراق .

٣١ : تم في بغداد التوقيع على بروتوكول التعاون الثقافي بين العراق وكوريا الديمقراطية .

غينيـــا :

١٥ ــ ٢٧ : تام وفد برلمـاني برئاســة نائب رئيس الجمعية الوطنيــة بزيارة لموسكو بدعوة من المجلس السوفيتي الاعلى .

٢١ : تام وفد عسكري برئاسة رئيس أركان حرب الجيش الوطني بزيارة لهانوي .

٢٤ : أنهى المؤتمر الوزاري لدول غرب افريقيا ــ غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال الاعضاء في منظمة دول نهر السنغال أعماله في كوناكري وقرر المؤتمر الموافقة على عــدة قرارات لزيادة التعاون التجاري بين الدول المشتركة . كما قرر توقيع معاهدة تجارية جماعيــة بدلا من المعاهدات الثنائية بين الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

فرنســا :

٧ : عقد في باريس الاجتماع السادس عشر بين وفدي الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية .

١٤ : منحت فرنسا قرضين لـحكومة المغرب قيمتهما ٤٣ مليون فرنك فرنسي .

١٤ : انتهى الاجتماع السابع عشر في محادثات السلام في باريس بين وفدي فيتنام الشمالية والولايات المتحدة وقد أكد رئيس الوفـد الفيتنامي تمسك بلاده بموقفهـا وبالبرنامج السياسي للجبهــة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية .

٢١ : اتهمت الحكومة الفرنسية الاتحاد السوفيتي بأنه يمارس « سياسة الكتل » التي تؤدي الى زيادة التوتر الدولي . وقال بيــان حكومي ان فرنسا أسفت للتدخل العســـكري الســـوفيتي في تشيكوسلوفاكيا .

٢٤ : أصدرت وزارة القوات المسلحـة الفرنسية بيانا اعلنت فيــه ان فرنسا نجحت تنبلتها الهيدروجينية الاولى في منطقة التجارب النووية الفرنســـية في جنوب المحيط الهادي .

انظر أيضا : ايطاليا (٢) ، ج.ع.م (٢٢) ، الولايات المتحدة (٢١) .

فلسطين :

١٢ : توجه أبا ايبان وزير خارجيـــة اسرائيل الى ساحل العاج لعقد اجتماع لرؤســـاء البعثـــات الدبلوماسية الاسرائيلية في افريقيا في مدينة ابيدجان .

٢٤ : اصدرت قيادة العاصفة بلاغــا عسكريا عن الهجوم الذي قامت به قواتها على مواقع العدو في وادي خالد ومستعمرة مسادة .

٢٧ : أعلن متحدث عســكري اسرائيلي في تل أبيب أن اثنين من الجنود الاسرائيليين قتلا واختطف ثالث في كمين نصب لسيارة عســكرية على الضفة التي تحتلها اسرائيل لقناة السويس .

انظر أيضا : الاردن (٤)، الجزائر (١٣ ، ١٧ ، ٣١) ، السودان (٢٠) ، سوريا (١٢) .

قبرص :

١٩ ــ ٣١ : قـام الرئيس مكاريـوس بجولة زار خلالهــــا الدول الاسكندنافية فنلندا والســـويد والدنمارك والنرويج كمــا تام بزيارة روما وهو في طريق عودته الى بلاده .

كمبوديا :

٢٢ : تام كيوك كي هيانج رئيس مجلس الدولة عــلى رأس وفـد بزيارة للصين الشعبية اجتمع خلالهــا بنائب رئيس مجلس الدولة في الصين الشعبية .

الكونجو برازافيل :

١ : قرر الرئيس الكونغولي ماسيمبا ديبا حل الجمعية الوطنية وايقاف نشاط المكتب السياسي للحـركة الوطنية للثورة .

٣ : وقع انقلاب عسكري استولت فيه العناصر اليسارية في الجيش على السلطة .

٤ : استدعى قادة الانقــلاب الرئيس ماسيمباديبا لتولى منصبه كرئيس للجمهورية من جديد .

٦ : أعلن الرئيس ماسيمباديبا تشكيل حكومة مؤقتة والمجلس الوطنـي للثورة من ثلاثين عضــوا وأعلن دمج الجيش والبوليس والحرس المدني في تشكيل واحد يتبع مجلس الثورة .

٣٠ : نشب قتال بين قوات الحكومة ومجموعات الشباب الثوري من الجناح اليساري المتطرف لرابطة الشبيبة الكونغولية التي تحتـل أحد المعسكرات القريبة من مدينة برازافيل .

الكونجو كينشاسا :

١٦ : أجرى الرئيس موبوتو تعـــديلا في حكومته احتفظ فيه برئاســـة الوزارة ووزارة الدفاع ، كمـــا احتفظ جوستين بومبوكو بمنصبه كوزير للخارجية .

١٧ : أعلن مجلس الثورة الحاكم الغاء الدستور واستبداله بقانون أساسي وضعه المجلس وقد نص على اعطاء مجلس الثورة كل صلاحيات القيادة والاشراف والتوجيه والتنسيق في كل من الحزب والدولة . وينبثق عن مجلس الثورة (٤١ عضوا) لجنة تنفيذية عليا من ١٢ عضوا من بينهم ماسيمبا ديبــا رئيس الجمهورية وماريان نجوالي قائد الانقلاب الاخير .

٢٢ — ٢٦ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لبلجيكا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بروكسل حول تنفيذ اتفاقيات التعاون الفنى بين البلدين فى العام القادم .

كوريا الديمقراطية :

٢٢ : انتقدت كوريا الديمقراطية « الاتجاه اليمينى » فى تشيكوسلوفاكيا وقالت أن القوات السوفيتية والقوات المتحالفة معها دخلت الاراضى التشيكية لضمان أمن دول أوروبا الشرقية .

٢٤ : قام نائب وزير خارجية كوريا الشمالية على رأس وفد بزيارة ل ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ج.ع.م حول تدعيم العلاقات فى مختلف المجالات وتبادل وجهات النظر بشأن الموضوعات التى تهم البلدين .
انظر أيضا : العراق (٣١) .

لبنان :

٨ : قرر مجلس الوزراء اتخاذ تدابير مماثلة لمواجهة الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة السورية والخاصة برسوم الترانزيت بين البلدين .

٣٠ : قام فؤاد بطرس وزير الخارجية بزيارة رسمية ل ج.ع.م أجرى خلالها محادثات مع محمود رياض وزير خارجية ج.ع.م لبحث أزمة الشرق الاوسط .
انظر أيضا : سوريا (٤) ، (١٧) .

ليبريا :

٢٣ — ٢٨ : قام الرئيس تابمان بزيارة لساحل العاج .

مالى :

١٤ : صدر فى موسكو البيان المشترك من محادثات الرئيس موديبو كيتا مع المسئولين السوفييت وأكد البيان أن المهمة الرئيسية للتقدميين فى العالم هى ازالة آثار العدوان الصهيونى الامبريالى الذى وقع على الامة العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وكذلك العمل على انهاء الحرب فى فيتنام .

١٤ — ١٥ : قام الرئيس موديبو كيتا بزيارة ل ج.ع.م .
انظر أيضا : غينيا (٢٤) .

المغرب :

١٦ : تم فى الرباط توقيع اتفاق تجارى مع الجزائر لمضاعفة حجم التبادل التجارى بين البلدين .

٣٠ : قام الدكتور احمد العراقى وزير خارجية المغرب بزيارة للجزائر .
انظر أيضا : فرنسا (١٤) .

المملكة العربية السعودية :

٢٢ : اتفقت السعودية مع ايران على تسوية نزاعهما حول الحقوق الخاصة بموارد النفط الواقعة فى البحر .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٥ : قام ادوارد هيس زعيم حزب المحافظين البريطانى بزيارة لاستراليا أجرى خلالها محادثات مع جون جوردون رئيس وزراء استراليا تناولت مسألة الوجود البريطانى فى منطقة شرق السويس .

٩ : وافقت الحكومة البريطانية على تزويد السودان بقرض قيمته ٥ ملايين جنيه استرلينى .

٢١ : أذاعت الحكومة بيانا رسميا وصفت فيه تحركات قوات حلف وارسو الى داخل تشيكوسلوفاكيا بأنه « اجراء لا يتفق مع السلوك الدولى ويتناقض مع تصريحات الحكومة السوفيتية العديدة من عدم التدخل فى الشئون الداخلية

٩٥١

للدول المستقلة » .

٢٧ : أعلنت الحكومة البريطانية رفض وقف امدادات الاسلحة من الحكومة الاتحادية فى نيجيريا التى تشن حربا ضد اقليم بيافرا الانفصالى .
انظر أيضا : الاردن (١٧) ، امارات الخليج (٥) ، باكستان (١١) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٣) ، هولندا (٢٩) ، الولايات المتحدة (٢١) .

النمسا :

٢١ : أعلنت النمسا أنها ترغب فى الاستعداد فى انتهاج سياسة الحياد والاستقلال وأن تنال ثقة الدول الموقعة على اتفاقية النمسا .

نيجيريا :

٧ : عقدت فى أديس أبابا الجلسة الاولى من مباحثات السلام بين وفدى نيجيريا ولم يحضر الرئيس جوون المحادثات . وقد قدم وفد نيجيريا مقترحات محددة لحل الخلاف .

٨ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها الدكتور أركيبو وزير خارجية نيجيريا مع المسئولين فى بولندا استنكرا فيه العدوان الاسرائيلى وطالبا اسرائيل بسحب قواتها من الاراضى العربية المحتلة وضرورة مراعاة تنفيذ قرار الامم المتحدة .

١٠ : تأجلت محادثات السلام بين وفدى نيجيريا واقليم بيافرا الى ٨/١٢ لاتاحة الفرصة أمام الوفدين لدراسة مقترحات كل منهما .

١٥ : قالت المصادر العسكرية فى نيجيريا أن القوات الاتحادية احتلت أكوين على الضفة الشمالية لنهر ايمو وعلى بعد ١٥ ميلا جنوبى أبا العاصمة الثانية التى لجأ اليها الانفصاليون فى بيافرا .

١٦ : تعطلت الى أجل غير مسمى المفاوضات حول تسوية النزاع بين

ممثلى الحكومة الفيدرالية النيجيرية ونظام نيجيريا المنشق . ويرفض وفد بيافرا الشرط الرئيسى للحكومة الاتحادية الذى يستهدف وحدة البلاد ويطالب وفد بيافرا الاعتراف بسيادة جمهورية بيافرا مقابل الارتباط الاقتصادى الوثيق .

١٨ : رفض الجنرال يعقوب جوون رئيس الحكومة الاتحادية وقف اطلاق النار بصفة مؤقتة بين قواته وقوات الاقليم الشرقى المنشق . وكان الامبراطور هيلاسلاسى قد طلب وقف اطلاق النار بصفة مؤقتة للسماح بنقل امدادات غذائية وطبية لضحايا الحرب الاهلية .

١٩ : وصل الى لندن أوناهورو وزير الانباء النيجيرى ورئيس وفدها فى مباحثات السلام مع اقليم بيافرا لاجراء محادثات مع وزير الكومنولث حول تطور المحادثات السلمية فى أديس أبابا .

٢٤ : صرح ديالللو تيلى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن الوفدين القائمين بمحادثات الصلح النيجيرية الجارية فى اديس أبابا قد وصلا الى اتفاق بشأن ارسال مؤن الاغاثة على وجه السرعة الى المدنيين من ضحايا الحرب الاهلية فى نيجيريا .

٢٦ : قام الحاج أمينو كانو وزير المواصلات والمبعوث الشخصى للرئيس يعقوب جوون بزيارة ل ج.ع.م .

٢٦ : استؤنفت فى أديس أبابا مباحثات السلام بين وفدى نيجيريا وتجرى المباحثات فى صورة سرية .

الهنـــد :

٩ : منحت الهند الى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية مجموعة الاجهزة العلمية والثقافية فى مجال توطيد العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين .

٢١ : أعربت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند عن قلقها الشديد بسبب الاحداث التى جرت فى تشيكوسلوفاكيا . وقالت أمام مجلس النواب الهندى انها تأمل أن تنسحب القوات السوفيتية وقوات حلف وارسو من الاراضى التشيكية فى أقرب وقت ممكن .

هولنـــدا :

٢٩ : قام جوزيف لانز وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى لندن تناولت المسألة التشيكية ومسألة انضمام بريطانيا للسوق الاوربية

الولايات المتحدة :

٨ : فاز ريتشارد نيكسون بترشيح لحزب الجمهورى له للرئاسة الامريكية فى أول اقتراع أجراه المؤتمر القومى .

١٢ : رفض الرئيس الامريكى جونسون مشروع قرار مجلس الشيوخ الامريكى بمنع استيراد القطن طويل التيلة من ج.ع.م . والسودان .

٢١ : طلبت كل من أمريكا وبريطانيا وكندا وفرنسا عقد مجلس الامن لبحث الموقف فى تشيكوسلوفاكيا.

٢١ : أصدر البيت الابيض بيانا من الرئيس جونسون رفض فيه المبررات التى قدمتها الدول الاشتراكية لدخول قواتها إلى تشيكوسلوفاكيا وطالب بانسحاب هذه القوات وجاء فى البيان أن الولايات المتحدة تجرى مشاورات عاجلة مع حلفائها فى حلف الاطلنطى حول الاجراءات التى تتخذ فى الامم المتحدة .

٢٢ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة تعترف بالحكومة الشرعية فى تشيكوسلوفاكيا وانها لن تتعامل مع السلطات السوفيتية هناك أو أية حكومة جديدة تقوم فى تشيكوسلوفاكيا .

٢٩ : انتخب المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى هيوبرت همفرى نائب جونسون مرشحا للحزب فى انتخابات الرئاسة .

انظر ايضا : المانيا الغربية (٢) ، ج.ع.م (٥) ، فرنسا (٧) ، (١٤) .

اليابان :

٢ : عقد فى طوكيو الاجتماع الاول لمؤتمر طوكيو ضد الاسلحة النووية وقد حضر مندوبون من الولايات المتحدة والدنمارك وفرنسا وكوريا ورومانيا و ج.ع.م وقد أدان المندوبون العدوان الامريكى فى فيتنام .

يوجوسلافيا :

١ : قام وفد لجنة الحزب الشيوعى اليوجوسلافى بزيارة لتشيكوسلوفاكيا .

٩ — ١٢ : قام الرئيس اليوجوسلافى تيتو يصحبه وفد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوجوسلافى بزيارة لتشيكوسلوفاكيا . وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه أن الجانبين ناقشا مشكلات الحركة الشيوعية وأعربا عن رغبتهما فى تطوير التعاون الثنائى بين الحزبين الشيوعيين فى كافة المجالات وأعربا كذلك عن ايمانهما بمبادىء الحركة الدولية للطبقة العاملة وضرورة دعم وحدة العمل بين القوى الاشتراكية .

١٨ — ٢٣ : قام ميكا سبيلياك رئيس وزراء يوجوسلافيا بزيارة رسمية للنرويج أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى النرويج حول تدعيم التعاون بين الاقطار الاوروبية واحلال السلام وتحسين العلاقات الدولية .

٢١ : صرح الرئيس تيتو « أن دخول وحدات عسكرية أجنبية الى تشيكوسلوفاكيا بدون دعوة أو موافقة من الحكومة الشرعية أثار لدينا قلقا بالغا » .

٢٢ : أصدر الاجتماع المشترك للمجلس الاعلى واللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى اليوجوسلافى بيانا عبروا فيه عن تضامنهم الكامل مع تشيكوسلوفاكيا بزعامة دوبشيك واستنكر البيان تدخل حلف وارسو .

٢٤ : اجتمع الرئيس تيتو مع شاوشيسكو زعيم الحزب الشيوعى الرومانى فى بلدة صغيرة على الحدود .

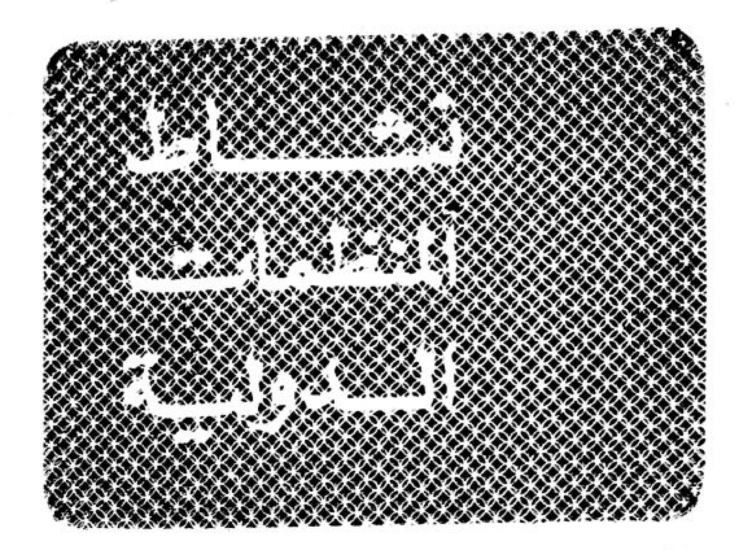
انظر ايضا : ج.ع.م (٣) .

الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الإقليمية

منظمات أخرى



الأمم المتحدة

١ — الجمعية العامة

طلبت مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة من الامين العام للهيئة ، في ١٦ يوليو ١٩٦٨ ، تأجيل افتتاح دورة الجمعية العامة الثالثة والعشرين من ١٧ الى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٨ وذلك حتى لا يتعارض موعد افتتاح الجمعية العامة مع موعد انعقاد مؤتمر الدول غير النووية الذى سينعقد فى جنيف فى الفترة من ٢٩ اغسطس الى ٢٨ سبتمبر ١٩٦٨

وقد وافقت أكثرية الاعضاء على الموعد الجديد ولذلك أرسل الامين العام تبليغا الى الدول الاعضاء فى ٢٦ يوليو يعلمهم فيه بأن الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة ستنعقد فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٢٤ سبتمبر عوضا عن ١٧ سبتمبر وهو الموعد المحدد أصلا . وأضاف الامين العام بأن على الاعضاء الراغبين فى اقتراح فقرات اضافية على جدول أعمال الجمعية العامة عمل ذلك فى موعد لا يتجاوز ٢٣ اغسطس ١٩٦٨ .

ويشتمل جدول الاعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الثالثة والعشرين العادية على ٩٠ بندا منها تطبيق الاعلان بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، التعاون الدولى فى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، مسألة نزع السلاح العام والشامل ، الحاجة الملحة لوقف التجارب النووية ، ازالة القواعد العسكرية الاجنبية فى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، سياسات التفرقة العنصرية لحكومة جمهورية جنوب افريقيا ، مراجعة شاملة لمجمل قضية عمليات حفظ السلام بجميع عناصرها ، تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، عقد الامم المتحدة للتنمية ، سنة التعليم العالمية ، الاسكان والتعمير والتخطيط ، مسألة ناميبيا (جنوب غربى افريقيا) ، قضية عمان ، تقرير اللجنة الخاصة حول مسألة تعريف العدوان ، .... الخ .

٢ — الشرق الاوسط :

(أ) مهمة المبعوث الخاص

أعلن أوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، تقريره حول تقدم جهود المبعوث الخاص غونار يارنغ الى الشرق الاوسط . وقد غطى هذا التقرير نشاط المبعوث الخاص بعد ٢٩ مارس ١٩٦٨ وجاء فيه :

قام السفير يارنغ من مقره فى نيقوسيا فى قبرص باجراء مباحثات مع الحكومات المعنية كالتالى :

أ — مع الحكومة الاردنية فى عمان فى ٢ و ١٢ و ٢٨ ابريل و٧ مايو .

ب — مع حكومة ج.ع.م. فى

القاهرة فى ٨ و ١٧ ابريل و ٩ مايو .

جـ - مع الحكومة الاسرائيلية فى القدس فى ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٣٠ ابريل و ٨ مايو .

د - مع الحكومة اللبنانية فى بيروت فى ١٠ مايو .

بالاضافة الى رفع التقارير المنتظمة الى الامين العام للامم المتحدة حول نتائج هذه الاجتماعات ، اجتمع السفير يارنغ بالامين العام فى طهران بتاريخ ٢٢ ابريل . وقد تم الاتفاق فى هذا اللقاء على أنه سيعود فى الوقت المناسب الى مقر الامم المتحدة لاجراء مزيد من المشاورات مع الامين العام وعلى أنه سيتابع مهمته بعد ذلك من هناك .

وقد وصل السفير يارنغ الى نيويورك فى ١٥ مايو ١٩٦٨ . وكانت له فى الاسابيع الخمسة التى تلت ذلك ، بالاضافة الى اجراء المشاورات الاعتيادية مع الامين العام ، اتصالات مستمرة ، على كلا المستويين الرسمى وغير الرسمى ، مع المندوبين الدائمين للاطراف المعنية .

وغادر السفير يارنغ نيويورك فى ٢١ يونيو فى رحلة لقضاء العطلة فى أوروبا . الا أنه استمر فى تقصى المعلومات حول وضع الشرق الاوسط واغتنم فرصة وجود وزراء خارجية الاطراف المعنية فى عدة بلدان أوروبية فاجتمع معهم كالتالى :

أ - مع وزير خارجية ج.ع.م. فى ستوكهولم فى ٢٥ يونيو .

ب - مع وزير خارجية اسرائيل فى لاهاى فى ٢٦ يونيو .

جـ - مع وزير خارجية الاردن فى لندن فى ٨ و ٩ يوليو .

واجتمع أيضا مع المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية فى لندن فى ٩ يوليو . وعاد الى مقر الامم المتحدة فى ٢٢ يوليو .

وعلى ضوء آخر المباحثات التى أجراها ، توصل السفير يارنغ الى النتيجة ، والتى يدعمها الامين العام كلية ، بأنه سيكون من المهم والمنصوح به بالنسبة له أن يتابع جهوده لتحقيق اتفاق ما بين الاطراف .

بالاضافة الى ذلك قام السفير يارنغ باجراء مباحثات فى أواخر يونيو الماضى فى العاصمة السوفيتية حول تطورات أزمة الشرق الاوسط .

هذا وقد تقرر مد مدة انتداب السفير غونار يارنغ ٣ اشهر أخرى تنتهى فى آخر نوفمبر ١٩٦٨ لتنفيذ قرار مجلس الامن .

وفى المرحلة الجديدة من مباحثات يارنغ اجتمع المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة بوزير خارجية اسرائيل أبا ايبان فى لندن فى ٩ أغسطس ١٩٦٨ .

وفى ١٧ أغسطس ١٩٦٨ اجتمع المبعوث الخاص بوزير خارجية ج.ع.م. فى القاهرة . وعاد واجتمع به ثانية فى ٢٩ أغسطس وذلك بعد أن أجرى السفير يارنغ مباحثات مع وزير خارجية اسرائيل فى القدس يوم ٢٨ أغسطس .

(ب) الاردن واسرائيل :

تقدم الاردن يوم ٥ أغسطس الماضى رسالة جديدة الى رئيس مجلس الامن طلب فيها عقد جلسة طارئة للمجلس لبحث « العدوان الجوى الاسرائيلى المتعمد » الذى جرى يوم ٤ أغسطس على الضفة الشرقية لنهر الاردن . وطلب الاردن أن ينعقد المجلس فورا لبحث العدوان الاسرائيلى الجديد .

واجتمع مجلس الامن مساء يوم ٥ أغسطس ودعا ممثلى ج.ع.م. والعراق والجزائر لحضور الاجتماع والاشتراك فى مناقشات المجلس دون أن يكون لهم حق التصويت نظرا لانهم ليسوا أعضاء فى المجلس . كما تم تطبيق ذلك بالنسبة لاسرائيل . ودعت الدول العربية الى ضرورة تطبيق العقوبات على اسرائيل . وقد انضمت فرنسا الى الاتحاد السوفيتى بطلب ادانة اسرائيل على عدوانها الجوى على الضفة الشرقية لنهر الاردن وباتخاذ اجراءات ضدها .

وجرت سلسلة من المشاورات بين عدد من الدول الاعضاء فى مجلس الامن للاتفاق على أسس مشروع قرار يقدم الى المجلس بفرض عقوبات على اسرائيل وقد تردد أن باكستان هى التى ستتكفل بالتقدم الى المجلس بهذا المشروع الذى يستند الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى يدعو الى استخدام جميع التدابير بما فيها « التدابير العسكرية » لردع أية دولة معتدية .

وقد بدا من الاتصالات التى جرت بين أغلبية دول مجلس الامن أن الاتجاه السائد يؤيد المطالبة باصدار قرار حازم بفرض العقوبات على اسرائيل . الا أن المندوب الامريكى لم يبد استعدادا لتأييد هذا الاتجاه ولم يقدم باستثناء التعبير عن أسفه لحادث السلطة الا اقتراحا بقبول وضع مراقبين على خط وقف اطلاق النار بين الاردن واسرائيل .

وازاء هذا الموقف الامريكى واجه مجلس الامن صعوبات كبيرة فى الاهتداء الى مشروع قرار ضد اسرائيل ، بل ان هذه المصاعب أدت الى تأجيل جلسة المجلس الى يوم ١٢ أغسطس .

وحاولت الدول الافريقية والاسيوية وضع مشروع قرار يهدف الى وصف أية غارات تشنها اسرائيل على الاردن فى المستقبل بأنها تهديد للسلم العالمى . ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا هذا المشروع ورأيا أن يتضمن المشروع اشارة الى التزام الجانبين بوقف اطلاق النار ، وذلك كى يتضمن المشروع ما تقوله اسرائيل من أن الهجوم الجوى على السلط كان ردا على نشاط رجال المقاومة من قاعدتهم هناك . واذا كان قد اتضح أن الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والبرازيل والدانمرك مستعدة للتنديد بالعمل الذى قامت به اسرائيل يوم ٤ أغسطس ١٩٦٨ الا أنها لاتستطيع أن تقبل بمشروع قرار يشير الى أية غارات تقع على الاردن فى المستقبل بوصفها « تهديد للسلام » نظرا لان اقرار هذا يعد قبولا لمبدأ توقيع العقوبات على اسرائيل .

وقد أصدر مجلس الامن قراره

يوم ١٦ أغسطس بأدانة العدوان الاسرائيلى على منطقة السلط ووصفه بأنه انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة وحذر من أنه اذا تكررت مثل هذه الاعتداءات فان المجلس « سوف يأخذ فى الاعتبار فى الوقت المناسب عدم الالتزام بهذا القرار » . وقد أثار هذا القرار خيبة أمل الدول العربية مرة أخرى لانه قرار ضعيف الا أن اسرائيل أكدت على لسان مندوبها فى مجلس الامن أن القرار لا يؤثر على حقها فى الدفاع عن نفسها ضد هجمات المقاومة العربية . وهاجم المندوب الاسرائيلى مجلس الامن لانه لم يحاول أن يدين صراحة عمليات المقاومة ضد اسرائيل .

وفى ٢٨ أغسطس بعث مندوب الاردن فى الامم المتحدة برسالة جديدة الى رئيس مجلس الامن تضمنت تحذيرا من أن اسرائيل تعد لهجوم جديد على « نطاق كبير » على الضفة الشرقية للاردن .

(جـ) ج٠ع٠م٠ واسرائيل :

أعلن وفد ج٠ع٠م٠ فى الامم المتحدة يوم ٢٥ يونيو الماضى ان بيانات موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلى التى تنشرها الصحف تثبت أن السلطات الاسرائيلية مازالت تتبع سياستها التوسعية.

وفى ١١ يوليو بعث وفد ج٠ع٠م برسالة الى الامين العام للامم المتحدة اعلن فيها أن اعتداء اسرائيل على السويس يثبت بوضوح نوايا اسرائيل الحقيقية فى تقويض الوصول الى تسوية عادلة لازمة الشرق الاوسط .

(د) العرب فى الاراضى المحتلة :

بعثت سوريا ، فى ١٦ يونيو الماضى ، برسالة الى الامين العام للامم المتحدة تطالبه فيها بسرعة ارسال مندوب دولى خاص للتحقيق فى أعمال انتهاك حقوق الانسان التى ترتكبها اسرائيل . وقالت الرسالة انه بالاضافة الى السوريين الذين طردوا فى العام الماضى من اراضيهم ، وعددهم ١١٥ الفا ، فان اسرائيل تمارس الضغط على المزيد لكى يغادروا اراضيهم المحتلة .

وقد حدد الامين العام للامم المتحدة مهلة لاسرائيل لتبلغه موافقتها على ايفاد مبعوث الامم المتحدة للتحقيق فى معاملة السكان العرب فى الارض المحتلة وذلك قبل أول شهر يوليو ١٩٦٨ . وأبلغ الامين العام مندوب اسرائيل فى الامم المتحدة أنه سيضطر الى تقديم تقرير الى المنظمة الدولية عن حالة العرب فى الارض المحتلة عند انتهاء هذه المهلة .

وفى ٢٤ يوليو الماضى صرحت مصادر الامم المتحدة بأن الامين العام للمنظمة سيرفض طلب اسرائيل بأن تقوم الامم المتحدة ببحث ظروف اليهود الذين يقيمون فى الدول العربية . وتسعى اسرائيل الى هذا الاجراء كجزء من التحقيق فى وضع العرب فى الاراضى المحتلة ، وهو التحقيق الذى نص عليه قرار الجمعية العامة الصادر يوم ٤ يوليو ١٩٦٧ ويستند قرار الامين العام الى توصية الادارة القانونية للامم المتحدة التى ترى ان قرار الجمعية العامة ينص فقط على التحقيق فى احوال المدنيين فى الاراضى العربية المحتلة .

وفى ٢٦ يوليو الماضى بعث وفد الاردن فى الامم المتحدة برسالة الى الامين العام للمنظمة طلب فيها أن تتخذ الامم المتحدة اجراء لوقف محاولة اسرائيل طرد ٥٠ ألفا من اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة الى الضفة الشرقية لنهر الاردن . وتضمنت الرسالة أن اسرائيل أنذرت هؤلاء اللاجئين بالاستعداد للرحيل ، وكلهم من معسكر (جباليا) . وقالت ان هذه المحاولة جزء من حملة اسرائيل لتوفير أماكن لمزيد من المستوطنين اليهود فى الاراضى العربية المحتلة ، مما يتعارض مع قرارات مجلس الامن . وقالت ان الفشل فى معالجة هذا الموقف ستكون له نتائج خطيرة للغاية ، كما أنه سيكون بمثابة الكارثة على الاردن التى يوجد بين كل ٣ أشخاص من مواطنيها لاجىء واحد .

وفى ٢٧ يوليو الماضى تقدمت ١٤ دولة عربية مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة تطلب فيها ايفاد مبعوث دولى يتولى التحقيق فى خطط اسرائيل لطرد الفلسطينيين من غزة .

وفى أول أغسطس ١٩٦٨ رفضت اسرائيل طلب الامين العام للامم المتحدة بارسال مندوب دولى للتحقيق فى وضع العرب فى الاراضى التى احتلتها اسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . وكان الامين العام قد بعث بمذكرة الى وزارة الخارجيه الاسرائيلية يقول فيها « أن اسرائيل سوف تساعد الموقف فى الشرق الاوسط » اذا تخلت عما تطالب به من أن تشمل مهمة المندوب التحقيق فى أحوال اليهود فى الدول العربية لان قرارات الامم المتحدة نصت على بحث أحوال المدنيين فى الاراضى المحتلة . وأوضح متحدث باسم الامم المتحدة أن المنظمة الدولية لم تتمكن من التحقق مما ذكرته الدول العربية من أن سلطات اسرائيل تحاول طرد ٥٠ ألف فلسطينى من غزة ، بسبب عدم الاتفاق على ايفاد بعثة للتحقيق فى الموقف ، ونظرا لان التقارير التى تتلقاها المنظمة من المنطقة غير كاملة .

وفى ٢٠ أغسطس الماضى قررت الدول العربية فى الامم المتحدة أن تطلب فى أوائل سبتمبر ١٩٦٨ عقد جلسة خاصة لمجلس الامن لمناقشة الاسباب التى لم تمكن الامين العام للمنظمة الدولية من تعيين ممثل خاص له للتحقيق فى معاملة اسرائيل للعرب فى الاراضى المحتلة ومدى تنفيذها للقرارات الانسانية التى أصدرتها المنظمة الدولية .

٣ ـ قضية تشيكوسلوفاكيا (١)

احتجت تشيكوسلوفاكيا رسميا لدى مجلس الامن ـ فى جلسته التى عقدها يوم ٢١ أغسطس الماضى ـ على وجود القوات السوفيتية فى أراضيها وطالبت بانسحاب هذه القوات فورا ودون تأخير . وقدمت تشيكوسلوفاكيا هذا الاحتجاج بعد أن رفض المجلس محاولات الاتحاد السوفيتى لمنع ادراج موضوع « التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا » فى جدول أعمال المجلس .

ووافق مجلس الامن بأغلبية ١٣ عضوا ، ومعارضة عضوين ـ هما الاتحاد السوفيتى والمجر ـ على ادراج الموضوع فى جدول أعماله .

وقد دافع المندوب السوفيتى بشدة عن الاجراء الذى اتخذته دول حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا وقال أن هذا الاجراء لم يتخذ الا بناء على طلب حكومة تشيكوسلوفاكيا بتزويدها «بالمساعدات العسكرية» وقال ان هذه القوات ستنسحب بلاشك بمجرد أن ترى سلطات تشيكوسلوفاكيا أن التهديد الذى تتعرض له لم يعد له وجود .

وقد أجمع مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانمارك على ضرورة ادراج الموضوع فى جدول أعمال المجلس وادانة الاتحاد السوفيتى والمطالبة بسحب قوات حلف وارسو فورا من تشيكوسلوفاكيا .

وأعلن جانهوزيك القائم بأعمال مندوب تشيكوسلوفاكيا أنه بالرغم من أن احتلال بلاده بواسطة قوات الاتحاد السوفيتى وقوات حلف وارسو فان الشعب التشيكوسلوفاكى ما زال مؤمنا بالاشتراكية . وقرأ مندوب تشيكوسلوفاكيا هذه بيانات صدرت من المسئولين التشيك فى الحكومة المعزولة وهى بيانات اذاعها من قبل راديو براغ ـ وقال انه يود أن يؤكد أن التغييرات التى ادخلتها تشيكوسلوفاكيا منذ يناير الماضى تهدف الى تحسين النظام الاشتراكى وتحقيق أهداف الاشتراكية والمحافظة على حقوق الانسان . وأذاع وفد تشيكوسلوفاكيا فى الامم المتحدة نص البيان الذى أذاعه الرئيس سفوبودا وقال فيه أن دخول قوات حلف وارسو الى تشيكوسلوفاكيا تم دون موافقة الأجهزة الدستورية للدولة وطالب بانسحاب هذه القوات فورا .

وقد استخدم الاتحاد السوفيتى حق « الفيتو » ضد مشروع قرار يندد بالتدخل العسكرى فى تشيكوسلوفاكيا بقيادة الاتحاد السوفيتى ، وقد امتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت هم : الجزائر والهند وباكستان .

وفى ٢٤ أغسطس عقد مجلس الامن جلسة أخرى لمناقشة أزمة تشيكوسلوفاكيا . وقد حضر الجلسة جيرى هايك وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا .

وقدمت الدول الغربية مشروع قرار جديد يقضى بايفاد ممثل خاص للامين العام للامم المتحدة الى تشيكوسلوفاكيا . ووصف المندوب السوفيتى هذا المشروع بأنه « مؤامرة استعمارية » تهدف الى مزيد من التدخل فى الشئون الداخلية لدولة اشتراكية

وفى ٢٦ أغسطس أجل مجلس الامن جلساته انتظارا لنتائج المحادثات الدائرة فى موسكو حول الأزمة التشيكوسلوفاكية .

وفى ٢٧ أغسطس أعلن الوفد التشيكوسلوفاكى فى الامم المتحدة أنه نظرا للمفاوضات الثنائية المباشرة التى جرت أخيرا فى موسكو فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ترى أن المناقشة فى مجلس الامن لا تؤدى الى تسوية هذه المسألة النهائية .

٤ ـ قضية قبرص

قرر مجلس الامن بالاجماع فى جلسة ١٨ يونيو ١٩٦٨ مد أجل بقاء القوة الدولية فى قبرص لمدة ستة أشهر أخرى تنتهى فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٨ ووجه الأمين العام للأمم المتحدة نداء الى الدول الاعضاء للمساهمة فى نفقات القوة الدولية ، ومن المعلوم أن تمويل هذه القوة يقوم على أساس اختيارى .

٥ ـ قضية روديسيا الجنوبية :

أصدر مجلس الامن قرارا يوم ٢٩ يونيو الماضى يفرض عقوبات اقتصادية على روديسيا الجنوبية وقد نص القرار على التزام جميع الدول الاعضاء بعدم استيراد أية بضائع من روديسيا الجنوبية أو تصدير أية سلع اليها أو التعامل معها بأية صورة كانت، ومنع تجارة الترانسيت مع روديسيا الجنوبية ، ومنع استثمار الاموال فيها ومنع دخول الاشخاص الذين يحملون جواز سفر من حكومة روديسيا الجنوبية وقطع كافة وسائل الاتصال معها. الخ . ولكن يجوز ارسال بعض الأدوية والأغذية ووسائل التعليم لأغراض انسانية . ويؤكد القرار أهمية سحب التمثيل القنصلى والتجارى فى روديسيا الجنوبية وتكوين لجنة خاصة تكون مكلفة بمتابعة تنفيذ هذا القرار .

وأخيرا ندد القرار بالدول التى تتعامل مع روديسيا الجنوبية وطالب المملكة المتحدة باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على تمرد الأقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية .

وفى اول أغسطس ١٩٦٨ اشكل رئيس مجلس الامن لجنة من ٧

(١) راجع أيضا حلف وارسو .

أعضاء للأطراف على تطبيق الحظر الاقتصادى الشامل على روديسيا الجنوبية ؛ ويشترك فى هذه اللجنة ممثلون من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى والجزائر والهند وباراغواى ؛

٦ – منع انتشار الأسلحة النووية :

ختمت اللجنة السياسية الرئيسية المنبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشتها فى ١١ يونيو الماضى والتى استمرت ستة أسابيع لمشروع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

باقتراع أسفر عن موافقة ٩٢ دولة ومعارضة ٤ دول (هى كوبا والبانيا وتانزانيا وزامبيا) وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت، بينها فرنسا والهند والارجنتين والبرازيل . وكانت الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان امتنعتا عن التصويت الجزائر والمملكة السعودية ؛

وفى ١٢ يونيو اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدةحظر انتشار الأسلحة النووية بأغلبية ٩٥ صوتاً ضد ٤ ، وامتناع ٢١ دولة عن التصويت .

وفى ١٩ يونيو وافق مجلس الأمن بأغلبية عشرة أصوات ، وامتناع خمسة على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا ، ويتضمن ترحيب المجلس برغبة هذه الدول فى مساعدة اية دولة غير ذرية تكون عضواً فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وتتعرض لهجوم أو تهديد نووى . كما يقضى القرار بضرورة العمل فورا فى هذه الحالة من جانب المجلس والدول التى تتمتع بمقاعد دائمة فية ؛

وقد تم التوقيع رسميا فى أول يوليو ١٩٦٨ فى كل من واشنطن ولندن وموسكو على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتبقى المعاهدة مفتوحة لتوقيع اية دولة عليها فى اى وقت

بعد ذلك . وتقضى المعاهدة المذكورة بمنع الدول الموقعة عليها من امتلاك أسلحة نووية أو بذل أية جهود لامتلاكها أو صنعها . كما تتضمن تعهداً من الدول النووية الموقعة عليها – الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى – بالامتناع عن اعطاء الدول الأخرى أية أسلحة نووية أو أية معلومات عن صنعها .

وحتى منتصف يوليو ١٩٦٨ وقعت ٥٠ دولة على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . ولكن حكومة المانيا الغربية أعلنت رفضها لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قبل

الحصول مقدماً على ضمانات ببقاء حلف الأطلنطى فى صورته الحالية :

٧ – مؤتمر الدول غير النووية :

تقرر أن ينعقد مؤتمر الدول غير النووية فى جنيف فى الفترة من ٢٩ أغسطس الى ٢٨سبتمبر ١٩٦٨ . وكان الامين العام للامم

المتحدة قد طلب من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وفى الوكالات

المتخصصة وفى الوكالة الدولية للطاقة النووية ومن الدول التى تمتلك اسلحة نووية ومنها الصين الشعبية بيان موقفها من الاشتراك

فى هذا المؤتمر ، وقد رفضت الصين الشعبية طلب الامين العام على أساس أن لا علاقة لها بالامم المتحدة .

٨ – الفضاء الخارجى :

عقد فى فيينا فى الفترة من ١٤ الى ٢٧ أغسطس ١٩٦٨ مؤتمر

الأمم المتحدة الاول الخاص بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى . وبحث المؤتمر المسائل

التى أسفرت عن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى خلال السنوات العشر الماضية وجهود الدول التى تستقبل الفضاء

الخارجى فى هذا الصدد ، كما بحث امكانية استفادة الدول النامية من الاستخدامات السلمية فى هذا الميدان الجديد .

٩ – الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا :

اختتمت لجنة الامم المتحدة الخاصة بسياسة « الفصل العنصرى » فى جنوب أفريقيا اجتماعاتها يوم ٢٩ يونيو الماضى والتى عقدتها على التوالى فى ستوكهولم ولندن وجنيف . وقد جاء فى البيان الختامى للجنة أن اجتماعات أخرى يجب أن تعقد فى دول مختلفة لتشجيع الحملة الدولية ضد سياسة « الفصل العنصرى » ؛

ومن ناحية أخرى تبعد سلسلة من الاجتماعات فى نيويورك من ٢٧ يونيو الى ١٢ يوليو ١٩٦٨ ، غادرت مجموعة الخبراء العاملة الاستثنائية والمؤقتة ، والتى شكلت فى عام ١٩٦٧ من قبل لجنة حقوق الانسان للتحقيق

فى معاملة السجناء فى جنوبى افريقيا ، نيويورك فى ١٤ يوليو لعقد اجتماعات فى المملكة المتحدة سويسرا ، غينيا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الكونغو (برازافيل) جمهورية تانزانيا المتحدة تشيكوسلوفاكيا ؛

وقد خولت المجموعة سلطة التحقيق فى معاملة السجناء فى جنوب أفريقيا ، فى ناميبيا (التى كانت تدعى سابقا جنوب غرب افريقيا) ، روديسيا الجنوبية والمستعمرات البرتغالية فى أفريقيا .

١٠ – ناميبيا جنوب غربى افريقيا :

أعلنت حكومة جنوب أفريقيا يوم ٣ يونيو الماضى عن خطط جديدة للاستيلاء على بعض السلطات المالية والادارية

والتعليمية في جنوب غرب افريقيا، وبهدف هذه الخطط الى ضم البنك الزراعي في جنوب غرب افريقيا الى مثيله في جنوب افريقيا ، والاشراف على تعليم الملونين بضم الشئون الخاصة بهم الى ادارة شئون الملونين في جنوب افريقيا .

وقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٢ يونيو ١٩٦٨ قرارا هاما آخر بمطالبة جنوب أفريقيا بالخروج من اقليم جنوب غرب أفريقيا — الذى أصبح دولة مستقلة باسم ناميبيا فورا وبلا أى شروط ، ودعوة الدول الاعضاء الى اتخاذ تدابير اقتصادية أو غيرها لارغام جنوب أفريقيا على ترك الاقليم . وقد تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ٩٦ صوتا ضد صوتين (جنوب افريقيا والبرتغال) وامتناع ١٨ دولة عن التصويت. وجدير بالذكر أن القرار وصف احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا انتهاكا لقرارات الامم المتحدة وللنظام الدولى الذى يتمتع به هذا الاقليم أمرا خطيرا يهدد السلم والامن الدوليين . وطالبت الجمعية العامة مجلس الامن باتخاذ الاجراءات المناسبة ضد جنوب أفريقيا .

١١ — أزمة نيجيريا :

اعلن مدير وكالة الامم المتحدة العليا للاجئين ، في ١١ يوليو الماضى ، أن عمل الوكالة مقصور على اللاجئين الذين يعيشون خارج بلادهم ولذلك فان دور الوكالة محدود في مواجهة ضحايا الحرب الاهلية في نيجيريا ومع ذلك فان الوكالة تبذل ما تستطيع من جهد بالاشتراك مع منظمات خيرية لمعاونة اللاجئين من نيجيريا والذين يعيشون في الكونغو وغانا وتوغو وليبيريا وكذلك في بريطانيا وبعض البلاد الاوروبية الاخرى وفي الولايات المتحدة وكندا .

وفي برقية ارسلت في ١٣ يوليو ١٩٦٨ الى الجنرال يعقوب غوون رئيس الحكومة الاتحادية في نيجيريا ، لفت الامين العام للامم المتحدة النظر الى حاجات الضحايا المدنيين من جراء نشوب القتال في نيجيريا وأعلن بأن أجهزة الامم المتحدة الانسانية مستعدة ، بعد موافقة الحكومة الاتحادية ، لكى تسهم في سد هذه الاحتياجات . وأشار معلنا عن قلقه كى لا يسمح « لهذا الوضع المفجع » في التسبب بمزيد من التدهور ، الى رغبته في ارسال مبعوث الى لاجوس فورا لمناقشة الوسيلة للقيام « بهذا الواجب الانسانى » .

وقد استلم الامين العام في ١٧ يوليو ردا من الجنرال غوون يبدى فيه عدم اعتراضه من ناحية المبدأ على ارسال مبعوث الى لاجوس ، ومقترحا بأن تبحث القضية مع المندوب الدائم لنيجيريا لدى الامم المتحدة .

وأعلن الامين العام في أول اغسطس تعيين نيلس غوران غاسينج كمبعوث له للمساعدة في الغوث والنشاطات الانسانية من اجل الضحايا المدنيين للقتال في نيجيريا .

١٢ — تعريف العدوان :

عقدت اللجنة الخاصة لتعريف العدوان دورة في جنيف في الفترة من ٤ يونيو الى ٦ يوليو ١٩٦٨ . واوصت اللجنة الجمعية العامة بمد اجل تفويضها لتمكينها من استكمال عملها ووضع تعريف للعدوان . وقد فشلت اللجنة حتى الان في التوصل الى اى اتفاق حول هذا الموضوع .

١٣ — لجنة تصفية الاستعمار :

طالبت لجنة تصفية الاستعمار، في ٣ مايو الماضى ، حكومة بريطانيا باتخاذ التدابير اللازمة فورا لضمان اعادة جميع الاراضى الى سكان سوازيلاند الاصليين والتى اغتصبت منهم او دفع تعويضات عنها ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادى لسوازيلاند .

وفي تقرير لها نشرته في ٣ يوليو ١٩٦٨ كررت لجنة تصفية الاستعمار طلبها بأن تتخذ بريطانيا اجراءات فورية لنقل جميع السلطات ، بدون أية شروط وتحفظات ، الى شعوب انتيجوا، دومينيكا ، غرينادا ، سانت كيتس ، أنجويلا ، سانت لوشيا وسانت فنسنت — وتقع هذه الجزر في البحر الكاريبى الشرقى.

وحثت اللجنة أيضا بريطانيا على احترام الوحدة الاقليمية لسيشيليس وعلى الامتناع عن اى اجراء الغرض منه اقامة قواعد أو منشآت عسكرية فيما يسمى « مقاطعة المحيط الهندى البريطانى » ، حيث أن هذا الاجراء سيؤدى الى توتر متزايد في أفريقيا وآسيا .

وقد عبر كل من مندوبى بريطانيا والولايات المتحدة واوستراليا عن تحفظه ازاء هذه التوصيات .

وبعد مناقشة أخرى حول غينيا الاستوائية في ٢ يوليو الماضى ، قررت اللجنة دعوة اسبانيا مرة أخرى للاشتراك في النظر في هذه القضية ، من اجل توضيح الوضع فيما يتعلق بالمؤتمر الدستورى الذى عقد مؤخرا في مدريد . وقررت اللجنة أن زعماء الاحزاب السياسية في غينيا الاستوائية سيعطون الفرصة أيضا للمثول أمامها .

وقد جرى بحث موضوع غينيا الاستوائية آخر مرة من قبل اللجنة في أول أبريل ١٩٦٨ . وقالت اسبانيا ، في رسالة الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ٢٧ يونيو أن المؤتمر الدستورى الذى عقد في الفترة من ١٧ حتى ٢٢ يونيو قد وضع مشروعا للدستور والقانون الانتخابى للمقاطعة ، وان عملية منح الاستقلال تدخل في مرحلتها السريعة . وبعد الملاحظة بأن اسبانيا لم تحدد بعد موعدا لحصول غينيا الاستوائية على الاستقلال ، فان الجمعية العامة قد طلبت في قرارها الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٧ بأن تحصل

المقاطعة على الاستقلال فى موعد لا يتجاوز يوليو ١٩٦٨ .

وحول مسألة غينيا الاستوائية، استمعت لجنة تصفية الاستعمار الى بيان أدلى به فى ١٠ يوليو ١٩٦٨ مندوب أسبانيا . وقد قال أن أسبانيا قد نوت اجراء استفتاء شعبى فى المقاطعة فى ١١ أغسطس واجراء انتخابات بعد شهر من ذلك . وستحصل المقاطعة على استقلالها فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٨ . وستدعو أسبانيا الامين العام للامم المتحدة للتأكد من عدم التحيز فى العملية الانتخابية . وقد عبرت لجنة تصفية الاستعمار عن أملها فى أن يبدأ جهاز الامم المتحدة ، الذى سيشرف على جميع العمليات التى ستؤدى الى الاستقلال ، عمله بدون تأخير .

وقد تم الاتفاق داخل لجنة تصفية الاستعمار على ما يلى :

ــ أشارت اللجنة الى أن الاستفتاء الشعبى فى المقاطعة حول الدستور المقترح وقانون الانتخابات سيجرى خلال شهر أغسطس ، والانتخابات العامة فى سبتمبر .

ــ طلبت اللجنة من أسبانيا تقديم التسهيلات الضرورية لجهاز الامم المتحدة للاشراف على تحضير الانتخابات واجرائها .

ــ حثت اللجنة على أن تعطى الحرية الكاملة فى التعبير والحركة الى الشعب وأن يضمن اشتراكه فى جميع العمليات الدستورية التى ستقود الى الاستقلال .

ــ اعلنت اللجنة عن رأيها بأنه يجب الا تفرض شروط مسبقة على حصول غينيا الاستوائية على الاستقلال .

ــ عبرت اللجنة عن أسفها لنشوء بعض الخلافات بين بعض المجموعات السياسية ، وحثت جميع المعنيين على المساعدة فى ايجاد شروط تمكن المقاطعة من الحصول على استقلالها « فى سلام وانسجام ككيان سياسى اقليمى واحد » .

وقد عبر مندوبا استراليا والولايات المتحدة عن تحفظاتهما ازاء هذا الاتفاق .

وفى ١١ يوليو ١٩٦٨ وافقت لجنة تصفية الاستعمار على ثلاثة تقارير للجنتها الفرعية الثانية التى تعالج قضية جزر نيووتوكيلو وجزر جلبرت واليس وبيتكرن وجزر سليمان ونيوهيبرايدس .

وقالت اللجنة ، حول جزر نيووتوكيلو أنه سيكون من المرغوب فيه أن تزور لجنة فرعية الجزر قبل أن يمارس الشعب حقه فى تقرير المصير . ودعت السلطة المشرفة على الجزر (نيوزيلانده) الى « تمكين بعثة من زيارة المقاطعات فى أسرع وقت عملى ممكن » . وتمت الموافقة على هذا التقرير بالتصويت حيث نال ١٨ صوتا مقابل ثلاثة أصوات (استراليا ، بريطانيا، والولايات المتحدة) وامتنع عضوان عن التصويت (فنلندا وايطاليا) .

وحثت اللجنة فى تقريرها حول جزر جلبرت واليس وجزر بيتكرن وسليمان السلطة المشرفة (بريطانيا) على تعيين لجنة فورا للنظر فى طلبات ومظالم شعب بانابان فى جزيرة المحيط التى تقع ضمن حدود مقاطعة جزر جلبرت واليس .

وطلبت من الامين العام للامم المتحدة الاشراف على الفحص المفصل لكافة عناصر عملية استخراج وتسويق الفوسفات فى جزيرة المحيط ، وعبرت عن « اقتناعها العميق » بأنه يجب على البعثة زيارة هذه المقاطعات . وقد عبرت استراليا وبريطانيا والولايات المتحدة عن تحفظاتها ازاء التقرير الذى تمت الموافقة عليه بدون تصويت .

وفيما يتعلق بنيو هبرايدس أوصت اللجنة بأن تتخذ بريطانيا وفرنسا ، وهما السلطتان المشرفتان ، اجراءات عاجلة لوضع مؤسسات سياسية ممثلة واجهزة منفذة وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة والاعلان حول تصفية الاستعمار . وعبرت اللجنة عن اقتناعها بأهمية ارسال بعثة الى المقاطعة . وقد تحفظت استراليا وبريطانيا والولايات المتحدة على هذا التقرير .

١٤ ــ مجلس الوصاية :

خصص مجلس الوصاية دورته الخامسة والثلاثين التى عقدها فى نيويورك فى الفترة من ٢٧ مايو الى ١٩ يونيو ١٩٦٨ لبحث الوضع فى جزر المحيط الهادى الخاضعة لاشراف الولايات المتحدة ولغينيا الجديدة الخاضعة لادارة استراليا وأوصى المجلس باشراك سكان تلك الاقاليم فى ادارة شئونهم واعدادهم للاستقلال الذاتى .

١٥ ــ المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

افتتح المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته الخامسة والاربعين فى جنيف فى ٨ يوليو ١٩٦٨ وافق خلالها على جدول أعماله وناقش تنظيم عمله واستمع الى خطاب من الامين العام للامم المتحدة .

وقد جاء فى خطاب الامين العام بأن واحدا من أهم الدروس التى يجب تعلمها من الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هو « الحاجة الى اقناع الشعوب فى الدول النامية بأن ازدهارها وامنها فى المستقبل مرتبطان ارتباطا وثيقا برخاء الشعوب فى الدول المتقدمة . واستطرد الامين العام قائلا بأن المشاغل التى عبرت عنها الحكومات كانت اشارة الى أن جهودا جديدة يجب أن تبذل لتحسين نظام الامم المتحدة واجراءاتها وبعض نشاطاتها .

وكانت سياسات الانماء الاقتصادية والاجتماعية فى العالم ــ سوية مع مشاكل السكان ــ الموضوع الرئيسى فى مناقشة المجلس العامة . ودارت المناقشة

حول النشرة الاحصائية للاقتصاد في العالم لعام ١٩٦٧ والتقرير حول الوضع الاجتماعي في العالم لعام ١٩٦٧ ، والنشرات الاحصائية الاقتصادية للاقاليم النامية ولاوروبا التي أعدتها لجان الامم المتحدة الاقتصادية الاقليمية ومكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت

وتدل النشرة الاحصائية للاقتصاد في العالم على أن العشرين سنة الماضية شكلت بالنسبة للعالم ككل ، فترة نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل ، على الرغم من أنه في نهاية الفترة قد وجدت المجتمع العالمي اكثر تأثرا من أي وقت مضى بالنزاعات بين الدول . وتؤكد الاحصائية أن الخبرة تشير بشكل قاطع الى الحاجة الى معالجة مشاكل التنمية على مستوى الامم منفردة ، والى أن استراتيجية للتنمية ، في التحليل الاخير ، يجب أن تقوم على أساس كل دولة بذاتها وأن يجرى تكييفها باستمرار على ضوء الاحداث . ان كثيرا من الاحداث تجرى في أسواق التصدير وتؤثر على الانتفاع بالموارد الخارجية ، ولكن يجب التركيز على حاجات الدولة المعنية وعلى الموارد المحلية الموضوعة تحت تصرفها .

وكان أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير لدورة لجنة السكان لعام ١٩٦٧ التي وافقت على مشروع قرار ليقوم المجلس بتنفيذه . ويعالج مشروع القرار برامج عمل الامم المتحدة والافضليات في حقل السكان . ويقضي هذا المشروع بأن يعي المجلس الحاجة الى اعطاء الافضلية العظمى لمساعدة الدول النامية ، حسب طلبها ، في معالجة المشاكل الناشئة من الاتجاهات الحالية وفي وضع وتنفيذ سياسات سكانية وطنية حسب اختيارها . ويقضي المشروع ايضا بأن :

— يوصي المجلس بأن يعطي برنامج الامم المتحدة للانماء اعتبارات مفضلة لاستفادة الدول النامية من المساعدة في المشاريع التي تعالج تقنية السكان .

— يطلب المجلس من الامين العام للامم المتحدة متابعة برنامج للتدريب والابحاث والاعلام والخدمات الاستشارية في حقول الاخصاب والوفيات والمرض والهجرة الداخلية والتمدن والعوامل السكانية في التنمية .

— يطلب المجلس من الامين العام اجراء تقدير دقيق لدور نمو السكان وعن اشتراكه الممكن في الوصول الى الاهداف التي قد توضع لعقد التنمية الثاني .

ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشكلة « هروب الفعاليات الفكرية » ، وهو موضوع قررت الجمعية العامة وضعه تحت المراجعة المستمرة وادرجته كفقرة منفصلة على جدول أعمالها المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين في أواخر ١٩٦٨ .

وقد جاء في تقرير للامين العام للامم المتحدة حول هذه المشكلة بأنه يجب اتمام الدراسات التي تجريها الان عدة منظمات دولية لتحديد الاجراءات التي ستتخذ في المستقبل من أجل عمل دولي موحد ومنسجم في هذا الميدان . ويشير التقرير الى الحاجة الى تحسين احصائيات النزوح والهجرة الحالية للتغلب « على الثغرة الخطيرة في معرفة حجم ومميزات المهاجرة الدولية للموظفين المدربين » . ويلاحظ التقرير ايضا بأن « هروب المهارات العالية من الدول النامية يمكن بلا ريب أن يخف بشكل ملحوظ اذا اتخذت الاجراءات للتوفيق بشكل أوثق ما يتضمنه التدريب في مختلف المجالات المهنية وبين حاجات تلك الدول ذات النوعية الخاصة » . ويقترح التقرير ، من أجل هذا الهدف ، بأنه يجب أن تساعد المنظمات الدولية على تقوية معاهد التدريب على المستوى العالي وعلى المستوى المتوسط في تنوع واسع للانظمة . ويجب ايضا بذل الجهود لتحسين الجو الاكاديمي ووسائل الابحاث للعلماء لتشجيعهم على العمل في أوطانهم .

وكان أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣ تقارير فيما يتعلق بالتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، تقرير من الامين العام يغطي الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ ، وتقريران اضافيان حول آخر الاتجاهات في تدفق رأس المال . وأهم النقاط التي جاءت في هذه التقارير هي :

— في السنوات الاخيرة تعرقل تدفق الموارد من اقتصاديات سوق الدول المتقدمة الى الدول النامية بسبب صعوبات ميزان المدفوعات وضغط الميزانية في الدول المانحة الرئيسية .

— خلال الاعوام الستة ١٩٦١ — ١٩٦٦ ازداد التدفق السنوي الصافي للموارد من اقتصاديات سوق الدول المتقدمة الى الدول النامية والمؤسسات الدولية التي تقدم المساعدة لها بشكل ضئيل من ٨٤٠٠ مليون دولار الى ٩١٠٠ مليون دولار . الا أن التدفق ، بنسبته الى الدخل القومي الاجمالي . قد انخفض من ٨٦ر٠٪ الى ٦٣ر٠٪ ، وهذا أقل بكثير من هدف الامم المتحدة في أن تكون النسبة ١٪ .

— خلال الفترة ١٩٦٤—١٩٦٧ قامت الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي باجراءات ثنائية لتأمين الموارد لمختلف البلدان النامية فبلغت معدلاتها ما يساوي ٩٣٣ مليون دولار في السنة ، وفي عام ١٩٦٧ ، بلغت الالتزامات ٥٢٧ مليون دولار .

أما فيما يتعلق بالتدفق العكسي للموارد — من الدول النامية الى الدول المتقدمة — فقد لاحظت التقارير انه في الستينات على سبيل المثال ارتفعت أسهم الديون الرسمية للدول النامية من ٤ر٠ بليون دولار الى ٧ر٠ بليون دولار في العالم ، وبلغ التدفق الصافي لدخل الاستثمار الى اقتصاديات الاسواق المتقدمة من بقية أنحاء العالم ٥ بلايين دولار . بالاضافة الى ذلك فان الفوائد التي تجلبها الديون الرسمية قد تضاعفت بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٦ ، وقد قاربت في عام ١٩٦٦ مبلغ ٥ر٠ بليون دولار .

واتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى ١٦ يوليو ، بالاجماع قرارا يعبر عن ارتياحه لـ... الذى احرزه معهد الامم المتحدة للتدريب والابحاث فى تنفيذ برامجه .

وفى ٢٤ يوليو أخذ المجلس علما بالتقارير حول الدورة الخامسة والسادسة للمجلس الادارى لبرنامج الامم المتحدة للانماء ، ودعا الجمعية العامة للامم المتحدة الى منح السلطة للبرنامج لتقديم موظفين عاملين الى الحكومات كجزء متمم لـ...

وفى ٣٠ يوليو اتخذ المجلس بالاجماع قرارا يوصى بأن تنظر الجمعية العامة فى الرغبة فى عقد مؤتمر حول مشاكل المحيط الانسانى . وحث الجمعيه على الطلب من الامين العام اعداد تقرير حول العمل الذى جرى حتى الان حول مشاكل المحيط الانسانى .

فى ٣٠ يوليو ايضا وافق المجلس على تقارير لجنته الاقتصاديه حول موضوعين : السكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتخطيط الاقتصادى ووضع البرامج . ودعم بالاجماع توصيات لجنة السكان حول البرامج والافضليات فى عمل الامم المتحدة فى حقل السكان ، واوصى بأن يعطى برنامج الامم المتحدة للانماء اعتبارا خاصا لتمويل المشاريع لمساعدة الدول النامية فى معالجة مشاكل السكان ، وطلب من الامين العام ان يضع برنامج عمل حول الخصب والوفيات والامراض والمواضيع المتعلقة بها ، وان يطور عناصر العمل فى ميدان السكان من أجل فائدة مباشرة للدول النامية ، وأن يرفع تقريرا كل سنتين حول وضع السكان فى العالم . وفى فقرات اخرى من القرار طلب المجلس من لجنة التخطيط للتنمية ان تولى اهتماما مناسبا للعلاقة بين السكان والنمو الاقتصادى والاجتماعى ، ودعا الى اعداد تقارير اقليمية حول العوامل السكانية فى التنمية .

وفى ٣١ يوليو اتخذت لجنة المجلس الاقتصاديه ثلاثة مشاريع قرارات . ويوصى المجلس بناء على الفقرات الرئيسية لهذه القرارات بتسمية عام ١٩٧٠ سنة عالمية للتعليم ، ويدعو الى اتخاذ اجراءات لتحقيق اشتراك اوسع من قبل الشباب فى جهود الامم المتحدة فى مجالات الاقتصاد والاجتماع وحقوق الانسان ، ويطلب تقوية البرامج الدولية لمعالجة مشاكل الشباب فى المجتمع .

واختتم المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته الخامسة والاربعين يوم ٢ أغسطس ١٩٦٨

١٦ – برنامج الامم المتحدة للانماء :

جاء فى التقرير الذى قدمه بول هوفمان ، مدير برنامج الامم المتحدة للانماء ، والذى قدمه الى الدورة السادسة للمجلس الادارى للبرنامج التى عقدت فى نيينا فى شهر يونيو ١٩٦٨ ، أن البرنامج تميز بنشاط ملحوظ وتطورات هامة فى أعماله فى عام ١٩٦٧ . وأهم هذه التطورات :

– ان المجلس الادارى للبرنامج اقر فى عام ١٩٦٧ تقديم المعونة الى ١٢٤ مشروعا رئيسيا . وتبلغ هذه المعونة ٣١٦ مليون دولار .

– وفى عام ١٩٦٧ خصص المجلس الادارى مبلغ ١١٣ مليون دولار لمعونة ٢٩١٨ مشروعا صغيرا .

وجاء فى تقرير بول هوفمان بأن ١٠٨ دول اعلنت مساهمتها فى البرنامج وبلغت هذه المساهمة الاختيارية ١٨٣ مليون دولار لعام ١٩٦٨ ، بزيادة قدرها ١١ مليون دولار عن مساهمات عام ١٩٦٧

وقد اقر المجلس الادارى لبرنامج الامم المتحدة للانماء فى دورته السادسة المساهمة فى ١٤٠ مشروعا فى حدود ١٤٠ر٧٨٣ر٥ دولار .

١٧ – منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

عقد مجلس ادارة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية دورته الثانية فى نيينا فى الفترة من ١٧ ابريل حتى ١٥ مايو ١٩٦٨ . وفى ختام الدورة صرح رئيسها بأن مهمة المنظمة هى مهمة « جديدة ومعقدة وضخمة » وأن المنظمة لن تتمكن من القيام بدورها فى التنمية الصناعية السريعة للدول النامية الا بعد مرور عدة سنوات .

وقد اقر المجلس برنامج عمل المنظمة لعامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وكلف المدير التنفيذى للمنظمة (الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن من ج.ع.م.) بدعوة الدول الى المساهمة الاختيارية فى تمويل نشاط المنظمة . وأوصى المجلس باعتماد مبلغ ٥ر١ مليون دولار لبرنامج المعونة الفنية للتنمية الصناعية لعامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

١٨ – صندوق الامم المتحدة للطفولة :

عقد مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للطفولة دورته السنوية فى نيويورك فى الفترة من ٦ حتى ١٩ يونيو ١٩٦٨ لاقرار برنامج وميزانية الصندوق لعام ١٩٦٨ – ١٩٦٩ .

وتبلغ الميزانية ٤٥ مليون دولار منها ٣٦ مليون دولار تخصص لمعونة ٢٢٠ مشروعا لصالح الطفولة فى ١٨ دولة واقليم . كما بحث المجلس التدابير العاجلة التى يجب اتخاذها لانقاذ اطفال فيتنام (الشمالية والجنوبية) والشرق الاوسط ونيجيريا .

وقد جاء فى التقرير السنوى للصندوق أن المنظمة فى حاجة الى مزيد من الاموال . كما جاء فيه أن المدير التنفيذى للصندوق

اصبح مخولا بقبـــول التبرعات الخاصة لصالح بلد معين بشرط أن تتفق هذه التبرعات وشروط المعونة التى يقدمهـــا الصندوق وأن تندمج فى أطار البرامج التى يوافق عليها الصندوق .

وفى ١١ يونيو المـاضى وجه هنرى لابوييس ، المدير التنفيذى لصندوق الامم المتحدة للطفولة نداء لجمع تبرعات عينية لاغاثة أطفـــال نيجيريا وأمهاتهم الذين يعانون من الحرب الاهلية هناك. ويوجه الصـــندوق معوناته عن طريق هيئـــة الصليب الاحمر الدولية .

١٩ ـ قانـــون المعاهـــدات :

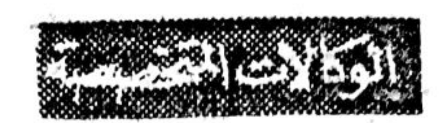
اختتمت الدورة الاولى لمؤتمـــر الامم المتحدة لقانون المعاهـــدات أعمالها يوم ٢٤ مايو المـاضى ، وبحثت القواعد القانونيـــة التى تحكم ابرام المعاهدات وتفسيرها وصحتها وانتهائها .

٢٠ ـ لجنة القانون الدولى :

عقدت لجنة القانون الـــدولى دورتهـــا العشرين فى جنيف فى الفتـــرة من ٢٧ مايـــو حتى ٢ أغسطس ١٩٦٨ . وكان على جدول أعمالهـــا موضوعات : التوارث الدولى ، وعلاقة الدول بالمنظمات الدوليـــة ، وشرط الدولة الاكثر رعاية .

٢١ ـ اللجنة الاقتصادية لاوروبا

عقدت لجنة الاحصـــائيين ، المنبثقة من اللجنـــة الاقتصادية الاوروبية ، دورتها السادســـة عشرة فى جنيف فى الفترة من ١٧ الى ٢١ يونيو ١٩٦٨ . ودعت الدول الاعضاء الى وضع نظام منسق لاحصائيـــــات الافراد والعائلات . والهدف من هـــذا النظـــــام هو معرفة التدابير المناسبة والاكثر شمولا بصـــدد الاحوال الاجتماعية وعلاقتهـــا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



١ ـ هيئة العمل الدولية :

أشار مكتب العمل الدولى ، فى تقرير له تدمه الى مؤتمر العمل الدولى الذى انعقد فى جنيف فى الفترة من ٥ الى ٢٦ يونيـــو ١٩٦٨ ، الى أن سياســـــة « الفصل العنصرى » فى جنـــوب افريقيا ازدادت تشددا وصرامة فى السنوات الاخيرة . وخير مثال على ذلك قانون ١٩٦٧ الخاص بالتـــأهيل المهنى للملونين فان هذا القانون مبنى على نظرية الفصل التام بين الاجناس .

بالاضافة الى ذلك فان حكومة جنوب افريقيا تضع عقبات متزايدة أمام مزاولة النقابات المهنيـــة المعترف بها رسميا لنشاطهـــا . ولذلك فان هذه النقابات تجـــد نفسها عاجزة عن حماية المصالح المهنية لاعضائها .

واكد تقرير مكتب العمـــــل الدولى ضرورة فتح باب التأهيل المهنى للافريقيين على قدم المساواة مع البيض كما اكد ضرورة الغاء جميع القيود المفروضـــة على الافريقيين فى مجال الحصـــــول على عمل .

وقد أصدر مؤتمر العمـــــل الدولى توصية بخصوص تحسين حالة جميع العمال الزراعيين . كما أصدر قرارات بخصـــوص التأهيل المهنى للنساء وبصـــدد هجرة اليد العاملة الفنيـــة من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة. وأخيرا اعتمد المؤتمر ميزانيـــة الهيئة لعـــام ١٩٦٩ التى تبلغ ٢٧٫٥٠٠٫٦٨٩ دولار .

هذا وقد انضمت جمهـــورية منغوليا الشعبية الى هيئة العمل الدولية فى ٢٤ مايو ١٩٦٨ وبذلك أصبح عدد أعضاء الهيئـــة ١١٨ دولة .

٢ ـ هيئة الزراعة والتغذية :

أعلن المدير العام لهيئـــة الزراعة والتغذية ، فى مؤتمـــر صحفى عقده فى روما يوم ٢٠ يونيو المـاضى ، أن الامل قـــد ازداد فى التوصل الى حل لازمة التغذية العالمية وذلك بفضـــل التقدم الكبير فى أساليب الزراعة بحيث أمكن زراعة أصنـــــاف مختلفة جديدة من الحبوب من المنـــاطق المدارية بحيث أمكن مضاعفة الانتاج ثلاثة أمثـــال تقريبا . فان الانتـــاج الزراعى العالمى قد ازداد بنســـبة ٣٪ وارتفع بنسبة ٦٪ فى البـــلاد النامية .

وقد قام « برنامج التغـــذية العالمية » الذى تشرف عليه هيئة الزراعة والتغذية بنشاط ملحوظ:

ـ فقد قرر البرنامج فى ١٠ و ١١ يونيو المـاضى المساهمة فى برنامجين للتنميـــة فى مـالى البرنامج الاول يهدف الى تنشيط صناعة الالبان . فان هـــذه الصناعة سوف تحصل على ٣٦٥ طنا من بودرة اللبن لخلطهـــا باللبن الســـائل لرفع قيمتـــه الغذائية . وستتم عملية الخلط هذه فى مصنع أقامه فى باماكو صندوق الامم المتحدة للطفـــولة . أما البرنامج الثانى فيهدف الى التوسع فى حملة محو الامية . فقد قرر برنامج التغذية العالمية ارسال أغذية الى مالى بمبلغ ١٫٥ مليـــون دولار على ثلاث سنوات . هذه الاغذية ســوف توزع على العاملين فى مجـــال محو الامية .

ـ كما قرر برنامج التغـــذية العالمية ارسال أغـــذية الى جمهورية الصـــين (تايوان أو فورموزا) بمبـــلغ ٧٠٠٫٠٠٠ دولار على مدى اربع ســـنوات للمساهمـــة فى مشروع لتخصيص ٤٠٠٠ هكتار لتربية دودة القز .

ـ وأرسل برنامج التغـــذية العالمية معونات عاجـــلة الى ٣٥٤٩ عائلة منســـكوبة بسبب الفيضانات فى تركيا .

ـ وأرسل برنامج التغـــذية العالمية معونات عاجـــلة الى

السكان الاندونيسيين من اصل صينى الذين اضطروا الى مغادرة محال اقامتهم فى أوساط البلاد (لاسباب سياسية واقتصادية) والتركز فى مدن منطقة كاليمنتان الغربية . فقد اعلنت هيئة الصليب الاحمر أن هؤلاء السكان تهددهم المجاعة وأن قرابة مائة شخص منهم يموتون جوعا كل أسبوع منذ شهر فبراير الماضى .

٣ ـ هيئة الصحة العالمية :

عقدت الجمعية العالمية للصحة دورتها الحادية والعشرين العادية فى جنيف فى الفترة من ٦ الى ٢٤ مايو ١٩٦٨ . وقد اتخذت الجمعية عدة قرارات منها :

اعتماد ميزانية هيئة الصحة العالمية لعام ١٩٦٩ والتى تبلغ ٨٠٠ر٧٤٧ر٦٠ دولار بزيادة ١٣ر٨٪ من ميزانية عام ١٩٦٨. وأوصت الجمعية باعداد ميزانية عام ١٩٧٠ على أساس زيادتها بنسبة ٩ ٪ .

اعادة انتخاب الدكتور كاندو مديرا عاما للهيئة لمدة خمس سنوات أخرى .

تجديد جزئى للمجلس التنفيذى للهيئة . وقد تم انتخاب الدول التالية فى المجلس التنفيذى لمدة ثلاث سنوات : بلجيكا ، كندا ، شيلى ، جمايكا ، لبنان ، منغوليا ، أوغندا ، والمملكة المتحدة .

وقد عدلت الجمعية عن قرارها السابق الذى اتخذته فى دورتها التاسعة عشرة منذ عامين بخصوص تقديم المعونة الفنية الى البرتغال ونص قرار الجمعية الجديد على أنه ، مع التمسك بمبدأ عدم تقديم المعونة الفنية الى البرتغال طوال الفترة التى تنتهج فيها هذه الدولة سياسة التسلط الاستعمارى ، فان الجمعية توصى المدير العام للهيئة باعداد برنامج للمعونة الفنية للاجئين وسكان المناطق الخاضعة لسيطرة البرتغال خصوصا فيما يتعلق بمحاربة الامراض المعدية والاعداد المهنى .

وأوصت الجمعية الدول الاعضاء بالعمل قدر استطاعتها على ضمان عودة النازحين الفلسطينيين الى ديارهم ضمانا لتحسين حالتهم الصحية .

وافقت الجمعية فى ٦ مايو الماضى على طلب عضوية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وبذلك اصبح عدد اعضاء الهيئة ١٢٧ دولة . هذا وقد قبلت الجمعية طلب البحرين كعضو مشارك وبذلك أصبح عدد الاعضاء المشاركين أربعة ورفضت الجمعية باغلبية ٥٩ صوتا مقابل ١٩ مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت اقتراحا بقبول عضوية جمهورية المانيا الديمقراطية .

وقد عقد المجلس التنفيذى لهيئة الصحة العالمية دورته الثانية والاربعين فى جنيف فى ٢٧ و ٢٨ مايو الماضى وقرر عقد الدورة الثانية والعشرين المقبلة لجمعية الصحة العالمية فى مدينة بوستون (الولايات المتحدة) فى شهر يوليو ١٩٦٩ بشرط موافقة الحكومة الامريكية .

وقررت هيئة الصحة العالمية تخصيص مبلغ ٦٠٠ ألف دولار للجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٧٠ لتمويل ١٤ مشروعا صحيا منه ٣٠٠ الف دولار تمثل جملة الاعتمادات المدرجة بالميزانية و ٣٠٠ الف دولار أخرى خصصت لبرنامج المعونة الفنية وصندوق اغاثة الطفولة الدولى . وصرح الدكتور عثمان شعيب ، وكيل المكتب الاقليمى بان الهيئة ستساهم فى المشروع الاسترشادى ، لمكافحة البلهارسيا الذى يطبق الان فى محافظة البحيرة ، ودراسة مدى التأثير الصحى للمبيدات الحشرية والتلوث الذى تصاب به المياه الساحلية ، كما تسهم الهيئة فى المساعدات الفنية لمعهدى السرطان وشلل الاطفال والمعهد العالى للتمريض بجامعة القاهرة ، وتزويد القطاع الصحى المصرى بالخبراء وبعض الاجهزة العلمية وتخصيص بعثات من العاملين فى بعض المجالات الصحية لتدريبهم فنيا فى مختلف بلاد العالم المعروفة بتخصصها فى هذه الفروع .

٤ ـ هيئة اليونسكو :

افتتح يوم ٦ يونيو الماضى فى القاهرة أول مؤتمر محلى لامناء الشعب القومية لليونسكو بحضور ممثلى مناطق أوروبا وافريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية واللاتينية والدول العربية . وقد القى الدكتور لبيب شقير ، وزير التعليم العالى ورئيس الشعب القومية لليونسكو ، كلمة الافتتاح التى أشاد فيها بالتعاون بين شعب اليونسكو فى مختلف أنحاء العالم ، وقال : ان الوقت قد حان لتوسيع نشاط اللجان الوطنية ودعم التعاون بينها . كما أشار الى موافقة المؤتمر السابق الذى عقد سنة ١٩٦٦ على مقترحات الوفد العربى بشأن عقد المؤتمر على مستوى دولى ، والى الموافقة بالاجماع على ميثاق التعاون الثقافى الدولى واهم مبادئه المحافظة على كل ثقافة ، والارتفاع بمستوى الحياة المادية والمعنوية لكل انسان ، وتبادل المعرفة والمهارة .

عقد المجلس التنفيذى لهيئة اليونسكو دورته الثامنة والسبعين فى مقر الهيئة فى باريس فى الفترة من ١٣ مايو الى ٢١ يونيو ١٩٦٨ . وأوصى المؤتمر العام للهيئة باعتماد مبلغ ٠٠٠ر٣٠٧ر٧١ دولار لميزانية عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بالاضافة الى مبلغ ٠٠٠ر٢٧٠ دولار وهو المبلغ اللازم لادماج المكتب الدولى للتعليم فى هيئة اليونسكو اذا أقر المؤتمر العام هذا الادماج .

وقرر المجلس التنفيذى بالاجماع تكليف المدير العام للهيئة بتشكيل لجنة خاصة لفحص الكتب المدرسية التى تستخدم فى مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، تلك المدارس التى تساهم فيها هيئة اليونسكو . هذا القرار يعتبر امتدادا لقرار سابق صدر فى نوفمبر ١٩٦٧ وقرر أن التعليم فى تلك المدارس يجب أن يكون متفقا ومبادئ القانون الدولى الخاصة بالاقاليم المحتلة ومتفقا كذلك ومبادئ

دستور اليونسكو والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وأعرب المجلس التنفيذى ، عن قلقه للمشاكل التى تواجه الشباب والمنظمات التى تمثلهم فاوصى المدير العام للهيئة بتنظيم ندوة ، فى النطاق الاوروبى ، من اساتذة الجامعات ومن الطلبة ومن الاداريين لمناقشة موضوع « الطبيعة ودور التعليم العالى فى المجتمع المعاصر » .

واعلنت هيئة اليونسكو فى ٢٠ مايو الماضى أنها سوف تساهم فى مشروع سياحى كبير فى ايران ويعتبر هذا أول مشروع من نوعه تشترك فيه اليونسكو . وتبلغ مساهمة اليونسكو ٨٠ مليون دولار على شكل قروض . وتتحمل الحكومة الايرانية المسئولية كاملة فى تنفيذ هذا المشروع وتقتصر مساهمة اليونسكو على تقديم الخبراء وبصفة خاصة فى مجال ترميم واصلاح المبانى والمناطق والاشياء الاثرية وكذلك اعداد وتكوين فنيين ايرانيين فى هذا الميدان .

وتقوم اليونسكو كذلك بمعاونة الحكومة الايرانية فى التخطيط العام للمشروع . ان الاتفاق السياحى بين الحكومة الايرانية واليونسكو يعتبر أول تطبيق عملى لفكرة « السياحة الثقافية » ، تلك الفكرة التى اقرها المجلس التنفيذى والمؤتمر العام لليونسكو سنة ١٩٦٦ .

عقد المؤتمر الدولى للتعليم العام دورته الحادية والثلاثين فى جنيف فى الفترة من أول يوليو الى ١٠ يوليو ١٩٦٨ ، باشتراك عدد كبير من وزراء التعليم والخبراء من أكثر من ٩٠ دولة . ومن أهم بنود جدول أعمال المؤتمر : التعليم كوسيلة للتفاهم الدولى ، دراسة البيئة فى المناهج التعليمية ، وتقارير وزراء التعليم العام حول الحركة التعليمية فى عام ١٩٦٧ — ١٩٦٨ .

عقدت الشعب القومية لليونسكو مؤتمرها الاقليمى الخامس فى موناكو فى الفترة من ٢٤ الى ٢٨ يونيو ١٩٦٨ . وفى افتتاح المؤتمر القى المدير العام لهيئة اليونسكو خطابا اشار فيه الى مشاكل الشباب فى العالم فقال : ان الوضع يفرض على اليونسكو واجبا « رئيسيا » باتخاذ تدابير قوية . فانه يتعين على الهيئة فى عام ١٩٦٨ ان تتجه نحو الشباب كما اتجهت منذ عشر سنوات مضت الى « العالم الثالث » . فيجب اجراء تعديلات جذرية فى نشاط وأعمال الهيئة بحيث تصبح اليونسكو منظمة الشباب .

افتتح فى نيروبى (كينيا) فى ١٦ يوليو الماضى مؤتمر التعليم والتكوين العلمى والتكنولوجى وعلاقتهما بالتنمية الاقتصادية فى افريقيا . ويعقد المؤتمر تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية وهيئة اليونسكو .

٥ — البنك الدولى للانشاء والتعمير :

وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ٢٢ مايو الماضى على تقديم قرض الى نيكاراغوا بمبلغ ١٥٫٢٥٠٫٠٠٠ دولار للمساهمة فى تمويل مشروع هام لتنمية الطاقة الكهربائية فى البلاد . ويحمل القرض فائدة قدرها ٦١/٤٪ ومدته عشرون عاما .

وفى ٢٣ مايو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى تايلاند بمبلغ ٢٩ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروع ضخم لتحسين الطرق وانشاء طرق جديدة . ويحمل القرض فائدة قدرها ٦ ١/٤ ٪ ومدته عشرون عاما .

وفى ٢٧ مايو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى غابون بمبلغ ١٫٨ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروع تنمية الخدمات التعليمية على مستوى التعليم الثانوى والفنى والمهنى . ويحمل القرض فائدة ٦ ١/٤ ٪ ومدته ٢٥ عاما .

وفى ٢٩ مايو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى ايران بمبلغ ٢٥ مليون دولار لمساعدة بنك الصناعة التعدينية والتنمية الايرانى على الحصول على العملات الحرة اللازمة للاستثمارات فى القطاع الصناعى الخاص فى ايران .

وفى ٢٩ مايو أيضا وافق البنك الدولى على تقديم قرضين الى كولومبيا . الاول بمبلغ ١٨ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروع لامداد العاصمة بوغوتا بالمياه والطاقة الكهربائية ، والثانى بمبلغ ١٤ مليون دولار لنفس الغرض ويحمل كلا القرضين فائدته ٦١/٤ ٪ ومدتهما عشرون عاما .

وفى ٥ يونيو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى كوستاريكا بمبلغ ٥ ملايين دولار للمساهمة فى تمويل خطة تعاونية لمنتجى الموز والقطن والموالح وتربية الماشية . ويحمل القرض فائدة ٦ ١/٤ ٪ ومدته عشرون عاما .

وفى ١٢ يونيو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى ساحل العاج بمبلغ ٥٫٨٠٠٫٠٠٠ دولار للمساهمة فى تمويل انشاء طريق رئيسى طوله ٥٩ كيلومترا وتمويل دراسات خاصة بانشاء شبكة طرق يبدأ فى تنفيذها فى ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، ويحمل القرض فائدة ٦١/٤٪ ومدته ١٩ عاما .

وفى ١٩ يونيو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى غواتيمالا بمبلغ ٧ ملايين دولار للمساهمة فى تمويل المرحلة الثانية من خطة تنمية الطاقة الكهربائية فى المنطقة الوسطى من البلاد وهى المنطقة الاكثر كثافة من حيث عدد السكان والاكثر تقدما فى الميدان الصناعى . ويحمل القرض فائدة ٦ ١/٤٪ ومدته ٢٣ عاما ولا يبدأ فى سداده الا بعد مضى ثلاث سنوات من تقديمه .

وفى شهر يونيو الماضى ايضا وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى المكسيك بمبلغ ٩٠ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروعات تنمية الطاقة الكهربائية فى البلاد . ويحمل القرض فائدة ٦ ١/٤ ٪ ومدته عشرون عاما . ويقترن هذا القرض بقرض آخر لنفس الغرض بمبلغ ٢٢ مليون دولار قدمته كل من بلجيكا وكندا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا

واليابان واسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية .

وفى ٢٧ يونيو الماضى وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى اقليمى بابوازى وغينيا الجديدة ، وهما اقليمان غير متمتعين بالحكم الذاتى ويخضعان لادارة استراليا . وقيمة القرض ٧ ملايين دولار للمساهمة فى تمويل انشاء شبكة مواصلات لاسلكية . ومدة القرض ٢٥ عاما ويحمل فائدة قدرها ٦ ١/٤ ٪ .

وفى ٢٧ يونيو ايضا وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى سنغافوره بمبلغ ٦ ملايين دولار للمساهمة فى تمويل مشروع لانشاء شبكة من المجارى فى مدينة سنغافورة . ويحمل القرض فائدة ٦ ١/٤ ٪ ومدته عشرون عاما .

وفى ٣١ يوليو الماضى اعلن البنك الدولى زيادة معدل الفائدة على قروض من ٦ ١/٤ ٪ الى ٦ ١/٢ ٪ اعتبارا من أول اغسطس ١٩٦٨ . وكانت آخر زيادة لهذا السعر فى ديسمبر ١٩٦٧ اذ ارتفع من ٦٪ الى ٦ ١/٤٪ على القروض التى أقرت ابتداء من أول يناير ١٩٦٨ .

وقد أعلن روبرت مكنمارا مدير البنك أنه يأسف لهذا الإجراء الذى يعنى زيادة المديونية الخارجية للدول الاقل نموا . وقال أن سبب هذه الزيادة تكاليف التمويل الذى حصل عليه البنك بطريق الاقتراض من الاسواق الرأسمالية .

وفى ١٢ اغسطس طرح البنك الدولى سندات بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار فى السوق المالى لالمانيا الاتحادية . وتحمل هذه السندات فائدة قدرها ٦ ١/٤ ، ومدتها ١٢ عاما .

وفى اغسطس ١٩٦٨ قرر البنك الدولى تعيين ليستر بيرسون ، رئيس وزراء كندا السابق ، رئيسا للجنة دولية تقوم بوضع استراتيجية جديدة لمساعدة الدول النامية والمتخلفة . واعلن روبرت مكنمارا رئيس البنك أن هذه اللجنة ستعالج مشكلة من اعصى المشاكل التى تواجه عالمنا اليوم وهى الهوة بين الدول القليلة الغنية وبين الأغلبية العظمى من دول العالم الفقيرة . وستتقدم اللجنة فى نهاية عام ١٩٦٩ خطة جديدة لتقديم المساعدات للدول المتخلفة والنامية خلال الثلاثين سنة القادمة ، كما تحدد دور البنك الدولى فى المستقبل . وقال مكنمارا ان اللجنة التى سيتم تكوينها سوف تضم عددا من الخبراء الماليين من بلاد مختلفة ، وستقوم بدراسة موضوعية وثيقة لاثار المساعدات الخارجية على الدول الفقيرة ، ومدى ما حققته من نتائج خلال العشرين سنة الأخيرة ، والوسائل الكفيلة للتغلب على العوائق التى تحول دون النمو الاقتصادى فى هذه الدول .

وفى أواخر اغسطس الماضى صرحت المصادر العليمة فى القاهرة بان روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولى قد بدا فى اتخاذ الخطوات التنفيذية لمساهمة البنك والمؤسسات التابعة له فى مشروعات التنمية فى ج.ع.م. فى ضوء مباحثاته مع المسئولين فى القاهرة فى شهر يوليو الماضى . وقد أرسل روبرت مكنمارا رسالة الى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تضمنت خطة العمل التى سيتبعها البنك للمساهمة فى تنمية اقتصاديات ج.ع.م واشارت الرسالة الى اهمية الخطوات الفعالة التى تتخذها حكومة ج.ع.م للتغلب على الضغوط الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد القومى فى كافة المجالات. وعلم أن مكنمارا قد أوضح فى رسالته ان البنك الدولى ومؤسساته يهمهما ان تساهم مساهمة فعالة فى الجهود التى تبذلها ج.ع.م لحل مشاكلها الاقتصادية واستخدام كافة الامكانيات التى تتوافر لديها ولهذا فان البنك الدولى يرى البدء فى تنمية قطاع الزراعة باعتباره من أهم القطاعات فى الاقتصاد القومى . وانه لذلك سوف يوفد بعثة تضم أربعة من خبراء الرى والصرف تصل فى أوائل شهر سبتمبر ١٩٦٨ لتبقى فى القاهرة ثلاثة أسابيع تقوم خلالها بدراسة مشروعات الرى والصرف واختيار أهم هذه المشروعات للبدء فى تمويلها . كما جاء فى الرسالة انه نظرا للاهمية الكبيرة لقطاع النقل فان البنك الدولى يعد بعثة ستصل الى القاهرة فى نوفمبر ١٩٦٨ لتقييم المشروعات التى تمت دراستها وتحديد التمويل اللازم لهذه المشروعات . وكان البنك الدولى قد ارسل فى منتصف اغسطس ١٩٦٨ فون هوفمان نائب مدير هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك ليبحث مع المختصين فى القاهرة المشروعات الصناعية الخاصة بالسماد ، وسيقوم نائب مدير الهيئة بتقديم تقريره الى روبرت مكنمارا لاتخاذ خطوات العمل التى ستتم بالنسبة لهذه المشروعات .

منظمة التنمية الدولية :

اعلنت منظمة التنمية الدولية (وهى مؤسسة تابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير) ، فى ٢٩ مايو الماضى ، انها وافقت على تقديم قرض ، بالاشتراك مع البنك الدولى ، الى هندوراس بمبلغ ٧ر٥ مليون دولار للمساهمة فى تمويل خطة تنمية الطاقة الكهربائية فى البلاد . ويحمل القرض فائدة ٢٥ر٦٪ ومدته عشرون عاما . بالاضافة الى ذلك وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض آخر بمبلغ ٤ ملايين دولار لنفس الغرض ، وهذا القرض مدته خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠ ٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفى ٦ يونيو الماضى وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض الى سيلان بمبلغ ٢ مليون دولار للمساهمة فى تمويل خطة لتنمية الصناعات الغذائية . ومدة القرض خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠ ٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفى ١٢ يونيو الماضى وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض الى غانا بمبلغ ١٠ ملايين دولار للمساهمة فى تمويل خطة لتقوية وتحسين شبكة الطاقة الكهربائية وحسن استغلال الكهرباء الناتجة عن القوى

الهيدروليكية في نهر اللوالـــا .
والقرض مدته خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ١٢ يونيو ايضا وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض الى السودان بمبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر٨ دولار للمساهمة في تمويل خطة لتحسين وتنمية النظام التعليمي في السودان وبصفة خاصة تكوين الفنيين الزراعيين وتحسين مستوى التعليم في المرحلة الثانوية والمرحلة الاعدادية وتوجيه التعليم الثانوي نحو التكوين العلمي والتجارة وفقا لحاجة البلاد الى اليد العاملة . ومدة القرض خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠ ٪لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ١٢ يونيو أيضا وافقت منظمة التنمية الدولية علىتقديم قرض الى كينيا بمبلغ ٠٠٠ر١٠٠ر٢ دولار للمساهمة في تنمية زراعة الشاي بواسطةصغار المزارعين. ومدة القرض خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠٪ لتغطية نفقات المنظمة .بالاضافة الى ذلك قدمت المنظمة قرضاآخر الى كينيا بمبلغ ٠٠٠ر٧٠٠ر١٠ دولار للمساهمة في تمويل خطة لانشاء شبكة من الطرق البرية وبعض الكباري . وهذه الشبكة سوف تغطي المناطق الكثيفة السكان والاكثر انتاجا وتخدم مراكز زراعية وسياحية هامة . وهذا القرض أيضا مدته خمسون عاما ولا يحمل اية فائدةباستثناء ٧٥ر٠٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ١٣ يونيو الماضي اعلنت منظمة التنمية الدولية انها ستشترك مع السويد في تقديم قرض الى الباكستان بمبلغ ١٥ مليون دولار وذلك لمساعدة بنك التنمية الزراعية الباكستاني في تقديم القروض . ونصيب المنظمة يبلغ ١٠ ملايين دولار بينما تقدم السويد مبلغ ٥ ملايين دولار . والقرض مدته خمسون عاما ولا يحمل اية فائدة باستثناء ٧٥ر٠٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ١٩ يونيو الماضي وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض الى الاكوادور بمبلغ ٠٠٠ر١٠٠ر٥ دولار للمساهمة في تحسين نظام التعليم في البلاد. ومدة القرض خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ٢٦ يونيو الماضي وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض بمبلغ ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ دولار الى الصومال للمساهمة في انشاء طريق رئيسي طوله ٢٠٠ كيلومتر. والقرض مدته خمسون عاما ولا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ١٧ يونيو الماضي وافقت منظمة التنمية الدولية علىتقديم قرض بمبلغ ٤ر١ مليون دولار الى جمهورية تشاد للمساهمة في خطة صيانة شبكة الطرق البرية . القرض لا يحمل أية فائدة باستثناء ٧٥ر٠ لتغطية نفقات المنظمة ومدته خمسون عاما .

مؤسسة التمويل الدولية :

وافقت مؤسسة التمويل الدولية ، وهي تابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير ، في ٢٣ مايو على استثمار مبلغ ٢٠ مليون دولار في شركة التعدين سوميما في موريتانيا . وهذه الشركة أسستها مجموعة من الشركات الدولية لاستغلال مناجم النحاس في منطقة أكجوجت . وهذا أكبر استثمار قامت به المؤسسة حتى الان . بالاضافة الى ذلك فان بنك التنمية الاوروبي قرر تقديم قرض طويل الاجل بمبلغ ١١مليون دولار الى نفس الشركة .

أعلن في ١١ يوليو الماضي أن البنك الدولي للانشاء والتعمير قد اتفق مع مؤسسة التمويل الدولية على تقديم قرض لشركة كيماويات باكستانية بمبلغ ٣٦ مليون دولار لانشاء مصنع للسماد العضوي في باكستان الغربية . ومدة القرض ١٥ عاما ولا يبدأ في استهلاكه الا بعد مضي أربع سنوات على تقديمه . ويحمل القرض فائدة قدرها ٢٥ر٦ ٪ . وابدت الحكومة الباكستانية استعدادها لضمان قيمة القرض مقابل عائد برفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن الى ٥٠ر٧ ٪ .

٦ ــ صندوق النقد الدولي :

في ٤ يونيو الماضي سحبت فرنسا مايوازي مبلغ ٧٤٥ مليون دولار وهو مايعادل نصيبها من الذهب في صندوق النقد الدولي. وقد تم السحب بالعملات التالية: دولارات استرالية بما يعادل ٥٠ر٢٨ مليون دولار أمريكي ، فرنكات بلجيكية بما يعادل ٥٤ مليون دولار امريكي ، دولارات كندية بما يعادل ٣٥ مليون دولار امريكي ، كرونات دانماركية بما يعادل ١٢ مليون دولار أمريكي ، ماركات المانية بما يعادل ٢٠٤ ملايين دولار أمريكي ، جنيهات ايرلندية بما يعادل ٥ر١٦ مليون دولار امريكي ، ليرات ايطالية بما يعادل ١٠٨ ملايين دولار أمريكي ، ين يابانى بما يعادل ١٥ مليون دولار أمريكي ، بسو مكسيكي بما يعادل ٥ر١٣ مليون دولار امريكي ، فلورين هولندي بما يعادل٥٧ مليوندولار امريكي، كورونات نرويجية بما يعادل ٥٠ر٦ مليون دولار أمريكي ، كورونات سويدية بما يعادل ٢٢ مليون دولار أمريكي راند (جنوب افريقيا) بما يعادل ٢٣ مليون دولار امريكي ، واخيرا ١٥٠مليون دولار امريكي .

وفي ١٧ يونيو الماضي أعلن صندوق النقد الدولي أنه وافق على تحويل مبلغ ١٤٠ مليوندولار امريكي وهو قيمة التزاماته قبل فرنسا الى الاربع دول التالية : بلجيكا (ما يعادل ١٠ ملايين دولار امريكي) ، المانياالاتحادية (ما يعادل ٨٠ مليوندولار أمريكي)، ايطاليا (مايعادل ٤٠ مليون دولار امريكي) وهولندا (مايعادل ١٠ ملايين دولار امريكي) .

وباتمام العمليتين السابقتين استنفذت فرنسا مستحقاتها قبل صندوق النقد الدولي .

ومن ناحية اخرى اعلن صندوق النقد الدولي في شهر يونيو الماضي السماح لبريطانيا بسحب ما قيمته مليار و ٤٠٠ مليون دولار

من العملات الاجنبية لتعزيز مركز الجنيه الاسترلينى ، وهو الاجراء الذى كان قد تم الاتفاق عليه فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ بعد تخفيض الجنيه الاسترلينى . وأعلن الصندوق انه سيتيح لبريطانيا الحصول على هذا المبلغ من ٣ مصادر هى حصيلته الخاصة من العملات الاجنبية ، و« مجمع العملات » الذى وضعته فى دول تحت تصرف الصندوق ومبيعات الذهب لحسابه .

وعقب السحب الفرنسى والسحب البريطانى عقد صندوق النقد الدولى قروضا لمواجهة العجز فى موارده من العملات الحرة وذلك مع المانيا الاتحادية (بما يعادل ١٤٠ مليون دولار امريكى) ، وايطاليا (بما يعادل ٦٠ مليون دولار امريكى) ،وبلجيكا (بما يعادل ١٥مليون دولارامريكى) والسويد (بما يعادل ١٥ مليون دولار امريكى) .

وفى شهرى مايو ويونيو الماضيين عقد صندوق النقد الدولى اتفاقيات تثبيت مع الدول التالية : غانا (١٢ مليون دولار) ، بنما (٣ ملايين دولار) ،أفغانستان (٤٫٨ مليون دولار) ، ليبيريا (٣٫٢ مليون دولار) .

وفى يوم ١٣ يونيو الماضى دعا بول شفايتزر ، مدير صندوق النقد الدولى ، الحكومة الامريكية لزيادة الضرائب وخفض نفقاتها لمواجهة التضخم . وهذا أكبر تدخل مباشر من جانب موظف دولى فى الشئون الداخلية الامريكية . فان العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى قد ازداد خطورة بسبب الخطوات الواسعة للاقتصاد الامريكى التى لا تجد ما يساندها .

وفى ٨ يوليو الماضى ينشر صندوق النقد الدولى احصائية ببيان عملياته خلال النصف الاول لعام ١٩٦٨ وقد بلغت هذه العمليات ٣٫٢ مليار دولار ، وهو رقم قياسى يتجاوز عمليات الصندوق السابقة فى عام كامل .

وفى ٢٨ يونيو الماضى وافق صندوق النقد الدولى على أن تسحب جمهورية جنوب افريقيا مبلغا يعادل ٦٢٫٠٢ مليون دولار

وفى ١٠ يوليو الماضى عقد صندوق النقد الدولى اتفاقية مع أفغانستان لسحب مبلغ ٧ ملايين دولار لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات الافغانى .

وبمقتضى اتفاقية عقدت فى ٨ يوليو الماضى بين صندوق النقد الدولى وغامبيا تم الاتفاق على تحديد سعر الجنيه الغامبى على أساس ٢٫١٣٢٨١ جرام ذهب أو ما يعادل ٢٤٠ سنت أمريكى.

٧ — وكالة الطاقة النووية :

وافق مجلس محافظى وكالة الطاقة النووية على أول عقد من نوعه بين الوكالة والمكسيك. وينص هذا العقد على أن ضمانات الوكالة تسرى على جميع المواد والاجهزة والمنشآت النووية فى المكسيك للتأكد من عدم استخدامها للاغراض الحربية . وقد تم ابرام هذا العقد بناء على طلب المكسيك كخطوة أولى تهدف الى حظر الاسلحة النووية على أمريكا الجنوبية .

ووافق مجلس المحافظين على سريان ضمانات الوكالة على المواد الذرية التى قدمتها بريطانيا الى رومانيا لاستخدامها فى معمل لدراسة طبيعة المفاعلات .

ووافق مجلس المحافظين كذلك على الترخيص لمدير الوكالة بابرام عقود ثلاثية تشرف الوكالة بمقتضاها على تنفيذ اتفاقيتين للتعاون النووى : الاولى بين الولايات المتحدة والفلبين (التى حلت محل اتفاقية عام ١٩٥٥) والثانية بين الولايات المتحدة واليابان (والتى حلت محل اتفاقية ١٩٥٨) .

وأوصى مجلس المحافظين المؤتمر العام للوكالة باعتماد مبلغ ١٣٫٧٦٦٫٠٠٠ دولار لميزانية عام ١٩٦٩ بزيادة قدرها ٧٥٤٫٠٠٠ دولار عن ميزانية عام ١٩٦٨ .

هذا وقد تم انتخاب الدول التالية لتولى المقاعد الشاغرة فى مجلس محافظى وكالة الطاقة النووية حتى عام ١٩٦٩ : جنوب افريقيا ، استراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الولايات المتحدة ، فنلندا ، فرنسا ، الهند ، اليابان ، بولندا ، المملكة المتحدة والاتحاد السوفييتى . وجدير بالذكر أن المجلس يضم أيضا الجزائر وبلغاريا وسيلان ومدغشقر ، وبيرو ، والفلبين ، وتركيا .

واوصى مجلس المحافظين المؤتمر العام للوكالة بقبول عضوية زامبيا والليشتنشتاين .

وفى ١٧ يونيو الماضى تم الاتفاق بين الولايات المتحدة ووكالة الطاقة النووية وباكستان على تقديم كمية من المواد الانشطارية الى المركز النووى فى كاراتشى .

٨ — الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

عقد مجلس ادارة الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية دورته الثالثة والعشرين فى جنيف فى الفترة من ١١ الى ٢١ مايو ١٩٦٨ ووافق على اعتماد مبلغ ٢٨ مليون فرنك سويسرى لميزانية عام ١٩٦٩ . وقرر المجلس دعوة مؤتمر دولى فى أواخر ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١ لدراسة مشاكل المواصلات اللاسلكية فى الفضاء الخارجى .

٩ — منظمة الارصاد الجوية :

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة الارصاد الجوية دورتها العشرين فى جنيف فى الفترة من ٣٠ مايو الى ١٣ يونيو ١٩٦٨ . وبحثت اللجنة نشاط المنظمة فى اطار الخطة العالمية لابحاث الجو التى تهدف الى تنمية وتطوير وسائل الارصاد الجوية فى العالم أجمع . ووافقت اللجنة التنفيذية على خطة للمعونة الفنية الى الدول النامية وتتمثل هذه المعونة فى منح دراسية . كما أقرت اللجنة ١٥٠ مشروعا فى البلاد النامية تقوم بتمويلها ٥٦ دولة عضو .

المنظمات الاقليمية

العالم العربي

جامعة الدول العربية

١ ــ مؤتمر القمة العربي :

صرح السيد جمال محمد أحمد وكيل وزارة الخارجية السودانية، فى ١٦ يونيو الماضى ، بأن سفراء السودان بالعواصم العربية يجرون حاليا اتصالات واسعة مع المسئولين بالحكومات العربية لعقد مؤتمر القمة العربى قبل الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة التى تبدأ فى شهر سبتمبر ١٩٦٨ .

٢ ــ مجلس الجامعة العربية :

فى ٢٧ يوليو الماضى وجهت الجامعة العربية الدعوة الى وزراء الخارجية العرب لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية الذى تقرر تقديم موعده الى ٣ سبتمبر ١٩٦٨ ، وكان المقرر أن يعقد المجلس يوم ٩ سبتمبر، ولكن نظرا لاجتماع وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية ، فى هذا الموعد ، للتحضير لمؤتمر القمة الافريقى الذى يعقد فى الجزائر فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ ، فقد تقرر تقديم موعد اجتماع المجلس ، ليتمكن وزراء الخارجية العرب من حضوره .

ومن بين المسائل السياسية التى سيبحثها المجلس موضوع التهجير الاسرائيلى للعرب من الاراضى المحتلة ووسائل الافادة من اتفاقية جنيف فى حماية العرب الخاضعين للعدوان الاسرائيلى ، والتمثيل العربى الدائم لدى المجلس الاوروبى .

هذا وقد تقرر فيما بعد عقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية يوم أول سبتمبر بناء على طلب الاردن .

٣ ــ المقاطعة العربية لاسرائيل

عرض السيد محمد أحمد محجوب المفوض العام لمقاطعة اسرائيل تقريرا الى الامين العام للجامعة العربية يتضمن مقررات وتوصيات المؤتمر السادس والعشرين لضباط المقاطعة فى الدول العربية الذى عقد فى لبنان .

وتضمنت التوصيات عدم استيراد أية منتجات أجنبية عن طريق قطاع غزة المحتل ، خشية تسلل بضائع اسرائيلية الى الدول العربية . وقد أحال المؤتمر الى مجلس جامعة الدول العربية توصية بالتجارة المارة (الترانزيت) فى البلاد العربية وكذلك موضوع الشركات الاجنبية التى تدخل فى منتجاتها مواد من منتجات شركات محظور التعامل معها ، وتضمنت التوصيات اجراءات جديدة تكفل أحكام المقاطعة مع مراعاة المصالح العربية .

٤ ــ مساعدة الطلبة الفلسطينيين :

عقد المندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية اجتماعا يوم ٢٠ يوليو الماضى لبحث تقرير عن أعمال لجنة مساعدة الطلبة الفلسطينيين الذين انقطعت مواردهم بعد العدوان خلال العام الدراسى المنصرم وخطة العمل فى المستقبل . ومن المعلوم أن حوالى ١٢ ألف طالب فلسطينى يدرسون فى البلاد العربية وأوروبا قد استفادوا من المعونات وحصلوا على ٢٣٧ ألف جنيه .

٥ ــ مجلس الوحدة الاقتصادية

أبلغت الحكومة العراقية جامعة الدول العربية موافقتها على عقد اجتماع الدورة الثالثة عشرة لمجلس الوحدة الاقتصادية على مستوى وزراء الاقتصاد فى بغداد فى أوائل أكتوبر ١٩٦٨ . وصرح مصدر مسئول بأن اجتماعا مشتركا بين العراق وسوريا و ج.ع.م. سيعقد على مستوى وكلاء وزارات الاقتصاد قبل اجتماع المجلس وسيتناول البحث فيه موضوع العمل الاقتصادى ودعم العلاقات التجارية بين بلادهم على المستوى الدولى .

كذلك فان مجلس الوحدة سيناقش امكانيات تنفيذ السوق العربية المشتركة والمراحل التى سيتم على أساسها تحرير التجارة كلية بين الدول الاعضاء فى السوق مع دعم العلاقات التجارية وتنسيقها على المستوى المحلى والدولى .

٦ ــ اللجنة الدائمة للشئون الاجتماعية والعمل :

عقدت اللجنة الدائمة للشئون الاجتماعية والعمل دورتها الثالثة عشرة ابتداء من يوم ٢٩ يوليو ١٩٦٨ وقد تضمن جدول أعمالها :

ــ توصيات الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الشئون الاجتماعية والعمل الذى عقد فى المدة من ٦ ــ ٩ مايو ١٩٦٨ .

ــ شئون الاعداد للمؤتمر الثالث عشر للشئون الاجتماعية والعمل .

ــ تطوير المنح الخاصة بدراسة التعاون .

ــ ما يتعلق بالمؤتمر الدولى لوزراء الشئون الاجتماعية الذى سينعقد فى نيويورك من ٣ ــ ١٢ سبتمبر ١٩٦٨ .

ــ موضوع مسابقة لوضع نشيد عربى موحد للدورات الرياضية العربية ويصلح لجميع اللقاءات العربية للشباب .

ــ موضوع مشاركة الدول العربية فى منطقة العمل العربية وتوثيق التعاون المشترك بين الهيئات المعنية فى هذا المجال .

ــ تقرير ادارة الشئون الاجتماعية والعمل فيما بين دورتى انعقاد مجلس جامعة

الدول العربية التاسعة والاربعين والخمسين .

٧ — ادارة المخدرات :

تقرر فى أواخر مايو الماضى أن يطير الى بيروت اللواء عبد العزيز صفوت المشرف على ادارة المخدرات فى الجامعة العربية ليبحث مع حكومة لبنان مدى اقبال المزارعين على زراعة أراضيهم بالمنتجات المفيدة ، بعد أن أوشكت السنوات الثلاث المحددة لتحريم زراعة الحشيش فى لبنان أن تنتهى . وصرح اللواء صفوت بأن المعلومات التى تلقاها حتى الان سوف يترتب عليها نتائج هامة ، اذ بعد التأكد منها سيعلن بصفة رسمية خلو منطقة الشرق العربى من زراعة الحشيش ونظافة أراضيه منها .

وصرح الدكتور حليم بو عز الدين سفير لبنان فى القاهرة بأن زراعة دوار الشمس فى مساحة ٣٠ الف دونم قد نجحت وأن هذه المساحة كانت تعادل مساحة الارض التى كانت تزرع حشيشا ، وأن الحكومة اللبنانية الى جانب مساعدتها بالالات الزراعية والبذور والسماد والمبيدات الحشرية ، قد قررت أن تشترى انتاج دوار الشمس . وقال سفير لبنان أن الاسواق المحلية فى لبنان بوسعها أن تستهلك كل انتاج زيت دوار الشمس الذى يمثل « تسع » حاجة لبنان السنوية من البذور الزيتية ، وأصبح المستهلك اللبنانى يقبل على هذا النوع من الزيوت الذى ثبت أنه يخفف نسبة « الكوليستيرول » فى الجسم ، وتجرى الان تجارب على مناطق زراعية أخرى لزراعتها بالسمسم والينانسون والنباتات العطرية والقطن لتعويض المزارعين اللبنانيين .

٨ — حماية الملكية الادبية والفنية

تقرر أن يعرض على مجلس جامعة الدول العربية مشروع قانون خاص بحق حماية الملكية الفنية والادبية ، وعدم الاعتداء على صاحب هذا الحق ، وذلك بعد أن تلقت الامانة العامة عدة شكاوى من الافراد فى مختلف الدول العربية ، كما تلقت طلبا من وزارة الارشاد بالجمهورية العربية المتحدة فى هذا الشأن .

وصرح السيد ممدوح عزام وكيل الادارة القانونية بالامانة العامة بأن هناك قانونا فى هذا الشأن ، لم تلتزم بتنفيذه غير ج.ع.م. ، وأشار الى ما حدث من بعض مؤسسات النشر فى لبنان التى قامت بالاعتداء على حقوق المسئولين نطبعت انتاجهم ووزعته كما قامت بترجمة البعض الاخر وطبعه وتوزيعه . وقال وكيل الادارة القانونية أنه تقرر تقديم مشروع قانون الى مجلس الجامعة كى تلتزم به جميع الدول العربية بحيث اذا حدث مثل هذا العدوان تقوم الحكومة بأعمال المصادرة وتعويض المؤلف .

٩ — الامين العام للجامعة العربية :

صرحت المصادر العليمة فى ١٠ أغسطس الماضى أنه من المنتظر أن تمد خدمة السيد عبد الخالق حسونة الامين العام لجامعة الدول العربية لمدة أخرى ، حيث لم تتقدم أية دولة عربية الترشيح لمنصب أمين عام الجامعة وهو فى مقدمة موضوعات جدول أعمال الاجتماع القادم لمجلس جامعة الدول العربية .

١٠ — اللجنة الدائمة للاعلام العربى :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى دور اجتماعها الرابع عشر بمقر الجامعة العربية بالقاهرة بين ٢٠ — ٢٥ يوليو ١٩٦٨ .

وقد ناقشت اللجنة ما تم انجازه من اجراءات لعقد المؤتمر الاقليمى العربى لحقوق الانسان المقرر عقده فى بيروت من ٢ — ١٠ ديسمبر وأوصت باقرار جدول أعماله ونظام العمل به وماخصص من ميزانية لبحوث المؤتمر وجوائزها .

كما بحثت اللجنة الخطوات التى اتخذت لوضع مشروعات صندوق الدعوة العربية موضع التنفيذ ، وأقرت برنامجا للعمل وكلت الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية تنفيذه فورا ، وأحاطت اللجنة بالمساهمات المشكورة التى قدمتها حكومات أبو ظبى والشارقة والبحرين للصندوق .

وقد دعت اللجنة الى الاستفادة الكاملة من التقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصال فى خدمة أغراض الدعوة العربية ، كما كلفت الامانة العامة بدعوة الجمعية العمومية لاتحاد الاذاعات العربية الى الاجتماع فى أقرب فرصة ممكنة .

وأقرت اللجنة توصيات الهيئة العربية للمعارض .

واطلعت على تقارير مكاتب الجامعة العربية فى الخارج عن اتجاهات الرأى العام العالمى ونشاط هذه المكاتب فى المناسبات المختلفة .

واللجنة الدائمة للاعلام العربى ، اذ تختتم هذه الدورة من دورات اجتماعاتها فى الظروف التى يجتازها الوطن العربى ، تؤكد الدور الحيوى الذى ينبغى أن يقوم به الاعلام العربى المشترك فى المعركة المصيرية لرفع كلمة الحق العربى ، وتحقيق النصر للعرب فى كفاحهم ضد الصهيونية والاستعمار .

كما تهيب بأجهزة الاعلام فى العالم كله وبالمنظمات العالمية أن تؤدى واجبها الذى يمليه عليها الضمير الانسانى لضمان احترام حقوق الانسان التى تهددها الصهيونية فى الارض العربية المحتلة ، وتدعو رجال الاعلام الاحرار فى كل مكان الى مساندة شعب فلسطين وتأييد المقاومة العربية فى كفاحها الشرعى من أجل الحرية والكرامة والانسانية .

١١ — الهيئة العربية للمعارض :

اجتمعت الهيئة العربية للمعارض فى ١٥ يوليو ١٩٦٨ ،

٩٧٠ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة لبحث موضوع اشتراك الدول العربية بجناح عربي موحد في معرض أوساكا العالمي باليابان والذى سيقام في عام ١٩٧٠ . وقد اتخذت الهيئة عدة توصيات في هذا الشأن منها :

— تزود الامانة العامة الدول الاعضاء بنسخ من التصميم الهندسي للجناح العربي الموحد لتبدى رأيها فيه .

— توافى الدول الاعضاء التى لم تحدد موقفها النهائي بشأن الاشتراك في الجناح الموحد الامانة العامة برأيها في ذلك في خلال شهر .

— عقد الاجتماع القادم في ٢٠ أغسطس ١٩٦٨ .

— قيام الامانة العامة باعداد مذكرة تقدم في الاجتماع المقبل عن المعرض بما يتمشى مع شعاره .

— ايفاد وفد مكون من السيد محمد عبد القادر حمزة مدير عام هيئة المعارض والاسواق الدولية في ج. ع. م. والسيد كمال اسماعيل وكيل ادارة الاعلام بجامعة الدول العربية والسيد / صلاح عبوشي مستشار بالسفارة اللبنانية بالقاهرة . للاتصال بسفارة المملكة العربية السعودية لشرح جدوى الاشتراك في الجناح الموحد .

القارة الافريقية

١ — منظمة الوحدة الافريقية :

وجه الرئيس الجزائري هوارى بومدين الدعوة الى رؤساء ٣٨ دولة افريقية ، وهى الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، لحضور مؤتمر القمة الافريقي في الجزائر يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٨ ولمدة ثلاثة أيام. ويسبق انعقاد مؤتمر القمة اجتماع لوزراء الخارجية يوم ٤ سبتمبر لبحث جدول أعمال المؤتمر واعداد التوصيات للرؤساء . وسيبحث المؤتمر في اجتماع الجزائر انتخاب أمين عام جديد للمنظمة خلفا للسيد ديالللو تيللى الذى انتهت مدته ، وكذلك انتخاب أمناء مساعدين ، وضم دول افريقية جديدة لعضوية المنظمة .

٢ — مؤتمر تحرير افريقيا :

وافق مؤتمر تحرير افريقيا الذى انعقد في الجزائر في أواخر شهر يوليو الماضي على اقتراح تقدم به مندوب تنزانيا بادانة اسرائيل بالعدوان ومطالبتها بالانسحاب الفوري غير المشروط من الاراضي العربية .

واتخذ المؤتمر عدة قرارات في مقدمتها تقديم المساعدات المالية والعسكرية للاحزاب المناضلة في غينيا وأنجولا وجنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية وارسال الخبراء العسكريين للحركات التحررية وتوحيد جهودها لمواجهة التحالف الاستعماري واعلان ٢٥ مايو عطلة رسمية في كل افريقيا وتوحيد الجبهة العسكرية في روديسيا ومطالبة بريطانيا باستخدام القوة لاسقاط حكم ايان سميث واستخدام نفوذها لانقاذ حياة المعتقلين المهددين بالاعدام.

القارة الامريكية

١ — منظمة الدول الامريكية :

بدأ « المركز الامريكي لتنشيط الصادرات » نشاطه في أول يوليو ١٩٦٨ وهذا المركز أنشىء حديثا في اطار منظمة الدول الامريكية تحت رقابة « اللجنة الامريكية للتحالف من أجل التقدم » .

ويتمتع المركز بقدر من الاستقلال الذاتي فله ميزانيته الخاصة وموظفوه الاداريون . وسوف يتم تعيين سكرتيره التنفيذى بواسطة الامين العام لمنظمة الدول الامريكية بعد استشارة اللجنة الامريكية للتحالف من أجل التقدم ، ومدة تفويضه ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ومقر المركز مدينة بوقوتا .

وسيتركز نشاط المركز على دراسة الاسواق ويعاون الدول الاعضاء في اقامة المعارض الدولية كما أنه يقوم بمهام الاعلام والحملات الدعائية للسلع الصناعية التى تنتجها القارة الامريكية . وسيقتصر المركز في بادىء الامر على دراسة أسواق الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

وتبلغ ميزانية المركز في العام الاول لنشاطه ٧٥٠ر٠٠٠ دولار تساهم في جمعها الدول الاعضاء على أساس الرضا وتبلغ مساهمة الولايات المتحدة ٢/٣ هذا المبلغ .

وقد تم اختيار السيد ارتياغا (الارجنتين) سكرتيرا تنفيذيا للمركز .

وفي ١٥ يوليو الماضي اختتمت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان أعمال دورتها التاسعة عشرة باقرار مشروع معاهدة لحقوق الانسان . وقد تم ايداع هذا المشروع في مجلس منظمة الدول الامريكية لعرضه على الدول الاعضاء تمهيدا لدعوة مؤتمر خاص لاقراره نهائيا والتوقيع عليه .

٢ — منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة :

اختتم مجلس السياسة الزراعية التابع لمنظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة أول اجتماع له عقده في مونتيفيديو ، في ٨ يونيو الماضي . وبحث المجلس موضوع حماية الاسواق الوطنية للدول الاعضاء بعد أول يونيو ١٩٧٣ . ومن المعلوم أن المادة ٢٨ من معاهدة مونتيفيديو نصت على بعض اجراءات الحماية ، ولكن هذه الاجراءات مؤقتة مدتها ١٢ عاما وتنتهى في أول يونيو ١٩٧٣ .

بعد ذلك التاريخ لم تنص المعاهدة المذكورة على اجراءات محددة مكتفية ببعض التدابير العامة التى لا تكفل حماية الاسواق الوطنية . ولذلك فان المهمة الرئيسية لمجلس السياسة الزراعية هى العمل على ايجاد تسوية مقبولة لجميع الاطراف بهذا الصدد .

٣ — السوق المشتركة لامريكا الوسطى :

عقد المجلس التنفيذى للسوق المشتركة لامريكا الوسطى اجتماعا فى الفترة من ١٤ الى ١٨ مايو الماضى . وكذلك عقد المجلس الاقتصادى للجنة النقدية ووزراء المالية اجتماعا فى الفترة من ٢٩ مايو الى أول يونيو ١٩٦٨ . وقد خصص كلا الاجتماعين لمشاكل موازين المدفوعات فى بلاد أمريكا الوسطى . ثمن الملاحظ أن العجز فى موازين المدفوعات قد ازداد خطورة فى ١٩٦٧ . فقد بلغ مجمل الصادرات ، فى عام ١٩٦٧ ، ٩٩٢٫٩ مليون دولار ، بينما بلغ مجمل الواردات ١٢٧٦٫٨ مليون دولار .

فى ٦ و ٧ يوليو الماضى اجتمع الرئيس الامريكى جونسون فى سان سلفادور برؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس الاعضاء فى منظمة أمريكا الوسطى . وأعلن الرئيس جونسون تقديم قرضين —

الاول ، وقيمته ٣٠ مليون دولار ، لصندوق الدمج الامريكى الذى انشىء فى ١٩٦٥ .

والثانى ، ويبلغ ٣٥ مليون دولار ، يوضع مباشرة تحت تصرف الدول الاعضاء الخمس ، ويهدف الى تمويل مشروع لانشاء المدارس الابتدائية فى غواتيمالا ، وانشاء صناعات تحويلية للمنتجات الزراعية فى كوستاريكا ، وانشاء محطة نموذجية للتلفزيون التعليمى فى السلفادور ، وانتاج وتسويق سلع غذائية فى هندوراس ، وتنفيذ خطة لادخال الكهرباء فى ريف نيكاراغوا .

القارة الاوروبية

١ — اتحاد غرب أوروبا :

عقد المجلس الوزارى لاتحاد غرب أوروبا جلسة فى بون فى ٨ و ٩ يوليو ١٩٦٨ . وكان على جدول أعمال المسائل التالية : مشاكل الامن الاوروبى ونزع السلاح ، انضمام بريطانيا الى السوق المشتركه ، امكانية ايجاد تسويات مؤقتة لحالات الدول التى طلبت الانضمام الى السوق ، والتدابير الوقائية التى اتخذتها فرنسا فى الميدان الاقتصادى .

وفيما يتعلق بالعلاقات بين « الغرب والشرق » فقد لاحظت الدول الاعضاء أن موقف موسكو تجاه الغرب قد تصلب ولكن المجلس الوزارى للاتحاد أوصى بأن تواصل الدول الاعضاء اتصالها بالاتحاد السوفييتى وبدول أوروبا الشرقية .

وقررت الدول الاعضاء — باستثناء فرنسا — ضرورة دفع الوحدة الاوروبية الى الامام بقبول بريطانيا والدول الاسكندينافية فى السوق الاوروبية المشتركة .

٢ — مجلس أوروبا :

عقد وزراء العدل للدول الاعضاء فى مجلس أوروبا مؤتمرهم الخامس فى لندن فى الفترة من ٥ الى ٧ يونيو ١٩٦٨ وتداولوا فى عدة موضوعات منها: تدعيم التعاون القانونى فى أوروبا ، مسائل حقوق الانسان، مخالفات المرور على الطرق ، بعض جوانب قانون المواريث ، تخفيض سن بلوغ الرشد ، والمسائل القانونية التى يثيرها تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ... الخ .

وفى خلال المؤتمر عرضت اتفاقيتان جديدتان للتوقيع عليهما : الاتفاقية الاوروبية بخصوص حق الاعلام عن القانون الاجنبى ، والاتفاقية الاوروبية الخاصة بالغاء التصديق على الاعمال القانونية التى يقوم بها أعضاء السلكين السياسى والقنصلى .

وقد عقدت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان جلسة فى ستراسبورغ فى شهر يونيو الماضى حيث انتخبت رينيه كاسان (فرنسا) رئيسا لها وهنرى رولان (بلجيكا) نائبا للرئيس .

وفى ٢٧ يونيو الماضى اصدرت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان حكما بالاجماع ضد جمهورية المانيا الاتحادية لخرقها المادة ٥ فقرة ٣ من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والتى تقضى أنه من حق كل انسان محبوس حبسا احتياطيا أن يقدم الى المحاكمة خلال فترة معقولة أويطلق سراحه أثناء الاجراءات ، واطلاق سراح المحبوس حبسا احتياطيا قد يقترن بتعهد من جانبه وضمان مثوله أمام المحكمة .

اجتمعت اللجنة الفرعية المكلفة ببحث شكوى الدانمارك والسويد والنرويج وهولندا ضد اليونان يومى ٨ و ٩ يوليو ١٩٦٨ . وقد قررت تأجيل الجلسة بناء على طلب الحكومة اليونانية لتمكين هذه الحكومة من تقديم مذكرة فى موضوع الشكوى . وحددت اللجنة يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٦٨ لسماع المرافعات الشفوية للطرفين .

٣ — منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقرير خبراء اللجنة الادارية للاتفاقية النقدية الاوروبية عن وضع المدفوعات الدولية خلال عام ١٩٦٧ والاشهر الاولى لعام ١٩٦٨ .

ولم يتردد التقرير فى تأكيد أن هناك أزمة حقيقية فى المدفوعات الدولية اتخذت صورة اضطراب المدفوعات الدولية وانخفاض أرصدة الذهب

في البلاد الغربية مقترنا بارتفاع غير عادى في أرصدتهم من العملات الحرة . هاتان الظاهرتان كان لهما اثر سيء خصوصا في جو اقتصادى لا يميل الى التوسع. وان تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني أثار المخاوف فيما يتعلق بقيمة العملات الاخرى . وهذه المخاوف انعكست في صورة اضطراب كبير في أسواق الاوراق المالية وفي صورة اقبال شديد من جانب القطاع الخاص على شراء الذهب .

وأشار التقرير كذلك الى أن تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في نوفمبر ١٩٦٧ وتدابير التقشف التى اتخذتها الحكومة الامريكية يكونان اهم مظاهر أزمة المدفوعات الدولية .

انضمت سويسرا ، في ٢٠ يونيو الماضى ، الى « لجنة المعونة من أجل التنمية » وبذلك أصبح عدد أعضاء هذه اللجنة ١٧ دولة .

قررت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاشتراك في معرض أوزاكا (اليابان) الذى سيقام في الفترة من مارس الى سبتمبر ١٩٧٠ .

وافق مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، في ٢٧ يونيو الماضى ، على خطة جديدة مدتها ثلاث سنوات تهدف الى ادخال تغيرات جوهرية على نظم التسليم في الدول الاعضاء .

حلف الاطلنطي :

عقد مجلس وزراء حلف الاطلنطي اجتماعا في ٢٤ و ٢٥ يونيو ١٩٦٨ لبحث التدابير التى اتخذتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية لتقييد الدخول في مدينة برلين . وقد صدر بيان ختامى عن هذا الاجتماع جاء فيه .

— ان المجلس يعتبر الاتحاد السوفييتي مسئولا عن أى تدبير يتخذ ويكون من شأنه عرقلة حرية الاتصال ببرلين .

— ان حكومات الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي لا تعترف بألمانيا الشرقية ومن ثم فان التدابير التى اتخذتها هذه الدولة بخصوص برلين لا تستند الى أساس قانوني وبالتالي لا يترتب عليها حقوق دولية كما أنه لا يترتب عليها تقسيم ألمانيا فان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي هي الدول المسئولة عن برلين وعن ألمانيا ككل الى أن يتم التوصل الى معاهدة صلح مع ألمانيا الموحدة .

— ان مجلس الوزراء يقر اصرار الدول الثلاث — الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — على المحافظة على حرية الاتصال بمدينة برلين والدخول والخروج منها .

وقد بحث مجلس الوزراء ايضا موضوع نشاط الحلف في المستقبل كما استقر عليه الرأى في المجلس الوزارى الذى انعقد في ديسمبر ١٩٦٧ . وفي هذا الصدد أكد مجلس الحلف رغبته في الاستمرار في العمل على تخفيف حدة التوتر بين «الكتلة الغربية» و «الكتلة الشرقية» . فعلى كل دولة من الدول الاعضاء في الحلف أن تبذل ما في وسعها لتحسين العلاقات بين «الغرب» و «الشرق» ولكن مع استمرار التشاور بين جميع الدول الاعضاء .

ووافق مجلس الوزراء على قرار المجلس الدائم للحلف (المجلس التنفيذي) بصدد أولوية بحث موضوع تخفيض القوات المسلحة التابعة لحلف الاطلنطي والتابعة لحلف وارسو تخفيضا متوازيا .

كما وافق مجلس وزراء حلف الاطلنطي على تقرير المجلس الدائم للحلف حول موضوع الدفاع عن منطقة البحر المتوسط . ودعا المجلس الدائم الى مواصلة بحث الموضوع بحثا متعمقا بالتشاور المتواصل بين الدول الاعضاء خصوصا فيما يتعلق بالتدابير التى يجب اتخاذها لحماية الدول الاعضاء في منطقة البحر المتوسط في مواجهة النشاط المتزايد للاتحاد السوفييتي في هذه المنطقة .

وافقت لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الامريكي ، في ٢ يوليو الماضى ، على تشريع جديد قد يؤدى يوما الى انشاء اتحاد فيدرالى بين الولايات المتحدة وغيرها من دول حلف الاطلنطي ، من شأنه أن يؤدى بدوره الى تنازل هذه الدول عن جزء من سيادتها . وسيسمح هذا الاجراء لوفد أمريكي يتألف من ١٨ عضوا بمقابلة وفود مماثلة لدول الاطلنطي الاخرى لاستطلاع امكانية تحويل الحلف العسكرى الى اتحاد أطلنطي بحيث تتمتع فيه الدول الاعضاء بحق السيطرة على شئونها الداخلية لكنها تتبع سياسة عسكرية ودبلوماسية وتجارية عامة .

٥ — حلف وارسو :

اعلن في موسكو في ٦ يوليو أن الاسطول السوفيتي سيقوم بالاشتراك مع أساطيل دول حلف وارسو ، بأول مناورات مشتركة في خارج البلطيق وستجرى خلال شهر يوليو في شمال المحيط الاطلنطي . وجاء في البيان الذى أذيع في هذا الصدد من المقر العام لحلف وارسو أن الغرض من اجراء هذه المناورات البحرية للدول الاشتراكية في منطقة شمال الاطلنطي هو « اتمام عدد من المسائل » المتعلقة بالدفاع عن الكتلة الشرقية ضد الهجوم البحرى . ولم يشر البيان الى الفترة التى ستستغرقها هذه المناورات .

ومن ناحية اخرى اعلنت القيادة العليا لحلف وارسو ، يوم ١١ يوليو الماضى ، انتهاء المناورات التدريبية لقوات الحلف في تشيكوسلوفاكيا . وأعلنت القيادة أن ضباط الاركان الذين يشتركون في هذه المناورات ينتمون الى تشيكوسلوفاكيا وبولندا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي والمجر . وأكد بيان القيادة أن القوات التى اشتركت في هذه المناورات أخذت تعود تدريجيا الى أراضيها طبقا للجدول الزمنى الذى وضعه أركان حرب المناورات بقيادة المارشال السوفييتي ياكوبوفسكي

أزمة تشيكوسلوفاكيا (١) :

انهى مؤتمر الاحزاب الشيوعية الذى انعقد فى وارسو اعماله يوم ١٤ يوليو الماضى ، واتفقت الدول الخمس المشتركة على توجيه « رسالة مشتركة » الى الحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا . وهذه الدول هى : الاتحاد السوفييتى ، بولندا ، المانيا الشرقية ، بلغاريا والمجر . ولم يحضر المؤتمر رومانيا وتشيكوسلوفاكيا . وصدر بيان مشترك جاء فيه ان المؤتمر ناقش المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، واعرب عن عزمه الاكيد على تنمية العلاقات الاخوية بينهم ، وتدعيم النظام الاشتراكى ووحدته ، واضاف البيان ان المجتمعين تبادلوا الرأى حول أهم المشاكل الدولية وأكدوا ضرورة توحيد جهود الدول الاشتراكية والدول المناهضة للامبريالية التى تواجه اعمال العدوان الامبريالى الذى مازال مستمرا فى فيتنام والشرق الاوسط. وقال البيان ان ممثلى الاحزاب الاشتراكية ابدوا اهتماما بنشاط القوى الامبريالية بهدف تقويض وهدم الانظمة الاشتراكية فى بعض البلدان واضعاف الروابط الاخوية بين الدول الاشتراكية . وقد نشرت صحيفة « تريبونا لودو » المتحدثة بلسان الحزب الشيوعى البولندى أن بولندا لا تستطيع ان تتخذ موقف اللامبالاة ازاء حركة تشيكوسلوفاكيا « الإصلاحية » واعربت عن قلق بولندا من تقارب تشيكوسلوفاكيا والمانيا الغربية واحتمال زوال ماكان يعتبر « مثلثا حديديا » يربط بين براج ووارسو وبرلين الشرقية . ودعت الصحيفة الى اتخاذ موقف « صد حازم » للتطورات المعادية للاشتراكية ، بما يضمن صالح تحالف الدول الاشتراكية.

وفى ٣ اغسطس الماضى عقد فى براتيسلافا اجتماع زعماء الاحزاب الشيوعية لدول أوروبا الشرقية الاعضاء فى حلف وارسو باستثناء رومانيا . واكد بيان زعماء الدول الشيوعية الست الاعضاء فى حلف وارسو ، الذى اطلق عليه اصطلاح « بيان الدانوب » اتفاق جميع هذه الدول على أن التوتر فى الشرق الاوسط مستمر نتيجة للسياسة العدوانية الاسرائيلية وتعهدت الدول الست كذلك بمواصلة تقديم المساعدة الضرورية لشعب فيتنام فى نضاله العادل ضد الغزاة الامريكيين . وقد اكد البيان « ان لكل حزب شقيق ان يضع فى اعتباره السمات والظروف القومية النوعية ، وهو يحل بطريقة خلاقة مسائل التطور الاشتراكى للمستقبل ». ولكن البيان اكد ان الاحزاب الشيوعية « لن تسمح ابدا لاحد بان يحدث فجوة بين الدول الاشتراكية بهدف تدمير اسس النظام الاشتراكى » . وبالرغم من ان البيان لم يشر الى أن اجتماع براتيسلافا قد عقد بصفة خاصة لبحث قضية تشيكوسلوفاكيا ، الا أنه من الواضح أن الفقرة التى ذكرناها من البيان كانت موجهة اساسا الى الوضع فى تشيكوسلوفاكيا .

وفى ٢٠ اغسطس الماضى دخلت قوات خمس دول من اعضاء حلف وارسو (الاتحاد السوفييتى ، بولندا ، المانيا الشرقية ، بلغاريا والمجر) الاراضى التشيكوسلوفاكية وسيطرت على العاصمة براج والمدن الرئيسية الاخرى . وقد اذاعت وكالة « تاس » السوفيتية بيانا رسميا عن تطورات الموقف والاسباب التى دفعت جيوش دول حلف وارسو الى دخول تشيكوسلوفاكيا قالت فيه « ان زعماء الحزب والحكومة فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد طلبوا من الاتحاد السوفييتى والدول الحليفة الاخرى أن تقدم مساعدة عاجلة للشعب التشيكوسلوفاكى الشقيق ، بما فى ذلك المساعدة بالقوات المسلحة وقد جاء هذا الطلب نتيجة للتهديد الناشىء ضد النظام الاشتراكى القائم فى تشيكوسلوفاكيا ولنظام الدولة الذى يقره الدستور ، وهو تهديد نابع من قوى الثورة المضادة التى دخلت فى تواطؤ مع القوى الاجنبية المعادية للاشتراكية ». واستطرد بيان « تاس » يقول « ان ازدياد خطورة الموقف فى تشيكوسلوفاكيا يؤثر على المصالح الحيوية للاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى ، ومصالح أمن المجموعة الاشتراكية ، ويشكل تهديدا للنظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا ولدواعى الامن الاوروبى فى الوقت نفسه » . وقد علق راديو براج على دخول قوات حلف وارسو الاراضى التشيكوسلوفاكية بانه قد حدث دون علم رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء والسكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى .

وفى ٢٣ اغسطس وصل الرئيس التشيكوسلوفاكى سفوبودا الى موسكو على رأس وفد من زعماء الحزب الشيوعى والحكومة التشيكوسلوفاكية ، لاجراء محادثات مع الزعماء السوفييت . واستمرت المحادثات اربعة أيام . وقد صدر بيان سوفييتى رسمى يوم ٢٧ أغسطس عن هذه المباحثات واعلن البيان أنه سيتم سحب قوات حلف وارسو من تشيكوسلوفاكيا تدريجيا حتى يعود الموقف الى مجراه الطبيعى . وقال البيان أن الوفد التشيكى ابلغ زعماء الاتحاد السوفييتى الخطوات التى ستتخذ لتدعيم الاشتراكية وحكم الطبقة العاملة والحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا . ولم يذكر البيان أية تفاصيل عن هذه الخطوات ولكن البيانات السوفيتية من قبل قد ابرزت

---

(١) راجع قضية تشيكوسلوفاكيا تحت عنوان « الامم المتحدة »

من أهم الخطوات في هذا الشأن ضرورة محاربة الدعاية البورجوازية والايديولوجية المعادية للاشتراكية . وقال البيان ان الجانب التشيكوسلوفاكي أكد أن جميع عمال الحزب واجهزة الدولة ستوجه لضمان اتخاذ الاجراءات الفعالة اللازمة لخدمة السلطة الاشتراكية والدور القيادي للطبقة العاملة والحزب الشيوعي ولخدمة مصالح تنمية وتعزيز العلاقات الودية بين الشعب السوفييتي وجميع شعوب الدول الاشتراكية.

واذاعت وكالات الانباء الغربية أن تشيكوسلوفاكيا وافقت على مرابطة قوات سوفيتية على طول الحدود بين تشيكوسلوفاكيا والمانيا الغربية .

وفي نفس اليوم الذي صدر فيه البيان السوفيتي عن المحادثات السوفييتية التشيكوسلوفاكية أذاعت وكالة « تاس » أنه عقد مؤتمر قمة في موسكو ، اشترك فيه زعماء الاحزاب الشيوعية في كل من الاتحاد السوفييتي وبولندا والمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر. وقد اعلن في موسكو أن الزعماء « اتخذوا بالاجماع قرارا مناسبا » .

وقد اتخذت عدة اجراءات سياسية في تشيكوسلوفاكيا تنفيذا للاتفاق الذي حدث في موسكو منها محاولة تشكيل زعامة جديدة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي

٦ — الجماعة الاوروبية :

(أ) البرلمان الاوروبي :

اختتم البرلمان الاوروبي جلسة طارئة يوم ١٩ يونيو الماضي ووافق بصفة عامة على جميع مشاريع الجهاز التنفيذي للجماعة الاوروبية .

وفي شهر يوليو الماضي عقد البرلمان الاوروبي دورة في ستراسبورغ ومن أهم المسائل التي ناقشها الاحداث التي تعرضت لها فرنسا في شهري مايو ويونيو . وقد عرض جان راي ، رئيس الجهاز التنفيذي المشترك لمنظمات الجماعة الاوروبية التدابير التقيدية التي اتخذتها فرنسا . وقرر البرلمان الاوروبي ضرورة مساعدة فرنسا وتمكينها من اتخاذ الاجراءات والتدابير الملائمة بشرط مراعاة ثلاثة شروط : مراعاة واحترام الاجراءات الجماعية ، الفحص الدقيق للوضع الاقتصادي ، واتخاذ التدابير التقيدية في أضيق الحدود .

كما بحث البرلمان الاوروبي نشاطات منظمات الجماعة الاوروبية في عام ١٩٦٧ والوضع الراهن وامكانيات التطور في المستقبل . وأعرب البرلمان الاوروبي عن قلقه لانقسام الاراء حول موضوع توسيع الجماعة الاوروبية (مشيرا بذلك الى رفض فرنسا لعضوية بريطانيا في السوق المشتركة) .

(ب) السوق المشتركة :

عقد وزراء الزراعة لدول السوق المشتركة اجتماعات في ١٧ و ١٨ يونيو الماضي ولكن دون التوصل الى اتفاق حول تحديد أسعار اللحوم واللبن .

هذا وقد طلبت فرنسا من شريكاتها في السوق الاوروبية المشتركة في ١٢ يونيو الماضي رخصة اتخاذ تدابير للحماية في قطاعات محدودة :

١ — الترخيص بفرض قيود كمية على استيراد السلع الهندسية المنزلية (الثلاجات ، الغسالات ... الخ) وذلك بصفة مؤقتة . والسبب في ذلك يرجع اساسا الى أن الصادرات الايطالية الى فرنسا من هذه السلع قد ارتفعت بشكل كبير .

٢ — الترخيص بفرض قيود كمية على استيراد الالواح المعدنية وذلك لمواجهة خطر البطالة الذي يهدد هذا القطاع الصناعي .

٣ — الترخيص بتطبيق بعض التدابير لصالح الصادرات الفرنسية بعد أول يوليو ١٩٦٨ وكان من المفروض أن تزول هذه التدابير التفضيلية في ذلك التاريخ .

وفي أول يوليو ١٩٦٨ دخلت السوق الاوروبية المشتركة مرحلة تاريخية عندما أعلنت الدول الست الاعضاء في السوق زوال الحواجز الجمركية نهائيا بعد عشر سنوات من الجهود المتواصلة لادماج اقتصاديات الدول الست وهي : فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا ولوكسمبرغ وهولندا وبلجيكا . وتعتبر هذه الخطوة التي تمت قبل الموعد الذي حددته اتفاقية روما بثمانية عشر شهرا ذات أهمية بعيدة المدى من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

وقد بحث وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة في في الاجتماع الذي عقد في ٣٠ يوليو الماضي الطلبات التي تقدمتها كل من تونس والمغرب ومالطة لعقد اتفاقيات تجارية مع السوق الاوروبية .

كما بحث وزراء الشئون الاجتماعية لدول السوق في اجتماع عقد في ٢٩ يوليو الاقتراحات المقدمة لضمان حرية هجرة الايدي العاملة بين دول السوق الست .

في ٣١ يوليو الماضي صرحت المصادر المطلعة بان الدول الخمس المشتركة مع فرنسا في السوق الاوروبية المشتركة وافقت من حيث المبدأ على توقيع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وذلك في اجتماع خاص عقده وزراء خارجية دول السوق المشتركة .

(ج) الاوراتوم :

اجابت اللجنة الاوروبية ، يوم ١١ يوليو الماضي ، على طلب كل من بلجيكا واللوكسمبورغ وهولندا والمانيا الغربية وايطاليا عما اذا كان في امكانها التوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية على ضوء المادة ١٠٣ من معاهدة الاوراتوم . وقد جاء في رد اللجنة الاوروبية أن عدم توافق معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة الاوراتوم لا يبدو الا بخصوص موضوع الرقابة . ولذلك توصي

اللجنة الاوروبية الدول الاعضاء بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النوويه ولسكن مع التحفظ بخصوص موضوع الرقابة الدولية .

قررت الدول الاعضاء في المنظمة الاوروبيــة للطاقـــة النوويـــه (الاوراتوم) تكوين لجنة فنيـة خاصة لدراسة امكانيات القيام بعمل موحد في ميدان المفاعلات الذريه ذات النيوترون السريع ، وبصفة خاصة السياسة الصناعية في هذا الميدان

(د) منظمة الفحم والصلب :

ان ارتفاع الاجور في المانيا الغربية وفي فرنسا بالاضافة الى الاضرابات العمالية التي اجتاحت فرنسا في هذه الاشهر الاخيرة اثرت تأثيرا واضحا على سوق الفحم والصلب للجماعة الاوروبية .ومع ذلك فان زيادة انتاج الصلب في عام بلغت ١٧٫٨٪ في المانيا ، ١٩٫٩٪ في بلجيكا ، ٩٫٧ ٪ في اللوكسمبورغ ٥٫٦ ٪ في ايطاليا، ٨٫١٪ في هولندا . اما في فرنسا فقد نقص انتاج الصلب بمقدار ٣٠٪ عن العام الماضي .

ويتوقع خبراء منظمة الفحم والصلب زيادة الاستهلاك خلال الربع الثالث من عام ١٩٦٧ بمقدار ٥٫٧ ٪ بالنسبة لنفس الفترة في عام ١٩٦٧ .

وفي شهر يونيو الماضي تم تكوين شركة موحدة للفحم في حوض الروهر على شكل « هولدنج » يضم سبع شركات برأس مال قدره ٣٠٠ مليون مارك المانى يمكن ان يرتفع الى ٦٠٠ مليون مارك المانى الا ان الشركة الجديدة تواجه بعض الصعوبات العملية .

ان استثمارات الدول الاعضاء الست في منظمة الفحم والصلب قد نقصت بمقدار ٩٪ في ١٩٦٧ في قطاع الفحم عن عام ١٩٦٦ .

٧ ـ المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة :

اعلنت المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة ، في ١٠ يونيو الماضي ، ان الميزان التجاري للدول الاعضاء النمسا ، الدانمارك، فنلندا ، بريطانيا ، النرويج ، البرتغال ، السويد وسويسرا) سجل انخفاضا يقرب من ٢ مليار دولار في الثلاثة اشهر الاولى من عام ١٩٦٨ . ويرجع هذا العجز الى أن واردات الدول الاعضاء من السوق الاوروبية المشتركة كانت اكثر من صادراتها الى السوق .

عقدت اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة الاوروبية للتجارة الحرة اجتماعات في ٢٥ و ٢٦ يونيو الماضي لبحث الوضع الاقتصادي في الدول الاعضاء في المنظمة ، وبصفة خاصة الوضع في بريطانيا والدانمارك وفنلندا ، وهي الدول التي خفضت قيمة عملتها . ولاحظت اللجنة أن ميزان المدفوعات في هذه الدول الثلاث سوف يتحسن بعد الاجراءات الاصلاحية التي اتخذتها .

منظمات اخرى

١ ـ منظمة الصليب الاحمر الدولية :

في يونيو الماضي ، قدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر أن أكثر من ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ لاجئ ونازح في بيافرا مهددون بالموت جوعا الا اذا زودوا بالمساعدات بصورة عاجلة وقال روجر جالوبان ، المدير التنفيذي للجنة ، ان المساعدات جاهزة لديه ، ولكن لابد من ضمان مرورها بسلام خلال الطرق المؤدية الى اقليم بيافرا التي حتاجها الحرب بين نيجيريا والاقليم المنشق عليها .

اعلن متحدث باسم منظمة الصليب الاحمر الدولية ، في ٢٥ يونيو الماضي ، ان مبعوثي المنظمة في اسرائيل والاراضي المحتلة يزورون بانتظام المعتقلين العرب . وقال انه مازال هناك ٦٦ معتقلا من الذين اختطفتهم اسرائيل من بلدة كرامة التي اعتدت عليها يوم ٢١ مارس الماضي . وطالبت منظمة الصليب الاحمر بان تعامل اسرائيل جميع المعتقلين معاملة اسرى الحرب .

٢ ـ منظمة الدول المصدرة للبترول :

أعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول في ٢٥ يوليو ١٩٦٨ القرارات التي اتخذتها مجموعة الدول المصدرة للبترول في اجتماعها الذي عقدته في شهر يونيو الماضي في فيينا ، ومن اهمها اعادة النظر في الامتيازات التي منحتها الحكومات للشركات البترولية ، بحيث تستطيع الحكومات صاحبة الحق الاول في البترول ان تحصل على أكبر قدر من الاشتراك والسيطرة في عمليات الاستغلال التي تتم في أراضيها . ولايسري هذا القرار على الشركات الجديدة فقط وانما على الشركات الاجنبية العاملة في الدول المنضمة الى المنظمة ، وهي السعودية والكويت وليبيا والعراق والجزائر وقطر وايران وفنزويلا واندونيسيا .

وقد تضمن القرار التوصية باتباع المبادئ التالية كأساس للسياسة البترولية في الدول الاعضاء :

تسعى الحكومات الاعضاء الى استطلاع وتنمية الموارد الهيدروكرونية بطريقة مباشرة على قدر ما يكون ذلك ممكنا .

اذا لم تستطع احدى الحكومات الاعضاء ذلك فان لها ان تدخل في اتصالات من شتى الانواع ـ على أن تكون خاضعة لمبادئ القرار ـ مع الشركات العاملة في الخارج بشرط أن تضع في اعتبارها ماينطوي عليه ذلك من مخاطر وعلى أن تسعى الى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من اشتراكها وسيطرتها على جميع جوانب العمليات .

وعلى أية حال فان شروط وبنود مثل هذه العقود لابد ان تبقى مفتوحة لاعادة النظر فيها على فترات مقررة ، كما تقتضيه الظروف المتغيرة . ومثل هذه الظروف تتطلب اعادة النظر فى اتفاقيات الامتيازات القائمة .

٣ ــ الاتحاد الدولى لطيارى الخطوط الجوية :

أعلن الاتحاد الدولى لطيارى الخطوط الجوية ، يوم ١٣ اغسطس الماضى ، أنه قرر مقاطعة الجزائر ، وسيستمر فى هذه المقاطعه حتى تفرج الجزائر عن أفراد طاقم طائرة « العال » الاسرائيلية المحتجزة . والمفهوم من قرار المقاطعة ان يرفض طيارو الخطوط الجوية العالمية ، الاعضاء فى الاتحاد ، الهبوط بطائراتهم فى الجزائر . واعلن السكرتير التنفيذى لاتحاد الطيارين الدولى أن الخطوط الجوية التى ستنفذ قرار المقاطعة هى : « ايرفرانس » التى تقوم بعشر رحلات جوية يوميا الى الجزائر ، و « اليتاليا » و « سويس اير » وتقوم كل منهما برحلتين جويتين الى الجزائر كل أسبوع .

وأعلن السكرتير العام لاتحاد عمال النقل الدولى تضامنه مع قرار المقاطعة ، وقال ان اعضاء اتحاده سوف يقاطعون عمليات تموين وخدمة شركات الطيران التى لاتنفذ قرار المقاطعة .

ان طائرة « العال » الاسرائيلية استولت عليها جماعة من رجال المقاومة العرب ، بعد قيامها من روما يوم ٢٣ يوليو الماضى ، واجبروها على الاتجاه للهبوط فى الجزائر بدلا من تل ابيب) .

وقد جرت اتصالات عاجلة بين الدول العربية لمواجهة الموقف بعمل عربى مشترك ازاء شركات الطيران التى تقوم بمقاطعة الجزائر واعلنت الدول العربية انها قررت اتخاذ اجراءات حاسمة ضد شركات الطيران التى تطبق قرار الاتحاد الدولى للطيارين بمقاطعة الجزائر ومن هذه الاجراءات منع طائرات هذه الشركات من الهبوط فى المطارات العربية أو التحليق فى المجال الجوى العربى .

وفى ١٧ أغسطس ١٩٦٨ أعلن الاتحاد الدولى للطيارين أنه قرر الغاء القرار الخاص بمقاطعة الجزائر .

٤ ــ الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب :

أعلن الامين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، فى ٢٧ يونيو الماضى ، أن التنظيم الجديد للاتحاد وامانته العامة يهدف الى مواجهة المرحلة القادمة بالتوسع فى نشاط الاتحاد واتصالاته بالاتحادات العمالية فى مختلف انحاء العالم للتعرف بحقائق القضية العربية وكشف حقيقة اسرائيل ونواياها العدوانية والتوسعية أمام الرأى العام العالمى .

٥ ــ مؤتمر السلام والتنمية للدول غير المنحازة :

اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الهندية ، فى ٢٢ يونيو الماضى ، ان الاجتماع التمهيدى لمؤتمر القمة الجديد لدول عدم الانحياز سوف يعقد فى شهر سبتمبر ١٩٦٨ فى اديس ابابا .

وقال المتحدث أن النية كانت متجهة الى عقد الاجتماع التمهيدى فى شهر يوليو ولكن بعض الدول الافريقية ابدت رغبتها فى تأجيله الى ما بعد انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية فى سبتمبر .

وقد تحدد شهر فبراير عام ١٩٦٩ كموعد مبدئى لعقد مؤتمر « السلام والتنمية » للدول غير المنحازة .





الوثائق الرسمية لأزمة تشيكوسلوفاكيا

١ ميثاق حلف وارســــو "٩ يونيو ١٩٥٥"

١ ــ يؤكد الاطراف المتعاقدون حاجتهم الماسة الى انشاء نظام يكفل الضمان الجماعى فى أوربا ويقوم على اشتراك كل الدول الاوروبية بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية أو نوع الحكومة فيها ليصبح من الممكن توحيد مجهوداتها فى صالح تأمين السلم فى أوروبا .

٢ ــ وفى الوقت نفسه ينظر بعين الاعتبار الى الموقف الذى نشأ فى أوروبا نتيجة للتصديق على اتفاقيات باريس القاضية بانشاء منظمة عسكرية جديدة فى شكل اتحاد بين دول أوروبا الغربية تشترك فيه المانيا الغربية ، وقد بدأت هذه تعيد تسلحها وانضمت الى حلف شمال الاطلنطى مما زاد خطر قيام حرب جديدة وخلق تهديد لامن الدول المحبة للسلام .

٣ ــ بعد الاقتناع بحقيقة هذه الظروف ، فان الدول الاوروبية المحبة للسلام يجب أن تتخذ الخطوات المناسبة لحماية أمنها فى سبيل حفظ السلم فى أوروبا .

٤ ــ اهتداء منا بأهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة فى سبيل زيادة تعزيز وانماء الصداقة والتعاون والمساعدات المشتركة وتمشيا مع مبادىء احترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، قد تم الاتفاق على انهاء معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركة الحالية وعلى تعيين ممثلين لها :

من المجلس الاعلى لمجلس الامة بالجمهورية الشعبية الالبانية محمد شيهو رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية الالبانية .

ومن المجلس الاعلى لمجلس الامة بالجمهورية الشعبية البلغارية نولكو شرفينكوف رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية البلغارية .

ومن المجلس الأعلى للجمهورية الشعبية الهنغارية اندراس هجدديوز رئيس مجلس وزراء الجمهورية الشعبية الهنغارية .

ومن رئيس الجمهورية الديمقراطية الالمانية اتوجروتويل رئيس مجلس وزراء جمهورية المانيا الديمقراطية .

وعن المجلس التشريعي للجمهورية الشعبية البولندية سيرانكويش رئيس مجلس وزارة جمهورية بولندا الشعبية .

وعن المجلس الاعلى لمجلس الامة الاكبر للجمهورية الشعبية الرومانية جورجيوديج رئيس مجلس وزراء جمهورية رومانيا الشعبية .

وعن المجلس الاعلى للجمهورية الاشتراكية السوفيتية نيكولاي بولجانين رئيس مجلس وزراء الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وعن المجلس الاعلى للجمهورية التشيكوسلوفاكية وليام سيروكي رئيس مجلس وزراء جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، وهؤلاء الذين يمثلون دولهم اتفقوا على الاتي :

المادة ١ — أن الدول السامية المتعاقدة أخذت على عاتقها وفقا لميثاق الامم المتحدة أن لا تلجأ فى علاقاتها الدولية الى التهديد بالقوة أو استعمالها ، وان تحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية حتى لا تعرض نفسها أو تعرض السلم الدولى للخطر .

المادة ٢ — أن الاطراف المتعاقدة تعلن استعدادها للتعاون فى كل الاعمال الدولية لغرض ضمان السلم والامن العالمى — ولهذا فان الدول المتعاقدة ستعمل جاهدة على الوصول الى اتفاق مع الدول التى ترغب فى التعاون لهذا الغرض ، وتأخذ فى وضع التدابير اللازمة لتخفيض التسلح ومنع استخدام الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، والانواع الاخرى من الاسلحة التى لها طابع التدمير الشديد .

المادة ٣ — ان الاطراف المتعاقدة سوف تتشاور فيما بينها فى جميع المشاكل الدولية المتصلة بمصالحها المشتركة ، على أن يكون رائدها تعزيز السلم والامن العالمى — وفى حالة التهديد بهجوم مسلح على احدى الدول الموقعة على هذا الميثاق او على بعضها ، يتم التشاور فورا وذلك لتنفيذ المساعدة المتبادلة والترتيب حفظ السلام والامن .

المادة ٤ فى حالة حدوث اعتداء مسلح فى أوروبا ضد دولة أو اكثر من الدول الاطراف فى هذا الحلف بواسطة دولة أو عدة دول فان كل دولة عضو فى الحلف قياما منها بواجبها فى الدفاع عن نفسها منفردة من طريق جماعى وفقا لاحكام المادة ٥١ من نصوص ميثاق الامم المتحدة سوف تقدم الى هذه الدول والدول التى وقع عليها الاعتداء مساعدة عاجلة اما فردية واما جماعية بالاتفاق مع باقى الدول الاعضاء فى هذا الحلف ، ومنها جميع الوسائل الضرورية بما فيها استعمال القوة المسلحة .

وأعضاء هذا الحلف سيتخذون فورا الخطوات المشتركة اللازمة لضمان الامن والسلام الدوليين وحفظهما .

والخطوات المتخذة على أساس هذه المادة ستساهم فى حفظ الامن تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة .

وهذه الخطوات ستوقف حينما يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاقرار السلام والامن الدوليين وحفظهما .

المادة ٥ — اتفقت الدول المتعاقدة على انشاء قيادة مشتركة لجيوشها ، أما عدد الجيوش التى ستوضع تحت هذه القيادة والمبادىء التى تسير عليها فسيتفق عليها جماعيا فيما بعد .

وعلى هذه الدول اتخاذ ما يكون ضروريا من التدابير الاخرى لتقوية دفاعها حماية لشعوبها وضمانا لسلامة حدودها وممتلكاتهم والدفاع عنها ضد أى اعتداء محتمل .

المادة ٦ — تنشأ لجنة سياسية استشارية للقيام بالمشاورات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة بين الدول الموقعة ولدراسة المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذه المعاهدة تمثل فيها كل دولة موقعة على هذه المعاهدة بعضو من اعضاء حكومتها ، او اى ممثل يعين لتمثيلها فيه .

ومن حق هذه اللجنة أن تنشىء أى هيئة فرعية اذا وجدت ضرورة تدعو الى ذلك .

المادة ٧ — ان الدول المتعاقدة متفقة على ألا تدخل فى أى تحالف أو اتحاد أو فى أى اتفاقات أهدافها مناقضة لنصوص هذه المعاهدة .

تعلن الدول المتعاقدة أن التزاماتها وفقا للاتفاقات الدولية القائمة لا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة .

المادة ٨ — تعلن الدول المتعاقدة أن رائدها هو الصداقة والتعاون فى تنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية وأن شعارها هو الاحترام المتبادل ، وعدم تدخل احداها فى الشئون الداخلية للاخرين .

المادة ٩ — هذه الاتفاقية مفتوحة للدول الاخرى كيفما كان الوضع الاجتماعى أو نوع الحكومة فيها ، مادامت تعلن استعدادها لقبول أحكام هذه المعاهدة لضمان السلام والامن لشعبها .

انضمام هذه الدول لهذه المعاهدة يتم بالاتفاق بين الدول الاعضاء ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد ايداع وثائق التصديق عند حكومة بولندا .

المادة ١٠ — تصبح هذه المعاهدة نافذة بعد التصديق عليها وتودع وثائق التصديق عليها، لدى بولندا ، ويسرى مفعولها من يوم ايداعها طرف الحكومة البولندية .

وتقوم حكومة جمهورية بولندا الشعبية باخطار الدول الاخرى الموقعة على هذه المعاهدة عندما يتم ايداع كل تصديق .

المادة ١١ — تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين سنة . فاذا لم يعلن أحد الاطراف رغبته فى الغائها قبل سنة من نهاية فترة المعاهدة فانها تسرى لمدة عشر سنوات أخرى .

ينتهى العمل بهذه الاتفاقية فى حالة قيام نظام للضمان الجماعى فى أوروبا وتوقيع ميثاق بهـذا الخصوص . وينتهى أيضا العمل بهذه الاتفاقية ابتداء من يوم تنفيذ هذا الميثاق للضمان الجماعى . وعلى كل دولة من أعضاء هـذا الحلف أن تصل على انشـاء هذا الميثاق .

حررت فى وارسـو فى الرابع عشر من شهر مايو ١٩٥٥ باللغات الروسـية والبولنـدية والتشيكوسلوفاكية والالمـانية ، وتعتبر صلاحيتها متساوية فى كل هذه اللغات .

الصور المصدق عليها سترسل لحكومات كل دولة بواسـطة حكومة جمهورية بولندا الشعبية.

وقع المفوضون هذه الاتفاقية وبصموها بأختامهم ■

٢ خطاب دول حلف وارسو الى تشيكوسلوفاكيا "١٥ مايو ١٩٦٨"

« ايها الزملاء : ـ باسم اللجان المركزية التابعة للاحزاب الشيوعية وعمال بلغاريا وبولندا وجمهورية المانيـا الديمقراطيـة والمجر والاتحاد السوفييتى نوجه لكم هذه الرسالة بدافع ما يربط بيننا من صداقة وطيدة ـ قائمة على مبادىء الماركسية اللينينيـة والدولية البروليتارية وذلك بهدف دعـم قضـيتنا المشـتركة ـ الاشتراكية ـ وايضا ضـمان سلامة الجماعة الاشتراكية .

« نحن فى اشد قلق لما يحدث من تطورات فى الحالة فى بلادكم. لقد أصبحت الهجومـات التى شنتها قوات الرجعية بمسـاندة قوات الامبريالية ضد حزبكم وضد صرح النظام الاشتراكى القـائم فى تشيكوسلوفاكيا تهدد ـ حسب اعتقادنا ـ بانحاء بـلادكم عن طريق الاشتراكية وهو ما يشكل خطرا على مصـالح النظـام الاشتراكى فى مجموعه .

« وقد عبرنا اكثر من مرة عن هذا القلق خلال الاجتماع الذى انعقد فى Dresde وايضا خلال الاجتماعات الثنائية كما حـدث ذلك فى عدة رسائل بعثت بهـا احزابنا منـذ وقت قـريب الى « اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى » .

« وقد كان آخر اقتراح لنـا ما تقدمنا بـه الى « اللجنـة المـركزية للحـزب الشـيوعى التشيكوسلوفاكى من دعـوة الى انعقاد اجتماع فى تاريخ ٤ يوليو بهـدف الشروع فى تبادل الاراء والمعلومات حول الحالة فى بلادنا وحول تطـور الاحـداث فى تشيكوسلوفاكيا . ولكن للاسف لم تشترك رئاسة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فى هذا الاجتماع أى لم تغتنم هذه الفرصة لاجراء مناقشة جماعية مع الزملاء حول توضيح الوضع فى تشيكوسلوفاكيا.

« نحن نريد أن لا تسيئوا فهم وتفسير غرضنا : لم يكن لدينـا ومازال ليس لدينا النية فى التدخل فى شئون تعد من كامل اختصاص حزبكم وحكومتكم ولا فى خـرق مبدأ الاستقلال والمساواة الذى قامت عليه الدول الاشتراكية .

« ان موقفنـا ليس مـوقف المدافعين عن الماضى الراغبين فى مضايقتكم بدفعكم الى تصـحيح الاخطاء وما بدا لنا من تقصـير لما فى ذلك من خـرق الشرعية الاشتراكية .

« نحن لا نتدخل فى الوسائل المتبعـة فى التخطيط والادارة فى الاقتصاد التشيكوسلوفاكى أو فى نشاطكم الموجه لاحداث تحسين فى الاسس التركيبية التى قام عليها الاقتصاد وتنمية الديموقراطيـة الاشتراكية .

« اننا نحيى العلاقات الطيبة التى اعيـدت بين التشـيكيين والسلوفاك على أساس مبادىء التعاون الاخوى داخل اطـار الجمهوريـة الاشـتراكية التشيكوسلوفاكية .

« ولكننا فى الوقت ذاته لايمكننا أن نقبل ان تقود قوات أجنبيـة بلادكم خارج طريق الاشـتراكية وتعرض بذلك تشيكوسلوفاكيـا لخطـر انفصالها عن الجمـاعة الاشتراكية . مثل هذا الامـر ليس من اختصاصكم وحـدكم بل ان المشكلة من صميم اختصاص جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية فى جميع الدول التى تربط بينها علاقات التعاون والصداقة . ان المشكلة تخص جميع الدول التى تجمع بينهم معاهدة حلف وارسو التى تعمل جاهدة على الحفاظ على استقلال هذه الدول وعلى السـلام والامن فى أوروبا وعلى اقامة سد منيع أمام المناورات العدوانية والانتقامية التى تقوم بها الامبريالية .

« ان شعوب بلادنا قد بذلت فى المـاضى تضحيات جسـيمة حتى حقق لها النصر على الفاشية الهتلرية وقد حصلت على الحرية والاستقلال وعلى المقـدرة فى المضى فى طـريق التقـدم والاشتراكية ■

٩٨٠

« لن نقبل أبدا ان يوضع ما حققته الاشتراكية والاستقلال وحرية شعوبنا من منجزات تاريخية فى خطر . لن نقبل أبدا ان تحدث الامبريالية تغييرة فى الصرح الاشتراكى سواء تم ذلك بالوسائل السلمية أو غيرها وسواء تم ذلك من الداخل أو من الخارج وأن تنجح فى أحداث تغيير فى توازن القوى فى أوروبا لصالحها .

« ان قوة تحالفنا وصمودها يتوقفان على ما يملكه النظام الاشتراكى من قوة داخلية لدى كل دولة منا وما يقوم به الحزب من دور قيادى فعال فى حياة شعوبنا وبلادنا من النواحى الاجتماعية والسياسية .

« أن العمل على الاطاحة بالدور القيادى الذى يقوم به الحزب الشيوعى يؤدى الى تصفية النظام الاشتراكى والديموقراطية الاشتراكية وبالتالى تصبح قاعدة تحالفنا مهددة وكذلك حال الامن فى بلادنا جميعا .

« ان احزابنا كما تعلمون قد رحبت عن تقدير وفهم للامور بالقرارات التى صدرت عن الدورة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى خلال شهر يناير الماضى . وكنا نعتمد حينئذ على أنه طالما حزبكم يملك بين يديه مقاليد الحكم أنه سيوجه الامور طبقا لمصالح الاشتراكية ولن يقبل بتاتا ان تستغله القوات الرجعية المضادة للشيوعية لخدمة مصالحها الخاصة . وكنا مؤمنين عن ثقة بأنكم ستعملون على حماية المبدأ اللينينى الخاص بالمركزية الديمقراطية .

«وقد اوضحنا هذه الامور أكثر من مرة خلال اجتماعاتنا وكنتم تؤكدون لنا دائما بأنكم تلمون المـاما تاما بالخطر الماثل أمامكم وانكم عازمون على الصمود أمامه . ولكن للاسف ان ماحدث يختلف تماما عما أكدتموه . ان قوات الرجعية قد استغلت الضعف الذى حدث فى ادارة الحزب ولجأت الى الديماجوجية باستعمالها مبدأ « اقرار الديمقراطية» dewselarisatian لشن هجوم ضد الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى وضد قياداته الشرعية وكان هدفها الرئيسى من وراء ذلك هو تصفية الدور القيادى الذى يقوم به الحزب ووضع تشيكوسلوفاكيا فى موقف يجعلها تواجه اليوم الدول الاشتراكية الاخرى .

« فخلال هذه الفترة الاخيرة تمركزت قوات الرجعية فى النوادى والتنظيمات السياسية التى تكونت خارج الجبهة الوطنية . ويحاول « الاشتراكيون الديموقراطيون » باصرار تكوين حزب لهم . وهم ينظمون لجانا سرية ويعملون للاستيلاء على الحكم فى بلادكم ولاعادة احياء نظام بورجوازى . وقد استولت القوات المضادة للاشتراكية يتحالف مع القوات الانحرافية على الصحافة والاذاعة والتليفزيون فى بلادكم وهم يستغلون هذه الاسلحة الاعلامية للاطاحة بالعلاقات الطيبة التى اقامتها تشيكوسلوفاكيا مع باقى الدول الاشتراكية .

« ولم تجد الهجومات التى شنتها الرجعية من يقف فى وجهها ويصدها رغما عن القرار الذى صدر فى مايو بالاجماع من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى . وبهذا اكتسبت قوات الرجعية الامكانية فى نشر مستند تحت عنوان «الالفى كلمة » يفصح عن القاعدة السياسية المشتركة التى قامت عليها والذى يعتبر معارضة سافرة للحزب الشيوعى ودعوة الى العمل ضد السلطة الدستورية . ان مثل هذا التصريح يشكل تهديدا خطيرا على الحزب وعلى الجبهة الوطنية بل على الدولة الاشتراكية . فهو يتضمن اسس برنامج سياسى للثورة المضادة . ويجب على كل واحد منا ان لا يخدعه ما جاء فى هذا التصريح من ادعاءات تفترض ان الذين وضعوه ليس فى نيتهم قلب النظام الاشتراكى ولا العمل بدون الشيوعيين ولا هدم التحالف القائم بين الدول الاشتراكية . ان مثل هذه الادعاءات لا تتعدى مستوى الالفاظ الجوفاء التى تهدف الى حصول هذه القاعدة المشتركة المضادة للثورة على نوع من « الشرعية » والى اضعاف يقظة الحزب وتحذير الطبقة العاملة .

«ان القوات المضادة للاشتراكية والقوات الانحرافية اصبحت تعتدى على نشاط الحزب الشيوعى وتوالى هجوماتها على قيادات الحزب وتحاول أن تمرغ فى الوحل أسماء شيوعيين أمناء يكون الولاء الصادق للحزب .

« وهكذا تولدت حالة لايمكن بأى حال أن تسكت عليها أى دولة اشتراكية . وفى مثل هذا الجو توالت ايضا الهجومات على السياسية الخارجية التشيكوسلوفاكية وخاصة تلك التى تمخضت عن تحالف مجموع الدول الاشتراكية .

« فقد تعالت أيضا اصوات تطالب باعادة النظر فى سياستنا المشتركة المتناسقة تجاه المانيا الفيدرالية وذلك رغما عماأبدته حكومة المانيا الغربية من اصرار على مواصلة سياستها العدائية ضد مصالح الامن المشترك فى الدول الاشتراكية .

« ان سير الامور الذى سجلناه فى بلادكم خلال هذه الشهور الاخيرة يدل على هجوم واسع النطاق شنته القوات التى تساندها مراكز القوة المضادة للثورة والامبريالية على النظام الاشتراكى . ومن الواضح أن مراكز الامبريالية الرجعية قد اتحدت فى موقفها من الاحداث

التي جرت في تشيكوسلوفاكيا وانها تبذل كل مافي وسعها لزيادة التوتر في الحالة وتعقيد الامور . وتواصل الصحافة حملتها القائمة على الوشاية والنميمة على باقي الدول الاشتراكية مدعية بأنها تناصر « اقامة الديموقراطية » و «التحرر» .وقد تنبهت الاوساط الحاكمة في المانيا الاتحادية الى وجود مثل هذا النشاط وهي الان تحاول أن تستغل الاحداث الجارية في تشيكوسلوفاكيا لخلق تناقضات بين الدول الاشتراكية حتى يتم لها عزل جمهورية المانيا الديمقراطية عن باقي المجموعة الاشتراكية وحتى يسهل لها تحقيق مطامعها الانتقامية .

« الا ترون الخطر ؟ هل يمكن في مثل هذه الحالة ان تبقوا مكتوفي الايدي وان يقتصر العمل في ابداء تصريحات تعبر عن الولاء للقضية الاشتراكية وعن احترام الالتزامات التي تمخضت عن التحالف الاشتراكي ؟ الا ترون ان الثورة المضادة تحتل كل يوم مراكز جديدة ؟ الا ترون أن الحزب بدأ يفقد زمام الامور وأنه يتراجع يوما بعد يوم أمام ضغط القوات المضادة للشيوعية ؟

« ان الصحافة والاذاعة والتليفزيون التشيكوسلوفاكي قد شنت حملة ضد المناورات العسكرية التي تقوم بها قوات حلف وارسو . الم يكن ذلك لبث بذور الشك وتنمية الشعور العدائي تجاه الاتحاد السوفييتي ؟ ان الاحداث قد تطورت الى حد ان اصبحت الان المناورات التي نظمت بمشاركة الوحدات السوفييتية وسيلة مستغلة من طرف هؤلاء للتفوه باتهامات منها أن الاتحاد السوفيتي قد اعتدى على السيادة التي تتمتع بها تشيكوسلوفاكيا .

« ان الغرض وراء هذه الحملة هو خداع العمال التشيكوسلوفاكيين والتشكيك في حقيقة لا جدال فيها وهي أنه لا سبيل آخر لكي تحافظ تشيكوسلوفاكيا على استقلالها وسيادتها الا بكونها دولة اشتراكية .

« اننا نعتقد أن الوضع الذي أصبحت عليه تشيكوسلوفاكيا اليوم يضع في خطر الكيان الاشتراكي في هذه الدولة ويهدد المصالح المشتركة الاساسية التي توجد بيننا وبين باقي الدول الاشتراكية . ان شعوبنا لن تغفر لنا موقف عدم المبالاة والاهمال تجاه هذا الخطر القائم .

« ان الدول الاشتراكية تجمع بينها معاهدات واتفاقيات أهمها ما جاء فيها التزام مشترك يقع على بلادنا وشعوبنا وهو يفترض بذل مجهود مشترك للدفاع عن الاشتراكية ولضمان الامن الجماعي للدول الاشتراكية .

« ان احزابنا ليست مسئولة في أعمالهم أمام الطبقة العاملة التابعة لكل واحد منهم بحسب بل هم ايضا مسئولون أمام الطبقة العاملة الدولية وامام الحركة الشيوعية الدولية . ولايمكنهم أن يتنصلوا من هذا الالتزام ، وهكذا يجب علينا أن نتحد وان نتضامن في سبيل الدفاع عما أنجزته الاشتراكية وعن ضمان الامن لنا جميعا وعن موقفنا الدولي .

« نحن نعتقد أيضا أن الوقوف بحزم في وجه الهجومات التي شنتها القوات المضادة للشيوعية وكذلك الكفاح في سبيل حماية النظام الاشتراكي في تشيكوسلوفاكيا ليس من اختصاصكم وحدكم بل هو أيضا من اختصاصنا جميعا .

« ان قضية حكم الطبقة العاملة والدفاع عن مكتسبات الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا تتطلب :

ـ شن هجوم حازم وجمهري ضد القوات اليمينية المضادة للاشتراكية حتى يتم تعبئة جميع وسائل الدفاع التي تملكها الدولة الاشتراكية المعنية .

ـ وضع حد الى غير رجعة لنشاط جميع التنظيمات السياسية التي تتخذ موقفا معاديا للاشتراكية .

ـ الاستعانة بجميع وسائل الاعلام من صحافة واذاعة وتليفزيون لخدمة مصالح الطبقة العاملة والعمال ولمصالح الاشتراكية .

ـ تنسيق صفوف الحزب حتى يتم التكاتل حول مبادىء الحفاظ على المركزية الديموقراطية مع مكافحة كل الذين يلجأون لقوات العدو في نشاطهم .

« نحن نعرف أنه توجد في تشيكوسلوفاكيا قوات قادرة على الدفاع عن النظام الاشتراكي وعلى التغلب على العناصر المضادة للاشتراكية . ان الطبقة العاملة والمثقفين والتقدميين وأغلبية العمال هم مستعدون في تشيكوسلوفاكيا للقيام بكل مايلزم في سبيل الدفاع من عما أنجزته ان الهدف الحالي هو تعبئة هذه القوات ودفعها الى الكفاح ضد القوات المضادة للثورة والى العمل على دعم الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا ، واننا مؤمنون بان « الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي » سيقوم بجميع مسئولياته في هذا الشأن وأنه سيتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الرجعية . وهو في هذا الكفاح يمكنه أن يعتمد على تضامن ومساندة الدول الاشتراكية الاخرى .

٣ رد تشيكوسلوفاكيا "١٦ يوليو ١٩٦٨"

ان رئاسة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى قد بحثت جميع النقاط التى تناولتها الرسالة التى بعث بهـا ممثلو احزاب الدول الاشتراكية « الخمس » الى اللجنة المركزية لحزبنا على اثر انتهاء الاجتماع الذى انعقد فى وارسو .

وقد أشارت الرسالة الى أنها قد كتبت بدافع القلق الذى انتاب محرريها حول قضيتنا المشتركة ودعم مركز الاشتراكية. نحن ايضا نريد ان نعبر لنفس السبب وبنفس النية وبصراحة كاملة عن موقفنا تجاه الموضوعات التى اثارتها الرسالة .

ولكننا ندرك تماما فى الوقت ذاته بان تبادل الرسائل لن يأتى بكامل الايضاحات اللازمة فيما يخص مشكلة فى مثل هذا التعقيد ومستحوزة على كل هذه العناية العامة . لهذا ان ردنا على الرسالة لن يكون بدافع هذا الغرض بل بالعكس أننا نحبذ فكرة اجراء محادثات مباشرة ومتبادلة بين الاحزاب فى مثل هذه الحالة .

ان عددا كبيرا من التخوفات التى افصحت عنها الرسالة كانت قد تضمنها قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى الذى صدر عقب اجتماع انعقد فى مايو . ولكننا رغما عن ذلك نرى أن الاسباب التى أدت الى الوضع السياسى الحالى ترجع قبل كل شىء الى تراكم فى التناقضات دام لمدة سنوات حتى انعقدت الدورة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فى شهر يناير الماضى . وحتى فى حال أن مثل هذه التناقضات لايمكن أن تحل بطريقة مرضية فى فترة قصيرة. لهذا كان لابد أن تظهر اتجاهات متطرفة تلازم التيار الجماهيرى الواسع النطاق وهو يقوم بنشاط اجتماعى سليم تحقيقا للخط السياسى المتبع من طرف برنامج عمل حزبنا وأن تجد بعض رواسب القوى المضادة للاشتراكية فى مجتمعنا مايمكنها استغلاله فى هذه الاتجاهات وفى ذات الوقت ان ينمو نشاط القوى العقائدية الجامدة والطائفية التى ربطت نفسها بخط سياسى خاطىء .

فى مثل هذا الوضع المعقد لم يكن فى مقدور الحزب أن يخلو من التناقضات الداخلية التى لازمت حركة التوحيد حول خط يلتزم به برنامج العمل . وان مابدا من خلال تصرفات بعض الشيوعيين خرقا لمبادىء « المركزية الديموقراطية » يعتبر ايضا ضمن الظواهر السلبية التى تضمنتها هذه المرحلة ويرجع السبب أساسا الى أن ادارة الحزب القديمة كانت خلال سنوات عديدة تطبق « المركزية البورقراطية » فى حين كانت تضغط على « الديموقراطية الداخلية » .

كل هذا يمنعنا عن الوصول الى نتائج كنا نتطلع اليها قبل غيرها عن طريق تطبيق سياسة الحزب لاغير . اننا لا نريد أن نكتم هذه الحقائق ونحن لانخفيها لا عن الحزب ولا عن الشعب . لهذا أعلنت اللجنة المركزية خلال اجتماعها العام الذى انعقد فى مايو دون أية مواربة بأنه لابد من تعبئة كامل قواتنا لتفادى نشوب حالة خلاف فى البلاد وحتى لا يصبح الحكم الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا مهددا .

وقد أعلن أيضا حزبنا بالاجماع بأنه سيستعين بكافة الوسائل الممكنة ليدافع عن النظام الاشتراكى فى حالة نشوب مثل هذه الحالة. نحن اذن نقدر بانفسنا احتمال وقوع مثل هذا الخطر كما ندرك ان أحزاب الدول الاشتراكية الشقيقة لايمكنهم أن يتطلعوا الى مثل هذا الوضع بعدم مبالاه .

ولكننا لانجد أسبابا حقيقية تسمح بوصف الحالة الحاضرة فى بلادنا بانها مضادة للثورة او بالتأكيد بان قواعد النظام الاشتراكى مهددة وبانه يوجد شروع فى أحداث تغيير فى اتجاه سياستنا الخارجية وان حزبنا مهدد بطريقة ملموسة بالانفصال عن باقى الجماعة الاشتراكية .

ان للتحالف وللصداقة التى تربطنا بالاتحاد السوفييتى وباقى الدول الاشتراكية جذورا عميقة نابعة عن نظامنا الاجتماعى وعن تقاليدنا وعن التجارب التاريخية التى خاضتها أمتنا مع شقيقاتها وعن المصالح المشتركة التى تجمع بيننا وعن شعورنا وأفكارنا . أن التحرير من الاحتلال النازى وخوض طريق حياة جديدة لهما دائما فى صميم وعى شعبنا وقد نبعا عن النصر التاريخى الذى حققه الاتحاد السوفييتى خلال الحرب العالمية الثانية وعن احترامنا الذى نكنه للابطال الذين ضحوا بحياتهم فى هذه المعركة .

ان برنامج عمل حزبنا قد

تمخض أيضا عن هذا كله حيث أننا قد جعلناه تقليدا ونقطة بداية عملنا .

وقد تبلور وتأكد الاتجاه الاساسي لسياسة تشيكوسلوفاكيا الخارجية خلال مرحلة الكفاح فى سبيل التحرير الوطنى وخلال مرحلة اعادة البناء الاشتراكى فى بلادنا ويتضمن هذا الاتجاه التحالف والتعاون مع الاتحاد السوفييتى وباقى الدول الاشتراكية . واننا نعمل على دعم الصداقة التى تربطنابحلفائنا وهم دول الجماعة الاشتراكية العالمية كل هذا على أساس الاحترام المتبادل والتضامن الدولى . وبهذا المعنى سنساهم بفاعلية أكثر فى النشاط المشترك الذى يقوم به المجلس الاقتصادى للتعاون المتبادل وما يقوم به أيضا حلف وارسو .

وقد ذكرت الرسالة هجومات موجهة ضد السياسة الخارجية الاشتراكية وقد كانت موجهة ضد التحالف والصداقة القائمين بين الدول الاشتراكية واصوات ارتفعت تطالب باعادة النظر فى سياستنا المشتركة والمتناسقة تجاه الجمهورية الفيدرالية الالمانية بل وتؤكد أيضا ان محاولات الاغراء التى تقوم بها سلطات المانيا الفيدرالية والانتقاميون تجد فى الاوساط الحاكمة فى بلادنا اذانا صاغية .

اننا نعجب لمثل هذه التصريحات لانه توجد ثمة حقيقة معروفة وهى أن تشيكوسلوفاكيا تطبق سياسة خارجية اقل ما يقال عنها انها اشتراكية ومنطقية . فقد افصح برنامج عمل الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى وكذلك برنامج السياسة الحكومية عن مبادىء هذه السياسة . ان هاتين الوثيقتين بالاضافة الى الخطب التى القتها القيادات المسئولة فى تشيكوسلوفاكيا وكذلك تصرفات أخرى كلها ناتجة عن مبادىء الدولية الاشتراكية وعن التحالف وتقوية روابط الصداقة مع الاتحاد السوفييتى وباقى الدول الاشتراكية الشقيقة . واننا نعير أهمية كبرى لهذه الوقائع لما لها من نتائج متأصلة بدلا من الاهتمام بما بدا من بعض الافراد الغير مسئولين الذين ارتفعت اصواتهم فى بلادنا .

ولا يمكن لاحد أن يتصور أن أية حكومة تشيكوسلوفاكية مهماكانت ستتجاهل التجارب التاريخية المريرة التى خاضتها الامم الاشتراكية عندما احتلت ترابها الامبريالية والعسكرية الالمانية وانها ستقرر مصير بلادنا على نحو ارتجالى فما بال حكومة اشتراكية ؟ ان الامر يحتم علينا أن نمحو كل شك حول هذا الموضوع .

فيما يخص علاقاتنا مع الجمهورية الفيدرالية الالمانية أنه من المعروف أن تشيكوسلوفاكيا وهى الدولة المجاورة لها كانت آخر من بادر باجراء تكييف جزئى فى العلاقات المتبادلة بينهما وخاصة منها العلاقات الاقتصادية فى حين بادرت قبلها دول اشتراكية أخرى باحداث تغيير فى أكثر من ناحية من علاقاتها مع الجمهورية الفيدرالية الالمانية وقد تم ذلك منذ زمن فى سكون وبدون اثارة اى قلق .

اننا فى الوقت ذاته نحترم بل وندافع عن منطق مصالح الجمهورية الديموقراطية الالمانية وهى حليفتنا الاشتراكية ونبذل كل ما يلزم عمله لدعم مركزها وسلطتها الدولية . وهذا هو ما يؤكده أيضا زعماء حزبنا وحكومتنا منذ يناير ١٩٦٨ فى أكثر من مناسبة .

ان الاتفاقيات والمعاهدات التى تجمع بين الدول الاشتراكية تمثل عنصرا مهما فى التعاون المتبادل والسلام والامن الجماعى . ان تشيكوسلوفاكيا تحترم كلية التزاماتها التقليدية وهى تعمل على تنمية نظام الاتفاقيات بين الدول الاشتراكية الشقيقة ومما يثبت ذلك هو ما ابرمته منذ مدة قصيرة من معاهدات تحالف جديدة مع الجمهورية الشعبية البلغارية والجمهورية الشعبية المجرية وكذلك معاهدة الصداقة والتعاون التى تشرع تشيكوسلوفاكيا حاليا فى علاقاتها مع الجمهورية الاشتراكية الرومانية .

واننا لن نقبل أبدا — تماما مثل الذين حرروا الرسالة — أن تصبح فى يوم ما المكاسب التاريخية التى حصلت عليها الاشتراكية وامن الامم فى الدول الاشتراكية مهددة وان تهدم الامبريالية . بالوسائل السلمية أو العنفية . النظام الاشتراكى أو أن تجرى تعديلا فى توازن القوى فى أوروبا لصالحها . أن المضمون الاساسى لحركة تطورنا منذ يناير لهو مبنى على هذا الاتجاه الى دعم القوى الداخلية واستقرار النظام الاشتراكى — وبالتالى — علاقات التحالف التى تربط تشيكوسلوفاكيا بالدول الاشتراكية الشقيقة . وان المناورات العسكرية التى قامت بها مراكز قيادات القوات المسلحة التابعة لحلف وارسو على تراب تشيكوسلوفاكيا لهى خير برهان ملموس يثبت احترامنا ووفاءنا لالتزاماتنا تجاه التحالف المبرم . فقد اتخذنا جميع الاجراءات اللازمة لضمان حسن سير هذه المناورات كما رحب السكان واعضاء الجيش التشيكوسلوفاكى بوجود الجيش السوفييتى وجيوش حلفائنا على أراضينا . وقد عبرت القيادات العليا التابعة للحزب والحكومة بحضورهم وقت اجراء هذه المناورات مدى الاهمية التى يرونها فى هذه المناورات ومدى الاهتمام الذى يعلقونه عليها . أما الخلط والتشكيك اللذين حدثا فى صفوف الرأى العام فلم يظهرا الا عندما حدثت تعديلات فى تاريخ انسحاب القوات المتحالفة من أراضى تشيكوسلوفاكيا عندما انتهت المناورات .

ان رسالة الاحزاب الخمسة تعالج ايضا عددا من المشاكل الخاصة بالسياسة الداخلية فى عصرنا . واننا نسجل بارتياح التأكيد الوارد بها بان هذا الاهتمام لا يهدف « التدخل » فى وسائل التخطيط وادارة الاقتصاد الوطنى الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا » و فى «اجراءاتنا التى تهدف الى تحسين أسس

تركيب الاقتصاد وتقوية الديموقراطية الاشتراكية كما نرحب بالتشييد للمجهودات التى نبذلها فى سبيل ايجاد توازن فى العلاقات التى تجمع بين التشيكيين والسلوفاك على أسس سليمة من التعاون الاخوى داخل الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية .

واننا نؤيد الرأى القائل بأن قوة علاقاتنا ومتانتها — التى تعتبر بدون شك من صميم مصالحنا المشتركة — تتوقفان على مدى قوة النظام الاشتراكى داخل بلادنا جميعا . واننا لانشك لحظة فى ان الاطاحة بالدور القيادى الذى تقوم به الاحزاب الشيوعية قد تشكل تهديدا بتصفية النظام الاشتراكى . لهذا لابد ان يتم اتفاق متبادل حول تحديد المضمون الصحيح لقوة النظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيا وكذلك ما يفهم بالضبط من دعم الدور القيادى للحزب الشيوعى .

وعلى ضوء التجارب التى مرت بنا ان برنامج عمل حزبنا يفترض الاتى :

— انه من المهم حاليا بصفة خاصة ان يمارس الحزب سياسة تسمح له بأن يكون جديرا بالقيام بالدور القيادى فى مجتمعنا . واننا واثقون من ان هذا هو الشرط المطلوب حاليا فى هذه المرحلة من التطور الاشتراكى فى بلادنا .

ان الحزب الشيوعى يجب أن يعتمد على مساعدة الشعوب الحرة . فهو لا يقوم بدوره القيادى لانه يحكم المجتمع بل لانه يخدم بشكل ولاء التطور الاشتراكى التدريجى والحر . ولا يمكن أن يحصل على السلطة عن طريق القوة بل يجب عليه ان يحصل عليها دائما عن طريق اعماله . فهو لايمكن أن يفرض سياسته باصدار قوانين بل عن طريق العمل الذى يقوم به اعضاؤه وعن اثبات صدق مثله العليا .

اننا لا ننكر — وقد صرحنا بذلك بوضوح خلال الاجتماع العام للجنة المركزية الذى انعقد فى شهر مايو — بأنه يوجد حاليا اخطاء يعمل على الثقل من الاعتبار الذى يتمتع به الحزب وعلى عدم الاعتراف بحقه الاخلاقى والسياسى فى قيادة المجتمع . ولكن عندما نتساءل عما اذا كانت هذه الظواهر تشكل فعلا تهديدا على النظام الاشتراكى وعما اذا كانت تعنى نهاية الدور القيادى الذى يقوم به الحزب فى الميدان السياسى فى تشيكوسلوفاكيا نتيجة للضغط الذى تبذله القوى الرجعية المضادة للثورة اننا سنصل الى هذه النتيجة : ان الدور القيادى الذى على حزبنا أن يقوم به لم يتأثر كثيرا فى الماضى من الاخطاء التى حدثت فى الخمسينات ومن الوسائل الغير معقولة التى اتبعتها قيادة الحزب فى ذلك الوقت تحت رئاسة «أنتونين نوفوتنى» لحوها . فقد كانت النتيجة الوحيدة التى أدت اليها هذه السياسة الخاطئة التى اتبعها هذا الاخير هى ترسيخ التناقضات الاجتماعية العديدة بين التشيكيين والسلوفاك وبين المثقفين والطبقة العاملة وبين الجيل الجديد والجيل الحاضر . فقد جعلتنا الحلول الغير منطقية التى اعطيت لمشاكل اقتصادية فى حالة اليوم لا تسمح لنا بالاستجابة لعدد كبير من المطالب المشروعة ذات الطابع الاقتصادى وضعها امامنا العمال مما احدث اضطرابا خطيرا حد من مدى فعالية جهودنا على مستوى مجموع الاقتصاد الوطنى . وقد قلت ثقة الجماهير فى الحزب عندما كانت البلاد خاضعة لهذه القيادة وارتفعت اصوات عديدة توجه النقد وتعارض السياسة الرسمية . ولكن كل ذلك كان « يحل » عن طريق تدخل الحكم ضد الاستياء المشروع وضد النقد وضد المحاولات الارتجالية التى بذلت فى سبيل ايجاد حل للمشاكل الاجتماعية وكان كل ذلك يتم لصالح الحزب ومركزه القيادى .

وبدلا من أن تصفى الاخطاء اولا بأول وبطريقة حكيمة كان يشاهد تراكما فى اخطاء جديدة وتناقضات ناتجة عن قرارات اتخذت بتحيز وبلا موضوعية . وخلال السنوات التى كان من الممكن موضوعيا أن تنمى الديموقراطية بالتدريج وأن تمارس الادارة العلمية كانت التناقضات والمشاكل الاجتماعية تزداد حدة نتيجة مابدأ من تقصير غير موضوعى . وفى الظاهر كان كل شيء يبدو على مايرام فى تشيكوسلوفاكيا فقد كان مبدأ التطور بدون مشاكل يوضع دائما فى المقدمة أما الهبوط الحقيقى الذى طرأ على الثقة الشعبية فى الحزب فكان يخفى بمظاهر الادارة وبتعليمات الحزب .

وبالرغم من أن النظام قد قدم على أنه ضمان حازم لصيانة مصالح الجبهة الاشتراكية بأجمعها كانت المشاكل تتكاثر فى الداخل وكانت الحلول الحقيقية تؤجل عن طريق تدخلات من طرف الحكم ضد الذين يحملون اقتراحات خلاقة مبتكرة .

ان أية علامة تدل على الرجوع الى مثل هذه الاساليب مهما كانت لابد أن توقظ مقاومة فى صفوف أغلبية اعضاء الحزب ومعارضة من طرف العاملين والعمال والفلاحين التعاونيين والمثقفين سواء . وسيكون الدور القيادى للحزب مهددا اذا اتخذ مثل هذا الاجراء وسيثير حتما قيام وضع سيشتمل تنافسا شديدا فى الوصول الى الحكم . وبالتالى ستصبح المكاسب الاشتراكية التى حصل عليها الشعب مهددة وكذلك المصالح المشتركة التى تتعلق بالجبهة المضادة للامبريالية داخل الجماعة الاشتراكية .

اننا نعترف بأنه من أولى اختصاصات الحزب أن يعمل على احباط المناورات التى تقوم بها القوى اليمينية والقوى المضادة للاشتراكية وان حزبنا قد وضع لهذا الغرض تكتيكا سياسيا خلال الاجتماع العام للجنة المركزية فى مايو وهو يحل هذه المشاكل باتباع هذا التكتيك الذى يتضمن مجموعة من الاجراءات لايمكن ان يكللها النجاح الا اذا توافرت فيها الشروط

اللازمة لتحقيقها التدريجى على عدة شهور .

وانه من رأينا ان النجاح يتوقف على تفادى وضع تنفيذ برنامج العمل والترتيبات التى تتعلق بتحضير مؤتمر الحزب فى خطر باتخاذ أى عمل خاطىء قد يؤدى الى نشوب أزمة سياسية فى بلادنا وقد أوضح هذا الامر فى الاجتماع العام للجنة المركزية خلال شهر مايو :

« وحاليا ان الحزب يرى ان واجبه الاساسى هو العمل على تفادى وضع الطابع الاشتراكى للحكم والنظام الاشتراكى فى مركز يجعله مهددا من طرف اليمين والانجاهات المضادة للشيوعية والقوى المحافظة التى قد ترتاح فى رجوع البلاد الى ما كانت عليه الحال قبل يناير ١٩٦٨ والتى لم تكن ابدا قادرة على تحقيق مواصلة التطور الاشتراكى » .

وقد حدد حزبنا الاهداف الرئيسية والمراحل التى تتعلق بالعمل السياسى على النحو الاتى :

● التفريق بين الحزب فى مجموعه وانحرافات الماضى التى ترجع مسئوليتها الى بعض اعضاء القيادة القديمة للحزب وعلى هؤلاء ان يتحملوا هذه المسئولية بكل عدالة .

● تحضير المؤتمر الرابع عشر الغير عادى للحزب الذى سيتم خلاله تقييم ما حدث من تطور فى الحالة السياسية منذ الاجتماع العام الذى انعقد فى يناير وسيتم ذلك على ضوء مبادىء المركزية الديموقراطية داخل الحزب كما سيحدد معالم الطريق الذى يجب ان يتخذه الحزب باجمعه وسيحدد موقفنا السياسى من حيث التنظيم الفيدرالى فى تشيكوسلوفاكيا وسيعتمد اللوائح الجديدة وسينتخب لجنة مركزية جديدة تتمتع بسلطة وثقة كاملة من طرف الحزب والمجتمع بأكمله .

● الشروع فى معالجة جميع المشاكل الاساسية التى تتعلق بالسياسة الداخلية على اثر انتهاء انعقاد المؤتمر الرابع عشر واقامة نظام سياسى على أساس القاعدة الاشتراكية الجامعة بين الجبهة الوطنية والتسيير الذاتى الاجتماعى وكذلك ايجاد حل قانونى للدولة الفيدرالية واجراء الانتخابات التى ستؤدى الى تركيب الاجهزة التمثيلية فى الدولة منها الاجهزة الفيدرالية والوطنية والمحلية وكذلك تحضير دستور جديد .

اننا الان نجد انفسنا فى مرحلة الكفاح السياسى الذى يهدف تحقيق الخط السياسى الذى قرره الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فى مايو . وهو كفاح حقيقى عرفنا فيه الانتصارات والهزائم سواء . ان نتائج بعض المعارك الجزئية لا تسمح لنا بأن ندلى تقييما صحيحا حول نتيجة هذا الكفاح فى مجموعه ولكننا نؤمن منذ انعقد الاجتماع العام فى مايو باننا دعمنا حالتنا السياسية .

وخلال هذه الايام الاخيرة انعقدت مؤتمرات غير عادية فى الاقسام والاقاليم فأثبتت عن وضوح بان الحزب متحد حول خط سير برنامج عمل . وان المندوبين الذين اشتركوا فى المؤتمر كانوا منتخبين وقد كان اختيارهم خير ضمان ضد محاولات الاتجاهات المتطرفة فى اقرار خطة عمل للحزب بل ان مثل هذا العمل ستقوم به مجموعة من التقدميين التابعين لحزبنا بعد اجراء استشارات على النحو الديموقراطى . ان ممثلى القيادة الجديدة للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى وهؤلاء متمسكون بخط برنامج العمل الذى اقره الاجتماع العام للجنة المركزية فى مايو قد رشحتهم جميعا المؤتمرات التى انعقدت فى الاقاليم . ان الحزب اذن قد بدأ يعرف نوعا من الاستقرار شيئا فشيئا وقد بدأنا فى التحضيرات الاساسية لعقد المؤتمر على انجح صورة ممكنة .

وقد كونت الجبهة الوطنية قاعدة اشتراكية ذات اهمية سياسية كبرى طبقا لقرارات الاجتماع العام الذى انعقد فى مايو على اثر مبادرة الشيوعيين . فقد اعتمدت جميع التنظيمات السياسية التابعة للجبهة الوطنية فى ١٥ يونيو ١٩٦٨ التصريح الذى اختص بالافصاح من برنامج عمل والذى يعترف للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى بحقه فى القيام بدور قيادى وهو دور قد أكتسبه عن كفاحه التاريخى . ان هذا التصريح يفصح عن المبادىء الاشتراكية المتبعة فى سياستنا الداخلية والخارجية . وخلال هذه الأيام بالذات تبحث الجبهة الوطنية مشروع نظام عليه أن يكون بمثابة معيار اجبارى للتنظيم وأن يكفل التوجيه السياسى الاشتراكى لجميع الاحزاب وجميع التنظيمات .

وان قانون « اعادة الاعتبار القضائى » يسمح لنا بتصفية القضية المؤلمة التى قامت من جراء تطبيق اجراءات غير مشروعة خلال هذه السنوات الاخيرة ارتكبت ضد ابرياء . وقد ساهم هذا القانون بالطبع فى تركيز انتباه الرأى العام وجميع وسائل الاعلام على هذه المسائل .

وفى سبتمبر عندما ينتهى مؤتمر الحزب مباشرة ستناقش عدة قوانين جديدة ذات أهمية كبرى : منها القانون الدستورى الخاص بالجبهة الوطنية والذى يجب أن يؤكد دوام وجود نظام الاحزاب السياسية فى صورة جبهة وطنية والقانون الخاص بحق التجمع والاجتماع والذى عليه أن يحدد القواعد المشروعة لوجود تنظيمات متطوعة على اختلاف أنواعها مثل الجمعيات والنوادى ... وينظم نشاطها . ان مثل هذا القانون سيسمح لنا بالوقوف أمام المحاولات التى تقوم بها القوى المضادة للشيوعية وصدها بفاعلية أكيدة وبارساء قواعد تنظيم النشاط العام فى مجموعه .

ان الشيوعيين يبحثون أيضا وعلى ضوء قرارات الاجتماع العام الذى انعقد فى مايو المسائل الكبرى التى تتعلق بنشاط النقابات ومجالس العمال فى المؤسسات . وباختصار ان

الحزب قد نجح فيما يخص هذا الموضوع فقد وقف في وجه الديماجوجية السياسية التي حاولت استغلال مطالب مشروعة تدعمها العمال لاحداث اضطرابات في كيان نظامنا ولاشعال حركة تلقائية متسترة وراء المطالب العمالية تهدف زيادة تأزم الحالة الاقتصادية والسياسية في البلاد. اننا نبحث ايضا وبقدر الامكان بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية الهامة منها : رفع قيمة المعاشات وتعديل الاجور البسيطة . ان الحكومة مهتمة ايضا بالمشاكل الاقتصادية الاساسية التي تعاني منها البلاد كلما سنحت لها الفرصة بذلك وتعمل على تنشيط حركة النمو في الانتاج حتى يسمح لها اجراء تعديل جديد في مستوى حياة الشعب .

وقد اتخذنا الاجراءات اللازمة لضمان سلامة وامن حدودنا . ان الحزب قد اعطى تأييده الكامل لفكرة ضرورة تدعيم الجيش والامن والوزارات والمحاكم . فقد اتخذ موقفا صريحا من موضوع الجيش الشعبي حيث أن هذا الجيش قد ابدى مساندة كاملة للادارة الجديدة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ولبرنامج العمل الذي وضعه . وقد قوبل هذا الاجراء كما تعرفون بارتياح كبير في أوساط العمال في تشيكوسلوفاكيا وفي الاتحاد السوفييتي ايضا .

ان هذه الاجراءات لهي في نظرنا بمثابة أهم النتائج التي تمخضت عن تطبيق الخط السياسي الذي وضعه في مايو الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وبمثابة دلائل ذات معنى تثبت ما طرأ عليه من دعم في وضعه السياسي ومن توطيد معترف به وحقيقي فيما يخص الدور القيادي الذي على الحزب في بلادنا ان يقوم به .

ولكننا نرى أيضا ونحن نعترف بذلك بأن تطبيق جميع قرارات الاجتماع العام التي صدرت في مايو مازال لم يصل الى مستوى مرض . فقد يحدث أيضا خلال الاجتماعات العامة المنعقدة وأيضا في وسائل الاعلام أن ترتفع أصوات وان تظهر اتجاهات تهاجم المجهودات الايجابية التي يبذلها الحزب بمقاومة اجهزة الدولة والجبهة الوطنية . اننا نرى ان الحل لهذه المشكلة لن يأتي الا على مدى طويل ونحن بهذه الطريقة نطبق قرار الاجتماع العام الذي صدر في مايو من طرف اللجنة المركزية الذي يتضمن بأنه لايمكن أن تمارس القيادة السياسية بمسئولياتها عن طريق أساليب ادارية بالية يلجأ اليها الحكم » .

ان رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي والحكومة والجبهة الوطنية قد رفضت بالاجماع دعوة « الالفي كلمة » التي تحث على القيام بنشاط فوضوي وبالاعتداء على الطابع النظامي الذي اتصفت به حركة الاصلاح السياسي . ويجب علينا ان ندرك ان مثل هذه الاعمال لم تحدث في بلادنا منذ ان رفض المستند المذكور وبالتالي ان دعوة « الالفي كلمة » لم ينتج عنها مايشكل خطرا على الحزب والجبهة الوطنية والدولة الاشتراكية .

ويتضمن واقعنا مظهرا سلبيا مازال موجودا وهو متمثل في حملات الوشاية والنميمة الموجهة ضد عدد من المناضلين والشخصيات العامة بما فيهم اعضاء القيادة الجديدة للحزب الشيوعي وهي حملات نابعة عن مواقف متطرفة ذات اتجاه يميني ويساري على السواء . وقد أدانت أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وكذلك الحزب بدون أي ابهام وغموض وبطريقة ملموسة هذه الاساليب .

ويعرف الجميع ان ما أدى الى هذه الحالة هو الغاء الرقابة واقرار حرية التعبير والصحافة وبالتالي ان ماكان ينشر فيما مضى عن طريق الانتقال من شخص الى آخر يمكن أن يتم الان بصفة رسمية .

ولكن اذا تساءلنا : هل من الصواب أن نقيم مثل هذه الظواهر على أنها دلالة على أن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي قد فقد دوره القيادي في توجيه السياسة تحت ضغط القوى الرجعية والمضادة للثورة ، سنستنتج ان الحال ليس كذلك . لان كل هذا ما هو الا قطعة من واقعنا السياسي الحالي . ومن رأينا أنه توجد بالفعل قطعة أخرى من نفس الواقع وهي ذات أهمية فاصلة وهي نمو سلطة السياسة الديموقراطية الجديدة التي وضعها الحزب في نظر نسبة أكبر من جماهير العمال والاغلبية المطلقة من السكان . ان الاغلبية الكبرى من المواطنين الذين ينتمون الى جميع الطبقات والفئات في مجتمعنا قد عبرت عن تأييدها لالغاء الرقابة ومناصرتها لمبدأ حرية التعبير . ان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي يحاول أن يثبت أنه قادر على ممارسة القيادة السياسية بأساليب أخرى غير الاساليب البوروقراطية والبوليسية بل قبل كل شيء بقوة الافكار الماركسية اللينينية وباتباعه البرنامج الذي وضعه وبممارسة سياسة عادلة تحظى بتأييد من جميع السكان .

ان حزبنا لايمكن أن ينتصر في الكفاح السياسي الصعب الذي يخوضه الا اذا نجح في تطبيق الخط التكتيكي الذي أقره الاجتماع العام للجنة المركزية في مايو وفي ايجاد حلول للمشاكل السياسية الرئيسية خلال انعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب وبمقتضى برنامج العمل الموضوع .

لهذا اننا نعتبر أي ضغط يفرض على الحزب لاجباره على اتخاذ طريق آخر أو لحل الموضوعات الاساسية الخاصة بالسياسة في وقت آخر غير الذي سينعقد فيه المؤتمر الرابع عشر بأنه الخطر الاساسي الذي يهدد أي تدعيم فعال وايجابي للدور القيادي الذي يقوم به الحزب في تشيكوسلوفاكيا . ان مثل هذا الضغط تريد ان تفرضه القوى المتطرفة الداخلية ذات الاتجاه اليميني وكذلك القوى العقائدية

المحافظة والطائفية التى تتطلع الى الرجوع الى الحالة التى كانت عليها البلاد قبل يناير ١٩٦٨ .

ان تطور الحالة كما وصفه خطاب الاحزاب الخمسة والنصائح التى تبذلها عن صدق لاشك فيه فهى تغفل ما تحتويه الحركة الاجتماعية الديناميكية من تعقيد كما دل على ذلك التحليل الذى قدمه الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى والقرارات المعقدة التى اعتمدت خلال هذا الاجتماع العام .

ان سياستنا الماركسية اللينينية لايمكن أن تتبع نقط عن ظواهر سطحية لا تعكس دائما بدقة الاسباب العميقة التى تتحكم فى حركة التطور الاجتماعى بل هى تحاول أن تستوعب جوهر هذا التطور وان يتبع اتجاهها عن هذه القاعدة .

وان الاحزاب الشقيقة يمكنها حاليا أن تخدم مصالح الاشتراكية فى بلادنا لو عبرت قبل كل شىء عن ثقتها فى قيادة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى واعطت تأييدها الكامل للسياسة التى وضعها . لهذا أننا أقترحنا كشرط أولى أن نبدأ قبل اجراء مفاوضات مشتركة بعقد اجتماعات ثنائية تضم ممثلى أحزابنا حتى تستند المناقشات المشتركة على استشارات متبادلة عميقة وعلى معلومات موضوعية .

وأننا نأسف من قلبنا لان هذه الاقتراحات لم يكن لها أثر . انها ليست غلطتنا اذا كان اجتماع « وارسو » قد انعقد بدوننا . فقد بحثنا مرتين اقتراحات الاحزاب الخمسة الخاصة بالدعوة الى هذا الاجتماع عندما انعقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فى تاريخ ٨ ، ١٢ يوليو وقد بادرنا مباشرة بتبليغ رأينا حول كيفية تحضير هذا الاجتماع على النحو الذى نراه الافضل . ولكن للاسف ان اقتراحاتنا التى تقدمنا بها فى ١٢ يوليو لم تكن لها أية فائدة لان الدعوة الى الاجتماع قد حددت فى يوم ١٤ دون انتظار . وهذا ما علمناه فى مساء يوم ١٣ يوليو عن طريق وكالة الانباء التشيكوسلوفاكية CTK فى وقت كان ممثلو الاحزاب الخمسة قد وصلو الى وارسو .

وأننا لم نرفض ابدا فى أى اقتراح قدمناه الى الاحزاب الخمسة مبدا المساهمة فى اجتماع مشترك . لم نفعل سوى التعبير عن رأينا الخاص حول ملاءمة انعقاد مثل هذا الاجتماع وحول كيفية تحضيره حتى يتم تنظيمه بالموضوعية المطلوبة وقيامه على معلومات أكثر دقة وتعمق لمشاكلنا المعقدة . فقد استنتجنا من مضمون خطابات الاحزاب الخمسة التى بعثت بها لنا فى ٤ ، ٦ يوليو ١٩٦٨ أن مثل هذه المعلومات ضرورية للغاية اذا كنا نريد جميعا أن نصل الى مفاوضات قد تفشل مقدما اذا اعتمدت فقط على معلومات ذات مصدر واحد وغير مكتملة نابعة من معظم الوفود المشتركة فى الاجتماع حول حقيقة الاوضاع فى تشيكوسلوفاكيا .

هذا هو المعنى الذى اتخذته اقتراحاتنا حول المناقشات الثنائية التى يجب أن تسبق الاجتماع . ولم يكن مطلقا فى نيتنا ان نعزل انفسنا عن جماعة أحزابنا وبلادنا بل بالعكس كنا نرغب فى الاسهام فى تنميتها وفى دعم قواعدها .

اننا نقر بان الدعوة الى الاجتماع لتقييم سياسة ونشاط حزب دون مشاركة ممثليه لا تخدم قضية الاشتراكية العامة . نحن مازلنا نلتزم بالمبدأ الذى عبرت عنه الحكومة السوفيتية فى اعلان ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ والذى تقول فيه أن :

« دول الجماعة الكبرى للامم الاشتراكية المتحدين فى المثل العليا المشتركة التى تتعلق ببناء مجتمع اشتراكى وفى مبادىء الدولية البروليتارية يمكنها أن تقيم علاقات متبادلة على أن تكون هذه العلاقات على أساس المساواة التامة فى الحقوق وعلى احترام سلامة أراضى كل دولة وعلى الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية » . هذه المبادىء كما هو معروف قد أكدها واعتمدها مؤتمر ممثلى الاحزاب الشيوعى عندما انعقد فى موسكو فى نوفمبر ١٩٥٧ .

اننا نريد خلال ما تقوم من نشاط ان نواصل مجهودنا لدعم وتنمية التقاليد الدولية الكبرى التى يجب فى رأينا أن تتضمن فهم وتقدير المصالح الخاصة بكل دولة بنفس القدر الذى تضمنته فيما يخص المصالح والاهداف المشتركة التى تتعلق بالقوى التقدمية فى العالم . انه من مصلحتنا الا تسوء علاقاتنا ببعض أكثر من ذلك وأننا مستعدون من ناحيتنا للمساهمة فى العمل على تهدئة الامور لصالح الاشتراكية والوحدة التى تجمع بين الدول الاشتراكية . ومن ناحيتنا أننا لن نشرع فى أى شىء يمكن ان يناقض هذه الاهداف ولكننا ننتظر من الاحزاب الاخرى المعونة لجهودنا والتعبير عن تقدير سليم لوضعنا .

ان اجراء المفاوضات الثنائية المقبلة كما اقترحناه والذى سيتضمن دراسة امكانية عقد اجتماع مشترك لاحزاب الدول الاشتراكية والذى سيحدد خلالها البرنامج والتركيب والمكان والتاريخ لانعقاد هذا الاجتماع يبدو لنا مهمة ذات شأن كبير .

اننا نرى من الامور الفاصلة أن نتفق فى اسرع مدة ممكنة على الاجراءات الفعالة التى ستكفل مواصلة التعاون والصداقة بيننا والتى ستكون الاثبات المقنع بوجود ارادتنا المشتركة المجتهدة على تنمية ودعم علاقات الصداقة المتبادلة وذلك لصالح كفاحنا المشترك وأمن الامم والديموقراطية والاشتراكية .

٤ بيان مؤتمر براتيسلافا "٣ أغطس ١٩٦٨"

انعقد في الثالث من اغسطس ١٩٦٨ بمدينة براتيسلافا التشيكوسلوفاكية مؤتمر للاحزاب الشيوعية والعمالية لكل من بلغاريا والمجر وألمانيا الديمقراطية وبولندا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا — وفيما يلي النص الكامل للبيان الصادر عن هذا المؤتمر :

« ان ممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية للدول الاشتراكية ، مقدرين تعقد الموقف الدولى ، والنشاط الامبريالى الهدام الموجه ضد سلام وأمن الشعوب ، وضد الاشتراكية ، يؤكدون ضرورة بقاء تكتل دول النظام الاشتراكى ، ومقدرين أيضا أن تطور الاشتراكية يولد مشاكل يتطلب حلها استمرار وحدة مجهودات الدول الاشتراكية ، قد رأوا ضرورة دعوة المؤتمر الذى اجتمع في براتيسلافا الى الانعقاد.

وفي روح التقاليد التى تكونت وفي جو من الصراحة التامة والولاء للمبادىء والصداقة ، قامت الاحزاب الشقيقة ببحث المشاكل الحالية للكفاح الاشتراكى رغبة في تقوية الجماعة الاشتراكية وتدعيم الحركة الشيوعية العالمية . وقد تم تبادل وجهات النظر حول المشاكل التى يطرحها الموقف الدولى الحالى وحول تقوية الكفاح ضد الامبريالية .

وقد بحث ممثلو الاحزاب الشيوعية والعمالية أساليب تدعيم وتنمية التعاون الاخوى بين الدول الاشتراكية .

وفي خلال الأعوام التى مرت منذ هزيمة الفاشية وتولى الطبقة العمالية السلطة ، حققت شعوب الدول الاوروبية التى اختارت طريق الاشتراكية انتصارات في جميع مجالات الحياة الاشتراكية. وفي خلال تلك الاعوام ، تغلبت الاحزاب على الصعاب وأدخلت تحسينات مستمرة في أسلوب عملها وشيدت في كل دولة اشتراكية صناعة قوية ، وغيرت الحياة الريفية نحو ما هو افضل وزادت من رفاهية الشعب وعملت على ازدهار التراث الثقافى الوطنى — واستطاع ملايين العمال الاشتراك في الحياة السياسية الواعية — وحقق الاتحاد السوفيتى نجاحا ذا أهمية خاصة في بناء الاشتراكية والشيوعية — وازداد بشكل واضح النفوذ الدولى للدول الاشتراكية والدور الذى تلعبه في حل المشاكل السياسية العالمية .

والواجب الدولى لجميع الدول الاشتراكية هو المساندة والتقوية والدفاع عن تلك الانتصارات التى تحققت بعد جهود بطولية وانكار للذات من هذه الشعوب، وذلك هو الرأى الجماعى لكل المشتركين في هذا المؤتمر والذين أعربوا عن نيتهم الحازمة في التنمية والدفاع عن المنجزات الاشتراكية في دولهم وتحقيق منجزات جديدة في بناء الاشتراكية .

وتأسيسا على التجربة التاريخية اقتنعت الاحزاب الشقيقة باستحالة التقدم على طريق الاشتراكية والشيوعيه دون الالتزام الشديد بقوانين بناء المجتمع الاشتراكى وبصفة خاصة تقوية المركز القيادى للطبقة العمالية وطليعتها : الاحزاب الشيوعية .

وكل حزب شقيق وهو يحل بشكل خلاق مسائل التطور الاشتراكى يراعى الظروف الوطنية والخاصة .

والولاء الغير مزعزع للماركسية اللينينية ، وتربية الجماهير الشعبية في روح الافكار الاشتراكية والدولية العمالية ، والكفاح دون تنازلات ضد الايديولوجية البورجوازية وجميع القوى المعادية للاشتراكية : تلك هى شروط النجاح وتقوية المواقف الاشتراكية وفي الرد على الهجمات الامبريالية .

والاحزاب الشقيقة تضع بقوة واصرار تضامنها الثابت ووعيها المستمر في وجه الهجمات الامبريالية وجميع الاشكال الاخرى للقوى المعادية للشيوعية التى تهدف اضعاف الدور القيادى للطبقة العمالية والأحزاب الشيوعية . وهى لن تسمح أبدا لاحد بالتدخل بين الدول الاشتراكية وقمع قواعد النظام الاجتماعى الاشتراكى . فالصداقة الاخوية والتكتل في هذا الاتجاه يتمشيان مع أهم مصالح شعوبنا ويشكلان القاعدة الصلبة التى يرتكن عليها حل المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تسعى الاحزاب الشيوعية في دولنا الى التغلب عليها .

وتعتبر الاحزاب الشقيقة من

واجبها العمل الدائم على توسيع مشاركة الطبقة العمالية والفلاحين والمثقفين وجميع العاملين فى النشاط السياسى وتشجيع التقدم العام للنظام الاجتماعى الاشتراكى وتنمية الديمقراطية الاشتراكية وتطوير أسلوب وطرق عمل الاحزاب والاجهزة التابعة للدولة على اساس مبادىء المركزية الديمقراطية . والتعاون والمساندة المتبادلة يساعدان كثيرا التغلب على المسئوليات المتنوعة التى يستوجبها خلق مجتمع اشتراكى فى كل دولة من دولنا .

والروابط الودية توسع وتضيف من فرص نجاح كل دولة اشتراكية ، وقد أعرب المشتركون فى المؤتمر عن ارادتهم القوية لعمل كل ما فى وسعهم لدعم التعاون بين دولهم فى كافة الميادين على أساس مبادىء المساواة فى الحقوق واحترام السيادة والاستقلال الوطنى والتكامل الاقليمى والتعاون المتبادل والتضامن .

والاحزاب الشيوعية والعمالية توجه اهتماما أساسيا الى أن الاستخدام الفعال للثروات الطبيعية الهائلة فى دولنا بتطبيق أحدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجية ، وبتطوير أشكال وأساليب الاقتصاد الاشتراكى سوف يحقق تنمية أكبر للاقتصاد ومزيدا من الرفاهية المادية للعمال .

وتنمية التعاون الاقتصادى الثنائى والجماعى بين الدول الاشتراكية هو الاسلوب الفعال لتحقيق تلك الغايات النبيلة . وتطوير نشاط المجلس الاقتصادى وتنمية التعاون والتخصص فى الانتاج بين الدول الاشتراكية يصبح ذات اهمية اكبر ويسمح باستفادة اكمل من تفوق التقسيم الاشتراكى للعمل . وفى هذا الصدد يتم تأكيد ضرورة عقد اجتماع عاجل لمؤتمر اقتصادى .
ويرى اعضاء المؤتمر من واجبهم تنبيه الشعوب الى أنه بسبب السياسة الامبريالية العدائية اضحى الموقف الدولى بالغ التعقيد والخطورة فى الاونة الاخيرة ، وفى تلك الظروف فان الاحزاب الشقيقة ، على يقين بمصالح الكفاح من أجل تدعيم السلام العام وأمن الشعوب ، ومن أجل تنظيم ردع قوى للسياسة الامبريالية العدائية ، ومن أجل تأكيد مبادىء التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، ترى اعادة تأكيد عزمها على تنسيق وربط عملها على المسرح الدولى .

فان الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وجميع العاملين ، متعطشون للسلام والهدوء فى دولهم ولجميع سكان الارض . والدول الاشتراكية بذلت وتبذل وستبذل كل ما فى وسعها كى تتحقق تلك الامانى المقدسة للشعوب . وتعلن أحزابنا استمرار تعاونها لحل هذه المشكلة النبيلة مع جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية بالاشتراك مع جميع القوى التقدمية فى العالم فى المعركة من أجل السلام التام والحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعى .

وتعلن الاحزاب الشيوعية والعمالية لبلغاريا والمانيا الديمقراطية وبولندا والاتحاد السوفيتى والمجر وتشيكوسلوفاكيا عن نيتها القوية فى الاستمرار على مساندة شعب فيتنام البطل وتزويده بالمساعدة اللازمة لكفاحه العادل ضد التدخل الامريكى .

ونحن أيضا قلقون من الموقف فى الشرق الاوسط الذى ما زال متوترا بسبب السياسة العدائية لحكام اسرائيل . وأحزابنا ستبذل كل ما فى وسعها لتصفية آثار العدوان الاسرائيلى على أساس قرار مجلس الأمن التابع للامم المتحدة الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وانسحاب الجيوش الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة .

وبعد بحث الموقف فى أوروبا يلاحظ أعضاء المؤتمر أن تطور النشاط الانتقامى والعسكرى للنازية الجديدة فى ألمانيا الغربية يؤثر مباشرة على أمن الدول الاشتراكية ويخلق تهديدا للسلام العالمى — وبالنسبة للشئون الاوروبية فسوف نستمر فى اتباع سياسة ملائمة توافق المصالح المشتركة للدول الاشتراكية ، ومصلحة الامن الاوروبى ، ونرد على اى محاولة لاعادة النظر فى نتائج الحرب العالمية الثانية لهدم الحدود التى تكونت فى أوروبا . ونستمر فى اعتبار بطلان اتفاقية ميونخ منذ عقدها — وسوف نساند بقوة جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، دولة العمال الالمان الاشتراكية ، التى تدافع عن قضية السلام . وسوف نقدم مساعدة دائمة للحزب الشيوعى الالمانى ولجميع القوى التى تكافح ضد العسكرية والانتقامية ومن أجل التقدم الاجتماعى .

وتعبر الاحزاب الشيوعية للدول الاشتراكية عن عزمها على التوصل الى تحقيق الامن الاوروبى وتؤكد بمبادىء اعلان بوخارست واعلان مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية فى كارلوفيفارى — وهى على استعداد لعمل كل ما هو ضرورى لاستدعاء مؤتمر للشعوب الاوروبية من أجل الدفاع عن السلام الاوروبى وتعتبر أن ذلك أساسى للسلام العالمى — وسوف توجه جهودنا المشتركة نحو تحقيق هذا الهدف المتعلق بمصالح الشعوب جميعها .

واليوم ، وفى الوقت الذى يتضح فيه النشاط العدائى الامبريالى للولايات المتحدةوالمانيا الغربية وغيرهما الذى يحاول اضعاف الجماعة الاشتراكية ، يرى ممثلو الاحزاب الشقيقة ضرورة التأكيد مرة أخرى للاهمية الخاصة لحلف وارسو .

وأعضاء المؤتمر يعتبرون من واجبهم الكفاح بأسلوب ملائم من أجل تدعيم تماسك الحركة الشيوعية العالمية — ويسجلون

الجهد الكبير الذى بذل فى الاونة الاخيرة للتحضير للمؤتمر الدولى الجديد للاحزاب الشيوعيــــة العمالية .

والاحزاب الشقيقة تقدر فعلا هذا العمل وتعبر عن ايمانهـا بأن المؤتمر ســوف يكون مثمرا ويشـــارك بدور هام فى تدعيم جميع القوى الثورية فى عالمنا .

ونحن على اقتنــاع تام بأن الوحدة فى مفهوم العالم الماركسى اللينينى ، وبأن دور الاحــزاب الشيوعية والعمالية التى تعتبر طليعـــة وقائدة المجتمع ، وبأن القواعد الاشتراكية لاقتصاد دولنا سوف تظل العناصر الايجابيــة لبقاء تضامن الدول الاشتراكيــة ووحدة عملها فى المعركة من أجل الاهداف الكبرى المشتركة .

والاحزاب المشتركة فى مؤتمر براتيسلافا تعلن هذا البيان عن ايمان عميق بأن الاراء ووجهات النظر التى عبر عنها الحاضرون تحقق مصــــالح جميع الدول والاحزاب الشقيقة وتخدم قضية صداقة شعوب دولنا والســلام والديمقراطية والاستقلال الوطنى والاشتراكية » .

٥ البيان الرسمى لوكالة "تاس" السوفيتيـة "٢١ اغسطس ١٩٦٨"

« لقد خولت تاس السلطة ان تذيع أن زعماء الحزب والحكومة فى جمهورية تشيكوسلوفاكيــا الاشتراكية قد طلبوا من الاتحاد السوفيتى والدول الحليفة الاخرى أن تقدم مساعدة عاجلة للشعب التشيكوسلوفاكى الشقيق ، بما فى ذلك المساعدة بالقوات المسلحة

« وقد جاء هذا الطلب نتيجة للتهديد الناشىء ضد النظـــام الاشتراكى القائم فى تشيكوسلوفاكيا ولنظــام الدولة الذى يقره الدستور ، وهو تهديد نابع من قوى الثورة المضادة التى دخلت فى تواطؤ مع القوى الاجنبيـــة المعـادية للاشتراكية .

« ان الاحداث فى تشيكوسلوفاكيا وحولها كانت مرارا موضـــوع تبادل للاراء بين زعماء البــلاد الاشتراكيــة الشقيقة بما فيهم زعماء تشيكوسلوفاكيا وهذه الدول مجمعة على ان تأييد ودعم الدفاع عن المكاسب الاشتراكية للشعوب واجب دولى مشترك لجميع الدول الاشتراكية . وقد اعلنت موقفها المشترك هذا فى بيان براتسلافا .

« ويؤثر ازدياد خطورة الموقف فى تشيكوسلوفاكيا على المصالح الحيوية للاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى ومصـــالح أمن المجموعة الاشتراكيــة . ويشكل التهديد للنظام الاشتراكى فى تشيكوسلوفاكيــا فى الوقت نفســه تهـديدا لدعم الامن الاوروبى .

« ان الحكومة السوفيتيـــة وحكومات البلاد المتحالفة الاخرى — جمهورية بلغاريا الشعبيـــة وجمهورية المجر الشعبيـــــة وجمهورية المــانيا الديمقراطيــة والجمهورية البولندية الشعبية — انطلاقا من مبادىء الصداقـــة والتعاون اللذين لاينفصمان وطبقا للالتزامات التعاقدية القائمـــة قد قررت الاستجابة للطلب المذكور آنفا لتقديم المساعدة الضرورية للشعب التشيكوسلوفاكى الشقيق

« وهذا القرار يتفق تماما مع حق الدول فى الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا المنصوص عليـــه فى معاهدات التحالف بين البلاد الاشتراكية الشقيقة . كذلك فان هذا القرار يتفق مع المصـــالح الحيوية لبلادنا فى حمـــاية الامن الاوروبى ضد القوى العسكرية والعدوان والانتقام التى أوقعت شعوب أوروبا فى الحروب أكثر من مرة .

« ان الوحــدات المســلحة السوفيتية — جنبا الى جنب مع الوحدات المسلحة للبلاد المتحالفة آنفـــا — قـد دخلت أراضى تشيكوسلوفاكيا يوم ٢١ غسطس . وسوف تسحب فورا من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بمجرد أن تتأكد من زوال التهـــديد للمكاسب الاشتراكيـــة فى تشيكوسلوفاكيا . والتهديد لامن مجموعة البلاد الاشتراكية وبمجرد أن تجد السلطات الشرعيـــة أن وجود هذه الوحدات المسلحـــة بعد ذلك لم يعد ضروريا .

« ان الاجراءات التى تتخــذ ليست موجهة ضــــد أى دولة ولا تنتهك بأى حال مصالح أية دولة . أنها تخدم هدف السلام وقد عجل بها القلق على تدعيمه

« ان الدول الشقيقــة تضــع بحزم وتصميم تضامنهـــا الذى لا يتزعزع ازاء اى تهـــديد من الخارج . ولن يسمح ابدا لاى كائن بأن يفصم حلقة واحدة من مجموعة الدول الاشتراكية .

٦ بيان محادثات موسكو "٢٧ أغسطس ١٩٦٨"

« جرت الاجتماعات السوفيتية التشيكوسلوفاكية من الثالث والعشرين الى السادس والعشرين من أغسطس — واشترك فيها من الجانب السوفيتي ليونيد بريزنيف واليكسى كوسيجين ونيكولاى بودجورنى وجينداى فورونوف واندريه كيرلينكو وديمترى بوليانسكى وميشيل سوسلوف والكسندر شلبين وبيتر شليست ، أعضاء المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى وقسطنطين كاتوشيف وبوريس بونوماريف سكرتيرى اللجنة المركزية واندريه جريتشكو وزير الدفاع واندريه جروميكو وزير الخارجية .

ومن الجانب التشيكوسلوفاكى: لودفيج سفوبودا رئيس الجمهورية والكسندر دوبتشيك السكرتير الاول للحزب الشيوعى وسمير كوفسكى رئيس الجمعية الوطنية وشرنيك رئيس الحكومة وكل من بيلاك وباربيرك وبيلر وريجو وسباسيك وسفيتسكا أعضاء مجلس رئاسة اللجنة المركزية وجاكس رئيس اللجنة المركزية للرقابة ولينارت العضو المناوب فى اللجنة المركزية وسيمون العضو المناوب لمجلس رئاسة اللجنة المركزية وهوزاك نائب رئيس الحكومة واندرا سكرتير اللجنة المركزية وملنار سكرتير اللجنة المركزية والجنرال دزور وزير الدفاع وكوشيرا وزير العدل .

وفى أثناء المحادثات التى جرت فى جو من الحرية والاخاء، بحث الجانبان المسائل الخاصة بالتطور الحالى للموقف الدولى وتزايد المؤامرات الامبريالية ضد الدول الاشتراكية والوضع فى تشيكوسلوفاكيا فى الفترة الاخيرة ونشر قوات الدول الاشتراكية الخمس الى الاراضى التشيكية .

وأعرب الجانبان عن اقتناعهما المتبادل حول ضرورة العمل ، فى الظروف الراهنة ، على تطبيق القرارات المشتركة التى اتخذت فى سيرنا ناد تيسو والاجراءات والمبادىء التى عبر عنها مؤتمر براتيسلافا — ويجب أيضا أن تطبق بشكل مباشر الاجراءات العملية الناجمة عن الاتفاق الذى توصلت اليه تلك المحادثات .

والجانب السوفيتى يؤكد تفهمه ومساندته لموقف وزعماء الحزب الشيوعى التشيكى وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الذين ، بناء على قرارات مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكى فى يناير ، ينوون العمل على تطوير أساليب ادارة المجتمع وتنمية الديمقراطية الاشتراكية وتدعيم النظام الاشتراكى على أساس الماركسية اللينينية .

وقد تم التوصل الى اتفاق حول الاجراءات التى تتخذ لاعادة الوضع الطبيعى الى الجمهورية التشيكية بأسرع ما يمكن — وقد أطلع الزعماء التشيك الجانب السوفيتى على الاجراءات الفورية التى تتخذ من أجل ذلك.

وأعلن الجانب التشيكى أن عمل تنظيمات الحزب والدولة سوف يوجه بأكمله نحو تطبيق الاجراءات الفعالة لتأمين السلطة الاشتراكية والدور القيادى للطبقة العمالية والحزب الشيوعى وتنمية وتقوية علاقات الصداقة مع الشعب السوفيتى وكل الجماعة الاشتراكية .

وتعبيرا عن تطلعات الشعوب السوفيتية بالاجماع نحو الصداقة والاخاء مع شعب تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، يؤكد زعماء الاتحاد السوفيتى استعدادهم للاستمرار فى التعاون الوثيق والمخلص مع تشيكوسلوفاكيا بناء على مبادىء الاقدام المتبادل والمساواة والتكامل الاقليمى والاستقلال والتضامن الاشتراكى

والقوات الحليفة التى دخلت بصفة مؤقتة الاراضى التشيكوسلوفاكيا لن تتدخل فى شئون الجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية — وقد تم التوصل الى اتفاق حول خطوات انسحاب هذه القوات من اقليمها تدريجيا مع عودة الموقف فى تشيكوسلفاكيا الى حالته الطبيعية .

وأخبر الجانب التشيكى الجانب السوفيتى أن القائد الاعلى للقوات العسكرية التشيكوسلوفاكية قد أعطى قواته الاوامر الملائمة لتفادى نشوب أى حوادث أو مشاحنات تهدد الامن أو النظام العام — وقد أعطى أيضا تعليمات للقيادة العسكرية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لكى يظل على اتصال بقيادة القوات الحليفة .

وفيما يتعلق بمناقشة مجلس الامن التابع للامم المتحدة مايسمى بمسألة الوضع فى تشيكوسلوفاكيا يعلن ممثلو جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية أن الجانب التشيكى لم يطلب ادراج هذه المسألة فى مناقشات مجلس الامن وانه طلب سحبها من جدول الاعمال .

واكد زعماء الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى والحزب الشيوعى لتشيكوسلوفاكيا عزمهم على اتباع ، على الصعيد الدولى ، سياسة موائية لمصالح تدعيم وتضامن الجماعة الاشتراكية والسلام والامن الدولى .

وكما كان من قبل سوف تعارض تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى بشكل حازم القوى العسكرية الانتقامية النازية الجديدة التى ترغب فى اعادة النظر فى نتائج الحرب العالمية الثانية والاساءة الى كيان الحدود الاوروبية الحالية .

وقد اعادتا تأكيد تصميمهما على التحمل الكامل للتعهدات التى اتخذاها على نفسيهما فى الاتفاقيات الثنائية والاخرى المعقودة بين الدول الاشتراكية من اجل تدعيم القوة الدفاعية للجماعة الاشتراكية وزيادة فعالية حلف وارسو الدفاعى .

وقد جرت المحادثات فى جو من الصراحة والاخاء والصداقة .

